

كِتَابُ  
الرَّوْضِ النَّضِيرِ  
شرح مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة بن محمد بن عفاظ العصر الأغرير  
جامع أشتات الفضائل ومحامٍ الأوفى بالآوائل من ذوي الدين الحنيفين  
ابن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد  
بن سليمان بن صالح السباعي الحبيبي

الصَّنْعَانِي

المتوفى بصنعاء اليمن في جمادى الأولى سنة ١٢٢١ هجرية  
عن احدى وأربعين سنة  
رحمه الله تعالى آمين

الجزء الأول

دار الجليل

بيروت

﴿ نبذة من ترجمة الشارح رحمه الله تعالى ﴾

هو القاضي العلامة الحافظ شرف الانام الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن محمد بن سليمان بن صالح البياغي الحيمي اليمنى الصنعاني مولده بصنعاء في ٢٢ ربيع الاول سنة ١١٨٠ بمحجر ونشأ والده أحد حكام صنعاء المشهورين وقضاها المعشرين فحفظ متن الأزهار غيباً وقرأ على والده جميع شرحه وما عليه من الحواشي ونظر في بيان ابن مظفر وحق الفقه على والده ولازم القاضي العلامة الحسن بن اسماعيل المغربي وأخذ عنه المطول وحواشيه وشرح الرضي في النحو وشرح مختصر المنتهى للعضد في أصول الفقه وحاشيته وجميع الكشاف وحاشية السعد عليه والبدر التمام شرح بلوغ المرام للقاضي المحقق الحسين بن محمد المغربي وشرح القلائد للنجدي وحاشيته وأخذ عن العلامة القاسم ابن يحيى الخولاني الصنعاني شرح الغاية للمولى الحسين بن القاسم وحاشية سيلان عليها وصحيح مسلم وغيره وأخذ في علم الحديث وغيره عن السيد العلامة عبد القادر بن أحمد والسيد العلامة الحسين بن يوسف بن الحسين زيارة والقاضي العلامة يحيى بن صالح السحولي وغيرهم وحق النحو والصرف والمعاني والبيان والاصول والمنطق والحديث والتفسير والفقه وجميع ما يتعلق بهذه العلوم من الحساب والمساحة. واجازه المولى عبد القادر بن أحمد وغيره وحصل بخطه الحسن البديع عدة مجلدات من الكتب الصغار والكبار وألف مؤلفات حسنة منها حاشية على الروض الناضر في آداب المناظر للسيد العلامة الحسن بن أحمد الجلال \* ومنها شرح على لغز السيد العلامة اسحق بن يوسف بن المتوكل المشهور الذي أوله

هدية وافت الى صنعا اليمن تخص أرباب العلوم والفطن

فشرحه المترجم له ومشأه في الروح ونقل كلام أئمة المعقول والتصوف في ذلك واعتمد كلام الغزالي وألف شرحاً نفيساً جداً على مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام خرج فيه الاحاديث وشرحها واستنبط الاحكام المأخوذة منها وذكر أقوال العلماء في مسائل الخلاف وتكلم فيها غرضها من الاحاديث بالجمع أو الترجيح وقد دل هذا الشرح على طول بابه في التحقيق ورسوخ ملكته في القواعد وشدة اتقانه للأصول وحسن نظره وصناعته في الاستنباط وقال رحمه الله تعالى لما لم أر لأصحابنا الزيدية من ناصر ولا من يقوم لهم ويتأبر. عمدت الى مجموع الامام زيد بن علي فوضعت له شرحاً بضاهي أجل مؤلفات الأوائل أهل المذاهب خلا انه فاجأ المترجم له رحمه الله الحلم قبل اكمله شرح جميع المجموع فأكمل شرح الثلاثة الأبواب التي في آخر كتاب السير وشرح كتاب

وأومض البرق فاشتاقته مقلته  
وناحت الورق في الافنان ساجمة  
قد ذاب سقماً فلولاً إن رائحة  
والبسته الصبا للوجد نوب ضنى  
فالدمع يجري على الخدين مستبقاً  
فللمحابر حلى منه عاطله  
وللدائمة نزر من خلائقه  
فالتعد والفخر في التحقيق خادمه  
فكيف من بعد ابدار وقد نشرت  
وأرضعته العلى اخلاف درتها  
وعدة القوم ما أولاه من نظر  
فليس لابن رشيق حسن فطنته  
فكيف انى على شمس الضحى ولها  
ماذا أقول وقولى قد غدا هدرأ  
ان قلت أنوارها في الكون هازمة  
أو قلت قد سميت الافلاك في شرف  
قس الفصاحة بل قيس الرجاحة بل  
جُم الفضائل بل يم الفواضل بل  
بدر الدياجر نظام الجواهر حساً

لها على الدؤ اطباق وتطبيق  
فمن أساة لها وجد وتشويق  
من الأحبة لم يشرق به الريق  
له بأيدي اللقاء والوصل تمزيق  
كأنه عقد نظم منه منسوق  
من الدرارى تشنيف وتصفيق  
فالعقر من ذاك مضبوح ومغبوق  
في كل فن وما قامت به سوق  
له من العلم والتقوى صنائج  
سحاً وحظ السوى منها أفلويق  
لفكره من دجى الاشكال تشفيق  
وليس لابن دقيق العيد تدقيق  
على المساكن تغريب وتشريق  
كما يصوت في أسامعنا البوق  
جيش الظلام فدا في العين تحقيق  
فليس ينكر هذا القول مخلوق  
كعب الساحة مفهوم ومنطوق  
عين الامائل حلو القول منطق  
ن الأواخران أعيت مناطق

ومن شعر صاحب الترجمة ما كتبه الى السيد العلامة الاديب محمد بن هاشم بن يحيى الشامي في

سنة ١٢٠٦ ست ومائتين وألف

زعم الواشون في الحب جناخا  
كيف يسلمون اذا هب الصبا  
وآثار الورق وهناً حاله  
أورق الورق على أفنانها  
لست أدري هل تباريح الجوى  
أم كذا المشتاق في حالاته  
كيف يسلمون هوى البيض الملاحا  
سلبت منه فؤاداً متباحا  
صارماً وإلى على القلب الجراحا  
وتغنت ظنهُ شجواً فناحا  
لم تجد غيرى مناخاً ومراحا  
لا يرى في دهره قط ارتباحا

الفرائض الذي هو آخر كتب المجموع غير المترجم له من علماء اليمن الأعلام . وبالجملة فإن صاحب الترجمة رحمه الله تعالى كان زينة في الزمن . وحسنة من محاسن اليمن . علامة في المعقول والمنقول . محققاً للفروع والاصول . جامعاً للفنون العلمية . والمعارف الدينية . والآداب اللطيفة . والشائكل الظرفية . مع ديانة وحلم وورع وحسن خلق وسكينة ووقار . وذكاء والمعية وإقبال على درس العلوم وتدريسها وجمع الفوائد والتحصيل والتأليف وتعليق الانظار . وله من المسائل والانظار والفتاوى شيء كثير . وكان من أعيان صنملاء المشار اليهم بجمع الكمال والتحقيق . وقوة الباعث في العلوم والتفنن فيها والتدقيق . وقد عرض عليه القضاء فأباه . ولم يلتفت الى شيء مما تعلق به أقارانه من أبناء القضاة . وله شعر حسن . وتثر مستحسن . فمن شعره ما كتبه الى الفقيه سعيد بن علي القرواني في سنة ١٢٠٣ ثلاث ومائتين وألف

سراهموى فيك مفهوم ومنطوق	له على صفحات الدهر تحقيق
حاولت اخفاء حالى في الهوى فرقى	عن من له بسهام العذل تفويق
فكلما رمت كتابى تصوره	اثباته من غزير الدمع تصديق
ياراعيا ثمرات الود فى صهيح	سالت لها أنهر بالدمع مسبق
لما سكنت فؤادى ظل مبهجاً	خفوقه أبدأ رقص وتصفيق
فارفق باوطانك اللأى نزلت بها	فحقها بدمام العهد محقوق
هذا محبك أضحى فى هواك له	روح بعسال قدر منك مربوق
بهم لحظك قلبى إذ أتيج له	من قوس حاجبك المشوق مرشوق
أما التسميم فخاننى أمانته	إذ نم مكتوم سرى وهو موثوق
فشافه الروض ما أخفيته فاذا	زهو الحداثق نحوى منه تحديق
الله للصب حتى للصبيا ولع	يوشها كى يوافى الوصل تعويق
كيف الخلاص ونار الشوق مضرمة	كذهن من فضله فى الناس مدقوق
غيب الموارد مشهود المحامد محذور	المقاصد من يغشاه مرزوق
حلو الشائل سباق الأمانل مب	روز الفضائل قد قامت لها سوق
فاجابه الفقيه سعيد بن علي القرواني بقوله	
ياللنهي هل لباب الحجر تغليق	لمطلق دمعته والقلب موثوق
خيران فى الحب لا يلوى على أحد	لفكره فى الدجى وخد وتمنيق
ان هبت الريح أذكت منه نار جوى	للعذل منه ورب العذل تحريق



لج في تبريحه لما رأى      في ابتسام الفجر طلعاً واقفا  
 ونجلى عن حدود غادرت      جلتاز الورد هزواً ومزاحا  
 اسبلوا فرعاً كليلاً فاحم      ثم قالوا بعد هذا لا صباحا  
 ماست الاغصان ليناً مثلها      لاقت القضبان في الروض الرياحا  
 نهلوا من خمر كاسات الصبا      حين لم يرثفوا في الكأس راحا  
 أيها الجيرة من ذى سلم      والأولى عن صبهم بانوا انتزاحا  
 هل لمن أضحي قتيلاً في الهوى      دية أم هدرأ يغدو مباحا  
 يالثرات المحبين فقد      ذهبت أرواحهم ظلم صراحا  
 يحفون اللحظ شاموها ظلي      وكذا القامات هزوها رماحا  
 والعيوب النجل مها نظرت      بعثت من نحوها الموت المتاحا  
 هكذا من رام أرام النقا      يتحسى أكؤس الحب ذباحا  
 ولهم لو حسنوا مندوحة      بتعاني النظم بالبدر امتداحا  
 سيد الأسرة في الآل ومن      بدأ أهل العصر فضلاً وصلاحا

والمترجم له وقد نظر في مآخذ المتأخرين من المتقدمين فقال

تأملت في نظم القريض وما جرى      عليه الأولى سنوا لنا السن الحسى  
 فلم أر الا ناقلاً لفظ شاعرٍ      بلا حشمة أو من يغير على المعنى  
 وكانت وفاة المترجم له رحمه الله بصنعاء في ليلة الجمعة تاسع جمادى الاولى سنة ١٢٢١  
 إحدى وعشرين ومائتين وألف عن احدى وأربعين سنة من مولده رحمه الله تعالى  
 حرر هذه الترجمة في سنة ١٣٤٦ ست وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية المفتقر  
 الى عفو الله وغفرانه محمد بن محمد بن يحيى بن عبد الله بن أحمد بن اسماعيل  
 ابن الحسين بن احمد زياره الحسنى النبي غفر الله له وللمؤمنين آمين



يقول المفتقر الى رحمة ربه محمد بن أمير المؤمنين الجدد الدين يحيى بن أمير المؤمنين المنصور بالله  
 محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى حميد الدين بن محمد بن اسماعيل بن محمد بن الحسين بن أمير المؤمنين  
 جعلهم الله تعالى في الدارين آمين أروي هذا كتاب الروض النصير شرح مجموع الفقه الكبير عن  
 والدي أمير المؤمنين المتوكل على الله يحيى عن شيخه العلامة أحمد بن  
 عبد الله بن عبد الرحمن الجنداري عن شيخه العلامة أحمد بن محمد  
 ابن يحيى السيامي عن شيخه السيد العلامة محمد بن اسماعيل  
 ابن محمد بن يحيى الكبسي عن أبيه السيد  
 اسماعيل عن المؤلف رحمه الله قال

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله شارح الصدور بأنوار معارفه \* ومسهل الأمور بسنن عوارفه فانح أقوال الغوامض عن  
 مرجح أبواب المعاني \* ومانح طالبي بره الفائض من فحاته منتهى الأمانى \* أحمده بالحمد التي تليق  
 بمظلمته وكبريائه \* وأفوض أمرها الى ما أئني به على نفسه والهمة المصطفين من ملائكته وأنبيائه \*  
 وأشكوه على ما أسبغ به علينا من نعمه الظاهرة والباطنة \* ولطف بنا في مستقر الاصلاح وتقلات  
 الاطوار وحقيق على الطافة أن تكون بدوامها في مستأنف الدهور ضامنة \* وأشهد أن لا إله إلا الله  
 وحده لا شريك له شهادة تكون وسيلة عند نفاذ الدخائر . ووديعه ليوم التحويل على مستودعات  
 السرائر . وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي أشرفت الاقطار بأنوار ملته . وتزينت الاكوان  
 بمناهج شرعته . صلى الله وسلم عليه وعلى آله الذين طهرهم عن الرذائل . وجباهم بأشرف الفضائل .  
 وجعلهم للهداية نجومًا . ولشياطين الزينغ والضلال رجومًا . وعلى صحابته الذين قفوا آثاره . واقتبسوا  
 في سبيل الهدى أنواره .

أما بعد فإن الله عز وجل جعل العلم الشريف أجل موهوب للعبد على الاطلاق . وأشرف منه  
 طوقت بها الاعناق بالاتفاق . اذ قرن ذكر حمله بذكره . وجعلهم من الشهداء على توحيدهم فما أولاهم  
 بحمده وشكوه . ونوه بذكرهم في محكم كتابه تنويهاً كبيراً . بقوله (ومن يؤت الحكمة فقد أوتي  
 خيراً كثيراً) وقال رسوله النبي الامين (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) الى أدلة لا يحصى عددها  
 ولا يستوفي أمدها . وأفضل ما انصرفت الهمم اليه . وحامت محلقات الدواعي عليه . بعد فهم معاني

كتابه الكريم . التفقه في سنة نبیه علیه أفضل الصلاة وأشرف التسليم . لأنها الأساس التي تبنى  
 عليها قناطر الاحكام . والقطب الذي تدور حوله رحا الفرق بين الحلال والحرام . والفئة التي ينحاز  
 اليها عند تشعب الاقوال . والعروة التي يعتمد عليها في مجاهل الآراء وزخارف وتمويهات  
 الباطل \* وكان المجموع الفقهی للإمام الولی . الشهيد فی مرضاة مولاه العلی . امام الجهاد والاجتهاد .  
 والمنفرد بمشقة الرواية وعلو الاسناد . أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي . قدس الله ارواحهم  
 الطاهرة ، وأعاد من برکاتهم على العباد في الدنيا والآخرة . الذي تولى جمعه تلميذه وخريجه . الشيخ  
 الامام الحافظ أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي رحمه الله من أحسن الكتب المؤلفة في هذا الفن لما  
 اشتمل عليه من جلاله ورواه . وحراره لأقسام الفضل من جميع جهاته . ولا غرو فهو من أول تصنيف  
 في الآثار والسنن . وفي العصر الذي شمله خبر (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)  
 فكان بالتأثير على غيره أولى وأقن . كيف لا وسنده محتو على خيرة الخير . وسادات البشر . كما قال  
 القاضي أبو محمد بن خلاد الرامهرمزي . في كتابه الفاصل بين الراوي والواعي . في سياق فضل الحديث  
 وشرف اسناده . وحسبك جالاً غصبة \* منهم علي بن الحسين بن علي عليهم السلام . ومن يليه  
 من ذريته وأهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبناء المهاجرين والانصار الخ وقد اعتنى بشرحه  
 جماعة من أهل البيت عليهم السلام . وأشياهم رضوان الله عليهم . وأعظمها كتاب المنهاج الجلي .  
 للإمام المهدي لدين الله محمد بن المطهر عليهما السلام . فانه شرحه ووسع فيه النطاق \* وكانت  
 بالتخريج والتفاريغ والاوراق . ولم يتعرض فيه لأقوال أحد من الأئمة . ولا غيرهم من علماء  
 الأئمة . الا يسيراً في أواخره في مسائل الفرائض بل جعله مجرداً لمذهبه في الغالب . مشتملاً من التفريغ  
 على أصوله على منتهى المطالب . ألا أنه مزج كلام الامام بكلامه . وجعلها مصبوبين في قالب  
 واحد من افتتاحه الى اختتامه . ومن ذلك ما وقفت عليه من شرح القاضي العلامة أبي محمد أحمد  
 ابن ناصر بن محمد بن عبد الحق الحلافی الحيمی رحمه الله تعالى وهو جزء بلغ فيه الى سجود السهو وهو  
 شرح نفيس سلك فيه متابعة مذهب الامام عليه السلام حذو النعل بالنعل . مستظهِراً على ذلك بادلة  
 من العقل والنقل . وغالب ظني أنه لم يكمل . ولو تم لكان شرحاً حافلاً . وسفراً بالفوائد كافلاً .  
 وقد كان حي السید العلامة المحدث الحافظ الناقد أحمد بن يوسف بن الحسين بن الحسن بن  
 أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد سلام الله عليهم شرع في شرح بسيط جمع فيه بين تخریج  
 الأحاديث وسرد متونها . واستنباط الأحكام وتهذيب فنونها . والتسليم على رجالها جرحاً  
 وتعديلاً . وتصحيحاً وتعليلاً . وكان رحمه الله تشد اليه الرجال . في معرفة الحديث وأحوال الرجال .  
 ولكنه لم يساعده المقذور الأعلی شرح نحو الورقة من أول الكتاب . وقدم قبل ذلك مقدمة في  
 ترجمة أمير المؤمنين الوصي كرم الله وجهه وتراجم من بعده في السند الى أبي خالد رحمه الله أورد

فيها غرر الفوائد . ودرر القلائد . ومما ذكره في خطبة كتابه هذا ما نصه  
اما بعد فان مجموع الامام الاعظم . البحر الزاخر الخضم . أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين  
ابن علي عليه السلام كتاب جليل . وسرفيس . حوى مع صرح حجه من أحاديث الاحكام المرفوعة  
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وغيرها من المسائل  
المفيدة النافعة التي اشتمل عليه المجموع الكبير المعروف بالققهي زيادة على ما في المجموع الصغير  
المعروف بالحديثي ما فيه بلاغ المؤمل . وبغية للمحصل . فهو جدير ان يرقم بسواد العيون . وأن ترجع  
اليه أعلام العترة المتقدمون والمتأخرون \* وكيف لا يكون كذلك وهو مخرج من طريق الامام  
القانت الاواه . البائع نفسه من الله . الذي زينت بذكره المنابر والصحائف . واجمع على جلالته الموافق  
والمخالف . عن أبيه زين العابدين علي بن الحسين . أفضل هاشمي في وقته على وجه الارض  
عن أبيه أبي عبد الله الحسين سبط رسول الله . وأحد ربانتيه من الدنيا . واحد سيدي شباب  
أهل الجنة وخامس أهل الكساء . عن أبيه أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه  
أخى رسول الله ووزيره وابن عمه . وختنه على سيدة النساء . وباب مدينة علمه . عن خيرة الله من  
خلقه وصفوته من بريته . ومجتهباه لرسائله . وخاتم رسله . صلى الله عليه وآله وسلم فيما هو مرفوع .  
وعن علي عليه السلام فيما هو موقوف \* فكيف يساوى هذا الكتاب كتاب في الحديث أو يدانيه \*  
الى أن قال خلا ان أهل الحديث عفا الله عنهم قد البسوا صحيحه ثوب السقيم \* وأعلوه بجرح راويه  
أبي خالد الواسطي وفوق كل ذي علم عليم . وان عامة أهل البيت عليهم السلام . وليس لنا في غيرهم  
مرام قد وثقوا أبا خالد عمرو بن خالد الواسطي راوى المجموع عن الامام زيد بن علي واحتجوا  
به ورضوه وقبلوه غير أن الكلام من أهل الحديث في أبي خالد رحمه الله يقدح في قلوب سامعيه ناداً  
فكم مسمى فيه قولاً ومسمى به اعتقاداً . ولما كان هذا القول داعياً الى العمل . فانه قد قيل ( من  
يسمع بخلاً ) وكان لا يميز بين الطيب من القول فيه وبين الخبيث . إلا أن تخرج أحاديث هذا المجموع  
المبارك من كتب الحديث . انتهى المراد من كلامه رحمه الله . وبعد ان حرر شرطاً من هذا الشرح  
صرف همته نحو تخريج أحاديث المجموع الحديثي وسماه الفتح العلي . في تخريج أحاديث مجموع زيد بن  
علي . وجاء تأليفاً مفيداً . وعقداً في صدر الفخار فريداً . إلا أنه ترك بياضاً في مواضع منه لعل في  
نفسه كتباً يريد الوقوف عليها . ويلحق الى ذلك ما وجد فيها . وقد كنت كتبت نسخة من المجموع  
الققهي بقلبي وعينيت بجمع الفوائد عليه فاشار على بعض أعيان العصر . وأفاضل الدهر . بل أجلهم  
علماً وعملاً . وفضلاً ونبلاً \* بتلخيص ما عثرت عليه من الفوائد \* وحليته به من الفرائد . ونظمها في  
سلك الشرح على ذلك الكتاب \* جامعاً بين تخريج الاحاديث وتهذيبها \* واستنباط الاحكام  
وتهيئتها \* والاستدلال على ما في الكتاب من المسائل الفقهية \* وبيان المختار من أقوال علماء البرية \*

متوخيا للانصاف \* غير محاب للاصحاب والاسلاف \* اتباعا لطريقة الآل الكرمين \* واقتداء  
 بهدى السادة الميامين فقبلت اشارته بعد الاستخارة \* من دون تعريج على وسوسة النفس الامارة \*  
 وتخيلها ان القصور وعدم التأهل لذلك من الموانع والقواطع \* ولما فيه من التعرض لان يجرى القلم بما  
 تنبوا عنه الابصار وتمجده السامع \* بل امتثلت قول الحق عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر  
 عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا ) وصميته  
 بالروض النضير \* شرح مجموع الفقه الكبير \* (واذكر الآن سندی في هذا الكتاب) فأقول أخبرني  
 به شيخني السيد العلامة الكبير \* والفاضل الاوحد الشهير \* حامل لواء الاسناد \* وملحق الاحفاد  
 بالاجداد . أبو يوسف الحسين <sup>(١)</sup> بن يوسف بن الحسين بن احمد زيارة الهادوي فصح الله في مدته قراءة  
 لبعضه واجازة لباقيه عن والده السيد الامام الولي يوسف <sup>(٢)</sup> بن الحسين عن ابيه العلامة المجتهد الحسين <sup>(٣)</sup>  
 ابن باحمد عن السيد العلامة عامر <sup>(٤)</sup> بن عبد الله قال أخبرني به صفوى السيد الحافظ ابراهيم <sup>(٥)</sup> بن  
 احمد بن عامر الشهيد قراءة عن الامام امير المؤمنين المؤيد بالله محمد <sup>(٦)</sup> بن المنصور بالله القاسم ح واخبرني  
 به القاضي العلامة عماد الدين يحيى <sup>(٧)</sup> بن صالح السحولى الشجرى رحمه الله قراءة لبعضه عن السيد العالم  
 على <sup>(٨)</sup> بن عبد الله بن ابي طالب اجازة عن القاضي احمد <sup>(٩)</sup> بن ناصر بن محمد بن عبد الحق الخلفي  
 عن شيخه السيد حافظ العترة يحيى <sup>(١٠)</sup> بن الحسين بن المؤيد بالله محمد بن القاسم عن شيخه علامة  
 شيعة اليمن القاضي الحافظ احمد <sup>(١١)</sup> بن سعد الدين عن شيخه الامام المؤيد بالله عليه السلام ح  
 واخبرني به شيخى الفقيه التقي جمال الدين شيعى آل النبي الاكرم بن علي <sup>(١٢)</sup> بن احسن جميل المعروف

- (١) توفى بصنعاء في محرم سنة ١٢٣١ احدى وثلاثين ومائتين والى عن ثمانين سنة  
 (٢) توفى في شوال سنة ١١٧٩ تسع وسبعين ومائة والى عن ثلاث وستين سنة وقبره بالروضة  
 من اعمال صنعاء (٣) توفى بصنعاء في ربيع الآخر سنة ١١٤١ احدى وأربعين ومائة والى عن  
 اثنتين وسبعين سنة واشهر (٤) توفى بضوران انس سنة ١١٠٠ مائة والى عن اثنتين وسبعين  
 سنة (٥) توفى بشهارة في رجب سنة ١٠٥٦ ست وخمسين والى عن ثمان وثلاثين سنة (٦) توفى  
 بشهارة في رجب سنة ١٠٥٤ أربع وخمسين والى عن ثلاث وستين سنة (٧) توفى بصنعاء في  
 رجب سنة ١٢٠٩ تسع ومائتين والى عن خمس وسبعين سنة (٨) من علماء القرن الثانى عشر  
 بصنعاء (٩) وفاته بعدن بالحرم سنة ١١١٦ ست عشرة ومائة والى عن احدى وسبعين سنة  
 (١٠) وفاته بشهارة في صفر سنة ١٠٩٠ تسعين والى عن خمس واربعين سنة (١١) وفاته بشهارة  
 في محرم سنة ١٠٧٩ تسع وسبعين والى عن احدى وسبعين سنة (١٢) من علماء القرن الثالث  
 عشر باليمن

بالداعي ابقاه الله اجازة . قال اخبرني به شيخى السيد الحافظ احمد<sup>(١)</sup> بن يوسف بن الحسين بن الحسن  
رحمه الله عن السيد الحافظ صاحب الطبقات صارم الدين ابراهيم<sup>(٢)</sup> بن القاسم بن المؤيد بالله عن الفقيه  
شرف الدين الحسن<sup>(٣)</sup> بن صالح العفارى قال اخبرنا القاضى احمد<sup>(٤)</sup> بن صالح بن ابى الرجال اجازة  
اخبرنا به الامام المتوكل على الله<sup>(٥)</sup> والقاضى احمد بن سعد الدين قالا عن الامام المؤيد بالله عن والده  
المنصور بالله<sup>(٦)</sup> القاسم بن محمد عن السيد امير الدين<sup>(٧)</sup> بن عبد الله عن السيد الحافظ احمد<sup>(٨)</sup>  
ابن عبد الله بن الوزير عن الامام المتوكل على الله شرف<sup>(٩)</sup> الدين عن السيد صارم الدين ابراهيم<sup>(١٠)</sup>  
ابن محمد بن عبد الله الوزير عن السيد العالم ابى العطايا<sup>(١١)</sup> عبد الله بن يحيى عن والده السيد يحيى<sup>(١٢)</sup>  
ابن المهدي الزيدى نسباً ومذهباً عن الامام الواثق بالله<sup>(١٣)</sup> المطهر بن محمد عن والده المهدي لدين الله  
محمد<sup>(١٤)</sup> بن المطهر عن والده المتوكل على الله<sup>(١٥)</sup> المطهر بن يحيى عن الفقيه العلامة محمد<sup>(١٦)</sup> بن أحمد  
ابن أبى الرجال عن الامام الشهيد المهدي لدين الله<sup>(١٧)</sup> أحمد بن الحسين عن الشيخ الحافظ

(١) وفاته بالروضة في جمادى الآخرة سنة ١١٩١ احدى وتسعين ومائة والف وقبره بخزعة مقبرة  
صنعاء عن احدى وثمانين سنة (٢) وفاته بتعر سنة ثيف واربعين ومائة والف (٣) وفاته  
بشهادة في رمضان سنة ١١١٥ خمس عشرة ومائة والف عن اربع وسبعين سنة (٤) وفاته بالروضة  
من اعمال صنعاء في ربيع الاول سنة ١٠٩٢ اثنتين وتسعين والف عن اثنتين وستين سنة  
(٥) وفاته بجبل ضروران انس في جمادى الآخرة سنة ١٠٨٧ سبع وثمانين والف عن سبع وستين  
سنة واشهر (٦) وفاته بشهادة شهر ربيع الاول سنة ١٠٢٩ تسع وعشرين والف عن اثنتين  
وستين سنة (٧) توفى في هجرة حوش في جمادى الآخرة سنة ١٠٢٩ تسع وعشرين والف  
(٨) توفى في ربيع الاول سنة ٩٨٥ خمس وثمانين وتسعمائة بصعده عن ثلاث وستين سنة  
(٩) توفى في ظفر حجة جمادى الآخرة سنة ٩٦٥ خمس وستين وتسعمائة عن سبع وثمانين سنة  
واشهر (١٠) توفى بصنعاء في جمادى الآخرة سنة ٩١٤ اربع عشرة وتسعمائة عن تسع وسبعين  
سنة واشهر (١١) وفاته سنة ٨٧٣ ثلاث وسبعين وثمانمائة عن ثلاث وستين سنة (١٢) ومن  
مشايخ هذا السيد يحيى والده السيد المهدي بن القاسم بن المطهر الحسيني المتوفى بصنعاء سنة ٧٥٩  
تسع وخمسين وسبعمائة (١٣) المتوفى سنة ٨٠٢ اثنتين وثمانمائة عن تسع وتسعين سنة وقبره  
بالعوسجة في حما جامع صنعاء (١٤) المتوفى في ذى الحجة سنة ٧٢٩ تسع وعشرين وسبعمائة عن  
سبعين سنة وقبره بالعوسجة بصنعاء (١٥) المتوفى في رمضان سنة ٦٩٧ سبع وقيل تسع وتسعين  
وسبعمائة وقبره بدروان حجة (١٦) المتوفى بصنعاء سنة ٧٣٠ ثلاثين وسبعمائة (١٧) الشهيد في  
صفر سنة ٦٥٦ ست وخمسين وسبعمائة عن أربع واربعين سنة وقبره بذينين

أحمد<sup>(١)</sup> بن محمد بن القاسم الاكوع عن العلامة محمد بن أحمد<sup>(٢)</sup> القرشي عن القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام عن شرف الفقهاء قطب الدين أحمد بن أبي الحسن الكنى عن العلامة شيخ الاسلام زيد بن الحسن البيهقي عن الحاكم أبي الفضل وهب الله عن والده أبي القاسم عبيد الله بن عبد الله الحسكاني عن أبي سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري عن أبي الفضل محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الشيباني عن أبي القاسم علي بن محمد بن النخعي عن سليمان بن ابراهيم المحاربي عن نصر بن مزاحم المقرئ عن ابراهيم بن الزبرقان التيمي عن الشيخ الحافظ أبي خالد عمرو بن خالد الواسطي القرشي الهاشمي بالولاء\* قال حدثني زيد بن علي عن أبيه علي ابن الحسين عن جده الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما هو مرفوع وعن أمير المؤمنين فيما هو موقوف\* وقبل الكلام على أصل الكتاب نذكر مقدمة في رجال اسناده من عند ذكر القاضي جعفر فما فوقه الى أمير المؤمنين عليه السلام وأبين فيها تراجمهم وتعريف احوالهم اذ فيهم من يفتقر الغبي الى ايضاح حاله ومجمله في العلم والعمل واما من بعده من رجال الاسناد فهم مشاهير لا يجهلون وقصدي بذلك تكميل الفائدة والمضي فيما سلك فيه كثير ممن يتصدى لشرح الاحاديث والا فهذا المجموع الكرم قد تلقى بين أهل البيت بالقبول بل يسمى الامة كما ذكره الامام الهادي الى الحق عز الدين بن الحسن عليه السلام في رسالته التي ذكر فيها جماعة من أهل البيت عليهم السلام ولفظه بعد ذكر الامام زيد بن علي عليه السلام\* وله من كتب الفقه المجموع وهو أول كتاب جمع في الفقه ورواه عنه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي تلقته الامة بالقبول حتى ان الامام محمد بن المطهر شرحه بجزئين سماه المنهاج الجلي فيه من غرائب العلم ونوادره شئ كثير انتهى باختصار وقال الامام أبو طالب عليه السلام في التذكرة والمجموع الذي جمعه أبو خالد ورواه عن زيد بن علي معروف مشهور الخ وذكر الامام يحيى بن الحسن بن محفوظ في رسالته الشتوية<sup>(٣)</sup> انه لم يكن للعترة عليهم السلام فقه قبل القاسم والهادي غير مجموع فقه الامام زيد بن علي سلام الله عليهما\* واما كتاب السير

(١) المتوفى بحوش في نيف وثلاثين وستمائة ٦٣٥ (٢) المتوفى بحوش في رمضان سنة ٦٢٣ ثلاث وعشرين وستمائة عن خمس وثمانين سنة (٣) نسبة الى الشتوى وهو الشيخ العلامة عمران بن الحسن فإنه رد بهذه الرسالة عليه وعلى غيره من الشيعة الذين خالفوه قال العلامة الرحيق في شرح البسامة وفيها علم جم واورد اكثره وهذه النسبة ذكر في مطلع البدور في ترجمة أسعد ابن الحسن الشتوى ان المشهور فيها على الالسنه كسر الشين المعجمة وسكون المثناة الفوقية قال ورأيت بخط عمران ضبطها بفتح الشين والتاء ولعلها أثبت ويغلب في ظني أنها نسبة الى بني شتا بطن من حذر من قبائل همدان والله أعلم انتهى من خطه رحمه الله تعالى

الذي صنفه النفس الزكية محمد بن عبد الله عليه السلام ومنه أخذ محمد بن الحسن الشيباني كتاب السير كما ذكره أبو طالب في الافادة فهو وإن كان قبل وجود القاسم والهادي لكنه لم يكن للفقه، ثم محضاً ولا مرتباً على أبوابه بل مشتملاً عليه وعلى غيره وسيأتي مزيد بحث في كونه متعلقاً بالقبول قريباً انشاء الله تعالى ( فنقول اما القاضي جعفر فهو شيخ المسلمين ومن له المنة على اتباع أهل البيت المطهرين ) شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى البهلولى الابناوى الفارسى نسبة الى الابناء وهم أولاد بقايا الفرس الذين خرجوا مع سيف بن ذى يزن الى اليمن واميرهم وهرز قال القاضي العلامة المؤرخ شمس الدين أحمد بن صالح بن أبي الرجال في تاريخه لعلماء الزيدية المسمى بمطلع البدور وجمع البحور في ترجمته \* هو القاضي الحجة شيخ الاسلام فاصر الملة وارث علوم الأئمة الاطهرين شيخ الزيدية ومتكلمهم ومحدثهم وعالم الزيدية ومختبرها وإمامها انقطع الى الزيدية ورحل الى العراق وكان من اعضاء الامام أحمد بن سليمان وانصاره وطال ما ذكرها الامام المنصور بالله واحتج بكلامها فيقول قال الامام والعالم ذكر الامام والعالم افق بذلك الامام والعالم وقد قيل على أهل اليمن نعمتان في الاسلام والارشاد الى مذهب الأئمة عليهم السلام \* الاولى للهادي عليه السلام والثانية للقاضي جعفر فان الهادي استنقذهم من الباطن والجبر والتشبيه والقاضي له العناية العظيمة في ابطال مذهب التطريف ونصرة البيت النبوى الشريف والى ذلك أشار السيد صارم الدين في البسامة بقوله ( وجعفر ثم اسحق له نصرا \* في عصبة وزر ناهيك من وزر ) ارتحل الى العراق وهو أعلم من في اليمن ثم انقلب عنه وليس فيه أعلم منه وله مصنفات في كل فن كان عليها اعتماد الزيدية في وقته منها النكت وشرحها والاربعون العلوية ورتب امالى أبي طالب على هذا الترتيب المعروف وسماه تيسير المطالب الى امالى أبي طالب وغير ذلك من المصنفات النفيسة في الاصول والفروع ولم يزل مدرساً يسناغ حتى توفى سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة وقبره بسناغ معروف مشهور انتهى ما تلخصه من التاريخ وهى ترجمة بسيطة \* قلت وكان له الورع التام في الرواية والتسكن البالغ في الفهم والدراية ووصفه بذلك غير واحد ممن ترجمه قال الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام ولما وصل القاضي جعفر من العراق بالعلوم التي لم يصل بها أحد سواه من الاصول والفروع والمعقول والمسموع وعلوم القرآن العظيم والاحبار الجمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن فضلاء الامة من العترة وسائر العلماء وكان من جملة هذه الاخبار أخبار في صفة الجنة والنار مروية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطلب جماعة من الاخوان قراءتها عليه وروايتها فامتنع من ذلك في مجالس الاخبار فالح عليه منهم من ألح فذكر أنه قرأها على شيخ له بمكة وكان شيخه هذا له يد طائلة في علم العربية وحكي عنه أنه كان يصلح ما يجد في الاخبار من اللحن ويعمل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يلحن فعاب ذلك عليه شيخنا القاضي وامتنع من الرواية وقال انى لا آمن ان يكون في هذه الاخبار



شئ أصلحه على خلاف ما رواه عن شيوخته انتهى قال السيد الحافظ صارم الدين إبراهيم بن القاسم بن  
 أمير المؤمنين المؤيد بالله محمد بن القاسم سلام الله عليهم في كتابة المعروف بطبقات الزيدية في ترجمة  
 القاضي ما نصه كان قد يما يرى رأى التطريف حتى وصل الفقيه زيد بن الحسن البيهقي في سنة خمسمائة  
 فراجعته وقرأ عليه فرجع الى مذهب الزيدية المخترعة وقرأ على الفقيه زيد وله منه اجازة عامة ولما أراد  
 زيد بن الحسن الرجوع الى العراق رحل معه القاضي جعفر لتمام السماع فمات زيد بن الحسن بتهامة فرحل  
 القاضي الى العراق الى حضرة العلامة أحمد بن أبي الحسن الكنى فقرأ عليه كتب الأئمة ومنصوصاتهم  
 من جملة ذلك الزيادات المؤيد بالله قال القاضي أحمد بن أبي الحسن سمع هذا الكتاب من أوله الى آخره  
 القاضي الامام شمس الدين جمال الاسلام والمسلمين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى اليمنى منى بقراءته قراءة  
 من كان واقفا على معانيه دقيقة وجليته الى كتاب السير والباقي بقراءتي له وبقراءة غيرنا الا الفرائض  
 فانه ما سمع منى لاني أيضا ماسمعتها على شيعتي والباقي سمعته على الوجه الذي كتبت وانا سمعته وقرأته  
 على توران شاه بن خسرو شاه الجيلي وهو قرأه على أبي علي ابن آموح وهو قرأه على القاضي زيد بن  
 محمود القاضي قرأه على علي بن خليل وهو قرأه على القاضي يوسف وهو على الشيخ أبي القاسم المصنف بعد  
 أن أخذ مسائله عن المؤيد بالله قدس روجه وكتبه أحمد بن أبي الحسن الكنى في جمادى الاولى  
 سنة اثنيتين وخمسين وخمس مائة \* قال صاحب الطبقات ومما سمع على القاضي الكنى مجموع زيد بن  
 علي وذخيرة الايمان مسند السمان ونظام الفوائد لقاضي القضاة وكتاب الرياض للحمودى وفوائده  
 قاضي القضاة للكلابي وأحاديث عبد الوهاب وكتاب الانوار للمرشد بالله واما له الحميسية وخطبة الوداع  
 واما له م بالله واما له السيد أبي طالب والاحاديث الزمخشيرية والاحاديث المنتقاة والاربعين في فضائل  
 أمير المؤمنين للصغار وقطعة من تفسير أبي عبيد في الغريب وناوله باقى الكتاب واجازه بغير ذلك ثم  
 سمع على الشيخ العدل الحسن بن علي بن ملاعب الاسدى اما له احمد بن عيسى والاربعين الفقهية  
 للنرسى والاربعين للسيلقى وكتاب الشهاب للقضاة وكتاب المذكور لمحمد بن منصور وكتاب المقنع  
 المختصر من الجامع الكافى والرسالة المشهورة لزيد بن علي وسمع جلاء الابصار للحاكم المحسن بن كرامة  
 وغيرها من كتبه على السيد علي بن عيسى بن وهاس الحسنى واجازه اجازة عامة من جملة ذلك الكشف  
 لجار الله الزمخشري وسمع بعض كتاب التهذيب للحاكم بن كرامة أيضا على أبي جعفر الديلمى عن ولد  
 الحاكم المحسن بن الحاكم عن أبيه واجازه في بقية كتب الحاكم المذكورة كالسفيينة والتهذيب وتنبية الغافلين  
 ومصنفات عدة منها موضوع في الفارسية وسمع على الامام الزاهد مسعود بن محمد بن محمود الغزنوى  
 بالكوفة احاديث في فضل اليمن وسمع بمكة كتاب المواقف الحسنى على أبي المظفر الفلكى وسمع خبر  
 عابد بن اسرائيل على أبي الفضل عبد الله بن أبي الفتح وله اسناد متصل بمؤلفها \* واما الآخرون عن

القاضي نخلاتق منهم السيد حمزة بن سليمان والد الامام المنصور بالله عليه السلام والاميران الكبيران شيخا آل الرسول بدر الدين وشحمه محمد ويحيى ابنا احمد بن يحيى بن يحيى والشيخ الحسن بن أحمد الرضا بن الشيخ محيى الدين حميد<sup>(١)</sup> بن احمد القرشي وسليمان بن ناصر صاحب شمس الشريعة واحمد ابن مسعود وعبد الله ومحمد ابنا حمزة بن أبي النجم وحنظلة بن شعبان واحمد بن الحسين الاكوع المعروف<sup>(٢)</sup> بشعلة قلت وغالب مصنفات اصحابنا العراقيين الواصلة الى اليمن من طريقه ولم يشاركه فيها أحد الا القليل كالشيخ عمران بن الحسن العذري في بعض منها من طريق القاضي قطب الدين يحيى بن أحمد ابن أبي الحسن الكنى عن والده فانه اجتمع به بمكة المشرفة وروى ايضا كتاب الاذان يحيى على خير العمل من طريق علي بن منصور بن علي بن الحسين بن زريق الوادعي الكوفي مكاتبة واجازة وروى أيضا مؤلفات الحاكم الجشسي من طريق عبد العزيز بن الحسن الرقي الخطيب بالكوفة اجازة وكلخافض الثبوت محمد بن عبد الله الغزالي المصري<sup>(٣)</sup> شرح التجريد والجامع الكافي وغيرها \* والسيد احمد بن الامير الجيلاني شرح الابانة وزوائدها وكلاما امام احمد بن سليمان عليه السلام أخذ كتب العراق من طرق منها عن زيد بن الحسن البيهقي والشريف الحسن بن محمد من ولد المرتضى ومن طريق العباس ابن علي بن محمد قال حدثه عن والده علي بن محمد عن علي بن عبد الله العنسي قال قرأت كتاب شرح التجريد على شيخ الشيعة حسام الشريعة زيد بن علي بن أبي القاسم الهوسني بداره المعروفة في مدينة اللاهيجان في ناحية جيلان في سنة خمسائة قال قرأت هذا الكتاب ورويته كما قرأته على القاضي أبي يوسف القزويني عن المؤيد بالله المؤلف وانما استطرطنا هذه الفائدة لعمرة وجودها فلنحفظ واسانيد هذه موجودة في اجازات القاضي أحمد بن سعد الدين وغيرها \* وأما الكنى فهو الشيخ الامام الجافض الرحلة قطب الدين ابو العباس ويقال أبو الحسن أحمد بن أبي الحسن بن علي القاضي الكنى هكذا نسبة الشيخ عطية وغيره وصححه الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام وذكر غيره انه أحمد ابن أبي الحسن بن أحمد بن أبي الفتح بن يحيى بن علي بن عبد الوهاب الكنى الأردستاني بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الدال وسكون السين المهملتين نسبة الى اردستان بلد علي ثمانية عشر فرسخا من

(١) وله اسم آخر فهو محمد بن احمد فله اسمان على معنى واحد انتهى من خط القاضي احمد ابن سعد الدين المورى رحمه الله

(٢) كذا في الطبقات وينظر في قوله المعروف بشعله فان المعروف بذلك شخصان فقط وهما احمد بن محمد بن القاسم الاكوع وشعله بن محمد بن رباب بن ابراهيم الاكوع ذكره أحمد ابن سعد الدين رحمه الله انتهى شيخنا أحمد بن محمد

(٣) كذا في الطبقات الكبرى بن منصور وفي الطبقات الصغرى هو علي بن أبي منصور

اصفهان \* قال في الطبقات كان من اساطين الملة وسلاطين الادلة وهو الغاية في حفظ المذهب لقيه بعض شيوخ اليمن بمكة واجاز لجميع من في اليمن شبه ما فعل ابن مَنذَه وغيره وكان شيخاً واماماً استأذاً هماماً انتهى \* قلت الذي وقفت عليه في مجموع الاجازات للقاضي احمد بن سعد الدين قلا عن السيد صلاح بن الجلال ان المجيز لمن في اليمن من المسلمين هو ولده القاضي قطب الدين يحيى بن أبي العباس أحمد بن أبي الحسن الكني وذلك لروايات منصوصات فقه أهل البيت وماخرجه السادة أبو العباس والاخوان عليهم السلام قال في آخرها وحضر اجازته هذه للمسلمين عمران بن الحسن بن ناصر بن يعقوب العنبري الزيدى في الحرم الشريف في ذى الحجة سنة خمس وستائة وكتب بذلك مرة ثانية في ست عشرة وستائة بالاجازة فيها وفي رواية الأصول مسندة الى امير المؤمنين على عليه السلام \* والقاضي أبو العباس كتاب كشف الغطاءات وقفت عليه استدرك فيه على جماعة من فقهاء م بالله يدل على فكر صائب ونظر ثاقب وأخذ على جهابذة الشيوخ منهم علامة الدنيا جابر الله محمود الزنجشیری روى عنه الأحاديث الزنجشيرية والامام أبو الفوارس نُورُان شاه بن خسرو شاه والشيخ الامام زيد بن الحسن البيهقي أخذ عنه بالرى حين قدمها شيخه حاجا مجموع الامام زيد بن على وغيره والشيخ عبد المجيد بن عبد الحميد الاسترأبادى \* والامام أبو على الحسن بن على بن أبي طالب الفرزأذى والشيخ احمد بن الحسن بن على بن اسحق الفرزأذى والشيخ الرشيد بن عبد المجيد الرازى والشيخ عبد الوهاب بن أبي العلاء بن نصرويه السمان والشيخ الامام أحمد بن الحسن بابا الأذونى \* والسيد أبو طالب عبد العظيم بن نصر بن مهدى الحسينى والشيخ الاديب أبو طاهر الحسن بن أبي سعيد (١) المظفر بن عبد الرحيم الحمودى وأبو العلى زيد بن منصور الراوندى واسماعيل بن زيد الجبائى وأخذ عنه القاضي الامام شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام السابق ذكره لما وصل اليه الى العراق وكان سماعه عليه تلك الكتب المزبورة في اجازاته سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة ومن أخذ عنه أيضا الشريف أبو عبد الله الحسن بن عبد الله المهول قال في الطبقات ولعل وفاته يعنى الكنى في عشر الستين وخمسمائة قريبا

واما شيخه زيد بن الحسن البيهقي فهو للشيخ الامام نضر الدين ابو الحسين زيد بن الحسن بن على البيهقي البروقنى بفتح الراء المهمله وسكون الواو ثم قاف ثم نون نسبة الى بروق قرية من قرى خراسان قال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير عند ذكره هو شرف الامة حافظ الآثار ناقل علوم الائمة الاطهار وهو الذى يذكر في مجموع الامام زيد بن على عليه السلام وصل من بلده لزيارة قبر الهادى عليه

السلام وعقد مجلساً لا يملأ فضائل العترة عليهم السلام بالمشهد المقدس بصعدة وكان يملأ في كل خميس وجمعه مدة سنتين ونصف فما أعاد حديثاً وهو الذي يذكر في التعاليق في صفة صلاة التسبيح وليس بالبيهقي الشافعي كما توهمه بعض الناس انتهى وقال القاضي أحمد بن سعد الدين هو زيد بن علي بن الحسن ابن علي بن أحمد بن عبد الله الخراساني البيهقي المتسك بذهب الهادي للحق عليه السلام وهو الذي رد على الفرقة الغوية المطرفية بدعتهم وأبان للناس كفرهم وشركهم وأصرهم واجتمعوا إليه من سناع ووقش وغيرها وحضر كلامه ألف من الناس ما بين علوي وحسني وشعفاني وصنعاني وهمداني وبوني وحارثي وخولاني واتضح للحاضرين أن الحق معه وتابوا على يديه ورجعوا ثم استقامت طائفة وطائفة أخرى ارتدوا وكان قبل ذلك قد رجع على يديه القاضي عبد الله بن حمزة بن أبي النجم بصعدة والفقهاء حسين بن حسن بن شبيب بتهامة ورجع من اتباع الفقيه مقدار خمسمائة وصاروا زبدياً بعد أن كانوا مطرفية وتوفي زيد بن الحسن رحمه الله بتهامة راجعاً من اليمن في موضع يقال له <sup>(١)</sup> من مخلاف الشرفا آل سليمان وكان خلافاً فعاد مأهولاً وقبره به مشهور مزور انتهى وقال القاضي أحمد بن صالح في مطلع البدور هو العلامة شيخ الحفاظ امام المعقول والمنقول كثير العبادة له به واسع الهمة تخرج عليه علماء العراق واليمن وهو كثير الالتباس بتاج الدين زيد بن أحمد بن الحسن البيهقي ولذلك تعرض للفرق بينهما المشايخ رض الله عنهم انتهى وهذا الأخير ورد هجرة حوث سنة عشر وستائة في أيام المنصور بالله عبد الله بن حمزة واثني عليه الامام المنصور بالله في كتابه الشافي وأخذ عنه جماعة من أصحابنا رضي الله عنهم وقد يقال له أحمد بن أحمد بن الحسن البيهقي البروقاني فله اسمان والمسمى واحد وذكروا ذلك حذراً من الغلط قال السيد أحمد بن محمد الشرفي قدم زيد بن الحسن يعني صاحب الترجمة من خراسان إلى اليمن سنة احدى واربعين وخمسمائة اظنه بجمادى الاولى منها وكان الشريف علي بن عيسى السليمانى يعني صاحب مكة قد قدم كتاباً إلى الامام أحمد بن سليمان يخبره بقدم الشيخ وبالثناء عليه وأن مقدمه من خراسان فوصل إلى هجرة محنكه ومعه كتب غريبة وعلوم عجبية فسُرَّ به الامام وتلقاه بالبشر والاحتفاف وخلق له موضعاً في منزله فقام به مدة وكان شديد الورع والعبادة وحسن الطهارة وكان ربما يتوضئ للصلاة الظهر فيصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم يصلى به آخر ليلته إلى أن يطلع الفجر فيصلى به الفجر وكان يؤيد الامام ويحض الناس على طاعته انتهى والشريف علي بن عيسى هو الذي استدعاه من العراق لما انتشر مذهب التطريف في اليمن ونسب أهله إلى الأئمة ما هم مبرؤون عنه فاستجاب لذلك وخرج أنفة للشرع وحمية عليه وغضبا لله جل وعلا ووفى بما أخذ الله على العلماء من الميثاق واتى في طريقه شدائد ونهبت أكثر كتبه في الطريق بين مكة والمدينة \* وشيوخه الذين أخذ عنهم الحاكم

أبو الفضل وهب الله الآتي بعده روى عنه مجموع الامام زيد بن علي والشريف أبو الحسن علي بن محمد ابن جعفر الحسن النقيب باستراذ وأخذ دعاء أم داود المعروف بدعاء الاستفتاح على حمزة بن الحسن وأخذ كتاب المحيط بالامامة على مؤلفه على بن الحسين بن محمد بن الحسن بن سريجان قراءة فهم وضبط من اوله الى آخره وأخذ عن القاضي ابوالعباس احمد بن أبي الحسن الكنى لما قدم الري حاجا سنة أربعين وخمسمائة وهو العام الذي قدم فيه الى اليمن . والامام المتوكل على الله احمد بن سليمان عليه السلام وجماعة من اعيان الزيدية مذكورون في كتب الاجازات قال القاضي احمد بن سعد الدين موضع قبره في جهة الشقيق في المرحلة الثانية من مدينة صبيا لحاج بيت الله الحرام وهو مشهور مزور يعرف بقبر البهقي واسم الموضع في هذا الزمان الثراء بناء مثله وراء مشددة مهلة مع مد وقد يسمى موضع قبره القياس<sup>(١)</sup> ايضا انتهى قال في الطبقات ولعل موته كان في احدى وخمسين وخمسمائة رحمة الله عليه وسلامه . واما شيخه الحاكم أبو الفضل فهو وهب الله بن الحاكم أبي القاسم عبيد الله الحسكاني بضم المهلة الاولى وسكون الثانية بعدها كاف والفاء ونون ريع بنيسابور قال في الطبقات هو الحاكم بن الحاكم أبو الفضل يروى المجموع عن أبيه ورواه عنه زيد بن الحسن البهقي وهم بعض اصحابنا انه ولد الحاكم الحسن بن كرامة الجشمي لاتفاق الكنية انتهى وسمى هو وأبوه بالحاكم لبوغهما المرتبة المعروفة في مصطلح أهل الأثر من ان لأهل الحديث مراتب اولها الطالب وهو المبتدئ الراغب ثم المحدث وهو الاستاذ الكامل ثم الحافظ وهو الذي أحاط علمه بمائة الف حديث ثم الحجة وهو الذي أحاط علمه بثلاثمائة الف حديث ثم الحاكم وهو الذي أحاط علمه بالجميع متنا واستناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً قاله ابن المصطفي \* واما شيخه ووالده الحاكم أبو القاسم فهو الشيخ الامام الحافظ عبيد الله بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الحسكاني القرشي العامري النيسابوري أبو القاسم الحنفي الحاكم ويعرف بابن الخداء من ذرية الامير عبد الله بن عامر بن كرز الذي افتتح خراسان زمن عثمان صاحب كتاب شواهد التنزيل وهو أعظم دليل على جلالة وتمكنه بسطته في الحفظ والاتقان \* قال أخبرني بمجموع الامام زيد بن علي أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري بقرائه عليه من أصله وهو يسمع وروى دعاء الاستفتاح المعروف بدعاء أم داود عن عدة شيوخ من غير طريق ذكرها في الطبقات منها عن الحاكم أبي علي الحسين بن أحمد بن أحمد النيسابوري ثنا الاستاذ أبو اسحق ابراهيم بن محمد ابن أيوب الطرماحي ثنا أبو العباس اسمعيل بن عبد الله الميكالي انا أبو يعلى العلوي انا أبو الحسين الدنيسوري نا يعقوب بن نعيم عن عمر بن قرارة ثنا جعفر بن احمد الينبعي بالمدينة عن ابراهيم بن عبيد الله بن العلى حدثني فاطمة بنت ابراهيم بن عبد الله القصبة والدعاء بطولها وروى عنه ولده

الحاكم أبو الفضل وهب الله مجموع الامام زيد بن علي وأخذ عنه أيضا جماعة منهم الشيخ ظهير الدين أبو القاسم محمد بن علي بن محمد الرشكي وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ فقال الحكافي (١) القاضي المحدث الحافظ الحاكم أبو القاسم شيخ متقن ذو عناية تامة بعلم الحديث وكان معمرًا على الاسناد صنف في الابواب وجمع وحدث عن جده أحمد بن محمد وعن أبي الحسن العلوي وعن أبي عبد الله الحاكم وعن أبي طاهر بن محسن وعبد الله بن يوسف الاصفهاني وأبي الحسن بن عبدان وابن فنجويه (٢) الدينوري وأبي الحسن علي بن السقاء وأبي عبد الله ابن ما كويه وتنزل الى أبي سعد الكنجري وبنحوه واختص بصحبة أبي بكر بن الحرث الاصبهاني النحوي وأخذ عنه وأخذ أيضًا عن الحافظ أحمد ابن علي بن فنجويه وتفق على القاضي أبي العلي صاعد بن محمد وما زال يسمع ويجمع ويفيد وقد أكثر عنه المحدث عبد الغافر بن اسمعيل الفارسي وذكره في تاريخه لكنني لم أجده ذكر له وفاة وقد توفي من بعد السبعين وأربع مائة ووجدت له مجلسًا يدل على تشييعه وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر رد الشمس لعل عليه السلام ثم ساق الذهبي اسناد حديث رواد من طريقه وذكره في طبقات الحنفية فقال الحافظ المتقن سمع وجمع وانتخب وتفق على أبي العلي صاعد وحدث عن جده وعنه الدارقطني \* وأما شيخه أبو سعد فهو عبد الرحمن بن الحسن بن علي أبو سعد بنكون المهملات النيسابوري قال في الطبقات سمع مجموع الامام زيد بن علي بن علي أبي الفضل محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بالسكوة ووثقه القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام والامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام \* وأما شيخه محمد بن عبد الله فهو أبو الفضل أو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن المطلب بن عبيد الله ويقال ابن همام الشيباني الكوفي الحافظ البغدادى قال في الطبقات سمع مجموع الامام زيد بن علي بن علي بن محمد بن كاس النخعي قراءة عليه من كتابه سنة ثمانى عشرة وثلثمائة وسمع صحيفة الامام زين العابدين عن أبي عبد الله بن محمد بن جعفر الحنسى وأخذ أيضًا عن البغوى وابن جرير الطبرى ومحمد بن الفضل الحلقي وعبد الله بن سعيد الكريرى ومحمد بن محمد الباغندى وأحمد بن سعيد وإبراهيم بن بشر ومحمد بن الحسن بن العلى وخلق كثير من العراقيين والشاميين والمصريين وروى عنه المجموع عبد الرحمن بن الحسن النيسابورى وروى عنه صحيفة زين العابدين محمد بن محمد العكرى المعدل ومن أخذ عنه فأكثر السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي العلوى صاحب الجامع السكافي وأحمد

(١) ضبطه بالقلم بفتح الحاء وسكون السين وكذا شيخنا ضبطه ايضا بالقلم بفتح اوله وسكون ثانيه اه من خطه رحمه الله (٢) بقاء ونون وجيم هو الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الله فنجويه الدينورى روى السنن عن صاحب السنن وابنه أبو بكر محمد روى عن أبيه وعاش سبعين عاما وابنه الآخر سفيان عن أبيه ذكره ابن حجة في تبصرة المتنبه اه من خط المؤلف رحمه الله

ابن علي المحتسب وابن السني أحمد بن محمد والحسن بن علي المقنعي وأبو يعلى الخليل بن أحمد  
والشريفان إبراهيم والحسن بن الحسن بن محمد العكوي الزيدي وعبد السلام بن حسين البزار وأبو  
طاهر محمد بن أحمد وكتب عنه أيضاً الدارقطني قال في الطبقات وثقة القاضي جعفر بن أحمد وروى  
عنه وخرج له الامام المرشد بالله وأبو الغنائم النرسي والامام أبو طالب ومحمد بن سليمان الكوفي  
في المناقب توفي سنة سبع وثمانين وثلثائة وله تسعون سنة انتهى وهو الراوى لفصائل الأئمة الاطهار  
وبسببه غض منه الذهبي كعادته في أمثاله فقال كان حافظاً عارفاً بالفتن مصنفاً لكنه لحقه الادبار وذلك  
أن الخطيب ذكر أنه كان يضع الحديث للرافضة قلت الذي اشترطه محققوا الأصوليين اتحاد مذهب  
المعدل والمعدل والجرح والمجروح إذ الاختلاف في سبب الجرح والتعديل يقضى بعدم قبول  
الاطلاق فيها ولو كان من عارف فكم من جرح عند قوم يكون تعديلاً عند آخرين وقد جعل في  
تنقيح الانظار قولهم كذاب مما يلحق بالجرح المطلق قال لأنه يطلق على من يخالف ما تقرر عند  
المخالف كـ بعض الشيعة ومن ذلك قولهم فلان هالك ساقط الحديث متروك قد يطلق على المبتدع  
الداعية وربما كان من التورع عن الكذب والعدالة والحفظ بمكان انتهى والوضع في كلام الخطيب  
يرادف الكذب أو يقاربه فيجرب فيه ما ذكر وقد أشار إلى ذلك في التنقيح أيضاً حيث قال في  
سياق مراتب التجريح \* فإن قلت فأى هذه الالفاظ جرحه متبين السبب قلت ليس فيها صريح في ذلك  
ولكن أقربها إلى ذلك قولهم وضاع فتني الصراحة التي هي نص في اللطوب وأثبت الظهور الذي  
تتطرق اليه الاحتمالات ويتوجه نحوه الاستفسار والله سبحانه أعلم \* ثم لو سلم ما ذكره الخطيب وفرضت  
صحته فلا يتطرق القدرح بذلك إلى روايته للكتاب إذ هو من الكتب المشهورة المتداولة بين  
شيوخ العترة وشيعتهم قبل وجود الراوى وتحمله وقد سبق ما نقلناه عن نصوص الأئمة من أنه متلقى  
بالقبول وأيضاً قال ابن حجر في نكته على ابن الصلاح إن الكتاب المشهور الغني بشهرته عن اعتبار  
الاسناد منا إلى مصنفه كسائر النساء مثلاً لا يحتاج في صحة نسبته إلى النساء إلى اعتبار حال رجال  
الاسناد منا إلى مصنفه وأيضاً فقد روى المجموع من طريق أخرى عن الكنى السابق ذكره عن ابن أبي  
الفوارس توران شاه بن خسر وشاه قال في الطبقات هو شيخ الزيدية وحافظ علوم الأئمة ومرجع  
الاسناد بل قطبه واليه يرجع أهل المذهب وكان إماماً عالماً ذكره الملائوسف حاجي وأثنى عليه وقال  
القاض إبراهيم بن يحيى السحولي في الطراز المذهب في اسناد المذهب قراءة على بهاء المدارس فارس  
علم ابن أبي الفوارس انتهى وذكره في تاريخ قزوين في ترجمة محمد بن فضيل فقال ثنا سليمان بن زيد  
بقزوين قال قرأت على علي بن عبد الله بن بابويه أخبركم أبو الفوارس توران شاه بن خسر وشاه الجليل  
أنا اسماعيل بن علي الفردادي ثنا محمد بن خردل ثنا أبو سعد اسماعيل بن علي السمان ثنا أبو سعد

عبد الرحمن بن محمد الاسترأباذي المعروف بالأدرسي سمعت محمد بن فضيل سمعت سليمان بن يزيد المعدل سمعت أبا حاتم الرازي يقول اذا كتبت قممك وإذا حدثت ففتش وابن أبي الفوارس توران يرويه عن شيخه علي بن آموح ويقال أبو علي بن آموح كصابون الجيلي العلامة الميلا لعلجي قال الكشي أخذ منصوصات الزيدية عن القاضي زيد بن محمد الكلازي وقال السيد أحمد بن الأمير وسمع الابانة في مذهب الناصر علي الأستاذ يعقوب بن أبي جعفر محمد بن يعقوب الهوسمي وأخذ عنه جماعة منهم أبو الفوارس والشيخ علي بن اصفهان وإسماعيل الميالهجي وأثنى عليه غير واحد \* فقال السيد أحمد بن الأمير الجيلاني هو الفقيه العلامة الافضل صاحب تعليق الابانة وقال في مطلع البدور هو واسطة عقد الاسناد للمذهب مفخر العراقيين ملحق الاصاغر بالأكابر درة تقصير الاسناد العجيب وعمود سنده المتصل الغريب وكان الكشي يعدل أهل الارض انتهى وقال الملاء يوسف كان معاصراً للسيد أبو طالب الهاروني الأخير وله حاشية على الابانة وتعليق الفقه وعلي ابن آموح يروي المجموع عن شيخه القاضي الأجل زيد بن محمد بن الحسن الكلازي بفتح الكاف ومهملة نسه الى كلاً من بلاد الجبل قال في مطلع البدور هو القاضي الامام حجة المذهب شيخ الشيوخ وحيد أهل الرسوخ حافظ المذهب وعالمه الذي لا يبارى ولا يمارى ولا يجارى حقق الفوائد وقبض الأوايد وصحح الأدلة والشواهد حتى استغنى بتحصيله المحصول وانتفع بتفصيله المفصلون وليس لشرحه بعد ذهاب الشرحين شرحي التحرير والتجريد للأخوين نظير أقر له المؤلف والمخالف وجميع مشايخ الزيدية يعترفون من رحيته ويعترفون بتحقيقه وذكره الملاء يوسف الجيلاني في جماعة م بالله انتهى المراد منه . قال في الطبقات روى المنتخب مع الأحكام وأمالى أحمد بن عيسى وغيره ما في هذه السكتب من الاحاديث عن الناصر وغيره عن الشيخ علي بن محمد الغليل عن القاضي يوسف خطيب م بالله عن السادة أئمة الهدى أبي العباس الحسني وأبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني وأخيه الناطق يحيى ابن الحسين قال القاضي جعفر هذا اسناد الأئمة السادة أبي العباس والأخوين والرسى يدلان قال الامام القاسم بن محمد عليه السلام هذا الاسناد عندي ثابت غير أن فيه فائدة أخرى وهو اتصال السند بالسادة الهارونيين جميعاً وإسناد المنتخب مع الأحكام انتهى والرسى المذكور بعد ذكر السادة الثلاثة هو يحيى ويعرف بالهادي الامام المرتضى لدين الله محمد بن يحيى وأخذ عنه السادة كتب الهادي عليه السلام وهو رواها عن عمه الناصر أحمد بن الهادي عليهم السلام فالمراد أن هذا اسناد السادة عن الرضى المذكور عن أحمد بن يحيى عن الهادي كما هو مقرر في غير هذا الموضع فسقط بعض الحروف فاعرف هذا فانه عن تثبت وتحقيق هكذا ذكره القاضي أحمد بن سعد الدين \* ومن المهم معرفته ما ذكر معناه في الطبقات عن القاضي أحمد بن سعد الدين أن في بعض مسندات الأئمة



أن القاضي زيد يروي عن القاضي يوسف الخطيب وهو سهو وسقط فان القاضي يروي عن الشيخ على خليل عن القاضي يوسف وهو الثابت في كثير من الطرق انتهى \* والقاضي زيد يروي المجموع عن الشيخ على خليل وهو على بن محمد بن الجليل قال في الطبقات الشيخ الخطيب صاحب المجموع الذي يقال له مجموع على خليل يروي كتب الزيدية وأتمتهم وشيعتهم بالسند المعروف عن القاضي يوسف الجلي بسنده قال الفقيه نجم الدين يوسف بن أحمد بن عثمان في أول كتابه الزهور مجموع على خليل جمع فيه بين الافادة والزيادات وقال في السكز والمجموع من محاسن فقه الزيدية وفيه فقه حسن وتعليل صحيح وهو من الكتب التي قدم بها القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد وذهبت منه قطعة فصنفها القاضي جعفر وهي معروفة انتهى \* والشيخ على خليل يروي عن القاضي يوسف وهو القاضي العلامة يوسف بن الحسن الجلي الكلازي خطيب م بالله قال في الطبقات يروي سند الفقه عن م بالله أحمد ابن الحسين الهاروني عن السيد أبي العباس الحسنی وله طريق أخرى عن الاستاذ أبي القاسم بن تال الهوسمي عن م بالله الهاروني عن السيد أبي العباس الحسنی ويروي أيضاً عن السيد أبي طالب يحيى بن الحسين الحسنی قال الفقيه يوسف بن أحمد بن عثمان والقاضي يوسف من عامر م بالله وقرأ عليه وكانت قراءة القاضي يوسف على أبي طالب أكثر وهي على الاستاذ أكثر ومثله ذكر الفقيه حسن النحوي وله شرح مفيد على الزيادات وحكي كثيراً من سيرة م بالله عليه السلام \* والقاضي يوسف يروي عن الامام م بالله أبي الحسين أحمد بن الحسين الهاروني وهو الامام الكبير والعلامة الخطير المتفق على جلالته وعلو كعبه في العلم والعمل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأخباره وسيرته مدونة في مجلدات \* والامام م بالله يروي عن شيخه أبي العباس الحسنی وهو أحمد بن ابراهيم بن الحسن بن ابراهيم بن محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن السبط ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قدس الله أرواحهم وهو خال م بالله وصاحب التصانيف الفائقة أخذ عن السيد الأجل ناشر علم الامام الهادي في الجليل والديلم وخراسان وسائر عراق العجم يحيى بن الامام محمد المرتضى بن الامام الهادي الى الحق يحيى بن الحسين وعن عالم أهل البيت بالري أبي زيد عيسى بن محمد العلوي وعبد الله بن الحسن الايواري عن جعفر بن محمد بن شعبة الثيروسي أحد مشاهير أصحاب القاسم بن ابراهيم عليه السلام قال المنصور بالله عليه السلام في الشافي هو الفقيه المناظر المحيط بالفاظ العترة اجمع غير مدافع ولا منازع كان في محل الامامة ومنزل الزعامة انتهى \* وأبو العباس يروي عن عبد العزيز ابن جعفر الزيدي وهو أبو القاسم عبد العزيز بن اسحق بن جعفر البغدادي البقال شيخ الزيدية ببغداد قال في الطبقات روى مجموع الامام زيد بن علي عليه السلام الفقه الكبير المرتب المبوب عن علي بن محمد النخعي وروى عن أبي الازهر سعيد بن محمد الكاتب ومحمد بن أحمد الكاتب ومحمد بن عيسى

النحوى وخلائق ذكر منهم مؤلف الطبقات كثيراً وروى عنه السيد أبو العباس الحسنى وأحمد بن محمد البغدادى وعلى بن العباس العلوى وأحمد بن على بن محمد وغيرهم وكان سماع على بن العباس العلوى عليه سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة قال فى مطلع البدور هو شيخ الزيدية ببغداد والعراق وكان عالماً محدثاً حافظاً وقال فى غيره كان علامة كبيراً وفاضلاً شهيراً سمحاً عالماً زاهداً سعيداً ولياً لآل محمد رأساً فى العلوم مهيباً على المظنون منها والمعلوم له كتاب فى اسناد مذهب الزيدية وتعدادهم وذكر تلامذة زيد بن على وأصحابه الذين أخذوا عنه العلم وروى عنه السيد أبو طالب فاكتر بواسطة أحمد ابن محمد البغدادى والسيد أبو العباس الحسين بواسطة وبغير واسطة وروى عنه صاحب المحيط رواية متسعة من طريق السيد أبي العباس ومن طريق أبي عبد الله محمد بن على العلوى مؤلف الجامع الكافى وترجمه الذهبى وسلك فيه ما يعتاده فى امثاله فقال كان فى حدود الستين وثلاثمائة قال ابن أبى الفوارس له مذهب خبيث ولم يكن فى الرواية بذلك سمعت منه أحاديث فيها أحاديث رديئة له تصانيف على رأى الزيدية عاش تسعين عاماً وأورد الذهبى بأسناده من طريق عبد العزيز حديثاً وقال أسناده مظلم ومتنه مختلف وتعبه فى الطبقات وأخرج الحديث من طرق أخرى وأوضح فساد كلام الذهبى والقاضى يوسف من طريق آخر عن السيد العاطق بالحق أبى طالب يحيى بن الحسين الهرونى وهو الامام الحلى فى حركات السبق والحجة الباهرة على كافة الخلق ومصفاته الجليلة أعظم شاهد على هذه الدعوى وأقوم دليل على تمسكه فى السكال بالسبب الأقوى أخباره وفضائله فى بطون الدفاتر مخلدة وآثاره الحميدة على تعاقب العصور متجددة والسيد أبو طالب يروى المجموع عن عبد العزيز بواسطة أحمد بن محمد البغدادى أبو عبيد الله وهو الأبتوسى بفتح الهمزة ممدودة وفتح الموحدة كذا فى الطبقات وضم النون وسكون الواو وكسر المهمل قال فى الطبقات روى عن شيخ الزيدية عبد العزيز بن اسحق وأبى الفرج الاصفهاني وروى عنه السيد أبو طالب قال فى مطلع البدور هو الشيخ الرحلة المحدث من تلامذة شيخ الزيدية وشيخ السيد ط وذكروه الذهبى فقال أحمد بن محمد بن على أبو عبد الله الأبتوسى قال البرقاني جمع لنفسه جامع أبى عيسى من غير أن يسمعه وسمع من دعلج وطبقته ومات قبل الاربعائة انتهى قال فى الطبقات يشير الى تليينه لما كان من محدثى الشيعة انتهى قلت واذا كان غمزه من حيث روايته واسماعه لجامع الترمذى من غير أن يسمعه على أحد الشيوخ (فتلك شكاة ظاهر غتك عارها) فالحق أن السكتب المتداولة المشهورة كالامهات اذا أمن الراوى الغلط والنصحيف جاز أن يحدث فيها ويروى بها بلا اذن من شيخ فما وضعها مصنفوها الا للافادة والأخذ منها كما حقق ذلك الامام المهدي لدين الله احمد بن يحيى فى المنهاج شرح المعيار وبنى عليه صاحب الفواصل وغيرهما من المحققين \* قلت وفى نسخ المجموع رواية على ابن العباس عن عبد العزيز ولفظها حدثني على بن العباس العلوى فى داره بظاهر قصر الامارة الخ

ولم أقف في الإسناد على من رواه عنه ويقلب في ظني والله أعلم أن الراوى عنه السيد أبو العباس الحسيني قال في الطبقات في ترجمته \* علي بن العباس العلوي يروى المجموع الكبير الفقهي المبوب قال حدثني عبد العزيز إلى أن قال وهو الذي أشار إليه يوسف حاجي في تراجمه فقال علي بن العباس العلوي العباسي صاحب اجتماعات أهل البيت من ولد العباس بن علي قال ابن عنبه ومنهم الحسن بن علي بن محمد بن جردقة كذا في عمدة ابن عنبه <sup>(١)</sup> واسمه إبراهيم بن الحسن بن عبيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب له ولد منهم علي بن العباس بن الحسن المذكور انتهى قال في مطلع البدور هو علي بن العباس بن إبراهيم بن علي بن عبد الرحمن بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب وغلط يوسف حاجي في تراجمه أنه من ولد العباس إلا أن يكون غيره وهما رجلان قال في الطبقات وهو الظاهر لأن هذا متأخر عن علي ابن العباس الحسيني لأن الحسيني أدرك الهادي عليه السلام وهذا بعد موته بمدة يقيناً وأخذعن هذا أبو العباس الحسيني وغيره انتهى قلت لا يبعد أن كلام القاضي في مطلع البدور هو الصحيح ووجهه أن دعوة الهادي عليه السلام سنة ثمانين ومائتين وموته سنة ثمان وتسعين ومائتين وأبو العباس الحسيني عاصر من العباسية الملقب بالظاهر والراضي والمستضي والمتقى وكانت بيعة المتقى سنة تسع وعشرين وثلثمائة ووفاته أبي العباس سنة سبع وخمسين وثلثمائة فتاريخ بيعة المتقى في أثناء مدة أبي العباس التي يجوز فيها التحمل وغير بعيد أن يعيش علي بن العباس بعد وفاة الهادي أجدى وثلاثين سنة تقريباً وأيضاً فقد ذكر أهل التاريخ أن ابنة علي بن العباس سيدة بنت علي كانت تحت الامام أبي عبد الله بن الداعي وهي أم أولاده وأبو عبد الله معاصر لأبي العباس لأن مولده سنة أربع وثلثمائة ووفاته سنة تسع وخمسين وثلثمائة وقد نقل القاضي أحمد عن خواشي الابانة أنه سئل علي بن العباس عن الامامين الناصر والهادي فقال كان الهادي فقيه آل محمد وكان الناصر عالم آل محمد وروى في خواشي الابانة أيضاً عن صالح بن ملسكان قال رأيت شيخاً منانم العلوية قد أتت عليه من السنين مائة وثمان عشرة قد صحب الناصر والهادي عليهما السلام فسألته عنهما فقال ألفت الهادي كواد عظيم عريض الحافة مستطيل والفيت الناصر للحق كبحر زاخر بعيد الغور والقعر انتهى قال القاضي أحمد بن سعد الدين وكان علي بن العباس يعني الحسيني قاضياً بطبرستان أيام الداعي الصغير الحسن بن القاسم بن الحسن بن علي بن عبد الرحمن الشجري ابن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب والد الامام المهدي لدين الله أبي عبد الله محمد بن الداعي ولعلي بن العباس تصانيف كثيرة في الفقه وغيره منها كتاب اختلاف فقهاء أهل البيت يذكر المسألة ويقول فيها قال الحسن قال الحسين قال جعفر قال زيد قال فلان وهو كتاب كبير ومنها كتاب فيما يجب أن يعمل المجتنب وكتبه مشهورة بطبرستان انتهى وعبد العزيز بن اسحق

(١) بياض في نسخة المصنف وقال في هامشه يصح من العهدة أي عهدة الطالب اهـ

يجمع مع محمد بن عبدالله بن محمد بن المطلب الشيباني في رواية المجموع عن علي بن محمد بن كاس رجعا الى سلسلة الاسناد الاول فنقول واما شيخ محمد بن عبدالله الشيباني فهو أبو القاسم علي بن محمد ويقال بن احمد بن الحسن بن كاس النخعي القاضي بالرملة قال في الطبقات بروي مجموعي الامام زيد بن علي الحديث والفقهي عن جده أبي أمه سليمان بن ابراهيم الحاربي وكان سماعه عليه سنة خمس وستين ومائتين وروى أيضا عن احمد بن يحيى بن زكريا وذكر الذهبي في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أن علي بن محمد بن كاس بروي عن ابراهيم بن عبد الله الخضاف عن عثمان بن أبي شيبة تفسيره للقرآن العظيم وقال أيضا في التذكرة وفيها يعني سنة أربع وعشرين وثلاثمائة توفي شيخ الحنفية أبو القاسم علي بن محمد بن كاس النخعي الكوفي انتهى وذكره في طبقات الحنفية فقال علي بن محمد بن الحسن بن كاس الكاسي النخعي القاضي الكوفي روى عن محمد بن علي بن عفان وعنه أبو القاسم المطرزي والمستكي استاذ الصيرفي وله الأركان الخمسة توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة انتهى قال في طبقات الزيدية وثقه الامام م بالله وأخرج له هو وأخوه الامام أبو طالب والمرشد بالله وصاحب المحيط انتهى \*

وأما شيخه فهو سليمان بن ابراهيم بن عبيد الحاربي جد علي بن محمد النخعي أبو أمه قال في الطبقات بروي عن نصر بن مزاحم المنقري جمع منه مجموعي الامام زيد بن علي عليه السلام الحديث والفقهي وسمعهما عليه علي بن محمد بن كاس وكان سماعه عليه في سنة خمس وستين ومائتين وثقه م بالله والقاضي جعفر وأخرج له محمد بن منصور والسيدان الاخوان م بالله وأبو طالب انتهى \* واما شيخه فهو أبو الحسين نصر بن مزاحم بضم الميم ثم زاي ومهمله بعد الألف ثم ميم المنقري بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف العطار الكوفي صاحب أخبار صفين ونسبته الى منقر بن عبيد بن الحرث بن عمرو بن كعب بن زيد مناة بن تميم قال في الطبقات روى مجموعي الامام زيد بن علي الحديث والفقهي عن ابراهيم بن الزبرقان عن أبي خالد روى عن أبي خالد أيضا بغير واسطة وروى عن قيس بن الربيع واسرائيل وأبي غالب وشريك وأبي الجارود زياد بن المنذر والحكم بن عبيد الله وأيوب بن سليمان الفزاري والحكم بن مسكين وغيرهم وروى أيضا عن شعبة وعنه سليمان الحاربي روى عنه المجوعين وروى عنه أيضا نوح ابن حبيب وأبو سعيد الأشج ومحمد بن جميل وحكم ابن سليمان وحكم بن راشد وولده حسين بن نصر واسحق بن بهلول والحسن بن يحيى وغيرهم قال بن أبي الحديد نصر من رجال الحديث وعده غيره من رجال الشيعة قالوا غلب عليه التشيع وقال الامام أبو الفرج الاصبهاني في المقاتل كان نصر ثبتا في الحديث والنقل جمع أخبار محمد بن محمد بن زيد وكل أحد شيعة الامام محمد بن ابراهيم أخى القاسم بن ابراهيم وولاه محمد بن محمد بن زيد السوق وأخرج له من أئمتنا الهادي الى الحق في الاحكام في الطلاق ومحمد بن منصور والسيدان الامامان الاخوان م بالله وط وذكره الذهبي في الميزان ونال منه كعادته فقال رافضي جلد تركوه وقال العقيلي شيعي في حديثه اضطراب كثير وقال

أبو حاتم وأهـى الحديث متروك وقال الدارقطني ضعيف انتهى ونقل عن أبي خيثمة تكذيبه \* قلت دعوى العقيلي بأن في حديثه اضطراباً يحتاج إلى برهان فكثيراً ما يقع الغلط في الحكم على حديث باضطرابه والأمر بخلافه وأما التشيع فغير قادح بل من مكملات الإيمان . وأفضل ما يتحلى به الإنسان . ما لم يكن في رتبة الغلو والسب ولم ينقل عنه شيء من ذلك وبعض الجرح تعديل وأما نسبته إلى الكذب فمن الجرح المطلق وقد مر الكلام عليه وقد أسقطوا عن درجة الاعتداد به بهذا الوصف من فضلاء الأمة جماعاً غفيراً وعدداً كثيراً والله المستعان ومن نظر كلام الذهبي في ميزانه بعين الانصاف تبين له فيه الخسران وقد أبدع السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير فيما قرأته بخطه لما وقف على ترجمة نصر بن مزاحم في الميزان فقال وأنصف

في كفة الميزان ميلٌ واضح \* عن مثل ما في سورة الرحمن

فاجزم بخفض النصب وأرفع رتبة \* للدين وأكسر شوكة الميزان

(وأما شيخه فهو إبراهيم بن الزبرقان بكسر المعجمة الأولى وبالراء المهملة بينهما موحدة شاككة ثم قاف ثم ألف ثم نون النسي الكوفي) قال في الطبقات روى عن أبي خالد الواسطي مجموعي الإمام زيد بن علي وله رواية عن مجاهد وعنه نصر بن مزاحم وقال حدثني بالجموع الكبير المرتب جميعه عن أبي خالد وروى عنه أبو نعيم الحافظ واحتج به أئمتنا ووثقه المؤيد بالله ووثقه من المحدثين ابن معين قال نصر بن مزاحم كان من خيار المسلمين وكان خاصاً بابي خالد الواسطي وقال ابن أبي الحديد هو من رجال الحديث وقال غيره هو من رجال الشيعة المحدثين وعيب عليه بالتشيع وقال أبو حاتم لا يحتج به \* قلت وهو من الجرح المطلق وقد جزم المحققون بعدم قبوله قال في تاريخ الإسلام توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وأخرج له من محدثي أئمتنا السيدان الأخوان المؤيد بالله وأبو طالب \* وأما شيخه أبو خالد فالكلام عليه يأتي في فصول ثلاثة الفصل الأول في ترجمته وذكر ما قاله فيه أئمتنا وأشياهم وبيان وجه الاحتجاج به الثاني ما قاله فيه أهل الجرح والتعديل من الخصوم وقدحهم فيه والذب عنه \* الثالث ما ذكره بعض الأصحاب من روايته عن الإمام زيد بن علي عليه السلام ما يخالف رواية الأئمة في بعض المواضع وبيان وجه ذلك

أما الفصل الأول \* فهو الشيخ الحافظ المحدث أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي بالولاء الكوفي وكان أصله بالكوفة ثم انتقل إلى واسط قال في الطبقات روى المجموعين عن الإمام زيد بن علي ورواهما عنه إبراهيم بن الزبرقان وروى عنه أيضاً نصر بن مزاحم وحسين بن علوان<sup>(١)</sup> الكلبي وعو الواسطة بينه وبين أحمد بن عيسى كما هو في أمالي أحمد بن عيسى في مواضع متكررة ثم قال وقد

(١) علوان بضم المهملة وسكون اللام من المغني

تقدم التنظير على من ذكر أن أبا خالد يروى عنه والصواب ما ذكرناه اللهم إلا أن يحمل أنه روى عنه وهو شيخه فهو محتمل وروى عن أبي خالد تفسير الغريب للإمام زيد بن علي عطاء بن السائب وكتاب الحقوق أيضاً له عليه السلام عطية بن مالك ومحمد بن بشار الرقي انتهى توفي في عشر الحسين والمائة قال وأخرج له أئمتنا الحنابلة والهادي إلى الحق \* قلت وأما بيان حاله فأعلم أن الأئمة من أهل البيت سلام الله عليهم من عصر الإمام زيد بن علي إلى وقت متأخر بهم متفقون على الاحتجاج به والرواية عنه والاعتراف بفضله \* منهم الإمام أحمد بن عيسى بن زيد يروى عنه كثيراً من طريق حسين بن علوان أخرجهما علامة العراق محمد بن منصور المرادي المقرئ في الكتاب المعروف بالأمال ومنهم الهادي للحق يحيى بن الحسين في الأحكام والناصر للحق الحسن بن علي الأطروش والإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الماروني في شرح التجريد وصرح بتوثيقه حيث قال ما معناه أنه لا يروى إلا عن ثقة يسمعه يحدث بالحديث ثم عن ثقة يسمع عن شيخه كذلك حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجوز الرواية بالقراءة على الشيخ وكان ممن يتصل به سنده عمرو بن خالد الواسطي عن زيد بن علي عن آبائه عليهم السلام ، وقال أيضاً في الزيادات إن قيل إن الباقر وأخاه زيدا أخذوا العلم عن أبيهما فكيف وقع الخلاف بينهما والجواب أن الرواة عن زيد بن علي هم عدول الزيدية الذين لا ظعن عليهم والرواة عن الباقر هم الإمامية ولم تثبت لنا عدالتهم وكذلك الإمام الناطق بالحق أبو طالب قال في كتابه التذكرة والمجموع الذي جمعه أبو خالد ورواه عن زيد بن علي معروف مشهور فإذا روى عنه أحد الأئمة خلاف ما روى عنه أبو خالد فينبغي أن يقال عن زيد بن علي في ذلك رواية والمشهور ما حكاه القاسم والهادي ونحو ذلك فتكون هذه طريقة سديدة انتهى وقال الإمام الهادي إلى الحق عز الدين بن الحسن في رسالته التي ذكر فيها أهل البيت وكتبهم \* والمجموع متلقى بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام وهو أول كتاب جمع في الفقه حتى إن الإمام محمد بن المطهر شرحه بحزئين (مباهج المنهاج الجلي) فيه من غرائب العلم ونوادره شيء كثير قال السيد العلامة أحمد بن يوسف الحافظ في شرحه للمجموع بعد ذكر كلام الإمام عز الدين هذا مستلزم ومتضمن لتعديل أبي خالد رحمه الله ولا ريب أنه إذا ثبت إجماع أهل البيت عليهم السلام على عدالته لا يؤثر فيه قدح من سواهم كأننا من كان عند من يقول أن إجماعهم حجة كما هو الحق ثم قال بعد كلام \* فإن قيل في قول الإمام عز الدين بن الحسن إن المجموع متلقى عند أهل البيت بالقبول ومعناه أن تكون الأمة بين عامل بالحديث أو متأول له فإن أراد الإمام هذا المعنى المعروف عند أهل الأصول وأن جميع الآل بين عامل به أو متأول له ولا يعمل إلا بصحيح ولا تأويل إلا لصحيح فلا يخفى تفرق أهل البيت في جميع الأقطار فكيف لنا بالعلم بذلك وإن كان يريد بذلك أئمة الزيدية من أهل اليمن فهو لا يفيد المعنى الأصولي وهو تلقى كافة مجتهدي

الآكل له بالقبول \* فالجواب ان الظاهر أن الامام أراد التلقى المعروف عند أهل الأصول ولكن لاشك انه يتمسّر معرفته بالنسبة الى الاغصان وأما بالنسبة الى الامام زيد بن علي وأحمد بن عيسى وأهل ذلك العصر فلا بعد في معرفته لمن بحث لكونهم في ذلك الزمان لم يلبثوا في السكينة بحيث لا يعرف بعض مجتهداتهم ولا يفرقوا في الأقطار بحيث لا يعرف مكان بعض علمائهم سيما مع حرص الناس في ذلك العصر على طلب العلم واختصاص الشيعة بعلم أهل البيت وملازمتهم لأنهم ورجلتهم الى من اشتهر عنه شيء من العلم كما هو مبسوط في كتب السير فلعل الامام أراد بالتلقى تلقى قدمائهم وعلى فرض انه لا يتم ذلك فلا شك ان جمهوراً منهم كثيراً وجماً غفيراً قد تلقوه بالقبول بحيث يظن من يطلع على ذلك أنه لا مخالف لهم ويبعد غاية البعد ان يتلقاه أولئك بالقبول ولا يقع لواحد منهم معرفة ان أبا خالد قد جرحه بعض علماء الجرح والتعديل وتكلم فيه سيما المتأخرين منهم كالنوفلي بالله وأخيه أبي طالب ومحمد بن علي صاحب الجامع السكافي وكالامام شرف الدين والامام محمد بن المطهر والامام عز الدين والسيد ابراهيم بن محمد الوزير الذي نقل اجماعهم والامام القاسم بن محمد عليهم السلام فان كتب الجرح والتعديل موجودة في خزائهم وتلقوا منها في مصنفاتهم فكيف يظن منهم أن يجزوا بعدالة أبي خالد أو يرووا عنه وقد اطلعوا على القدح فيه وعلموا صدق القادح أو ظنوه فأقل الأحوال ان يتوقفوا في شأنه فما ذاك منهم الا بعد البحث عما ادعاه الجرح والكشف عنه حتى يقين لهم بطلانه انتهى كلام الشيخ رحمه الله \* وقال السيد صارم الدين ابراهيم بن محمد الوزير في كتابه علوم الحديث لا يمتري أئمتنا عليهم السلام في عدالة أبي خالد وصدقه وأحاديثه في جميع كتبهم وقد روى الهادي عليه السلام في الاحكام عنه بضعاً وعشرين حديثاً وروى عنه احمد بن عيسى وغيره من أهل البيت عليهم السلام في أماليه التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة الى أن قال وهو مسلسل الاحاديث النبوية بسند السلسلة الذهبية وقد ذكره الحاكم في علوم الحديث في نوع المسلسل انتهى . وقال في مطلع البدور هو أحد أعلام الحديث وحملته صاحب زيد بن علي عليه السلام وسأله عن منطوقات ومفاهيم واستأثر بكثير من الرواية لسلامته من سيوف أعداء الله انتهى وقال السيد العلامة الهادي ابن ابراهيم الوزير في كتابه هداية الراغبين وصنف زيد بن علي مجموع الفقه وهو أول من صنف من العترة النبوية وبوب في الفقه أبواباً وتكلم عليها انتهى وقال الامام محمد بن المطهر في أول شرحه المنهاج على المجموع وكان مذهبه يعني زيد بن علي عزيزاً لقلة ضبطه في الكتاب الجامع الاماعي بجمعه أبو خالد فانه جمع مجموعين لطيفين أحدهما في الاخبار والآخري في الفقه \* ثم قل فإن قيل أن أبا خالد قد طعن في روايته \* قلت وكيف السبيل الى الطعن فيه وكثير من أئمتنا عليهم السلام قد روى عنه - هذا أحمد بن عيسى قد روى عنه في أماليه التي جمعها محمد بن منصور روايات كثيرة وغيره من أئمة أهل البيت عليهم

السلام ولولا خشية الاطالة لانتبت عدد المروى والراوى منهم عنه ، وقال ابن مرغم في شرحه على البحر أبو خالد راوى مجموع زيد بن علي أهل الحديث يضعفون روايته وأهل البيت يصححونها وذلك لأن أهل الحديث جرحوه بحب آل محمد. وقال ابن مظفر في الترجمان وعرفت تكرار الرواية عن أبي خالد منه واليه من المعتبرين الكبار والأئمة الاطهار فمن رام جرحه فقد كذب وافترى وظلم واعتدى . وقال ابن حميد في النزهة أبو خالد من الشيعة الكبار والعلماء الاخير لم يقدح فيه من قدح الامكان تشيعه وروى عنه الأئمة الكبار في كتاب أمالي أحمد ابن عيسى لمحمد بن منصور مع اعتبارهم العدالة المحققة فدل على توثيقه وعدالته انتهى . وقال القاسم بن عبد العزيز بن اسحق في تعداد من روى عن زيد بن علي ، وعمرو بن خالد الواسطي أبو خالد حدث عنه الثقات وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليه السلام وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه مذهب زيد بن علي عليهما السلام ورجحوا روايته على رواية غيره . وقال عبد العزيز بن اسحق روى ابراهيم بن الزبرقان قال سألت يحيى بن مساور عن أوثق من روى عن زيد بن علي فقال أبو خالد الواسطي فقلت قد رأيت من يطعن على أبي خالد فقال لا يطعن على أبي خالد الا مناصب وقد روى عبد العزيز في أواخر كتاب المجموع قبل باب فضل العلماء قال ابراهيم بن الزبرقان سألت أبا خالد كيف سمعت هذا الكتاب عن زيد بن علي قال سمعته منه في كتاب معه قد وطأه وجهه فما بقى من أصحاب زيد بن علي ممن سمعته ممي الا قتل غيري . قال أبو خالد صحبت زيدا بالمدينة قبل قدومه الكوفة خمس سنين أقيم عنده في كل سنة أشهراً كلما حججت ثم ما فارقت حتى قدم الكوفة وحتى قتل صلوات الله عليه فما أحدث عنه الحديث إلا وقد سمعته مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً أو أكثر من ذلك وما رأيت هاشمياً مثل زيد بن علي فلذلك اخترت صحبتته على جميع الناس انتهى . وبإسناد السيد أبي طالب الى حسين بن علوان قال حدثني أبو خالد قال لقيت بمدن محمد بن عبد الله قبل ظهوره فقلت ياسيدي متى يكون هذا الامر (فقال لي وما يسرك منه يا أبا خالد فقلت له ياسيدي وكيف لا أسرُّ بامر يحزني الله به أعساؤه وينصر به أوليائه فقال يا أبا خالد أنا خارج وأنا مقتول والله ما يسرنى ان الدنيا بأسرها الى عوضاً عن جهادهم يا أبا خالد أن امرا مؤمناً لا يصبح حزينا ويمسى حزينا مما يعاين من أعمالهم انه لمغبون مفتون قال قلت والله ياسيدي إن المؤمن كذلك ولكن كيف بنا ونحن مهجورون مستضعفون خائفون لانستطيع لهم تغييرا فقال يا أبا خالد إذا كنتم كذلك فلا تكونوا لهم جمعا وانفذوا من أرضهم انتهى) فهذا ما أمكن العثور عليه من كلام أهل البيت وأشياعهم في أبي خالد

ولا يخفى انه يستفاد منه حصول الظن بثقته وعدالته فيجب حينئذ قبول روايته لقيام الدليل القاطع على وجوب العمل بالخبر الاحادي السالم عن المطاعن وقد ذكر المحققون من أهل الأصول أن



الجرح أو المعدل إذا أخبر بعدالة الرجل أو جرحه حصل لنا الظن بما اقتضاه خبره فيجب العمل بمقتضاه ويكون داخلا تحت وجوب العمل بالخبر الأحادي الذي يفيد الظن لا غير وهو واجب العمل به في الفرعيات دون الأصول على كلام الجمهور فلا بد من القطع والاحاد لا تفيده وطائفة من الأصوليين جازمت بأن بعض مسائل الأصول يقبل فيها الاحاد فان قيل هذا مسلم لو لم يسمع فيه بجرح أصلا كيف وكتب الرجال تضمنت تجريجه ونسبته الى الوضع والكذب مع تصريحهم بتقديم الجرح على التعديل ولو كثرت المعدل فان الظن المستفاد من التعديل \* فنقول والله أعلم أن محقق الأصوليين ذكروا في تعارض الجرح والتعديل قاعدة ينبغي تمهيدها ليرتب عليها جواب السؤال وهي أن الجرح لا يخلو اما ان يكون مطلقا غير مفسر السبب أو مقيدا ببيان سببه فالاول غير مقبول عند المحققين لاختلاف الناس في الاسباب التي يجرح بها فقد يكون الشيء جرحاً عند بعض تعديلا عند الآخر وهذا مع اتفاق المذهب واما مع الاختلاف في العقائد والنحل فغير مقبول بالطريق الأولى \* وأما الثاني فلا يخلو اما أن يعارضه تعديل جامع لشرائط المعارضة مثل أن يقول الجراح أن الراوي ترك صلاة الظهر في يوم كذا في تاريخ كذا ويقول المعدل انه صلى تلك الصلاة في ذلك التاريخ أو أنه في ذلك الوقت نائم أو مغلوب على اختياره أو غير مكلف أو غير ذلك فهذا يرجع الى الترجيح واما أن يعارضه توثيق غير جامع لشرائط بل معارضة بأمر عام مثل أن يقول الجراح أن الراوي كان ممن يخل بالصلاة ويتناول المسكر ويقول المعدل إنه ثقة مأمون فلا يخلو اما أن تكون عدالة الراوي معلومة بالتواتر كالقاسم والحادي وزيد بن علي وسائر الأئمة الكبار أو البخاري ومسلم وغيرهما من حفاظ الحديث فجزهم غير مقبول للعلم بنزاهتهم عما نسبوا اليه ولو كان ذلك مقبولا لوجد الزنادقة سبيلا الى ابطال السنن والآثار وفتح الباب في فضلاء الصحابة وأئمة التابعين واما أن تكون عدالته مظنونة غير معلومة فظاهر كلام الأصوليين بتقديم الجرح المفسر وقبوله من غير تفصيل \* قال السيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير وتعليهم بالرجحان يقتضى بأن ذلك يختلف بحسب اختلاف القرائن والاسباب المرجحة لأحد الأمرين وهو القوى عندي ولا نظر للنظر بخالفه \* فنقول لا يخلو اما أن تكون عدالة الراوي أرجح من عدالة الجراح أو مثلها أو دونها فان كانت عدالة الراوي أرجح وأشهر من عدالة الجراح لم يقبل الجرح لانا إنما تقبل الجرح من ثقة لرجحان صدقه على كذبه ولا أجل حمله على السلامة وهنا الأمر بالعكس وفي حمله على السلامة اساءة الظن بمن هو خير منه وأوفق وكثيرا ما يقول أئمة هذا الشأن في أهل هذه الطبقة إذا سئلوا عنهم أما لا أسأل عن فلان بل هو يسأل عني واما أن يكون مثله في العدالة فيجب الوقف لتعارض أمارتي صدق الجراح وكذبه فان عدالة الجراح أمارة صدقه وعدالة المجروح أمارة كذبه وهما سواء وليس أحدهما بالحل على السلامة أولى من الآخر فان انضم الى عدالة المجروح معدل كان وجهها لترجيح عدالته واما ان كانت عدالة

الراوى اضعف من عدالة الجارح فالجرح مقبول الا أن تقتضى القرائن والعادة والحال من العداوة ونحوها أن الجارح واهم أو كاذب فإن القرائن قد يعل بها حديث الثقة وإن كان معينا مينا والعلل العارضة بين الجارح والجروح أكثر من العلل العارضة بين الراوى والحديث لما يقع بين الناس من العداوة أما لاختلاف مذهب أو غيره وهذا كله مأخوذ من نصوص أئمة الحديث وعلماء الاصول \* قال السيد محمد ابن ابراهيم ولم يقل أحد أن الجرح مقدم لمناسبة طبيعية ذاتية بين اسم الجرح الذى جروفه الجيم والراء والحاء المهملة وبين صدق من ادعاه بل انما قدم الجرح المبين على التعديل لرجحانه اذ القريب فى العقول أن الجارح يطلع على ما لم يطلع عليه المعدل فى قبول جرحه حمل له وللمعدل على السلامة معا وحينئذ يظهر أن العبرة بالرجحان الذى هو ثمرة الترجيح كما أن تقديم الجرح فى بعض الصور على التعديل لنوع من الترجيح وهذه القاعدة من مهمات الفوائد التى يحافظ عليها فإذا تقررت فنقول الكلام على أبى خالد يتنزل على ما يمكن اعتباره فى حقه من الصور المتقدمة بان نقول لا يخلوا اما أن يكون جرحه مطلقا غير مفسر السبب فهو غير مقبول وأشد ما ذكرنا فيه انه كذاب وضاع فالكذب من الجرح المطلق والوضع فى مرتبة أو دونها يستير كما يدل عليه كلام صاحب التنقيح فى قوله ليس فيها معنى ألفاظ الجرح صريح فى ذلك ولكن أقربها قولهم وضاع وقد تقدم . ومن استقرأ صنيعهم فى كتب الرجال ظهر له جليلة الحال . وأما أن يكون مفسر السبب فلا يقطع بتقديمه على التعديل مطلقا بل يختلف بحسب اختلاف القرائن والاسباب المرجحة لأحد الامرين على الآخر \* فنقول قد ثبت لنا عدالة أبى خالد من طريق أهل البيت عليهم السلام وهى لا تخلوا اما أن تكون أرجح من عدالة الجارح فلا يقبل معه الجرح لما سبق ذكره فى القاعدة من المستند وأما أن تكون مثله فيجب الوقف لتعارض الامارتين ويرجع الى أن يقال قد انضم الى عدالته ما يرجحها من تعديل آخر والمعدلون من أهل البيت وأشياعهم أكثر عدداً من جرحه لاسيما عند من يقول بأن رواية المعدل تعديل وهو المختار بشرط أن يعلم أنه لا يروى الا عن عدل وقد ثبت عن قدماء أهل البيت كزيد بن على والباقر والصادق واحمد بن عيسى والقاسم ابن ابراهيم ومن فى طبقهم أنهم لا يروون ويحتجون الا بمن ثبت لديهم عدالته وصح عندهم ثقته وأمانته اذ هم أهل الورع الشحيح وكونه تعديلا لمرؤى عنه هو الذى اختاره الامام المهدي فى شرح المعيار والياجى وغيرها ومال اليه البخارى ومسلم فى صحيحيهما وقال الماوردى انه قول الخدائق ذكره البرماوى ونقله عنه صاحب الفواصل . قال الذهبي فى الميزان فى ترجمة مالك بن الخير الزبائدى قال ابن القطان هو ممن لم تثبت عدالته يريد أنه مانص أحد على أنه ثقة وفى رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم \* والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح انتهى وأما أن تكون عدالة أبى خالد أضعف من عدالة الجارح فالجرح مقبول الا أن

تقتضى القرائن والعادة والحال من العداوة ان الجارح واهم أو كاذب فلا يقبل وقد عرف من حال أبي خالد المبينة للجارحين في العقيدة بحب أهل البيت النبوى والتمسك بولاتهم والا نضواء الى جانبهم واعتقاده الخروج على ولاية الجور ودعاة النار مع براءته من الرفض اذ هو الراوى عن امامه زيد بن على الحديث المشهور فى ذم الرافضة وقد تبين من صنيع أهل الجرح والتعديل أنهم يجعلون التشيع من أعظم القوادح وأشد الفواحش حتى جعلوا تفضيل على عليه السلام على المشايخ بمجرد من الغلو المذموم فيجوز عليهم رميه بالوضع والكذب اما تحاملا وتجاوزا بغير ثبوت وانصاف أو غضبا رجح له غضبه بقرينة ضعيفة نسبته الى ذلك فقال بمقتضاها اذا عرفت ذلك فالظن المستفاد من تعديله حاصل ولم ينهض شئ مما ذكره المخالفون قادحا فيه

(الفصل الثانى فى مقالة أهل الجرح والتعديل من القدح فيه وما وقع به التعقب والذنب عنه )  
فنقول ذكر أبو الحجاج يوسف بن الزكى عبد الرحمن المزنى الحافظ فى كتابه تهذيب السكالك فى اسماء الرجال فقال \* عمرو بن خالد الواسطى أبو خالد القرشى مولى بنى هاشم أصله كوفى انتقل الى واسط روى عن جبه بن أبى جبه الكوفى وحبيب بن أبى ثابت وزيد بن على وله عنه نسخة وحسين (١) بن علوان الكلبي وسعيد بن زيد بن عقبة الفزارى وسفيان الثورى وفطر بن خليفة والباقر محمد بن على وأبى هاشم الرمانى وروى عنه ابراهيم بن الزبرقان وابراهيم بن زياد الطائى وابراهيم بن هراسة الشيبانى وأبو الأغر الأبيض بن الأغر واسرائيل بن يونس واسماعيل بن ابان القنوى واسماعيل بن اسحق الانصارى واسماعيل بن صبيح اليشكرى واسماعيل بن عياش وجعفر بن زياد الاحمر والحجاج ابن ارقطة والحسن بن حماد البجلي والحسن بن ذكوان وسعيد بن زيد أخو حماد بن زيد وسعيد بن عبد الرحمن شيخ لعثمان البرزى وسعيد بن عبد العزيز وشعيب ابن أبى راشد وعبيد بن كثير البصرى وعبيد الرحمن ابن أبى حماد وعبد الرحمن بن سليمان وعلى بن القاسم الكندى وعمر بن عبد الرحمن أبو حفص الأبار ومحمد بن سليمان بن أبى داود ومحمد بن كثير بن ميمون ومسروح بن عبيد الرحمن وهرم بن سفيان ويحيى بن هاشم السمسار ويوسف بن اسباط ويونس بن بكير ويونس بن أبى اسحق وروى له ابن ماجة والدارقطنى \* قال عبد الله بن احمد عن أبيه - متروك الحديث ليس بشئ \* وقال أبو بكر الأثرم عن ابن حنبل كذاب - يروى عن زيد بن على عن أبيه أحاديث موضوعة يكذب فيها وقال عباس الدورى عن يحيى بن معين كذاب غير ثقة ولا مأمون وقال هاشم بن مرثد الطبرانى عن يحيى بن معين كذاب ليس بشئ \* وقال اسحق بن راهويه وأبو زرعة كان يضع الحديث وقال أبو حاتم

(١) حسين بن علوان ممن خذ منه لا يمن أخذ عنه فى كلام الكتاب سهو ظاهر اهـ

متروك الحديث لا يشتغل به . وقال أبو عبيد الاجري سألت أبا داود عن عمرو بن خالد الذي يروى عنه أبو حفص الأبار فقال هذا كذاب وقال في موضع آخر سألت أبا داود عن عمرو بن خالد فقال ليس بشئ . وقال وكيع كان جارنا فتظهرنا منه على كذب فانتقل قلت أكان واسطيا قال نعم وحكى عن وكيع قال كان في جوارنا يضع الحديث فلما فطن له تحول الى واسط . وقال النسائي ليس بثقة ولا يكتب حديثه انتهى كلامه \* وقال الذهبي في الميزان عمرو بن خالد القرشي أبو خالد كوفي انتقل الى واسط وقيل كلام وكيع ثم قال قال معلى بن منصور عن أبي عوانة كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة<sup>(١)</sup> ويحدث بها وروى عباس عن يحيى قال كذاب غير ثقة حدث عنه أبو حفص الأبار وغيره يروى عن زيد بن علي عن أبيائه . وروى عثمان بن سعيد عن يحيى قال عمرو بن خالد الذي يروى عنه الأبار كذاب . وروى أحمد بن ثابت عن أحمد بن حنبل قال عمرو بن خالد الواسطي كذاب وقال النسائي روى عن حبيب ابن أبي ثابت كوفي ليس بثقة . وقال الدارقطني كذاب وروى إبراهيم بن هراشة أحد المتروكين عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذكرين يلعب أحدهما بصاحبه \* يونس بن بكير نا عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العالم في الأرض يدعوا له كل شئ حتى الحوت في البحر \* عارم قال حدثنا سعيد بن زيد عن عمرو بن خالد عن محمد بن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال لا تسمى أصبعك السبابة فانه اسم جاهلي انما هي المسبحة والمهله . وقد روى عمرو بن خالد عن حبيب بن أبي ثابت عن نافع عن ابن عمر مرفوعا ايما مسلم انتهى شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له \* عبد الرزاق أنا اسرايل عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال انكسر احدي زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمرني بالمسح على الجباثر انتهى كلام الذهبي وهذان الكتابان أعني التهذيب والميزان مبسوطان حافظان فما عداهما من كتب الرجال لم يذكر فيها من الكلام على أبي خالد وغيره الا بعض ما ذكرناه فاكتمينا بهما \* فنقول ومن الله يستمد التوفيق والهداية الحق أن الحاصل من كلام هؤلاء الجارحين رمية بالوضع والكذب وهو قول أكثرهم وانه يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها أو تخصيص الوضع بما رواه عن زيد بن علي أو به مع الأحاديث التي سردها الذهبي في الميزان أو لاحتمالات أخرى غير مفهومة من كلامهم كروايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام أو تفرد بالرواية عن زيد بن علي دون غيره أو لعدم مخالطته لحفاظ عصره وانقطاعه الى زيد بن علي وغيره من أهل البيت مع كونه يرى الخروج على الظلمة كما يفهم من حديثه

مع محمد بن عبد الله عليه السلام فهذه سبعة أمور \*

أما الأول فقال السيد الحافظ أحمد بن يوسف في شرحه للمجموع بعد نقله لكلام العزى والذهبي ما معناه ان دعواهم الوضع لا يخلوا اما أن يريدوا به اختلاق هذه الاحاديث من ذات نفسه فقد نسبوا اليه الكذب في المتن والاسناد معاً لانه ليس لحديث موضوع اسناد صحيح ولا حسن وهذا باطل لوجود متون هذه الاحاديث التي رواها في كتب الحديث المعتمدة ولو كانت مختلفة لم يوجد منها حديث واحد . وان كانوا أرادوا أنه كذب في الاسناد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي والصق هذه المتن بعلي عليه السلام وهي معروفة عندهم عن غيره عليه السلام فهذا باطل أيضاً لوجود متون هذه الاشائيد عن علي عليه السلام من غير طريق أبي خالد \* ثم قال فان قيل دفع الجرح عن أبي خالد مردول مردود وقول أئمة الحديث فيمن وثقوه أو ضعفوه مقبول فهم ائمة الله من خلقه على احاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم \* قلت وان كان القول ما قالت حذام وأئمة الحديث أئمة الاسلام فليس كلامهم معمولاً به في كل مقام فانهم غير معصومين من الخطأ وقد انكشف لك عن حال أبي خالد الغطاء وتبين أنه ثقة أمين وانه ليس فيما رواه بظنين . وقد تعارض فيه الجرح والتعديل ولم ينهض على ما ادعوه الدليل بل شهدت بصدقه الكتب ونفت عنه الكذب وعدلته الأئمة من أهل البيت قاطبة وتبين أن الجرح له بالظنون الكاذبة ويخطئ في الظن الفتي ويصيب ، والله على كل قائل شاهد وريب انتهى المراد منه \* قلت قد ذكر أهل الأثر في اصطلاحاتهم ما يتعين إيراده في المقام فنقول \* قد سبق أن لفظ كذاب بمجرد من الجرح المطلق وان مثله او قريباً منه قولهم وضاع قال السيد الحافظ عز الدين محمد بن ابراهيم الوزير في الروض الباسم ومن لطيف علم هذا الباب أن يعلم أن لفظ ( كذاب ) قد يطلقها كثير من المعتنتين في الجرح على من يهم ويخطئ في حديثه وان لم يتبين أنه تعمد ذلك ولا تبين أن خطأه أكثر من صوابه ولا مثله ومن طالع كتب الجرح والتعديل عرف ما ذكرته . وهذا يدل على أن هذا اللفظ من جملة الألفاظ المطلقة التي لم يفسر سببها ولهذا أطلقه كثير من الثقات على جماعة من الرفعاء من أهل الصدق والأمانة فاحذر أن تغتر بذلك في حق من قيل فيه من الثقات الرفعاء فالكذب في الحقيقة اللغوية ينطلق على الوهم والعمد معاً فيحتاج الى التفسير الا أن تدل على التعمد قرينة صحيحة انتهى . وقد أشار الى مثل ما ذكره السيد الحافظ عز الدين أبو بكر الخطيب عند ذكر المطاردى . فقال وأما قول الحضرمي في المطاردى أنه كان يكذب فهو قول مجمل يحتاج الى كشف وبيان فان أراد به وضع الحديث فذلك معسوم في حديث المطاردى وان أراد أنه زوى عن لم يدركه فذلك أيضاً باطل لأن أبا كريب يشهد له أنه سمعه معه يونس بن بكير يعنى كتاب المغازى ليونس بن بكير ، وما ذكره في مصطلح أهل الأثر أنه يشترط في

قبول الجرح والتعديل من المتصدي لها الاتفاق في المذهب لئلا يجعله التعصب على المجازفة في القول كما قالوا في عمرو بن عبيد أنه كذاب وهو عابد شيوخ الاعتزال الذي ليس في زهده وورعه مقال والذي يضرب بمبادئه الامثال ، قال السيد محمد بن ابراهيم وما كان عمرو ممن يطرح عليه مثل هذا وان كان بهم في الحديث كثيراً أو قليلاً فقد وهم فيه أبو حنيفة وضعفه كثيرون وما أظن عمراً كان في مرتبة أبي حنيفة في الحفظ والاتقان انتهى وكما جرحوا شيخ أبي عبد الله الشافعي ابراهيم بن أبي يحيى المدني \* قال ابن حجر في التلخيص في حديث الماء المشمس ما لفظه \* أكثر أهل الحديث على تضعيف ابن أبي يحيى لكن الشافعي كان يقول انه صدوق وإنما كان مبتدعاً وأطلق النسائي أنه يضع الحديث وقال ابراهيم بن سعيد كنا نسميه ونحن نطلب الحديث خرافة \* وقال العجلي كان قدرياً معتزلياً رافضياً كل بدعة فيه وكان من أحفظ الناس ولكنه غير ثقة . وقال محمد بن سحنون لأعلم بين الامة خلافاً في بطلان الاحتجاج به وبالجملة فان الشافعي لم يثبت عنده الجرح فيه فلذلك اعتمده انتهى وذكره في تهذيب السكال فأحسن القول فيه ولفظه بعد كلام طويل . وقال الزبيعي سمعت الشافعي يقول كان ابراهيم بن أبي يحيى قدرياً قيل للربيع فما حمل الشافعي على أن يروى عنه قال كان يقول لأن يجر ابراهيم من بعد أحب اليه من أن يكذب وكان ثقة في الحديث \* وكان الشافعي يقول أخبرني من لا اتهم عن سهيل وغيره يعني ابراهيم بن أبي يحيى \* قلت وهذا أقوى دليل على أن اطلاق النسائي عليه لفظ الوضع مما يتوجه نحوه الاستفسار والبيان لنزاهته عن تعدد الكذب بشهادة هؤلاء وغيرهم . قال أبو أحمد بن عدي سألت أحمد بن محمد بن سعيد يعني بن عقدة قلت له أعلم أحداً أحسن القول في ابراهيم بن أبي يحيى غير الشافعي قال نعم حدثنا أحمد بن يحيى الاودى قال سمعت حمدان الاصهباني يعني محمد بن سعيد قلت أتدين بحديث ابراهيم بن أبي يحيى قال نعم ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد نظرت في حديث ابراهيم بن أبي يحيى كثيراً وليس بمنكر الحديث . قال ابن عدي وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد منكراً إلا عن شيوخ يحملون وقد حدث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور ويحيى ابن أيوب المصري وغيرهم من السكبار وهؤلاء أقدم موتاً وأكبر منه سناً إلى أن قال وليس في أحاديثه حديث منكروا وإنما يروى المنكر من قبيل الراوي أو من قبل شيخه لا من قبله وهو من جملة من يكتب عنه حديثه . وقد وثقه الشافعي وابن الاصهباني وغيرهما انتهى وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ وقد ذكر فيها ابراهيم بن أبي يحيى وأثنى عليه ما لفظه قلت لم يكن ابن أبي يحيى عندي ممن يعتمد الكذب انتهى ولزركشي في شرحه لعلوم الحديث لابن الصلاح كلام حسن يشير إلى ما نحن بصده ولفظه . وأئمة النقل مختلفون في الأكثر فبعضهم يوثق الرجل إلى الغاية وبعضهم يوهيه إلى الغاية . قال الترمذي اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا فيما سوى ذلك من

العلم فذكر شعبة أنه ضعف أبا الزبير المكي وعبد الملك بن سليمان وحكيم بن جبير وترك الرواية عنهم . ثم حدث عن شعبة عن هو دونهم في الحفظ والعدالة كجابر الجعفي وأبراهيم بن مسلم الهجري ومحمد بن عبد الله المرزبي وحيشند فلا يكون أمام منهم حجة على الآخر في قبول رواية راوٍ أو رده فهذا محمد بن إبراهيم التيمي قال فيه أحمد يروي المناكير ذكر ذلك الباجي في رجال البخاري وكذا العقيلي وقال فيه بن الحذاء تكلم فيه أهل الحديث ومع هذا فاتفق أئمة الاسلام كمالك والبخاري ومسلم وغيرهم على الرواية عنه وحديث انما الاعمال بالنيات انما مداره عليه وقد تلقته الأمة بالقبول لموافقته الاصول فلا يجعل قول أحمد وإن كان أمام هذا الشأن حجة على مالك والبخاري ومسلم وغيرهم كما لا يكون قول بعض الأئمة حجة على بعض في المسائل الاجتهادية لأن في الجرح والتعديل ضرباً من الاجتهاد ولو ذهب العلماء الى ترك من تكلم فيه لم يبق بأيدي أهل هذا الشأن من الحديث الا اليسير بل لم يبق شيء .

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً \* ولاناس قال بالظنون وقيل انتهى كلامه - اذا عرفت ذلك فأبو خالد ممن تمسك بولاء أهل البيت ونشر فضائلهم وروى أحاديثهم وانزل عن الظالمين وباينهم ولم يخالط العلماء الذين يفتشون أبوابهم ويلزمون اعتبارهم فغير بعيد أن يضعوا لذلك من شأنه وتحملهم حمية التعصب على المجازفة في تكذيبه ونسبته الى الوضع فلم يوى النفوس سريرة لا تعلم . وفي المصباح المنير شرح المجموع الكبير للسيد العلامة يحيى بن الحسين بن أمير المؤمنين القاسم بن محمد رحمه الله عند ذكر أبي خالد ما لفظه . هو عمرو بن خالد مشهور وقد ترجم له كثير من المؤرخين وكان من أصحاب زيد بن علي كما ذكره في الأصل ولا يضره ما تكلم فيه من تكلم مثل وكيع وغيره لأن منهم من قد وثقه وقد ذكره في الاصل والحديث مداره على الرجال المختلف فيهم يعرف ذلك من مارس الحديث ورجاله فلا نجد في الغالب أحداً يسلّم من الكلام فيه بحق أو باطل فقد تكلم في أبي حنيفة والشافعي وهما من أئمة الاسلام بل في البخاري تكلم فيه أبو زرعة ومسلم تكلم في البخاري أيضاً كما أشار اليه أول خطبته أعني مقدمة كتاب مسلم وإذا كان هؤلاء هم أئمة الحديث فما ظنك بغيرهم . ثم قال ان قيل أن عمرو بن خالد قد قال فيه وكيع كما رواه صاحب الباء انه كان في جوارنا يضع الحديث الخ قيل له وكيع قد رُمي بالرفض وقد علم أن زيد بن علي عليهما السلام وأصحابه ما كانوا كذلك فان الرفض لما سألت زيد بن علي أن يتبرأ من الشيخين فامتنع فقالوا إذا لا نبأ بك فسمهم زيد الرفض وقال أتم الرفض وأملى عليهم الحديث المشهور في ذم الرفض كما ذكره أهل التاريخ والمؤلف والمخالف وقد ذكر مثل هذا عنه الذهبي في ترجمة وكيع في الميزان وقال كان وكيع سباً كثيراً للحن وغير ذلك . ان قيل أن وكيعاً من رجال

البخارى ومسلم قيل روى عنه في المتابعات قليلا فلعل وجه تضعيف وكيع لأبي خالد الواسطي من قبيل روايته عن زيد بن علي الحديث الرافضة فلما خالف أصل وكيع قال انه يضع الحديث وحاشاه من ذلك انتهى وهو يشعر بأن وكيعاً منفرداً باطلاق الوضع والكذب عليه دون غيره وليس الأمر كذلك فقد رماه غيره بذلك كما عرفته من سياق كلام المزي قالوجه الذي دفع به جرح وكيع لأبي خالد قد لا يجرى على غيره فيحتاج الى الكلام السابق

وأما الثاني من السبعة الأمور التي جرح بها وهو أنه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها فنقول قد أجاب السيد الحافظ أحمد بن يوسف في شرحه أن هذه النسخة المروية عن زيد بن علي هل كانت من تلك الصحف أو لا فهذا منه محض التحامل ثم قال فإن يكن رآها القائل بذلك وحكم عليها بالوضع ولم يبين هل كان ذلك في كل أو بعض أو متن أو سند فقد أسرع في عدم التثبت وأبدع في مقالته وأغرب. وإن لم يكن رآها وإنما أخبر عنها فإن ذلك مما يقضى منه العجب والذي يغلب على ظني والله أعلم أنها وقعت منها أحاديث الى علماء أهل الحديث حدث بها أبو خالد رحمه الله منفردة منها ما ذكره البيهقي في السنن والذهبي في الميزان والسيوطي في الجامع الكبير فاستغروا ما يرويه ثم بلغهم أن لهم عن زيد بن علي نسخة فحكموا على الكل بالبعض ورموه رحمه الله بالوضع فإن هذه النسخة لم يروها عن أبي خالد إلا إبراهيم بن الزبرقان وكان خاصاً بأبي خالد كما كان أبو خالد مختصاً بصحبة زيد بن علي عليه السلام وكانت الرواية عن زيد بن علي مع خروجه على الظلمة في أمان قوة شوكتهم وامتداد أيديهم عزيزة جداً ولذلك لم يخرج له أبو عبد الله البخارى ولا مسلم بن الحجاج القشيري وأخرجوا لآخيه الباقر ولأبيه زين العابدين ولو جرحا ما خرجا لهما وإنما أخرج حديث زيد بن علي أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم في المستدرک والدارقطني في السنن وأبو سعد السمان الحافظ في أماليه وغيرهم من أئمة الحديث

قلت وما يدل على بطلان ما ذكر أن الأحاديث والآثار في ذلك العصر لم تنتشر كتابتها في أيدي الناس بحيث يمكن تناولها من أيدي الصيادلة فإن المؤرخين الثقات وغيرهم من نقلة الاخبار صرحوا بأن أول من صنف وألف عبد الملك بن جريح وابن أبي عروبة ومالك بن أنس وقيل أولهم زيد بن علي عليهما السلام وقيل أول من صنف وبوب الربيع بن صبيح بالبصرة. وجمع بين الأقوال بأن أولية زيد بن علي بالنسبة الى أهل البيت وأولية ما عداه فيما صح منها بالنسبة الى العامة وزمن هؤلاء ووفياتهم بعد عصر الامام زيد بن علي وعمر بن خالد معاصر هؤلاء الذين ابتدؤا بالتصنيف إن لم يكن أقدم عصرهم ووجود الصحف في أيدي الصيادلة يدل على انتشار التصنيف من أيدي الخواص الى أيدي العوام ثم الى أيدي المنادين عليها بالبيع وتكرار شرائها منهم كما يشعر به لفظ



(كان) وهذا بعيد الوقوع في ذلك العصر والله أعلم \* ومن الأدلة أيضاً على ضعف ما ذكره الجارحون ان جميع من روى عن أبي خالد وهم الجمل الفقير كما سردهم المزي لم يؤثر عن أحد منهم مقال يدل على توهين أمره وتجريحه أصلاً وهم أتم خبرة واختصاصاً به نحن بصددهم ومنهم من يتكلم على الرجال كما يعرف ذلك من تتبع كتب الجرح والتعديل

نم يقال أيضاً لا يخفى على المنصف ان مرجع الجرح والتعديل الى قول من عرف الشخص وتلح أحواله اذ لا يمكن في مثل ذلك الاستناد الى الأقويل المسبوبة من الأفواه من دون أن يسند الحاكى روايته الى المشاهدة وقد جرى على التحري في ذلك أهل هذا العلم فن نظر في كتاب ابن أبي حاتم واضرابه من المتقدمين وجد كل حكاية معزوة الى قائلها باسناد متصل وجاء المتأخرون بطريقة الاختصار فاخلوا ونظرنا في جملة من تكلم في أبي خالد فاذا أجمع كتاب استوفى ما قيل فيه التهذيب والميزان لكنهما مجردان عن الإسناد وذكر مستند كل جارح فيما أطلقه من الجرح فاحتجنا الى النظر فيمن عاصر أبا خالد منهم فاذا هم ثلاثة وكيع بدليل قوله كان بجوارنا يضع الحديث وأبو عوانة إذ وفاته سنة ست وسبعين ومائة ووفاته أبي خالد في عشر الحسين والمائة وثلاثهم حبيب بن أبي ثابت. إذ وفاته في سنة سبع عشر ومائة ومن عداهم متأخر الطبقة عنهم بكثير \* أما ابن حنبل فوفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين عن سبعين سنة وابن معين وفاته سنة ثلاث وثلاثين ومائتين عن سبع وسبعين سنة وأبو زرعة الرازي وفاته سنة أربع وستين ومائتين وأما أبو داود والفسائي والدارقطني فهم متأخرون عن ذكر بلا خفاء فاما أن يكون هؤلاء أطلقوا الجرح على أبي خالد استنادا الى أولئك الثلاثة المعاصرين له أم الى غيرهم ان كان الشافى فلا بد من بيانه وإلا كان مردودا وما ذلك بأولى من التوقف عن العمل بصرائح الأحاديث التي لم يتصل سندها وان كان الأول ففي كل واحد منهم ما يمنع قبول خبره. أما أبو عوانة فستنده في الجرح انه كان يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها وقد أبطلنا هذه الدعوى بدليل عقلى كما تقدم. وأما وكيع فذكرنا أيضاً نسبه الى الرضا وقول الذهبي انه كان سباً الخ. والعداوة بين الرافضة والزيدية ظاهرة مكشوفة فلا يقبل قول أهل الأهواء بعضهم على بعض ثم تنزلنا معه وقلنا لابد من اختبار جميع أحاديثه التي نسبت الى الوضع من أجلها فوجدنا لها شواهد ومتابعات من طرق متعددة لفظية ومعنوية لا يجهلها الا من قعد به التقصير عما أدركه اولو الهمم فكشف لنا ذلك عن بطلان دعواه \* وأما حبيب بن أبي ثابت فقد صرح بسبب الجرح وهو أنه كوفي وهذه اللفظة مرادفة لشيعى وقد جعلها كثير من أهل هذا الشأن عمدتهم في الجرح ولذا رتب عليها قوله ليس بثقة والتفتنا الى من روى عنه من تلامذته فاذا هم متوافرون وفيهم من يتكلم في هذا العلم ولم نثر على لفظه لاحدهم يجرحه بها وتطلبنا عنراً لمن جرحه فغاية ما يناسب طريقتهم أن أبا خالد لما انقطع الى زيد

ابن علي حتى لم يبق له في غيره مرام واعتنى بتدوين علمه وأخرج له هذا الكتاب المبارك فيه استبعدوا أن يكون جميع ما رواه صحيحا كما استبعدوا رواية داود بن سليمان الغازي لصحيفة أبي جعفر محمد بن علي الباقر عن ابنه علي بن موسى لما كانت مسلسلّة بسند واحد وكذا رواية أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث السكوفي سنّته علي أبي الحسن بن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر عن أبيه عن جده الخ وهذا الاستبعاد منهم غفلة عن كون أهل البيت النبوي هم أهل العلم وقراء الكتاب وخزان الوحي ووجدنا سادات أهل البيت النبوي ممن عاصر زيد بن علي كأبي جعفر الباقر وولده لم ينقل عنهما فيه مقال مع تكلمهم على كثير من رجال الشيعة المبتدعين ثم من بعدهم كذلك لم يزلوا متوفرين علي الرواية عنه مستكثرين منها جاعلين لها عمدة الأبواب والتراجم \* فاحمد بن عيسى شخّن كتابه الامالي الذي أخرجه محمد بن منصور بالرواية عنه وكذا محمد بن عبد الله بن الحسن النفس الزكية في كتابه السير والقاسم بن ابراهيم في مؤلفاته والهادي يحيى بن الحسين في مجموعاته لا سيما درر الاحاديث النبوية بالاسانيد الحيوية فان غالبا من طريقه وليس كسائر ما يروى عن الضعفاء الذين لا يخلوا عنهم كتاب اذ ذلك في نحو الشواهد والمتابعات \* وأما أبو خالد فقد جعلوا روايته العمدة التي يدور عليها رحي الاحكام والواسطة التي بينهم وبين الله عز وجل وهم أهل السفينة وطريقة النجاة فيبعد كل البعد ان يكون جل علمهم عن لآ تحمل الرواية عنه وليس في هذا سد لباب الجرح اذ لكل مقام مقال بحسبه فهذا قد اعتنى بشأنه أئمة العترة ووجدنا مخالفيهم قد بالغوا في النفور والتنفير عن نسب الى محبة أهل هذا البيت مبالغة أوجبّت التوقف عن قبول كلامهم حتى يحصل الوقوف على فص الامر وحقيقته وليس كل مجروح بهذه المثابة حتى يتعدى ما ذكر في أبي خالد اليه فينسب الباب اللهم الا أن يتفق ما يوجب التثبيت في أمره والتصفح للحوامل والبواعث فله حكمه ولذا صرح المحققون بان هذا العلم مما يدخله الاجتهاد كيف لا وثم جماعة أطلقوا عليهم كلمات الجرح والحق خلاف ما قالوه كما عدده الامام القاسم بن محمد في رسالته وذكرنا في هذا الشرح قليلا منه والله أعلم \* تمت حاشية المصنف \*

واما الثالث منها وهو تخصيص الوضع بما رواه عن زيد بن علي في هذه النسخة فقد أجاب عنه شارح المجموع السيد الحافظ رحمه الله فقال وأما من حكم عليه بأن له نسخة موضوعة فقد سبرنا تلك النسخة وراجعناها من السنن والمسانيد فوجدناها مسندة الى علي عليه السلام من طرق آخر صحيحة أو حسنة وستقف على ذلك ان شاء الله وما جرح أبي خالد بالوضع بعد ذلك الا كمن جرح رجلا بأنه قتل فلانا عدوانا وظلما ثم يجد ذلك الشخص حيا - علي انا لو سلمنا على جهة التزل صحة القدر في أبي خالد عند المحدثين لم يلزم أهل البيت عليهم السلام العمل بذلك كما انه لم يلزم البخاري أنه

أخرج لرجال قدمهم من غيره الجرح ثم قال قال أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري في مقدمة صحيحه مألوفة . وعلمة المتكر في حديث المحدث إذا ما عُرِضَتْ روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالف روايته روايتهم ولم تكذبوا فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مُستعملة انتهى \*

وقد وافق أبو خالد الثقات الراوي عن علي عليه السلام فدل على صدقه وعدالته وضبطه لما رواه وأتقانه ثم قال مع أن أبا خالد لم ينسب أحد من تكلم فيه إلى أنه مبتدع ولا ذكر عنه غلو في التشيع وإنما رموه بالوضع ونفى عنه أهل البيت عليهم السلام ذلك واحتجوا بما أخرجه من الحديث ورووا عنه في القديم والحديث فخرجهم له معارض بتعديل من قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (إني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي) قالها ثلاثا أخرجه مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم والنسائي وأحمد والدارمي في مسندهما وابن خزيمة في صحيحه وآخرون وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن زيد بن أرقم وهو من الأحاديث المتواترة لكثرة طرقه انتهى باختصار \* ثم قال أيضا رحمه الله ولقد ذكر الذهبي أبا خالد في كتابه المجرد في الطبقة السادسة وهي الطبقة التي ذكر فيها مالك بن أنس وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج والجراح بن مليح أبا وكيع وثابت بن قيس قال فيه تابعي وإبراهيم بن نشيط تابعي غزا القسطنطينية زمن سليمان وقد حضر أبا خالد جماعة من أهل هذه الطبقة والطبقة الخامسة ومنهم من روى عن زيد بن علي كالأجلح بن عبد الله الكندي وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبسام الصيرفي وخالد بن صفوان وغيرهم ممن ذكرهم المزي في تهذيب الكمال وسند كرم في ترجمة الامام زيد بن علي أن شاء الله تعالى وهم من مشاهير أهل الحديث وكلهم من رجال الستة وبعضهم روى له الستة وبعضهم روى عن بعضهم . وذكر منهم السيد الحجة أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن علي ابن عبد الله العلوي في كتاب التابعين الذين رروا عن الامام زيد بن علي عليه السلام خلقا كثيرا من أهل البيت وغيرهم كأبي حنيفة وأبي اسحق السبيعي وسلمة بن كهيل ومنصور بن المعتمر وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهم وجميع من ذكر ومن أشير اليه ما بين راو عن الامام زيد بن علي أو متابع له أو معاصره ولهم الخبرة التامة بأحواله ومعرفته أصحابه ولم يؤثر عن أحد منهم ولا ممن بعدهم ممن أدرك أبا خالد مقال فيه أصلا يعرف ذلك من سير كتب الرجال ومارسها وإنما جاء الكلام فيه من المتأخرين بالنسبة إلى عصر هؤلاء . وزيد بن علي تابعي أدرك جماعة من الصحابة كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله وأبو خالد رآه وروى عنه فهو من تابعي التابعين وقد صرح جماعة أن أهل ذلك القرن

عدول للدليل الثابت على عدالتهم وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيى أقوام تسبق شهادة أحدهم بيمينه ويمينه شهادته) أخرجه ابن أبي شبة واحمد في المسند والبخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود وذكره السيوطى فى الجامع الكبير وذكر مثله عن أبى هريرة وعزاه إلى صحيح مسلم وعن النعمان بن بشير وعمران ابن حصين وسعد بن نعيم السكونى وأبى برزة الأسلمى وجمعة بن هبيرة وعزاه رواية كل من هؤلاء إلى كتب متعددة من الكتب الستة وغيرها انتهى باختصار

وأما الرابع منها وهو لاجل وضعه الأحاديث التى ذكرها الذهبى وجعل روايتها دليلا على تصديق قول القادحين فيه \* فنقول . قال السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله فى شرحه إن أبى خالد لم يتفرد بذلك بل له فى كل حديث منها متابع أو شاهد كما ستسمعه لا سيما ما رواه عن زيد بن على فقد كان أوثق الناس فيه كما قاله يحيى بن مساور ولم أقف على رواية لأبى خالد رحمه الله عن غير على عليه السلام إلا ما ذكره الذهبى فى ترجمته عن ابن عمر موقوفاً فيما مسلم اشتبهت شبهة الحديث وجملة ما أورده خمسة أحاديث

أما الحديث الأول عن على عليه السلام لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذكرين يلعب أحدهما بصاحبه فله شاهد من حديث على عليه السلام ذكره السيوطى فى مسنده من كتاب جمع الجوامع من قسم الأفعال فقال عن الحرث عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (سبعة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ويقال لهم ادخلوا النار مع الداخلين إلا أن يتوبوا الفاعل والمفعول به والنالك يد والنالك حليلة بجاره والسكذاب الأشر<sup>(١)</sup> والمفسر المعتز والضارب والديه حتى يستغيثاه) أخرجه ابن جرير وقال لا يعرف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا من رواية على ولا يعرف له مخرج عن على إلا من هذا الوجه غير أن من معانيه معانى قد وردت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتهى وله شاهد من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أخرجه البيهقى فى سننه الكبيرى فقال أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الله بن أنبأنا أحمد بن عبيد الصفار قال حدثنا اسمعيل القاضى قال حدثنا إبراهيم بن حمزة الزبيرى قال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبى عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال (لعن الله من تولى غير مواليه ولعن الله من غير تحوم<sup>(٢)</sup> الأرض ولعن الله من كذبة<sup>(٣)</sup> عن السبيل ولعن الله من لعن والديه ولعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من وقع على بهيمة ولعن الله من عمل<sup>(٤)</sup> عمل قوم لوط ولعن الله من

(١) الاشر البطر وقيل اشد البطر وهو الكبير (٢) تحوم الأرض حدودها (٣) وقوله كمة أسمى عن السبيل أى صرف (٤) فى كثر الحقائق للناوى فى حرف اللام لعن الله من عمل عمل قوم لوط (ع) يشير به عمل بعمل قوم لوط (حم) يشير به لاحمد بن حنبل فى مسنده

عمل عمل قوم لوط ولعن الله من عمل عمل قوم لوط) وذكره السيوطي كما أخرجه البيهقي بتثليث اللعن على من عمل عمل قوم لوط وقال أخرجه أحمد في المسند والطبراني في الكبير والحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وذكر من شواهد ما لفظه - لعن الله سبعة من خلقه من فوق سبع سموات وردد اللعنة على واحد منهم ثلاث مرات ولعن كل واحد منهم لعنة لعنة فقال ملعون ملعون ملعون من عمل عمل قوم لوط ملعون من جمع بين امرأة وبتها ملعون من شب شيئا من والديه ملعون من أتى شيئا من البهائم ملعون من غير شيئا من حدود الأرض ملعون من ذبح لغير الله ملعون من تولى غير مواليه وقال أخرجه الخرائطي في مساوي الأخلاق والحاكم في المستدرک والبيهقي في شعب الأيمان عن أبي هريرة انتهى \*

وهذه الاحاديث متضمنة للعة الفاعل عمل قوم لوط وقد ذكر المفعول به في المروى عن علي عليه السلام وهما في الأثم شريكان \* قلت قوله صلى الله عليه وسلم من عمل عمل قوم لوط لا يخلص الفاعل بل يصدق على المفعول لمشاركته في العمل وانه قد عمل عمل قوم لوط بالنسبة الى المفعول بهم كما لا يخفى \*

وأما الحديث (١) الثاني العالم في الارض يدعوله كل شيء حتى الحوت في البحر فقال الشارح رحمه الله ان له شاهداً من حديث أبي الدرداء مرفوعاً من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاء بما يصنع وان العالم يستغفر له من في السموات ومن في الارض والحيتان في جوف الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر

(١) الذي في سنن ابن ماجه لفظه . حدثنا نصر بن علي الجهضمي ثنا عبد الله بن داود عن عاصم بن رجا بن خيرة عن داود بن جميل عن كثير بن قيس قال كنت جالسا عند أبي الدرداء في مسجد دمشق فأتاه رجل فقال يا أبا الدرداء أتيتك من المدينة مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم لحديث بلغني انك تحدث به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فما جاء بك تجارة قال لا قال ولا جاء بك غيره قال لا قال فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها رضاء لطالب العلم وان طالب العلم ليستغفر له من في السماء والارض حتى الحيتان في الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ان العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما انما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر انتهى وبعده في ثواب معلم الناس الخير ، عن أبي الدرداء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه يستغفر للعالم من في السموات ومن في الارض حتى الحيتان في البحر انتهى

على سائر الكواكب وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر ذكره السيوطي وقال أخرجه أحمد في المسند وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خبان والبيهقي في شعب الإيمان عن أبي الدرداء مرفوعاً انتهى . قلت وفي معناه ما أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح \* عن أبي امامة الباهلي رضى الله عنه قال ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان أحدهما عابد والآخر عالم فقال فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها يصلون على معلم الناس الخير ورواه البزار مختصراً من حديث عائشة بلفظ معلم الناس <sup>(٢)</sup> الخير يستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر وفي معنى حديث أبي الدرداء أيضاً ما أخرجه الحاكم وصححه والبيهقي ولفظه من غدا يريد العلم يتعلمه فتح الله له باباً إلى الجنة وفرشت له الملائكة أكنافها وصلت عليه ملائكة السماء وحيتان البحر وللعالم من الفضل على العابد كفضل القمر ليلة البدر على أصغر كوكب في السماء الحديث وزاد في آخره وموت عالم مصيبة لا تجبر ونملة لا تسد وهو نجم طمس وموت قبيلة أيسر من موت عالم . وأخرج الديلمي والحافظ عبد الغني عن البراء بن عازب رضى الله عنه مرفوعاً العلماء ورثة الأنبياء يجهم أهل السماء وتستغفر لهم الحيتان في البحر إذا ماتوا إلى يوم القيامة - وللدرامي في مسنده عن مكحول رفعه أن الله وملائكته وأهل سمواته وأرضه والنون في البحر يصلون على معلم الناس الخير . وأما الحديث الثالث وهو ما أسنده الذهبي عن أبي خالد من طريق محمد بن علي الباقر عن أبيه عن علي عليه السلام لا تنسم أصبعك السبابة الحديث فبيض له الشارح وله شواهد معنوية من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يعجبه الاسم الحسن والقائل الحسن ويكره الاسم القبيح وما يجري مجراه وقد غير أسماء كثيرة عن وضعها الأصلي فيما أخرجه أبو داود في سننه وغيره من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له ما أحملك قال حزن قال أنت سهل قال لا . السهل بوطي ويمتن . قال سعيد فظننت أنه سيصينا بعده حزونة وفي رواية البخاري فما زالت الحزونة فينا بعد . قال أبو داود وغير النبي صلى الله عليه وسلم اسم العاص وعزير وعثلة <sup>(٣)</sup> وشيطان والحكم وغراب وحباب وشهاب فسماه هشاماً وسمى حرباً سلماً وسمى المضطجع المنبعث وأرض تسمى عفرة <sup>(٤)</sup> سماها خضرة بمعجمة وشعب الضلالة سماه شعب الهدى وبنو الزينة سماهم بنو الرشدة وسمى بنو مغوية بنو رشده قال أبو داود وترك أسانيداً للاختصار فتهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن تسمية

(١) وأخرجه في شعب الإيمان والطبراني في الكبير ذكره في الجامع الكبير (٢) عثله بهمله ومثناة فوقية وفتحات اه من خط المصنف رحمه الله وفي المعنى بمفتوحة وسكون تاء وقيل بفتحها انتهى (٣) عفرة بفتح المهملة وكسر الفاء الأرض التي لا تنبت ذكره الخطابي

الاصبع بالسبابة وتحويلها الى المسححة والمهمللة هو الجارى على هذيه الشريف من التغير بالاسماء الحسنة وترك ما فيه بشاعة اذ في تسميتها بالسبابة من القبح وترك الادب مالا يخفى . وقد ورد في ذم السبب وفاعله احاديث عديدة وما ورد من تسميتها بالسبابة في متون الاحاديث انما وقع في حكاية الرواة كقولهم أشار بالسبابة وأما وروده في اللفظ النبوى فلم أعثر عليه في حديث أصلا واذا لم يتابع أبو خالد على لفظ مارواه في ذلك مع استقامة معناه وعدم شذوذه وتكراره فغاية ما فيه أنه من قسم الغريب وهو مقبول معمول به ، قال ابن حجر وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم وفي مسند البزار والمعجم الاوسط للطبراني أمثلة لهذا الباب كثيرة انتهى \*

وأما الحديث الرابع الذى أسنده الذهبي عن أبي خالد من رواية ابن عمر وهو ايما مسلم اشتهى شهوة فردها وآثر على نفسه غفر له فقال الشارح ذكره السيوطى في الجامع الكبير ولفظه ايما امرئ اشتهى شهوة فرد شهوته وآثر على نفسه غفر الله له أخرجه الدارقطنى في الافراد وأبو الشيخ في الثواب عن ابن عمر \*

وأما الحديث الخامس في المسح على الجبائر فنقل الشارح رحمه الله عن السيوطى في مسند على عليه السلام ما لفظه - عن على قال انكسرت<sup>(١)</sup> احدى زندي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرنى أن أمسح على الجبائر أخرجه عبد الرزاق وابن ماجه والدارقطنى وابن السنن وأبو نعيم معا في الطب واسناده حسن انتهى وقال في موضع آخر من المسند عن على قال أصابنى جرح في يدي فعصبت على الجبائر فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت امسح عليها أو انزعها قال لا بل امسح عليها أخرجه ابن السنن انتهى \* قال الشارح وهذا الحديث أخرجه من غير طريق أبي خالد بدليل تحسينه إياه ولو كان من طريقه لم يطلق عليه ذلك كما ذكره في الحديث المسلسل بعدهن<sup>(٢)</sup> في يدى في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتى آخر الكتاب ان شاء الله فانه ضعف اسناده ونقل كلام المحدثين في تضعيف أبي خالد ونسبته الى الكذب مع أنه ورد مرويا من غير طريقه مسلسلا وسيأتى ذكره ان شاء الله تعالى في موضعه \* قلت وقد أخرج حديث المسح على الجبائر الحضرمى في رواية الخئس عن الرياض النضرة عنه قال عن على قال كسرت يده يوم أحد فسقط اللواء من يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوه في يده فانه صاحب لوأى في الدنيا والآخرة وأخرجه أيضا ابن

(١) لفظ الحديث عند ابن ماجه حدثنا محمد بن ابان البلخى ثنا عبد الرزاق انبأنا اسرائيل عن عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أبيه عن جده عن على بن أبى طالب قال انكسرت احدى زندي فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فأمرنى أن أمسح على الجبائر قال أبو الحسن بن سلمة انبأ الدبرمى عن عبد الرزاق نحوه انتهى . (٢) نسخة يعدهن

ماجه والدارقطنى والبيهقى وبين في بعض الروايات انه يوم قتل عمرو بن عبد ود وسيأتى تمام الكلام عليه في موضعه من الحديث ان شاء الله تعالى فهذه الخمسة الأحاديث التى ذكرها في الميزان قد وجد لها شواهد لفظاً أو معنى فما وجه تخصيص اللوم بأبى خالد في روايتها وقد جعلوا من جملة ما قدحوا عليه ما رواه عن على عليه السلام أنه صلى بالناس وهو جنب فأعاد وأمرهم فأعادوا وما رواه من الحديث المسلسل بعدهن في يدى في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولكل منهما شاهد أو متابع وسيأتى الكلام على ذلك في موضعه من الكتاب ان شاء الله تعالى

وأما الخامس من السبعة الامور وهو أن سبب جرحه روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام فقال المنصور بالله القاسم بن محمد في ترجمته لأبى خالد ما لفظه - ومما قموا عليه روايته لفضائل أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم التى تخالف مذهبهم وهذه عادتهم أنهم يقدحون بمجرد المخالفة للمذهب ولو كان حقاً ويُعدّلون من روى لهم أصول مذهبهم ولو كان فاسقاً فعدّوا أو يساً القرنى وهو سيد التابعين من الضعفاء وقال البخارى في اسناده نظر وعدّوا مروان بن الحكم ونظّراه انتهى \* قلت وأحاديث الفضائل التى ستأتى آخر الكتاب من طريقه ان شاء الله قد ثبتت لها شواهد تدل على أنه لم ينفرد باخراجها

وأما السادس منها وهو تفرده بالرواية عن الامام عليه السلام فقال الشارح رحمه الله قد بين عذره في ذلك فانه قال قتل أصحابي الذين سمعوا معى من زيد بن على عليه السلام يوم قتل وما بقى منهم غيرى مع أن دعواهم لانفراده غير مسلمة فان مجموع زيد بن على قد سمعه منه ولده الامام الشهيد يحيى بن زيد عليهما السلام وقد كان بعض العترة لا يقبل رواية غيرهم ولو كان من الشيعة فقليل له انك تقبل رواية أبى خالد وليس منهم فقال لم أقبل روايته للمجموع عن زيد بن على الا بعد أن رواه يحيى بن زيد عليهما السلام وقد قال صحبت زيدا قبل قدومه الكوفة خمس سنين الى آخر ما رواه عنه ابراهيم بن الزبرقان في أثناء الكتاب قبل باب فضل العلماء . قال الشارح وتجدّه يروى أحاديث تخالف مذهب جمهور أهل البيت ولو كان كذاباً لم يرو ذلك كحديث وضع الا كف على الا كف تحت البرة وعلى تسليم الانفراد فقد ذكر الامام أبو عبد الله الحاكم أن الحديث لا يعمل بالانفراد عن الشيوخ على الاختار وإن كان الاعلال بذلك مذهب بعض المحدثين ثم قال الشارح وهذا العذر من أبى خالد في تفرده بروايته هذه النسخة واضح كوضوح الشمس لاشتهار واقعة زيد بن على عليهما السلام وقتل جماعة من أصحابه معه والأمر في ذلك أوضح من أن يستدل عليه

وليس يصح في الأذهان شئ \* اذا احتاج النهار إلى دليل

بل هو أظهر من قول الفريرى رحمه الله سمع الصحيح سبعون ألفاً ولم يبق أحد يرويه غيرى



فهل الموت حتف أنفه مع تباعد الآجال عادة من الله تعالى طولا وقصراً وتثنأ البلدان أسرع الى ازهاق أنفس الجمع الكثير في الوقت الطويل من جماعة يسيرة بالنسبة الى ذلك الجمع في معركة الحرب الزبون في وقعة واحدة بل القتل أخلق بالأسراع الى ازهاقها وأجدر فعنده مع ذلك واضح مع وجود أحاديثه في السنن والمسانيد من غير طريقه فقول قدماء أهل الحديث الذين تكلموا فيه مع جلالة قدرهم وسعة حفظهم وتجاهلهم بحجى الأحاديث التي رواها أبو خالد من غير طريقه تعصب شديد واتباع المتأخرين منهم ومواقفتهم لهم على جرخته من غير نظر فيما رواه جمود وتقليد انتهى

وقال الامام القاسم بن محمد عليهما السلام التفرد بالرواية ليس بقادح وعليه أهل السنن والصحاح هذا البخارى أخذ عن تفرد بالرواية في صحيحه ولم يرو عنهم سوى واحد كمراس الأسلى تفرد عنه قيس بن أبي حازم وزيد بن علاقة وحزن الخزومي تفرد عنه ابنه أبو سعيد المسيب بن حزن وزاهر ابن الاسود تفرد عنه ابنه مجزأة وعبد الله بن هشام بن زهرة القرشي تفرد عنه حفيده زهرة بن معبد<sup>(١)</sup> وعمر بن تغلب تفرد عنه الزهري وأبو سعيد بن المعلى تفرد عنه حفص بن عاصم وسويد بن النعمان الانصارى تفرد بالحديث عنه بشير بن يسار وخولة بنت ثامر تفرد عنها النعمان بن أبي عياش وكذلك غيره من أئمة الحديث انتهى

وأما السابغ وهو آخرها وهو عدم مخالطته لحفاظ عصره واقطاعه الى أمامه زيد بن علي وغيره من أهل البيت وكونه يرى الخروج على الظلمة \* فنقول - أما دعوى عدم مخالطته لحفاظ عصره فيدفعها ما ذكره المزى في تهذيب الكمال وغيره أنه أخذ عن زيد بن علي وأخيه محمد بن علي وسفيان الثوري وفطر بن خليفة وغيرهم وروى عنه من ذكرهم وما ذاك الا أنه بلغ من تعلم العلم وتعليمه القدر الذي تدعو اليه الحاجة واقطاعه من بعد الى زيد بن علي من موجبات العمل بعلمه ومن الامثال لما ورد في اتباع أهل البيت والتمسك بهم واغانتهم ومناصرتهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع ظهور البدع وتغيير الأحكام وتبديل قواعد الاسلام في أيام هشام بن عبد الملك كما يعرف ذلك من له المام بعلم التاريخ وقد حث العلماء على العزلة والانكماش لفساد الزمان بعد تحصيل المهم من الاحكام الشرعية وصنفوا في الأمر بالعزلة<sup>(٢)</sup> التصانيف المفيدة كالاغتصام بالعزلة لأبي سليمان الخطابي والسيد العلامة محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في ذلك رسالة مفيدة وجرى على ذلك كثير من السلف ممن عاصر أبا خالد أو قاربه فروى عن طاووس أنه جلس في بيته فقيل له في ذلك فقال فساد الزمان وحيث الأئمة وروى عن محمد بن سيرين أنه قال العزلة عبادة وعن هشام بن عروة قال لما بنى عروة قصره بالعقيق لزمه فقيل له مالك لزمك هذا القصر وتركك مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

(١) معبد أوله ميم وآخره دال ما كنة (٢) في القاموس الميزة بالضم الاعتزال

رأيت مساجدكم لاهية . وأسواقكم لاغية . والفاحشة في فجاجكم عالية . وكان فيما هنالك عما أنتم فيه عافية \* وأورد السيد محمد في كتابه خمسين حديثاً في الحث على العزلة بشروطها \* وأما أيام الخروج وجهاد الظالمين فالعذر واضح في حق أبي خالد . وأما اعتقاده لجواز الخروج على الظلمة فالذي يعمده قادحاً بناء على أصل فاسد وهو وجوب طاعة المتقلب الجائر عملاً بظواهر الاحاديث التي يؤخذ منها ذلك كحديث مسلم ( فان لله خليفة في الارض فاسمع وأطع وان ضرب . ظهره وأخذ مالك ) وكحديث البخاري ( وإنما الامام جنة يتقى بها ويقاقل من ورائه فان عدل كان له بذلك أجر وإن جار كان عليه بذلك وزر ) وهذا ان صح محمول على جور الباطن أو اجتهاده فيما فعل بحسب وسعه من التجري للأصلح وغير ذلك من وجوه التأويلات التي ذكرها شراح الحديث وغيرهم من الزيدية وإنما حملهم على التأويل قيام الدلالة على بطلان ولاية الفاسق المتقلب كقوله تعالى ( لا ينال عهدي الظالمين ) فان المراد بالعهد الامامة كما يقتضيه سياق الآية وقيل المراد به الامر أى لا ينال أمرى الظالمين حتى يكونوا بسببه قدوة للدين . قال جار الله العلامة في تفسير هذه الآية أى من كان ظالماً في ذريتك لا يناله استخلافى وعهدى اليه بالامامة وإنما ينال من كان عادلاً يريثاً من الظلم . وقالوا في هذا دليل على أن الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصلح لها من لا يجوز حكمه وشهادته ولا تجب طاعته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلاة ، وكان أبو حنيفة يفتى سراً بوجوب نصرة زيد بن علي رضوان الله عليه وحمل المال اليه والخروج معه على اللص المتقلب المسمى بالامام والخليفة كالدوانيقي<sup>(١)</sup> وأشباهه انتهى \* واجمعت الصحابة على طلب الأفضل في الامامة وجزم كثير من فضلاء الامة كالامام المؤيد بالله أن حرب البغاة أفضل من حرب الكفار وبما تمسكوا به لذلك أن البغي في دار الاسلام كالمعصية في المسجد وهي أعظم خطراً من المعصية في خارجه فلذا أفتى كثير من العلماء أنه يجزى على ولاية الجور المستحلين للدماء والأموال بغير حقها حكم المحارب بأن قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف الى غير ذلك من الأحكام وأمير المؤمنين على عليه السلام هو القدوة في قتال القاسطين أهل البغي وتبعه أولاده قرناً بعد قرن فلو كان قتال أهل القبلة محظوراً على اطلاقه لكان أول من تنطرق اليه الملامة أمير المؤمنين وولده الحسين ومن مشى على طريقتهما من أئمة أهل البيت النبوى ولا يقول بذلك الا مخذول مصادم لما دل عليه المعقول والمنقول والله أعلم \*

الفصل الثالث فيما ذكره بعض الاصحاب من مخالفته الأئمة في بعض الروايات كما يرويه أبو خالد عن الامام زيد بن علي وبيان وجه العذر في ذلك ولنبدأ بذكر ما صرح به أهل الأثر في هذا وأمثاله فنقول \* قال في نخبة الفكر الخبر الاحادي يشترط في قبوله أن يكون بنقل عدل تام

الضبط متصل السند غير معمل ولا شاذ وهو الصحيح لذاته ثم قال ويتفاوت الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف يعني أن له مراتب مختلفة بعضها فوق بعض فتختلف في القوة والضعف بحسب اختلافهما فما كان رواته في الدرجة العليا كان أصح مما دونها فيقدم في القبول على ما بعده لأرجحيته وإن كان ما بعده صحيحا في نفس الأمر لوجوب العمل بما هو الأقوى أذ العمل بالمرجوح مع وجود الراجح ليس من ذائب العقلاء ولوقوع ذلك من الصحابة ومن بعدهم من العلماء ومن ذلك تقديم ما في الصحيحين على غيرهما وكتقديم ما قيل فيه أنه أصح الأسانيد على غيره وقد أخرجوا من أحاديث الصحيحين ما انتقده عليهما الحفاظ كالدارقطني إلهة فيه قدموا عليه غيره وهذا باب واسع تدور عليه رحي الاجتهاد والترجيح ولا يبعد قادحا في الراوى للحديث المرجوح إذا عرفت ذلك فأبو خالد رحمه الله قد روى بعض الأحاديث من طريق الامام زيد بن علي عليهما السلام وخالفه في العمل بمقتضاها جماعة من أهل البيت فان كان الراوى لما خالفه أرجح عدالة وأنهم ضبطا وتحريا كالقاسم وألهادي والناصر مع خلو روايتهم عن العلة والشذوذ فاللزام تقديمها على روايته لكمال شروط الترجيح ولا يبعد قادحا في عدالته كما لا يكون قادحا فيمن سلك سبيله من رواة الأثر. قال السيد صارم الدين ابراهيم بن الوزير ولو علم الأئمة فيه جرحا لم يأخذوا بحديثه بل قد يقدمون على روايته في بعض المواضع رواية غيره لمعارضتها أو يتوقفون فيها المرجح يقتضي ذلك وقال الشارح السيد الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله قال الهادي عليه السلام في غير حديث من أحاديث المجموع هذا لا يصح عندنا وقد احتج بعدة أحاديث من أحاديث المجموع ولا يلزم من رد الهادي عليه السلام بعض أحاديث للمجموع ضعف ما رواه أبو خالد عن الامام زيد بن علي عن أبياته عليهم السلام فان الهادي لم يرد ما رده من أحاديث المجموع لكون أبي خالد ضعيفا عنده غير مقبول والالم يحتاج بشئ من أحاديثه بل لثبوت معارض لما رواه هو أرجح عند الهادي وأقوى كما هو شأن المجتهد انتهى \* والأحاديث التي خولف في العمل بمقتضاها منها حديث بيع أمهات الأولاد قال في جامع آل محمد قال محمد يعني بن منصور سألت أحمد بن عيسى عن بيع أمهات الأولاد فكرهه وقال اني لاستوحش من ذلك وقال كيف لنا أن نعلم أن عليا كان يرى ذلك قال محمد فقد ذكرت قوله للقاسم بن ابراهيم فذكر نحوه من قوله وقال صدق \* كيف لنا أن نعلم أن عليا كان يفعله وقال في كتاب القضاء سمعت القاسم بن ابراهيم يذكر عن أدركه من أهله أنهم كانوا لا يثبتون عن علي عليه السلام بيع أمهات الأولاد انتهى وللهادي عليه السلام نحوه هذا القول أورده في الأحكام وغاية ما احتجوا به عدم ثبوت الرواية عن أمير المؤمنين بجواز بيعهن ولم ينقلوا عنه خلافه حتى يكون معارضا لرواية أبي خالد ولذا ترى أن الامام المهدي في البحر تبعه للامام يحيى احتاج في ثبوت الدليل على التحريم الى

أيزاد حديث مارية أعتقها ولدها وحديث ابن<sup>(١)</sup> عمران عمر بن الخطاب قال أيا وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ولا يوزنها وهو يستمتع منها فإذا مات فهي حرة انتهى وعدم ثبوت الرواية لا يدل على الغم مطلقا فقد ثبتت الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام بجواز البيع من غير طريق أبي خالد أشار إليها السيوطي في الجامع الكبير وبسطها البيهقي في معذنه بإسناد وطرق مختلفة وفي تفصيلها طول يخرج بنا عن المقصود وسيأتي في موضعه من الكتاب ان شاء الله تعالى \* ومنها روايته في خمس وعشرين من الابل خمس شياء وهذه الرواية لم يتفرد بها أبو خالد بل رواها محمد بن منصور في الأمالي عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام قال محمد بن منصور والمأخوذ به خلاف ذلك وهو أن في الخمس والعشرين بنت مخاض ورواها في الجامع الكافي عن الشعبي عن عاصم عن علي ورواها سفيان الثوري عنه وضعفها لثبوت خلافها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي عليه السلام قولاً وفعلًا وكذا رواها الدارقطني وضعفها . وفي النيروسي عن القاسم والمرشد عن الناصر أنهما عملا بهذه الرواية وقالوا في خمس وعشرين خمس شياء وقد تأولها الأصحاب انها مشتركة بين شريكين لاحدهما عشر وللآخر خمس عشرة . ومنها ما ذكره المؤيد بالله في شرح التجريد في رواية أبي خالد عن علي عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لو لده الا الحسين ان صح هذا عن علي عليه السلام (لم أجوز شهادة الولد لو لده) وليس فيه ما يقتضي تضعيف أبي خالد فان تردده في عدم صحة الرواية التي ذكرها عن علي عليه السلام ليس لكون راويها أبا خالد كيف وقد اعتمد روايته في شرح التجريد وجعلها احدى الطرق الاربع المعتمدة التي تدور عليها رحي أحاديث شرحه فقال أخبرنا أبو العباس أحمد بن ابراهيم الحسني قال حدثنا أبو زيد عيسى بن محمد العلوي قال حدثني محمد بن منصور قال حدثنا أحمد بن عيسى عن الحسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام جميع هذه الاخبار انتهى \* قال الشارح الحافظ<sup>(٢)</sup> علي أن له شاهداً عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكره السيوطي في الجامع الكبير ولفظه عن الشعبي - قال ضاع درع لعل يوم الجمل فأصابها رجل فباعها فعرفت عند رجل من اليهود فخاصمه الى شريح فشهد لعل الحسن ابنه ومولاه قنبر فقال شريح لعل زدني شاهداً مكان الحسن فقال أترد شهادة الحسن فقال لا ولكنني حفظت منك لا تجوز شهادة الولد لو لده أخرجه ابن عساكر انتهى \* فقد توبيع في رواية ذلك عن علي عليه السلام ولم يتفرد به وقوله في روايته إلا الحسين من باب زيادة الثقة وهي مقبولة قال الشارح رحمه الله بل ذكر السيوطي من طريقين ما هو أقرب من هذا لفظاً ومعنى ان علياً عليه السلام خاصم

(١) أخرجه في الموطأ (٢) أحمد بن يوسف كما هو في بعض النسخ

يهوديا الى شريح في درع فقال له شريح ما تشاء يا أمير المؤمنين فقال درعى سقطت عن جمل لي أوزق فالتقطها هذا اليهودي فقال شريح ما تقول يا يهودي فقال درعى وفي يدي فقال شريح صدقت والله يا أمير المؤمنين انها لدرعك ولكن لا بد من شاهدين فدعا قنبراً مولاه والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه فقال شريح أما شهادة مولاك فقد أجزأها وأما شهادة ابنك الحسن لك فلا تجزها فقال علي أما سمعت قول عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرع فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين فقضى علي وعلى ورضى صدقت والله يا أمير المؤمنين انها لدرعك سقطت عن جمل لك التقتها أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله فوهبها له على عليه السلام وأجازه بسبعمائة ولم يزل معه حتى قتل بصفتين أخرجه الحاكم في الكنى وأبو نعيم في الحلية وابن الجوزي في الواهيات وذكر هذه عن ابراهيم التيمي وذكره من طريق مبسرة عن شريح وذكر نحواً مما في الطريق الاولى وفيها قال شريح شهادة الابن لا تجوز للأب فقال عليه السلام رجل من أهل الجنة لا تجوز شهادته سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وذكر اسلام اليهودي وأنه قتل مع أمير المؤمنين بالتهروان وقال أخرجه أبو نعيم في الحلية

وأما شيخه فهو الامام الشهيد والولي السعيد عقيد الفرقة الناجية الزيدية ورباني الأمة المرحومة المحمدية وارث علوم آياته الاكرمين وفتاح باب الجهاد لتشييد معالم الدين ومبلغ حجة الله الى الناس أجمعين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب المدني مولده على ما رواه الامام المرشد بالله في أماليه باسناده الى الحسين بن زيد بن علي في سنة خمس وسبعين واستشهاده سنة اثنتين وعشرين ومائة والكلام في ترجمته يأتي في أربعة فصول الاول في صفته وحليته وسمته وما حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة وما روه من الاحاديث الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وما أثر فيه عن آبائه عليهم السلام \* الثاني في ذكر من روى عنهم ومن أخذ عنه من أهل بيته الشريف وشيعتهم وشيوخ المحدثين \* الثالث في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره \* الرابع في الكرامات التي ظهرت بعد موته عليه السلام

( الفصل الاول ) قال الشيخ أبو محمد يحيى بن يوسف بن محمد الحجوري الشافعي في ترجمته \* صفته عليه السلام كان أبيض اللون أعين مقرون الحاجبين تام الخلق طويل القامة كث اللحية عريض الصدر أفتى الأنف أسود الرأس واللحية إلا أنه خالطه الشيب في عارضيه وذكر مثل هذه الاوصاف أبو العباس الحسنی رحمه الله في المصابيح وقال في مشكاة الانوار للفقير الامام الزاهد بدر الدين محمد بن الحسن الزبيرى الديلمى المؤيدى في وصفه وقد ذكر له ترجمة في أوراق

كثيرة ما لفظه \* اعلم أن الامام السابق الى طاعة الله . المجاهد في سبيل الله . الداعي الى الله .  
 الناصح في الله . الفاضل التقى . البر النقي . الطاهر الزكي . الهادي المهدي . الليث الكمي . والبطل  
 الحمي . زيد بن علي . عليه سلام ربه العلي . كان مثل جده عليه السلام في شجاعته . وسخاوته  
 وفصاحته . وبلاغته . وعلمه . وحلمه . وكان أفضل أهل زمانه في الخصال وأجمعهم لشرائط الكمال  
 وما أشبه حاله بقول من قال

فما إن يراه الله إلا لأربع \* يقر له القاضي بهن مع الداني

امام لا خيار وقلب لجفيل \* وفارس ميدان وصدر لا يوان

الى أن قال ونحن نعلم أن من بنى أمانة من خطب له في ثمانين الف منبر فإذا مات مات ذكره  
 معه وكان من بنى العباس من كانت دولته خمسين سنة وملك أقطار الارض من شرق وغرب فما كان  
 ذكرهم الا مدة حياتهم \* وقال الشيخ العالم أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ الشافعي في  
 كتابه المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار في ترجمة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي  
 طالب \* كنيته أبو الحسين الامام الذي تنسب اليه الزيدية أحد طوائف الشيعة سكن المدينة على  
 ساكنها أفضل الصلوة والسلام والتحية والاكرام وروى عن أبيه علي بن الحسين زين العابدين الى  
 أن قال ذكره ابن حبان في الثقات وقال رأى جماعة من الصحابة . وقيل لجعفر بن محمد الصادق عن  
 الرافضة أنهم يبرأون من عمك زيد فقال برى الله من برى من عمي كان والله أقرأنا لكتاب الله  
 وأفقهنا في دين الله وأوصلنا للرحم والله ما ترك فينا لدنيا ولا لآخرة مثله \* وقال أبو اسحق السبيعي  
 رأيت زيد بن علي فلم أر في أهله مثله ولا أعلم منه ولا أفضل وكان أفصحهم لساناً وأكثرهم زهداً  
 وبياناً \* وقال الشعبي ما ولدت النساء أفضل من زيد بن علي ولا أفقه ولا أشجع ولا أزهد . وقال أبو حنيفة  
 شأدت زيد بن علي كما شأدت أهله فما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أعلم ولا أسرع جواباً ولا أبين  
 قولاً لقد كان منقطع القرين . وقال الأعمش ما كان في أهل زيد بن علي مثل زيد بن علي ولا رأيت  
 فيهم أفضل منه ولا أفصح ولا أعلم ولا أشجع ولو وفي له من يايه لأقامهم على المنهج ماوضح . وسئل  
 جعفر بن محمد عن خروجه فقال خرج على ما خرج عليه آباؤه وكان يقال لزيد حليف القرآن وقال  
 خلوت بالقرآن ثلاث عشر سنة أقرأه وأتدبره فما وجدت في طلب الرزق رخصة وما وجدت ابتغوا  
 من فضل الله الا العباداة والفقه . قلت أنا وقد أورد هذه الرواية الامام المهدي محمد بن المطهر في المنهاج  
 والامام المرشد بالله في الأمالى بإسناده ولا ينافي ما رواه الامام زيد بن علي عن أبيه عن جده عن  
 أمير المؤمنين علي عليهم السلام طلب الحلال فريضة الخ لأن طلب الحلال من أعمال البر وأنواع  
 العبادة كما ورد في الحديث أيضاً وانفاقك إياه على نفسك وأقاربك صدقة والمندوم طلب الرزق

للتكثير من الدنيا والرغوب في زهرتها والاشتغال بفضولها والله أعلم قال المقرئ بن عبيد  
الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب لقد أصيب عندكم رجل ما كان في زمانكم مثله ولا أراه يكون بعده  
مثله زيد بن علي لقد رأيته وهو غلام حدث وأنه ليسمع الشيء من ذكر الله فيغشى عليه حتى يقول  
القائل ما هو بعائد إلى الدنيا وكان نقش خاتم زيد (أصبر توجراً صدق تنج) وقرأ مرة قوله تعالى (وإن  
تولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم) فقال إن هذا لوعيد وتهديد من الله تبارك وتعالى  
ثم قال اللهم لا نجعلنا من قومٍ فاستبدلت به بدلاً وكان إذا كلمه إنسان وخاف أن يهجم على أمر  
يخاف منه ما يقال له يا عبد الله أمسك أمسك كف اليك اليك عليك بالنظر لنفسك ثم يكف عنه  
ولا يكلمه انتهى المراد وهي ترجمة طويلة \* وقال عبد العزيز بن اسحق الزيدى المعروف بابن البقال  
في فصوله ما لفظه حدثني منصور بن نصر المكنب قال حدثنا أبو الحسين زيد بن علي قال حدثنا  
أحمد بن محمد بن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام قال ثنا أهلي أن زيدا عليه السلام ما توسد  
القرآن منذ احتلم حتى قتل \* وأما الصيام فكان يصوم يوماً ويفطر يوماً انتهى قلت لعله أراد بقوله  
ما توسد القرآن السكناية عن قيام الليل واستكمال قراءة القرآن في صلاة التهجد ويدل على ذلك  
ما رواه الامام المهدي في منهاجه عن أبي معمر قال قلت لمحمد بن خالد كيف زيد في قلوب أهل  
العراق قال لا أحدثك عن أهل العراق ولكن أحدثك عن البائكي قال صحبت زيد بن علي عليهما  
السلام فكان يصلي بالليل كله \* وقال الامام الحاكم أبو سعد الحسن بن كرامة البيهقي الجشعي في كتابه  
جلاء الابصار في المجلس السابع عشر من املائه على الولاة يوم الجمعة الرابع عشر من المحرم سنة  
تسع وسبعين وأربع مائة ما لفظه - وإذ قد بينا المذاهب المحدثه والبدع المولدة بقي ما كان عليه النبي  
صلى الله عليه وسلم وأصحابه وعلماء أهل البيت وهو القول بتوحيد الله ونفي التشبيه والقول بعباده  
وبرأته من كل سوء والقول بعصمة أنبيائه وصدق ما جاؤا به على ما نطق به الكتاب ومشايخ العدل  
أخذوها من علماء أهل البيت أخذها وأصل بن عطاء عن محمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم وكان مع ذلك  
من أصحاب النفس الزكية وكان عمرو بن عبيد تأهب للخروج إلى زيد بن علي عليه السلام فورد  
الخبر بقتله \* وكان مطر الوراق وبشير الرجال من أصحاب إبراهيم بن عبد الله وكان حاكم المعتزلي من  
أصحاب عيسى بن زيد والروايات بذلك من علماء أهل البيت عليه السلام ظاهرة وكتب القاسم  
ويحيى والناصر والمهدي يعني أبا عبد الله الداعي وأحمد بن عيسى وغيرهم من أئمتهم عليهم السلام  
مشحونة بذكر العدل والتوحيد \* وروى أن أبا الخطاب وجماعة دخلوا على زيد بن علي عليهما السلام  
فسألوه عن مذهبه فقال اتى أبرئ إلى الله من المشبهة الذين شبهوا الله بخلقه ومن المجبرة الذين حملوا  
ذنوبهم على الله ومن المرجئة الذين طمعوا في عفو الله ومن المارقة الذين كفروا أمير المؤمنين

ومن الرافضة الذين كفروا أبابكر وعمر \* وهذا عين مذهب أهل العدل وكان امام هذه الطائفة بعد أمير المؤمنين والحسن والحسين ومحمد <sup>(١)</sup> بن علي بن الحسين زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام ورحمة الله وبركاته وجميع أولاد أمير المؤمنين إلا أن زيدا تقدمهم بالفضل والعلم والجهاد في سبيل الله وروى أنه لما ولد سنة خمس وسبعين بئس به علي بن الحسين فأخذ المصحف وفتح ونظر فيه فخرج أول سطر (إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم) فأطبقه وفتح الثانية فخرج ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم فأطبقه ثم فتح ثالثة فخرج وفضل الله المجاهدين فأطبقه وقال عزبت عن هذا المولود وأنه لمن الشهداء \* وعن خالد بن صفوان انتهت الفصاحة والخطابة والزهادة والعبادة من بني هاشم إلى زيد بن علي رأيت به عند هشام بن عبد الملك بخطابه وقد تضايق به مجلسه انتهى وروى الديلمي عن خالد بن صفوان قال أتينا زيدا بن علي وهو يومئذ بالرصافة وصافة هشام بن عبد الملك فدخلنا عليه في نفر من أهل الشام المتقدمين في البلاغة والبصر والعلم بالحجج وكلنا زيد بن علي في الجملة وقلنا إن الله تعالى مع الجماعة وإن أهل الجماعة حجة الله على خلقه وإن أهل القلة هم أهل البدعة والضلالة قال فحمد الله زيد بن علي وأثنى عليه وصلى على محمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم تكلم بكلام ما سمعت قرشياً ولا عربياً أبلغ في موعظة ولا أظهر حجة ولا أفصح لهجة منه ثم أخرج البنا كتاباً قاله في الجماعة والقلة ذكر من كتاب الله فلم يذكر كثيراً إلا ذمه ولم يذكر قليلاً إلا مدحه والقليل في الطاعة هم أهل الجماعة والكثير في المعصية هم أهل البدعة . قال خالد بن صفوان فيئس الشامي فلا أحسلاً ولا أمرت وسكت الشاميون فما يجيبون بقليل ولا كثير ثم قاموا من عنده فخرجوا وقالوا لصاحبهم فعل الله بك وفعل غررتنا وزعمت أنك لا تدع له حجة إلا كسرتها فخرست فلم تنطق قال ويلكم كيف اكلم رجلاً إنما حاجتي بكتاب الله أفأستطيع أن أرد كلام الله وكان خالد بن صفوان يقول بعد ذلك ما رأيت في الدنيا رجلاً قرشياً ولا عربياً يزيد في العقل والحجج والخير على زيد بن علي انتهى وذكر الديلمي في مشكاة الأنوار والامام المهدي والمنهاج عن عبد الله ابن محمد بن علي بن الحنفية قال لقد علم زيد القرآن من حيث لم يعلمه أبو جعفر قلت وكيف ذاك قال لأن زيدا علم القرآن وأوتي فهمه وأبو جعفر أخذ من أفواه الرجال انتهى قال الديلمي وقد قيل لأبي جعفر باقر علم الأنبياء والعالم ورأس الشيعة في زمانه وعنه والله لقد علمت أهل بيتي فما علمت أفضل من زيد بن علي ولقد استوسقت له الفضائل واجتمع له الخير وكل فيه الحق فما يساميه أحد إلا والحق ينسكه ويرزقه وعن سعيد بن خثيم قال كان زيد بن علي إذا كلمه الرجل أو ناظره لم يعجله حتى يأتي إلى آخره ثم يرجع عليه فيجيبه عن كلمة حتى يستوفي الجملة \* وقال نشوان الحميري في شرح رسالة



المحور العين وروى السيد الامام أبو طالب يحيى بن الحسين الماروني في كتاب الدعامة أن جميع فرق الأمة اجتمعت على امامة زيد ابن علي الالهة الفرقة يعني الرافضة قال فلما شهر فضله وتقدمه وبراعته وعرف كماله الذي تقدم به أهل عصره اجتمع طوائف الناس على اختلاف رأيهم على مبايعته فلم يكن الزيدي أحرص عليها من المعتزلي ولا المعتزلي أسرع اليها من المرجئي ولا المرجئي من الخارجى فكانت بيعته عليه السلام مشتملة على فرق الامة مع اختلافهم ولم يشذ عن بيعته الا هذه الفرقة القليلة التوفيق أخزاهم الله تعالى قال ومن الواضح الذي لا اشكال فيه أن زيد بن علي عليه السلام يذكروا مع المتكلمين ان ذكروا ويذكروا مع الزهاد ويذكروا مع الشجعان وأهل المعرفة بالضبط والسياسة فكان أفضل العترة لأنه كان مشاركا لجماعتهم في جميع خصال الفضل ومتميزا عنهم بوجوه لم يشاركوه فيها فمنها اختصاصه بعلم الكلام الذي هو أجل العلوم وطريق النجاة والعلم الذي لا ينتفع بسائر العلوم الا معه والتقدم فيه والاشتهار عند الخاص والعام . هذا أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ يصفه في صنعة الكلام ويفتخر به ويشهد له بنهاية التقدم ، وجعفر بن حرب في كتاب الديانة وكثير من معتزلة بغداد كمحمد ابن عبد الله الاسكافي وغيره ينتسبون اليه في كتبهم ويقولون نحن زيد بن علي وحسبك في هذا الباب انتساب المعتزلة اليه مع انها تنظر الى سائر الناس بالعين التي تنظر بها ملائكة السماء الى أهل الارض مثلا فلو لا ظهور علمه وبراعته وتقدمه على كل أحد في فضيلته لما اتقادت اليه المعتزلة واذا أردت تحقيق ما قلناه فسم بعض تلامذتهم أو متوسطهم أن ينسب الى غيره من أهل البيت ممن لا تحصيل له في رتبة زيد بن علي لتسمع منه العجائب

ومن الوجوه التي اختص بها تميزه عن جماعتهم بفضل الفصاحة والبيان ومنها اختصاصه بعلم القرآن ووجوه القراءات وله قراءة مفردة مروية عنه . ومنها تقدمه بالشجاعة والرغبة في الجهاد فقد روى عنه عليه السلام انه لما خفقت الرايات على رأسه قال الحمد لله الذي أكمل لي ديني بعد أن كنت أستحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرد عليه ولم آمر أمته بمعروف ولم أنه عن منكر ومما يدل على صحة ما رواه السيد أبو طالب من اجماع فرق الامة عليه وما كان من فضله قول شاعر الخوارج يرثي زيدا عليه السلام ويقرع الزندية

يا با حسين والأمور الى مدى \* أولاد درزة<sup>(١)</sup> أسلموك وطاروا  
يا با حسين لو شراة عصاة \* علقنك كان لوردهم اصدار  
وقال أيضا

أولاد درزة أسلموك مُنسلًا يوم الخميس بغير ورد الصادر

تركوا ابن فاطمة السكرام جدوده \* بمكان مُسَخَّنَةٍ لعين الناظر

وفي فضل زيد ماروى محمد بن سالم - قال قال لي جعفر بن محمد يا محمد هل شهدت عى زيدا قلت نعم قال فهل رأيت فينا مثله قلت لا قال ولا أظنك والله ترى فينا مثله الى أن تقوم الساعة كان والله سيدنا ماترك فينا لدين ولا لدنيا مثله . وروى عن محمد بن علي وأشار الى زيد هذا سيد بني هاشم اذا دعاكم فاجيبوه واذا استنصركم فانصروه ثم ساق نشوان بن سعيد بقية أخباره عليه السلام قلت وما ذكره من أن له قراءة مفردة هو كما قال وقد روى صاحب الكشف كثيرا منها وجمعها الشيخ امام النجاشي أبو حيان في كتاب سماه النير الحلي في قراءة زيد بن علي . وعن أبي خالد الواسطي وأبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر أنه قال لهما يا أبا خالد وأنت يا أبا حمزة ان أبي دعا زيدا فاستقرأه القرآن فقرا عليه فسأله عن المعضلات فاجاب ثم دعا له وقبل بين عينيه ثم قال أبو جعفر يا أبا حمزة ان زيدا أعطى من العلم علينا بسطة انتهى وأبو حمزة الثمالي بضم التاء المثناة وميم مخففة منسوب الى ثماله بن أسلم قال في التريب كوفي ضعيف رافضى من الخامسة مات في خلافة أبي جعفر خرج له الترمذى والنسائى في مسند علي وابن ماجه انتهى . والصواب خلاف ما قاله فقد أخرج له الحاكم أبو عبد الله في مستدركه وصحيح حديثه قال لم ينقم عليه الا الغلو في مذهبه انتهى . والغلو عندهم هو تفضيل أمير المؤمنين على من عداه من الصحابة وهو الحق الذى دل عليه العقل والنقل \* وقال أبو الفرج الاصبهاني في مقاتل الطالبين عند ذكره عليه السلام حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا يحيى بن الحسن العلوى قال حدثنا هرون بن موسى الفروي قال سمعت محمد بن أيوب الرافعى يقول كانت المرجئة وأهل النسك لا يعدلون بزيدا احدا . وقال حدثني علي بن العباس المقافى ومحمد بن حسين الخنقى قال انا اسماعيل بن اسحق قال ثنا الحسن بن الحسين قال المقافى عن عبد الله بن حرب وقال الاشثاني عن عبد الله بن جرير قال رأيت جعفر بن محمد يمسك لزيد بن علي بالركب ويسوى ثيابه على السرج . وأخرج باسناده الى سعيد بن خثيم قال كان بين زيد بن علي وعبد الله بن الحسن مناظرة في صدقات على عليه السلام فكانا يتحاجان الى قاض من القضاة فاذا قلما من عنده أسرع عبد الله الى دابة زيد فامسك له بالركب \* وذكر أبو الفرج رحمه الله في كتاب المقاتل أيضا عند ذكر ابراهيم بن عبد الله بن الحسين عليهم السلام بعد أن عدَّ من جملة من خرج معه الحسين بن زيد بن علي مالفظه وكان الحسين هذا يلقب ذا الدمة لكثرة بكائه عليه السلام . ثم قال حدثني علي بن العباس المقافى حدثنا اسماعيل بن اسحق الراشدى حدثنا أبو غسان مالك بن اسماعيل النهدي عن الحسين بن زيد قال مررت على عبد الله بن الحسن وهو يصلى فإشار الى فجلست فلما صلى قال يا ابن أخي ان الله قد وضعك في موضع لم يضع فيه احدا الا من هو مثلك فانك قد اصبحت في حداثة سنك وشبابك

يبتدرك الخير والشر كلاهما يسرعان اليك فان تسعد حتى نرى فيك ما يشيد شرفك فتلك السعادة التامة والله لقد توالى لك آباء ما رأيت فينا ولا في غيرنا مثلهم ان أدناهم للذي لم يكن فينا مثله أبوك زيد لا والله ما كان فينا مثله ثم كل ما رفعت أباهو أفضل ثم ساق أبو الفرج رواية أخرى مثل الاولى وكفى به شاهدا لزيد بن علي من عبد الله بن الحسن المسمى بالكامل لعلمه وكرمه وما جمع من خصال الشرف والفضل

ومن هاهنا تعرف ان اسناد الامام زيد بن علي أصبح الاسانيد كما سيأتي التنبيه عليه وقال في مشكاة الانوار للديلمي رحمه الله وروى عن بعضهم قال أبو جعفر وأشار الى زيد بن علي وهو مقبل هذا سيد أهل بيته والمطالب بائراهم لقد انجبت أم ولدتك يا زيد \* وعن جابر الجعفي قال سمعت ابا جعفر وقد نظر الى أخيه زيد ابن علي فتلا هذه الآية (والذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلى وقتلوا وقتلوا) الآية وقال هذا والله من أهل ذلك ، وعنه أيضا قال سألت محمد بن علي عن أخيه زيد فقال سألتني عن رجل ملئ إيمانا وعلمنا من أطراف شعره الى قدمه وهو سيد أهل بيته ، وعن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد قال دخل زيد بن علي على أبي جعفر فلما رآه تلا هذه الآية (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) الآية قال أنت والله يا زيد من أهلها ولك والله شرفها انتهى . وقال الحاكم بن كرامه في جلاء الألبصار وعن محمد بن زيد قال بعث أبو حنيفة رحمه الله الى زيد بن علي عليهما السلام بمال وقال استعن به على ما أنت فيه . وعن فضيل بن الزبير قال كنت رسول زيد بن علي الى أبي حنيفة فأننى من يأتيه من الفقهاء قلت سلمة بن كهيل ويزيد بن أبي زياد وهرون بن سعد وأبو هاشم الرمانى وحجاج ابن دينار وغيرهم كثير . وعن شعبة قال سمعت الاعمش يقول والله لولا ضلالة بني خزيمة معه والله ليخذلنهم والله ليلسمنهم كما فعلوا بجده وعمه . وعن عتبة بن اسحق السلمي قال كان منصور بن المعتمر يدور على الناس يأخذ البيعة لزيد بن علي . وعن ليث قال جاءنا منصور يدعونا الى الخروج مع زيد ابن علي . وعن حماد بن زيد وذكر سفيان الثوري فقال كان ذاك زيدا وعن أبي معاوية وذكر عنده سفيان فقال نحن أعرف بهذا منكم كان سفيان من هذه الشيعة وكان منصور يأخذ البيعة لزيد بن علي . وذكر السيد أبوطالب باسناده عن أبي عوانة قال كان سفيان زيدا وكان اذا ذكر زيد بن علي يقول بذل مهجته لربه وقام بالحق لخالفه ولحق بالشهداء المرزوقين من آبائه وقال أبو عوانة كان زيد بن علي يرى الحياة غراما وكان ضجرا بالحياة وعن الواقدي قال كان سفيان زيدا وعن النضر بن حميد الكندي قال شهدت سعد بن ابراهيم بالمدينة حين نعى اليه زيد بن علي عليه السلام فبكى واشتد خزنه واشتد جزعه وتخلّف في منزله يمزى بعد سبعة أيام فسمعتة يقول ما خلق مثله . وعن الصادق يعني جعفر بن محمد رحمه الله عمي زيد خرج على ما خرج عليه آبؤه ووددت اني استطعت أن أصنع كما صنع عمي فاكون

مثل عمي - من قتل مع زيد كن قتل مع الحسين بن علي عليه السلام انتهى \* وروى صاحب كتاب المحيط بإسناده الى أبي القاسم عبد العزيز بن اسحق بن جعفر المعروف بابن البقال اليزيدي قال حدثنا أحمد ابن حمدان بن الحسن حدثنا محمد بن الازهر حدثنا يحيى بن المساور الهمداني قال قال لي الحسين بن علي ابن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب الشهيد صاحب (فتح) عليه السلام يا أبا زكريا كل مجاهد منا في سبيل الله الى يوم القيامة ففي ميزان صاحبكم زيد بن علي . فتح والله زيد بن علي باب الجنة وقال ادخلوها بسلام آمين \* وروى صاحب المحيط أيضاً بإسناده الى <sup>(١)</sup> عمرو بن عبيد الغفار القمي قال سمعت الحسين بن علي المقتول يفتح يقول من قام فينا أهل البيت داعياً الى الله عز وجل وإلى كتابه وإلى جهاد أئمة الجور فهو من حسنات زيد بن علي فتح والله لنا زيد بن علي باب الجنة وقال ادخلوها بسلام آمين وروى بإسناده أيضاً الى جعفر بن محمد الصادق قال سمعت عمي زيد بن علي وكان بالقرآن عالماً قال قال الله تعالى وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون قال نحن العقب وفيها الكلمة ولو ضلت الأمة بأسرها لم يوجد الحق الا معنا وفيها انتهى . وأشار الحسين بن علي الفخري عليه السلام بقوله فتح والله لنا زيد بن علي باب الجنة الخ الى ما أصيب به أهل البيت بعد مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام وعدم قدرتهم على القيام والدعاء الى الله تعالى واضطهاد شيعتهم واستضعافهم مع شدة شكيمة بني أمية وقوة سلطانهم حتى نعى الله الدين بقيام الامام زيد بن علي وتوالى بعده قيام الأئمة من أولاد البطين فكان قيامه فتحاً لباب الجهاد وارغاماً لارباب الظلم والعدا فيكون قول الفخري عليه السلام فهو من حسنات زيد بن علي من باب من سن سنة حسنة كان له ثوابها وثواب من عمل بها الى يوم القيامة الحديث أو معناه وقد ورد في الجهاد من الكتاب والسنة ما لا يخفى أمره \* قال العلامة الديلمي في مشكاة الأنوار عند الكلام على جهاد الامام زيد بن علي وبيان فضل الجهاد ما لفظه روى صاحب كتاب النقيّة والمتقى بإسناده الى خالد بن صفوان قال سمعت زيد بن علي يقول أيها الناس عليكم بالجهاد فإنه قوام الدين وعمود الاسلام ومنار الايمان واعلموا انه مترك قوم الجهاد قط الا حقروا وذلوا الى آخر ما ذكر ثم قرأ الفاتحة الى قوله الصراط المستقيم قال والصراط المستقيم هو دين الله وسنانه وقوامه الجهاد ثم ذكر ما نزل من القرآن في فضل الجهاد وأهله من أول القرآن الى آخره قال الديلمي اذا ثبت هذا فاعلم انه ما من سورة من أول القرآن الى آخره الا وفيها فضل المجاهد على القاعد إما مظهراً أو مضمراً فمن الفاتحة ما تقدم ومن سورة البقرة قوله والصابرين في البأس والضراء وحين البأس قال زيد بن علي حين البأس حين يسمع وقع السيوف في جهاد العدو وقوله تعالى ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله الآية وغيرها ومن آل عمران قوله تعالى ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من

الناس فبشرهم بعذاب أليم الآية قال زيد بن علي عليه السلام أي بالعدل وقوله تعالى ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر قال زيد بن علي فهذا موضع الترغيب ومن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس من خير الأمة ثم ساق رحمه الله الآيات وأردفها بالأحاديث إلى أن قال وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الناس مني موقفا يوم القيامة بعد حمزة وجعفر وعلى من خرج بسيفه على إمام جائر وقاتل قاتل وهذا الحديث يدل على أن بعد حمزة وجعفر وعلى والحسين بن علي زيد بن علي أقرب الناس إليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو المقصود وأنشد عبد الله ابن المبارك في طرسوس هذه الأبيات حال جهاده وأنفذها إلى الفضيل بن عياض وهو في مكة

يا عابد الحرمين لو أبصرتنا \* لعلمت أنك في العبادة تلعب  
من كان يخضب خبده بدموعه \* فنجورنا بدمائنا تنخضب  
أو كان يتعب خيله في باطل \* نجيولنا يوم الصبيحة تتعب  
ريح العبير لكم ونحن عبيدنا \* ريح السنايك والغبار الا طيب  
ولقد أتانا عن مقال نبينا \* قول صحيح صادق لا يكذب  
لا تستوي وغبار خيل الله في \* أنف امرء ودخان نار تلهب  
هذا كتاب الله ينطق بيننا \* ليس الشهيد يميت لا يكذب

قال الراوي فلما بلغته أي فضيل قرأ وبكى كثيراً انتهى المراد من المشكاة وروى هذه الأبيات أبو الغنائم النرسي الحافظ في الأربعين التي جمعها فقال . الحديث الثاني عشر في الجهاد أخبرنا محمد بن عبد الله بن المطلب الشيباني لفظاً قال أملا علينا أبو محمد عبد الله بن سعيد بن يحيى القاضي بنصيبين حفظاً قال أملاه علي بن محمد بن إبراهيم بن أبي سكينه البهراني من كتابه بحلب سنة ست وثلاثين ومائتين قال أملاه علي عبد الله بن المبارك هذه الأبيات بطرسوس وودعته بالخروج للحج فأنفذها معي إلى الفضيل بن عياض وذلك في سنة سبع وسبعين ومائة وذكر الأبيات إلا أنه قال رهج السنايك وذكر بعده حديث أبي هريرة بإسناده إليه وهو أن رجلاً قال يا نبي الله علمني عملاً أنا له ثواب المجاهد في سبيل الله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تصلي فلا تغتر وتصوم فلا تفطر فقال يا نبي الله أنا أضعف من أن أستطيع ذلك فقال والذي نفسي بيده لو طوَّقت ذلك ما بلغت فضل المجاهدين في سبيل الله أما علمت أن فرس المجاهد ليست في طوله فيكتب الله له بذلك حسنات انتهى \* ومما رواه الديلمي للإمام زيد بن علي أنه لما جرى بينه وبين هشام كلام خرج عليه السلام وهو يقول \*

حكم الكتاب وطاعة الرحمن \* فَرَضاً جهادَ الجائر الخوان

كيف النجاة لأمة قد بدلت \* ما جاء في الفرقان والقرآن  
فالمسرعون الى فرائض ربهم \* برثوا من الآثام والعدوان  
والكافرون بحكمه وبفرضه \* كالساجدين لصورة الأوثان

وأما الاحاديث والبشائر الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم فهي كثيرة قد  
وشحت بها الدفاتر . ونقلها عن الأول الآخر ، وسارت مسير الشمس في كل بلدة ، وهبت هبوب  
الريح في البر والبحر ، فمنها ما ذكره الحافظ السيوطي في الجامع الكبير في مسند حذيفة بن اليمان  
من قسم الافعال ما لفظه - عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر يوماً الى زيد بن حارثة  
وبكى وقال المظلوم من أهل بيتي سمي هذا والمقتول في الله والمصلوب من أمتي سمي هذا وأشار إلى  
زيد بن حارثة ثم قال أدن مني يا زيد زادك الله حباً عندي فانك سمي الحبيب من ولدي زيد أخرجه  
ابن عساکر وفيه نصربن مزاحم قال في المغني رافضى جلد تركوه انتهى قلت قد تقدم في ترجمة نصر  
من الكلام ما يدل على ثقته وجلالته وبرائه مما غمزه فليراجع . قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف  
رحمه الله بعد الكلام على توثيق نصر الراوى لهذا الحديث وذكره النظائر فيمن تكلم فيه أهل  
الجرح والتعديل بغير حجة ما لفظه - وما يمنع أن يقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رجل  
من أهل بيته جاهد الظالمين وسلك سبيل الحق المبين من الأئمة المهتدين المجادين وأجمع على جلالته  
طوائف المسلمين على اختلاف آرائهم وتشتت أهوائهم مثل هذا المقال وأبلغ منها وقد أعلم الله  
سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بما هو كائن الى يوم القيامة كما ذكره السيوطي وغيره من أهل  
العلم وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي كرم الله وجهه انه يقتله أشقى الآخرين لعنه الله وقوله لعمار رضي الله  
عنه تقتلك الفئة الباغية وأمره لعلي عليه السلام بقتال الناكثين والقباسطين والمارقين الى غير ذلك  
انتهى المراد \* قلت وكما ورد عن حذيفة بن اليمان <sup>(١)</sup> من الملاحم <sup>(٢)</sup> والحوادث المستقبلية التي تلقاها  
عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ورواها أهل الصحاح وغيرهم ومنها ما رواه الديلمي في مشكاة  
الانوار والامام المهدي لدين الله محمد بن المطهر في المنهاج الجلي والحاكم في جلاء الابصار والامام  
أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني في الأمالي بسنده الى زاذان يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم انه قال الشهيد من ذريتي <sup>(٣)</sup> القائم بالحق من ولدي المصلوب بكناسة <sup>(٤)</sup> كوفان امام المجاهدين  
وقائد الفر الحجلين يأتي يوم القيامة وأصحابه تتلقاهم الملائكة المقربون ينادونهم ادخلوا الجنة لاخوف

(١) اسم اليمان حسيل بالتصغير واليمان لقبه وكنية حذيفة أبو عبدالله العيسى بفتح العين  
وسكون الياء (٢) جمع ملحمة وهي الوقعة العظيمة (٣) في بعضها والقائم بالمطف (٤) الكناسة  
بالضم كناسة وموضع بالكوفة اه قاموس

عليكم ولا أنتم تحزنون \* ومنها ما رواه الديلمي في المشكاة والحاكم في جلاء الابصار والامام المهدي في المنهاج الجلي من طريق أبي جعفر الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للحسين بن علي عليهما السلام يا حسين يخرج من صلبك رجل يتخطى هو وأصحابه يوم القيامة رقاب الناس غرباً محجلين يدخلون الجنة بغير حساب \* ومنها ما رواه الامام المهدي في المنهاج عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يقتل رجل من أهل بيتي فيصلب لا ترى الجنة عين وأت عورته وروى الديلمي أيضاً والمهدي في المنهاج وصاحب<sup>(١)</sup> هداية الراغبين والحاكم في جلاء الابصار عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل رجل من ولدي يقال له زيد بموضع يعرف بالكناسة يدعوا الى الحق يتبعه عليه كل مؤمن

وأما الآثار الواردة فيه عن جده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليهم السلام فمنها ما رواه الامام المهدي في منهاجه والديلمي في المشكاة وغيرها من طريق حبة العرنى قال كنا مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنا والأصبع بن نباتة في الكناسة في موضع الجزارين والمسجد والحناطين وهو يومئذ صحراء<sup>(٢)</sup> يريد المسجد الأعظم فما زال يلتفت الى ذلك الموضع ويبكي بكاء شديداً ويقول بابي بابي فقال الأصبع لقد بكيت والتفت حتى بكى قلوبنا وأعينا والتفت فلم أر أحداً فقال حدثني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل انه يولد لي مولود ما ولد أبواه بعد يلقى الله عز وجل غضبان لله تعالى وراضيا عنه على الحق حقا حقاً على دين جبريل وميكائيل ومحمد عليهم السلام وانه يمثل به في هذا الموضع مثلاً ما مثل بأحد قبله ولا يمثل بأحد بعده صلوات الله عليه وعلى روحه وعلى الارواح التي تتوفى معه والدعاء الذي في آخر الحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً وأن يكون المتكلم به أمير المؤمنين الراوى والله أعلم . ومنها ما رواه الامام المهدي في منهاجه عن محمد بن الحنفية رضى الله عنه أنه مر بأزائه زيد بن الحسن فرفع النظر اليه وصوبه ثم قال ليقتلن من ولد الحسين رجل يقال له زيد وليصلبن بالعراق من نظر الى عورته فلم ينصره اكنه الله عز وجل على وجهه في النار وروى الديلمي في المشكاة قال بالانساب الموثوق به أن علياً عليه السلام خطب بالكوفة وذكر أشياء حتى قال يملك هشام تسع عشرة سنة وتواريه أرض رصافة رُصفت عليه بالنار مالى وهشام جبار عنيد قاتل ولدى الطيب المطيب لا تأخذه رخصة فيصلب ولدى بكناسة الكوفة زيد في الدرجات الكبرى من الدرجات العلى الى آخر كلامه

(١) هداية الراغبين للسيد الهادي بن ابراهيم الوزير (٢) حبة بفتح أوله وباء موحدة ثقيلة ابن جوين بضم الجيم مصفراً والعرنى بضم الميملة وفتح الراء بعدها نون ثم ياء وكان غالباً في التشيع من الثانية وأخطأ من زعم أن له صحبة مات سنة ست وقيل تسع وسبعين

ورواه أيضا أبو العباس الحسني في المصابيح أخبرنا علي بن الحسين بن سليمان البجلي قال ثنا أبو الحسن أحمد بن صالح الضميري قال ثنا أحمد بن زنبور المسكي قال ثنا سفيان بن عيينه قال ثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن الحسين بن علي . أن أمير المؤمنين خطب على منبر الكوفة وذكر بقية الحديث ورواه أيضا المنصور بالله في كتابه الشافي وفيه آثار آخر عن أمير المؤمنين تركنا نقلها اختصارا

وأما الآثار الواردة فيه عن جده الحسين بن علي عليهما السلام فمنها ما أخرجه أبو طالب في الامالي بإسناده إلى أبي حفص المسكي قال لما رحل الحسين بن علي عليهما السلام من المدينة إلى الكوفة سرت معه فقتلنا ماء من مياه بني سليم فأمر غلامه فاشترى شاة فذبحها فجاء صاحبها فلما رأى هيئة الحسين وأصحابه رفع صوته فقال أعوذ بالله وبك يا ابن رسول الله هذا اشترى شاة وذبحها ولم يدفع إلى الثمن فغضب الحسين غضبا شديدا ودعا غلامه فسأله عن ذلك فقال قد والله يا ابن رسول الله أعطيت ثمنها وهذه البيعة فسألهم الحسين فشهدوا أنه قد أعطاه ثمنها وقالت البيعة أو قال بعضهم يا ابن رسول الله رأى هيئتك فصاح اليك لتعوضه فأمر له الحسين بمعروف فقال علي بن الحسين ما اسمك يا عرابي فقال زيد فقال ما بالمدينة أكذب من رجل اسمه زيد وكان بالمدينة رجل يسمى زيدا يبيع الخمر بضمتين وخاء المعجمة قال فضحك الحسين عليه السلام حتى بدت نواجذه ثم قال مهلا يا بني لا تعيره باسمه فإن أبي عليه السلام حدثني أنه سيكون منا رجل اسمه زيد يخرج فيقتل فلا يبقى في السماء ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا تلقا روحه يرفعه أهل كل سماء إلى سماء فقد بلغت <sup>(١)</sup> يبعث هو وأصحابه يتخللون رقاب الناس يقال هؤلاء خلف الخلف ودعاة الحق انتهى .

وأما الآثار الواردة من أبيه زين العابدين وأخيه محمد الباقر وابن أخيه جعفر بن محمد وابن عمه عبد الله بن الحسن فقد تقدم في أثناء الترجمة ذكر ما ورد عن كل منهم . وروى أيضا الامام أبو العباس الحسين في المصابيح عن شيخه الحافظ امام أهل الجرح والتعديل عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي بإسناده عن خالد بن بكير <sup>(٢)</sup> بن اسماعيل مولى آل الزبير قال ذهبت مع عمي محمد بن اسمعيل إلى الكناسة فرأيت زيد بن علي مصلوبا عريانا فقال لي عمي اشهد يا بني اني كنت عند علي بن

(١) يعني روحه اخبار عن المستقبل بالماضي كقوله تعالى وسبق الذين اتقوا . من هامش  
(٢) هكذا صحح عند القراءة على سيدنا العلامة الصفي أحمد بن محمد السباعي رحمه الله وعند القراءة على الامام المتوكل على الله يحيى بن محمد حميد الدين حفظه الله اتفقت النسخ على ما في الاصل بكير بن اسمعيل وعبارة الكتاب بقية الشارح انتهى من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله



الحسين وزيد يومئذ صغير يلعب مع الصبيان فكسب لوجهه قدمي فقام اليه أبوه علي بن الحسين فرعاً يمسح الدم عن وجهه فقال أعينك بالله أن تكون المصلوب بأرض العراق انا كنا نتحدث أن رجلاً منا يقال له زيد يصلب في أرض العراق في سوق من أسواقها من نظر إلى عورته متعمداً أصلى الله وجهه النار انتهى .

(الفصل الثاني) في ذكر من روى عنه والآخذين منه وما يتصل بذلك . قال الشيخ العالم الزاهد القاسم بن عبد العزيز بن اسحق بن جعفر البغدادي رحمه الله تعالى كان زيد بن علي شامة أهل زمانه وجوهرة أقرانه وامام أهل بيت النبوة في وقته عليهم السلام يعرف في وقته بحليف القرآن له في الزهد والكرم ومحاسن الاخلاق مالم يس لغيره من أهل زمانه فتح الله عليه بالعلم بعد أن أخذ منه عن جماعة من فضلاء الأمة كأبيه الامام زين العابدين علي بن الحسين عليهما السلام وجابر بن عبد الله الانصاري الصحابي ومحمد بن اسامة بن زيد وغيرهم من ابناء الصحابة وفتح عليه باعظم مما أخذ من الثقات حتى قال أخوه الباقر عليه السلام والله لقد أوتى أخى زيد علماً لدنياً فأسألوه فإنه يعلم ما لا نعلم (وتلامذة) زيد بن علي عليه السلام أولاده السادة الأبرار عيسى بن زيد ومحمد بن زيد وحسين بن زيد ويحيى بن زيد \* فعيسى بن زيد الأوحى أخذ عنه سفيان الثوري وكان زاهد أهل زمانه وهو جد العراقيين . ومحمد بن زيد جد الذين ببلاد المعجم . وحسين بن زيد جد المشهورين من ذرية زيد بن علي ويحيى بن زيد هو القائم بالامامة بعده ، وأصحاب زيد الذين أخذوا عنه العلم جماعة كثيرة فالمشهور منهم منصور بن المعتمر<sup>(١)</sup> أحد دعائه وكان فقيهاً ورعاً محدثاً . قلت وقد احتج به البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ورووا عنه انتهى . وهرون<sup>(٢)</sup> بن سعد المجلي كذلك . قلت وهو من شيوخ مسلم ومعاوية بن اسحق بن زيد بن حارثة<sup>(٣)</sup> كذلك ونصر بن خزيمة ومعمر بن خثيم الهلالي كذلك ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صاحب رسالته التي كان يدعو إليها وقيس بن الربيع وكان فاضلاً ورعاً والفقيه النعمان بن ثابت المعروف بأبي حنيفة وله فضائل

(١) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب بمثناة ثقيلة ثم موحدة الكوفي ثقة ثبت وكان لا يدلس من طبقة الاعمش مات سنة ١٣٢ هـ من تقريب التهذيب  
(٢) هارون بن سعد المجلي أو الجعفي الكوفي الاغور صدوق رمى بالرفض ويقال رجع عنه من السابعة انتهى تقريب

(٣) الانصاري استشهد مع الامام عليه السلام وصلب معه . وليس بزيد بن حارثة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعرف ذلك موقفاً ان شاء الله تعالى انتهى من خط القاضي العلامة أحمد بن ناصر ومحمد بن عبد الحق الخلفي

جعة وسلمة بن كهيل<sup>(١)</sup> كذلك وأبو حجية<sup>(٢)</sup> الأجلح بن عبد الله الكندي وأبو الجارود<sup>(٣)</sup> زياد بن عبد الله الحارثي<sup>(٤)</sup> العابد وسليمان<sup>(٥)</sup> بن مهران الأعمش وهو رأس الحديث وأهل الفقه وكان له اختيارات كثيرة وسفيان بن السمط كذلك وهو الذي روى عن جعفر الصادق أن زيدا لم يخرج لجهاد هشام بن عبد الملك حتى رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام يقول له يازيد جاهد هشاما ولو بنفسك وزيد بن النماطي وكان فاضلا ناسكا. قلت وقد روى له الترمذي وإسحق بن راهويه وابن المديني ونصر الوشاء قال القاسم بن عبد العزيز وهو الذي روى منظاره زياد بن علي عليهما السلام للزناديق عند هشام بن عبد الملك والسيدان عبيد الله وعبد الله ابنا محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليهما السلام وكانا آية زمانهما ومعمرو وسعيد ابنا خثيم وكانا ممن شهد مقتل زيد بن علي عليه السلام وجاهدا معه وكانا محدثين فاضلين وأبو الزناد الموجب بن علي كذلك وعلى بن صالح والحسن بن صالح وكلاهما مشهوران من كبار العلماء ولهما اختيارات خاصة والحسن بن صالح وهو المعروف بابن حي الذي انتسبت إليه الصالحية من الزيدية ومحمد بن الفرات الجرمي وكان محدثا فاضلا والقاسم بن أرقم كذلك والهيثم الطهوي الذي حدث عنه كبار أهل الكوفة وعبد الله ابن الزبير عم أبي أحمد الزبيرى والفضيل بن الزبير الريشان عم أبي أحمد الزبيرى صاحب دعوة زيد بن علي إلى العلماء وعيسى بن أبي فروة وكان ناسكا فاضلا وعمرو بن خالد وهو أبو خالد الواسطي حدث عنه الثقات وهو كثير الملازمة لزيد بن علي عليهما السلام وهو الذي أخذ أكثر الزيدية عنه مذهب زيد بن علي عليه السلام ورجحوا روايته على غيره ومحمد بن سالم وله فضائل جمة وسورة بن كليب وكان ثقة زيد في أكثر أموره ومظهر الثمار وكان فاضلا ورعا وسالم السلولى كذلك وهو الذي خرج زيد بن علي من داره يوم قتل عليه السلام والقاسم بن كثير الفاضل العابد والوليد بن يعلى كذلك وكان حسن الصوت بالقراءة حتى أنه كان يخشع لقراءته قلوب الغضا وكانت تعجب زيدا قراءته وحسان بن فايد البارقي وكان فاضلا شجاعا في الجهاد ومحمد بن الحجاج البجلي كذلك وعمرو بن عمرو النخعي وبخرز بن جبلة الأشجعي وعمرو ويحيى ابنا الزبرقان المالكيان من خيار الكوفيين وخليفة بن حسان الخثعمي وله اختيارات وخباب السامي وحزمة بن منصور وسالم بن أبي حمزة الثمالي

(١) الحضرمي أبو يحيى الكوفي ثقة من الرابعة انتهى تقريب (٢) في التقريب أجلح بن عبد الله بن حجية بلهملية والجيم مصفرا يكنى أبا حجية الكندي يقال اسمه يحيى صدوق شيعي من السابعة مات سنة ١٤٥ انتهى (٣) أبو الجارود زياد بن المنذر الحارثي العابد هكذا صحح في نسخة سيدي يحيى بن الحسين اهـ (٤) نسخة الحارثي (٥) في التقريب الأعمش ثقة حافظ عارف بالقرآن ورع لكنه يدلس مات سنة ١٤٧ أو ثمان وكان مولده أول سنة ٦١ هـ

وثابت بن أبي صفية والاشعث بن أبي صفية والاشعث عم سعيد بن خنيم وخباب بن زيد بن مُعَتَّب  
وكان فاضلا وشهد مع زيد مقتله وعبد السلام بن ميمون البجلي وشهد معه أيضا وسلمة بن ثابت  
الليثي وأبو سعيد اسماعيل الفزارى الطحان وكان فاضلا وصالح بن ذبيان المسكني بابي ثميلة الابار ورجاء  
ابن هند البارق وأبو الصبار العبدى ومحمد بن عبد الله الرصافي وكان فاضلا نبيلًا والازهر بن  
الوازع المرادى كذلك وعامر بن الربيع العنزي وكان أيضا بطلا شجاعا وعصير بن سلمة بن ثابت  
الليثي ونعيم بن ذي حُدَّان وأبودلم الوالي من خيار الكوفة وعبيد بن جعد البارق وزباد بن  
درهم وكان فاضلا وحازم كذلك وسلام بن الصرى الجعفي ومساور بن حديد العامري والصلت بن  
الحرث بن اياس الجعفي وابراهيم بن نعيم العبدى وعبد الله بن سليمان الحضرمي وشاكر بن عبد الله  
وعثمان بن عائشة والشهاب بن عبد الله البارق وعبد الله بن عثمان الفهري وقاسم بن عبد الرحمن  
الصهباني وعيس بن عنيسة وعبد السلام بن ميمون وعبد العزيز بن أبي عثمان البارق ونوح ومنصور وحمة بنو  
أبي حمزة الثمالي وأبو عبيدة عبَّاد الاحول الهمداني وعمرو بن صالح الاشجعي وعبد الله بن عثمان الاشجعي  
فهؤلاء المشهورون من تلامذة زيد بن علي واتباعه عليه السلام وكلهم فضلاء أهل نساك وعبادة  
ولكنهم بعد قتله وظهور بني مروان عليهم خملوا<sup>(١)</sup> في الارض ومنهم من قتل مع زيد ولم يشتهر منهم  
بعد زيد في الاخذ منه الا أقلهم كمنصور بن المعتمر وأبي الجارود وهو الذي تنسب اليه الجارودية من  
الزيدية وهرون بن سعد العجلي والحسن بن صالح وأخيه علي بن صالح وهاشم بن البريد<sup>(٢)</sup> وعبد الرحمن  
ابن أبي ليلى وزبيد اليامي وسلمة بن كهيل وعمرو بن خالد الواسطي واسماعيل بن عبد الرحمن السدي  
وأبو الزناد الموج بن علي وسليمان الاعمش والاخلج الكندي ومعمرو وسعيد ابنا خثيم الهلاليان وشعبة  
ابن الحجاج وقيس بن الربيع وسفيان بن أبي السعوط ومحمد بن الفرات الجرمي وفضيل بن الزبير  
وعبد الله بن الزبير وسالم بن أبي حفصة وعبد الله بن عتيبة. ومن السادة أولاده المقدم ذكرهم والسيد  
الامام عبد الله بن الحسن بن الحسن وكان ممن يفضلوه ويعتقد امامته. ومن قوله رضى الله عنه العلم بيننا  
وبين الناس على بن أبي طالب والعلامة بيننا وبين الشيعة زيد بن علي عليه السلام فمن تبعه فهو  
شيعة ومن لم يتبعه فليس بشيعة وهو أخذ العلم عن أبيه وعن جماعة من ابناء الصحابة ثم أولاده الأئمة  
الأعلام النفس الزكية محمد بن عبد الله والنفس الرضية ابراهيم بن عبد الله والسيد اجريس بن  
عبد الله والامام يحيى بن عبد الله والسيد موسى بن عبد الله كلهم أخذوا العلم عن أبيهم وعن بعض  
أصحاب زيد وعن ابناء الصحابة والامام الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن  
أبي طالب والسيد أخوه الحسن بن علي والامام القاسم بن ابراهيم بن اسماعيل بن ابراهيم بن الحسن

(١) خمل من باب قعد فهو خامل أى ساقط اه مصباح (٢) صوابه محمد بن عبد الرحمن.

ابن الحسن بن علي بن أبي طالب والسيد أخوه الإمام محمد بن إبراهيم والسيد أحمد بن عيسى بن زيد والسيد الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي والسيد القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب ومحمد بن محمد بن زيد ويحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد فمن هؤلاء من روى عنه محمد بن منصور المرادى جامع علوم آل محمد الرسول وأعظم من روى عنه منهم القاسم ابن إبراهيم وأحمد بن عيسى بن زيد والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد فهؤلاء الذين صار الكوفيون على مذهبهم حتى انتشر اليهم مذهب الهادي والمؤيد بالله في آخر الزمان بعد خمسمائة وثنى والهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم أخذ العلم عن جده القاسم <sup>(١)</sup> بن إبراهيم ثم اختار اختيارات كثيرة فصارت زيدية الحجاز واليمن على مذهبه ومذهب جده القاسم ثم أخذ ولده <sup>(٢)</sup> المرتضى محمد بن يحيى العلم ودخل بلاد العجم وجيلان وديلمان وأخذ عنه السيد أبو العباس أحمد بن إبراهيم الهاروني <sup>(٣)</sup> والفقهاء الفاضل علي بن بلال صاحب الوافي ثم اشتهر مذهب الهادي والقاسم ببلاد العجم ثم أخذ الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هرون وأخوه السيد أبو طالب عن السيد أبو العباس وصاحب الوافي مذهب الهادي والقاسم وما روياه عن آل الرسول ثم اختار المؤيد بالله اختيارات تخالفهما فمال كثير من الزيدية إليها في بلاد العجم والكوفة والحجاز واليمن وكان الإمام الناصر لدين الله الحسن بن علي الاطروش صاحب الجليل والديلم قد أخذ العلوم عن محمد بن منصور عن آل الرسول ثم اختار اختيارات كثيرة فصار أهل الجليل لا يرون خلاف ما اختاره رأيا ومذهبه عند أصحابه مشهور لا يختلف فيه اثنان وسنده ظاهر وكذلك مذهب القاسم والهادي والمؤيد بالله عند اتباعهم أشهر من الشمس في اليوم الضاحي سواء أسند أم لم يسند وأولاد جعفر الصادق وأولاد أولاده كانوا على رأي زيد بن علي عليه السلام . ومنهم من خرج على الظلمة للجهاد كمحمد بن جعفر الصادق وعبد الله بن جعفر وكزيد بن موسى بن جعفر وغيرهم من الأئمة السادة وكان أكثر الفقهاء في الصدر الذي فيه زيد بن علي عليه السلام على رأيه ثم بعده كذلك فأبو حنيفة من رجاله واتباعه في كل كتاب من كتب أهل المقالات وكذا أصحابه أبو يوسف ومحمد والشافعي تلميذ لمحمد بن الحسن الشيباني وكان داعيا ليحيى بن عبد الله بن الحسن الإمام في زمن هرون الرشيد وشرس عليه بنو العباس لأجل ذلك وكذا كانت قراءته <sup>(٤)</sup> في غير الفقه على رجلين

(١) أراد بواسطة ابيه الحسين وعميه محمد والحسن . (٢) الداخل بلاد العجم يحيى بن محمد بن يحيى الهادي فاعرف ذلك موقفا وقد نبه عليه الشارح آخر هذا البحث . (٣) ليس بهاروني وإنما قارب أسمائهم في النقل عنه . (٤) يعني قراءة الشافعي اهـ

من أتباع زيد بن علي وهما رجلا أهل الحق أحدهما يحيى<sup>(١)</sup> بن خالد الزنجي والآخر إبراهيم بن أبي يحيى المدني \* وكذا مالك الفقيه كان يفتي من سأله بالقيام مع محمد بن عبد الله النفس الزكية على المنصور أبي الدوانيق \* وشيخه جعفر الصادق في الحديث فلا مذعب أقدم من مذهب زيد بن علي عليهما السلام ولا أفضل وكيف لا يكون كذلك وهو يرويه عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بينه وبينه إلا رجلان انتهى ما ذكره العلامة القاسم بن عبد العزيز رحمه الله وقدمته على غيره اذ هو أخص ممن عداه بمعرفة أخبار الامام زيد بن علي وأصحابه وأهل مذهبه الا قوله ان المرتضى محمد بن يحيى دخل جيلان وديلمان فهو سهو أو سقط شيء من الكلام من ناقل كلامه بل الذي دخل جيلان وديلمان هو ولد المرتضى وهو يحيى ويلقب بالهادي وعنه أخذ أبو العباس والاخوان عليهما السلام علم الهادي وهو يرويه عن عمه أحمد بن يحيى عن أبيه الهادي الى الحق فاعرف ذلك \*

وقال صاحب الطبقات رحمه الله . ومن روى عنه عمرو بن خالد وهو راوى المجموعين الفقهي والحديثي وعطاء بن السائب تفسير غريب القرآن وقطعة في التفسير رواها عنه عبد الله بن العلي والرسالة في اثبات الوصية رواها عنه خالد بن محمد وروى عنه خالد بن صفوان كتاب مدح القلة وذم الكثرة انتهى . وقد جمع الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي الحسنى الذى أثنى عليه الذهبي في النبلاء وغيره أسماء التابعين الذين رووا عن الامام زيد بن علي وذكر حديث كل راوئجاء كتابا مفيدا . قال فيه وكان زيد بن علي تابعا سمع أبا الطفيل عامر بن واثلة ثم روى أبو عبد الله الحسنى بأسناده المتصل الى الامام زيد بن علي يقول سمعت أبا الطفيل الليثى رضى الله عنه يحدث أبى علي بن الحسين أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو غلام شاب قال وسمعت يحدث عن علي رضى الله عنه أنه يقول شر حجة حجها الأولون والآخرون ينتهب فيها أحلاس الناس وروى أبو عبد الله أيتنا بأسناد متصل الى أمير المؤمنين عليه السلام نحو ذلك وزاد ألا أن الفرج عند اعتناقها وارده وعند عراقيها صادرة وروى أبو عبد الله أيضا بأسناده الى عمار بن الحرث الشاكري أنه سمع زيد بن علي يقول كان أبى يحج بنا ونحن غلمان فرأيت أبا الطفيل السكتاني يأتيه ويتحدث عنده شيخهم عليه مقطعات له فسمعتة يقول والله لو لم أجد بمكة الا العضا ما فارقتها فان هذا الامر منها بدا وان الفرج منها يبدوا وروى أيضا بأسناده الى زيد بن علي قال كان أبو الطفيل يزور أبى علي ابن الحسين ويتحدث عنده فسمعتة يقول سألت معاوية فقال كيف حبك عليا فقلت حب ام موسى

(١) اسمه مسلم بن خالد والزنجى بفتح الزاى لقب به لسواده وقد يسمى بالنقيض

لموسى قال فما أبقي لك الدهر من نكلكه قلت ما أبقي للشيخ الرقوب والمعجوز المقلادة<sup>(١)</sup> وذكر من جملة من روى عن زيد بن علي من التابعين جماعة من أهل البيت منهم إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب وأخوه الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب والحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب والحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أخو زيد بن علي وأخوه الآخر عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وأخوه الباقر محمد بن علي وقال روى عن أخيه زيد بن علي وروى عنه أخوه زيد وعبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب هؤلاء من أهل البيت عليهم السلام ممن روى عن زيد بن علي وذکر جماعة من غيرهم وذکر أيضا فيمن روى عنه أبا حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه الكوفي . وأخرج بإسناده إلى أبي حنيفة قال سمعت زيد بن علي يتحدث عن أبيه عن جده أن علي بن أبي طالب كان يرى أن يغتسل من غسل ميتا وهو من أحاديث المجموع وأورده السيوطي في مسند علي من جامعه الكبير بلفظ ( الطهارات ست ) من الجنابة ومن الحمام ومن غسل الميت ومن الحجامة والغسل للجمعة والغسل للمعدين

وقال شارح المجموع السيد الخافظ أحمد بن يوسف وقد أنكر بعض العلماء إناؤه أبي حنيفة لزيد ابن علي زاعماً أن أبا حنيفة لم يدخل الكوفة وقد كان أبو حنيفة كوفيا وبها نشأ ويقال له فقيه العراق وما منع أن يتفقا جبهة إلا سلطان بني أمية يومئذ وقد اتفقا على خفية انتهى . قلت ووجدت في تعاليق المجموع عن السيد الخافظ يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمه الله أن أبا حنيفة من تلامذة زيد بن علي وإن مدة قراءته عليه سنتان انتهى . وما نقل عن القاسم بن عبد العزيز والشريف أبي عبد الله الحسيني دليل على صحة ذلك والله أعلم .

وأما علماء المحدثين ممن تكلم على الرجال جرحا وتعديلا فجمعون على جلالة وإمامته ومعترفون بثقته وأمانته \* ولانورد كلام الخافظ المزي في تهذيب الكمال ولفظه - زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي أبو الحسين المدني أخو محمد بن علي وعبد الله بن علي وعمر بن علي وعلى بن علي والحسين بن علي أمه أم ولد روى عن أبان بن عثمان بن عفان وعبيد الله بن أبي رافع وعروة بن الزبير وأبيه علي بن الحسين زين العابدين وأخيه أبي جعفر محمد بن علي الباقر وروى عنه الاجلح بن عبد الله الكندي وآدم بن عبد الله الخثعمي وإسحق بن سالم وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي وبنام الصيرفي وأبو حمزة ثابت بن أبي صفية الثمالى وابن أخيه جعفر بن محمد بن علي الصادق وابنه حسين بن زيد بن علي وخالد بن صفوان وأبوسلعة راشد بن سعد الصانع الكوفي وزينيد الياشي وزكريا بن أبي زائدة وزيد بن علاقة وأبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني وسعيد بن

خثيم الهاللي وسعيد بن منصور المشرق الكوفي وسليمان الاعمش وشعبة بن الحجاج وعبد بن كثير  
وعبد الله بن عمرو بن معاوية وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وعبد الرحمن بن الحرث بن  
عياش بن أبي ربيعة الخزومي وعبد الرحمن بن أبي الزناد وعبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب  
وعبيد بن اصطفي وأبو هريرة عريف بن درهم وعمر بن موسى وأبو خالد عمرو بن خالد الواسطي وابنه عيسى  
ابن زيد وفضيل بن مرزوق وكثير النواوي كيسان أبو عمرة القصار الكوفي ومحمد بن سالم ومحمد بن مسلم بن  
شهاب الزهري والمطلب بن زياد وأبو الزناد <sup>(١)</sup> مخرج بن علي الكوفي وهرون بن سعد العجلي وهاشم  
ابن البريد ذكره ابن حبان في الثقات وقال رأى جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وقال عباد بن يعقوب <sup>(٢)</sup> الرواجني عن عمرو بن أبي القاسم قال دخلت على جعفر بن محمد وعنده ناس  
من الرافضة فقلت أن هؤلاء يبرأون من عمك زيد فقال يبرأون من عمي زيد فقلت نعم قال برئ الله  
ممن برئ من عمي زيد كان والله أقرأنا لكتاب الله وأقنعنا في دين الله وأوصلنا للرحم والله ماترك فينا  
لدينا ولا لآخره مثله . وقال السدي عن زيد بن علي - الرافضة - حربي وحرب أبي في الدنيا والآخرة  
مرقت الرافضة علينا كما مرقت الخوارج على علي عليه السلام . وقال أحمد بن داود الحداني سمعت  
عيسى بن يونس وسئل عن الرافضة والزيدية فقال أما الرافضة فأول ما ترفضت جاؤا إلى زيد بن علي  
حين خرج فقالوا تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك فقال بل أتولاهما وأبرأ من تبرأ منهما قالوا  
إذن نرفضك فسميت الرافضة . قال وأما الزيدية فقالوا نتولاهما ونبرأ من تبرأ منهما فخرجوا مع زيد  
ابن علي فسميت الزيدية . وقال خليفة بن خياط حدثني أبو اليقظان عن جويرية بن أسماء أو غيره أن  
زيد بن علي قدم على يوسف بن عمر الخيرة فأجازه وأحسن إليه ثم شخص إلى المدينة فأنه ناس من  
أهل الكوفة فقالوا له ارجع فليس يوسف بشيء ونحن نأخذك الكوفة فرجع وابعه ناس كثير فاقتلوا  
وقتل زيد فيها يعني سنة اثنتين وعشرين ومائة وقال محمد بن سعد قتل يوم الاثنين لليلتين خلتا من  
صفر سنة عشرين فانزل بعد أربع سنين وأحرق . وقال أبو بكر بن أبي خثيمة عن مصعب بن أبي عبد الله  
ست وعشرين فانزل بعد أربع سنين وأحرق . وقال أبو بكر بن أبي خثيمة عن مصعب بن أبي عبد الله  
الزبيري قتل زيد بن علي بالكوفة قتله يوسف بن عمر في زمن هشام بن عبد الملك وقتل يوم الاثنين  
لثلاث ليال خلت من صفر سنة عشرين ومائة وهو يوم قتل ابن اثنتين وأربعين سنة وقال أبو بكر بن  
عبد الله العتكي عن جرير بن حازم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم كأنه متساند إلى خشية زيد  
ابن علي وهو مصلوب وهو يقول هكذا تفعلون بولدي . روى له الترمذي وأبو داود والنسائي في مسند

(١) والصحيح موج بن علي بفتح اوله وسكون وجيم . (٢) الرواجني في الجامع الكافي

براء مشددة مفتوحة فواو مخففة وجيم مكسورة ونون مكسوبة خفيفة . فباء اه

على وابن ماجه انتهى كلام المزي . وذكره الذهبي في النبلاء بنحو ما ذكره المزي وزاد مالفظة وكان ذا علم وجلالة وصلاح قال وعن معاذ بن أسد قال أظهر ابن خالد القسري على زيد بن علي وجماعة انهم أجمعوا على خلع هشام بن عبد الملك فقال هشام لزيد بن علي بلغني عنك كذا قال ليس بصحيح قال قد صح عندي قال احلف لك قال لا أصدقك قال ان الله لن يرفع من قدر من حلف له بالله فلم يصدق قال اخرج عنى قال اذن لا ترانى الا حيث تكره ثم قال قلت خرج منازلنا وقتل شهيدا وليته لم يخرج . وكان يحيى ولده لما قتل بخراسان \* فقال يحيى

لكل قتيل معشر يطلبونه \* وليس لزيد بالعراقي طالب

قلت قام يحيى بخراسان وكاد أن يملك قال ابن سعد قتله مسلم بن أحور وأمه هي ربيعة بنت عبد الله بن محمد بن الحنفية وقال الميثم لم يعقب يحيى وكان احمد بن سيار عامل خراسان قد بعث مساهما الى يحيى فظفر به فقتله بعد حروب شديدة وزخوف ثم أصاب يحيى بن زيد سهم في صدغه فقتله فاحترقوا رأسه وبعثوا به الى هشام بن عبد الملك الى الشام وصلت جثته بجوزجان ثم أنزلها أبو مسلم الخراساني وواراه وكتب باقامة النياحة عليه ببلخ أسبوعا وعمره وما ولد اذ ذاك بخراسان ولد من العرب والاعيان الاسمي يحيى ودعا أبو مسلم بديوان بني أمية فجعل يتصفح قتلة يحيى ومن سار في ذلك البعث لقتاله فمن كان حيا قتل وقال الليث بن سعد قتل يحيى سنة خمس وعشرين ومائة رحمه الله تعالى انتهى كلام الذهبي . وقال أيضا في تاريخ الاسلام في ترجمة الامام زيد بن علي وكان من أعظم العلماء وأكابر الصلحاء خرج على هشام فاستشهد فكان سببا لرفع درجته في الآخرة وفي أخرى كانت له مناقب عديدة وأصانيف مفيدة وقد قام بالخلافة فقتله جند هشام انتهى .

واعلم انه بعد معرفة ما اتفق عليه أهل الجرح والتعديل وغيرهم من أئمة أهل البيت وأشياهم على الإذعان والاعتراف بجلالة الامام زيد بن علي وفضله ومربته في العلم والعمل وتفرد به بخلاف المحامد التي لم تجتمع في غيره من أهل عصره لامانع من الحكم بكون اسناده أصح الاسانيد فقد ذكر الزين العراقي في ألفيته عند شرح قوله

وجزم ابن حنبل بالزهرى \* عن سالم أي عن أبيه البر

وقيل زين العابدين عن أبيه \* عن جده وابن شهاب عنه به

مالفظة أي وقيل أصح الاسانيد مارواه ابن شهاب المذكور عن زين العابدين وهو على ابن الحسين عن أبيه الحسين . عن جده على بن أبي طالب وهو قول عبد الرزاق وروى أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة فقوله وابن شهاب عنه به أي عن زين العابدين بالحديث وابن مرفوع على الابتداء والواو للحال أي في حال كون ابن شهاب راويا للحديث عنه انتهى كلامه واختلفت أئمة



الحديث في تعيين أصح الأسانيد على أقوال كثيرة ورجح كل منهم سنداً أدى اجتهاده الى مزيتته على ماعداه قال الحافظ بن حجر في النكت على ابن الصلاح والفقيه العراقي وسبب الاختلاف في ذلك انما هو من جهة أن كل من رجح اسناداً كانت أوصاف رجال ذلك الاسناد عنده أقوى من غيره بحسب إطلاعه فاختلفت أقوالهم لاختلاف اجتهادهم انتهى . وقد ذكر الحاكم أبو عبد الله في علوم الحديث ما يكون كالجمع بين متفرق الاقوال فقال \* أصح أسانيد أهل البيت جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنهم اذا كان الراوى عن جعفر ثقة . وأصح أسانيد الصديق اسماعيل بن أبي خالد عن ابن أبي حازم عن أبي بكر . وأصح أسانيد الفاروق الزهري عن سالم عن أبيه عن جده وأصح أسانيد عائشة الزهري عن عروة عنها وأصح أسانيد أنس بن مالك عن مالك عن الزهري عنه وأصح أسانيد الثمانيين معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة وأصح أسانيد المسكين سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه \* وأثبت أسانيد المصريين الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر . وأثبت أسانيد الشاميين الاوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة رضي الله عنهم . وأثبت أسانيد الخراسانيين الحسين بن واقد عن عبيد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه انتهى \* وإذا ثبت ان من أصح الأسانيد الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي وان أصح أسانيد أهل البيت جعفر الصادق عن أبيه عن جده عن علي اذا كان الراوى عن جعفر ثقة فاسناد زيد بن علي من أصح أسانيد أمير المؤمنين عليه السلام للتفاوت الشديد بينه وبين الزهري فان الزهري على جلالته وحفظه وسعة اطلاعه قد تكلم فيه ونسب الى التدليس \* قال الذهبي في الميزان كان الزهري يدلّس في النادر وقال صلاح الدين العلائي وأحمد بن زين الدين العراقي في كتابيهما في التدليس انه مشهور بالتدليس وقتل ابن العراقي ان الطبري ذكر في كتاب تهذيب الآثار عن قوم ان الزهري من المدلسين وقسم ابن حجر في نكته على ابن الصلاح المدلسين الى ثلاثة أقسام وقال الثالث من أكثروا من التدليس وعرفوا به وعد منهم محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ومما غمزوه به مخالطته للظلمة . قال الذهبي بعد أن أنفى عليه وقال ان ترجمته تحتل أربعين ورقة انه قال نشأت وأنا غلام فاتصلت بعبد الملك بن مروان ثم توفي عبد الملك فلزمت ولده الوليد ثم سليمان ثم عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ثم يزيد فاستقضاني على قضائه ثم لزمت هشام بن عبد الملك فصبرني هشام مع أولاده أعلمهم وقضى عني سبعة آلاف دينار كانت علي \* وحكوا عنه انه كان يتزيا بزي جندهم وقال فيه بعضهم كان الزهري جندياً جليلاً وحكى الذهبي أيضاً في ترجمة خارجة بن مصعب قال قدمت على الزهري وهو صاحب شرطة بني أمية فرأيت بركب وفي يده حربة وبين يديه الناس بأيديهم الحراب فقلت قبّح الله ذا من عالم فلم أسمع منه انتهى \* وقد ذنب عن

الزهرى وتكلم على ما قيل فيه السيد الحافظ عز الدين محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله في العوالم بنحو كراس وعلى تسليم ما ذكره لا يستوى من اتفق على توثيقه وتعظيمه ومن اختلف فيه كما لا يخفى على المنصف \* فان قلت مع الحكم بكون اسناد الامام اصح الاسانيد أو من اصحابها يلزم تقديم رواية المجموع على غيرها عند التعارض لقيام المرجح وقد يُقدم كثير من أئمة أهل البيت في بعض المواضع ما يستدل به من الأخبار على رواية المجموع وهو ينا في الأصحية المدعاة في المجموع \* قلت قد ذكر ابن الصلاح في علوم الحديث بأنه يرى الامساك عن الحكم لاسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق قال ابن حجر في نكته أما الاسناد فهو كما قال فقد صرح جماعة من الأئمة بأن اسناد كذا أصح الاسانيد وأما الحديث فلا يحفظ عن أحد من الأئمة انه قال حديث كذا أصح الاحاديث على الإطلاق لأنه لا يلزم من كون الاسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالاسناد المرجوح لاحتمال انتفاء العلة عن الثاني ووجودها في الاول أو كثرة المتابعات وتوافرها على الثاني دون الاول ولأجل هذا ما خاض الأئمة الا في الحكم على الاسناد خاصة وليس الخوض فيه بممتنع لأن الرواة قد ضبطوا وعرفت أحوالهم وتفاوت مراتبهم فأمكن الاطلاع على الترجيح بينهم انتهى . ومنه يعرف جواب السؤال . فان قلت اذا تقرر أن اسناد الامام من اصح الاسانيد يبقى النظر في الطريق الموصل اليه وغالبها عن أبي خالد وفيه ما قد عرفته قلت عند سلوك طريقة الانصاف ومعرفة ما تقدم من الكلام عليه تظهر جليلة الحال في أمره ولا حاجة الى تكرير ما سبق

(الفصل الثالث) في صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره . ذكر الشيخ أحمد ابن علي المقرئ الشافعي في كتابه الخطوط والآثار صفة خروج الامام عليه السلام وحكى اختلافا في الروايات وكذا أبو الفرج الاصبهاني في مقاتل الطالبين والسيد أبو العباس الحسني في المصابيح وغيرهم فالذي ذكره أبو العباس رحمه الله ما لفظه - قال أخبرنا عبد الله بن محمد التيمي بإسناده عن الحرث بن عمرو النخعي قال كان من أمر زيد بن علي عليه السلام ان خالد بن عبد الله القسري كان ادعى عليه مالا وعلى داود بن علي بن عبد الله بن عباس وعلى سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وذلك حين عزل هشام خالد عن العراق وولى يوسف بن عمر بن أبي عقيل الفقي وأمره باستخراج الاموال منه وأن يسط عليه العذاب فكتب يوسف بن عمر في ذلك الى هشام بن عبد الملك وزيد يومئذ بالرصافة فدعا هشام فذكر له ذلك وأمره أن يأتي يوسف فقال له زيد ما كان يوسف صانعا بي فاضله فاني هشام وكتب ليوسف ان أقام خالد بن عبد الله على زيد بينة نخذه به وإلا فاستحلف زيدا ما استودعه شيئا ثم خل سبيله فقدم زيد على يوسف فأبرق له وأرعد فقال دعني من اعدائك وابراقك فليست من الذين في يدك تمنعهم اجمع بيني وبين خصمي واحملني على كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه

وآله وسلم لاستنك وسنة هشام فاستجى يوسف وتصاغت اليه نفسه وعلم أن زيدا لا يحتمل الضيم فدا  
 خالدًا فجمع بينهما فبرأه خالد نفلى سبيل زيد وقال لخالد يابن اليهودية أفعلى أمير المؤمنين كنت تفعل \*  
 وأخبرنا علي بن الحسين بن الحرث الهمداني بإسناده عن أبي معمر سعيد بن خثيم قال حدثني زيد بن  
 علي عليه السلام قال لما لم يكن ليوسف علينا حجة أراد أن يشخص بي إلى الحجاز وكان هشام كتب إلى  
 يوسف بذلك وقال اني أتخوفه وكنت أحب المقام بالسكوفة للقاء الإخوان وكثرة شيعتنا فيها  
 وكان يوسف يبعث إلى يستحثني على الخروج فأتعل وأقول اني وجع فيمكث ثم يسأل عني فيقال  
 انه مقيم بالسكوفة فلما رأيت جدّه في شخوصي نهيات واثبت القادسية فلما بلغه خروجي وجه معي  
 رسولاً حتى بلغ العذيب فلحقته الشيعة في وقالوا ابن تخرج ومكث مائة الف سيف من أهل السكوفة  
 وأهل البصرة وأهل الشام وخراسان والجبالي<sup>(١)</sup> وليس قبلنا من أهل الشام الا عدة يسيرة فأبيت  
 عليهم فقالوا ننشدك الله الارجعت ولم تمض فأبيت وقلت لست آمن غدركم كفعلكم بجدي الحسين  
 وغدركم بعمي الحسن واختياركم عليه معاوية فقالوا ان فعل أنفسنا دون نفسك فلم يزالوا بي حتى  
 انعمت لهم قال معمر حدثني عبد الله بن محمد بن عمر بن علي أن زيدا صلوات الله عليه قال لعلمانه  
 اهزلوا متاعى من متاع ابن عمي فقلت ولم ذاك اصلحك الله قال أجاهد بني أمية والله لو اعلم انه  
 'تَوْجِجَ لِي نَارٌ بِالْحَطَبِ الْجَزَلِ فَأَقْدِفْ فِيهَا' وان الله أصلح لهذه الأمة أمرها لفعلت فقلت له الله الله  
 في قوم خذلوا جدك وأهل بيتك فانشأ يقول \*

فان اقاتل فلت بذي خلود \* وان أبقي اشتفيت من العبيد

انتهى \* وروى الامام المهدي في المنهاج والامام أبو طالب في الامالي من طريق كليب الحارثي  
 ان زيد بن علي دخل على هشام بن عبد الملك وقد جمع له هشام الشاميين ثم قال له زيد انه ليس أحد  
 من عباد الله فوق أن يوصى بتقوى الله وليس أحد من عباد الله دون أن يوصى بتقوى الله وأنا وأوصيك  
 بتقوى الله فقال له هشام أنت زيد المؤمل للخلافة الراجى لها وما أنت والخلافة وأنت ابن امة فقال له  
 زيد عليه السلام اني لا أعلم أحداً أعظم منزلة عند الله من الانبياء صلوات الله عليهم وقد بعث الله  
 نبيا هو ابن امة فلو كان ذلك تقصيرا عن ختم الغاية لم يبعث وهو اسمعيل بن ابراهيم والنبوة أعظم  
 منزلة عند الله من الخلافة فكانت أم اسمعيل مع أم اسحق كأمي مع أمك ثم لم يمنع ذلك أن جعله  
 الله أبا العرب وأبا خير النبيين محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما تقصيرك برجل جده رسول الله وأبوه  
 علي بن أبي طالب فوثب هشام من مجلسه وتفرق الشاميون ودعا قهرمانه<sup>(٢)</sup> فقال لا يبيتن هذا في  
 عسكري فخرج أبو الحسين زيد بن علي وهو يقول لم يكره قوم حرّ السيوف الاذلوا ورواه أيضا

أبو العباس في المصاييح والأمام أبو طالب في الامالى وزادا في حديثيهما أن هشاما قال لأهل بيته  
بعد ما خرج زيد بن علي من عشه الستم تزعمون أن أهل هذا البيت قد بادوا لا لعمرى ما انقرض  
قوم هذا خلفهم . وقد أخذ معنى قوله لم يكره قوم حر السيوف الا ذلوا ولده الامام يحيى بن زيد  
عليهما السلام فقال .

يا بن زيد اليس قد قال زيد \* من أحب الحياة عاش ذليلا

كن كزيد فانت مهجة زيد \* واتخذ في الجنان ظلا ظليلا

وروى السيد أبو طالب في الامالى باسناده الى سعيد بن خثيم عن أخيه معمر قال قال زيد بن علي  
عليهما السلام كنت أمارى هشام بن عبد الملك وأكابه في الكلام فدخلت عليه يوما فذكر بى  
أمية فقال هم أشد قريش أركنا وأشد قريش مكانا وأشد قريش سلطانا وأكثر قريش أعوانا  
كانوا رؤس قريش في جاهليتها وملوكها في اسلامها فقلت على من تفتخر على هاشم أول من أطعم  
الطعام وضرب الهام وخضعت له قريش بارغام أم على عبد المطلب سيد مضر جميعا وان قلت معدة  
كلها صدقت اذا ركب مشوا واذا اتعمل احتفوا واذا تكلم سكتوا وكان يطعم الوحش في رؤس  
الجبال والطير والسباع والانس في السهل حافر زمزم وساقى الحجيج وربيع المرتين أم على بنيه  
أشراف الرجال أم على سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمله الله على البراق وجعل  
الجنة يمينه والنار بشماله فمن تبعه دخل الجنة ومن تأخر عنه دخل النار أم على أمير المؤمنين وسيد  
الوصيين على بن أبى طالب أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وابن عمه والمفرج عنه الكرب  
وأول من قال لا اله الا الله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبارزه فارس قط الا قتله وقال  
فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يقله في أحد من أصحابه ولا لأحد من أهل بيته قال  
فأحمر وجهه وبهت .

وروى الامام المهدي في منهاجه والسيد أبو طالب في أماليه باسناده إلى جابر الجعفي انه قال  
لزيد بن علي حين أزمع على الخروج بكلام ذكره له محمد الباقر من صفة خروج الامام زيد بن علي  
وانه مقتول فقال الامام زيد عليه السلام أأسكن وقد خولف كتاب الله تعالى وتحوكم الى الجبت  
والطاغوت وذلك انى شهدت هشاما ورجل عنده يسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت  
للساب له ويلك يا كافر أما انى لو تمكنت منك لاخطفت روحك وعجلتلك الى النار فقال هشام مه  
عن جلسنا يا زيد فوالله لو لم يكن الا انا ويحيى ابني لخرجت عليه وجاهدته حتى أفنى . وروى هذه  
القصة الامام أبو العباس الحسنى في المصاييح وفيه أن الرجل الساب كان يهوديا وزاد في روايته فخرج  
عليه السلام وهو يقول ( من استشعر البقاء استدثر الذل الى الغناء ) فذلك الذى هاجه الى الخروج على

هشام انتهى . وروى الامام المهدي في المنهاج وصاحب المحيط في كتابه والامام المرشد بالله في اماليه باستاده عن محمد بن فرات قال وقف زيد عليه السلام على باب الجسر وجاء الى أهل الشام فقال لاصحابه انصروني على أهل الشام فوالله لا ينصرفني رجل عليهم اليوم الا اخذت بيده حتى أدخله الجنة ثم قال والله لو علمت عملا هو أرضى الله من قتال أهل الشام لأفعلنه وقد كنت نهيتكم أن لا تتبعوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح أو تفتحوا بابا مغلقا واني سمعهم يسبون علي بن أبي طالب فقتلهم من كل وجه . قال الامام المهدي عليه السلام كأنه أجرام مجرى البغاة كما فعل أمير المؤمنين عليه السلام بأهل الجمل والتهرج حتى سمع ما به يتضح المسلم من الكافر فان سب أمير المؤمنين برهان واضح في كفر سابه بأدلة يضيق عنها هذا المجموع انتهى . وروى الامام المهدي في المنهاج أن الرايات حين خفقت فوق رأسه عليه السلام قال الحمد لله الذي أكمل لي ديني والله اني كنت استحي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ارد الحوض غداً ولم آمر في امته بمعروف ولم انه عن منكر . وروى الامام المهدي أيضاً والسيد أبو العباس الحسني وأبو طالب في الأمالي بالاستناد الى سهل بن سليمان الرازي عن أبيه قال شهدت زيد بن علي عليهما السلام يوم خرج لمحاربة القوم بالكوفة فلم أرى يوماً قط كان أبهى ولا رجالاً أكثر قراء ولا فقهاء ولا أوفر سلاحاً من أصحاب زيد بن علي عليه السلام فخرج على بغلة شهباء <sup>(١)</sup> وعليه عمامة سوداء بين يدي قربوس سرجه مصحف فقال يا أيها الناس أعينوني على أنباط الشام فوالله لا يعينني عليهم منكم أحد الا رجوت أن يأتيني يوم القيامة آمنأ حتى يجوز على الصراط ويدخل الجنة والله ماوقفت هذا الموقف حتى علمت التأويل والتزويل والمحنك والمتشابه والحلال والحرام بين الدفتين . وروى الامام المهدي في المنهاج وأبو العباس في المصابيح عن أبي الجارود عن الامام زيد بن علي انه قال سلوني قبل أن تفقدوني سلوني فانكم لن تسألوا مثلي والله لا تسألوني عن آية من كتاب الله الا أنبأتكم بها ولا تسألوني عن حرف من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا أنبأتكم به ولكنكم زدتم وتقصم وقد تمم وأخرتم فاشتبهت عليكم الاخبار \* وروى الامام المهدي في المنهاج والامام أبو طالب في الأمالي والسيد أبو العباس في المصابيح عن سعيد بن خثيم قال ان زيدا عليه السلام كتب كتابه فلما خفقت رايته رفع يديه الى السماء فقال . الحمد لله الذي أكمل لي ديني والله مايسرنى اني لقيت محمداً صلى الله عليه وآله وسلم ولم آمر في امته بالمعروف ولم أنهم عن المنكر والله ما أبالي اذا أقمت كتاب الله وسنة رسوله الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجبت لي نار ثم قدفت فيها ثم صرت بعد ذلك الى رحمة الله تعالى والله لا ينصرفني أحد الا كان في الرفيق الاعلى مع محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وبمحمد

(١) الشهب محركة بياض يعلوه سواد .

أما ترون هذا القرآن بين أظهركم جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم ونحن بنوه يامعاشر الفقهاء  
 ويا أهل الحجا أنا حجة الله عليكم هذه يدي مع أيديكم على أن تقيم حدود الله ونعمل بكتاب الله  
 ونقسم فيحكم بينكم بالسوية فسلوني عن معالم دينكم فإن لم أتبعكم عما سألتهم فولوا من شتم من علمتم  
 انه أعلم مني والله لقد علمت علم أبي علي بن الحسين وعلم جدى الحسين وعلم على بن أبي طالب وصى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيبة علمه وانى لاعلم أهل بيتى والله ما كذبت كذبة منذ  
 عرفت يعنى من شاملى ولا انتهكت محرما لله عز وجل منذ عرفت ان الله يؤاخذنى <sup>(٢)</sup> هاؤم فسلوني .  
 وروى فى هداية الراغبين بإسناده الى أبى الجارود ان زيدا عليه السلام خطب أصحابه حين ظهر  
 فما قاله انا اليوم أتكلّم وتسمعون ولا تنصرون وغدا بين أظهركم هامة فتندمون ولكن الله ينصرنى  
 اذا ردنى اليه وهو الحاكم بيننا وبين قومنا بالحق \* وفى هذه الروايات دليل واضح على ظنه بما  
 سيصير اليه من الشهادة العظمى لاسيما باخبار أخيه الباقر محمد بن على عليه السلام بما فهمه من علم  
 الجفر ولم يصده ذلك عن المضى فيما أوجبه الله عليه من أعلام كلمة الدين ورفع منار اليقين ولقد أصدق  
 الله ظنه وأنجح مقصده وأحمد مسراه وأفلح مغزاه بما ترتب على خروجه وبذله لمهجته من أعلام كلمة  
 الله وفتح باب الجهاد الباقى وجوبه الى يوم التناد فكان بدعوته الى الله والى جهاد أعدائه تمهيد قواعد  
 الدين وتآلف هذه العصاة المبارك فيها واهتدوا بهم بهديه الصالح واستباقهم الى ذلك المتجر الرابع  
 ولم يزل منهم امام بعد امام فى منابذة الظالمين واخافة القاسطين يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر  
 ويقيمون شرائع الدين واحكامه على مر الدهور وتماقب العصور كله ببركة هذا الامام السعيد وسعيه  
 الصالح الحميد . فمن ذلك قيام الامام الهادى الى الحق وابادته للقرامطة ومن دعا بعده من الأئمة فى قطر  
 اليمن الى يومك هذا . وكذا الامام الناصر للحق الحسن بن على فى الجليل والديلم واسلام الجماهير من  
 المشركين وما عقبه من قيام الأئمة هنالك وما نشروا من العلوم الدينية وما استقام عليه فريقهم من  
 العصاة المرضية كما شهد به من أنصف من علماء الأئمة كالدامغانى وغيره ومن هنا يظهر أن ما ذكره  
 الذهبى فى ترجمة الامام عليه السلام بقوله خرج على هشام فليته لم يخرج غباوة عن مدارك الحق  
 وبناء على أصل منها هو تخريم الخروج على الظالم المتغلب وفساد هذا المذهب أوضح من أن يقام  
 عليه الدليل وهو مبسوط فى موضعه وذكرنا فى ترجمة أبى خالد طرفا من ذلك وما ذلك الا كقول من  
 أطلق التخطئة للحسين بن على عليهما السلام فى الخروج على يزيد ولم يزل اعتقاد ذلك سهلا عند  
 بعض من انتحل العلم حتى قال قائل منهم انه قتل بسيف جده فانا لله وانا اليه راجعون  
 قال السيد أبو العباس الحسنى ورجع الى الكوفة واقبلت الشيعة تختلف اليه يبايعونه حتى

أخصى في ديوانه خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة سوى غيرهم قال أبو معمر فباعه ثمانون ألفاً قال  
وكان دعاته عليه السلام نصر بن معاوية بن شداد العبسي ومعمر بن خثيم العامري وفضيل بن الزبير الاسدي  
ومعاوية بن اسحق بن زيد بن حارثة الانصاري وكان معمر بن خثيم وفضيل بن الزبير يدخلان الناس  
عليه وعليهم براقع لا يعرفون موضع زيد فيأتيان بهم من مكان لا يبضرون شيئاً حتى يدخلوا عليه  
فيبايعونه فاقام بالكوفة ثلاثة عشر شهراً الا انه كان بالبصرة نحو شهر قال وكانت يبعثه التي يبايع  
الناس عليها انه يبدأ فيقول \* انا ندعوكم ايها الناس الى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم  
والى جهاد الظالمين والدفع عن المستضعفين وقسم النبي بين أهله ورد المظالم ونصرنا أهل البيت على  
من نصب لنا الحرب اتبايعونا على هذا فاذا قالوا نعم وضع يد الرجل على يده فيقول عليك عهد الله  
وميثاقه وذمته وذمة رسوله لتبين بيدي وتقاتلني معي غدونا ولننصحن لنا في السر والعلانية فاذا  
قال نعم مسح يده على يده ثم قال اللهم اشهد قال فلبث بضعة عشر شهراً يدعوا ويباع حتى دخل  
عليه قوم فقالوا لي م تدعونا قال الى كتاب الله وأحياء السنن وأطفاء البدع فان اجتمعتمونا سعدتم وان  
أبیتم فما أنا عليكم بوكيل قالوا لا يسعنا ذلك وخرجوا يقولون سبق الامام قال أبو العباس واخبرنا  
أبو الطيب احمد بن فيروز الكوفي باسناده عن يحيى بن الحسين بن القاسم بن ابراهيم قال حدثني  
أبي عن أبيه قال لما ظهر زيد بن علي ودعا الناس الى نصرته الحق فلجأته الشيعة وكثير من غيرها وقعد  
عنه قوم وقالوا له لست أنت الامام قال فمن هو قالوا بن أخيك جعفر قال لهم ان قال جعفر انه الامام فقد  
صدق فاكتبوا اليه واسألوه قالوا الطريق مقطوع ولا نجد رسولاً إلا بأربعين ديناراً قال هذه  
أربعون ديناراً فاكتبوا وارسلوا اليه فلما كان من الغدا نوه فقالوا انه يداريك قال ويلكم امام يدارى  
من غير رأس أو يكتم حقاً أو يخشى في الله أجداً فاخثاروا مني أن تقاتلوا معي وتبايعوني على ما يبيع  
عليه على الحسن والحسين عليهم السلام أو تعينوني بسلاحكم وتكفوا عني ألتسكم قالوا لا نفعل  
قال الله أكبر أنتم والله الروافض التي ذكر جدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيكون من  
بعدي قوم يرفضون الجهاد مع الاخيار من أهل بيتي ويقولون ليس عليهم أمر بمعروف ولا نهى عن  
منكر يقلدون دينهم ويتبعون أهواءهم انتهى \* قلت وقد روى غير ذلك في سبب تسميتهم بالرافضة  
وهو ما سبق في تهذيب الكمال للمزى وذكره نشوان في شرح رسالة الحور العين بأبسط منه ولفظه -  
وسميت الرافضة من الشيعة رافضة لرفضهم زيد بن علي بن الحسين بن علي عليهم السلام وتركهم  
الخروج معه حين سألوه البراءة من أبي بكر وعمر فلم يجبههم الى ذلك وروى عوانة بن الحكم قال فلما  
استتب الأمر لزيد بن علي جمع أصحابه فخطبهم وأمرهم بسيرة علي بن أبي طالب في الحرب فقالوا قد  
سمعنا مقاتلتك لكن فما تقول في أبي بكر وعمر فقال وما عسيت أن أقول فيهما صحبا رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم بأحسن الصلابة وهاجرا معه وجاهدا في الله حق جهاده وما سمعت أحداً من أهل  
بيتي تبرأ منهما ولا يقول فيهما إلا خيراً قالوا ولم تطلب بدم أهل بيتك ورد مظالمهم اذن أو ليس  
قد وثبا على سلطانكم قزعاه من أيديكم وحللا الناس على أكتافكم الى يومكم هذا يقتلونكم قال  
لهم انما اوليا علينا وعلى الناس فلم يألوا العمل بكتاب الله وسنة رسوله قالوا فلم يظلمك بنوا أمية اذن  
ان كان أبو بكر وعمر لم يظلماك فلم تدعونا الى قتال بني أمية وهم ليسوا لكم بظالمين لأن هؤلاء انما  
تبعوا في ذلك سنة أبي بكر وعمر فقال لهم زيدان أبا بكر وعمر ليسا كهؤلاء هؤلاء ظالمون لكم  
ولا أنفسهم ولا أهل بيت نبيكم وانما ادعوك الى كتاب الله ليعمل به وإلى السنة أن يعمل بها وإلى  
البدع أن تطغى وإلى الظلمة من بني أمية أن تخلع وتنقي فإن أجبتهم سعدتم وإن أبيتم خسرتهم ولست عليكم  
بوكيل فقالوا له ان برئت منها وإلا رفضناك قال زيد الله أكبر حدثني أبي ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لعلي انه سيكون قوم يدعون حبنا لهم نبر يعرفون به فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فانهم  
مشركون اذهبوا فانتم الرافضة فارقوا زيدا عليه السلام يومئذ فمأهم الرافضة فخرى عليهم الاسم  
انتهى \* وقال المقرئ في الخطط بعد أن حكى ما رواه نشوان وكانت طائفة قد أتت جعفر بن محمد  
الصادق قبل قيام زيد وأخبروه ببيعة فقال يا معوه فهو والله افضلنا وسيدنا فعادوا وكنتموا ذلك قال  
أيضاً وكان زيد قد واعد أصحابه أول ليلة من صفر فبلغ ذلك يوسف بن عمر فبعث الى الحكم بن  
الصلت عامله على الكوفة فأمره أن يجمع الناس بالمسجد الأعظم يحضرهم فيه فجمعهم وطلبوا زيدا  
فخرج ليلاً من دار معاوية بن اسحق بن زيد بن حارثة الانصاري وكان بها ورفعوا النيران وقادوا  
يا منصور حتى طلع الفجر فلما أصبحوا نادى أصحاب زيد بشعارهم وثاروا فأغلق الحكم دروب السوق  
وأبواب المسجد على الناس وبعث الى يوسف بن عمر وهو بالخيرة فأخبروه الخبر فأرسل خمسين فارساً  
لتعرف الخبر فساروا حتى عرفوا الخبر وعادوا اليه فسار من الخيرة بأشراف الناس وبعث ألفين من  
الفرسان وثلثمائة رجل معهم الشباب وأصبح زيد وكان جميع من وافته تلك الليلة مائتي رجل وثمانية  
عشر رجلاً فقال سبحانه الله أين الناس فقليل انهم بالمسجد الأعظم محصورون فقال والله ما هذا بعذر  
لن يا معناه وأقبل فلقبه على جباة الصائدين بين خمسمائة من أهل الشام فحمل عليهم فيمن معه فهزمهم  
وانتهى الى دار أنس بن عمرو الازدي وكان فيمن يابسه وهو في الدار فنودي فلم يجب فناداه زيد فلم  
يخرج اليه فقال زيد ما أحلفكم قد فعلتموها الله حسيكم ثم سار الى الكناسة فحمل على من بها من  
أهل الشام فهزمهم ثم سار ويوسف بن عمر ينظر اليه وهو في مائتي رجل ولو قصده زيد لقتله والريان  
يتبع آثار زيد بالكوفة في أهل الشام فأخذ زيد في السير حتى دخل الكوفة فسار بعض أصحابه الى  
الجباة وواقفوا أهل الشام فأسير أهل الشام منهم رجلاً ومضوا به الى يوسف بن عمر فقتله فلما رأى



خذلان الناس اياه قال قد فعلوها حسينية وسار وهو هزم من لقيه حتى انتهى الى باب المسجد فعمل  
 أصحابه يدخلون راياتهم من فوق الأبواب ويقولون يا أهل المسجد اخرجوا من الليل الى العز  
 اخرجوا الى الدين والدنيا فانكم لستم في دين ولا دنيا وزيد يقول والله ما خرجت ولا قتت مقامي  
 هذا حتى قرأت القرآن وأتقنت الفرائض وأحكمت السنن والآداب وعرفت التأويل كما عرفت التزويل  
 وفهمت الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والخاص والعام وما تحتاج اليه الأمة في دينها بما لا بد لها  
 منه ولا غنى لها عنه واني على يدته من ربي فرماهم أهل المسجد بالحجارة من فوق المسجد فانصرف  
 زيد فيمن معه وأتاه ناس من أهل الكوفة فنزل دار الرزق فأتاه الريان فقاتله وخرج أهل الشام مساء  
 يوم الاربعاء أسوأ شيء ظناً فلما كان الغد أرسل يوسف بن عمر عدة عليهم العباس بن سعد المزني  
 فلقبهم زيد فاقتتلوا قتالاً شديداً فانهزم أصحاب العباس وقتل منهم نحو من سبعين فلما كان العشي  
 عبداً يوسف بن عمر الجيوش وسرحهم فالتقاهم زيد بمن معه وحمل عليهم حتى هزمهم وهو يتبعهم فبعث  
 يوسف طائفة من الناشبة فرموا أصحاب زيد وهو يقاتل حتى دخل الليل فرمى بسهم في جبهته  
 اليسرى ثبت في دماغه ورجع أصحابه ولا يظن أهل الشام انهم رجعوا الا للمساء والليل فأنزلوا  
 زيدا في دار وأتوه بطبيب فتنزع السهم فضج زيد ومات رحمة الله عليه لليلتين خلتا من صفر سنة  
 اثنتين وعشرين ومائة وعمره اثنتان <sup>(١)</sup> وأربعون سنة وقال المنصور بالله عبد الله بن حمزة في  
 الشافي وكان ديوانه قد انطوى على خمسة عشر ألف مقاتل خارجا عن بايع من جميع أهل الامصار  
 وسائر البلدان ثم قال ولما خرج عليه السلام خرج معه القراء والفقهاء وأهل البصائر قدر خمسة آلاف  
 رجل في رى لم ير الناس مثله وتخلف باقي الناس عنه فقال ابن الناس قال احتبسوا في المسجد فقال  
 لا يسعنا عند الله خذلانهم فسار حتى وصل اليهم وأمرهم بالخروج فلم يفعلوا فقال نصر بن خزيمه يا أهل  
 الكوفة اخرجوا من الليل الى العز الى خير الدنيا والآخرة وأدخلوا عليهم الرايات من طاقات المسجد  
 فلم ينجح ذلك فيهم شيئا وأقبلت جنود الشام من تلقاء الحيرة فحمل عليهم عليه السلام كأنه الليث  
 المغضب فقتل منهم أكثر من ألفي قتيل بين الحيرة والكوفة وأقام بين الحيرة والكوفة ودخلت  
 جيوش الشام الكوفة ففرق أصحابه فرقتين فرقة بإزاء أهل الكوفة وفرقة بإزاء أهل الحيرة ولم يزل  
 أهل الكوفة يخرج الواحد منهم إلى أخيه والمرأة إلى زوجها والبنت إلى أبيها والصديق إلى صديقه  
 فيبكي عليه حتى يرده فأمسى عليه السلام وقد رق عسكره وخذله كثير ممن كان معه وأهل الشام في  
 اثني عشر ألفا وحاربهم عليه السلام يوم الأربعاء ويوم الخميس وحمل عليهم عشية الخميس فقتل من  
 فرسانهم زيادة على مائتي فارس وأصيب عليه السلام آخريوم الجمعة بنشابة في جبينه فحمل الى دور  
 (١) بل مبيع وأربعون سنة كما يدل عليه تاريخ المولد والوفاة اه سيدي محمد بن يحيى الكبيسي

أرحب وشاكر وجي بطيب نزع النصل بعد أن عهد الى ولده يحيى بجهاد الظالمين ثم مات من ساعته ودفن في مجرى ماء وأجرى عليه الماء فأبصرهم غلام سنبى فلما ظفر قتله وصاح صائح يوسف بن عمر يطلبه دل عليه فضلبوه في الكناسة وحرقوه بعد ذلك وخطوه بالشرايح والعناكيل حتى صار رمادا وسفوه في البر والبحر وذروه في الرياح فحرق الله هشاما في الدنيا وله في الآخرة عذاب النار \* وروى السيد أبو طالب في أماليه بإسناده الى ابن شهاب الزهري قال دخلت على هشام بعد قتل زيد بن علي عليه السلام فقال هشام ما أراى الا أوبقت نفسى فقال الزهري وكيف ذلك قال أتانى آت فقال انه ما أصاب أحد من دماء آل محمد شيئا الا أوبق نفسه من رحمة الله تعالى قال فخرجت وأنا أقول لقد أوبقت نفسك من قبل ذلك وانت الآن أوبق وأوبق انتهى . كلام الشافى . وقال المقرئى بعد أن ذكر صفة دفنه وإخراجه وصلبه وانه لم تُر عورته سترا من الله عليه وانزله بعد سنين وأحرقه مالفظة . وقال عبيد الله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي سمعت أبي يقول اللهم ان هشاما رضى بضاب زيد فاسلبه ملكه وان يوسف بن عمر أحرق زيدا اللهم فسلط عليه من لا يرجحه اللهم أحرق هشاما في حياته ان شئت والا فاحرقه بعد موته قال فرأيت والله هشاما بحرقا لما أخذ بنو العباس دمشق ورأيت يوسف بن عمر مقطعا على كل باب من أبواب دمشق منه عضو فقلت يا أبتاه وافقت دعوتك ليلة القدر فقال يا بني لا بل صمت ثلاثة أيام من شهر رجب وثلاثة أيام من شهر شعبان وشهر رمضان وكنت أصوم الاربعاء والخميس والجمعة ثم ادعوا الله عليهما من صلاة العصر يوم الجمعة حتى أصلى المغرب \* وبعد قتل زيد انتقض ملك بني أمية وتلاشى الى ان ازالهم الله ببني العباس . قال ولما قتل الامام سودت الشيعة أى لبست السواد وكان أول من سود على زيد شيخ بني هاشم في وقته الفضل ابن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب بن هاشم ورثاه بقصيدة طويلة وشعره حجة احتج به سيبويه توفى سنة تسع وعشرين ومائة ثم قال عند ذكر المشاهد في مصر قال القاضي . مسجد محرس الخصى بنى على رأس زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين انفذه هشام بن عبد الملك الى مصر ونصب على منبر الجامع فمرقه أهل مصر ودفنوه في هذا الموضع ثم قال المقرئى وهذا المشهد باق بين كيان مدينة مصر يتبرك الناس بزيارته ويقصدونه لاسيما يوم عاشوراء والعامه تسميه زين العابدين وهو وهم وانما زين العابدين أبوه وليس قبره بمصر بل قبره بالقيس وذكر بن عبد الظاهر ان الفضل بن أمير الجيوش لما بلغه حكاية رأس زيد بن علي أمر بكشف المسجد وكان وسط الاكوام ولم يبق من معالنه الا محراب فوجد هذا العضو الشريف قال محمد بن منجب بن الصيرفي حدثني الشريف نضر الدين أبو الفتوح ناصر الزيدى خطيب مصر وكان من جملة من حضر الكشف قال لما خرج هذا العضو الشريف رأيت وهو هامة وافرة وفي الجبهة

أثر في سعة الدرهم فضمخ وعطر وحمل الى داره حتى عُمر هذا المشهد وكان وجدانه في يوم الأحد  
تاسع وعشرين من ربيع الأول سنة خمس وعشرين وخمسة وكان الوصول به في يوم أحد ووجدانه  
في يوم أحد انتهى كلامه .

الفصل الرابع في الكرامات التي ظهرت بعد مقتله عليه السلام \* فمنها ما تقدم ذكره عن تهذيب  
الكمال للزمي ورواه الامام أبو طالب في الامالي والديلمي في المشكاة والحاكم في جلاء الأبصار  
باسناده الى جري بن حازم عن أميه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المنام وهو مستند  
ظهره الى جذع زيد بن علي وهو مصلوب ويقول (أهكذا تفعلون بولدي أهذا جزائي منكم) وقال الديلمي  
في مشكاة الانوار رويانا بالاسناد الموثوق به أنهم لما صلبوه مجردا من ثيابه كانت العنكبوت بالليل  
تنسج على عورته فكانوا لعنهم الله يهتكون نسجها بالرماح فاذا أصبح كان كذلك . ومنها ما روى  
انه لما صلب عريانا عليه السلام مرت به امرأة مؤمنة وطرحت خمارها فالتاثت على عورته وهم ينظرون  
فصعدوا فخلوه فاسترخت سترته حتى غطت عورته . ومنها ما روى عن جمهور قال رأيت رجلين  
مقبلين من بني ضبة كل واحد منهما يده في يد صاحبه حتى اذا جاء الى خشبة زيد بن علي عليه  
السلام ضرب أحدهما بيده على الخشبة وهو يقول إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية  
فذهب لينحى يده فانتثرت بالأكلة ووقع على شقه فمات الى النار . ومنها ما روى أن طائرين  
أبيضين جاءا فقط أحدهما على قصر والاخر على قصر آخر فقال أحدهما للآخر تنعى زيد أو أنعام  
بل قاتل زيد لانجاء فاجابه الآخر يا ويح باع آخرته بدنياه . ومنها ما رويناه عن سعيد بن خثيم قال  
حدثني شبيب بن غرقدة قال قدمنا حجاجا من مكة فدخلنا الكناسة ليلا فلما كنا بالقرب من خشبة  
زيد بن علي أضاء الليل فلم نزل نسير قريبا من الخشبة فنفتحت رائحة المسك فقلت لصاحبي هكذا  
توجد رائحة المصلين فهتف بي هاتف يقول هكذا توجد رائحة أولاد النبيين الذين يقضون بالحق وبه  
يعدلون . ومنها ما رويناه عن الربيع بن حبيب قال لما أضيبت زيد بن علي خرجنا الى المدينة أنا وأبي  
وجيى برأس زيد بن علي فجعلت قريش يصعدون المنبر ويشتمون ويلعنون زيدا عليه السلام فجاء  
شيخ فقال أمأ من تبرأ منه وشتمه فإنه يطلب دنيا واني لست أطلب دنيا ثم أقبل في شتمه والبراءة منه  
قال فيينا نحن كذلك اذ قال ما هذه الظلمة التي قد غشيتنا قال فما أخرج من المسجد الا أعمى يقاد .  
ومنها ما رويناه عن عيسى بن سودة قال كنت بالمدينة عند القبر عند رأس النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وقد جيى برأس زيد بن علي عليه السلام في رهط فنصب في مؤخر المسجد على الرمح ونودي  
أهل المدينة برئت الذمة من رجل لم يحضر فخر الناس الغرباء وغيرهم فمكثنا سبعة أيام يخرج  
الوالى محمد بن هشام الخزومي فيقوم الخطباء الذين جاؤا بالرؤوس فيخطبون ويلعنون عليا والحسين

وزيدا وأشياهم فقام رجل من قريش وهو محمد بن صفوان فتكلم في خطبته ثم أخذ يلحن عليا وأهل بيته والحسين بن علي وزيد بن علي جميعا عليهم السلام ومن كان يحبهم فبينما هو كذلك إذ وضع يده على رأسه ووقع على الأرض فرماه الله بصداع لا يتالك منه حتى ذهب بصره في تلك الساعة وكان رجل مستند فضرب بيده إلى فقال ما رأيت قال انشق القبر فخرج منه رجل عليه ثياب بيض فاستقبل المنبر فقال كذبت لعنك الله . ومنها النور الذي يرى موضع تدريته في البئر ويسمونه بئر زيد ابن علي عليه السلام ويرون فيه شبه الهلال وقد رأيتاه ويراها الصديق والعدو بلا منازع ولا مكابر والله در القائل

بنفسي شهيداً أخفت العين شخصه \* وما فضله عن علي الأرض خافيا

فشلت بمنين الحادثات لقد رمت \* فاصمت شهابا على القدر ساميا

انتهى كلام الديلمي رحمه الله

قلت ومن كراماته ظهور مذهبه في أقطار البلاد الاسلامية على تعاقب العصور قال الدامغانى في رسالته المشهورة التي تكلم فيها على طوائف المسلمين وأهل النحل بعد أن ذكر الزيدية مالفظة \* ولم تزل الامامة في أهل بيته قرناً بعد قرن معروفين عند جميع الطوائف باسمه وبلدانهم الذين يظهرون فيها وتكون لهم الشوكة على أهلها بالعجم جيلان وديلمان وبعض جرجان وأصبهان والري وبالعراق الا على الكوفة والانبار وبالحجاز مكة وجميع بلدان الحجاز الا المدينة فان الشوكة فيها للثاني عشرية وهم في نجد اليمن ظاهرون على مدنه صنعاء وصعدة وذمار ونحوها ولهم في سهلها بلدان كمدينة حلي وما بينها وبين اليمن من بلد الخلاف ومنهم في العرب جماعة كثيرة في جبال يقال لها جبال أو راس ومنهم اخلاط في أمصار السنية يتسترون بمذهب الحنفية لان أبا حنيفة كان من رجال زيد بن علي ومن أتباعه وهم من اتقياء الشيعة لولا ما نُقم عليهم انتهى . قلت والذي ذكره من المطاعن فيهم ان الشفاعة ليست لعصاة هذه الأمة وان الانسان لا يدخل الجنة الا بعمله وانهم يعتقدون كفر بعض من خالفهم في العقيدة ويشترطون في الخليفة شروطاً لم يرد الشرع بها ويجوزون خليفتين في زمان واحد اذا تباعد قطراهما ولا يعتقدون في الصالحين والوسواس في الطهارة ويخالفون زيدا في أكثر الفروع . قال العلامة البكري بعد أن حكى معنى ما ذكره الدامغانى وهذه التي عدها مثالب هي في التحقيق مناقب . ومن كراماته ما قرأته بخط القاضي العلامة أبي محمد احمد بن ناصر بن محمد بن عبد الحق الخلافى قال رأيت بخط شيخى عماد الدين يعنى به يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله قال قلت من خط والذى أمير المؤمنين المنصور بالله القاسم بن محمد مالفظة - يقول العبد الفقير الى الله المنصور بالله أمير المؤمنين القاسم بن محمد لطف الله به آمين أخبرنى شيخنا الفقيه العلامة نور الدين المهدي بن أحمد الرجعى يوم

الاثنين لحدى عشرة ليلة بقيت من شهر جمادى الآخرة سنة تسع وألف بعد أن أخبرني قبل هذا التاريخ مراراً ان رجلاً يسمى صلاح بن أبي الخير من جازة جبل تيس من جازة بنى مومى بالقرب من الرض أدركه في زمانه وكان زيدى المذهب ثم انتقل الى مذهب الشافعية وأفرط في سب زيد بن علي حتى نسبته الى غير أبيه فابتلاه الله تعالى بألم في رأسه لا يستطيع معه الاضطجاع والرقاد وكان اذا أراد النوم جعل جبلاً في عنقه وكان يصرخ من ذلك الألم مقسداً سنيتين ثم مات الى غير رحمة الله وهذا من بركات زيد بن علي انتهى \* ومن كراماته أيضاً ما قرأته بخط القاضي المذكور رحمه الله قال نقلت عن خط القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرجال قال نقله عن خط العلامة الحسن بن علي قال قرأت نقله عن خط قديم ونصه روى الشيخ العلامة عبد الله بن صالح بن بدر الشرف عن السيد الفضل ابن يحيى الحسيني انه قال كنت أنا ورجل من أصحابنا في نزع العدنية فدخلت أنا وهو بعض مدارسهم وحضر بعض الصلوات فقال صاحبي في أذانه (حي على خير العمل) قسمعه بعضهم فقال لشيخ تلك المدرسة ما هذا المذهب الذي يذكر فيه حي على خير العمل فقال له الشيخ هذا المذهب مذهب الزيدية فقال والى من ينسبون فقال الشيخ المقرئ الى رجل يقال له زيد بن علي ولعنه المقرئ وأنا أسمع أنا وصاحبي فهمنا بقتله وخرجنا من لمسجد على أن نقتله فلما بلغنا المنزل الذي نحن فيه أدركتنا ندامة على ترك قتله فامسينا نعمل كل حيلة ثم عزمنا على اننا نقتله الصبح وان قتلناه غضبنا الله ولا بن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما طلع الفجر غدونا اليه واذا قدرى به الى مكان عال مذبحاً والابواب من المسجد مغلقة مؤتقة فطلب لينال فلم يمكن الصعود اليه الا بالسلام وبلغ ذلك السلطان المجاهد فوقع عنده غاية للوقع ونظروا موضع الذبح منه اسود لم تنزل منه قطرة كانه حسم بنار وهذا قليل من فضائله عليه وعلى آله الصلوات والسلام انتهى . فهذا النموذج <sup>(١)</sup> ينير من مناقبه الشريفة وكراماته الجليلة وهي أكثر من أن تحصى وقد وشجت بها الاسفار وشنف بها أسباع البادين والحضراء وسار بها من لا يسير مشمراً \* وغنى بها من لا يغنى مفرداً \* رحمة الله عليه وسلامه وأما شيخه ووالده فهو السيد الكبير والامام العبادة المتأله الشهير زين العابدين وجمال المتقين أبو الحسين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف \* قال الذهبي في النبلاء ما لفظه هو السيد الامام زين العابدين الهاشمي العلوي المدني يكنى أبا الحسين ويقال أبو الحسن ويقال أبو محمد ويقال أبو عبد الله وأمه ام ولد اسمها سلافة بنت ملك الفرس يزدد جرد

(١) النموذج أصل معناه صورة تتخذ على صورة الشيء ليعرف منه حاله وليس بلعن خلافا لصاحب القاموس فانه قال ان النموذج لحن والصواب نموذج بدون ألف كما افاده الشهاب في شفاء العليل انتهى سجعاً

وقيل غزاة ولدت سنة ثمان وثلاثين قلت وقال السيد الامام أبو طالب في الافادة مولده لسنتين بقيتا من خلافة عثمان قال صاحب الطبقات فعلى هذا سنة ثلاث وثلاثين في زمن جده علي بن أبي طالب وقال يعقوب بن سفيان سنة ثلاث وثلاثين وهو الأصح انتهى \* قال في النبلاء وحدث عن أبيه الحسين الشهيد وكان معه يوم كائنة كربلاء وله ثلاث وعشرون سنة وكان يومئذ موعكا فلم يقا تل ولا تعرضوا له بل أحضروه مع آله الى دمشق فأكرمه يزيد وردّه الى المدينة وحدث أيضا عن جده مرسلًا وعن صفية أم المؤمنين وذلك في الصحيحين وعن أبي هريرة وعائشة وروايته عنه في مسلم وعن أبي رافع وعمه الحسن وعبد الله بن العباس وأم سلمة والمصور بن مخزومة وزينب بنت أبي سلمة وطائفة وعن مروان بن الحكم وعبد الله بن أبي رافع وسعيد بن المسيب وسعيد بن مرجانة وذكر أن مولى عائشة وعمر بن عثمان بن عفان وليس بالكثير<sup>(١)</sup> من الرواية حدث عنه أولاده أبو جعفر محمد بن علي وزيد المقتول وعمر وعبد الله والزهرى وعمر بن دينار والحكم بن عتيبة وزيد ابن أسلم ويحيى بن سعيد وأبو الزناد وعلي بن زيد بن جدعان ومسلم البطين وحبيب بن أبي ثابت وعاصم بن عبد الله وعاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان والقعقاع بن حكيم وأبو الاسود<sup>(٢)</sup> يتيم عروة وهشام بن عروة وأبو الزبير المكي وأبو حازم الأعرج وعبد الله بن مسلم ابن هرمز ومحمد بن الفرات التيمي والمنهال بن عمرو وخلق سواهم \* وقد حدث عنه أبو سلمة وطاووس وهما من طبقته قال بن سعيد هو على الأصغر فأما أخوه على الأكبر فقتل مع أبيه بكر بلاء وكان على بن الحسين ثقة مأمونا كثير الحديث رفيعا ورعا روى ابن عينية عن الزهرى قال ما رأيت قرشيا أفضل من على بن الحسين وقيل إن عمر بن سعد بن أبي وقاص قال يوم كربلاء لا تعرضوا لهذا المريض يعنى عليا \* بن وهب عن مالك قال كان عبيد الله بن عبد الله من العلماء وكان إذا دخل في صلاته فتمعد اليه انسان لم يقبل عليه حتى يفرغ من صلاته وإن على بن الحسين كان من أهل الفضل وكان يأتيه فيجلس اليه فيطول عبيد الله في صلاته ولا يلتفت اليه فقبل له على وهو ممن هو منه فقال لا بد لمن طلب هذا الامر أن يعنى به \* وقال قال نافع بن جبير لعلى بن الحسين انك تجالس أقواما دوننا قال آتى من انتفع بمجالسته في ديني قال وكان نافع يجد في نفسه وكان على بن الحسين رجلا له فضل في الدين \* ابن سعد عن على بن محمد عن على بن مجاهد عن هشام بن عروة قال كان على بن الحسين يخرج على راحلته الى مكة

(١) قوله وليس بالكثير الخ في بغداد من روى عنه عليه السلام من اعلام المحدثين المكثرين من الحديث وفي قول محمد بن سعد فيه كان على بن الحسين يعد مأمونا كثير الحديث ما ينفى بتعقب الذهبي في قوله ليس بالكثير من الرواية اه من هامش ترجمة الامام (٢) أبو الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يعرف باسم عروة اه من خط شيخنا الشارح عافاه الله تعالى

ويرجع لا يفزعها وكان يجالس زيد بن أسلم مولى عمر ققيل له تدع قریشا وتجالس عبد بنى عبدی فقال  
انما يجلس الرجل حيث ينتفع . وعن عبد الرحمن بن أدرک أخی علی بن الحسین لأمه قال كان علی بن  
الحسین يدخل المسجد فيشقی الناس حتی يجلس فی حلقة زيد بن أسلم فقال له نافع بن جبیر غفر الله لك  
أنت سيد الناس تأتي تتخطى حتی تجلس الى هذا العبد . فقال علی بن الحسین العلم يبتغى ويؤتى  
ويطلب من حيث كان \* الاعمش عن مسعود بن مالك قال لى علی بن الحسین أستطيع أن تجمع بينى وبين  
سميد بن جبیر فقلت ما حاجتك اليه قال أشياء أريد أن أسأله عنها ان الناس يأنفوننا بما ليس عندنا .  
وروى سميد عن الزهري قال كان علی بن الحسین أفضل أهل بيته \* معمر عن الزهري لم أدرک من أهل  
البيت أفضل من علی بن الحسین . وروى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه قال مارأيت فيهم  
مثل علی بن الحسین \* ابن وهب عن مالك لم يكن فی أهل البيت مثل علی بن الحسین وهو ابن أمة .  
حماد بن زيد عن يحيى بن سميد سمعت علی بن الحسین وكان أفضل هاشمی يقول يا أيها الناس أحبونا  
حب الاسلام فما برح بنا حبكم حتی صار علينا عارا . أبو معاوية عن يحيى بن سميد عن علی بن الحسین  
رضی الله عنه يا أهل العراق أحبونا حب الاسلام ولا تحبونا حب الاصنام فما زال بنا حبكم حتی صار  
علينا شينا . قال الاصمعي ولم يكن له عقب يعنى الحسین عليه السلام الا من ابنه علی ولم يكن لعلی بن  
الحسین ولد الا من أم عبد الله بنت الحسن وهي ابنة عمه فقال له مروان أرى نسل أبيك قد انقطع  
فلو اتخذت السرارى لعل الله يرزقك منهم قال ما عندي ما اشترى به قال أنا أقرضك فاقرضه مائة  
الف فاتخذ السرارى وولد له جماعة من الولد ثم أوصى مروان أن لا يؤخذ منه ذلك المال اسناده  
منقطع ومروان ما احتضر فان امرأته غمته تحت وسادة هي وجوارها . قال أبو بكر بن البرقي نسل  
الحسین كله من قبل ابنه علی الاصغر وكان أفضل أهل زمانه ويقال أن قریشا رغبت فی أمهات الاولاد  
بعد الزهد فيهن حين نشأ علی بن الحسین والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله . قال المعلى علی بن الحسین  
مدني تابعي ثقة وقال أبو داود لم يسمع علی بن الحسین من عائشة وسمعت أحمد بن صالح يقول سئنه  
وسن الزهري واحدة قلت وهم ابن صالح بل علی أسن من الزهري بكثير . وروى عن أبي بكر بن أبي  
شيبة قال أصح الأسانيد كلها الزهري عن علی بن الحسین عن أبيه عن علی رضی الله عنه \* عبد الله  
ابن عمر العمري عن الزهري قال حدثت علی بن الحسین بحديث فلما فرغت قال أحسنت هكذا  
حدثناه قال ما أرا في حديثك بحديث أنت أعلم به مني قال لا تقل ذاك فليس ما لم يعرف من العلم  
انما العلم ماعرف وتواطأت عليه الأسن . وقيل أن رجلا قال لابن المسيب ما رأيت أروع من فلان  
قال هل رأيت علی بن الحسین قال لا قال ما رأيت أروع منه . وقال جويرية بن أسماء ما أكل علی  
ابن الحسین بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهما قطي . محمد بن أبي معشر السندی عن

أبي نوح الانصاري قال وقع حريق في بيت فيه علي بن الحسين وهو ساجد فجعلوا يقولون يا بن رسول الله النار فما رفع رأسه حتى طفت فتقيل له في ذلك فقال اهتني عنها النار الأخرى . ابن سعد عن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سليمان قال كان علي بن الحسين اذا مشى لا تجاوز يده تغذية ولا يخطر بها وإذا قام الى الصلاة أخذته رعدة فتقيل له في ذلك فقال أتدرون بين يدي من أقوم ومن أناجي \* وعنه أنه كان إذا توضأ أصفر \* إبراهيم بن محمد الشافعي عن سفيان . حج علي بن الحسين فلما أحرم أصفر لونه وانتفض ولم يستطع أن يلي فتقيل له ألا تلي فقال أخشى أن أقول لبيك فيقول لي لا لبيك فلما لي غشى عليه وسقط من راحلته فلم يزل بعض ذلك به حتى قضى حجه اسنادها مرسل . وروى مصعب بن عبد الله عن مالك - أحرم علي بن الحسين فلما أراد أن يلي قالها فاعشى عليه وسقط من ناقته فمُشِم . ولقد بلغني أنه كان يصلي في كل يوم وليلة ألف ركعة إلى أن مات وكان يسمى زين العابدين لعبادته . وروى عن جابر الجعفي . عن أبي جعفر كان أبي يصلي في اليوم والليلة ألف ركعة فلما احتضر بكى فقلت يا أبا به ما يبكيك قال يابئني أنه إذا كان يوم القيامة لم يبق ملك مقرب ولا نبي مرسل إلا كان لله فيه المشيئة ان شاء عذبه وان شاء غفر له اسنادها تالف . وعن طاووس سمعت علي بن الحسين وهو ساجد في الحجر يقول عبيدك بفنائك مسكينك بفنائك سائلك بفنائك فقيرك بفنائك قال فوالله ما دعوت بها في كرب الا كشف عني . حجاج بن أرطاة عن أبي جعفر أن أباه قاسم الله ماله مرتين وقال ان الله يحب المذنب التواب . ابن عيينة عن أبي حمزة الثمالي أن علي بن الحسين كان يحمل الخبز بالليل على ظهره يتبع به المساكين في الظلمة ويقول أن الصدقة في سواد الليل تطفى غضب الرب . يونس بن بكير عن أبي اسحق كان ناس من أهل المدينة يمشون ما يدرون من أين كان معاشهم فلما مات علي بن الحسين قدوا ذلك الذي كانوا يؤنون به بالليل . جريرو ابن عبد الحميد عن عمرو بن ثابت لما مات علي بن الحسين وجدوا بظهره أثرا مما كان ينقل الخبز بالليل الى منازل الأراامل وقال شيبه بن نعام لما مات علي بن الحسين وجدوه يعمل مائة أهل بيت قلت لهذا كان يُنخل فانه كان ينفق سرا ويظن أهله أنه كان يجمع الدراهم وقال بعضهم ما فقدنا صدقة السر حتى توفي علي بن الحسين . وروى واقد بن محمد العمري عن سعيد بن ممرجاة انه لما حدث علي بن الحسين بحديث أبي هريرة من أعتق نسمة مؤمنة اعتق الله كل عضو منه بعضومنه من النار حتى فرجه بفرجه فاعتق علي غلاما له أعطاه فيه عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم . وروى حاتم بن أبي صغيرة عن عمرو بن دينار قال دخل علي بن الحسين على محمد بن أسامة بن زيد في مرضه فجعل يبكي محمد فقال له ما شأنك فقال له علي دين فقال كم هو قال بضعة عشر ألف دينار قال فهي علي . علي بن موسى حدثنا أبي عن أبيه عن جده قال علي بن الحسين اني لاستحيي من الله أن أرى الأخ



من اخواني فاسأل الله له الجنة وأبخل عليه بالدنيا فإذا كان غداً قيل لي لو كانت الجنة بيدك كنت بها أبخل وأبخل . قال أبو حاتم المديني ما رأيت هاشمياً أفقه من علي بن الحسين سمعته وقد سئل كيف كانت منزلة أبي بكر وعمر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشار بيده إلى القبر فقال بمنزلة ما منه الساعة رواها ابن أبي حاتم عن أبيه \* يحيى بن كثير عن جعفر بن محمد عن أبيه قال جاء رجل إلى أبي فقال أخبرني عن أبي بكر فقال عن الصديق تسأل قال وتسميه الصديق قال ثكلتك أمك قد سماه صديقاً من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والمهاجرون والانصار فمن لم يسمه صديقاً فلا صدق الله قوله اذهب فاحب أبا بكر وعمر وتولهما فما كان من أمر في عنقي . وعنه أنه أنه قوم فأثنوا عليه فقال حسبنا أن نكون من صالحى قومنا . الزبير بن النسب حدثنا عبد الله بن ابراهيم بن قدامة الجعفي عن أبيه عن جده عن محمد بن علي عن أبيه قال قدم قوم من العراق فجلسوا إلى فذكروا أبا بكر وعمر فسبوهما ثم ابتزوا عثمان ابتزوا كما فشتهم . أخبرنا اسحق بن طارق ثنا يوسف بن خليل أنا أحمد بن محمد أنا أبو علي الحداد ثنا أبو نعيم نا أحمد بن جعفر حدثنا عبد الله بن أحمد حدثني أبو معمر حدثنا جرير عن فضيل بن غزوان قال قال علي بن الحسين من ضحك ضحكة مج مجة من علم . وبه قال أبو نعيم حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر حدثنا أحمد بن علي بن الجارود نا أبو سعيد الكندي نا حفص بن غياث عن حجاج عن أبي جعفر عن علي بن الحسين قال ان الجسد اذا لم يمرض أشرو ولا خير في جسد أشرو . وعن علي بن الحسين قال فقد الاحبة غربة وكان يقول اللهم اني أعوذ بك ان تحسن في لوايح العيون علانيتي وتقبح في خفيات القلوب سريري اللهم كما أسأت وأحسننت إلى فاذا عدت فاعد علي . قال زيد بن اسلم كان من دعاء علي بن الحسين اللهم لا تكلني إلى نفسي فاعجز عنها ولا تكلني إلى المخلوقين فيضيعوني . ابو عبيدة عن أبي اسحق الشيباني عن القائم بن عوف قال قال علي بن الحسين جاءني رجل فقال جئت في حاجة وما جئت حاجاً ولا معتمراً قلت وما هي قال جئت لأسألك متى يبعث علي قلت يبعث والله يوم القيامة ثم نهه نفسه . أحمد بن عبد الأعلى الشيباني حدثني أبو يعقوب المدني قال كان بين حسن بن حسن وبين ابن عمه علي بن الحسين شيء فمات حسن شيئاً إلا قاله وعلى ساكت فذهب حسن فلما كان في الليل أنه علي فخرج فقال علي يا ابن عم إن كنت صادقاً فغفر الله لي وإن كنت كاذباً فغفر الله لك السلام عليك فالتزمه حسن فبكي حتى رثى له . وأرخ الذهبي وفاته عليه السلام سنة أربع وتسعين وقال هو الصحيح بعد أن حكى اختلافاً فيه قال أبو جعفر الباقر عاش ثمانى وخمسين سنة وقال أيضاً في آخر ترجمته عليه السلام وقيل كان علي بن الحسين إذا سار في المدينة على بغلته لم يقل لأحد الطريق ويقول هو مشترك ليس لي ان أنحى عنه أحداً وكان له جلالة عجيبة وحق له والله ذلك فلقد كان أهلاً للإمامة

العظمى لشرفه وسؤدده وعلمه وتأله وكال عقله انتهى<sup>(١)</sup>. وبسط المزى في تهذيب الكمال ترجمته بنحو ما ذكره في النبلاء وفيه بعد أن حكى قصة الذين قدموا المدينة من العراق فسبوا أبا بكر وعمر وابتكروا عثمان فقلت لهم أنتم من المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون قالوا لسا منهم قلت فأنتم من الذين قال الله عز وجل فيهم (والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) قالوا لسا منهم قلت لهم أما أنتم فقد تبرأتم من الفريقين أن تكونوا منهم وأنا أشهد أنكم لستم من الفرقة الثالثة الذين قال الله عز وجل فيهم (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) قوموا عني لأقرب الله داركم فانكم متبسترون بالاسلام ولستم من أهله. وقال المزى أيضا قال محمد بن سعيد عن مالك بن اسماعيل حدثنا سهل بن شعيب التميمي وكان نازلا فيهم يؤمهم عن أبيه عن المنهال بن عمرو قال دخلت على علي بن الحسين فقلت كيف أصبحت أصلحك الله فقال ما كنت أرى شيئا من أهل المصر مثلك لا يدري كيف أصبحنا فاما إذا لم تدره أو تعلم فأنا أخبرك أصبحنا في قومنا بمنزلة بنى اسرائيل في آل فرعون إذ كانوا يذبجون أبناءهم ويستحيون نساءهم وأصبح شيخنا وسيدنا يتقرب الى عدونا بشتيه أو سبه على المنابر وأصبحت قريش تعد أن لها الفضل على العرب لأن محمدا منها لا تعد لها فضلا إلا به وأصبحت العرب مقررة بذلك وأصبحت العرب تعد أن لها الفضل على العجم لأن محمدا منها لا تعد لها فضلا إلا به وأصبحت العجم مقررة بهم بذلك فلأن كانت العرب صدقت أن لها الفضل على العجم وصدقت قريش أن لها الفضل على العرب لأن محمدا منها أن لنا أهل البيت الفضل على قريش لأن محمدا منا فأصبحوا يأخذون بحقنا ولا يأخذون لنا حقا فهكذا أصبحنا إذا لم تعلم كيف أصبحنا قال فظننت أنه أراد أن يسمع من في البيت انتهى. وقد روى ذلك الامام أبو طالب في الأمالى بسنده الى الحارث بن الجارود التميمي قال دخلت المدينة فاذا أنا بعلي بن الحسين في جماعة أهل بيته وهم جلوس في حلقة فأتيتهم فقلت السلام عليكم أهل بيت الرحمة ومعدن الرسالة ومختلف الملائكة كيف أصبحتم رحمكم الله فرفع رأسه وذكر بقية القصة \* قال المزى قال أبو حمزة محمد بن يعقوب ابن سوار عن جعفر بن محمد قال سئل علي بن الحسين عن كثرة بكائه فقال لا تلوموني فإن يعقوب فقد سبنا من ولده فبكي حتى ابيضت عيناه من الحزن ولم يعلم أنه مات ونظرت الى أربعة عشر رجلا من أهل بيتي ذبحوا في غداة واحدة أفتررون أن حزنهم يذهب من قلبي أبدا وقد أخرجه

الامام أبو طالب في اماليه باسناده الى أبي جعفر الباقر ورواه أيضا الكنجي الشافعي في كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب باسناده وقال المزي أيضا قال أبو بكر بن أبي الدنيا عن عبد الله بن حنيفة قال سمعت موسى بن طريف قال استطال رجل على علي بن الحسين فتغافل عنه فقال الرجل أياك اعني فقال له وعنك اغضى . وقال سنفيان بن عيينة كان علي بن الحسين يقول ما يسرني بنصيب من الذل حمر النعم . وقال علي بن الحسين أيضا لا يقول رجل في رجل من الخير ما لا يعلم إلا أو شك أن يقول من الشر ما لم يعلم ولا اضطحب اثنان على غير طاعة الله إلا أو شك أن يتفرقا على غير طاعة الله . وقال أيضا قيل لعلي بن الحسين من أعظم الناس خطرا قال من لم يرض الدنيا لنفسه خطرا . وقال الحسين بن زيد عن عمر بن علي بن الحسين أن علي بن الحسين كان يلبس كساء خزر بخمسين دينارا يلبسه في الشتاء فاذا جاء الصيف تصدق به أو باعه وتصدق بشفته وكان يلبس مادون ذلك من الثياب ويقرأ ( قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ) وقال محمد بن أسعد عن علي بن محمد عن عثمان بن عثمان زوج علي بن الحسين أمه مولاه وأعتق جارية له وتزوجها فكتب اليه عبد الملك بن مروان يُعيرُه بذلك فكتب اليه علي ( لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ) قد أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيي وتزوجها وأعتق زيد بن حارثة وزوجه ابنة عمته زينب بنت جحش \* وقال علي بن الحسين عن عمر بن علي يقول لم أر للعبد مثل التقدم في الدعاء فانه ليس كما نزلت به بلية يستجاب له عندها وكان علي بن الحسين إذا خاف شيئا اجتهد في الدعاء انتهى وقال الشريف النسابة أحمد بن علي بن عتبة في عمدة الطالب وكان علي بن الحسين يوم الطف مريضا ومن ثم لم يقاتل حتى زعم بعضهم أنه كان صغيرا وهو لا يصح

قال الزبير بن بكار كان عمره يوم الطف ثلاثا وعشرين سنة وقال الواقدي ولد علي بن الحسين سنة ثلاث وثلاثين فيكون عمره يوم الطف ثمانيا وعشرين سنة وتوفي سنة خمس وتسعين وفضائله أكثر من أن تحصى أو يحيط بها الوصف \* قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ أما علي بن الحسين فلم أر الخارجى في أمره الا كالشيعي ولم أر الشيعي الا كالمعتزلي ولم أر المعتزلي الا كالتاويسي ولم أر العامي الا كالخاصي ولم أجد أحدا ينارى في فضله أو يشك في تقدمه والعقب منه في ستة رجال محمد الباقر . وعبد الله الباقر . وزيد الشهيد . وعمر الأشرف . والحسين الأصغر . وعلي بن علي انتهى . وذكر المزي في تهذيب السكال والذهبي في النبلاء والحافظ السخاوي وأبو عبد الله الكنجي في كفاية الطالب باسنادهم الى عبيد الله بن محمد بن عائشة قال أنا أبي وغيره قالوا حج هشام بن عبد الملك في زمن عبد الملك فطاف بالبيت فجهد أن يصل الى الحجر الاسود ليستلمه فلم يقدر عليه فنصب له منبر وجلس عليه ينظر الى الناس ومعه أهل الشام إذ أقبل زين العابدين علي بن الحسين

ابن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم من أحسن الناس وجها وأطيبهم أرجا فطاف بالبيت فلما بلغ إلى الحجر تنحى الناس حتى يستلمه فقال رجل من أهل الشام من هذا الذي قد هابه الناس هذه الهيئة فقال هشام لأعرife مخافة أن يرغب فيه أهل الشام وكان الفرزدق حاضرا فقال الفرزدق لكني أعرفه قال الشافعي من هو يا أبا فراس قال \*

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته \* والبيت يعرفه والحل والحرم

إلى آخر القصيدة وهي سبعة وعشرون بيتا قال ففضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بعُسفان بين مكة والمدينة وبلغ ذلك زين العابدين فبعث إليه باثني عشر ألف درهم وقال اعذر يا أبا فراس فلو كان عندنا أكثر من هذا لوصلناك به فردّه الفرزدق وقال يا ابن رسول الله ما قلت الذي قلت الاغضبا لله عز وجل ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنت لأرزا عليك شيئا فقال شكر الله - لك ذلك غير أنا أهل بيت اذا أنفدنا أمرا لم نعد فيه قبيلها وجعل يهجو هشاما وهو في الحبس فكان مما هجاه به قوله .

أيجبسنى بين المدينة والقي \* إليها قلوب الناس يهوى منيها

يقلب رأساً لم يكن رأس سيد \* وعينا له حواء باد عيوبها

قال أبو عبد الله الكنجي الشافعي في الكفاية وسمعت الحافظ فقيه الحرم محمد بن أحمد بن علي القسطلاني يقول سمعت شيخ الحرمين أبا عبد الله القرطبي يقول لولم يكن لأبي فراس عمل الا هذا لدخل الجنة لانها كلمة حق عند سلطان جائر . وذكر السخاوي في كتابه استجلاء الفرق وهو في مسند احمد عن رزين بن عبيد قال كنت عند ابن عباس فأتى علي بن الحسين عليهما السلام فقال ابن عباس مرحبا بالحبيب ابن الحبيب انتهى .

وأما والده فهو السيد الامام . والبطل الضرغام . والشهيد في إحياء شرائع الاحكام . والمفروض حبه على كافة الأنام . ربحانة الرسول . نجل الوصي والبتول . أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب سيد شباب أهل الجنة والامام قام أو قعد - قال المزي في تهذيب الكمال هو سبط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وريحانته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة . روى عن جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبيه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وخاله هند بن أبي هالة وأمه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى عنه بشر بن غالب الاسدي وثوبان بن أبي فاختة وأخوه الحسن بن علي وابنه زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ومعبود بن خالد الكوفي وسمان بن أبي سنان الديلمي وطلحة بن عبد الله العقيلي وعامر الشعبي وعبد الله بن عمرو بن عثمان ابن عفان وعبد الله بن حُثَين وعكرمة مولى بن عباس وابنه علي بن الحسين زين العابدين والميزار

ابن حرث وكرز التيمي وابن ابنه<sup>(١)</sup> أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين الباقر وهام بن غالب الفرزدق الشاعر ويوسف بن ميمون الصباغ وابنتاه سكينه بنت الحسين وفاطمة بنت الحسين (قال الزبيدي) عن عدي بن عبد الرحمن الطائي عن داود بن أبي هند عن سماك بن حرب عن أم الفضل بنت الحرث. رأيت فيما يرى النائم أن عضواً من أعضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيتي قال وفي رواية في حجرى فقصصتها على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال خيراً رأيت تلد فاطمة غلاماً فترضعه بلبن فثم فولدت فاطمة غلاماً فسماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسيناً ودفعه إلى أم الفضل فكانت ترضعه بلبن فثم \* قلت وقد أخرجه الحاكم في مستدركه في باب مناقب الحسين بن علي عليه السلام وقال على شرط الشيخين ولم يخرجاه \* وفيه أنها دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله إني رأيت حُلماً منكراً الليلة قال وما هو قالت إنه شديد قال وما هو قالت رأيت قطعة من جسدك قطعت ووضعت في حجرى ثم ساق الحديث وقال في آخره ثم حانت منى التفاتة فاذا عينا رسول الله ﷺ يقران الدموع فقلت يا نبي الله بئى أنت وأُمى مالك قال أتانى جبريل عليه السلام فاخبرنى أن أمتى تقتل ابني هذا فقلت هذا قال نعم وأتانى بتربة من تربته حمراء انتهى . قال المزى وقال خليفة بن خياط وفي سنة أربع ولد الحسين بن علي بن أبي طالب . وقال الزبير بن بكار ولد لخمس خلون من شعبان سنة أربع وقال حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مثل ذلك . وقال محمد بن أسعد علق فاطمة عليها السلام بالحسين لخمس خلون من ذى القعدة سنة ثلاث من الهجرة فكان بين ذلك وبين ولادة الحسن خمسون ليلة وولد الحسين في ليال خلون من شعبان سنة أربع من الهجرة على صاحبها أفضل الصلوات والسلام . وقال زهير بن العلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ولدت فاطمة حسيناً بعد حسن بسنة وعشرة أشهر فولدت لست سنين ونصف وخمسة أشهر من التاريخ \* وقال عبيد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن علي عن علي بن أبي طالب أنه سمى ابنه الأكبر حمزة وسمى حسيناً بعده جعفر قال فدعا نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال أمرت أن أغير اسم ابني هذين فقلت الله ورسوله أعلم قال فسميها حسناً وحسيناً \* وعن هاني بن هاني عن علي عليه السلام قال لما ولد الحسن جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أروني أبنى ما سميتوه قلت حرباً قال بل فلما ولد الحسين جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أروني أبنى ما سميتوه قلت حرباً قال بل هو حسين فلما ولد الثالث جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أروني أبنى ما سميتوه قلت حرباً قال بل هو محسن ثم قال انى قد سميتهم باسم ولد هارون شبر وشبر ومُشبر ثم ساق المزى اسناده إلى هاني ابن هاني وأخرجه الحاكم في المستدرك وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وأخرج المزى في

(١) ذكره الترمذى فى الشمائل

تهذيب الكمال في ترجمة الحسن عليه السلام قال كان الحسن أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجهه الى سُرته وكان الحسين أشبه برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسفل من ذلك انتهى . وأخرج الطبراني في الكبير عن أبي موسى مرفوعاً أنا وعلى وفاطمة والحسن والحسين يوم القيامة في قبة تحت العرش أوردته السيوطي في مسند علي ولم يذكر فيه شيئاً . وأخرج الحاكم في المستدرك وعبد الله بن أحمد بن حنبل كلاهما في المناقب والترمذي أيضاً عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد حسن وحسين وقال من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان معي في درجتي يوم القيامة . وأخرج الحاكم من حديث سلمان وقال علي شرط الشيخين قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحسن والحسين ابناي من أحبهما أحبني ومن أحبني أحبه الله ومن أحبه الله أدخله الجنة ومن أبغضهما أبغضني ومن أبغضني أبغضه الله ومن أبغضه الله أدخله النار وأوردته الذهبي من طريق زرعن<sup>(١)</sup>

قال وروى مثله أبو الجحاف وسالم بن أبي حفصة وغيرهما عن أبي حازم الاشجعي عن أبي هريرة وفي الباب عن أسامة بن زيد وسلمان الفارسي وابن عباس وزيد بن أرقم . وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال الحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة إلا ابني الخالة ثم قال هذا الحديث قد صح من أوجه كثيرة وأنا أتعجب أنهما لم يخرجاه وقد أوردته الذهبي في النبلاء وقال صححه الترمذي . وقال أيضاً ويروى عن شرح عن علي وفي الباب عن ابن عمرو وابن عباس وعمرو بن مسعود ومالك بن الحارث وأبي سعيد وحذيفة وأنس وجابر من وجوه يقوى بعضها بعضها انتهى وأخرجه الحاكم من طريق زرعن عبد الله مرفوعاً بزيادة وأبوها خير منهما وقال هذا حديث صحيح بهذه الزيادة وأورد له شاهداً من طريق نافع عن ابن عمر . وقال الذهبي أيضاً وكيع حدثنا ربيع بن سعد عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر أنه قال وقد دخل حسين المسجد من أحب أن ينظر الى سيد شباب أهل الجنة فليتنظر الى هذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تابعه عبد الله بن عمر عن ربيع الجمحي أخرجه أحمد في مسنده . قال الذهبي في النبلاء محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب عن بن أبي نعيم قال كنت عند ابن عمر فسأله رجل عن دم البعوض فقال ممن أنت فقال من أهل العراق قال انظر الى هذا يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ها ربحائتي من الدنيا رواه جرير بن حازم \* مهدي بن ميمون عنه عن أبي أيوب الانصاري قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحسن والحسين يلعبان على صدره فقلت يا رسول الله اتحبهما

فقال كيف لا أحبها وهما ريجانتي من الدنيا . موسى بن اسمعيل (شيعي وام) رواه عن الأعمش عن أبي هريرة قال كان الحسن عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يحبه حباً شديداً فقال اذهب الى أمك فقلت وأذهب معه فقال لا تجأت برقة فثني في ضوئها حتى بلغ الى أمه قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله لعل الذهبي لم يطلع على الحديث إلا من طريق موسى بن اسمعيل أو أراد قصه وهو كامل من طريق كامل بن العلي أبي العلاء . قال أبو عبد الله الحاكم حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزاهد الأصبهاني قال حدثنا أحمد بن مهران قال حدثنا عبيد الله بن موسى قال أنا كامل بن العلي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء وكان يصلي فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فإذا رفع رأسه أخذهما ووضعهما وضعاً رفيقا فإذا عاد عاداً فلما صلى جمل واحداً هاهنا واحداً هاهنا فجثته فقلت يارسول الله أنا أذهب بهما إلى أمهما قال لا فبرقت برقة فقال الحقاً بأمكما فمازالا يمشيان في ضوئها حتى دخلا هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه انتهى . وأخرجه المزني في ترجمته بإسناده عن طريق كامل أبي العلاء وأخرجه المؤيد بالله الهاروني عليه السلام في أماليه قال المزني وقال عبد الله ابن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد عن يعلى بن مرة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام دُعوا إليه فاستبطل<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمام القوم وحسين مع غلمان يلعب فأراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذه فظفق الصبي يفرها هنا مرة وهاهنا مرة فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضاحكه حتى أخذه فوضع إحدى يديه تحت فقاؤه والأخرى تحت ذقنه فوضع فاه على فيه فقبله وقال حسين مني وأنا من حسين أحب الله من أحب حسيناً حسين سبط من الأسباط انتهى . وقد أخرجه الحاكم في المستدرک وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وهو في مسند أحمد كما أخرجه الحاكم سنداً ومتمناً . قال الذهبي وقال شهر عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلت عليا وفاطمة وابنيهما بكساء فقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا فقلت يارسول الله أنا منهم قال إنك على خير إسناده جيد وروى من وجوه عن شهر وفي بعضها يقول دخلت عليها أعزها عن الحسين . وروى نحوه عن الأعمش عن جعفر بن عبد الرحمن عن حكيم بن سعد عن أم سلمة وروى شداد أبو عمار عن وثالة بن الأسقع قصة الكساء \* عبد العزيز الدراوردي عن علي بن أبي علي اللخمي عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موضع الجنائز فطلع الحسن والحسين فاعتزكا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إيهما حسن فقال علي يارسول الله أعلی حسين تو إليه قال هذا جبريل يقول إيهما حسين وروى عن أبي

هريرة مرفوعاً نحوه \* وفي مراسيل يزيد بن أبي زياد أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع حسيناً يبكي  
 فقال لأمه ألم تعلمي أن بكاءه يؤذي \* حماد بن زيد حدثنا يحيى بن سعيد الانصاري عن عبيد بن  
 حنين عن الحسين قال صعدت المنبر إلى عمر فقلت انزل عن منبر أبي واذهب إلى منبر أبيك فقال  
 إن أبي لم يكن له منبر وأقدمني معه فلما نزل قال أي بُنيَّ من علمك هذا قال ما علمني أحد قال أي بني  
 وهل أنبت في رؤسنا الشعر إلا الله ثم أنتم ووضع يده على رأسي وقال أي بني لو جعلت تأتينا وتغشانا  
 اسناده صحيح انتهى \* وذكره المزي بزيادة وهي قال يا بني لو جعلت تغشانا قال فأنته يوماً وهو خال  
 بماوية وابن عمر بالباب فرجع ورجعت فلقيني بعد فقال لم أرك فقلت اني جئت وأنت خال بماوية  
 وابن عمر بالباب فرجع ورجعت معه قال فقال أنت الأحق بالأذن من ابن عمر وإنما أنبت في رؤسنا  
 ما ترى الله ثم أنتم ثم ساق اسناده ثم قال قال الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن  
 الخطاب جعل عطاء الحسن والحسين مثل عطاء أبيهما انتهى \* وروى مثله الذهبي وقال جعل للحسين  
 ابن علي مثل عطاء علي عليهم السلام خمسة آلاف انتهى \* وقال المزي قال محمد بن عبيد الطنافسي  
 حدثنا شريحيل بن مدرك الجعفي عن عبد الله بن نجى عن أبيه أنه سافر مع علي كرم الله وجهه وكان  
 صاحب مطهرته فلما جاوزوا نينوى وهو منطلق إلى صفين نادى على صبراً أبا عبد الله صبراً أبا عبد الله  
 بشط الفرات قلت ومن ذا أبو عبد الله قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعيناه تفيضان  
 قلت يا بني الله أغضبك أحدنا ما شأن عينيك تفيضان قال بل قام من عندي جبريل قبل أخذني  
 إن الحسين يقتل بشط الفرات وقال هل لك أن اشك من تربته فقبض قبضة من تراب فأعطانيها  
 فلم أملك عيني إن فاضت ثم ساق اسناده إلى محمد بن عبيد انتهى . وأخرجه أبو القاسم البغوي قال  
 حدثنا أبو محمد شيبان بن أبي شيبة قال حدثنا عمارة بن زاذان البصري قال حدثنا ثابت عن أنس  
 قال استأذن ملك القطر ربه أن يزور النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأذن له وكان في يوم أم سلمة فقال  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أم سلمة احفظي علينا الباب لا يدخل علينا أحد قال فبينما هي على  
 الباب إذ جاء الحسين بن علي فطفر فاقتمهم فدخل فوثب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلثمه ويقبله فقال الملك اتجه قال نعم قال إن أمتك ستقتله  
 وإن شئت أريتك المكان الذي يقتل فيه فأراه أياه فجاء بسهولة أو تراب أحمر فأخذته أم سلمة فجعلته  
 في ثوبها قال ثابت كنا نقول أنها كبر بلاء وقد أورد الذهبي حديث نجى عن علي عليهم السلام وعزاه  
 إلى مسند أحمد ثم قال وله شؤيه عن أبي زائد عن جابر عن الشعبي أن علياً قال وهو بشط الفرات  
 صبراً أبا عبد الله وذكر حديث أنس إلى قوله قال ثابت كنا نقول أنها كبر بلاء قال المزي أيضاً وقال  
 عباد بن زياد الأسدي حدثنا عمرو بن ثابت عن الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن أم سلمة



قالت كان الحسن والحسين يلعبان في بيتي فترى جبريل عليه السلام فقال يا محمد ان أمتك تقتل هذا من بعدك وأوماً بيده الى الحسين فبكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضعه الى صدره ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضعت عندك هذه التربة فشمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ريح كرب وبلاء قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أم سلمة اذا تحولت هذه التربة دما فاعلمى ان ابني قد قتل فجعلتها أم سلمة في قارورة ثم جعلت تنظر اليها كل يوم وتقول ان يوما تحولين فيه دما ليوم عظيم وساق اسناده الى عباد \* قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف رحمه الله وعباد روى له النسائي في مسند مالك وذكره المزني فقال سئل أبو داود عنه فقال صدوق أراه كان يتهم بالقدر ولم يذكره الذهبي في الميزان ولو كان غير ثقة لما تركه وقد روى له مسلم ورماه بالجهالة لأنه لم يرو عنه سوى الزهري وعمر بن ثابت ذكره المزني والذهبي وذكرنا مقالات أهل الحديث في تضعيفه ومدارها على الغلو في التشيع وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين قال عمرو بن ثابت لا يكذب في حديثه قال أبو داود وهو المشوم<sup>(١)</sup> ليس يشبه حديثه أحاديث الشيعة يعني انها مستقيمة ذكر ذلك في الميزان \* والحديث وان تفرد فيه بزيادة تحويله دما فقد ثبت من حديث ثابت عن أنس وان كان في عمارة بن زاذان روايه بعض الذين فقد وثقه أبو زرعة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين حتى توثيق يحيى وأحمد له الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين في كتاب الثقات انتهى ملخصا \* وقال المزني وقال عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي بكر بن عياش عن موسى بن عقبة عن داود قال قالت أم سلمة دخل الحسين على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففرغ فقالت أم سلمة مالك يا رسول الله قال ان جبريل أخبرني ان ابني هذا يقتل وانه اشتد غضب الله على من يقتله وفي الباب عن عائشة وزينب بنت جحش وأم الفضل بنت الحارث وأبي امامة الباهلي وأنس بن الحارث \* وقد أخرج أبو القاسم البغوي حديث أنس بن الحارث وقال لا يعلم له غيره ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان ابني هذا (يعني الحسين) يُقتل بأرض يقال لها كربلاء فمن شهد ذلك منكم فلينصره قال فخرج أنس بن الحارث الى كربلاء فقتل مع الحسين رحمه الله عليهما \* وأورد الذهبي حديث أبي امامة ولفظه علي بن الحسين بن واقدنا أبي قال حدثنا أبي غالب عن أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لنسائه لا تبكين هذا يعني حسينا وكان يوم أم سلمة فترى جبريل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعى أحدا يدخل علينا فجاء حسين فبكى فدخل فدخل حتى جلس في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال جبريل عليه السلام ان أمتك ستقتله قال يقتلونه وهم مؤمنون قال نعم وأراه تربته . اسناده حسن وأبو امامة هذا هو صدقي ابن

(١) لفظ الميزان وهو المشوم في محل قوله هنا وهو المشوم

عجلان قاله الذهبي والبعقوي وهو غير أبي امامة البلوي \* وأما حديث عائشة فقد أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الحسين قال حدثني أبي قال أنا وكيع أنا عبد الله بن سعيد عن أبيه عن عائشة أو أم سلمة قال وكيع شك هو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاحداها لقد دخل البيت ملك لم يدخل على قبلها فقال لي ان لبنك هذا حسينا مقتول فان شئت أريتك من تربة الأرض التي يقتل فيها قال فأخرج اليه تربة حمراء انتهى . قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف الذي يظهر أن هذا حديث أم سلمة وإنما حصل الشك من وكيع فيه انتهى وأما حديث أم الفضل زوج العباس فقد تقدم ذكره أول الترجمة وفي مجموع الأحاديث اختلاف في بعضها أن الخبر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملك القطر وفي بعضها ملك على الإطلاق وفي بعضها جبريل وأقرب ما يجمع بينهما بأنهما واقعتان ويكون الملك المطلق أحدهما وكل روى بحسب ما سمع والله عز وجل أعلم وقال المزي وقال عبد الجبار ابن العباس عن عمار الدقني قال مر علي على كعب فقال يقتل من ولد هذا رجل في عصابة لا يحب عرق خيولهم حتى يردوا على محمد صلى الله عليه وآله وسلم فرحس فقالوا هذا يا أبا اسحق قال لا فرحسين فقالوا هذا قال نعم . وأخرج المزي بإسناده عن بعض أصحاب علي عليه السلام قال خرجنا مع علي في بعض غزواته فسار حتى أتينا إلى أرض كر بلاء فنزل إلى شجرة يصلي إليها فاخذ تربة من الأرض فشمها ثم قال واهأ لك تربة ليقتلن بك قوم يدخلون الجنة بغير حساب فقلنا من غزاتنا وقفل على عليه السلام ونسيت الحديث قال فكنت في الجيش الذين ساروا إلى الحسين فلما انتهيت إليه نظرت إلى الشجرة فتذكرت الحديث فتقدمت على فرس لي فقلت ابشرك يا ابن بنت رسول الله وحدثته الحديث قال معنا أوغلينا قال لا معك ولا عليك تركت عيالا قال والذي نفس حسين بيده لا يشهد قتلنا اليوم أحد إلا دخل جهنم قال فانطلقت هاربا موكليا في الأرض حتى خفي على مقتله انتهى . وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه رجال الصحيح من حديث ابن عباس قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يرى النائم بنصف النهار قائلا<sup>(١)</sup> أشعث أغبر بيده قارورة فقلت يا بني أنت وأمي يا رسول الله ما هذا قال دم الحسين وأصحابه لم أزل التقطه منذ اليوم فوجدوه قتل في ذلك اليوم وهذا الحديث من طريق والده أحمد بن حنبل وقد رواه أيضا من طريق إبراهيم بن عبد الله البصري بمعناه . قال الذهبي أبو خالد الأحمر حدثنا رزين حدثني سلمى قالت دخلت على أم سلمة وهي تبكي فقلت ما يبكيك قالت رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى رأسه ولحيته التراب فقلت مالك يا رسول الله قال شهدت قتل الحسين آنفا \* رزين هو ابن حبيب وثقه ابن معين انتهى . وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل بإسناده عن عمار قال سمعت أم سلمة تقول سمعت الجن تبكي على الحسين

رضي الله عنه قال وقالت أم سلمة سمعت الجن تنوح على الحسين عليه السلام : وقد ذكره الذهبي في النبلاء بمعناه عن أم سلمة وقال أيضا عبيد بن جباد قال نا عطاء بن مسلم عن أبي جناب الكلبي قال أتيت كربلاء فقلت لرجل من أشراف العرب بلغني انكم تسمعون نوح الجن فقال ما تلقى حرساً أو عبداً الا أخبرك بأنه سمع ذلك قلت فما سمعت أنت قال سمعتهم يقولون

مسح الرسول جبينه \* فله <sup>(١)</sup> بريق في الحدود

أبواه من علياً قریش \* وجده خير الحدود

انتهى . وفي صحيح مسلم في تفسير قوله تعالى ( فما بكت عليهم السماء والأرض ) عن السدي قال لما قتل الحسين بن علي بكت السماء وبكأها حمرتها وقال الثعلبي في تفسير الآية ان المؤمن اذا مات بكت عليه السماء والأرض أربعين صباحاً قال وقال عطاء في هذه الآية بكأؤها حمرة أطرافها وقال الثعلبي أيضاً أخبرنا أبو بكر الجوزي حدثنا أبو العباس الدعولي أنا أبو بكر بن أبي خيثمة قال نا خالد بن خدّاش نا حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين قال أخبرونا أن الحمرة التي مع الشفق لم تكن حتى قتل الحسين . وبه قال عن ابن أبي خيثمة أنا أبو سلمة نا حماد بن سلمة أنا سليم القاضي قال مطرنا دماً أيام قتل الحسين عليه السلام انتهى . وذكر السيوطي في الدر المنثور في تفسير الآية عن ابن أبي حاتم عن عبيد المكتّب عن ابراهيم قال ابراهيم قال ما بكت السماء منذ كانت الدنيا الا على اثنين قيل لعبيد أليس السماء والأرض تبكيان على المؤمن قال ذاك مقامه وحيث يصعد عمله قال وتدرى ما بكاء السماء قال لا قال تحمر وتصير وردة كالدهان ان يحيى بن زكريا لما قتل احمرت السماء وقطرت دماً وان حسين بن علي يوم قتل احمرت السماء . وأخرج بن أبي حاتم عن <sup>(٢)</sup> عن زيد بن زياد قال لما قتل الحسين احمر آفاق السماء أربعة أشهر انتهى . وقال الذهبي في النبلاء عثمان بن أبي شيبة قال نا أبي عن جدي عن عيسى بن الحرث السكندی قال لما قتل الحسين مكثنا أياماً سبعة اذا صلينا: العصر فنظرنا الى الشمس على طرف الحيطان كأنها الملاحف المعصفرة ونظرنا الى الكواكب يضرب بعضها بعضها . المدائني عن علي بن مدرك عن جده الاسود بن قيس قال احمرت آفاق السماء بمند قتل الحسين ستة أشهر ترى كالدم . هشام بن حسان عن محمد قال تعلم هذه الحمرة في الافق مم هي من يوم قتل الحسين . الفسوي قال نا مسلم بن ابراهيم حدثنا أم سوق العبدية حدثتني نضرة الازدية قالت لما ان قتل الحسين مطرت السماء فاصبحت وكل شئ لنا ملآن دماً . جعفر بن سليمان الضبي قال حدثتني خالتي قالت لما قتل الحسين مطرنا مطراً كالدم انتهى . وقال أبو القاسم البغوي حدثنا قطن <sup>(٣)</sup> بن نسير أبو عباد

(١) وبعض النسخ حريق وكلاهما مستقيم . (٢) يزيد بن أبي زياد - كذا ظنه المصنف .

(٣) قطن بن نسير ومهمله مصفراً أبو عباد البصري والغيري بضم المعجمة وفتح الموحدة

الغُبَرى انا جعفر بن سليمان الضُّبُعِي حَدَّثَنِي خَالَتِي أُم سَالَمُ قَالَتْ لَمَّا قَتَلَ الْحُسَيْنُ مَطَرَنَا مَطَرًا كَالدَّمِ عَلَى  
 الْبُيُوتِ وَالْجُدَرِ قَالَتْ وَبَلَفَنِي أَنَّهُ كَانَ بِخُرَاسَانَ وَالشَّامَ وَالْكُوفَةَ أَنْتَهَى . وَقَالَ الذَّهَبِيُّ بِحَيْثُ بْنُ مَعِينٍ نَا  
 جِرَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ قَالَ قَتَلَ الْحُسَيْنُ وَلِيَّ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً وَصَارَ الْوَرَسُ الَّذِي كَانَ فِي عَسْكَرِهِمْ  
 رِمَادًا وَاحْمَرَّتْ آفَاقُ السَّمَاءِ وَنَحَرُوا نَاقَةً فِي عَسْكَرِهِمْ فَكَانُوا يَرُونَ فِي لَحْمِهَا النَّيْرَانَ . ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ حَدَّثَنِي  
 جَدِّي قَالَتْ لَقَدْ رَأَيْتُ الْوَرَسَ عَادَ رِمَادًا وَلَقَدْ رَأَيْتُ اللَّحْمَ فِيهِ النَّارُ يَوْمَ قَتَلَ الْحُسَيْنَ . حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ  
 حَدَّثَنِي جَمِيلُ بْنُ مَرَّةٍ قَالَ أَصَابُوا ابِلًا فِي عَسْكَرِ الْحُسَيْنِ يَوْمَ قَتَلَ فَطْبَخُوا مِنْهَا فَصَارَتْ كَالْعَلَقَمِ أَنْتَهَى \*  
 وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ وَصَحَّحَهُ قَالَ لَمَّا جِيءَ بِرَأْسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ وَأَصْحَابِهِ  
 نُصِدَتْ فِي الْمَسْجِدِ فِي الرَّجْبَةِ فَانْتَهَبَتِ الْيَهُودُ وَهُمْ يَقُولُونَ قَدْ جَاءَتْ قَدْ جَاءَتْ فَذَا حَيَّةٌ قَدْ جَاءَتْ  
 تَتَخَلَّلُ الرُّؤُوسَ حَتَّى دَخَلَتْ فِي مَنْخَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ لَعَنَهُ اللَّهُ فَكَشَتْ هُيَّيَّةً ثُمَّ خَرَجَتْ فَذَهَبَتْ  
 حَتَّى تَغَيَّبَتْ ثُمَّ قَالُوا قَدْ جَاءَتْ قَدْ جَاءَتْ فَفَعَلَتْ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَنْتَهَى وَعِزَّاهُ أَبُو الْحُسَيْنِ  
 ابْنُ الْبَطْرِيقِ فِي الْعُمْدَةِ إِلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا وَقَالَ مَا مَعْنَاهُ أَنَّ الْحَيَّةَ لَمْ تَزَلْ تَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى رَفَعَ  
 يَعْنِي الرَّأْسَ وَلَمْ يَذْكُرْ خُرُوجَهَا مِنْهُ بَعْدَ أَنْفَعِ اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ رَحْمَتِهِ \* قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي النَّبَلَاءِ  
 قَالَ عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ الْجَدِّي قَالَ السَّدِيُّ أَتَيْتُ كَرْبَلَاءَ تَاجِرًا فَعَمِلَ لَنَا شَيْخٌ مِنْ طَيْءٍ طَعَامًا فَتَعَشَيْنَا  
 عَنْدهُ فَذَكَرْنَا قَتْلَ الْحُسَيْنِ فَقُلْتُ مَا شَارَكَ أَحَدٌ فِي قَتْلِهِ إِلَّا مَاتَ مِئَةً سَوْءٌ قَالَ مَا أَكْذَبَكُمْ أَنَا مِنْ  
 شَرِّكَ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى دَنَا مِنَ السَّرَاجِ وَهُوَ يَنْقُدُ بِنَفْطٍ فَذَهَبَ بِخُرْجِ الْفَتِيلَةِ بِأَصْبَعِهِ فَأَخَذَتْ  
 النَّارُ فِيهَا فَذَهَبَ بِطَفْئِهَا بِرِيقِهِ فَعَلَقَتْ النَّارُ فِي لَحِيَّتِهِ فَقَدْ أَتَقَى نَفْسَهُ فِي الْمَاءِ فَرَأَيْتُهُ كَأَنَّهُ حُمْمَةٌ \* قَالَ  
 الشَّارِحُ الْحَافِظُ هُوَ السَّدِيُّ الْكَبِيرُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّذِي أَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَالْأَرْبَعَةُ لِلسَّدِيِّ  
 الصَّغِيرِ مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ فَلْيَعْلَمْ ذَلِكَ أَنْتَهَى \* قَالَ الذَّهَبِيُّ ابْنُ عَيْنَةَ حَدَّثَنِي جَدِّي أُمُّ أَبِي . قَالَتْ  
 أَدْرَكَتُ رَجُلَيْنِ مِنْ شُهَدَاءِ قَتْلِ الْحُسَيْنِ أَمَّا أَحَدُهُمَا فَطَالَ ذِكْرُهُ حَتَّى كَانَ يَلْفُهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ  
 يَسْتَقْبِلُ الرَّأْيَةَ فَيُشْرِبُهَا كُلَّهَا \* حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ أَوَّلُ مَا عَرَفَ الزَّهْرِيُّ أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي  
 مَجْلِسِ الْوَلِيدِ فَقَالَ الْوَلِيدُ أَيُّكُمْ يَعْلَمُ مَا فَعَلَتْ أَحْجَارُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ يَوْمَ قَتَلَ الْحُسَيْنَ فَقَالَ الزَّهْرِيُّ  
 بَلَفَنِي أَنَّهُ لَمْ يَقْلِبْ حَجَرًا إِلَّا وَجَدَ تَحْتَهُ دَمَ عَبِيطٍ <sup>(١)</sup> أَنْتَهَى \* وَفِيهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي مَجْلِسِ الْوَلِيدِ وَالَّذِي  
 أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ شَهَابٍ قَالَ قَدِمْتُ دِمَشْقَ وَأَنَا  
 أُرِيدُ الْغَزَا فَاتَيْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ لَا مُسْلِمَ عَلَيْهِ فَوَجَدْتُهُ فِي قَبَّةٍ عَلَى فَرْشٍ بِقَرَبِ الْقَائِمِ وَتَحْتَهُ سَمَاطَانُ  
 فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ جَلَسْتُ ثُمَّ قَالَ لِي يَا ابْنَ شَهَابٍ تَعْلَمُ مَا كَانَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ صَبَاحَ قَتْلِ ابْنِ أَبِي  
 الْخَلْفِيَّةِ صَدُوقٌ قَدْ يَخْطِئُ مِنَ الْعَاشِرَةِ (١) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ الطَّرِيُّ الْخَالِصُ لَا خَلْطَ فِيهِ  
 أَنْتَهَى مُصْبَاحُ

طالب قتل نعم فقال لهم قمعت من وراء الناس حتى أتيت القبة فحول إلى وجهه فأخى على فقال ما كان قتل لم يرفع حجر من بيت المقدس الا وجد تحته دم فقال لم يبق أحد يعلم هذا غيري وغيرك لا يسمعن منك أحد فما حدثت به حتى توفي \* قال الذهبي الحاكم في الكنى أخبرنا أبو بكر بن أبي داود قال أنا أحمد بن محمد بن عمر الحنفي قال حدثنا عمر بن يونس حدثنا سليمان بن أبي سليمان الزهري نا يحيى بن كثير حدثنا عبد الرحمن بن عمرو حدثنا شداد بن عبد الله سمعت وائلة ابن الأسقع وقد جرى برأس الحسين عليه السلام فلعنه رجل من أهل الشام فغضب وائلة وقال والله لا أزال أحب علياً وولديه بعد أن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في منزل أم سلمة وألقى على فاطمة وابنيها وزوجها كساءً خبيراً ثم قال ( إنما يريد الله لينهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيراً ) \* قرّة بن خالد سمعت أبا رجاء العطاردي قال كان لنا جار من بني الهجيم فقدم الكوفة فقال ما ترون هذا الفاسق ابن الفاسق قتله الله يعني الحسين رضي الله عنه فرماه الله بكوكبين من السماء فطمس بصره انتهى \* وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب فضائل أمير المؤمنين علي عليه السلام حدثني أبي قال أخبرنا قرّة قال سمعت أبا رجاء يقول لا تسبوا علياً ولا أهل هذا البيت إن جاراً لنا من بني الهجيم قدم من الكوفة فقال ألم تروا إلى هذا الفاسق ابن الفاسق أن الله قتله يعني الحسين قال فرماه الله بكوكبين في عينيه وطمس الله بصره انتهى وأخرجه بهذا اللفظ السكونجي في كتاب المناقب ورجاله ثقات أثبات \* وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ من ترجمة سعيد ابن جبير ما لفظه - من الغيلانيات حدثنا محمد بن شداد حدثنا أبو نعيم حدثنا عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال أوحى الله إلى محمد صلى الله عليه وآله وسلم أني قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفاً واني قاتل بابن ابنتك سبعين ألفاً غريب وعبد الله خرج له انتهى \* قلت الغرابة بمجردها لا قدح في قبول رواية الخبر ولذا عدها ابن حجر في النخبة وشرحها وغيره من علماء الحديث من أقسام المقبول والله أعلم \* وأخرج الحاكم في المستدرک في تفسير قوله تعالى في آل عمران (ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس) بإسناده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بعث عيسى بن مريم يحيى بن زكريا في اثني عشر رجلاً من الحواريين يعلمون الناس فكان ينههم عن نكاح ابنة الأخ وكان ملك له ابنة أخ تعجبه فأرادها وكان يقضي لها في كل يوم حاجة فقالت لها أمها إذا سألك عن حاجتك فقول حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا فقال لها الملك ما حاجتك فقالت حاجتي أن تقتل يحيى بن زكريا فقال لها سلى غير هذا فقالت لا أسألك غير هذا فلما أتى أمر به فذبح في طشت فندرت قطرة من دمه فلم تزل تغلي حتى بعث الله بُحْتَنَصْر فذلت عليه عجوز فألقى في نفسه أن لا يزال القتل حتى يسكن هذا الدم فقتل

في يوم واحد من ضرب واحد في سن واحدة سبعين ألفا هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ثم قال وله شاهد غريب الاسناد والمتن حدثنا محمد بن عبد الله بن ابراهيم بن عمرو الزرار بنغداد قال حدثنا أبو يعلى محمد بن راشد المسمعى قال حدثنا أبو نعيم فذكره الا أنه قال واني قاتل بآب ابنك سبعين ألفا وسبعين ألفا وقال الحاكم قد كنت أحسب دهرنا أن المسمعى بفرد بهذا الحديث عن أبي نعيم حتى حدثنا حميد بن الربيع قال حدثنا أبو نعيم فذكره انتهى كلام الحاكم وأخرجه أيضاً في موضع آخر من باب فضائل الحسين بن علي عليه السلام من ست طرق الى أبي نعيم فيها المحتج بهم ومن دونهم فانتفت عنه الغرابة ومن أبي نعيم فمن فوقه من تقدم ذكرهم اسناده غريب ولكنه برجال الصحيح وقال الذهبي في النبلاء في ترجمة الحسن بن علي عليهما السلام بقية عن بحير<sup>(١)</sup> عن خالد بن معدان عن المقدام بن معدى كرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حسن مني والحسين من علي رواه ثلاثة عنه واسناده قوى انتهى \* وقال في ترجمة الحسين عليه السلام أبو عوانة عن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي أدريس عن المسيب بن نجبة سمع علياً يقول الا أحدثكم عنى وعن أهل بيتى أما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو وأما الحسن فصاحب جفنة من فتيان قریش لو التقت حلقتا البطان لم يغن في الحرب عنكم شياً وأما أنا وحين فنحن منكم وأنتم منا اسناده قوى انتهى .

قال الشارح الحافظ رحمه الله يريد عليه السلام أنه قوى في دين الله كآبيه لا يغضى على ظلم ظالم ولا يخاف في الله لومة لائم وكان الحسن عليه السلام صبوراً وقوراً وكان الحسين ليناً هضوراً وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أن ابني هذا سيد ويصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين . فكان من أمر الصلح ما شهرته تغنى عن ذكره هنا . وكان الحسين عليه السلام رأيه غير ذلك ولم يسهه الا التسليم . ولما مات معاوية لم يستحل الحسين عليه السلام ترك القيام والدعاء الى الله . فاختار الله له الآخرة على الأولى . والله نعم المولى . وبآء عدوه لعنة الله بالخزى والاثم وكان بهما أحق وأولى . وكان الحسنان عليهما السلام كل في فعله مصيب وكل لله ولرسوله حبيب . وقد أخرج أحمد في مسنده عن أبي هريرة والترمذي في جامعه عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى علي وابنيه وفاطمة فقال أنا حرب لمن حاربكم سلم لمن سالمكم انتهى . وقال المزي وقال سليمان بن أبي شيخ عن خالد بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه كان الحسن يقول للحسين أى أخ والله لوددت أن لى بعض شدة قلبك ويقول الحسين وأبا والله وددت أن لى بعض ما بسط الله لك من

(١) بحير بكسر المهملة ابن سعيد السحولى أبو خالد الحمصى وثقة النسائى مات سنة ١٦٠

لسانك وقال علي بن محمد المدائني عن جويرية بن أسماء عن مسافع بن شيبه قال حج معاوية فلما كان  
 عند الردم أخذ الحسين بخطامه فأناخ به ثم سارته طويلاً ثم انصرف وزجر معاوية راحلته فسار فقال  
 عمرو بن عثمان ينيح بك حسين وتكف عنه وهو ابن أبي طالب فقال معاوية دعني من علي فوالله  
 ما فارقني حتى خفت أن يقتلني ولو قتلني ما افلحتم وأن لكم من بني هاشم يوماً وذكروا حديث  
 المسيب عن علي المقدم بلفظ قال علي إلا أحدثكم عن خاصة نفسي وعن أهل بيتي قلنا بلى قال أما  
 حسن فصاحب جفنة وخوان فتى من فتيان قريش ولوقد التقت حلق البطان لم يغن عنكم في الحرب  
 حباله عصفور وأما عبد الله بن جعفر فصاحب لهو وباطل ولا يغرنكم أبنا عباس وأما أنا وحسين  
 فأنا منكم وأنتم منا وذكره الحافظ السيوطي في الجامع الكبير بمعناه وقال أخرجه السيرافي في الالقاء  
 وذكر السيوطي في مسند فاطمة الزهراء عليها السلام من جامع الكبير ما لفظه وعن زينب بنت أبي  
 رافع عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنها أتت أباهما بالحسن والحسين في شكواه  
 التي مات فيها فقالت تورثهما يارسول الله شيئاً فقال أما الحسن فله هيبتي وسؤددى وأما الحسين فله  
 جرأتي وجودي أخرجه بن منده والطبراني في الكبير وأبو نعيم وابن عساكر وسنده لين انتهى \*  
 قلت لأن روايته من طريق إبراهيم بن علي الرافعي عن أبيه كما يئنه السيوطي في مسند زينب بنت  
 جحش وقد ذكره الذهبي في الميزان فقال إبراهيم بن علي الرافعي عن عمه أيوب بن الحسن قال  
 البخاري فيه نظر وقال الدارقطني ضعيف وروى عثمان الدارمي عن ابن معين لا بأس به ولا يعمه بأس  
 انتهى . وقال الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي في كتاب استجلاء الغرف  
 بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف وهو كتاب تعقب فيه بعض أحاديث كتاب ذخائر العقبي في  
 مناقب ذوى القربى لمحّب الدين الطبري ما لفظه - وعن فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى  
 رضى الله عنهما قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم ينتمون إلى عصبة إلا بني فاطمة  
 فأنا ولهم وعصبتهم أخرجه الطبراني في الكبير من طريق عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن شيبة بن  
 نعام عن فاطمة بنت الحسين بهذا وكذا أخرجه أبو يعلى ومن طريق الديلمي في مسنده عن عثمان  
 ابن أبي شيبة بلفظ لكل بني آدم عصبة ينتمون إليه إلا ولدى فاطمة فأنا ولهما وعصبتهم ولم ينفرد به  
 ابن أبي شيبة بل رواه الخطيب في تاريخه من طريق محمد بن أحمد بن يزيد بن أبي العوام قال  
 حدثنا أبي قال حدثنا جرير بلفظ كل بني آدم ينتمون إلى عصبتهم إلا ولد فاطمة قال أنا أبوهم وعصبتهم  
 ومن طريق حسين الأشعر عن جرير بنحوه \* شيبة ضعيف ورواية فاطمة عن جدتها مرسله . وعن  
 جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الله جعل ذرية كل نبي في صلبه  
 وإن الله تعالى جعل ذريتي في صلب علي ابن أبي طالب أخرجه الطبراني في ترجمة الحسن من الكبير

أيضا من طريق يحيى بن العلى الرازى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وبعضها يقوى بعضها وقول ابن الجوزى وقد أورده في العلل المتناهية انه لا يصح - ليس بجيد وفيه دليل على اختصاصه صلى الله عليه وآله وسلم بانتساب أولاد دابته اليه ولهذا قال في الروضة تبعا لأصلها في الخصائص - وأولاد بناته ينسبون اليه صلى الله عليه وآله وسلم وأولاد بنات غيره لا ينسبون الى جدهم في الكفاءة وغيرها زاد في الروضة كذا قال صاحب التلخيص . قلت وفي تلخيص الحافظ ابن حجر عند قول الرافعى في سياق تعداد الخصائص الشريفة وأن أولاد بناته ينسبون اليه في حديث أبي بكر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان ابني هذا سيد يعنى الحسن بن على عليهما السلام أخرجه البخارى وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم في ترجمة عمر من طريق شبيب بن غرقدة عن المستظل بن حصين عن عمر في اثناء حديث ( وكل ولد آدم فان عصبتهم لأبيهم ما خلا ولد فاطمة فانى أنا أبوهم وعصبتهم ) . وحديث ( كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سببى ونسبى ) رواه البزار والحاكم والطبرانى من حديث عمر وقال الدارقطى في العلل رواه ابن اسحق عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عليهم السلام عن عمر وخالفه الثورى وابن عينية وغيرهما عن جعفر لم يذكر وا عن جده وهو منقطع انتهى . ورواه الطبرانى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر سمعت عمر ورواه ابن السكن في صحاحه من طريق حسن بن حسن بن على عن أبيه عليهم السلام عن عمر في قصة خطبة أم كلثوم بنت على ورواه البيهقى أيضا ورواه أبو نعيم في الحلية من حديث يونس بن أبى يعقوب عن أبيه عن ابن عمر عن عمر ورواه احمد والحاكم من حديث المسور بن مخرمة يرفعه ( ان الاسباب تنقطع يوم القيامة غير نسبى وسببى وصهرى ) ورواه الطبرانى في الكبير من حديث ابن عباس وراه في الاوسط من طريق ابراهيم بن يزيد الخوزى عن محمد بن عباد عن جعفر سمعت عبد الله بن الزبير يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل نسب وصهر منقطع يوم القيامة الا نسبى وصهرى ( وابراهيم ضعيف ) . ورواه عبد الله بن احمد في زيادات المسند من حديث ابن عمر انتهى . والحديث من رواية أهل البيت وشيعتهم بلفظ كل نبى انى ينتمون الى أبيهم الا الحسن والحسين فانما أبوهما وعصبتهم وأعقل عنهما وحديث البخارى الذى أورده ابن حجر وهو أن ابني هذا سيد وكذا ما فى الاحاديث السابقة من التصريح بلفظ ابني . كقوله في حديث جبريل وأخبرنى أن أمى تقتل ابني هذا ونظائره أقوى دليل على ثبوت البنوة لهما والأبوة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهما ومن ذلك ما أخرجه النسائى الحافظ الكبير في كتاب خصائص أمير المؤمنين ولفظه ( ذكر ما خص به على ابن أبى طالب أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم )

أخبرنى أحمد بن بكار الحرانى نا محمد بن سلمة عن ابن اسحق عن يزيد بن عبد الله بن قيس



عن محمد بن اسامة بن زيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أنت يا علي فختي وأبو ولدي وأنت مني وأنا منك. أخبرني القاسم بن زكريا بن دينار نا خالد بن مخلد نا موسى وهو ابن يعقوب الرُّبَعي عن عبد الله بن أبي بكر بن يزيد بن المهاجر أخبرني مسلم بن أبي سهيل النُّبَّال أخبرني اسامة بن زيد قال طرقت<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة لبعض الحاجة فخرج وهو مشتمل على شيء لا أدري ماهو فلما فرغت من حلجتي قلت ما هذا الذي أنت مشتمل عليه فكشف فإذا الحسن والحسين على وركيه فقال هذا ابناي وابنا ابنتي اللهم انك تعلم اني أحبهما فأحبهما اللهم انك تعلم اني أحبهما فأحبهما انتهى. وهل يكون اطلاق الابن على ولد البنت في حقه صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة أو مجازا. قال بعض المحققين من العلماء ظاهر كلام أئمتنا انه حقيقة وأن حكاه في ذلك يخالف حكم غيره وصرح به أبو القاسم البستي والفتية حميد والقاضي عبد الله الدواري وغيرهما من علماء الشيعة ولا ينافية ماورد أن الولد لمن ولد على الفراش لان هذه خصوصية وتكرمة ثابتة بوحى خاص فيكون حينئذ حقيقة شرعية ويدل على كونها حقيقة قوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا عصبتها فلولاً انه أب شرعاً لم يكن عصبة ولا لها بذلك على سائر الناس مزية وكذا لا تنافية أبوة على عليه السلام لها وكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم جدًا لها فلكل مقام اعتبار يناسبه وقد كانا عليهما السلام في زمانه يدعوانه يا أبا ويقول الحسن لعلي عليه السلام يا أبا الحسين والحسين يقول له يا أبا الحسن ولم يدعوا يا أبا حتى توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا نقل عن يونس به. قال الامام أبو زكريا النووي في كتابه تهذيب الاسماء واللغات عند ترجمة فاطمة الزهراء رحمة الله عليها وذكر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كناها أم أبيها وقال فيه ما ينوّه بمقامها غاية التنويه فلها كلمة تقولها العرب عند كرامة الولد تقول له يا أبة يا قرة عين أبيه وهذا دال على شفقة محضة وتكريم من حيث ان الأم أكرم الأحياء على الانسان وقد حكى العلماء خلافاً بينهما أكرم الأم أو الأب فذكر المحققون ومنهم عياض وغيره أن الأم أكرم وأوجب حقاً ولا مراً ما جمع الله الأبوين تحت قوله تعالى ووَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْأُمِّ مُفْضِلاً مَبِيناً لِمَقَامِهَا بقوله تعالى حملته أمه كرها إلى آخر الآية وفي الحديث لمن قال من أبر يارسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم أمك فلما كررها ثلاثاً وهو نجيب عليه بذلك قال في الرابعة برّ أبالك إلى غير ذلك فابن المقامان ان بينهما لبونا بعيداً فحيث نزلها أكرم الخلائق من نفسه الكريمة منزلة أكرم الخلق عليه فبسخ يسخ ثم يسخ ويخ وقد قال بعض الطلبة في هذه اللفظة لطيفة حسنة وهي أن أولاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فاطمة باتفاق ويشهد له حديث كل بنى أئمة الخ وإذا كانت فاطمة بمنزلة الأم كان المختار صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الولد فيكون عقبها كما لو كانت

أما له صلوات الله عليه. وأعقبت منه فإن أولاده حيثئذ أولادها لاجالة وهذه دقيقة جليلة يحظى بها الثقات ويقبلها من لم يرفع النصب أنوار قلبه والله أعلم. ولقد أحسن البسقي الزيدي من علماء الزيدية في جواب مسألة وأظنه في مراتب البسقي فافتح لها أذن قلبك قال ما معناه - ان قلت قد جمع الله تعالى لعلي الكرم بمشاركته لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل ظهر وبطن حتى افترقا في عبد الله وأبي طالب هلا كل الله الفضيلة بجمعهم من ظهر عبد الله وبطن أمانة ليكون أشرف وأنهم لما يريد الله من جعلهما كموسى وهرون ثم أجاب بان الامر كذلك لكن الحكيم سبحانه لما قضى بان عقب المختار من ظهر علي وبطن فاطمة فرقهما من عبد الله وأبي طالب ليم التزويج والله در هذا العالم ولقد عجب أستاذي وشيخي حين أملت لي المسئلة فعظم السؤال عندي انتهى \* وأما عدول يحيى بن يعمر في جوابه على الحجاج في كونهما من ذرية النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى دخولهما تحت عموم الآية في قوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان إلى قوله وزكريا ويحيى وعيسى فللأقناع وقطع الحجة بما لا يقدر على دفعه ولا اقتراح الحجاج عليه جواباً من القرآن الكريم لأن أحاديث فضائل أهل البيت في ذلك العصر لا يلتفت إليها ولا يطاق على التظاهر بروايتها وان وقع في بعض الأحوال فعلى سبيل النذور. وقد ذكر ابن أبي الحديد في شرح النهج من هذا القبيل بما نفيسا وفيه أن معاوية في آخر مدته كتب نسخة (من) اتهمتموه بموالاة هؤلاء القوم فنكلوا به واهدوا داره) فلم يكن البلاء أشد ولا أكثر منه بالعراق ولا سيما بالكوفة حتى ان الرجل من شيعة علي ليأتيه من يشق به فيدخل بيته فيلقى اليه سره فيخاف من خادمه ومملوكه ولا يحدته حتى يأخذ عليه الايمان المغلظة ليكتمن عليه ثم قال حتى ان أنسانا وقف للحجاج ويقال انه جذ الاصمعي عبد الملك بن قريش فصاح به أيها الأمير ان أهلي عقوبى فسموني عليا وأنى فقير بأئس وأنى الى صلة الأمير الحجاج فتضاحك له الحجاج وقال للطف ما توسلت به قد وليناك موضع كذا انتهى. وقصة يحيى بن يعمر أخرجه الحاكم في المستدرک باسناده إلى شريك عن عبد الملك بن عمير قال دخل يحيى بن يعمر على الحجاج ثم روى القصة باسناد آخر الى عاصم بن بهدلة قال اجتمعوا عند الحجاج فذكر الحسين بن علي فقال الحجاج لم يكن من ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده يحيى بن يعمر فقال كذبت أيها الأمير فقال لتأيتني على ما قلت بينة ومصدق من كتاب الله أو لا قتلنك قال ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون إلى قوله عز وجل وزكريا ويحيى وعيسى فأخبر عز وجل ان عيسى من ذرية آدم بأمه والحسين بن علي من ذرية محمد صلى الله عليه وآله وسلم بأمه قال صدقت فما حملك على تكذبي في مجلسي قال ما أخذ الله على الأنبياء لتبئنه للناس ولا تكتمونونه وقال الله عز وجل فنبدوه وراء ظهورهم واشتروا بها ثمنا قليلا قال فنفاه إلى خراسان انتهى. قال الذهبي في النبلاء في ترجمته وكان الحجاج قد نفاه فأقبل عليه

الأمير قتيبة بن مسلم فولاه قضاء خراسان انتهى .

ذكر أمير المؤمنين وسيد الوصيين ومعجزة رسول رب العالمين جم الفضائل والمناقب . وأفضل طاعن بسيفه وضارب ومن هوى المشاهد النبوية ليث الله الغالب . الامام أبي الحسين . على بن أبي طالب كرم الله وجهه

القرشي الهاشمي المكي ثم المديني الكوفي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبويه وأقرب العشيرة نسبا اليه . أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم أول هاشمية ولدت هاشميا أسلمت وهاجرت إلى المدينة وماتت بها وصلى عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتولى دفنها وأشعرها قميصه واضطجع في قبرها وقال ألبستها قميصي لتلبس من ثياب الجنة واضطجعت في قبرها لا تخف عنها ضغطة القبر انها كانت من أحسن خلق الله صنيعا إلى بعد أبي طالب رضي الله عنها قال الامام أبو العباس الحسن في المصابيح أخبرنا محمد بن جعفر الفرواني بإسناده إلى الامام زيد بن علي عليه السلام قال قلنا له صف لنا أمير المؤمنين عليه السلام فقال عليه السلام سمعت أبي عليه السلام يقول كان أمير المؤمنين رجلا دحداح البطن أذعج العينين كأن وجهه الحُسن القمر ليلة البدر ضخم البطن عظيم المسر به شثن الكفين ضخم الكسور كان عنقه أبريق فضة أصلع ليس على رأسه شعر إلا خفاف من خلفه إلى منكبيه له مشاستان مرتفعا العظام كمشاشتي السبع إذا مشى تكفأ ومارجسده . له سنام كسنام الثور لا يستبين عضده من ذراعه قد ادمج اذماجا لم يغمز ذراع رجل قط إلا أمسك بنفسه لونه إلى السمرة أذلف الأنف إذا مشى في الحرب هروا في مشيته مؤيد بالعز صلوات الله عليه وسلامه انتهى . قوله دحداح البطن قال في القاموس دَحَحَ ودَحَحَ بطنه عظم واسترمل كانداح والحسان صفة للوجه والقمر خير كأن وهو بالضم الجمال يقال حسن ككرم ونصر فهو حاسن وحسين كأمير وغراب ورمان كذا في القاموس . والخفاف الخفيف والمشاش رؤس العظام . والكسور جمع كسر بكسر الكاف عظم الساعد مما يلي النصف منه إلى المرفق . وقد روى كثير من المؤرخين خلته وصفته بما يقرب مما ذكر ويتفاوت بزيادة وقص . قال العامري في الرياض المستطابة أسلم رضي الله عنه وهو ابن ثمان سنين أو عشر أو أربع عشرة أو خمس عشرة أو ست عشرة قال بعضهم والصواب الاضراب عن توقيت اسلامه لأنه لم يكن مشركا فيستأنف الاسلام ثم قال وهو أول من أسلم من الصبيان ويقال هو أول من أسلم مطلقا انتهى . قلت الذي يعتقد اهل البيت وغيرهم من علماء الأئمة انه أول الناس اسلاما على الاطلاق بعد خديجة رضي الله عنها وانه وقع في حال صفرة قبل بلوغه سن التكليف الشرعي وتطابقت الأخبار انه بدعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياه إلى الاسلام وحشه عليه وحينئذ فتكون من خصائصه الشريفة صحة اسلامه ذلك الوقت وفي شعره عليه السلام .

سبقتكم الى الاسلام طراً \* صغيراً ما بلغت او ان حلى

اخرجه مع ما قبله المؤيد بالله في الامالى وغيره \* ومن الادلة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة عليها السلام ألا ترضين أنى زوجتك أقدمهم اسلاماً وأعلمهم علماً. وفي جامع الترمذى عن أنس بن مالك أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وصلى على يوم الثلاثاء . قال الفقيه حميد ولأنه عليه السلام كان مع بنى المطلب يوم دعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الاسلام فبادر في التصديق لأنه صلى الله عليه وآله وسلم مدحه بذلك في آثار مشهورة منها قوله لفاطمة ألا ترضين الحديث ولو كان اسلامه لا يعتد به لمكان الصبا لما حسن تعظيمه به ولأنه عليه السلام احتج به على الصحابة في حديث المناشدة يوم الشورى ولم يرد عليه أحد منهم بأنه وقع في حال الصغر بل سلموه معتقدين صحته انتهى .

وذكر الامام عز الدين بن الحسن في شرح المنهاج مناظرة المأمون لعلماء عصره بكاملها وفيها قال المأمون يا اسحاق - أى الأعمال كانت أفضل يوم بعث الله رسوله قال قلت الاخلاص بالشهادة قال ليس السبق الى الاسلام قلت نعم قال فهل علمت أن أحدا سبق عليا إلى الاسلام قلت ان عليا اسلم وهو حديث السن ولا يجوز عليه الحكم وأسلم أبو بكر وهو مستكمل يجوز عليه الحكم قال أخبرني أيهما اسلم قبل ثم اناظرك عليه من بعد في الحدأة والسن قلت على اسلم قبل أبي بكر على هذه الشريطة قال فأخبرني عن اسلام على هل بدعاء من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الهام من الله قال فاطرقت قال يا اسحاق لا تقل الهام فتقدمه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعرف الاسلام حتى أتاه جبريل عن الله قلت أجل بل دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاسلام قال يا اسحاق فهل دعاه بأمر من الله أو تكلف ذلك من نفسه قال فاطرقت قال لا تنسب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى التكلف فإن الله تعالى يقول وما انا من المتكلفين قلت أجل بل دعاه بأمر من الله عز وجل قال فهل من صفة الله أن يكلف رسوله دعاء من لا يجوز عليه الحكم قلت أعوذ بالله قال أفتراه من قياس قولك أن عليا أسلم صبيا لا يجوز عليه الحكم فقد كلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دعا من الصبيان مالا يطيقون فهذا يدعوهم الساعة ويرتدون بعد ساعة فلا يجب عليهم في ارتدادهم شيء ولا يجوز عليهم حكم الرسول أترى هذا جائزا عندك ينسب الى الله عز وجل قلت أعوذ بالله قال يا اسحاق فأراك قصدت الى فضيلة فضل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا بها على الخلق ليعرف مكانه وفضله ولو كان الله أمر بدعاء الصبيان لدعاهم كما دعا عليا عليه السلام قلت بلى قال فهل بلغك أن الرسول صلى الله عليه وسلم دعا أحداً من صبيان أهله وقربائه لثلاثا يقول كان علي بن عمه قلت لا أعلم ولا أدري فعل أو لم يفعل

قال فإذا لم تدر فذبح ما قد وضعه الله عنك وعنا انتهى بتلخيص يسير فتبين بما ذكر صحة اسلامه صغيراً وأن له حكم اسلام من بلغ سن التكليف في حق من عداه كرامة له عليه السلام وفضيلة لا يشاركه فيها غيره . وأما ما ذكره في تعليق الشرح أنه تقرر اسلامه دون الادراك وهو وأن لم يستحق به ثواباً فهو وصف كمال وفضيلة وبه يقع المدح سيما اذا استمر كذلك الى وقت الادراك وذلك معلوم فإن من نشاء مطهراً عن الرذائل في صفه حتى أدرك يمدح ويكون له علو درجة في الفضل انتهى فبنى على عدم الخصوصية الثابتة بالدليل المتقدم على أن استحقاق الثواب على الأعمال في حق من لم يبلغ الادراك عموماً قد قال به المحقق المقبل وانتصر له في كتبه الأصولية بما فيه مفتح . قال في الرياض وكان من لطف الله تعالى به واراادته الخير له أن قریشاً أصابهم أزمة شديدة وكان أبو طالب كثير العيال فاراد أهلهم أن يخففوا عنه فكلّموه في ذلك فقال اذا تركتم لي عقيلاً وطالباً فاضنّوا ما شئتم فاختار رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً وضمه اليه فلم يرزل في حجره حتى بعثه الله نبياً فامن به وصدقه وهاجر رضى الله عنه بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أيام وكان النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ليؤدي عنه الودائع والامانات التي كانت عنده ثم يلحق به فلفحه بقباء ونزل معه على كاثوم بن الهدم ولم يقم بقباء الا ليلة أو ليلتين ثم قال وهو أول من هاجر بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وأول من صلى من المسلمين وأول من يجشوا للخصومة بين يدي الله تعالى وأول هاشمي ولدته هاشمية وأول خليفة من بني هاشم وأجمعوا أنه شهد المشاهد كلها الا تبوك كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله فيها على المدينة فلما خرج النبي صلى الله عليه وسلم وسار قليلاً تبعه وقال أتخلفني في النساء والصبيان فقال (أما ترضى أن يكون لك من الأجر والمغنم مثل ما لي وقال أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى الا أنه لا نبي بعدي) وكان لوآء النبي صلى الله عليه وآله وسلم معه في أكثر حروبه واذا لم يغز بنفسه أعطاه سلاحه وكان له الأثر العظيم في كل مشهد حتى لا يعلم لأحد من الصحابة في الشجاعة ومنازلة الجروب ماله وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم في غزوة خيبر (لاعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يفتح الله عليه أو على يديه) فكان هو المعطى وفتحت على يديه وتقل على عينيه يومئذ لرمي شديد كان به فلم يرمد بعدها وخوف به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقيف وقال لَتَنْتَهَنَّ أَوْلَاءُ بَعْثَ عَلَيكُمْ رَجُلًا مِنِّي أَوْ قَالَ مِثْلَ نَفْسِي فَلْيَضْرِبْنَ أَعْنَاقَكُمْ وَلْيَسْبِغْنَ ذُرَارِيَكُمْ وَلْيَأْخُذْنَ أَمْوَالَكُمْ \* قال عمر فيها أو في أحدها ما تمنيت الامارة الا يومئذ فجعلت أنصب صدرى رجاء أن يقول هو هذا . وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن من أذاه فقد أذاه ومن أبغضه فقد أبغضه ومن أحبه فقد أحبه ومن تولاه فقد تولاه ومن عاداه فقد عاداه ومن أطاعه فقد أطاعه ومن عصاه فقد عصاه \* وأخى بين أصحابه اثنين اثنين وتركه لنفسه

وقال له أنت أخى فى الدنيا والآخرة واختصه بتزويج البتول سيدة العالمين وأخبر أن ذلك  
 بوحي من الله تعالى وأن الله تعالى جعل ذرية نبيه فى صلبه وأخبر أنه ولى كل مؤمن بعده وبعثه  
 بالبراءة من المشركين من عقودهم وعهودهم وذلك على ما تضمنته سورة براءة وذلك عام حج أبو بكر  
 بالناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واشركه فى هديده فى حجة الوداع واستنابه فى تفرقة  
 لحومها وجلودها وجلالها ودعاه حين بعثه الى اليمن بهداية قلبه وثبات لسانه وشهد له بالجنة والشهادة  
 ولما نزل قوله تعالى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً) دعاه النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم وزوجته وابنيه وجلالهم بكاء وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس  
 وطهرهم تطهيراً ولما نزلت آية المباهلة دعاهم أيضاً ونزل فى الثناء عليهم آيات من كتاب الله وكل آى  
 ورد فى الثناء على الصحابة أو على نفر منهم فهو داخل فيه قال ابن عباس ليست آية من كتاب الله  
 تعالى بأئها الذين آمنوا وعلى أولها وأميرها وشريفها وأثنى عليه جمع من الصحابة منهم أبو بكر وعمر  
 واعترفوا له بالسبق والتقدم فى العلم والفهم ورجعوا الى قوله فى الفتاوى الحادثة انتهى . وقال المزنى  
 فى تهذيب الكمال فى ترجمة عليه السلام قال غير واحد من العلماء كان على رضى الله عنه أصغر ولد  
 أبى طالب كان أصغر من جعفر بعشر سنين وكان جعفر أصغر من عقيل بعشر سنين وكان عقيل أصغر  
 من طالب بعشر سنين . قال أبو عمر بن عبد البر سئل أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين عن صفة  
 على رحمه الله فقال كان آدم شديد الأدمة ثقیل العينين عظيمهما ذا بطن أجلع ربة الى انقصر  
 لا يخبض . وقد روى انه ربما خضب وصفر لحيته . وقال أيضا روى عن سلمان وأبى ذر والمقداد  
 وخباب وجابر وأبى سعيد الخدرى وزيد بن أرقم رضى الله عنهم ان على بن أبى طالب رضى الله  
 عنه أول من أسلم وفضله هؤلاء على غيره . وقال ابن اسحق أول من آمن بالله محمد رسول الله ومن  
 الرجال على بن أبى طالب وهو قول ابن شهاب إلا انه قال ومن الرجال بعد خديجة وهو قول الجميع  
 فى خديجة رضى الله عنها . وروى بإسناده عن عكرمة عن ابن عباس قال لعلى أربع خصال ليست  
 لغيره هو أول عربى وعجمى صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الذى كان لواءه معه  
 فى كل زحف وهو الذى صبر حين فر عنه الناس وهو الذى غسله وأدخله قبره . قال وروى عن سلمان  
 الفارسي انه قال أول هذه الأمة وروداً على نبيها أولها اسلاما على بن أبى طالب . قال وقد روى  
 هذا الحديث مرفوعاً عن سلمان الفارسي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى بإسناده عن  
 أبى عوانة عن أبى بلخ عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس رضى الله عنه وكان على أول من آمن  
 من الناس بعد خديجة وهذا اسناد لا مطمئن فيه لاحد لصحته وثقة قتلته وهو يعارض ما ذكرنا عن ابن  
 عباس فى باب أبى بكر والصحيح فى أبى بكر انه أول من أظهر اسلامه كذلك قال مجاهد وغيره

قالوا ومنعه قومه قال ابن شهاب وعبيد الله بن محمد بن عقيل وقتادة وابن اسحق أول من أسلم من الرجال على وافقوا على أن خديجة أول من آمن بالله ورسوله وصدقه فيما جاء به ثم على بعدها . وروى في ذلك عن أبي رافع مثل ذلك . وروى بإسناده عن عبد السلام بن صالح عن الدراوردي عن عمر مولى عفرة قال سئل محمد القرظي عن أول من أسلم أختي أم أبو بكر فقال سبحان الله أولها إسلاما على وإنما شبه على الناس أن عليا أختي إسلامه من أبي طالب وأسلم أبو بكر وأظهر إسلامه ولا شك عندنا أن عليا أولها إسلاما \* وقال الليث بن سعد عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أسلم على والزبير وهما ابنا ثمان سنين وقال ابن اسحق أول ذكر آمن بالله ورسوله على بن أبي طالب وهو ابن عشر سنين وقال معمر عن قتادة عن الحسن أسلم على وهو ابن خمس عشرة سنة قاله الحسن بن علي الجلواني عن عبد الرازق عن معمر \* وقال غيره عن عبد الرازق عن معمر وعن قتادة عن الحسن وغيره أول من أسلم بعد خديجة على بن أبي طالب وهو ابن خمس عشرة سنة أو ست عشرة سنة وذكر عمر بن شبة عن المدايني عن ابن جهمدة عن نافع عن ابن عمر قال أسلم على وهو ابن ثلاث عشرة سنة . وعن شريح بن النعمان عن فرات بن السائب عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مثله وزاد وتوفى وهو ابن ثلاث وستين قال أبو عمر هذا أصح ما قيل في ذلك . وقد روى عن ابن عمر من وجهين جيدين وروى ابن فضيل عن الأجلح عن سلمة بن كهيل عن حبة بن جوين قال سمعت عليا يقول لقد عبدت الله قبل أن يعبدني أحد من هذه الأمة خمس سنين . وروى شعبة عن سلمة بن كهيل عن حبة العرفي قال سمعت عليا يقول أنا أول من صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وروى مسلم الملائي عن أنس بن مالك قال أسلمني النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين وصلى على يوم الثلاثاء . وقال زيد بن أرقم أول من آمن بالله بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب من وجوه ذكرها النسائي وأسد بن موسى وغيرهما وقد مضى ذكر عفيف الكندي في ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وعلى عند الكعبة في ترجمته . قلت وهو أن عفيفا الكندي ابن عم الأشعث بن قيس وأخاه لأمه قال جئت في الجاهلية إلى مكة وأنا أريد أن أبتاع لاهلي ثيابا من ثيابها وعطرها فأتيت العباس وكان رجلا تاجرا فأتى عنده جالس إذ أقبل شاب فنظر إلى السماء ثم قام مستقبل الكعبة فلم ألبث إلا يسيراً حتى جاء غلام فقام عن يميني ثم لم ألبث إلا يسيراً حتى جاءت امرأة فقامت خلفهما فركم الشاب فركم الغلام والمرأة فرفع الشاب فرفع الغلام والمرأة فصجد فسجد الغلام والمرأة فقلت يا عباس أمر عظيم فقال أتدري من هذا الشاب هذا محمد بن عبد الله بن أخي أتدري من هذا الغلام هذا علي بن أبي طالب بن أخي أتدري من هذه المرأة هذه خديجة بنت خويلد زوجة أباي أخي حدثني أن ربه رب السماوات والأرض أمره بهذا الدين ولا والله ما على الأرض على

هذا الدين غير هؤلاء \* وعزاه المزي الى النسائي في خصائص على عليه السلام انتهى . قال المزي قال أبو عمر وقد أجمعوا انه صلى الى القبلتين وهاجر وشهد بدرأ والحديبية وسائر المشاهد وانه أبلى بدر واحد والخندق وخيبر البلاء العظيم وانه أعفى في تلك المشاهد وقام فيها المقام الكريم وكان لواء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده في مواطن كثيرة وكان يوم بدر بيده على اختلاف في ذلك ولما قتل مصعب بن عمير يوم أحد وكان اللواء بيده دفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي وقال ابن اسحق شهد علي بن أبي طالب بدرأ وهو ابن خمس وعشرين سنة . وروى حجاج بن أرطاة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال دفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراية يوم بدر الى علي وهو ابن عشرين سنة ذكره السراج في تاريخه ولم يتخلف عن مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منذ قدم المدينة الا تبوك فانه خلفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علي المدينة وعلى عياله في غزوة تبوك وقال له ( انت مني بمنزلة هارون من موسى إلا انه لاني بعدى ) . وروى قوله أنت مني بمنزلة هارون من موسى جماعة من الصحابة وهو من أثبت الآثار وأصحها رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد بن أبي وقاص وابن عباس وأبو سعيد الخدري وجابر ابن عبد الله وأم سلمة وأسماء بنت عميس وجماعة يطول ذكرهم . قال وروينا من وجوه عن علي أنه كان يقول أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها أحد غيري إلا كذاب .

قال أبو عمر أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المهاجرين بمكة ثم أخى بين المهاجرين والانصار بالمدينة وقال في كل واحدة منهما لعل أنت أخى في الدنيا والآخرة وأخى بينه وبين نفسه فلذلك كان هذا القول وما أشبهه من على وكان معه على حراء <sup>(١)</sup> حين تحرك فقال أثبت فما عليك الا نبى أو صديق أو شهيد . ومن كتاب ابن خزيمة زوجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنة ثنتين من الهجرة ابنته فاطمة سيدة نساء أهل الجنة ما خلا مريم بنت عمران وقال لها زوجتك سيدا في الدنيا والآخرة وإنه لا أول أصحابي اسلاماً وأكثرهم علماً وأعظمهم حِلماً قالت أسماء بنت عميس فرمقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اجتماعا جعل يدعو لهما لا يشركهما في دعائه أحد ودعا له كما دعا لها . قال وروى بريدة وأبو هريرة وجابر والبراء بن عازب وزيد بن أرقم كل منهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم غدير خم ( من كنت مولاه فعلي مولاه ) زاد بعضهم اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وروى سعد بن أبي وقاص وأبو هريرة وسهل بن سعد وبريدة الأسلمي وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر وعمران بن الحصين وسلمة بن الأكوع كلهم بمعنى واحد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يوم خيبر ( لأعطين الراية غدا رجلاً يحب الله



ورسوله ويحبسه الله ورسوله ليس بفرار يفتح الله على يديه ثم دعا بعلي وهو ارمد فتغل في عينيه وأعطاه الراية ففتح الله عليه ) وهي كلها آثار ثابتة . وبمته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن وهو شاب ليقضى بينهم فقال يا رسول الله اني لا أدري ما القضاء فضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صدره بيده وقال ( اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ) قال على فوالله ما شككت بمدها في قضاء بين اثنين وقال صلى الله عليه وآله وسلم يهلك فيك رجلان محب مفرط وكذاب مقتر وقال له تفرق فيك أمتي كما افترقت بنوا امرائيل في عيسى عليه السلام وروى أنه قال أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت من بابها انتهى كلامه رحمه الله قال ابن حجر الهيثمي عند قول البوصيري رحمه الله .

وعلى صنو النبي ومن ديسن فؤادي وداده والولاء

وما بعده من الأبيات في وصفه عليه السلام ما لفظه . تنبيه مما يدل على ان الله سبحانه إخص عليا من العلوم بما تقصر عنه العبارات قوله صلى الله عليه وآله وسلم أقضاكم على وهو حديث صحيح لا نزاع فيه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا دار الحكمة وفي رواية أنا مدينة العلم وعلى بابها وقد كثرت اختلاف الحفاظ وتناقضهم فيه مما يطول بسطه وملخصه أن لهم فيه أربعة آراء (صحيح) وهو ما ذهب اليه الحاكم وبواقفه قول الحفاظ المستقلاني وقد ذكر له طرقا وعين عدالة رجالها ولم يأت أحد ممن تكلم في هذا الحديث بجواب عن هذه الروايات الصحيحة عن يحيى بن معين وبين رد ما طعن به في بعض رواياته كشريك القاضي بأن مسلما احتج به وكفاه بذلك نحرأ له واعتمادا عليه وقد قال النووي في حديث رواه في البسمة يكفيننا أن نحتج بما احتج به مسلم ولقد قال بعض معاصريه ما رأيت أحدا قط أورد منه في علمه ( حسن ) وهو التحقيق وبواقفه قول شيخ الاسلام الحفاظ بن حجر رجاله رجال الصحيح إلا عبد السلام بن صالح الهروي فإنه ضعيف عندهم انتهى \* وسبقه الى آخر كلامه الحفاظ العلائي فقال عن الهروي هذا تكلموا فيه كثيرا انتهى \* وبعارض ذلك تصويب أبي زرعة حديثه ونقل الحاكم عن يحيى بن معين أنه وثقه فثبت انه حسن مقارب للصحيح بما علمت من قول ابن حجر ان رواته كلهم رواة الصحيح الا الهروي وان الهروي وثقه جماعة وضعفه آخرون (ضعيف) اى بناء على رأى من ضعف الهروي (موضوع) وعليه كثيرون من أئمة الحفاظ كالقرظي وابن الجوزي وجزم ببطلان جميع طرقه الذهبي في ميزانه وغيره وهؤلاء وان كانوا أئمة اجلاء لكنهم تساهلوا ناهلا كثيرا كما علم مما قررته وكيف ساغ الحكم بالوضع مع ما قرر أن رجاله كلهم رجال الصحيح الا واحدا فختلف فيه ويجب تأويل كلام القائلين بالوضع بأن ذلك لبعض طرق لا كلها وما أحسن قول بعض الحفاظ في أبي معاوية أحد رواة المتكلم فيهم بما لا يسمع هو ثقة مأمون من

كبار المشايخ وحفاظهم وقد تفرد به عن الأعمش فكان شاذاً وأى استحالة في أنه صلى الله عليه وآله وسلم يقول مثل هذا في حق علي عليه السلام انتهى . ما ذكره . وقال الشارح الحافظ بعد أن حكى هذا الكلام في عبارة ابن حجر تسامح عند ذكر أبي الصلت من تصويب أبي زرعة حديثه فإن أبا زرعة أمر أن يضرب على حديث أبي الصلت وقال لا أحدث عنه ولا أرضاه وقوله فيه وثقه جماعة وضعفه آخرون فيه تسامح لم يوثقه من أهل الحديث سوى أبي زكريا يحيى بن معين وقوله في شريك ابن عبد الله النخعي أن مسلماً احتج به لم يحتج به مسلم رحمه الله وإنما استشهد به ثم نقل ترجمته من الميزان وفيها وقد أخرج مسلم لشريك متابعة بعد أن حكى توثيقه عن جماعة من الحفاظ \* قلت قوله لم يوثقه من أهل الحديث سوى يحيى بن معين فيه نظر فإن عدم الوجدان لا يدل على فقدان وقد نقل الشارح نفسه عن أحمد بن سيار ما يؤيد كلام يحيى وكذا تصحيح الحاكم للحديث وتصريحه بتوثيقه أيضاً فليس أبو زكريا وحيداً في توثيقه والله أعلم . وأبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي لعل ذنبه هو التشيع والا فهو محل من الجلالة كما ذكره المزني في التهذيب أنه سكن نيسابور ورحل في الحديث إلى الكوفة والبصرة والحجاز واليمن وهو خادم علي بن موسى الرضا أديب فقيه عالم ثم ذكر من روى هو عنهم والآخذين عنه ثم قال قال أحمد بن سيار المروزي أبو الصلت الهروي ذكر لنا أنه من موالى عبد الرحمن بن سمرة وقد لقي وجالس الناس ورحل في الحديث وكان صاحب قشافة وهو من الممدودين في الزهد قدم مروا أيام المأمون يريد التوجه إلى الغزو فلم يزل مكرماً إلى أن أراد إظهار كلام جهنم والقول بأن القرآن مخلوق وجمع بينه وبين بشر المريسي وسأله أن يكلمه وكان عبد السلام يرد على أهل الأهواء من المرجئة والجهمية والزنادقة والقدرية وكلم بشر المريسي غير مرة بين يدي المأمون مع غيره من أهل الكلام كل ذلك كان الظفر له وكان يعرف بالتشيع وناظرته في ذلك لاستخرج ما عنده فلم أره يفرط ورأيت أنه يقدم أبا بكر وعمر ويترحم على علي وعثمان ولا يذكر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا بالجميل وسمعت يقول هذا مذهبي الذي أدين الله به إلا أن ثمة أحاديث يرويها في المثالب وسألت اسحق بن إبراهيم عن تلك الأحاديث وهي أحاديث مروية نحو ما جاء في أبي موسى وماروى في معاوية فقال هذه أحاديث قد رويت قلت أفتركها كتابتها وروايتها أو الرواية عن يرويها فقال أما من يرويها على طريق المعرفة فلا أكره ذلك وأما من يرويها ديانة ويريد عيب القوم فلا أرى الرواية عنه ثم ساق المزني استناده إلى أحمد بن سيار فيما نقله عنه . قلت وهذا الكلام من اسحق بن إبراهيم مبني على ما أصاوه من ثبوت عدالة الصحابة على الإطلاق وإن من حام حولها برواية ما تدل على توهين أحد منهم كان أمراً شنيعاً وبين هذا وبين الانصاف مغاوز وللشك في موضع آخر قال المزني وبلاستناد إلى أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت يعني الخطيب قال

أنا محمد بن أحمد بن رزق أنا أبو بكر محمد بن أحمد بن مكرم القاضي قال حدثنا القاسم بن عبد الرحمن  
 الانباري نا أبو الصلت الهروي نا أبو معاوية الضرير عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أنا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأت بابي) قال القاسم سألت  
 يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال هو صحيح قال أبو بكر بن ثابت أراد به صحيح من حديث  
 أبي معاوية وليس بباطل اذ قد رواه غير واحد عنه انتهى . قلت أراد أبو بكر بن ثابت أن يحيى لم يرد  
 بالصحة المصطلحة عند أهل الأثر بل نبوته عن أبي معاوية وهو خلاف الظاهر من كلامه وقد حمله  
 السيوطي فيما سننقه عنه على الصحة الاصطلاحية وفي كلام يحيى بن معين ما يدل على هذا المراد  
 تصريحاً وتلويحاً فقد نقل المزي أيضاً عن عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يوثق أبا  
 الصلت عبد السلام بن صالح فقلت أو قيل له انه حدث عن أبي معاوية عن الاعمش أنا مدينة العلم  
 وعلى بابها قال ماتريدون من هذا المسكين أليس قد حدث به محمد بن جعفر الفيدى عن أبي معاوية  
 وقال أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال ليس ممن  
 يكذب فقيل له في حديث أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس أنا مدينة العلم وعلى  
 بابها قال حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه وكان أبو الصلت رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث  
 ويكرم المشايخ وكانوا يحدثونه بها وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي سألت أبا علي صالح بن محمد عن  
 أبي الصلت الهروي فقال رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ورأيت يحيى بن معين عنده وسئل  
 عن الحديث الذي رواه عن أبي معاوية أنا مدينة العلم فقال رواد أيضاً الفيدى فقلت ما سمعته فقال محمد  
 ابن جعفر انتهى . وفي هامش تحرير المقاصد الحسنة عن الحافظ العلاءي انه قد ثبت رواية الحديث عن  
 أبي معاوية من غير طريق أبي الصلت فزال المخذور ممن هو دونه ثم قال وأبو معاوية ثقة حافظ محتج  
 بفراده كابن عينية وغيره فمن حكم على الحديث مع ذلك بالكذب فقد اخطأ انتهى . ثم نقل المزي  
 أقوال من ضعفه من المحدثين وأشدهم قولاً فيه يعقوب بن إبراهيم الجوزجاني فقال كان أبو الصلت  
 الهروي زائفاً عن الحق ماثلاً عن القصد سمعت من حدثني عن بعض الأئمة انه قال فيه هو أكذب  
 من روث حمار الدجال وقد كان قديماً متلوثاً في الاقدار . قلت الجوزجاني ممن اشتهر بالنصب وكلام  
 أهل الجرح والتعديل مصرح بذلك فقال ابن عدى كان ماثلاً الى مذهب أهل دمشق في التحامل  
 على علي رضي الله عنه . وقال ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة اسماعيل بن أبان الوراق أحد  
 شيوخ البخاري ما لفظه . قال وقال الجوزجاني كان ماثلاً عن الحق ولم يكذب في الحديث قال ابن  
 عدى يعني ما عليه الكوفيون من التشيع ثم قال ابن حجر الجوزجاني كان ناصباً منحرفاً عن علي  
 فهو ضد الشيعة المنحرف عن عثمان والصواب موالاتهما جميعاً ولا ينبغي أن يسنع قول مبتدع في

مبتدع انتهى \* وأما ما نقله المزى عن ابراهيم بن عبد الله الجنيدي قال سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال قد سمع وما اعرفه بالكذب قلت لحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال ما سمعت به قط وما بلغني الا عنه وقال عبد الخالق بن منصور سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال ما اعرفه فقلت انه يروى حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس انا مدينة العلم وعلى بابها فقال ما هذا الحديث بشئ \* فقد اجاب أبو بكر بن ثابت عن ذلك بقوله احسب عبد الخالق سأل يحيى بن معين عن حال أبي الصلت قديما ولم يكن يحيى اذ ذاك يعرفه ثم عرفه بعد فاجاب ابراهيم ابن الجنيدي عن حاله واما حديث الأعمش فان ابا الصلت كان يرويه فانكره احمد ويحيى بن معين من حديث ابي معاوية ثم بحث يحيى عنه فوجد غير ابي الصلت قد رواه عن ابي معاوية \* وما قد حواه به على أبي الصلت روايته عن علي بن موسى الرضى عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الايمان ما هو قال معرفة بالقلب واقرار باللسان وعمل بالأركان قال المزى وقد تابعه الحسن بن علي التميمي الطبرستاني عن محمد بن صدقة العنبري عن موسى بن جعفر وتابعه احمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب عن عباد بن صهيب عن جعفر بن محمد انتهى \* قال الشارح الحافظ وقد أورده النسائي في المجتبى من هذه الطريق وهو موضوع لصحيح ما تضمنته السنن الكبرى انتهى \* وبهذه المتابعة يخرج أبو الصلت عن وصيته برواية هذا الحديث وقد ذكره علي القاري في كتاب الأسرار المصنوعة في الأحاديث الموضوعة وقال حكم عليه ابن الجوزي بالوضع لكن قال السيوطي أورده ابن الجوزي في الموضوعات ولم يصب انتهى \* قال الشارح الحافظ بعد أن حكى ما قيل فيه اذا تدبرت الكلام في أبي الصلت وجدت الانصاف فيه عند يحيى بن معين ووجدت ما نقله المزى عن احمد بن سيار من حاله هو الحق وما سواها من الأقوال فيه ناشئة عن تهمة وظنة لاسباب وقد توبع على ما رواه وقد كنت أظن أن حديث انا مدينة العلم الخ صحيحا بل اقطع بصحته لما ذكره الحاكم من طريقه ولم أكن اذ ذاك قد وقفت على جمع الجوامع للسيوطي فاذا هو قد جزم بصحته بعد ان كان مدة يعلم بتحسينه وها أنا ذا أسوق ما في كتابيهما مستوفي ليتضح الامر للواقف بصحة هذا الحديث قلت وفيما نقلته عنه بعض اختصار وتصرف فليعلم ذلك قال رحمه الله قال أبو عبد الله الحاكم حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قلت هو الاصم ثقة قال السبكي في طبقاته ما أخرجه الحاكم من طريقه فهو أصح اسانيده انتهى \* قال أخبرنا محمد بن عبد الرحيم الهروي قال انا أبو الصلت عبد السلام بن صالح الهروي قال أنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس انا مدينة العلم الحديث هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وأبو الصلت ثقة مأمون فاني سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب في التاريخ

يقول سمعت العباس بن محمد الدوري يقول سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال ثقة قلت  
أليس قد حدث عن أبي معاوية عن الاعمش ( انا مدينة العلم وعلى بابها ) قال قد حدث به محمد بن جعفر  
القيدي وهو ثقة مأمون سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه القبانى أمام عصره ببخارى يقول سمعت  
صالح بن حبيب بن محمد الحافظ يقول وسئل عن أبي الصلت قال دخل يحيى بن معين ونحن معه على  
أبي الصلت فسلم عليه فلما خرج تبعته فقلت له ما تقول رحمك الله في أبي الصلت فقال هو صدوق  
قلت انه يروى حديث الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( انا  
مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها ) فقال قد روى هذا أو ذاك القيدى عن أبي معاوية  
عن الاعمش كما زواه أبو الصلت حدثني بصحة ما ذكره الامام أبو زكريا يحيى بن معين \* أبو الحسين  
محمد بن أحمد بن تميم القنطري قال انا الحسين بن فهم قال انا محمد بن يحيى بن الضريس <sup>(١)</sup> انا محمد بن  
جعفر الفيدى عن أبي معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم انا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأت الباب \* قال الحسين بن فهم وحدثنا أبو  
الصلت الهروي عن أبي معاوية قال الحاكم ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبيد  
الرحمن ثقة مأمون حافظ ولهذا الاسناد شاهد من حديث سفيان الثوري باسناد صحيح حدثني  
أبو بكر محمد بن علي الفقيه الامام الشافعي القفال ببخارى وأنا سألته قال حدثني النعمان بن هارون  
البلدي ببكدة من أصل كتابه قال انا أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني قال انا عبد الرزاق قال  
انا سفيان الثوري عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال سمعت جابر  
ابن عبد الله يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد  
العلم فليأت الباب \*

قال الشارح الحافظ رجال الاسنادين ثقات وغالبهم رجال الصحيح والقنطري بفتح القاف  
واسكان النون قاله السمعاني وقال هو من أهل بغداد كان فيه لين هكذا قال أحمد بن أبي الفوارس  
الحافظ حدث عن عبيد الرسي وأبي قلابه الرقاشي ومحمد بن سعيد العوفي وأبي اسماعيل الترمذي  
ومحمد بن يونس الكديمي روى عنه أبو الحسن محمد بن رزق وأبو الحسن علي بن أحمد بن عمر المقرئ  
وأبو الحسن علي بن الحسين بن دوما البغالي والحاكم أبو عبد الله الحافظ توفي سنة ثمان وأربعين  
وثلاثمائة انتهى \* وقوله كان فيه لين معارض بتصحيح الحاكم له في مستدركه غير ما حديث مع أنه  
تضعيف خفيف فكأن من ثقة من رجال الصحيحين فيه لين على أن ذلك غير مسلم اذ لم يذكره  
الذهبي في ميزان الاعتدال مع خبرته برجال الحاكم فقد تلخص المستدرك وتعقبه في أحاديث ولم يرو

(١) الطريس بالمهملة مصفر

عنه في القنطري هذا مقال وأما الحسين بن فهم فقال في الذكرة هو الحافظ الكبير أبو علي الحسين ابن محمد بن عبد الرحمن بن فهم بن محرز البغدادي قال ابن كامل كان حسن المجلس متفناناً في العلوم كثير الحفظ للحديث مسنده ومقطوعه ولا صنف الاخبار والنسب والشعر والمعرفة بالرجال قال أخذت عن ابن معين معرفة الرجال وقال الدارقطني ليس بالقوي وذكره في الميزان ونقل أيضاً عن الحاكم أنه ليس بالقوي . قال الشارح الحافظ هذا رجل ثقة حافظ عارف بالحديث والرجال وقول الدارقطني والحاكم ليس بالقوي لا يضره مع قول الحاكم انه ثقة مأمون وتصحيحه لحديثه وفي الميزان من أقرائه جماعة كالبراق والطبراني ولم يضرهم كونهم في الميزان ولا خف لهم به رجحان .

قلت وفيه نظر فقد تعارض قول الحاكم فيه فلا يكون ما ذكره في المستدرک حجة في توثيقه بل يعادل الى أمر خارجي من أنه من الجرح المبهم ولا بد من تفسير سببه كما تكرر إيراد ذلك في مواضع وهو مبني على أن الحاكم المنقول عنه الجرح هو أبو عبد الله والله أعلم . ومحمد بن يحيى الطريس قال فيه ابن أبي حاتم هو الكوفي الفيدى كان يسكن فيد روى عن محمد بن فضيل والوليد بن بكير ومحمد ابن الطفيل وعمرو بن هاشم الجنبي وعيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام سمع منه أبي وروى عنه سمعت أبي يقول ذلك وسئل أبي عنه فقال صدوق انتهى . وذكره عبد الغني بن سعيد في المختلف والمؤتلف في ذكر العبدى بالعين المهملة والياء الموحدة بنقطة من أسفل والدال المهملة والعين المهملة والياء المعجمة باثنتين تحتها والدال معجمة والفيدى بالفاء المعجمة والياء المعجمة باثنتين تحتها والدال المهملة فذكر في الأول جماعة وفي الثاني اثنين وهما محمد بن سليمان الفيدى وبكار بن الأسود العيذى وفي الثالث اثنين محمد بن يحيى بن الطريس المذكور وقال فيه قاضي الري في أهل فيد وشيخه محمد بن جعفر الفيدى الثقة المأمون الذي أخرج له البخاري في صحيحه ولم يذكرهما ثالثاً فهذان أمامان اتفقا على تفخيم شأنه فأبو حاتم وصفه بالصدق وروى عنه وناهيك به لشدة تحريه وعبد الغني قال فيه قاضي الري ولا يكون قاضياً الا من جمع بين الرواية والدراية حتى يتأهل لذلك وباقي رجال السند رجال الصحيح . وأما حديث جابر الذي أورده الحاكم شاهداً . فقال الشارح رحمه الله أما القفال فقال السبكي في طبقاته هو محمد بن علي بن اسماعيل القفال الكبير الشاشي الإمام الجليل أحد أئمة الدهر ذو الباع الواسع في العلوم واليد الباسطة والجلالة التامة والعظمة الوافرة قال فيه الحاكم الفقيه الأديب امام عصره للشافعيين وأعلمهم وأكثرهم رحلة في طلب الحديث سمع بخراسان ابن خزيمة وأقرانه بالعراق ابن جرير وأبا بكر الباغندي وغيرهما وذكره في النبلاء فأطنب في وصفه ونشر محاسنه الى الغاية وشيخه النعمان بن هارون البلدي سبيله سبيل مشايخ القفال المذكورين وقد قال صاحب مجمع الزوائد في الجزء الأول من كتابه وما كان من مشايخ الطبراني في الميزان نهت

على ضعفه ومن لم يكن في الميزان الحقته بالثقات الذين بعده انتهى . قال الشارح وقد بحثت في الميزان في حرف النون فلم أجد للنعمان بن هارون البلدي فيه ذكراً ولو كان فيه مقال لذكره . فهو ملحق بالثقات وفي قول القفال حدثني من أصل كتابه دليل على عظم شأنه وباقى رجاله ثقات وبعضهم ممن أخرج له غير أصحاب الستة كأحمد بن عبد الله الحرافى أخرج له الحاكم هذا الحديث وصححه وضعفه به ابن عدى وبعضهم ممن أخرج له مسلم وغيره من أصحاب السنن دون البخارى كعبد الله ابن عثمان بن خثيم وعبد الرحمن التيمى وبعضهم ممن أخرج له الجماعة كعبد الرزاق وسفيان انتهى ما يتعلق بما ذكره الحاكم رحمه الله في مستدركه \* وأما ما ذكره السيوطى رحمه الله في مسنده على عليه السلام من جامعته الكبير فلفظه - قال الترمذى وابن جرير معاً حدثنا اسماعيل بن موسى السدى قال انا محمد بن عمر الرومى عن شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن الصنابجى عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أنا دار الحكمة وعلى بابها ) قال أبو نعيم في الحلية قال الترمذى هذا حديث غريب وفي رواية منكر وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكر فيه الصنابجى ولم يعرف هذا الحديث عن أحد من الثقات غير شريك وفي الباب عن ابن عباس انتهى كلام أبي نعيم \* وقال ابن جرير هذا خبر عندنا صحيح ويجب ان يكون على مذهب الآخرين سبقا غير صحيح لعلتين احدهما انه خبر لا يعرف أنه مخرج عن علي عليه السلام الا من هذا الوجه والاخرى أن سلمة بن كهيل عندهم ممن لا يثبت بنقله حجة وقد وافق علياً في رواية هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غيره \* حدثني محمد بن اسماعيل الضرارى قال انا عبد السلام بن صالح الهروى نا. أبو معاوية عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( انا مدينة العلم وعلى بابها فمن أراد المدينة فليأتها من بابها ) حدثني ابراهيم بن موسى الرازى وليس بالفراء قال حدثنا أبو معاوية بإسناده مثله هذا الشيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث انتهى كلام ابن جرير . وقد أورد ابن الجوزى في الموضوعات وأخرج الحاكم حديث ابن عباس وقال صحيح الاسناد وروى الخطيب في تاريخه عن يحيى بن معين انه مثل عن حديث ابن عباس فقال هو صحيح وقال ابن عدى في حديث ابن عباس انه موضوع . قال صلاح الدين العلائى وقد قال ببطلانه الذهبى وغيره ولم يأتوا في ذلك بعلّة قاذجة سوى دعوى الوضع دفعا بالظن . قال ابن حجر هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وقال انه صحيح وخالفه ابن الجوزى فذكره في الموضوعات وقال انه كذب والصواب خلافهما معاً وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقى الى الصحة ولا ينحط الى الكذب وبيان ذلك يستدعى طولا ولكن هذا هو المتمدب في ذلك انتهى . وقد كنت أجبت بهذا الجواب دهرأ الى ان وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث على في تهذيب الآثار مع تصحيح

الحاكم لحديث ابن عباس فاستخرت الله وجزمت بازقاء الحديث عن مرتبة الحسن الى مرتبة الصحة انتهى . كلام السيوطي . قال الشارح رحمه الله ومحمد بن عمر الرومي المذكور في حديث الترمذي السابق قال فيه الذهبي في الكاشف ضعفه أبو داود وقواه غيره واقتصر في الميزان على تضعيفه وقد أخرج له البخاري في غير صحيحه ولم ينفرد بروايته للحديث عن شريك فقد أخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب المناقب له ما لفظه - حدثنا إبراهيم بن عبد الله وهو أبو مسلم الكشي أحد الحفاظ مؤلف كتاب السنن وثقه الدارقطني وغيره وتركه في الميزان لجلالته قال عن محمد بن عبد الله الرقاشي قال حدثنا شريك فذكره بأسناده ومثله ومحمد بن عبد الله الرقاشي ثقة ثبت روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه وقد رواه سويد بن سعيد وهو من رجال مسلم عن شريك كما رواه أيضاً وأخرجه السيد الشريف أبو عبد الله محمد بن علي الحسيني في كتاب من روى عن الامام زيد بن علي من الثابطين وذلك من طريق الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن زيد بن علي عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أنا دار الحكمة وعلي بابها ) وهذا الحسن بن زيد الراوي عن أبيه عن زيد ابن علي هو والد الشريفة نفيسة المصرية التي يتبرك بقرها أهل مصر وقد روى له النسائي وروى عنه مالك وزيد ابن الجباب ذكره الذهبي في ترجمته \* قلت ذكر أهل الأثر ومنهم السيد محمد بن إبراهيم الوزير في تنقيح الانظار أن تصحيح الحديث على ضربين أحدهما أن ينص على صحة الحديث أحد الحفاظ المرضيين فيجب قبول ذلك لقيام الإجماع على وجوب قبول الخبر الاحادي فيما يتعلق بالاحكام الشرعية الا أن تظهر علة قاذحة من فسق في الراوي أو تغفيل أو غير ذلك مما خفي على من صحح الحديث وهذا قد نص على تصحيحه في الجملة أربعة أئمة حفاظ وهم ابن معين في حديث ابن عباس والحاكم أبو عبد الله فيه أيضاً والامام محمد بن جرير في حديث علي عليه السلام وأبو الفضل جلال الدين السيوطي في أصل الحديث وتصحيحه صادر عن اجتهاد وبحث فلا يقال انه تابع لمن تقدمه تقليداً كما لا يعزب عن المنصف وكذلك الشارح رحمه الله فانه كان من حفاظ الآثار وله الخبرة التامة في معرفة الرجال وقد جزم بصحة اجتهاد ولم تظهر في الحديث علة قاذحة خفيت على المتقدمين ولذا قال العلاني فيما قلناه عنه لم يأتوا في ذلك بعلة قاذحة . ثانيهما أن لا ينص على صحة الحديث أحد من المتقدمين ولكن صح مع البحث والتفتيش لكتب الرجال عدالة رواته وفتحهم ولم يظهر شيء مما يوجب عدم الاعتبار بهم فهذا محل خلاف بين علماء الأثر والذي عليه المحققون منهم زين الدين العراقي والحافظ ابن حجر والنووي صحة اطلاق لفظ الصحة عليه وجوازه قد صحح جماعة من المتأخرين أحاديث جمة خارجة عن الصحيحين واضراهما من الكتب المعتمدة للتصحيح منهم أبو الحسن بن القطان



والمندري والضياء المقدسي وابن كثير قال ابن حجر في نكته ان أهل السكتب المشهورة كسكنن التسائي وغيره اذا روى أحدهم حديثاً ولم يعمله وجمع اسناده شروط الصحة ولم يطعم المحدث المطلع فيه على علة ما المانع من الحكم بصحته ولو لم ينص على صحته أحد من المتقدمين ولا سيما وأكثر ما يوجد من هذا القبيل ما رواه زوارة الصحيح هذا لا ينازع فيه من له ذوق في هذا الفن انتهى . فيقال على تقدير أن أحداً لم ينص على تصحيح هذا الحديث اذا نظرنا في حديث ابن عباس وجدنا اسناده الى أبي معاوية قد صح من غير أبي الصلت وأبو معاوية كما قال العلأى ثقة حافظ محتج بافراده كسفيان بن عيينة ومن في طبقته ومنه الى ابن عباس أئمة حفاظ متفق عليهم ولم يتبين ما يقدح في ذلك فكان من الصحيح لذاته ويزيده قوة ما وجد بالاسانيد القوية من متابعائه كما سبق ايرادها . وهذا الحديث فيه من النكت البياينة التشبيه البليغ وترشيح التشبيه والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية \* أما التشبيه ففي وصفه صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه بأنه مدينة العلم وأن أخاه بابها بجندف اداة التشبيه التي هي الكاف والوجه الجامع هو كونه صلى الله عليه وآله وسلم حاوياً لقوام الأديان كما أن المدينة تحتوي على قوام الأبدان وكذا تشبيهه على عليه السلام ببابها من حيث ان الباب هو الموصل القريب الى تناول ما في المدينة من الامور النافعة وأمير المؤمنين الموصل بروايته وفتاويه لمن أراد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصناف العلوم الجامعة وذكر الباب هو الترشيح اذ هو من لازم المدينة المسورة \* وأما الاستعارة بالكناية ففي مدينة العلم لأنه لما كان العلم شاملاً لفنون كثيرة وأحكام متعددة شبهه بالامور النافعة المفيدة التي لا تجتمع الا في المدينة والجامع عموم النفع وهذا التشبيه مضمّر في النفس دلّ عليه بما هو من خواص تلك الامور المشبه بها وهو المدينة وهذه المدينة المضافة الى العلم صورة وهمية كبد الشمال وأظفار المنية وهي الاستعارة التخيلية على مذهب الجمهور وهذا آخر ما أردنا تحصيله على الحديث المذكور \* قال السيوطي في مسند على عليه السلام ما لفظه - عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب انه قيل لعلي مالك أكثر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثاً فقال اني كنت اذا سألته انبأني واذا سكت ابتدأني أخرجه ابن سعد انتهى . وروى النسائي في الخصاص من حديث ابن جريج عن أبي حرب بن أبي الاسود الدثلي عن أبيه وعن رجل عن زاذان قال قال علي كنت والله اذا سألته أعطيت واذا سكت ابتدأت أوردته المزي في التهذيب وهو شاهد لما أخرجه ابن سعد قال السيوطي وعنه يعني عن أمير المؤمنين على عليه السلام والله ما نزلت آية الا وقد علمت فيما نزلت وأن نزلت وفيمن نزلت ان ربي قد وهب لي قلباً عقولاً ولساناً ناطقاً سؤلاً أخرجه ابن سعد وأبو نعيم في الحلية وعنه قال سلوني عن كتاب الله انه ليس من آية الا وقد عرفت بليل نزلت أم بنهار أم سهل أم جبل أخرجه ابن سعد انتهى . وعن سعيد بن المسيب

قال لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سلوني الا على بن أبي طالب وقد رجع عمر مع تقدمه في العلم وطول مدته ووفور جلة الصحابة في أيامه الى قول علي عليه السلام في كثير من المسائل معترفاً بالفضل في العلم وكان يأتيه عمر الى منزله فيسأله عن الشيء قد أشكل عليه فيجيب عليه فيدعوله ويبعث اليه في بعض الاحيان فيأتيه علي . وكان يتعوذ عمر من معضلة ليس لها أبو الحسن كما أخرجه عبد الله بن احمد بن حنبل في كتاب المناقب باسناده الى سعيد بن المسيب قال كان عمر يتعوذ من معضلة ليس لها أبو الحسن انتهى . وسعيد بن المسيب ممن أدرك عمر وعلياً وغيرهما من الصحابة وقد ذكر في سنن البيهقي الكبرى قصة من تزوجت في عدتها ثم عاد زوجها الاول وفتوى أمير المؤمنين فيها ورجوع عمر الى قوله بعد ان أفنى بخلافه وقصة المرأة التي وضعت لسته اشهر وهم عمر برحها ورجوعه الى قول أمير المؤمنين وغير ذلك مما يزيد الناظر بصيرة على أنه أعلم الصحابة قاطبة وتصدق قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( انا مدينة العلم وعلي بابها ) وهذا القدر اليسير من ترجمته يدل على الكثير فناقبه أكثر من أن نحصى وأجل من أن يحيط بها الاستقصاء \* وقد اعترف بذلك المؤلف والمخالف فقال احمد بن حنبل والقاضي اسماعيل بن اسحاق لم يروى أحد من الصحابة بالاسانيد الحسان ما روى في علي وأورد منها أعل التصانيف المفردة لذلك شطراً نافعاً كالامام احمد ابن حنبل وولده عبد الله في المسند وزوائده والنسائي في الخصائص والحاكم أبو عبد الله في مستدركه وابن البطريق في العمدة والكنجى في كفاية الطالب ومحمد بن سليمان الكوفي في الزمردى في كتاب المناقب وابن المغازلي في مصنفه والزرندي في مصنفه والذهبي في كتابه الذي سماه فتح المطالب والفقهاء حميد الشهيد في محاسن الأزهار . ومن أحسنها وأقربها عصرنا فريج الكروب للسيد العلامة اسحاق ابن يوسف بن المتوكل على الله اسماعيل بن القاسم سلام الله عليهم واستيعاب مناقبه وفضائله وكرام أخباره تستغرق مجلدات ويحتاج الى فراغ في الاوقات فكرم الله وجهه وحشرنا في زمرة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وزمرته وجعلنا ممن قال فيه نبيه الكريم يحشر المرء مع من أحب بكرمه وجوده والحمد لله رب العالمين

### ❦ فصل في ذكر ما وقع في المجموع من المبهات ❦

وقد ذكر ذلك صاحب الطبقات فمن ذلك بالاسناد الى علي عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أصابتنى جنابة \* وبه ان أخى أو ابن أخى به جُدري وقد أصابته جنابة \* وبه أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرأة فرجعت أنها تستفرغ الدم \* وبه لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة \* وبه قال أتاه رجل فقال انى أحبك في الله قال ولكنى أبغضبك في الله \* وبه أنه سأله رجل ما افراط الصلاة \* وبه قال كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وآله

\* وبه قال أمّا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجل من الانصار \* وبه قال صلى رجل خلف الصفوف \* وبه قال ابصر رجلا يبعث بلحيته \* وبه أنه رجل فسلم عليه وهو في الصلاة فلم يرد عليه هو الحكم بن حزن \* وبه صلى بنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خماً فقام ذو الشالين فهو عمير بن عدى بن فضالة الخزاعي استشهد في بدر وقيل الخرياق بن سارية \* وبه قال دخلت على أم سلمة فإذا نسوة جانب البيت يصلين \* وبه لما صلى عمر بالناس وهو جنب فآخذ قوم يقول على وأخذ قوم يقول عمر \* وبه أنه رجلان فلما عليه \* وبه لما كان في ولاية عمر سئل عن تهجد الرجل في بيته \* وبه أنه أنه رجل فقال (١) ان أبا موسى الأشعري \* وبه ان راعياً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصلي في اعطان الابل \* وبه أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فليل أن عبد الله بن رواحة قيل \* وبه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رجل من الانصار هو عمران بن حصين \* وبه قال دخل على مريض يعوده \* وبه أن أناساً من أهل السكوفة شكوا الضعف \* وبه قال دخل رجل المسجد وقدأ كل ثوماً \* وبه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على بعض ازواجه هي ام سلمة \* وبه أنه أمر الذي يصلي بالناس صلاة الصيام \* وبه أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر فقالوا أن امرأة توفيت \* وبه قال لما كان يوم أحد اصابوا فذهبت رءوس عامتهم قال ابن اسحاق فجميع من استشهد من المسلمين مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار خمسة وستون رجلاً منهم حمزة بن عبد المطلب قتله وحشى غلام جبير بن مطعم \* وبه أنه رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو شاب فأسلم وهو أغلف \* وبه قال لا آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة رجل من ولد عبد المطلب قيل هو عثمان بن مظعون وكذلك دخل عليه وهو يجود بنفسه \* وبه لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اختلف أصحابه أين يدفن وكذا في السيرة أن المسلمين اختلفوا في دفنه فقال قائل في مسجده وقال قائل منهم مع أصحابه فقال أبو بكر وعلى عليهما السلام في رواية زيد بن علي الخ \* وبه لما أخذنا في غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت منادياً ينادى من جانب البيت ونحوه في السيرة \* وبه أنه دخل على رجل من الانصار مريض يعوده \* وبه لما أنزل الله فريضة شهر رمضان أنه امرأة حبلى وامرأة مرضع وأنه صاحب العطش وأنه شيخ كبير يتوكأ بين رجلين \* وبه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شهر رمضان \* وبه أن قوماً جاؤوه فشهدوا أنهم صاموا لرؤية الهلال \* وبه لما كان يوم النفر أصيب رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم \* وبه لما نزلت والله على الناس حج البيت قام رجل هو الاقرع بن حابس \* وبه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم النساء والصبيان وضعة أهله في السحر \* وروى السيد المؤيد بالله عن

ابن عباس أنه بعثه في الثقل<sup>(١)</sup> وبإسناده إلى أسماء بنت أبي بكر أنها ارتحلت حين غاب القمر فحضت حتى رمت جهرة العقبة ثم رجعت وصلت الصبح وقالت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن للظعن في ذلك \* وبه قال أقبل قوم من أهل الشام محرمين فاصابوا بيض نعام \* وبه في امرأة نذرت أن تحج ماشية \* وبه قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فأمرهم أن يركبوا هديه \* وبه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم راع بآرنب \* وبه أن رجلاً من طي سألوا عن صيد الكلاب \* وبه أن رجلاً أتاه فقال اني أريد التجارة \* وبه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أي الكسب أفضل \* وبه قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لست أتوجه في شيء الا حورفت فيه \* وبه أنه جاء رجل فقال اني أخدع في البيع والشراء هو حبان بن منقذ \* وبه أن رجلين اختصما إليه \* وبه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل يبيع طعاماً \* وبه أن رجلاً أتاه فقال ان لي أمة قد ولدت مني أفأهبها لأخي قال نعم ثم وهبها لآخر \* وبه أن رجلاً أتاه فقال اني جعلت عبيدي حراً \* وبه أن رجلاً أتاه وقد اشترى من عبد رجل قد ولاه ضيعته \* وبه في رجلين شريكين \* وبه أن امرأة أنت علميا ورجلا قد تزوجها \* وبه أن رجلاً أتاه فقال ان عبيدي تزوج بغير اذني \* وبه أن رجلاً أتاه فقال ان لي زوجة طالت صحبتها \* وبه أن رجلاً من قریش طلق امرأته مائة تطليقة \* وبه أن رجلاً من أسلم جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فشهد على نفسه بالزنا وهو ماعز \* وبه أن امرأة أتته فاعترفت بالزنا هي شراجة الهمدانية \* وبه لما كان في ولاية عمر أتي بامرأة حامل \* وبه أن رجلاً زنا بخرارية من الخمس \* وبه أنه امرأة فقالت ان زوجي وقع على وليدتي \* وبه أن رجلين شهدا على رجل \* وبه أنه أحرق زنادقة من السواد \* وبه أن رجلاً عض يد رجل \* وبه أن معاوية أتى بمولود له فرج كفرج الرجل وفرج كفرج المرأة فبعث قوما فسألوا عنه عليا \* وبه خرجت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منزل رجل عدناه فإذا رجل يضرب غلاماً له \* وبه قال له رجل ما ترى في سؤر الابل \* وبه أنه أتاه رجل فقال أ كفر أهل الجمل وأهل صفين والنهر وان \* وبه كانت جارية خلاسية تلقت الأذى \* وبه أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفر فسأل أ كبرهم ما اسمك \* وبه أنه أتاه رجل فقال من أحق الناس مني بالصحة \* وبه أنه قال له رجل صف لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأننا نراه انتهى المراد . وهذا وان الشروع في الشرح بعون الله تعالى ومده وتوفيقه \*

## كتاب الطهارة

(باب ذكر الوضوء)

الكتاب إما أن يكون مصدر كُتِبَ مثل: كُتِبَ و كَتَبَ، وهو الذي ذكره في المصباح وبعض شراح الحديث. واعتُرِضَ عليه بأن الفقهاء صرّحوا بأن كتاباً مشتق من السكتب والمصدر لا يشتق من المصدر، وقد يجاب بأن الاشتقاق ليس بمعناه الاصطلاحي بل المراد أنهما من مادة واحدة، وإما أن يكون اسم مصدر فيصح اشتقاقه بمعنى أخذه من السكتب وليس لها أصلان حتى يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر، ويؤيده أنه يجمع على كُتِبَ وذلك من خواص الأسماء ومادة كُتِبَ بملاحظة ترتيبها تدل على الجمع والضم ومنه كتيبة الجيش، واستعمل ذلك فيما يجمع أشياء من الأبواب والفصول لحصول معنى الضم والجمع فيه، وهو حقيقة في جمع الحروف وضمها لمكونها محسوسة مجازاً بالنظر إلى مدلولها من المعاني \* والطهارة لغة: النظافة <sup>(١)</sup> والنزاهة عن الأقدار والأنجاس الحسية، وهي حقيقة فيها ومجازاً في التنزه عن العيوب والذنوب، قال الشاعر: (نيابُ بنى عوفٍ طهاري تقيّة) وقد تكون حقيقة للقدر المشترك، إلا أن الأولى المصير إلى الحقيقة والمجاز لا يكون المعنى الثاني مفتقراً إلى القرينة الباصرة عن الحقيقة لعدم تبادل المعنيين إلى الفهم على طريقة واحدة \* وهي في عرف الفقهاء إما أن تكون مصدر اللازم فتكون وصفاً قائماً بالفاعل وهي الذات المتجردة عن الحدث والنجس أو أحدهما (وحقيقتها) صفة حكمية تُلَبِّتُ لموصوفها جواز الصلاة به أو فيه أو لغيره أي لأجله قالوا ولأن الطهارة من النجس والثالث الطهارة من الحدث والضمير في به أو فيه أو لغيره راجع إلى موصوفها باعتبار كونه بدن أو ثوباً أو مكاناً أو غير ذلك. وإما أن تكون مصدر المفعول وهو الأثر الحاصل عن الفاعل مع قيامه بالمفعول (وحقيقتها) على هذا استعمال المطهرين أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة الحدث والنجس وعليهما جميعاً عدم حدث أو نجس ترفعاً بالأصالة أو ما في حكمه. فيشمل الأول ما رُفِعَ منه الحدث بعد كونه كالوضوء من الحدث والفعل من الجنابة، وما كان طاهراً من الحدث بالأصالة كمن بلغ طاهراً من الجنابة ويشمل الثاني ما رُفِعَ منه النجاسة بعد كونها وما كان طاهراً قبل طروء النجاسة، وقوله: أو ما في حكمه، أي حكم الحدث يدخل فيه تجديد الوضوء والفعل الممنون والمندوب، ذكر معنى ذلك في شرح بلوغ المرام إلا أنه غير شامل لأنواع المطهرات على الاختلاف في قدرها بين أن تكون أربعة عشر أو أكثر. والذي حُدِّثَ به الإمام المهدي في البحرة عبارة عن غسل ومسح أو أحدهما أو ما في حكمهما بصفة

شذوذاً  
وبعد

الغرض

مثل الكل

مشروعة. فيشمل قوله أو ما في حكمهما سائر أنواع الطهارة كالطهارة بالإسلام والاستيلاء والاستحالة والنضوب والترح والمكثرة والجمع والتفريق والريق والجفاف والذكاة والديباغ والحواد والخت عند أبي حنيفة. وأما تجديد الوضوء ونحوه فهو داخل تحت قوله بصفة مشروعة. وقال الإمام عز الدين في شرح البحر: قيل وهو أصح الحدود الشرعية ولا يضر خروج الطهارة الأصلية المعتبر دخولها في الحد الأول كمن بلغ طاهراً من الجنابة لأن الكلام في حد الطهارة التي هي مصدر من اللازم أو المتعدى ومعنى الفعل معتبر فيها حقيقة كاستعمال الماء والتراب أو حكماً كما في غيرها من تلك الأمور، وما كان طاهراً قبل طرو النجاسة فإن كان بتطهير فهو داخل في الحد وإلا فلا يضر خروجه كما سبق \* والباب لغة ما يتدخل منه إلى غيره واستعماله هنا في عنوان الجملة من المسائل المتناسبة المعاني بحازم والوضوء مشتق من الوضأة وهي الحسن؛ يقال فلان وضى الوجه أي حسنه، وهو بفتح الواو اسم للعاء الذي يتوضأ به ويضمها اسم للمصدر، وقيل بالعكس، وقد ذكره سيبويه فقال في باب ما جاء من المصادر على فصول بفتح أوله وذلك قولك توضأت وضوءاً حسناً وتطهرت طهوراً حسناً قال بعض المتكلمين عليه: لأنه شذ في هذا الباب خمسة مصادر على هيئة الاسم وقياسها بالضم وعد منها الوضوء بالفتح يقال وإذا أردت الاسم قلت الوضوء بضم الواو وكذا الطهور والطهور. وقال في شرح الإمام: لا ينبغي أن يكون الوضوء بالفتح مختصاً بالمصدر فقد اشتهر على الألسنة إطلاقه على الماء مفتوحاً، ويخرج على ذلك فائدة يأتي التنبيه عليها في الكلام على طهارة الماء المستعمل إن شاء الله تعالى

(وبالإسناد المتقدم إلى أمير المؤمنين على عليه السلام قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ففصل وجهه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ونمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه وأذنيه مرة مرة وغسل قدميه ثلاثاً). وقبل الكلام على مفردات ألفاظ الحديث نشرع في ذكر مخرجه من دواوين السنة الشريفة - ومعنى التخرج إيراد الحديث من طريق أو طرق آخر تشهد بصحته بولابد من موافقتها له لفظاً أو معنى، وقد ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الإمام في ذلك فائدة حسنة؛ وهي أنه إذا قال المحدثون في حديث أخرجه فلان وفلان وفلان مثلاً أو روه من غير جهة الكتب المشهورة وقالوا أخرجه فلان؛ فإما يعنون بذلك تخريج أصل الحديث دون أحاد الألفاظ والحروف، وينبغي للفقهاء المستدل بلفظة من الحديث وينسب الحديث إلى كتاب أن تكون اللفظة التي تمثل على ذلك الحكم الذي اختاره موجودة في ذلك الكتاب بعينها ولا يُعَدُّ في هذا كما يعذر المحدث لأن صناعته مفترقة إلى النظر في مدلول الألفاظ وأكثر نظر المحدث فيما يتعلق بالأسانيد وتخريج الحديث لافي كل لفظة على أفرادها، فينبغي للفقهاء أن يتفقد التراجم التي يذكرونها في المصنفات فإذا دلت الترجمة على الحكم الذي يريد إثباته باللفظة المعينة ثم قال: أخرجه فلان. كان مصيبه وإن لم تكن تلك اللفظة التي

ما ينقل أحسن من  
الرجوع والخروج تحت  
عني

٥  
لأن لنا في التراجم  
الوجه وتعلم من الأسانيد  
مدى الخبر

هي عمدة دليله موجودة في تلك الكتب كان مخطئاً انتهى . والحديث أخرجه النسائي في المجتبى قال أخبرني إبراهيم بن الحسن المِقْسَمِي قال أنا حجاج قال قال ابن جريج حدثني شعبة أن محمد بن علي أخبره قال أخبرني أبي علي أن الحسين بن علي قال دعا<sup>عليه</sup> أبي علي بوضوء فحرقته له فبدأ فغسل كفيه ثلاث مرات قبل أن يدخلهما في وضوءه ثم تمضمض ثلاثاً واستنثر ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاث مرات ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم مسح برأسه مسحاً واحدة ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين ثلاثاً ثم اليسرى كذلك ثم قام قائماً ثم قال: ناولني فناولته الأثناء الذي فيه فضل وضوئه فشرب من فضل وضوئه قائماً فعجبت فلما رأى عجبى قال: لا تمجب فاني رأيت أباك النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع مثل ما صنعت \* يقول لوضوئه هذا وشرب فضل وضوئه قائماً انتهى . قال في التخریج: رجال اسناده رجال الصحيح إلا إبراهيم بن الحسن المِقْسَمِي وشعبة وهو ابن نَصَّاح يكسر النون وذكره الحافظ المِزِّي في الأطراف في مسند أمير المؤمنين علي فيما روى عنه من طريق الحسين عليه السلام، وهما أي إبراهيم وشعبة فثان روى لهما النسائي ووثقهما . وذكره السيوطي في جمع الجوامع في مسند أمير المؤمنين عليه السلام من طريق الحسين أيضاً كما رواه النسائي وقال: أخرجه الطبراني في الكبير والنسائي والطحاوي وابن جرير وسعيد بن منصور. قلت: وفي حديث المجموع تقديم غسل الوجه والذراعين على المضمضة والاستنشاق وغالب الروايات من طريق علي عليه السلام وغيره بخلافه ولا حرج في ذلك؛ قالوا ولا تقتضي الترتيب، ولعل التقديم والتأخير من تصرف أحد الرواة وقد روى نحوه ابن حجر في التلخيص فقال في سياق الروايات الدالة على أفراد المضمضة والاستنشاق ما لفظه - وقد روى عن علي ابن أبي طالب أيضاً الجمع في مسند أحمد عن علي أنه دعا بماء فغسل وجهه وكفيه ثلاثاً وتمضمض وأدخل بعض أصابعه في فيه واستنشق ثلاثاً انتهى . ثم أورد فيه حديث علي عليه السلام من طرق متعددة فقال: وأما حديث علي في صفة الوضوء فله عنه طرق <sup>عدة</sup> أحدها عن أبي حنيفة بإخاء المهمة والياء المثناة من تحت، قال: رأيت علياً توضأ فغسل كفيه حتى أقامهما ثم تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ومسح رأسه مرة ثم غسل قدميه إلى الكعبين الحديث رواه الترمذي وهذا لفظه وأبو داود مختصراً والبخاري ولفظه - ثم أدخل يده في الأثناء فلأفقه فمضمض ثم استنشق ونثر يده اليسرى ثلاث مرات . قلت: زاد السيوطي في الجامع الكبير على ذلك فقال: أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وأحمد في المسند وأبو يعلى والطحاوي والمروزي في مسند علي والضياء في المختارة وروى ابن ماجه بعضه انتهى . ثانيهما عن زر بن حبیش عنه رواد أبو داود من حديث المنهال بن عمرو عنه وأعله أبو زرعة بأنه يروى المنهال عن أبي حنيفة عن علي . ثالثها عن عبد





عليه السلام عن أبي الغريف بفتح المعجمة وآخره فلا قال في التكريب اسمه عبد الله بن خليفة الحمداني  
 المرادى الكوفي صدوق روى بالشيخ . من الثالثة . قال أتى على بالوضوء فضعض واستنشق ثلاثاً ثم غسل  
 وجهه ثلاثاً وغسل يديه وذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ثم مسح برأسه وغسل رجليه ثم قال: هكذا رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال: هكذا لمن ليس بجانب وأما الجنب فلا ولا آية.  
 أخرجه أحمد في المسند وأبو يعلى انتهى . وهذه طريقة ثمانية وتتعدد الطرق المذكورة مع ما ذكره في  
 التلخيص أنه أخرجه أبو داود بسند صحيح يبلغ الحديث مرتبة الصحة وليس في الروايات ما يدل  
 على مسح الأذنين عن علي عليه السلام كما في حديث المجموع إلا من حديث ابن عباس المتقدم، وقد  
 ثبت أيضاً من غير طريق أمير المؤمنين عليه السلام في مجمع الزوائد للشيخ الحافظ علي بن أبي بكر  
 الهيثمي الشافعي المصري في باب الوضوء ما لفظه - وعن أبي رافع قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 توضع فغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه ثلاثاً ومسح رأسه وأذنيه وغسل رجليه ثلاثاً ورأسه مرة وتوضأ  
 مرة مرة رواه البزار والطبراني في الأوسط، وله في الكبير: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 توضع ثلاثاً ثلاثاً ومرتين مرتين، ورجالهما رجال الصحيح، وأورد بعده حديث وائل بن حجر في صفة  
 وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وفيه: ثم مسح رأسه ثلاثاً ومسح ظهر أذنيه ومسح رقبته وباطن لحيته  
 بفضل ماء الرأس وقال: رواه الطبراني في الكبير والبزار وفيه سعيد بن عبد الجبار قال: ليس  
 بالقوي، وذكره ابن حبان في الثقات، ثم قال: وعن عبد الرحمن بن عباد بن يحيى بن خلاد الزرق قال:  
 دخلنا على عبد الله بن أنيس فقال: ألا أريك كيف توضع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكيف صلى  
 فقلنا: بلى فغسل يديه ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه مقبلاً ومديراً ومسح أذنيه وغسل رجليه ثلاثاً ثلاثاً ثم أخذ  
 ثوباً فاستلم به فصلى وقال: هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ ويصلي وفيه عبد الرحمن  
 ابن عباد بن يحيى الزرقى ولم أجده من ترجمه انتهى \* وأخرج أبو داود في سننه من حديث عمرو بن  
 العاص في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه: ثم مسح برأسه وأدخل أصبعيه السابحتين في  
 أذنيه ومسح بهما يمينه على ظاهر أذنيه وبالسابحتين باطن أذنيه، وأورده بكامله ابن بهران في المعتمد (قوله)  
 (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضع فغسل وجهه) الفاء تقتضي عطف تفصيل على مجمل مثل  
 (ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي) والوضوء تقدم الكلام عليه، والوجه مشتق من المواجهة  
 والفقهاء اعتبروا هذا الاشتقاق وبنوا عليه أحكاماً، فالذي ذكره في البحر أنه من مبتدأ سطح الجبهة إلى  
 منتهى ما يقبل من الذقن طولاً ومن الأذن إلى الأذن عرضاً فدخلت الجبهة والعذاران والعارضان  
 والذقن والعنققة والقسمات <sup>(١)</sup> وقال في المنهاج هو ما واجه المقابل له وهو مادرات عليه الوسطى والإبهام  
 (١) واحدها قسمة وهي ما بين الأنف والوجنة قال الحرث المازني (كأن ذنانير اعلى قسماتهم)

أيضا التمسيع وهم  
 أو كقولك التمسيع وهم  
 على ما في المتن  
 أحمد في المسند

السياسة  
 في

ونسبه الى إجماع أهل البيت عليهم السلام، وغسله واجب لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا  
وُجُوهَكُمْ الآية، ولكونه معلوماً من ضرورة الدين، وفي تحليل اللحية خلاف فذهب العترة والظاهرية  
والحسن بن صالح والمزني وأبو ثور إلى وجوبه وهو ظاهر كلام الإمام عليه السلام فيما سيأتي آخر كتاب  
الجنائز ولفظه - سألت زيد بن علي هل على الرجل أن يخلل لحيته في الوضوء للصلاة فقال لا ينبغي له  
أن يقصر في ذلك انتهى. وإن كان يحتمل الاستحباب لأن لفظ لا ينبغي يأتي للوجوب وغيره، وخالفهم  
الحنفية والشافعية واحتج الأولون بهذا الحديث لدلالته على كونها من الوجه ولا عبرة بما طرأ عليها من  
نبات الشعر وكذا بظاهر الآية بمحدث عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخلل لحيته  
أخرجه الحاكم والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه أحمد ومالك عن عائشة والترمذي والحاكم  
عن عمار بن ياسر رضي الله عنه والحاكم عن بلال المؤذن وابن ماجه والحاكم عن أنس والطبراني عن  
أبي أمامة وعن أبي الدرداء وعن أم سلمة وأخرجه في الأوسط عن ابن عمر وقال في مجمع الزوائد: بعض  
هذه الطرق رجاله موثقون وفي البعض مقال ولفظ (كان) في مثل هذا المقام يفيد استمرار الفعل  
وملازمته، وبه يعلم أن ما نقل عن بعض أئمة الحديث أنه لم يثبت في تحليل اللحية حديث صحيح غير  
مسلم. فمن أنس: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أخذ كفاً من ماء فيدخله تحت حنكه  
ويخلل به لحيته ويقول: بهذا أمرني ربي. أخرجه أبو داود والحاكم ومثله في مجمع الزوائد من حديث أنس  
وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله وثقوا وفي الباب أحاديث أخر \* وقال ابن الهيثم: طرق هذا  
الحديث مستكثرة عن أكثر من عشرة من الصحابة لو كان كل منها ضعيفاً لكان حجبة المجموع  
كافية فكيف وبعضها لا ينزل عن الحسن فوجب اعتبارها. حكاه عنه المناوي، وروى المؤيد بالله عليه  
السلام في شرح التجريد من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: أتاني جبريل عليه  
السلام فقال: إذا توضأت فخلل لحيته. وروى نحوه النسائي، والأمر يقتضي الوجوب ويؤيده ما تقدم  
من قوله بهذا أمرني ربي. وقد أشار أمير المؤمنين عليه السلام إلى وجه البقاء على الأصل فيما أخرجه  
المؤيد بالله في شرح التجريد أن علياً عليه السلام مرّ برجل يتوضؤ فوقف عليه حتى نظر إليه فلم يخلل  
لحيته فقال: ما بال أقوام يغسلون وجوههم قبل أن تنبت لحاهم فإذا نبتت ضيعوا الوضوء \* وإيصال الماء  
إلى العين واجب أيضاً عند المؤيد بالله. ونسبه الإمام يحيى إلى العترة مستدلين بتناول اسم الوجه  
لها وللفعل ابن عمر، وذكر في البحر عن أكثر العترة والفقهاء القول بعدم ادخال الماء إليهما، قال في  
المنهاج: والوجه فيه أنه لم يرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولا علمه جبريل عليه السلام  
ولا علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم السائل، ولأنه يورث الطمس وفيه حرج ومشقة انتهى. قلت:

(٨)

أحمد  
بني أم

عن الأحبة

نا الحنيفة لها صاحب  
بح الفقه وهو عالم  
بصحة في السناد  
نحو الدر المنثور

والله تعالى يقول  
وَجَعَلُوا مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ  
أَقْصَابًا يَنْصُرُونَهُ

مدار الاستدلال في وجوب غسلها على كونها من الوجه أم لا والذي ذكره بعض المحققين<sup>(١)</sup> لا يشملها اسم الوجه لغة ولا عرفاً، وأما كونه يورث الطمس فقد اعترض بأن العين أصل مزاجها الحرارة والماء يناسبها عند أهل الطب وليس بضار لها، ولذا قالوا: إن الغوص في الماء الصافي وفتح العين في داخله مما يجلو العين ويحيد البصر اللهم إلا أن يصحبه ذلك على رأى من يشترطه في الوضوء والغسل فقد يضرها لطافة جوهرها. (قوله) (وَوَدَّاعِيَهُ الذراع اليد من كل حيوان وهي من الإنسان من المرافق إلى أطراف الأصابع وهي مؤنثة وقد تذكر ويوجب غسلها معلوم ضرورة ويستحب<sup>(٢)</sup> تحريك الخاتم في أصبعه لئلا يتخطى الماء ما تحت الحلقة، وقد صرح بذلك الإمام عليه السلام فيما سيأتي في المسائل التي آخر كتاب الجنائز ولفظه - سألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ وعليه الخاتم فقال يحرك الخاتم في يده انتهى. واختلف في دخول المرفقين في وجوب الغسل فعند أكثر الأئمة وجوبها وخالف فيه زفر وبعض الظاهرية، ومنشأ الاختلاف ظاهر قوله تعالى "وَأَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ" فذهب الجمهور إلى أن الآية دالة على إدخال المرفقين، واختلفوا في وجه ذلك، فبعضهم جعل إلى بمعنى منع فأدخل ما بعدها في الوجوب، وبعضهم فرق بين أن تكون الغاية من جنس ما قبلها فتدخل كما في هذه الآية وأن تكون من غير الجنس فلا تدخل كقوله تعالى: (ثُمَّ أَمَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) وقال آخرون إن الغاية قد تكون للإخراج والإدخال، فعلى الأول يدخل ما بعدها فيما قبلها لأن اسم اليد يطلق على العضو إلى المنكب فجاءت الآية لإخراج ما زاد على المرفقين فلما انتهى الإخراج إليها دخلت في الغسل، وعلى الثاني يخرج ما بعدها عما قبلها فإن اليوم لغروب شمسها انتهى لإدخال جميع أجزائه إلى الليل، وذهب زفر ومن تبعه إلى حمل الآية الكريمة على جعل إلى غاية لغسل الأيدي ومقتضى اللغة عدم لزوم دخول الغاية فيما جمعت غاية له، وقال بعض شراح الحديث إن في الآية إجمالاً لتردد اللفظ بين أن تكون للغاية أو بمعنى مع وقد وقع البيان بالسنة فيما أخرجه الدارقطني بسند ضعيف من حديث جابر: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أدار الماء على مرقبيه. وأخرج بسند

(١) هو السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامي. في نجوم الانظار

(٢) قد روى تحريك الخاتم مرفوعاً عن أبي رافع عند ابن ماجه كان اذا توضأ حرك خاتمه. وفي الجامع الصغير كان اذا توضأ جمل خاتمه عزاه الى ابن ماجه وهي نسخة محورة بخط القاضي العلامة محمد بن عبد الملك الانسي رحمه الله وهو علامة هذا الفن وعليها أيضاً خط والده العلامة عبد الملك بن حسين وراجعت أصولها في نسخ ابن ماجه والجامع الصغير وكنوز الحقائق للنسائي والتلخيص لابن حجر وكلها بلفظ حرك وربما كان لفظ جول غلط من الكاتب فينظر ان شاء الله تعالى اه من خط سيدى العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله

حسن من حديث عثمان في صفة الوضوء فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسح أطراف العُصدين، وفي  
البرار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق وفي  
الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد عن أبيه مرفوعاً ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على  
مرفقيه فهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها وفيها بيان للإجمال \* واعترضه الشيخ تقي الدين بن دقيق  
العيد بأن إلى حقيقة في انتهاء الغاية مجازاً بمعنى مع ولا لجمال في اللفظ بعد تبين حقيقته، ويدل على  
أنها حقيقة في انتهاء الغاية كثرة نصوص أهل العربية على ذلك، ومن قال إنها بمعنى مع فلم ينص على أنها  
حقيقة في ذلك فيجوز أن يريد المجاز انتهى ومثله للموزعي في شرح الآيات والمفهوم من كلام صاحب  
الكشاف رحمه الله أنها للحقيقة المشتركة بين غاية الإدخال والخراج ولفظة (إلى) تفيد معنى الغاية  
مطلقاً فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فمما فيه دليل على الخروج قوله تعالى  
(فَنُفِثُوا إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) لأن الأعراس على الإنظار وبوجود الميسرة نزول الملة ولو دخلت الميسرة فيه لكان  
منظراً في كلتا الحالتين، وكذلك (ثُمَّ أُمْنُوا الصَّيَّامَ إِلَىٰ اللَّيْلِ) أو دخل الليل لوجب الوصال، ومما فيه  
دليل على الدخول: حفظ القرآن من أوله إلى آخره. لأن الكلام مسوق لحفظ القرآن كله، ومنه قوله  
تعالى: (مَنْ السَّجِدَ الْحَرَامَ إِلَىٰ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) لوقوع العلم بأنه لا يشترى به إلى بيت المقدس من غير  
أن يدخله. وقوله إلى المرافق وإلى الكعبين، لا دليل فيه على أحد الأمرين فأخذ كافة العلماء بالاحتياط  
فحكوا بدخولها في الغسل، وأخذ زُفَرٌ وداود بالمتيقن فلم يدخلوها وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
كان يدير الماء على مرفقيه انتهى. ماذا عرفت ذلك فلا يخلو لفظ إلى إما أن تكون مشتركة بين الغائتين  
كما هو الظاهر من كلام صاحب الكشاف فلا أحاديث الواردة في صفة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم قرينة معينة المراد من الآية. وقد أوضح السعد في حاشيته على الكشاف مراد المصنف فقال:  
قوله: مطلقاً أي من غير دلالة على الدخول والخروج، وذلك لأن المشهور من كلام أئمة اللغة أنها  
لا تنهاى الغاية فجاز أن تقع على أول الحد أو أن تتوغل في المكان لكن تمتنع المجاوزة ولا لما كان غايةً  
فمن هنا ورد استعمالها في المعنيين فال بعضهم إلى الاشتراك اللفظي انتهى وإما أن تكون حقيقة في  
الإخراج مجازاً في الإدخال كما أشار إليه ابن دقيق العيد فلا أحاديث تصلح أيضاً أن تكون قرينة  
صارفة عن المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي ويستفاد من كلا الأمرين الوجوب، أما الأول فلا يكون بياناً  
للمجمل والفعل المبين للمجمل المأمور به داخل تحت الأمر وأما الثاني فلأن القرينة دلت على الحكم  
الواجب المراد من الآية. (قوله ثَلَاثًا ثَلَاثًا) النصب فيهما على الحال الذي يأتي للتفصيل بعد الإجمال  
كما في قولهم: بَوَّبَهُ باباً باباً وهو يدل على مشروعية التثليث واستحبابه وليس بواجب لثبوت ما ورد  
في صفة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم مرة مرة واثنين اثنين وفعله ذلك بيان للجواز وهديه

الشريف المواظبة على التثليث في الأعضاء التي ورد فيها ذلك لم يفرقه إلا في النادر للمقتضي المذكور.  
 ( قوله وَتَمَضُّضٌ وَاسْتِنْشَاقٌ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ) الواو هنا للجمع المطلق وليست للترتيب والمراد أنه وقع منه  
 صلى الله عليه وآله وسلم غسل الوجه والذراعين والمضمضة والاستنشاق وإن تقدمت المضمضة في  
 الواقع على غسل الوجه وما بعده ويسمى مثل هذا عند بعض العلماء بالجمع في الخبر، وفوق بينه وبين  
 الخبر عن الجمع وتحقيقه موضع آخر<sup>(١)</sup> الموقد سبق في تخريج الحديث رواية نحو ذلك عن أمير المؤمنين  
 ذكرها في التلخيص والمضمضة تحريك الماء في الفم والإدارة فيه ومضمض يدل بهيئته على التحريك  
 ومنه: مضمض النعاس في عينيه، وقال بعض الفقهاء: هي أن يجعل الماء في فيه ثم يمججه، فأدخل المجر في  
 حقيقتها ويلزم منه إذا ابتلع الماء بعد التحريك لم يكن مؤدياً للسنة والظاهر أن ذلك تفسير لها بالعرف  
 الشرعي والمبج معتبر فيه\* والاستنشاق جعل الماء في الأنف وجذبه بالنفث ليُزَل مافي الأنف، من  
 استنشقت الريح شممتها فكان الماء مجعول للاشتام مجازاً قال في المصباح والفقهاء يقولون استنشقت  
 بالماء وهو بمعنى الاستنشاق، فممنهم من يفرق فيجعل الاستنشاق إيصال الماء والاستنشاق إخراج مافي  
 الأنف من مخاط وغيره ويدل عليه حديث كان صلى الله عليه وآله وسلم يستنشق ثلاثاً في كل مرة  
 يستنثر، وحديث إذا استنشقت فانثر بهزمة وصل وبكسر اللاء وقد تضمن الحديث يدل على مشروعية  
 المضمضة والاستنشاق. واختلف في وجوبها فعند زيد بن علي وأخيه الباقر وأحمد بن عيسى والناصر  
 لدين الله الأطروش عليهم السلام وأبي حنيفة والشافعي ومالك ومحمد بن منصور أنهما سنة في الوضوء قال  
 الثوري: وذهب إليه من السلف الحسن البصري والزُّهري وقتادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري  
 والأوزاعي والليث بن سعد وهو رواية عن عطاء وأحمد\* وعند الهادي والقاسم والمؤيد بالله عليهم  
 السلام أنهما واجبان في الوضوء والغسل لا يصحان إلا بهما وهو مذهب ابن أبي ليلى وحاد وإسحاق بن  
 راهويه وهو المشهور عن أحمد ورواية عن عطاء. وحجتهم أنهما من الوجه ولورود الأمر بهما بإسناد  
 صحيح من حديث لُقَيْط بن صَبْرَة وفيه: وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً\* قال في التلخيص  
 الشافعي وأحمد وابن الجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأصحاب السنن الأربعة من طريق  
 إسماعيل بن كثير المكي عن عاصم بن لُقَيْط بن صَبْرَة عن أبيه به مطولاً ومختصراً. ثم قال: وصححه  
 الترمذي والبعثي وابن القطان وهذا اللفظ غندهم من رواية وكيع عن الثوري عن إسماعيل بن  
 كثير عن عاصم بن لُقَيْط بن صَبْرَة عن أبيه، يوروى للدولابي في حديث الثوري من جمعه من  
 طريق ابن مهدي عن الثوري ولفظه - وبالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً وفي

(١) سيأتي الكلام على بيان هذه القاعدة في شرح حديث المصراة من كتاب البيوع ان

شاء الله تعالى \*

رواية لأبي داود من طريق أبي عاصم عن ابن جريج عن إسماعيل بن كثير بلفظ إذا توضأت فمضمض .  
وقال الماوردي : لا استحباب في المضمضة لأنه لم يرد فيها الخبر ورواية الدولابي ترد عليه وكذا رواية  
أبي داود وفي الباب حديث ابن عباس ( استنشقوا أمرتين <sup>(١)</sup> أو ثلاثا ) صححه ابن القطان وراه أبو داود  
وابن ماجه والحاكم انتهى . قال في شرح منظومة الهدى : وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال ( المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا تتم الصلاة إلا به ، والأذنان من الرأس ) أخرجه  
البيهقي والديلمي وعن أبي هريرة : من توضأ فليستنثر أخرجه البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والنسائي  
وفي رواية إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخرجه الماء ثم ليستنثر وعن سلمة عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ( إذا توضأت قاستنثر ) أخرجه الترمذي والنسائي ونحوه عند ابن أبي شيبة من حديث عاصم  
وحديث ابن عباس برفعه ( تَمَضُّضُوا واستنشقوا والأذنان من الرأس ) أخرجه أبو نعيم في الحلية وغيره  
ذلك من الأحاديث المتعاضدة المنتهضة باجماعها للدلالة على الوجوب المؤيدة بما لا رمته صلى الله عليه  
وآله وسلم ومواظبته على ذلك حتى إنه لم يؤثر عنه تركها مرة واحدة ألبتة ، وقد قال بعض المحققين : إن  
الفعل الذي شأنه مثل هذا الاستمرار والمداومة منه صلى الله عليه وآله وسلم على فعله منتهض على  
الاستدلال به على الوجوب ، إذ المداومة والاستمرار أقوى قرينة على كونه واجبا إذ المراد بالدليل  
ما يحصل به الظن وهو يحصل بما ذكره ، فلو دُمَّت رجلا يُعَدِّل عما واظب عليه النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم عمره منذ شرعت الصلاة إلى أن فارق الدنيا ما منع ذلك إلا الألد ، ونسويغ الذم خاصة الوجوب  
انتهى \* واحتج الأولون بأمر منها عدم ذكرها في الآية الكريمة وبقوله صلى الله عليه وآله ( عشر من  
سنن المرسلين ) وعدّها منها المضمضة والاستنشاق قال في التلخيص : مسلم من حديث عائشة وأبو داود من  
حديث عمار بلفظ ( عشر من الفطرة ) وصححه ابن السكّان وهو معلول بورواه الحاكم والبيهقي من حديث  
ابن عباس موقوفا في تفسير قوله تعالى : ( وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ) قال نخس في الرأس ونخس في  
الجسد فذكرها انتهى . وبقوله ( المضمضة والاستنشاق سنة ) رواه الدارقطني بسند ضعيف وبحديث  
أبي داود ( الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه إلى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه إلى السكعين ويكبر  
الله ) الحديث وقد أخرجه الترمذي وحسنه وصححه الحاكم ، فأحاله على الآية وليس فيها ذكر المضمضة  
والاستنشاق ، وبمجرد فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على الوجوب . قالوا : وما تمسكوا به من  
دخولها في معنى الوجه يلزم منه وجوب غسل العينين ولا كان تحكما ، إذ لا يمكن القول بأن باطن الفم  
والأنف من جملة الوجه لا باطن العين ، وما ورد من الأمر بهما فمحمول على التنبه بقرينة عدم ذكرها  
في الآية ولتعلقهما بباطن البدن . وأما كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤثر عنه إلا خلال

بالمضمضة والاستنشاق فمدفوع بمجئ روايات صحيحة في صفة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم ليس فيها ذكرها \* منها ما في التلخيص عن أنس قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوضوء فغسل وجهه ويديه مرة ومره ورجليه مرة وقال (هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ غَيْرَهُ) أخرجه أبو علي بن السكن في صحيحه والدارقطني نحوه، وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رأيتُ علياً تَوْضُأً فغسل وجهه ثلاثاً وغسل ذراعيه ثلاثاً ومسح برأسه واحدة الحديث وفي الباب أحاديث أخر لم يذكر فيها المضمضة والاستنشاق ويؤيد ذلك أنه يلزم من القول بوجودهما كما ذهب إليه البعض نسخ الآية على قول من يجعل الزيادة للنسخ مطلقاً ولا قائل به سواء قلنا أن الظني لا ينسخ القطعي أم لا . وقد يجاب عن ذلك \* أما حديث عشر من سنن المرسلين فقد قال ابن حجر في التلخيص استدلل به الرافعي على أنهما سنة ولادلالة في ذلك لأن لفظة من الفطرة بل ولو ورد من السنة لم ينتهض دليلاً على عدم الوجوب لأن المراد بالسنة الطريقة لا السنة بالمعنى الاصطلاحي الأصولي انتهى . وقد أطلق السنة أيضاً على الواجب وهذا مما شدد النكير فيه بعض المتأخرين بأن فيه تفسير لفظ الشارع بالاصطلاح الحادث وأما الحديث الذي رواه الدارقطني فضعف إسنادهم مسقط للاحتجاج به على أن لفظ السنة يأتي فيه ما ذكر أنفاً . وأما حديث أبي داود الوضوء كما أمره الله فيحتمل على أن المراد به أعم مما في الآية فإن أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب العمل به كما أمر الله سبحانه فلمعنى كما أمرك بالنص القرآني أو اللفظ النبوي وأما عدم ذكرها في بعض الأحاديث فاللزام في مثل ذلك جمع طرق الأحاديث على اختلافها فقد يأتي بعض الرواة بالحديث مختصراً وبعضهم مطولاً وإذا اتفقت الخارج في بعضها على عدم ذكرها فقل أحواله أنه كالأية ويصار إلى الدليل الخارج الوارد بالأمر بهما وأما الإلزام بوجوب غسل العين على القول بدخول باطن الأنف والفم في مسمى الوجه لعدم الفرق فقد تقدم عن بعضهم أن الأظهر عدم شمول اسم الوجه للعينين لافقة ولا عرفاً وعلى تسليم عدم الفرق فليس كونهما من الوجه عمدة الاستدلال لثبوته من غير ذلك كما عرفته وأما الاعتراض بلزوم النسخ فقد أجيب عنه بأنه إذا لم يكن بياناً لدخولها في الوجه فليس مثله بنسخ كما لو زيد ركة خامسة في الظهر فلا يعد نسخاً لأن إثبات الأربع لا يمنع إيجاب الخامسة فالمرتفع بإيجابها هو عدم وجوبها وهو حكم عقلي فلم يرفع إيجابها حكماً شرعياً بل رفع البراءة الأصلية والخبر الأحادي مقبول في رفعها (فائدة) ليس في الحديث كيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة إلى الفصل والجمع وعدد العرفات وقد روى من طريق أمير المؤمنين كرم الله وجهه في صفة وضوءه صلى الله عليه وآله وسلم أنه تمضمض واستنشق ثلاثاً من كف واحدة أخرجه أحمد والبخاري وابن ماجه وغيرهم إلا أن التصريح بكون الثلاث من كف واحدة إنما هو عند ابن ماجه قال ابن حجر في التلخيص وللحاكم تَوْضُأً مَرَّةً مَرَّةً وَجَمَعَ بَيْنَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَأَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الصَّرَاحَةِ يَعْنِي بِكُونِهَا مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ

فليس إن وضوءه  
مع المضمضة ولا  
الاستنشاق

(٧)

بل المرتفع بإيجابها  
عدم إيجابها  
وهو نسخ  
رفع حكم  
فقال

رواية أبي داود عن علي ثم تَمْضُضُ واستنشَقُ بَعْضُضٍ ويستنشَقُ من الكف الذي أخذ فيه. ولا يبي  
داود الطيالسي ثم تَمْضُضُ ثلاثاً مع الاستنشاق بماء واحد وقد روى الفصل أيضاً من حديث عثمان  
وغیره قال ابن القيم في الهدى كان يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتمضمض ويستنشق تارة بغرفة  
وتارة بغرفتين وتارة بثلاث وكان يصل بين المضمضة والاستنشاق فيأخذ نصف الغرفة لفمه ونصفها  
لأنفه ولا يمكن في الغرفة الواحدة إلا هذان، وأما الغرفتان والثلاث فيمكن فيها الفصل والوصل إلا أن  
هديه صلى الله عليه وسلم كان الوصل انتهى (قوله: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَأَذْنَيْهِ) المسح كالمنع <sup>وذلك</sup> إمرار اليد على  
الشيء قاله في القاموس، والحديث يدل على مشروعية مطلق المسح وهو واجب إجماعاً واختلَفوا في قدر  
المسح، فأكثر العترة ومالك والمرتضى ومحمد والجبائي أنه يجب استيعاب مسح ما يسمى رأساً، قال الإمام  
عز الدين في شرح البحر: وهو عبارة عن منابت الشعور المعتادة كالقامة والمقدم والقدال، والزعتان منه  
لأنهما في سمت الناصية والصدغان منه لأنهما في منابت شعرة <sup>وعند</sup> وعند زيد بن علي والباقر والصادق  
يكفي مقدم الرأس، وعند أبي حنيفة الربع منه وعند الشافعي ما يقع عليه الاسم ولو شعرة واحدة وحجة  
الأولين فعله صلى الله عليه وسلم المستمر كما رواه في شرح التعرید في صفة وضوئه عليه السلام من  
طريق أمير المؤمنين، ورواه عبد الله بن زيد في حديثه المتفق عليه، والرَّبيع بنت مَعُوذٍ عند أبي  
داود والترمذی وابن ماجه والمقدام بن معدى كرب عند أبي داود <sup>(١)</sup>، وطلحة بن مصرف عن أبيه عن  
جده عند الترمذی قال ابن القيم لم يصح في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة، ولكن  
إذا مسح بعض رأسه كمل على العمامة انتهى. والتكميل على العمامة قد صح عنه صلى الله عليه وآله  
وسلم أخرجه مسلم في صحيحه عن المغيرة بن شعبه وغيره ولكنه واقعة فعل لا عموم لها فلا تعارض  
الأدلة الصحيحة الدالة على استمراره ومواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على التعميم ولا يرد على ذلك  
أن الفعل لا يدل على الوجوب كما تقرر في الأصول وإنما غاية ما يؤخذ منه التدبیر لأنه يقال: قد صح  
عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ مرة مرة وروى أنه قال بعد ذلك (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة  
إلا به) ولا يحمل مسحه لرأسه في هذه المرة إلا على ما جرت به عادته وهو التعميم، واختاره المحقق القبلي  
في المنار وقال بعد أن حكى الاختلاف في مدلول الباء في (قوله) تعالي وامسحوا برؤوسكم هل هي  
للتبويض أو الاصطاق أو لتضمين معنى بآخر كما في الكشف ولفظه وأقول أي مانع من أن يكون مسح  
يتعدى بنفسه تارة وبالباء أخرى كما في الآية وقوله (وَمَسَحَ <sup>(٢)</sup> بِالْأَرْكَانِ مِنْهُمَا مِنْ سَائِرِ

في أي موضع

في أي موضع

ابن عمر بن الخطاب  
الاستيعاب  
سبب شكول آخر  
سبب أحمد لفظ

(١) وهو عند ابن ماجه أيضاً. (٢) صدره (ولما قضينا من منى كل حاجة).

(ومسح الخ وبمده)

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا \* وسألت بأعناق المطى الأباطح



الاستعمالات وهو أكثر من قولك أمرتك بالخير وبالخير وقد جاء في هذا الباب مالا يحصى منه غير  
مقارب الاستعمال بل فيه غالب ومغلوب ومنه مقارب مثل علمته وعلمت به وما رأيناهم يحتاجون إلى  
تضمنين في ذلك ولا غيره نعم قد جوز الزحشرى في البجاث من هذا القبيل أن يكون من باب التضمنين  
وأن يكون على أصله وإذا كان كما ذكرنا قلنا باب التضمنين وأن أكثر في الكلام فليس باصل والحمل  
على الأصل هو الظاهر لا سيما في هذا الموضع الذي يعضده معنى الفعل الذي ليس فيه حرف الباء  
ويعضده الفعل النبوي الذي يستمر دليلاً بمجرد كما قدمنا في ترتيب الوضوء فنقول هنا دخول الباء  
كقدمه فيصير بمنزلة مسحوا رؤوسكم والحقيقة الجميع وقد أطال ابن جني في تعداد أمثلة المجاز محتجا  
على كثرتها فجعل مثل ضربت زيدا ورأيت زيدا ونحوهما من المجاز لعدم عموم الضرب والرؤية وأيضاً  
إذا قلت مسحت رأسي كله ومسحت رأسي بعضه كان الأول تأكيداً والثاني بدلاً والتأكيد تكرير  
المعنى والبدل ليس كذلك فلم أن الحقيقة السكل انتهى المراد \* وحجة الامام زيد بن علي ومن معه  
حديث الباب فانه أدخل الباء في المسح وهي تقتضي التبعض لغة تقول كتبت بالقلم ونجرت بالقدم  
وقوله تعالى (وامسحوا برؤوسكم) ووجه الدلالة فيها أن الباء دخلت على معمول الفعل وهو متعد بنفسه  
فلا بد له من معنى جديد أكد التأسيس مقدم على التأكيد ولو سلم كونها للتأكيد فبنا فيه أن المسح  
الشرعي لا يتناول جميع أجزاء الشعر ولو استقصى به جميع الرأس ولأن دخولها على الاعضاء المفصلة  
أولى منها على المتصوح واعترض بأن كونها للتبعض غير مسلم ولذا لم يذكرها سيدي به قال ابن جني  
تفرد بكونها للتبعض الفقهاء وأجابو عنهم بأنها لغة صحيحة يدل عليها قول أبي ذؤيب  
شربن بماء البحر ثم ترفعت \* متى لجج خضر لمن نثيج  
أي من ماء البحر وقال آخر \*

فاخذت فاهاً أخذنا بقرونها \* شرب التزيف بيرد ماء الحشرج (١)

أي من برد وقول ابن جني معارض بقول مثله كالاصمعي والفارسي في التذكرة  
والقتبي وهو قول الكوفيين قاطبة وقال به من المتأخرين ابن مالك حكاه الأسنوي في شرح منهاج  
البيضاوي قال الشيخ أبو جعفر الهوسمي في شرح الابانة صح عن أهل اللغة ما تدخل الباء فيه للتبعض  
قال في شرح البحر وجعلوا من هذا قوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) ثم إذا اعتبر بقاؤها على  
الأصل وهو الالتصاق فهو لا يدل أيضاً على الاستيعاب لأن الباء أما أن تكون داخلة على الآلة  
أو على المحل فإن دخلت على الآلة كما تقول مسحت المنديل بيدي فاليد آلة للمسح والمعتبر فيها قدر  
ما يحصل به المقصود ولا يشترط الاستيعاب وإن دخلت على المحل كما تقول مسحت يدي بالمنديل

وكا في الآية صار المحل الذي هو المنديل شها بالآلة والمقصود فيه حينئذ الصاق الفعل واثبات صفة  
 الالتصاق بمَدْخُولِ الباء والمحل وسيلة الى تحقيقه فيكفي فيه قدر ما يحصل به المقصود أيضا ولهذا قال  
 الزخشرى ان المعنى الصقوا المسح بالراس وهو يشمل الاستيعاب ودونه وقال في شرح الابانة على  
 انا نقول ان الباء في قوله سبحانه برؤسكم وضع للتبعض والالتصاق داخل فيه لأن مَنْ مَسَحَ بعض  
 الرأس فقد الصق المسح به انتهى . وما يقال من أن مثال المنديل إنما فهم منه التبعض بمعونة القرينة  
 وهي العادة وليس بوضع لغوى يجاب عنه بأن المتبادر الى الفهم هو الموضوع له الكلام والاصل الحقيقة  
 ويجب ان يحمل الخطاب الشرعى عليها وما ذكرتم خال عن البرهان بل هو استدلال بمحل النزاع  
 اذ تنفى ان ذلك قرينة العادة فحينئذ لا تخرج عن الأصل الا لدليل \* وأجابوا عما احتج به الاولون  
 بأن استمرار فعل الاستيعاب ليس فيه زيادة على أنه الأولى والمستحب والأفضل وليس بواجب  
 للقرينة الصارفة عنه وهو حديث المغيرة عند مسلم المشار اليه أنفا ولذا قال النووى في شرح مسلم في  
 حديث المغيرة الذى فيه مَسَحَ بناصيته وعلى العمامة انه حجة لمن قال مسح بعض الرأس يكفي لأنه  
 لو وجب الجميع لما اكتفى بالعمامة عن الباقي فان الجمع فى عضو واحد بين الأصل والبدل لا يجوز كما  
 لو مسح على خف رجل وغسل الأخرى . وكذا حديث أنس عند أبى داود وفيه رأيت رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرثة فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم  
 ينقض العمامة فظاهره الاقتصار على مسح مقدم الرأس وعدم التكميل أصلا لا على بقية الرأس ولا على  
 العمامة وهذا الحديث يصلح شاهدا لما قبله عند مسلم وان كان فيه أبو معقل وهو مجهول وقال القطان  
 هو حديث لا يصح وأما الإشارة بقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به فقد أجيب عنه بوجهين  
 الأول أن الظاهر عود الإشارة الى مجموع الأفعال لا الى أفرادها اذ لا يسمى كل فرد وضوءا ودليل  
 المجموع من حيث هو مجموع لا يدل على وجوب كل فرد . الثانى ان نفي القبول متردد بين نفي الصحة  
 والثواب معا وبين انتفاء الثواب مع صحة الفعل كما فى حديث لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة وفى  
 جسده منها شئ وان كان الظاهر منه هاهنا المعنى الأول وسيأتى فى باب الوضوء فى شرح حديث  
 لا يقبل الله صلاة الا بركاة الخ تحقيق الكلام على معنى القبول ان شاء الله تعالى \* وأما ما ذكره فى  
 المنار من ان المحل على الأصل هو الظاهر فقد عرفت أنه على تسليمه لا يصلح دليلا على الاستيعاب  
 وقوله ان المعنى متحد مع زيادة الباء وعدمها وان الرأس حقيقة فى الجميع، فيه ان المتبادر الى الفهم  
 صحة ان يقال لمن مسح بعض رأسه أنه مسح رأسه والتبادر علامة الحقيقة ألا ترى الى قولك ضربت  
 زيداً بيدى ووطئت الأرض برجلي وقطعت اللص بسيفى فهذه وأمثالها مما لا يحصى كثرة حقائق عند  
 أهل اللغة وليس الواقع عليه الفعل الا البعض وما ذكره ابن جنى تدقيق لم يساعده عليه غيره \* فان

⑤

مسيحه على  
 من مسح برأسه

ولهذه مغالطة والاستدلال  
 الجميع والأفراد الى  
 نوع ١٤ سيدى الله

قيل قوله تعالى في آية التيمم (فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه) يقتضي الاكتفاء بمسح البعض من الوجه  
 واليدين سواء كان الباء للتبعية أم للأصاق على مقتضى التقرير السابق . فالجواب من وجهين  
 الأول أن التيمم يدل عن الوضوء والاستيعاب واجب فيه . الثاني أن الآية مترددة بين صحة مسح  
 البعض أو الكل فكانت من هذه الحثية مجلة فينت السنة وجوب الاستيعاب ومن ذلك حديث  
 (يكفيك ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين) ويبقى الكلام في الاكتفاء بمقدم الرأس فمن ذهب  
 إلى القول به وهو الامام زيد بن علي ومن معه قالوا أن الآية دلت على فعل ما يسمى مسحاً وهو محتمل  
 للكل وللبعض ووردت السنة بمسح مقدم الرأس فكان بياناً لذلك الاجمال منها حديث أنس السابق  
 الذي فيه فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة . ومنها حديث عثمان في صفة  
 وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم قال فمسح مقدم رأسه أخرجه سعيد بن منصور وفيه خالد بن زيد بن أبي  
 مالك الجهني مختلف فيه . ومنها ما صح عن ابن عمر أنه كان يمسح بعض رأسه وبما رواه الشافعي عن  
 عطاء مرسل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فمسح العمامة عن رأسه فمسح مقدم رأسه أو قال  
 ناصيته أخرجه البيهقي في السنن الكبرى . وحجة أبي حنيفة في تقديره بالربع ما حققه سعد الدين  
 فقال وعن بعضهم أن الباء تفيد التبعية سواء أدخلت في الآية مثل مسحت يدي بالمندبل أم في  
 المحل مثل مسحت برأس اليتيم ونقل ذلك عن أبي علي وبه أخذ أبو حنيفة لكن ذهب إلى أن الأقل  
 ليس بمقدار لخصوله في ضمن غسل الوجه مع عدم تأذي الفرض به بالاتفاق بل المراد بعض مقدار قصار  
 مجزأ بينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمقدار الناصية وهو الربع . وحجة الشافعي أن قوله تعالى وامسحوا  
 برؤوسكم محتمل لجميع الرأس ولبعضه ودلت السنة أن بعضه يجزى فاكفى بالبعض واختلف أصحابه  
 في قدره فقيل شعرة وقيل ثلاث شعرات وقيل غير ذلك . واعلم أنه ورد في بعض نسخ المجموع ومسح  
 برأسه مرثوياً يعضده ما سبق في تخريج الحديث من رواية عبد خير وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلاهما عن علي  
 عليهما السلام وما ذكره في التلخيص من رواية عبد خير وعبد الرحمن بن أبي ليلى كلاهما عن علي  
 في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم وكذا في حديث أبي حية عنه أيضاً والاقتصار على المرة هو  
 المناسب للتخفيف المستفاد من المسح وما ورد من التلخيص في حديث عثمان وغيره محمول على إمرار  
 اليد ثلاثاً بقاء واحد وليس ذلك بتلخيص ولذا قال مالك لا أعرف التكرار واليه ذهب المؤيد بالله  
 والمنصور بالله وأبو حنيفة قال أبو داود وأحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة  
 فاتهم ذكروا الوضوء ثلاثاً وقالوا فيها (ومسح رأسه) ولم يذكر أحد كذا ذكروا في غيره وقال البيهقي  
 روى من أوجه غريبة عن عثمان وفيها مسح الرأس ثلاثاً إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة  
 عند أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها . وقال في الهدى النبوي وكان يمسح رأسه كله

ونارة يقبل بيديه ويدبر وعليه يحمل حديث من قال مسح رأسه مرتين والصحيح انه لم يكن يكرر مسح رأسه بل كان اذا كرر غسل الاعضاء وأفرد مسح الرأس هكذا جاء عنه صريحا ولم يصح عنه خلافه البتة بل ماعداه اما صحيح غير صريح كقول الصحابي توشا ثلاثا ثلاثا وكقوله مسح برأسه مرتين واما صريح غير صحيح كحديث ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من توشا فغسل كفيه ثلاثا ثم قال ومسح برأسه ثلاثا ) وهذا لا يحتاج به وابن البيلماني وأبوه ضعيفان وإن كان الأب أحسن حالا وكحديث عثمان الذي رواه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم مسح برأسه ثلاثا ثم قل معنى كلام أبي داود السابق انتهى . ( قوله وأذنيه ) يدل على مشروعية مسح الاذنين واختلف في الوجوب وعدمه فذهب الأكثر الى وجوبه عملا بظاهر الحديث وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( الاذان من الرأس ) وقد روى من طرق كثيرة . قال الامام عز الدين في معناه اما أن يريد اتصالها خلقة وصورة فهذا أمر ظاهر لا يحتاج الى بيان وانما يراد من صاحب الشريعة بيان الاحكام الشرعية فلم يبق الا أن مراده انها منه في وجوب مسحها وذهب الناصر والحنفية والشافعية الى انها <sup>(١)</sup> سنة وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم توشا كما أمرك الله الخبر ولم يذكرها وفعل أمير المؤمنين عليه السلام في تعليمه وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكرها أيضا وكذا في حديث عثمان وغيره قالوا وحديث الاذان من الرأس طرقها كلها معلولة كما أوضحه في التلخيص ولفظه - حديث أبي امامة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وقد بينت انه مدرج في <sup>(٢)</sup> كتابي في ذلك يعني في معرفة المدرج . حديث عبد الله بن زيد قوَّاه المنذري وابن دقيق العيد وقد بينت أيضا انه مدرج . حديث ابن عباس رواه البزار وأعله الدارقطني بالاضطراب وقال انه وهم والصواب رواية ابن جريج عن سليمان بن موسى مرسلا . حديث أبي هريرة رواه ابن ماجه وفيه عمرو بن الحصين وهو متروك . حديث أبي موسى أخرجه الدارقطني واختلف في وقفه ورفعته وضوب الوقف وهو منقطع أيضا . حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وأعله أيضا . حديث عائشة أخرجه الدارقطني وفيه محمد بن الازهر وقد كذبه احمد . حديث أنس أخرجه الدارقطني من طريق عبد الحكيم عن أنس وهو ضعيف انتهى . وقال أبو الحسن ابن القطان في كتاب الوسم والايهام دفعا لما ذكره صاحب الاحكام من تضعيف الحديث ما لفظه - ليس عندي بضعيف بل اما صحيح وأما حسن وبيان ذلك أن الحديث هو ما ذكره الدارقطني قال حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري بمصر حدثنا احمد <sup>(٣)</sup> بن عمرو بن عبد الخالق البزار حدثنا أبو كامل الجحدري نا عبد الله بن محمد بن

صحيح الإسناد  
في  
ثلاثا ثلاثا

أي هم صاحب حديث  
وهو وهو قد مر  
بن زيد بن عبد الله  
من أنس بن مالك  
بصاير ابن أبي عمير  
محمد بن

(١) يعني مسحها . (٢) اسم الكتاب تقريبا المنهج بترتيب المدرج (٤) اسمه فضيل بن

جعفر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (الاذنان من الرأس) حدثني به أبي حدثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي ثنا أبو كامل الجحدري<sup>(١)</sup> بهذا ومثل هذا الاسناد صحيح ثقة رواه واتصاه انتهى ثم ذكر علل الدراقلتي بأنه روي تارة مسنداً وتارة مرسلًا وأجاب أبو الحسن بقوله وما أدري ما المانع الذي يمنع أن يكون عنده في ذلك حديثان مسند<sup>(٢)</sup> ومرسل انتهى . وهو مجرد احتمال وتجويز لثبوت المسند وهو لا يكفي في الجزم بتصحيحه أو تحسينه وقد ذكر علماء الأثر في تعارض الوصل والارسال ان الرواة اما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والاتقان فلا يخلوا اما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أم لا فان استوى عددهم وجب التوقف حتى يرجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن فتي اعتضدت أحد الطريقين بشئ من وجوه الترجيح حكم لها . وان كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر وهو الصحيح . وأما غير المتماثلين فإما أن يتساووا في الثقة أو لا فان تساوا في الثقة فان كان من وصل أو رفع أحفظ فالحكم له وان كان العكس فالحكم المرسل والواقف . وان لم يتساووا في الثقة فالحكم للثقة وإذا كان رجال أحد الاسنادين أحفظ ورجال الآخر أكثر فمنهم من يرى أن قول الأحفظ أولى لاتقانه وضبطه ومنهم من يرى أن قول الأكثر أولى لبعدهم عن الزمّ ذكر معنى ذلك الحافظ العلاني في مقدمة الاحكام . ونقله عنه ابن حجر في النكت وهي فائدة جليّة يعرف بها أن القطع بتصحيح أو تحسين بمجرد الاحتمال في مواضع الاختلاف لا يصح . وبه تظهر قوة ما ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث أن الحديث الضعيف في جميع طرقه لا ينجبر وجعل من ذلك حديث (الاذنان من الرأس) وعلى تقدير ثبوته فغاية ما يفيد هو وجميع الاحاديث الواردة في مسح الاذنين المشروعية التي هي أعم من الوجوب لانه استدلال بالفعل الذي لا يفيد فيما عدا حديث (الاذنان من الرأس) وأما هو فالاحتجاج به يتفرع على مذهب القائل بوجوب تعميم الرأس بالمسح وأما من اكتفى بمسح البعض فما اجزأ عن مسح الرأس اجزأ عن مسحهما والله أعلم \* وأما كيفية مسحهما فقال في المنهاج : يمسح ظاهرهما وباطنهما لأن الخبر لم يقصّل الظاهر والباطن بسمان أذنا انتهى . وقد ورد كذلك عند أبي داود من حديث المقدم بن معدى كرب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل اصبعيه في صمختي أذنيه) وقد تقدم نحوه عن أبي داود من حديث عمرو بن العاص \* وفي التلخيص من حديث ابن عباس وفيه ثم غرف غرفة فمسح برأسه وأذنيه داخلهما بالسبابتين وخالف باهاميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما صححه ابن خزيمة وابن مثنى ورواه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم والبيهقي . وهل يمسح الرأس والاذنين

(١) الجحدري هو الحافظ أبو بكر صاحب المسند الكبير اه من الميزان

(٢) العبارة بلفظها الى قوله مسند ومرسل في الابحاث المسددة للعقبى .

فلاهم ان هذه ال  
خيمه اذا ذ  
هنا وانماها  
سنادها  
في حديث واحد  
ال

للمسند

بفضل ما في يديه قال المؤيد بالله في شرح التجريد لا يبعد أن يجزئ المسح بفضل ما في اليدين لأنه لم يذكر في الآية وفي السنة إلا المسح وقد حصل ولما روى عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بفضل وضوءه وكذا عن الربيع بنت معوذ قال: وذكر الهادي في الأحكام أنه مسح الرأس والأذنين بماء جديد كوصح القاسم في كتاب الطهارة بوجوب ذلك انتهى. ويدل عليه حديث ابن عباس السابق وفيه: ثم غرف غرفة فمسح برأسه إلى آخره ولفظ البيهقي: ثم أخذ شيئاً من ماء فمسح به رأسه وقال بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والإبهامين من وراء أذنيه هكذا في تلخيص ابن حجر. وقد ورد في الأذنين أيضاً أنه يؤخذ لهما ماء جديد غير فضل ماء الرأس بذلك في حديث عبد الله بن زيد في صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم أنه توضأ فمسح أذنيه بماء غير الماء الذي مسح به الرأس، قال في التلخيص: أخرجه الحاكم بإسناد ظاهره الضعفة من طريق حرمة بن وهب عن عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع عن أبيه عنه (المؤيد) أخرجه البيهقي من طريق عثمان الدارمي عن الهيثم بن خارجة عن ابن وهب بلفظ: فأخذ لأذنيه ماء خلاف الذي أخذه لرأسه. وقال: هذا إسناد صحيح انتهى. لكن ذكر الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في الإلمام أنه رأى في رواية ابن المقبري عن ابن قتيبة عن حرمة بهذا الإسناد ولفظه: ومسح رأسه بماء غير فضل يديه. ولم يذكر الأذنين قال ابن حجر: وكذا هو في صحيح ابن حبان عن ابن سلم عن حرمة وكذا رواه الترمذي عن علي بن خنوم عن ابن وهب \* وقال عبد الحق: ورد الأمر بتجديد الماء للأذنين من حديث نمران ابن جازية عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعقبه ابن القطان بأن الذي في رواية <sup>ابن</sup> جازية: أخذ للرأس ماء جديداً رواه البزار والطبراني في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بأصبعيه لأذنيه انتهى \* قال ابن القيم: لم يثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ لهما ماء جديداً وإنما ثبت ذلك عن ابن عمر \* قلت: بعد ثبوت ضعف الرواية في أفراد الأذنين بماء جديد فاختلاف الرواية في مسحه صلى الله عليه وآله وسلم للرأس بفضل ماء اليدين - كما في حديث ابن عباس والربيع - وفي أخذه له ماء جديداً - كما في سائر الروايات - يكون دليلاً على التخيير إذ لا تعارض بين أفعاله صلى الله عليه وسلم وهو الصارف للأمر في قوله: أخذ للرأس ماء جديداً إلى الندب وفعل الأفضل أو يحمل على حاله نضوب اليد عن البلل. قوله: (وَعَسَلَ قَدَمَيْهِ ثَلَاثًا) القدم واحدة الأقدام: قال في القاموس: وقول الجوهري واحد الأقدام سهو والصواب واحدة الأقدام، وهي الرجل أو من أصل الفخذ إلى القدم، ولا خلاف في كونهما من أعضاء الوضوء. ولما اختلف هل فرضهما الغسل أم يكفيهما المسح \* قال النووي في شرح مسلم: ذهب جميع الفقهاء من أهل الفتوى في الأعصار والأمصا إلى أن الواجب غسل القدمين مع الكعبين ولا يجزئ



في هذا الوجه الى اعتبار عموم المجاز وهو ممكن فلا يلزم الجمع بين المتنافيين<sup>(١)</sup>. ولما لكونه مجازاً من باب المشاكلة كما في قوله<sup>(٢)</sup>. (قلت اطيعوا الى جبة وقميصاً) وفائدته التحذير عن الإسراف المنهى عنه إذ الأ رجل مَظِنَّة الإسراف في صب الماء عليها فقطعت على الممنوح لا للمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد كأنه قيل: واغسلوا أرجلكم غسلاً خفيفاً شبيهاً بالمسح. فالمسح المعبر به عن الغسل هو المقدر الذي تدل عليه الواو فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد، وهذه النكتة أشار إليها صاحب الكشف رحمه الله وأما<sup>(٣)</sup> على قراءة الجر فيصح الاحتجاج بها على الغسل من وجهين: الأول: أن يكون الجر على المجاورة وهي موجودة في لغة العرب نظماً ونثراً كقولهم (جُحِرَ ضُبْ خَرِب) بجر خرب للمجاورة وكان حقه الرفع صفة للجحر، وقول امرئ القيس:

كَأَن تَبِيرًا فِي عِرَانَيْنِ وَبَلَه \* كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ

فجر مزمل على المجاورة وكان حقه الرفع صفة لكبير، وقوله:

وَأَنْتَ قَسَمْتَ الْفَوَادَ فَنَصْفُهُ \* قَتِيلٌ وَنَصْفٌ فِي حَدِيدٍ مُمَكْبَلٍ

فجر مكبل لمجاورة حديد وكان حقه الرفع صفة لنصف، ونحو قولهم (ماء شَنٍّ بَارِدٍ) بجر بارد وهو صفة الماء المرفوع، وكقول الفرزدق:

هَلْ أَنْتَ لِمَنْ مَاتَتْ أَتَانُكَ رَاكِبٌ \* مِنْ آلِ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ مُخَاطِبٍ

بجر مخاطب لمجاورة قيس وهو مرفوع صفة لراكب. (واعترض بأمرين) أحدهما: أن الشرط في الجر بالجوار عدم الالتباس كقولهم (جحر ضب) فخرّب لظهور أن الصفة للجحر لا للضب، وفي مزمل يفهم كونه صفة لكبير لا لبجاء بخلاف الآية فإن المسح ملتبس بالغسل. ثانيهما: اشتراط أن لا يكون معناه حرف عطف وفي الآية حرف العطف موجود. وأجيب عن الأول بأنه لا لبس في الآية لقريئة التحديد الدالة على إرادة الغسل لأن المسح لم تضرب له غاية في الشرع، وبالبیان النبوي من فعله صلى الله عليه وآله وسلم الدال على أن المراد الغسل. وعن الثاني بأنه قد جاء الجر على المجاورة مع العطف كما في بيت زهير:

لَعَبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا \* بَعْدِي سِوَانِي الْمَرْزَنِ وَالْقَطْرِ

بجر القطر لمجاورة المرز وهو مرفوع بالعطف على سواني (الوجه الثاني): أنه

ثبت في اللغة أن المسح بمعنى الغسل كما سبقت الإشارة إليه، وعلى هذا فلفظة أمسحوا برؤوسكم وأرجلكم مستعملة في كلا المعنيين، فإن جاز إطلاق اللفظة الواحدة وإرادة كلا معنيها، إن كانت

(٣) عطف على قوله أما لكونه لغة. (٢) صدره \* قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبعه. قلت ألخ

(٣) معطوف على قوله فعلى قراءة النصب



مشتركة أو حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر كما هو قول الشافعي فلا كلام وإن قيل بالمنع فالعامل محذوف والتقدير: وامسحوا بأرجلكم مع إرادة الغسل، وسوغ حذفه تقديم لفظه وإرادة التخفيف ونقل في مصباح اللغة عن الأزهري أنه يدل على كون المسح على هذه القراءة غسلا أن المسح على الرجل لو كان مسحاً لمسح الرأس لما حدث إلى السكيين كما جاء التحديد في اليدين إلى المرافق ثم قال: وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ، بغير تحديد \* الطريقة الثانية في تقرير الاحتجاج بالآية: ما ذكره ابن حجر في فتح الباري أن قراءة الجبر محمولة على أنها جاءت للتنبيه على مشروعية المسح على الخفين وقراءة النصب لبيان وجوب غسل الرجلين إذا كانتا في غير خفين، قال: وقد قرر ذلك ابن العربي تقريراً حسناً بما ملخصه بين القراءتين تعارض ظاهره والحكم فيها ظاهره التعارض أنه إن أمكن العمل بهما وجب وإلا فبالقدر الممكن، ولا يتأتى الجمع بين المسح والغسل في عضو واحد لأنه يؤدي إلى تكرار المسح لأن الغسل يتضمن المسح، والأمر المطلق لا يقتضي التكرار، فيبقى أن يعمل بهما في حالين توفيقاً بين القراءتين انتهى \* الطريقة الثالثة: ما ذهب إليه المحقق القبلي في المنار وغيره من كتبه فقال: اعلم أن مسح لا يستلزم غير مسح وممسوح وكونه باستصحاب طيب أو ماء إنما يكون بقرينة القرينة هنا كون الكلام في التطهير فيستلزم مطلق الماء لا كثيره ولا قليله معيناً، لكنه إن كان الماء قليلاً لم يستحق ذلك غير اسم المسح ولذا اقتصر عليه في الرأس وإن كان الماء كثيراً محي ذلك الفعل مع اسم المسح غسلاً، فلذا جاءت قراءة النصب والجبر هذه بأحد اليمين وهذه بالأخر وهما متضادتان على معنى واحد، ثم قال: جاءت السنة مبينة لهذا المعنى ومطابقة له أشد المطابقة: فمسح صلى الله عليه وآله وسلم رأسه مرة واحدة فقط تارة ببقية ماء اليدين حيث بقي في اليد شيء منه وتارة بماء جديد حيث انتفى البطل من اليد فيتمهم الرأي أنه تكرار وليس كذلك كما مر، وأما الرجل فبالغ صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها، منها بالدلك وتخليل الأصابع، ومنها بالوعيد على عدم الاستقصاء في العراقيب وبطون الأرجل، وفي بعض الروايات فغسل رجله حتى أبقاها ولا يقال هذا في أساس الماء العضو وأجزائه عليه، فتطابق الكتاب والسنة ثم طابق ذلك العقل بتخفيف طهارة الرأس إلى الغاية وتوسط الوجه واليدين والمبالغة في الأرجل لاحتياجها إلى الاتقاء لكثرة ملاستها ما ينافي التطهير. وقد فات هذا المعنى صاحب الكشف فجاء بمناسبة بقوة ساعده وهو توقي الإسراف لأنهما مظنة لما ذكر من المناسبة (والجواب) أن المناسبة ينظر فيها إلى حال إيراد اللفظ، وكان الخطاب لأعراب يبول أجدهم قائماً وفي المسجد، بل جاء حديث (ويل للأعقاب الخ) في سادة الصحابة حين رأى أعقابهم تلوح حين أرهقهم وقت الصلاة انتهى المراد. وهو أبسط من هذا فليراجع واستدل بعضهم<sup>(١)</sup> بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص

د  
ساعدها للمالك

عند البخاري قال: تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة غزاها فجمعنا نتوضأ ونمسح على أرجلنا فنأدى بأعلى صوته (وَيْلٌ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ) مرتين أو ثلاثاً، وقال: إنه نص في محل النزاع وفيه نظر لأنه فسر في الرواية الأخرى أن الأعقاب كانت تلوح لم يمسه الماء فالوعيد واقع على عدم استكمال العضو وليس على مسمى المسح إلا أن يجمع مخارج الحديث ويتبين أنها رواية مستقلة في واقعة أخرى غير ما وقع فيه ترك الأعقاب عند الوضوء، فما ذكره المستبدل صحيح والله أعلم. (فائدة) الكعبان المذكوران في آية الوضوء المراد بهما العظمان التائمان في أسفل الساق، قال في المصباح: الكعب من الإنسان اختلف فيه أئمة اللغة - فقال أبو عمرو بن العلاء والأصمعي وجماعة: هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم؛ فيكون لكل قدم كعبان عن يمينها ويسرتها، وقد صرح بهذا الأزهري وغيره. وقال ابن الأعرابي وجماعة: الكعب هو المفصل بين الساق والقدم والجمع كعوب وكعاب وكعب. وذهبت الشيعة إلى أن الكعب في ظهر القدم وأنكره أئمة اللغة كالأصمعي وغيره انتهى. قال في الجامع الكافي مستنداً على أن المراد به الناشئ نوروي - يعني محمد بن منصور في القضاء بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أنه قضى في سبيل مهزور<sup>(١)</sup>) لأهل النخل إلى الكعبيين ولأهل الزرع إلى الشرايين) قال النجاشي: قوله صلى الله عليه وآله وسلم (سووا أصفوفكم والزقوا الكعب بالكعب) وفي التلخيص حديث النعمان بن بشير: أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإقامة الصفوف فرأيت الرجل منا يلزق منكبته بمنكب أخيه وكعبه بكعبه، أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي من طريق أبي القاسم الجدي، وفيه روايات أخرى وفي هذا كفاية في الدلالة على المراد من الكعب.

وها هنا فوائد تتعلق بحديث الباب:

(الفائدة الأولى) قوله (أثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأً ففعل) يؤخذ منه حصول النية المعتبرة في الأعمال لأن معناه: أراد الوضوء ففعل، وقد أكثر الباحثون من الكلام على تحقيق معنى النية ونذكر الآن ما وقع عليه الاختيار من ذلك \* قال في مصباح اللغة: نويته أنويه قصده. والاسم النية، والتخفيف لغة حكاهما الأزهري، وحذفت اللام وعوض عنها الهاء على هذه اللغة كما قيل نبه وظبه، وكما قيل (أصم القلب حوشى النيات) ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور انتهى \* وعلى كون معناها لغة هو القصد ذكر صاحب المنار أن الدواعي إلى الفعل متعددة في الأغلب فما فعل الفاعل لأجله فالذي وقع بسببه التخصيص من الفاعل يسمى قصداً وتخصيصه من بين الحوامل المحتملة لإرادة ونية، فإذا أحرم بالحج مثلاً أى قصد إلى أفعاله الخصوصية فقد نواه كذلك إذا قام إلى الصلاة وكبر، وكذلك إذا خرج من بيته وركب راحلته للهجرة

مثلاً ونحو ذلك . فإذا النية هي القصد فلا يخرج عنها إلا فعل الساهى والمجنون ومن لا يعقل الحوامل كالحيوانات البهيمية فإنها تقصد ولا يقال لقصدتها نية لأنها لا تتميز بمواقع الحوامل على الحقيقة بخلاف العاقل المميز وعلى الجملة فما أخرجته اللغة أو اصطلاح أى مصطلح من فقيه أو متكلم كان غايته إن تكون النية أخص من القصد والإرادة فهذا لا ينافى تصورك لحقيقتها فيما مثلنا فى الحج والصلاة والهجرة فتبين من هذا أن كل فعل العاقل المميز لفعله لا ينفك عن نية. انتهى المراد \* ومثله ذكر ابن القيم فى إغاثة الألهان فى الكلام على أهل الوسواس فى النية فقال : « كل عازم على فعل فهو ناول له لا يتصور انفكاكه عن النية فمن قصد للتوضي فقد نوى ومن قام ليصلى فقد نوى » فالنية أمر لازم للأفعال المقصودة بل لو أراد أن يخلى فعله عن النية لمعجز انتهى . وقوله كل عازم على فعل أى قاصد له بدليل ما بعده فهو معنى ما ذكره فى البيان الشافى عن الشافعية وعن أبى العباس والمرضى والمنصور بالله أن العلم بالفعل نية وأن من فعل شيئاً علماً به مختاراً فقد نواه وبه يظهر أن ما ذكره فى المصباح بقوله : ثم خُصَّت النية فى غالب الاستعمال بعزم القلب أمرٌ زائد على المعنى اللغوى إذا العزم كما ذكره فى مادة عَزَمَ : عقد الضمير على الفعل . قال : وعَزَمَ عَزِمَةً وعَزَمَ اجْتهد وجد فى أمره . وهو أخص من المعنى الأول . أعنى مجرد القصد وتعقب هذا البحث فى نجوم الانظار بما محصله - أنه لا منافاة بين ما ذكره المحقق المقبل ومن واقفه وبين من اشترط مع ذلك الاستحضار ولم يكتف بمجرد القصد الى الفعل ؛ وذلك أنه لا شك فى عروض النسيان والذهول للفاعل فى أثناء الفعل ؛ ولذا قالوا : لا يضر عزوب النية أيضاً فى أوائل الأفعال إذا كانت مما يتكرر كالوضوء والصلاة فقد ينساق إليها الفاعل على العادة المألوفة ذاهلاً عن الحامل عليها . وكل متيقظ يجد من نفسه ذلك فينبغى استحضار النية ؛ فإذا أراد من يقول باشتراط زيادة على القدر اللازم لفعل كل عاقل ذلك الاستحضار لئلا يُقَدِّم على الفعل ذاهلاً فلا كلام فى صحة ذلك وعدم منافاته لما ذكره المحقق كما قد يتوهمه الناظرون فى كلامه من غير أهلية النظر . انتهى . وأقول : لا شك أن الاستحضار مرتبة جلية ومزية لا تخفى . ولذا حض الشارع صلوات الله عليه عليها فى مواضع لا تحصى كثرة ورتب عليها الثواب العظيم كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ( لا عمل لمن لا نية له ) أخرجه البيهقى فى سننه من حديث أنس ، وفى مسند الشهاب من حديثه : ( نية <sup>(١)</sup> المؤمن خير من عمله ) وهو بهذا اللفظ فى معجم الطبرانى الكبير من حديث سهل بن سعد والنواص بن سمعان وفى مسند الفردوس للديلمى من حديث أبى موسى ، وفى الصحيح من حديث سعد بن أبى وقاص : ( إنك لا تنفق نفقة تبتغى بها وجه الله إلا أجرت فيها حتى ما تجعل فى فى امرأتك ) وفى حديث

(١) اختلف شراح الحديث فى تفسير هذا الحديث وأحسن ما قيل فيه ان المؤمن ينوى كثيراً من عمل الخير فيقصر به عمله وان الكافر ينوى كثيراً من أعمال الشر فيقصر به عمله

ابن عباس (ولكن جهاداً ونيةً). وفي مسند أحمد من حديث ابن مسعود: (رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّغِيرِ  
وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ) وعند ابن ماجه من حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله: (يُبْعَثُ النَّاسُ عَلَى نِيَّاتِهِمْ)  
وفي السنن الأربعة من حديث عقبة بن عامر: (إِنَّ اللَّهَ يَدْخُلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ ثَلَاثَةً) وفيه (وصافه  
يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْأَجْرَ) وعند النسائي من حديث أبي ذر: (مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ يَصَلِّي  
مِنَ اللَّيْلِ فَلَقَبَتْهُ عَيْنُهُ حَتَّى يَصْبَحَ كَتَبَ لَهُ مِائَتُونَ) وفي معجم الطبراني من حديث صهيب: (أَيُّمَا رَجُلٍ  
تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَتَوَيَّ أَنْ لَا يُعْطِيَهَا مِنْ صَدَاقِهَا شَيْئاً مَاتَ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ زَانٍ وَأَيُّمَا رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ  
رَجُلٍ بَيْعاً فَتَوَيَّ أَنْ لَا يُعْطِيَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً مَاتَ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ خَائِنٌ). وفيه أيضاً من حديث أبي امامة:  
(مَنْ آذَانَ دِينًا وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يُؤَدِّيَهُ أَذَاهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ آذَانَ دِينًا وَهُوَ يَنْوِي أَنْ لَا يُؤَدِّيَهُ)  
الحديث. ولكن هل الاستحضار أمرٌ معتبر في النية بحيث لا تصح إلا به، أو مجرد وقوع الفعل على وجه  
الاختيار والقصد إليه يكفي المكلف في كونه نائياً؛ فيشمل ما فعله المكلف على مقتضى العادة من  
دون استحضار ولكنه لو سُئل عن توجهه لقال نحو الوضوء أو الصلاة أو الحج، وإن الباعث ليس إلا  
ذلك، فعلى الأول يكون التفاوت بين الكلامين ظاهراً، وعلى الثاني يتم ما ذكره في النجوم، وقد نقل  
الزركشي في قواعده عن الغزالي كلاماً نفيساً في المقام فلنورده ولفظه \* قال الغزالي في فتاويه: أمر النية  
سهل في العبادات وإنما يتعسر بسبب الجهل بحقيقة النية أو الوسوسة بحقيقة النية القصد إلى الفعل،  
وذلك ما يصير به الفعل اختيارياً كالغوى إلى السجود فإنه تارة يكون بقصده وتارة يكون بسقوط  
الإنسان على وجهه بصدمة فهذا القصد بضاده الاضطرار، والقصد الثاني كالعلة لهذا القصد وهو الانبعاث  
لإجابة الداعي كالقيام عند رؤية إنسان فإن قصدت احترامه فقد نويت تعظيمه وإن قصدت الخروج  
إلى الطريق فقد نويت الخروج، فالقصد إلى القيام لا ينبعث من النفس إلا إذا كان في القيام غرض  
وذلك الغرض هو المنوي، والنية إذا أطلقت في الغالب أريد بها انبعاث القصد توجهاً إلى ذلك الغرض  
والغرض علة، وقصد الفعل لا ينفك عن الخطر إذ اللسان لا يجري عليه كلام منظوم اضطراباً والفكر  
قد ينفك عن النية، فهذا يفيدك أن النية عبارة عن إجابة الباعث المحرك، فهذا تحقيق نوعي القصد؛  
فالقصد الأول يستدعي علماً فإن من لا يعلم القيام ولا التكبير لا يقصده، والقصد الثاني يستدعي العلم  
بالغرض انتهى. فنضرب به بأن الفكر قد ينفك عن النية يلاقي عدم اشتراط الاستحضار ويصدق كون  
الفعل مع ذلك صادراً عن الباعث المحرك الذي هو عبارة عن النية والله أعلم \* ولقائل أن يقول:  
من تتبع ألفاظ الشارع الحكيم في موارد النية وجد أعمال الفكر واستحضار القلب مأخوذاً في مفهومها  
مثل: (رُبَّ قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِنِيَّتِهِ) (مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ الْح) (إِنَّكَ لَا تُنْفِقُ  
نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ الْح) إلى غير ذلك، وكذا ما يستدلون به عليها من قوله تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا

الله مخلصين له الدين) ، ولا يبعد على هذا أن يكون حقيقة عرفية للشارع ، وما ورد منها مطلقاً فكثور محمول على الكثير الغالب ، والحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية ، ولعل قول المصباح : ثم خصت النية في غالب الاستعمال بعزم القلب على أمر من الأمور ، يشير به إلى الاستعمال الشرعي وفيه مناسبة لترتب الثواب على ذلك واستحقاق المدح والثناء على الفاعل ، إذ لا يثاب ويمدح بما فعله على مطرد العادة ومقتضى الطبيعة ، ولذا قيل : الناس عبادة العادات وهذا أصل كل لا يعمل عنه إلى شيء من الجزئيات المدعى فيها عدم اشتراط النية إلا بمقتضى ( تنبيه ) والنية في أول الفعل المشتل على أجزاء متعددة كالوضوء والصلاة تكفي عما بعده من الأجزاء ، وقد دل الشرع على الاكتفاء بأصل النية وعمومها في باب الجهاد حيث قال في فرس المجاهد : ( إنه لومر بنهر وهو لا يريد أن يسقى منه كان له أجر ) فيمكن أن يعدى هذا إلى سائر الأشياء فيكتفى بنية جملة أو عامة ولا يحتاج في الجزئيات إلى ذلك ( لو كما جاء في فضائل الزراعة من أنه يكتب لصاحبها <sup>البحر</sup> ما أكلته العواقي ، وقد أشار إلى معنى

(١) وقد أوفى المصنف رحمه الله البحث حقه من التحقيق وأقول سبب الاختلاف في كون النية هي القصد أو أخص منه هو غموض المسئلة بل ذلك سبب اختلاف الافهام في عبارة المقبل وابن القيم هل قولها موافق لمن قال النية غير القصد أو يخالف بل ذلك سبب فهم المصنف من كلام الزركشى انه يقول ان النية هي القصد هذا كله لغموض المسئلة وذلك لان النية أمر نفساني اضافي تمتزج النفس بينها وبين المتعلق به الذي هو المنوى فن قال انه القصد فعلم انه لا يقول بانه هو من حيث هو بل قد طرأ فيه تعلق خاص بالمنوى ولكنه بذلك التعلق لا يخرج الى الخصوص اذ لم يحدث لذلك التعلق صورة مغايرة لنفس القصد بل توجهات النفس وتعلقاتها لمحاها قوة ادراكية للقلب كادراك القوة الباصرة للبصرات المختلفة والسموعة للسموعات المختلفة والدائقة للذوقات المختلفة واختلاف المدرجات لم يوجب تباين الادراكات بل تطابق المدرك بإدراكه كتطابق الكلّي للعقلّي للنوعي العقلّي بمعنى صدقة عليه فن هذا كان نظر صاحب النجوم الى ان قول الشيخين الموافقة لمن قال بالخصوصية أى من حيث هذا التعلق الخاص وكان نظر المصنف الى أن قولها يخالف لمن ذكر أى من حيث ان ذلك التعلق الخاص لم يخرج القصد الى حيز الخصوصية وان طابق الخاص والحق ما ذكره المصنف وأخذه من كلام صاحب المصباح وان للنية خصوصاً غير ما ذكر من التعلق \* وتحقيقه ان توجهه الخاص والعزم عند الفعل قد صارت له ماهية ذاتية وخصوصية نوعية وصورة قائمة بذاتها في النفس ونسبته الى القصد العام نسبة ما صدق الخاص الى ماهية العام وهو التباين خلا انها من الموجودات في النفس لا في الخارج فلذا التبت بالقصد العام وتوهم انها عينه اذ لو كانت من الاعيان الخارجية كالانسان الشخصي بالنسبة الى الحيوان للعقلّي لما كان لناقل أن يتمحل الاتحاد والدليل

هذا ابن دقيق العيد في باب الوصايا من شرح العمدة . هذا وقد اختلف العلماء فيما تتعلق به نية الوضوء بتقيل بالصلوة كما أشارت اليه الآية في قوله تعالى ( إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ) وإليه ذهب المرتضى وأبو العباس وأبو طالب وقيل تتعلق برفع الحدث وهو مذهب المؤيد بالله والمنصور بالله والامام يحيى والفريقين وقال به من المتقدمين الإمام زيد بن علي فيما أخرجه صاحب المنهاج على مذهبه والخلاف ينبنى على معرفة ماهية الوضوء هل هو أمر وجودي والحدث عدمه كما هو المذهب الأول فيكون الوضوء على هذا مقصوداً في نفسه لصحة الصلاة فتجب النية في الوضوء لأجلها، وحينئذ فيقتصر المتوضي من الصلاة على ما نواه . أو الوضوء عدم الحدث والحدث أمر وجودي مانع من الصلاة والمقصود رفعه فتجب نية الوضوء لأجله وحينئذ فيصلى به ماشاء من الصلاة ولو قصد صلاة معينة وهو المذهب الثاني \* وقد قسم المحقق ابن دقيق العيد الحدث إلى ثلاثة أقسام: (أحدها) الخارج الخصوص الذي

على أن النية بعد التعلق الخاص استقلت ماهيتها وغايرت القصد الاعم أن الشارع لحظ اليها قصدا وعرف من موارد الحث عليها في العبادات المتكاثرة أن له فيها حكما يخالف قصد الفعل الذي هو شأن كل عاقل وأنه من دون تحصيل ما اعتبره الشارع لا يصير شرعيا مرتبا عليه أبلغ الثواب والعقاب بل يكون فعلا من أفعال العقلاء الصادر لا عن سهو وحينئذ فالنية عبادة مطلوبة لذاتها واجبة بالاستقلال وهي أيضا عمل من الأعمال المرتب عليها الجزاء لكنه عمل خفي قلبي ولها استقلال في حد ذاتها عند التعلق والانتساب إلى المتوى فهو استقلال في ذاته لغيره لا لذاته ولو لم يكن هذا هو المراد بالنية في موارد الشرع كان عنايته بها فيه من التفاهة مالا مزيد عليه لأنه طلب لتحصيل حاصل إذ لا يخلو كل عاقل عن قصد كل ما فعله . ويلزم أن يكون الحث عليها في قوة النهي عن أن يفعل فعل المجانين والزجر عن الذهول في المقامات التي قل فيها الذهول فإذا عرفت هذا - تبين مغايرة ابن القيم والمقبلي للوجه المختار وأن قولهما غير سديد وتلفيق صاحب النجوم غير مفيد . نعم ما فهمه المصنف من كلام الغزالي الذي نقله الزركشي أنه يخالف لهذا المختار رد عليه بما يلزم أن يرد إلى قول الشيخين غير مسلم بل الظاهر أنه يصير إلى ما ذكرنا أنه المختار ولكنه فرق بين العام والخاص بالمتعلق . فتعلق القصد العام بالفعل من حيث أنه معلوم للقاصد ومتعلق القصد الخاص أعني النية الشرعية الغرض الباعث على الفعل من حيث أنه الباعث على الفعل لا من حيث أنه معلوم . ولاختلاف الحيتين يتم التفريق الكامل وقيد الحثية هو المفيد في الاعتباريات . ولك أن تقول الحثية على قول الغزالي أنها في النية توجه النفس قصداً وأولاً وبالذات إلى الغرض وحصول العلم بالفعل تبعاً وثانياً وبالعرض والحثية في القصد العام ليست إلا العلم بالفعل فقط هذا ما ظهر والله أعلم

تمت إفادة شيخنا وبركتنا القاضي العلامة صفي الدين أحمد بن عبد الرحمن المجاهد رحمه الله تعالى

يدكر في نواقض الوضوء. (الثاني) نفس الخروج وهو المعنى المصدري. (الثالث) المنع المرتب على ذلك الخروج وهو المراد هنا وبهذا المعنى يصح قولنا: رفعت الحدث، ونويت رفع الحدث. فإن كل واحد من الخارج والخروج قد وقع وما وقع يستحيل رفعه. وأما المنع المرتب على الخروج فإن الشارع حكم به ومد غايته إلى استعمال المكلف الطهور فباستعماله يرتفع المنع ويصح قولنا: رفعت الحدث. أي المنع الذي كان ممتداً إلى استعمال المطهر وبهذا التحقيق يقوى قول من يرى أن التيمم يرفع الحدث، لأننا لما بينا أن المرتفع هو المنع من الأمور المخصوصة وهو مرتفع بالتيمم فالتيمم حينئذ يرفع الحدث غاية ما في الباب أن رفعه للحدث مخصوص بوقت ما أو بحالة ما وهي عدم الماء وليس ذلك ببدع انتهى \* وهو يؤيد كونه أمراً وجودياً مقصوداً في نفسه بالرفع، ويؤيده أيضاً أن الطهارة الكبرى ليس المقصد بها الإرفع للحدث بالاتفاق، والذين ذهبوا إلى أن النية تتعلق بالوضوء تمسكوا بظاهر الآية لأن المعنى إذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا. فترتيب الغسل على إرادة القيام إلى الصلاة دليل على كونه لأجلها. وبأن الوضوء عبادة مستقلة تشرع من غير حدث، فيبدل على عدم اعتبار رفع المانع به وأن المقصود به هو الصلاة. وبأن رفع الحدث غير مختص بالصلاة ولا يتعلق بها فلا يصح تعليق النية به كما في الوضوء للتبرد، فهذه ثلاث حجج \* وقد أجيب عن الأول بأن ظاهر الآية يصلح دليلاً للقائلين بأن الوضوء يصح بنية رفع الحدث. وبيانه أن النية وإن كانت تصير الفعل صالحاً لترتيب الشارع صحة الصلاة عليه، فإنما ذلك لأجل زوال المانع به عنها، وقد ذكر جمهور المفسرين أن الخطاب في الآية للمحدث فقط دون من كان على طهارة. قال الإمام يحيى عليه السلام: والعجب ممن قال إن رفع الحدث لا تعلق له بالصلاة مع إشارة الآية إلى ذلك بمعنى (إذا قمتم إلى الصلاة) فإنها دلت بواسطة الإجماع أنها خطاب للمحدث على أن الحدث علة للوضوء وتقديرها: إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون فاغسلوا. فترتب الغسل المذكور على الحدث وهو دليل السببية انتهى \* وأجيب عن الثاني بأنه لم يشرع الوضوء عقيب الوضوء من غير فاصل إجماعاً وإنما ذلك مع توسط الاشتغال بالمباح لكونه منزلاً منزلة الحدث وهو مقتضى لاستحباب تجديد الوضوء \* وعن الثالث: بأن نية رفع الحدث لا مانع من كونها لأجل الصلاة كما هو صريح ما ذكره المفسرون للآية \* قال الامام عز الدين: بعد أن حكى كلام الإمام يحيى السابق وكلامه عليه السلام في غاية القوة واحتجاج أهل المذهب بعدم التعلق بالصلاة وأنه كال تبرد في غاية الضعف، وأي تعلق أعظم من أنها لا تكون صحيحة إلا بارتفاع الحدث وأنه متى لم يرتفع فلا حكم للصلاة ولا صحة لها، فإن التبرد من هذا هو تعجب الإمام يحيى من أبي طالب ومقاتله هذه مع ما خص به من جودة الفطنة انتهى. (الفائدة الثانية) يؤخذ من الحديث بمفهوم المخالفة عدم وجوب التسمية في الوضوء، وقد اختلف العلماء فيها فذهب العترة وأهل الظاهر وإسحق بن راهويه

ومحمد بن الحسن الشيباني إلى وجوبها فرضاً إلا أن الظاهرية قالوا: تجب على العامد والناسي كسائر أعضاء الوضوء. والمعبرة أوجبوها على الذاكراً فقط، وذهبت الحنفية والشافعية ومالك وهو أحد قولي الهادي عليه السلام إلى أنها سنة فقط، وحجة المذهب الأول حديث (لأصلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه مرفوعاً، وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة، وحكي في التلخيص تضعيفه عن جماعة من الأئمة، ونسب الحاكم في تصحيحه إلى الوهم وبين وجهه بما حاصله: أن في سنده يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ولا يعرف ليعقوب سمع من أبيه ولا لأبيه من أبي هريرة، وقد روي من طريق أخرى عند البيهقي والدارقطني وهي ضعيفة أيضاً \* ومن حججهم ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا توضأت فقل: بسم الله والحمد لله، فإن حفظت لا تزال تكتب لك الحسنات حتى نحدث من ذلك الوضوء) قال في التلخيص: قال الطبراني: تفرد به عمرو بن أبي سلمة عن إبراهيم بن محمد عنه وسنده واهٍ وفيه أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه (إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ويسمى قبل أن يدخلها) تفرد بهذه الزيادة عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو متروك عن هشام بن عروة عن أبي الزناد عنه \* قال ابن حجر: وفي الباب عن أبي سعيد وسعيد بن زيد وعائشة وسهل بن سعد وأبي سبرة وأم سبرة وعلي وأنس \* ثم ذكر حديث كل واحد منهم وهو حديث (لأصلاة لمن لا وضوء له) إلى آخره وفي كل منها مقال. وقال بعد ذلك: والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصالة قال أبو بكر بن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله \* وقال البرازي: لكنه مؤول ومعناه: أن لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله إلا على أنه لا يجوز وضوء من لم يسم. واحتج البيهقي على عدم وجوب التسمية بحديث رفاع بن رافع (لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله فيفصل وجهه الخ) واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي في استحباب التسمية بحديث معمر بن ثابت وقتادة عن أنس قال: (طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هل مع أحدكم ماء؟ فوضع يده في الإناء فقال: توضأوا بسم الله) وأصله في الصحيحين بدون هذه اللفظة، ولا دلالة فيها صريحة لقصورهم، ثم قال واحتج الرافعي على نفي وجوب التسمية بحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال: (من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهوراً لجميع بدنه، ومن توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهوراً لأعضائه وضوئه) وسبقه أبو عبيدة في كتاب الظهور رواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر، وفيه أبو بكر الداهري متروك، ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ (لم يظهر إلا موضع الوضوء منه) وفيه مرداس بن محمد ومحمد بن أبان ضعيفان انتهى.



قال ابن كثير في الارشاد: وقد روى - يعني حديث (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) - من طرق آخر يقوى بعضها بعضا فهو حديث حسن أو صحيح، وقال البخاري: هو أحسن شيء في الباب، وقال المنذري: لاشك أن الأحاديث الواردة في التسمية وإن كان لا يخلو شيء منها عن مقال فهي متعاضدة بكثرة طرقها. قال في المنار: التسمية أدلتها وإن كان فيها باعتبار اصطلاح المحدثين ضعف في الأسانيد فمجموعها يفيد قوة مع شواهد المعنوية مثل حديث: (كل أمر ذي بال الخ) والحث عليها في موطن الذكر والطاعات، يفيد مجموع ذلك قوة قوية تمنع الجري<sup>(١)</sup> أن يترك التسمية هنا عملاً، وأما إذا أفنى بعظم شأنها وما ورد فيها فلا يتعين عليه تعيين الحكم وكما لها من نظائر انتهى، ونقله عنه صاحب النجوم وقال بعده: كلام المحشي هنا حاصله التوقف مع ميل مآ إلى القول بالوجوب، ولك أن تقول: الظاهر عدم الوجوب لعدم صحة ما يتوقف عليه القول بالوجوب من الأحاديث المستدل بها عليه، مع احتمال لا وضوء فيها لنفي الكمال كما قيل في نظائرها الأصل عدم الوجوب، وغاية ما ذكره من الشواهد الدلالة على شرعيتها وكونها سنة، وأما الاحتياط عملاً فليس الكلام فيه انتهى. (قلت): أحسن ما يمسك به من أحاديث التسمية في الوجوب حديث: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) لما ذكره الحفاظ من تحسينه أو تصحيحه، إلا أنه يتوقف الاستدلال به على أمرين \* الأول: صحة الاحتجاج بالحديث الحسن سواء كان لذاته أو لغيره، قال بعض مصنفي الشافعية<sup>(٢)</sup> \* اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحسن وعليه جمهور المحدثين والأصوليين، بل قال البغوي: أكتو الأحكام إنما ثبت بالحسن، وقال النووي إمام زمنه في هذه الصناعة في بعض أحاديث ذكرها، وهذه وإن كانت أسانيد مفرداتها ضعيفة فمجموعها يقوى بعضها بعضاً ويصير الحديث حسناً ويحتج به، وسبقه بذلك البيهقي وغيره انتهى. وقال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح خطبة كتاب الإمام: إن لكل من أئمة الحديث والفقه طريقاً غير طريق الآخر، فالذي تقتضيه قواعد الأصول والفقه أن الغمدة في تصحيح الحديث عدالة الراوي وجزمه بالرواية، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمضى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجوه الجازمة لم يترك حديثه \* وأما أهل الحديث فشرطهم أرفع من هذا، ويؤيدون رحمته الله وجهه، وقد عده علماء الأثر من قسم المقبول الذي يجب العمل به عند الجمهور صرح به في النخبة وشرحها وغيره، وهو داخل تحت أدلة وجوب قبول الخبر الأجدى المشرافاً الظن بصدقه والله أعلم. (الثاني) أنه إذا دار لفظ الشارع بين حمله على الحقيقة الشرعية أو اللغوية حُل على الحقيقة الشرعية لأنها مقصود البعثة وصرف الكلام إلى ذلك أولى من صرفه إلى تعريف وضع اللغة بقوله: (لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر

هو ما  
نفي  
عن

اسم الله عليه) الأولى حمله على نفي الفعل الشرعي لا الوجودي هو المراد: لاصلاة شرعية ولا وضوء شرعي، لأن الظاهر أن الشارع صلات الله عليه يطلق ألفاظه على عرفه، ولأنه لو حمل على نفي الفعل الحملي الوجودي مع عدم انتفائه لاحتاج الكلام إلى إضمار ما يقع به تصحيح اللفظ وهو المسمى بدلالة الاقتضاء، ويختلف النظر فيما يقدر هل السكالم أو الصحة، ويقتصر مدعى إضمار أحدهما إلى قرائن وأدلة ترشد إليه ويقابله انضمام مثل ذلك؛ فما نقله في التلخيص عن البزار من أنه مؤل بأنه لا فضل لوضوء من لم يذكر اسم الله يقال عليه: لأن التأويل صرف اللفظ عن الظاهر لدليل بوجهه. وإلا كان تركا للظاهر من غير معارض، ولم يظهر دليل خارجي يوجب التأويل فيجب البقاء على الأصل، ويؤيده دلالة الاقتران في قوله: (لا صلاة لمن لا وضوء له) للاتفاق على أن المراد نفي الفعل الشرعي أو الصحة على كلام من يمتنع إلى التقدير، وأما سائر الأحاديث المحتج بها على عدم الوجوب التي ذكرها في التلخيص فقد كفى تضعيفها مؤنة الكلام عليهما. (الفائدة الثالثة) يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم شرعية الترتيب بين أعضاء الوضوء، واختلف في الوجوب وعدمه، فذهب المعتزلة والشافعية وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور إلى وجوبه، وعند ابن مسعود وأبي حنيفة وأصحابه ومالك والحنبل بن صالح وداود والمزني والثوري والأوزاعي والحنبل البصري وابن المسيب وعطاء والزهرى والنخعي لا يجب الترتيب. (احتج الأولون) بأن جميع روايات أحاديث الوضوء مطبقة على ترتيبه صلى الله عليه وآله وسلم وهو المناسب لترتيب ذكر الأعضاء في الآية الكريمة والروايات وإن كانت لا تفيد الترتيب على الصحيح إلا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قد لاحظ هذا المعنى وهو تقديم ما قدم الله تعالى ذكره، فقال في حجة الوداع حين أراد السعي بين الصفا والمروة (تبدأ بما بدأ الله به) وفي رواية (ابدؤوا) بلفظ الأمر وذلك في قوله تعالى: (إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) وكذا هنا بخلافه لم يروى في حديث صحيح أنه أدخل بذلك مدة حياته. وهذا وإن كان مرجعه إلى الاستدلال بالفعل - وهو لا يدل على الوجوب - فقد يتأيد بما ذكره صاحب المنار رحمه الله أن مخالفة الاستمرار الكلي لا يجتري عليه إلا جري، كيف وهي صور ملتزمة من عدة أمور سمي المجموع باسم وأخذ حكمه من الشرع ونمضت علينا حكمته المقصودة على التحقيق ولها نظائر، وهذا شيء ينقدح في نفس الناظر وإن لم يف بالتعمير عما في نفسه، ولا يضره الاقطاع مع المجادل الألد (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً) انتهى \* واستدلوا أيضاً بحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة على الولا ثم قال (هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به) ولكن قال البيهقي: هذا الحديث يروى من أوجه كلها ضعيفة، على أن الإشارة فيه إلى نفس الفعل لا إلى هيئاته وكيفياته ولا لزم القول بوجوبها كلها. (قلت) توفي به نظر لأن الظاهر من جميع الأفعال والهيئات الواردة فيه هو الوجوب، ولا يخرج عنها شيء إلا بدليل

كما حقق العلامة ابن دقيق العيد نظير ذلك في شرح حديث المسمى صلاته بما محمله \* إن الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وتعريف بوجوب ما لم يذكر فيه للواجبات وهو يقتضي انحصارها فيما ذكر، فيستدل بالحديث على وجوب ما ذكر فيه، وهما هنا قد قام الفعل مقام الذكر في حديث المسمى صلاته، وهذا كله على تقدير حسن الحديث أو صحته، وقد تقدم كلام من ذهب إلى تضعيفه من جميع طرقه \* وأما تقديم اليد اليمنى على اليسرى فقد حكى في المنهاج لإجماع أهل البيت على وجوبه، وفي الجامع الشكافي قال محمد: ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يبدأ بيمينه في تلبسه وتعلفه وفي التلخيص حديث: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يحب التيامن في كل شيء حتى في وضوئه وانتعاله) متفق عليه وصححه ابن حبان وابن منده، وحديث أبي هريرة (إذا توضأتم فابدؤا بيمينكم) أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي كلهم من طريق زهير عن الأعمش عن أبي صالح عنه زاد (١) ابن حبان والبيهقي والطبراني (إذا لبستم). قال ابن دقيق العيد: هو حقيق بأن يصح انتهى، وصححه غيره من الحفاظ وهو دليل من ذهب إلى وجوب الترتيب بينهما \* وذهب الشافعي إلى أن الترتيب بينهما سنة، وأدعى النووي الإجماع على ذلك، واحتجوا بأنه ما تم استدلال من ذهب إلى وجوب الترتيب بين أعضاء الوضوء إلا بمعاوضة الآية الكريمة لما ورد من صفة الوضوء، وليس فيها دلالة على تقديم اليد اليمنى على اليسرى، ولما ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: (ما أبالي بدأت بيمينى أو بشمالى إذا اكملت الوضوء) رواه الدارقطني والبيهقي من رواية زياد مولى بنى مخزوم، قال ابن معين فيه: لا شيء، وهو مقل لم يروله أحد من السنة. وروى أبو عبيدة في الطهور له أن أبا هريرة كان يبدأ بيمينه فبلغ ذلك علياً فبدأ بيماسره، ورواه أحمد بن حنبل عن الأنصارى عن عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند عن علي وفيه انقطاع هكذا في التلخيص، وأجابوا عن حديث (فابدأوا الخ) بأن دلالة الاقتران في قوله (إذا لبستم) تصرفه عن كونه للوجوب والإلزام في اللبس، وما عساه من الأحاديث ظاهر في الاستحباب، وفصل أمير المؤمنين حين بلغه عن أبي هريرة أنه كان يبدأ بيمينه دليل على أنه فعله لما فهم من الراوي له اعتقاد الوجوب، وهذا على تقدير صحته وإلا فقد قال الإمام يحيى: أعلم أن كثيراً من نظار الفقهاء تقلوا عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه بأن الترتيب في أعضاء الوضوء غير واجب، ولم أعتز على هذه الحكاية في شيء من كتب أصحابنا بل المنقول خلافها وهو وجوب الترتيب وأولاد الرجل أعرف بمن ذهب أيهم انتهى. (قلت) غاية ما يتمسك به للوجوب في

(١) في أوله ولنظفه في الجامع الكبير إذا لبستم وإذا توضأتم فابدأوا بأيامنكم وفي لفظ بيمينكم وعزاه إلى أبي داود وابن حبان وابن السني تحت من خط صفي الإسلام أحمد بن محمد السباعي

تقديم النبي إما الإجماع من أهل البيت وفيه نظر لصعوبة تصحيحه أو لفظ الأمر في فائده أو قد عرفت ما فيه وليس في الآية تعرض لذلك فلم يبق إلا الاحتجاج بدوامه فعلة صلى الله عليه وآله وسلم على الترتيب في جميع الأعضاء كما تقدم بيانه، والله أعلم.

ص ( قال أبو خالد رحمه الله وسألت زيد بن علي عليهما السلام عن الرجل ينسى مسح رأسه حتى يجف وضوئه قال: يُعيد مسح رأسه ويحزته ولا يعيد وضوئه )

ش يؤخذ من كلامه عليه السلام مستلذان: الأولى: عدم وجوب الترتيب في الوضوء لكونه لم يأمر بفصل ما بعد مسح الرأس حيث قال: ولا يعيد وضوئه. وقد تقدم أنه مذهب كثير من العلماء، ويؤيده ما رواه في الانتصار عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ فغسل وجهه ويديه ثم مسح رجله ثم مسح رأسه، وبما رواه أحمد وأبو داود عن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( توضأ فغسل وجهه ثم ذراعيه ثم تمضمض واستنشق ) ونحوه عن الرضيع بنت معوذ عند الدارقطني، ووجه الاستدلال أن ثم تقييد الترتيب في الفعل المروي وقد خالف ترتيب الآية في الذكر والمروي في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذ منه عدم الوجوب وهو وارد على من يحكي إطلاق الروايات في صفة الوضوء على الترتيب، وليس في حديث الباب إشارة إلى عدم الترتيب بتقديم غسل الوجه على المضمضة لما ذكرنا من أن الواو فيها لا تقتضي الترتيب وأن عدم الترتيب من جهة الراوي في حكايته بدليل الروايات الأخرى. وقال القاضي أحمد بن ناصر في شرحه: إن فيه إشارة إلى أنه عليه السلام يرى أن النسيان يسقط به وجوب الترتيب وفيه نظر لأنه على تسليم الوجوب لا يكون النسيان عذراً في سقوطه كلما تقرر في قواعد الأحكام أن النسيان والجهل عذر في المنهيات دون المأمورات، والفرق بينهما أن الأمر يقتضي إيجاد الفعل فإلم يفعل لم يخرج عن العهدة، والنهي يقتضي السكف فالفعل من غير قصد المنهي غير معتبر، ولأن تارك المأمور يمكنه تلافيه بإيجاد الفعل فلزمه ولم يندر فيه بخلاف النهي إذا ارتكبه فإنه لا يمكنه تلافيه إذ ليس في قدرته نفي فعل قد برز إلى الوجود فصار معذوراً فيه \* ومثال الجهل: ما ورد في حديث معاوية بن الحكم حين تكلم في الصلاة \* ووجه الفرق فيه أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها وذلك لا يحصل إلا بفعلها والمنهيات مزجور عنها لأجل مفاسدها امتحاناً للكفاف بالانكفاف عنها؛ فيتوقف على التعمد لارتكابها ومع النسيان والجهل لم يقصد المكاف بفعله ارتكاب المنهي فكان معذوراً. وإذا عرفت ذلك فما وجب فعله في الوضوء بواسطة الأمر به أو بالقرائن التي تدل على الوجوب لا يكون النسيان عذراً في تركه، وهذه قاعدة مهمة وأصل يرجع إليه \* ( الثانية ) عدم وجوب الولاء بين الأعضاء؛ من حيث تراخي وقت إعادة مسح الرأس عن الفراغ من وضوئه وهو مذهب الأكثر ولا خلاف في كونه

منونا لاستمرار فعله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك، فمن ذهب إلى وجوبه فأقوى ما يستدل به  
الفعل لعدم نهوض ما تمسك به من الأحاديث على المراد، والفعل بمجرد لا يكون حجة لاسيما وهو  
هاهنا في مقام يستدعي المبالاة لذاته وهو قاذح في الاستدلال به على تسليم حجته، ولهذا يحتاج ما كان  
حكمه المبالاة في الأفعال إلى دليل مستقل كالتتابع في الصوم عن كفارة اليمين والقتل ونحو ذلك .

ص ( وقال زيد بن علي عليه السلام : الاستنجاء سنة مؤكدة ولا يجوز تركها إلا أن لا يجده الماء )  
ش قال في المصباح : استنجيت غسلت موضع النجوة أو مسحته بحجر أو مدر، والأول مأخوذ من  
استنجيت الشجر إذا قطعه من أصله لأن الغسل يزيل الأثر، والثاني من استنجيت النخلة إذا  
التقطت رطبها لأن المسح لا يقطع النجاسة بل يبقى أثرها انتهى . وهو شامل لصحة إطلاقة على  
استعمال الأحجار لغة، وقد ورد كذلك في الحديث مثل : ( وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار ) أخرجه  
بطوله الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والدارمي وأبو داود والنسائي وأبو عوانة في صحيحه، وهو في  
كلام الإمام يراد به ما كان بالماء بدليل ما بعده، ويدل كلام المصباح أيضا على تخصيصه بالخارج  
من الدبر إذا هو موضع النجوة، وقد فُسر بالخارج من الدبر، وفُسر في الصحاح بالخارج من البطن، فيدل  
على شموله للبول والريح أيضا، وفي القاموس : والنجوة ما يخرج من البطن من ريح أو غائط . قال الإمام  
عز الدين في شرح البحر : واستعمال أهل الذمة يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين الفرجين، وهو يطابق  
ما ذكره الجوهرى، وقد قال في الانتصار : الاستنجاء إزالة أثر الغائط والبول بالماء . فلا شك في أن هذا هو  
الغالب عليه بالأصل، فلا يقتصر على الدبر، وكلامه عليه السلام يدل على وجوب الاستنجاء بتأويل  
السنة بالطريقة على مقتضى وضعها اللغوي، لما تقرر أن استعمالها في مقابلة الواجب وضع اصطلاحى  
للفقهاء، والذي أوجب التأويل قوله : ولا يجوز تركها الخ، وقد ذكر في المنهاج تحصيل مذهب الإمام في  
ذلك فقال : إنما أن يكون عليه نجاسة أولا، فإن كان عليه نجاسة فالواجب غسله، وقد ذكر عليه السلام  
أن أباه على بن الحسين عليهما السلام كان يقول : إذا ظهر البول على الحشفة فاغسله . والوجه في ذلك أنه  
نجس والنجس واجب إزالته، قال الله تعالى ( وَالرِّجْزُ فَاهْجُرْ ) وقد تقدم دليل الاستنجاء بمعنى به ما روى  
عن علي عليه السلام يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ( لا تستنج المرأة بشئ سوى الماء  
إلا أن لا يجد الماء ) ثم قال بعده ( والرجل كالمراة في ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( النساء  
شقائق الرجال )، حكى على الواحد حكى على الجماعة ) . وأما إذا لم تسكن عليه نجاسة فالمسنون الاستنجاء،  
والوجه ما رويناه عن جبريل عليه السلام، وقد تقدم في شرح المنهاج . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم  
وآله كان يفعل كما يفعل ما هو سنة من صلاة أو غيرها، وما رويناه عن أمير المؤمنين عليه السلام من

الذي هو سائر الفقهاء : إذا  
فأكثر ما ينبغي أن  
نعم له ما روى في  
نظم الرعي عليه السلام

ع  
لا يبع إلا بعد  
هذا على اتفاقنا  
المرحان والمفسرين

طريق الإمام أنه قال: عشر من السنة، وذكّر منها الاستنجاء . ولأن اقتصر على المسح بالأحجار أجزاء ذلك؛ فقد روينا عنه من طريق الإمام أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد قال: كانوا إذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالماء، والوجه فيه خبر ابن مسعود انتهى، ولفظ الخبر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( التمس من عبد الله بن مسعود أحجاراً فأناه بحجرين وروثة، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: إنها رجس ) فلو كان لا يجوز إلا الثلاثة الأحجار لكان يلتمس من عبد الله مكان الروثة حجراً، والحديث في البخاري والترمذي والنسائي، ويفهم منه القول بوجوب الاستنجاء بالماء، ولو وجدت الأحجار عند تعذّر النجاسة \* وقال القاضي أحمد بن ناصر في شرحه: إنه يحمل على أن المراد وجوب الاستنجاء إذا أراد الصلاة؛ لقيام الإجماع على جواز الاقتصار على الاستجمار بالأحجار مع وجود الماء عند عدم إرادة الصلاة وعدم خشية الترتيب، لما أخرجه أبو داود والنسائي عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ( إذا ذهب أحدكم إلى المائط فليذهب معه بثلاثة أحجار يستطيع بهنّ فيها تجزئ )، ويدل على ذلك أيضاً حديث عمر حين تبع النبي صلى الله عليه وسلم بكوز فيه ماء فلما فرغ من قضاء حاجته قال: ما هذا يا عمر؟ قال: ماء نتوضأ به. فقال: ما أمرت كما قلت أن أتوضأ \* قلت: وأما إذا أراد الصلاة ففيه خلاف؛ فعند العترة وغيرهم أنه واجب، وذهب الشافعي إلى عدم الوجوب محتجاً بأن قال: لم تزل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم رقة البطون وكان أكثر أقواتهم التمر وهو مما يرقى البطون \* قال في التلخيص: ولا يرد على هذا ما في الصحيح عن سعد قال: لقد كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومائنا طعام ولا ورق الجبلة حتى إن أحدنا ليضع كما تضع الشاة. فإن ذلك كان في ابتداء الأمر، فقد صح عن عائشة قالت: شبعنا بعد فتح خيبر من التمر. وعنها قالت: كان طعامنا الأسودين التمر والماء انتهى، ومما يصلح دليلاً له أيضاً حديث (ثلاثة أحجار ينقي المؤمن) فظاهره يقتضي عدم الاحتياج إلى الماء بعد ثلاثة أحجار لوقوع الطهارة بكلاً معنيها \* أما لغة وهي النظافة فمن حيث أن النقاوة بمعناها كما قاله الجوهري، وأما كونها حقيقة شرعية بالمعنى المصطلح عليه في عرف الفقهاء فمن حيث تخصيص المؤمن بالذكور، وذكر العدد المقدّر يفيد أن المراد بالإبقاء الطهارة الشرعية، وعلى كلا التقديرين يكون معنى ينقي المؤمن يطهره وينقيه عن الماء، وأما الحديث السابق مرفوعاً ( لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء إلا أن لا تجد الماء ) فقد نقل عن المؤيد بالله أنه حجة في وجوب الاستنجاء بغير فرق بين الرجال والنساء، وهو محمول على ما فيه تعدى الرطوبة عن المحل؛ لقيام الإجماع على جواز الاكتفاء بالأحجار كما تقدم، ولذا ذكر في أمالي أحمد بن عيسى بعد أن حكى هذا الخبر عن أبي الجارود قال: سألت أبا جعفر عن الاستنجاء فقال ليس هو من الواجب في الطهور ولكنه من السنة. وقد أورد في البحر أدلة القائلين بوجوب إزالة النجاسة بالماء عند إرادة الصلاة

شأن المراءاة

وليس بناهضة على الوجوب كما حقق ذلك في المنار ونجوم الأنظار بموسنياتي في أثناء البحث التنبيه على شيء من ذلك لموحى في الجامع الكافي عن سعد أني سمعت محمد بن منصور يقول: لو أن رجلاً بعركا كانوا يبعرون واستجمرو بثلاثة أحجار ولم يستنج بماء ثم توضأ وصلى كانت صلاته جائزة وإن صلى بقوم كانت صلاتهم جائزة انتهى ( تنبيه ) أخذ بعضهم من قول الإمام هنا مذهبه وجوب غسل الفرجين وأنهما من أعضاء الوضوء وهو وهم وقد بالغ القاضي أحمد بن ناصر في ردّه، وصرح صاحب المنهاج تخريجاً على مذهبه عليه السلام أن أول أعضاء الوضوء الوجه بناءً على أن المضمضة والاستنشاق سنة في الوضوء عنده كما سيأتي، قال: والوجه في ذلك قول الله تعالى ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ) فأوجب الابتداء بغسل الوجه إذا الفاء تقتضي الترتيب والتعقيب، فغضب تعالى لارادة القيام للصلاة بغسل الوجه من غير إلهال، وروينا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للذي سأله عن كيفية الوضوء ( تَوَضَّأَ كَمَا عَلَّمَكَ اللَّهُ اغْسِلْ وَجْهَكَ وَذِرَاعَيْكَ ) الخبر فأمره بغسل الوجه وأنه الذي أوجب الله عليه \* إن قيل: إن جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الوضوء فأوماً بكفه إلى نضح فرجه، قلت: فيه وجهان: أحدهما: حكاية فعل، ولعله محمول على ما إذا كان نمة نجاسة فإنه يبدأ بأزالتها ليقع الوضوء على ظاهر البدن، ثانيهما: أنه لو كان من أعضاء الوضوء عند تعليم جبريل عليه السلام لكانت الأخبار الواردة في صفة تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأصحابه وليس فيها ذلك ناسخاً، ( أقول ) لم أقف في كتب الحديث على صفة تعليم جبريل المتضمن للبداءة بنضح الفرج، بل الذي وجدته في مجمع الزوائد عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أن جبريل لما نزل عليه فعلمه الوضوء فلما فرغ من وضوئه أخذ خفنة من ماء فرش بها نحو الفرج، فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرش بعد وضوئه، رواه أحمد وفيه راشد بن سعد وبقه الهيثم بن خارجة وأحمد ابن حنبل في رواية وضمفه آخرون، وعلى تقدير صحته فليس فيه دلالة على المطلوب، لسكونه بعد الفراغ من الوضوء، وفائدته قطع الوسواس والتردد في خروج شيء من الفرج، وقد أشار إلى هذا المعنى في النهاية فقال: الانتضاح بالماء هو أن يأخذ قليلاً من الماء فيرش به مناً كبيره بعد الوضوء لينقي عنه الوسواس انتهى \* ولم يرد في شيء من الأحاديث الصحاح والخصان ما يدل على الوجوب أصلاً، وأما الاحتجاج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأهل قباء: ( إِنَّ اللَّهَ قَدْ أُنْثِيَ عَلَيْكُمْ فَإِذَا تَضَعُونَ قَالَ: تَبِعَ الْحَجَارَةَ الْمَاءَ ) الحديث وفي ذلك روايات أخر وأنها سبب النزول في قوله تعالى: ( فَيُزِيلُ جَالَ يُجْبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا ) ففي جميعها مقال عند المحدثين، وعلى تقدير ثبوتها فغاية ما يدل الأمر على الاستحباب والتبعية بقرينة ذكر الثناء الدال على كون ما فعلوه فضيلة يمتازون بها، وكذا الاحتجاج بقول عائشة ( مررت بأزواجكن أن يغسلوا أثر الغائط والبول، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعلها وأنا أستحييهم ) أخرجه الستة

لا الترمذى وأخرجه النسائي بمعناه \* فنسبة فعله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدل على الوجوب  
 كما تقرر وغاية ما يدل عليه التدب مع إشعار قولها (مرن أزواجكن) أنهم كانوا مطبقين على عدم  
 الاستنجاء، وإطباق جماعة الصحابة على عدم الاستنجاء من قرائن عدم الوجوب. قال القاضي أحمد  
 في شرحه: واختلفت الروايات عن الهادي عليه السلام في الفرجين؛ فصدر في البحر مسألة عنه وعن  
 أولاده أنهما من أعضاء الوضوء ثم ذكر في المسئلة التالية للمسئلة الأولى أنه يجب الاستنجاء من الريح  
 على أحد قولي الهادي وأبي العباس والمرتضى. قال الإمام عز الدين: وما يقضى منه العجب أنهم  
 جعلوا الفرجين من أعضاء الوضوء قولاً واحداً للهادي وأولاده ثم جعلوا وجوب الاستنجاء من  
 الريح أحد قولين له وهو الذي أشار إليه في المنتخب، قال: والأصح من قوله أنه لا يجب، فإذا غسلها  
 من أعضاء الوضوء وجب غسلها من الريح وسائر النواقض، وقد بحثت عنه فلم أجده في هذا ما يشفي \*  
 وقال السيد أحمد الشرفي في ضياء ذوى الأبصار: وكلام الهادي عليه السلام في الأحكام في وجوب  
 غسلها يريد إن كان فيهما نجاسة والله أعلم. قال في المنتخب: ثم تحدر بيده اليسرى إلى فرجه  
 الأسفل ويأخذ بيده اليمنى فيصب على يده وهو ينقى فرجه الأسفل إن كان خرج من الغائط فينبغي  
 له أن يتفحج قليلاً ويرفع رجله اليسرى على صدرها ثم ينقى باصبعه اليسرى ما يمكنه من داخل فرجه  
 من الأقدار وهو كما فعل ذلك صب على يده اليسرى الماء ثم دلكها ونظفها انتهى. قال القاضي:  
 وهذا كلام المنتخب وهو الذي أشار إليه الإمام عز الدين بقوله: وهو الذي أشار إليه في المنتخب وهو  
 صريح في غسل النجاسة كما ترى هو أما كلام الأحكام الذي أشار إليه السيد أحمد فلفظه \* أول ما يجب  
 على المتوضئ أن يغسل كفيه فينقيهما، ثم يغسل فرجه الأعلى فينقيه، فإذا ألقاه وألقى ما حوله وما عليه  
 من قدر أو درن غسل بعد ذلك وانحدر إلى فرجه الأسفل فألقاه، ثم يغسل يسرى يديه فألقاهما من  
 أثر ما أطاق من الأذى عن فرجه بها انتهى. وهو صريح في أنه أراد إزالة النجاسة، وقد سئل الإمام  
 المؤيد بالله محمد بن القاسم عليهما السلام عن ذلك فأجاب أن المختار لمذهب الهادي عليه السلام بل لا  
 مذهب له سواه أن الفرجين ليسا من أعضاء الوضوء، وهذا رأى الباقر والصادق وأحمد بن عيسى  
 والقاسم والناصري وأبي عبد الله الداعي والأخوين والمنصور بالله وهو رأى علماء الأئمة انتهى. ومثله  
 عن والده الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد فيما يرويه عن الهادي وكذا الفقيه يوسف في الثمرات  
 وبحي حميد في فتح الغفار. ولما طال البحث في ذلك لا شتهار الرواية عن الهادي عليه السلام بالقول  
 بأنهما من أعضاء الوضوء ولم يكن في التحقيق والواقع كذلك والله أعلم  
 ص (وقال زيد بن علي عليهما السلام: والمضمضة والاستنشاق سنة وليس مثل الاستنجاء)  
 ش السنة هاهنا يراد بها ما يقابل الواجب، قيل: وذلك وضع اصطلاحى للفقهاء، ويدل على



تفسيرها بذلك قوله "وليس مثل الاستنجاء" يعني أنه يجوز تركهما مع وجود الماء بخلاف الاستنجاء، وقد تقدم أن الإمام يذهب إلى سنتيهما وقال به كثير من العلماء واختاره في نجوم الأنظار. وذكر في أمالي الإمام أحمد بن عيسى حدثنا محمد يعني بن منصور حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود قال: سألت أبا جعفر عن التمضمض والاستنشاق؛ قال: ليس هو من الواجب في الطهور ولكنه من السنة في الطهور. ونقل <sup>(١)</sup> مثله عن سفيان الثوري والحسن بن صالح ثم قال: حدثنا محمد أخبرني جعفر يعني النيروسي عن قاسم يعني ابن إبراهيم عليهما السلام فيمن نسي المضمضة والاستنشاق قال: لا يجوز إلا أن يتمضمض ويستشق لأن الفم والمنخرين من الوجه، وقد أمر الله عز وجل بفعله فقال ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ) فهما من الوجه. ( قلت ) وهو مذهب الأئمة من أولاده وغيرهم، وتقدمت الإشارة إلى ترجيحه.

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام لا يجوز ترك المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة )  
ش لأن الواجب تعميم البدن بالماء بدليل قوله تعالى ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) فإن ظاهرها يدل على وجوب التطهير لكل عضو يدخله التطهير والحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( تحت كل شعرة جنبابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر ) أخرجه أبو داود والترمذي وفي الفم والأنف بشر يمكن غسله ويؤيد ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ( المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة ) قال ابن بهران وإن كان قد ضعف إسناده فهو يحتمل الصحة قال بعض المحققين وإذا كان طلب النظافة جلياً وأحقية الفم والأنف بذلك لأنهما مع شرفهما معروضان للمستقذر معلوماً ثم جاءنا وجوب غسل البدن مع المبالغة والاستيعاب كالتعرض لنقض الشعر وبه والوصول إلى أصوله مع تعظيم الشريعة شأن الجنابة حتى عد الغسل منها وذكر مع أركان الإسلام كما في بعض روايات حديث سؤال جبريل عليه السلام ما الإسلام وما الإيمان فإذا كان الأمر كذلك كان قوله تعالى ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) شاملاً لما يطرأ عادة فدخل المضمضة والاستنشاق أحق من دخول غيرها ثم أنه صلى الله عليه وآله وسلم وأظهبا في كل غسل لم يرو الراوون تركهما بل ولا أهملوها في ذكر غسله صلى الله عليه وآله وسلم بل ذكرها كل راو انتهى \* ومن الأدلة على ذلك ما أخرجه أبو داود من طريق أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من ترك موضع شعرة من جنبابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار ) قال علي عليه السلام ( فمن ثم عادت رأسي فمن ثم عادت رأسي ) ثلاثاً وكان صلوات الله عليه يجزئ شعره وذكر الربيعي في المعاني البديعة في اختلاف أهل الشريعة اختلاف العلماء في ذلك فقال عند الشافعي

ومالك والزهرى والحسن البصرى والحكم وقتادة وربيعة الانصارى والاوزاعى والليث وعطاء  
 فى أحد قوله واكثر العلماء الاستنشاق والمضمضة فى الوضوء والغسل سنة لا يجبان . وبه قال من  
 الزيدية الناصر وعند ابن أبى ليلى وعطاء وحماة وابن جريج واسحق وعبد الله بن المبارك وكذا  
 أحمد فى الرواية الصحيحة وسائر الزيدية يجبان فى ذلك وعند أبى نور وأبى غبيد وداود يجب  
 الاستنشاق فى ذلك دون المضمضة واختاره ابن المنذر وعند الثورى وأبى حنيفة وأبى يوسف وزيد  
 ابن على يجبان فى الغسل دون الوضوء انتهى . قلت وقد تقدم الكلام على وجوبهما فى الوضوء .

ص ( قال ولا بأس ان يتوضأ بسؤر الحائض والجنب ليس الحيض والجنابة فى اليدين كما هي  
 حيث جعلها الله عز وجل )

ش قال فى أمالى أحمد بن عيسى حدثنا محمد يعنى ابن منصورنا جعفر يعنى النيروسى عن قاسم بن إبراهيم فى  
 الوضوء بسؤر الجنب والحائض واليهودى والنصراني وفى رواية والجوسى ولا بأس بسؤر الحائض والجنب واكره  
 سؤر اليهودى والنصراني والجوسى قال محمد يكره سؤر وضوء المشرك ولا بأس بسؤر شربه الا ان تراه قد شرب  
 خمر أو أكل لحم خنزير انتهى . قال القاضى فى شرحه المراد بالسؤر هنا ما بقى فى الاناء الذى اغتسل منه الجنب  
 والحائض بعد ادخال أيديهما فيه يعنى ان ادخال ايديهما فيه للأخذ منه لا ينجسه للعلة التى أشار اليها عليه  
 السلام ويدل عليه ما أخرجه البغوى فى مصابيحہ عن ميمونة قالت اجتنبت انا ورسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فاغتسلت من حفنة وفضلت فضلة فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليغتسل منها فقلت  
 يا رسول الله انى قد اغتسلت منها فاغتسل صلى الله عليه وآله وسلم وقال ان الماء ليس عليه جنابة . وفى  
 رواية ان الماء لا ينجب انتهى . وأورده بمعناه فى بلوغ المرام وقال صححه الترمذى وابن خزيمة  
 ويؤخذ من كلام الامام عليه السلام القول بجواز التوضؤ بفضل وضوء المرأة . وقد أخرج مسلم فى  
 الصحيح من حديث ابن عباس رضى الله عنهما ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل بفضل  
 ميمونة ) . وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت ( كنت أغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من أناء واحد ) وأخرج البيهقى فى سننه الكبرى حديث عائشة فقال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ  
 فى آخرين قالوا ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب انا الربيع بن سليمان انا الشافعى انا أبو عبد الله الحافظ  
 قال انا عبد الله بن محمد السكعي قال ثنا اسماعيل بن قتيبة قال /نا أبو بكر بن أبى شيبة قال /نا سفيان عن  
 الزهرى عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( كان يغتسل من القدح وهو الفرق  
 وكبت اغتسل أنا وهو من أناء واحد ) لفظ حديث الشافعى رواه مسلم فى الصحيح عن أبى بكر بن أبى  
 شيبة وأخرجه البخارى من وجه آخر عن الزهرى وزاد البيهقى فى الرواية الأخرى بإسناده ( من الجنابة )  
 وقال رواه البخارى فى الصحيح . وأخرج الطحاوى فى شرح معاني الآثار حديث عائشة وحديث

أم سلمة أيضاً بمعناه وكذلك عن أنس بن مالك قال (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل هو والمرأة من نساءه من الأثناء الواحد) وقال بعد ذلك فلم يكن عندنا في هذا حجة على ما يقول أهل المقالة الأولى يعني من ذهب إلى العمل بالنهي عن التوضأ بفضل وضوء المرأة لأنهم قد جوزوا أن يكونا يغتسلان جميعاً وإنما التنازع بين الناس إذا ابتداء أحدهما قبل الآخر فنظرنا في ذلك فإذا علي بن مبيد قال حدثنا عبد الوهاب عن أسامة بن زيد عن سالم عن أم صبيبة الجهنية قال وزعم أنها قد أدركت وبايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت اختلفت يدي ويدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الوضوء في أثناء واحد<sup>(١)</sup> وروى حديثها أيضاً من طريق أخرى وقال ففي هذا دليل على أن أحدهما كان يأخذ من الماء بعد صاحبه ثم قال حدثنا بن أبي داود قال حدثنا محمد بن المهال قال نا يزيد ابن زريع قال نا أبان بن صمعة عن عكرمة عن عائشة قالت (كنت أغتسل أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أثناء واحد يبدأ قبلي) ففي هذا دليل على أن سؤر الرجل جائز للمرأة التطهر به ثم ساق بقية الآثار وقرر مثل ما في أصل المجموع من جواز تطهر كل واحد من الرجل والمرأة بفضل صاحبه وقد يقال على رواية يفتقران جميعاً أنه لا يخلو عن صورة توضئ الرجل بفضل وضوء المرأة أو العكس لأنه بعد أول اغترافه يكون الباقي من فضلها وفضله وكونه مخلوطاً بفضلها لا أثر له فإنه يصدق أنه قد تطهر بفضلها وهي كذلك والذي ذهب إلى عدم الجواز استدلل بأحاديث النهي . منها ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن رجل صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة وليغتربا جميعاً) وقد جمع بينه وبين ما تقدم بآخرين أحدهما أن تحمل أحاديث النهي على ما ساقط من الأعضاء لكونه قد صار مستعملاً والجواز على ما بقي من الماء وبذلك جمع الخطابي (ثانيتها) أن يحمل النهي على التنزيه بقرينة أحاديث الجواز جمعاً بين الأدلة

ص (وقال زيد بن علي عليهما السلام ولا يجوز أن يتوضأ بآه قد ولغ الكلب فيه ولا سبع) ش السبع بضم الباء قال في المصباح وقد تسكن وهي الفاشية عند العامة ولهذا قال الصنعاني السبع والسبع لغتان وقرئ بالاسكان في قوله تعالى (وما أكل السبع) والسبعة اللبوة وهي أشد جرأة من السبع ويقع السبع على كل ماله ناب يعدوه ويقترب كالذئب والفهد والنمر وأما الثعلب فليس بسبع وإن كان له ناب لأنه لا يعدوه ولا يقترب وكذلك الضبع قاله الأزهري . وقال في القاموس السبع بضم الباء وفتحها ومكونها المقترب من الحيوان والجمع أسبع وسباع (وقوله) ولا سبع يحتمل أن يكون معطوفاً على الكلب عطف مفرد على مفرد وكلمة لا تأكيدي للنفي ويحتمل أن يكون معطوفاً على ما قبله

من عطف الجملة على الجملة والتقدير ولا يجوز أن يتوضأ بماء قد ولغ فيه سبع والضمير المجرور لا بد من تقديره ليساوي المعطوف عليه \* وقد اختلف العلماء في نجاسة الكلب وسؤره وسؤر ما عداه من مائر السباع فقال في الديباج الاستأثار كلها طاهرة عندنا الأسؤر الكلب والخنزير وعند زيد بن علي والناصري وأبي حنيفة الاستأثار أربعة طاهر وهو سؤر الأدمي والمأ كول لحمه ونجس وهو سؤر السباع والكلب والخنزير ومكروه وهو سؤر الهر ومشكوك فيه وهو سؤر البغال والخير لا يتوضأ بذلك مع وجود غيره فان عدم غيره توضح به . وذكر في الجامع الكافي عن محمد بن منصور لا خير في سؤر الكلب والأسد والذئب والخنزير والسباع لانه نجس وكذلك سؤر القرد وكل ذى ناب من السبع مكروه منهي عنه الا ان كان الماء كثيراً مثل الغدران التي بطريق مكة وغيرها وكذلك سؤر ابن عرس مكروه وانما رخص في سؤر السنور وحدها انتهى . وهو موافق لما قاله الامام عليه السلام ويستدل له بما أخرجه الشافعي وأحمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه واللفظ لابي داود مثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث ) ولفظ الحاكم فقال ( اذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء ) وفي رواية لأبي داود وابن ماجه ( فانه لا ينجس ) قال الحاكم صحيح على شرطهما وقد احتجا بجميع روايته وقال ابن منده اسناده على شرط مسلم وقد أعله بعضهم بالاضطراب في السند وبعضهم بالكلام على بعض روايته وتكلم في تصحيحه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح الامام فقال هو صحيح على طريقة الفقهاء لانه وان كان مضطرب الاسناد مختلفا في بعض الفاظه فانه يجاب عنها بجواب صحيح لا مكان الجمع بين الروايات ويجاب عن بعضها بطريق اصولي وينسب الى التصحيح ولكني تركته يعني في كتابه لانه لم يثبت عندنا بطريق استقلالي يجب الرجوع اليه شرعا تعين مقدار القلتين انتهى . قال في المنهاج بعد إيراد هذا الدليل ووجه الاستدلال بالخبر انه أقرهم على ما اعتقدوا من أن السباع والكلاب كلها نجسات اذ لو كانت السباع يجوز التوضأ بما أفضلت لكان صلى الله عليه وآله وسلم يفصل فيقول أما السباع فطاهرة وأما الكلاب فلها ما أخذت في بطونها لان تلك الحالة حالة استفهام منهم واستعلام انتهى . وهذا مبنى على مسألة أصولية وهي أن من صور التقرير المعدود من أقسام السنة أن يُسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قول أو فعل يلزم من سكوته عليه السلام عن بيان ما يتعلق بهما من الاحكام ظن الفاعل أو القائل عدم الحكم في ذلك فيترتب على ذلك مفسدة على تقدير ظن عدم فيكون البيان برفعها واجبا فاذا اعتقدوا أو ظنوا نجاستها وكان في الواقع عدمه لزم من سكوت الشارع صلى الله عليه وآله وسلم تقريرهم على خطأ وهو لا يجوز

عليه ذلك بل الواجب بيان الحكم على وفق الصواب \* وقد يعترض الاستدلال بذلك على نجاسة سؤر السباع بأن السائل سأل عن الماء الذي تنوبه السباع والظاهر من حال الماء الذي هذه سبيله أنها تبول فيه وتروث وذلك ينجس الماء وأيضاً فليس فيه ذكر سؤر ولا قصر السؤال عليه وهو محل النزاع وأيضاً فلفظ الدواب شامل للماء كولد وغيره وفيها ما هو طاهر قطعاً لا يحتاج معه إلى السؤال عن سؤره ويؤيد هذا الظاهر ما أخرجه البيهقي في السنن من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سئل) أنتوضأ بما أفضلت الحر قال وبما أفضلت السباع ( وذكره في التلخيص فقال الشافعي وعبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر قال قيل يا رسول الله فذكره وزاد في آخره (كلها) ورواه الشافعي أيضاً من حديث ابن أبي ذئب عن داود بن الحصين عن جابر من غير ذكر أبيه ورواه أيضاً عن سعيد بن سالم عن إبراهيم بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر أخرجه البيهقي في المعرفة من طريقه قال البيهقي وفي معناه حديث أبي قتادة وأسناده صحيح والاعتماد عليه انتهى وسيأتي حديث أبي قتادة في الكلام على سؤر الهرة إن شاء الله تعالى وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الحيض تسكن بين مكة والمدينة تردها السباع والدواب فقال ( لها ما أخذت وما بقي لنا شراب وطهور ) أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج بلاغاً وأخرج في الموطأ نحوه عن يحيى بن عبد الرحمن قال خرج عمرو بن العاص في ركب حتى وردوا حوضاً فقال عمر ويا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر يا صاحب الحوض لا تخبرنا فأتانا نرد على السباع وترد علينا وزاد رزين في قول عمر أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ( لها ما أخذت في بطونها وما بقي فهو لنا طهور وشراب ) إلا أنه يخص من هذا العموم سؤر الكلاب لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بفصل الاناء من ولوغه في حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا ولغ الكلب في إناء أحدم فليهرقه ثم ليفسله سبع مرات ) فالأمر بالفصل ظاهر في تنجيس الاناء لأجل ما باشره من الماء المتنجس بالولوغ إذ لو لم يكن الماء نجساً لم يجب تطهير الاناء منه ويؤيده الرواية الصحيحة ( طهور إناء أحدم إذا ولغ فيه الكلب أن يفسل سبعا ) والطهور يستعمل لأجل الحدث والخبث ولا سبيل إلى الأول فيتمين الثاني ولا يقال المراد بالطهارة اللغوية لأن حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية ويؤخذ منه نجاسة فم الكلب وسائر ما تحله الحياة منه لأن فيه اشرف أجزائه أولاً لأن لعابه عرق فيه والعرق جزء متحلب من البدن فخرقه نجس فبدنه نجس \* وقد اعترض من وجوه ( الأول ) أن الحديث إنما دل على نجاسة الاناء بسبب الواوغ فيه وذلك قدر مشترك بين أن يكون لأجل نجاسة عين اللعاب أو عين الفم أو لأجل ما يطرأ عليه من النجاسة بأكل الميتة والجيف وغير ذلك من المستفترات

والدال على المشترك لا يدل على أحد أفراد بعينه إلا بقريضة وحمل المشترك على جميع أفراد على  
 مذهب من يُحيزه لا يفيد في المقام إذ بعض أفراد وهو كون النجاسة لأجل ما يتناول لا يفيد المطلوب  
 من نجاسة ذاته لا مكان تطهيره بهاء كثير فيزول موجب التنجيس ( الثاني ) أن ظاهر قوله تعالى  
 ( فكلوا مما أمسكن عليكم ) يدل على طهارة لعابه حيث أطلق عن الأمر بغسل ما أصابه ريقه  
 ( الثالث ) ما ثبت من حديث ابن عمر عند أبي داود كانت الكلاب تبول في المسجد وتقبل وتدبر  
 زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك فظاهره يدل على التسامح  
 في أمرها ( الرابع ) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع  
 كما ثبت ذلك عند مسلم وغيره من حديث عبد الله بن المغفل وهذا الترخيص محمول على أنه يصير  
 ذلك لميسر الحاجة إليه من متاع البيت ومن جملة الطوافين وقد علل الشارع طهارة فم المرة بذلك  
 والمساواة بينهما واقعة حينئذ فشاركها الكلب في العلة ( الخامس ) أن القائلين بوجوب غسل الاناء من  
 ولوغه لا يوجبون التسبيح فلهذا هجر ظاهره مع التحكم في العمل بالبعض دون البعض وللافتقار على  
 أن التسبيح أمر تعبدي فلا يتعدى مورد النص إلى غيره ولذا كانت العذرة اغلظ وأشد خبثا منه ولا  
 يجزى فيها ذلك الحكم ( والجواب ) عن الأول أن المتعين في المقام هو الأمران الأولان من أفراد  
 المشترك لما تقدم ويصح أن يعتبر كل منهما مستقلا أو جزأ لثانيه وأما الثالث فلا يصح اعتباره لوجوه  
 ( منها ) أنه لو ثبت اعتباره في الكلب لثبت في غيره من سائر الحيوان الذي يأكل الجيف والسباع  
 والطيور مع الموافقة في طهارتها ولثبت أيضا في الهر فكثيرا ما يأكل النجاسات كالقارة والحشرات وقد  
 قال صلى الله عليه وآله وسلم في الهر ( أنها ليست بنجس ) وتوضأ بسورها فدل على أن نجاسة الكلب  
 أصلية لا عارضة باحتمال نجاسة أخرى ( ومنها ) أن التسبيح الوارد فيه لم يرد في شيء من النجاسات التي  
 يباشرها بفمه فدل على أن التغليب والتشديد في أمره لأمر يرجع إلى ذاته ( ومنها ) أن الأمر الوارد  
 بغسل الاناء من ولوغه عام في الأحوال فلو قيل بذلك وفرض غسل فمها فاما أن يحكم حينئذ بطهارته  
 وعدم التسبيح منه لزم تخصيص هذه الصورة بغير دليل واما أن يحكم بنجاسته لزم اثبات الحكم بدون  
 علته وهو لا يصح . وعن ( الثاني ) أن عدم الأمر في الآية بغسل ما أصابه ريقه لا يدل على المراد  
 من طهارته لا مكان أن ترك التنصيص عليه اكتفاء بما في أدلة وجوب تطهير النجس العامة لجميع  
 أفراد ما يجب تطهيره ولم من حكم ينص عليه الشارع ويحيل سائر ما يتبعه من الاحكام على ماورد  
 في محله وعن ( الثالث ) أن الحديث محمول على أنها تبول خارج المسجد في مواضعها وتقبل وتدبر  
 في المسجد عابرة إذ لا يجوز أن تترك الكلاب تختلف إليه حتى تمتنسه بالبول وإنما كان أقبالها  
 وادبارها في أوقات نادرة ولم يكن حينئذ على المسجد أبواب تمنع من عبورها فيه \* أشار إلى هذا التأويل

الخطابي في المعالم ويؤيده أن الاعرابي لما بال في المسجد أسرع الناس اليه بالانكار والزجر حتى قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين صبوا عليه سَجَلًا<sup>(١)</sup> من ماء أو قال ذنوباً من ماء فلمبادرة إلى الانكار دليل على أن تنزيه المسجد عن الأبوال وغيرها من النجاسات أمر متقرر في النفوس مرتسم في الأذهان وإذا كان الانكار لأجل بول الآدمي فبالأولى بول الكلب وهذا وجه يتعين معه التأويل المذكور وأيضاً فهو محتمل لعدم تعيين مواضع النجاسة أو لأن الأرض تطهر بالجفاف كما ذهب إليه أبو قلابة . وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشمس نزيل النجاسة عن الأرض إذا ذهب الأثر وعن (الرابع) أن ترخيصه صلى الله عليه وآله وسلم لكلب الصيد ونحوه ليس فيه دلالة على المراد وذلك أن الألف واللام في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا ولم الكلب الخ) يفيد العموم وليس ثمة قرينة على مهور تصرف العموم عن ظاهرة وقياسه على الهر بجامع الطواف يرجع إلى تخصيص العموم بالقياس وفيه خلاف بين الأصوليين وأجود ما قيل فيه أن المعتبر في العمل به ترجيح أحد الظنين على الآخر وهما دلالة العام على أفرادها وما يفيد القياس فإن ثبتت العلة بمسلك شَبَّهَ فالظن الحاصل بالقياس لا يفاوم الظن المستفاد من العموم وإن كانت العلة منصوصة ولا مانع من اعتبارها في الفرع فالمعتبر موازنة الظنين في نظر المجتهد ويجب عليه العمل بالأقوى والا فالوقف وفيما نحن فيه قد نص الشارع على العلة في طهارة الهر لكن شمولها لكلب الصيد ونحوه ربما ينازع فيه بأن ثمة فرقاً بين الهر والكلب في علة الترخيص التي هي الطواف فإن للهر من الخصوصية في ذلك ما ليس للكلب لما له من شدة الاتصال وتعدد صون الآنية عنها بخلافه وقد صرح الشارع بالفرق بينهما تصریحاً في حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم (دُعِيَ إِلَى دَارٍ فَأَجَابَ وَدُعِيَ إِلَى دَارٍ فَلَمْ يَجِبْ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ أَنْ فِي دَارِ فُلَانٍ كَلْبًا فَقِيلَ لَهُ فِي دَارِ فُلَانٍ هَرَّةٌ فَقَالَ الْهَرَّةُ لَيْسَتْ بِنَجَسَةٍ) فيؤخذ منه إلغاء تلك العلة في الفرع وبالجملة فغاية ما يدل عليه القياس بعد تصحيحه طهارة ما رخص فيه الشارع والعفو عنه وفي ذلك خروج عن محل النزاع . وعن (الخامس) أن الحديث يقتضي بظاهره الدلالة على أمرين (الأول) أصل التطهير و(الثاني) كونه بصفة التسبيح وعدم القول بأحد مقتضيه إعارضاً بصرف الحكم إلى الندب لا يمنع بقاء التمسك به في مقتضاه الآخر غاية لزوم القول بوجوب التسبيح إن ضعف المعارض ولا مانع من أن يكون الحكم معقول المعنى في أصله وهو إزالة النجاسة وتعبداً في صفته وهو التسبيح \* قال الشيخ تقي الدين وإذا وقع في التفاصيل ما لا يعقل اتبعناه في التفصيل ولم ينقض لأجله التأصيل وله نظائر في الشريعة فلم تظهر زيادة التغليظ في

(١) السجل مثل فلس الدلو العظيمة وبعضهم زاد إذا كانت مملوءة ماء مصباح

النجاسة لكننا تقتصر على التعبد<sup>(١)</sup> في العدد ونعشى في أصل المعنى على معقولة المعنى لأنه متى دار الحكم على كونه تعبدًا أو معقول المعنى كان جملة على كونه معقول المعنى أولى لندرة التعبد بالنسبة الى الاحكام \* وأما كونه لا يكون أغلظ من نجاسة العذرة فمنوع عند القائل بنجاسته نعم ليس بأقدر من العذرة ولكن لا يتوقف التغليظ على زيادة الاستقدار (وأما مقدار الماء المحكوم عليه بالتنجيس لأجل الولوغ) فظاهر الحديث العموم في قليله وكثيره الا انه مخصوص بالماء القليل اما بحديث القلتين عند من يحتج به ويتمين لديه مقدارهما فيكون تأثير النجاسة فيما دونهما \* وأما بأدلة من ذهب الى ان حد الكثير مالا يظن استعمال النجاسة باستعماله وهم المادوية فما دونه يكون متأثرًا بالولوغ واما بدليل الاجماع وهو أن الماء المسبحر لا يضره شيء فيحمل الحديث على مادونه . هذا \* وأما الخنزير قبل يكون له حكم الكلب في نجاسة ذاته وسوره - اختلف العلماء في ذلك فعند جمهور البصرة وغيرهم من الفقهاء انه نجس جميعه وفي احدى الروايتين عن مالك انه طاهر وعند الباقر والصادق والناصر ان شعره طاهر كشعر الميتة احتج الأولون برجوع الضمير اليه في قوله تعالى ( أو لحم خنزير فانه رجس ) لأنه الأقرب ولا مانع منه بخلاف نحو غلام زيد ضربته فانه لا يصح عود الضمير الى زيد بقاء المبتدأ بلا عائد وقد عورض بأن المحدث عنه انما هو اللحم وذكر الخنزير على سبيل الاضافة اليه لأنه المقصود بالتحديث عنه (وأجيب) عنه ان اللحم انما ذكر للتنبية على أنه أعظم ما ينفع به من الخنزير وان كان سائر اجزائه مشاركًا له في التحريم للتخصيص على العلة التي هي الرجس أو إطلاقاً للأكثر على الكل فيكون الضمير حينئذ عائداً الى المضاف اليه اذ هو المراد بالتحديث عنه وقد ترجم البيهقي في سننه الكبرى فقال ( باب الدليل على ان الخنزير أسوأ حالا من الكلب ) قال الشافعي رحمه الله لأن الله تعالى نصه فيها نجسًا وأورد فيه حديث أبي هريرة وفيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والذي نفسى بيده ليوشكن ان ينزل ابن مريم حكماً مقسطاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويقيض المال حتى لا يقبله أحد ) ثم قال رواه البخاري ومسلم . وتعقبه الحافظ ابن حجر في التلخيص فقال دلالة على ما ذكره غير ظاهرة لانه لا يلزم من الأمر بقتله ان يكون نجسًا (فان قيل) اطلاق الأمر بقتله دال على أنه أسوأ حالا من الكلب لأن الكلب لا يقتل الا في بعض الأحوال (قلنا) هذا خلاف نص الشافعي فانه نص في سير الواقدي على قتلها مطلقا وكذا قال في باب الخلاف في ثمن الكلب اقلها حيث وجدتھا وليس في تخصيصه بالذكور أيضا حجة على المدعى لأن فائدته الرد على النصارى الذين يأكلونه ولهذا يكسر الصليب الذى يتعبدون به لأجله واختار النووي في شرح المذهب أن حكم الخنزير حكم غيره من الحيوانات ويدل لذلك حديث أبي ثعلبة

(١) في بعض النسخ تقتصر في التعبد على العدد فتراجع أصوله ان شاء الله تعالى .



عند الحاكم وأبي داود ( أنا نجاور أهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ) الحديث فأمر بفصلها ولم يقيده بعدد واختار النووي أنه يفصل من ولوعه مرة انتهى . ومن اختار أنه كسائر الحيوانات أنه أن يقول الآية الكريمة دلت على تحريم لحمه والتعليل بكونه رجسا تابع لذلك والأصل أن يرجع الضمير إلى المضاف ورجوعه إلى المضاف إليه قليل نادر \* ثم لو سلم عوده إلى الخنزير فهو مخصوص بما خصص به شعر الميتة عند من قال بطهارته والفرق بأن النجاسة في الخنزير أصلية وفي الميتة طارئة من وراء الجمع والنجاسة في الميتة وإن دارت في الظاهر على نفس الموت فالمدار في الحقيقة هو ما يلزمه من الخبث والنتن والقذارة والشعر بمعزل عن ذلك لعدم مخالطة الرطوبة لأجزائه وكذلك شعر الخنزير لا تتعلق به النجاسة المتعلقة بما يقبل الخبث من أجزائه ورطوباته وقد أشار إلى هذا الإمام عز الدين معترضاً على قول صاحب البحر قلنا إنما نجست بالموت يعني الميتة فلا ينجس منها إلا ما ذهبت حياته بقوله وفيه نظر فإنه إذا لم يلزم مشاركة الشعر في النجاسة الطارئة لم يلزم مشاركته في النجاسة الأصلية انتهى \*

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام ولا بأس بسؤر السنور والشاء والبعير والفرس وأما البغل والحمار فإن كان لهما لعاب لم يتوضأ بسؤرها وإن كان ليس لهما لعاب أجزأ أن يتوضأ به وإن كنت لاتدري له لعاب أو لا فتركه أصلح إلا أن لا نجد غيره )

ش السنور الهر والائى سنورة قال ابن الانبارى وهما قليل في كلام العرب والاكثر أن يقال هرو ضيئون والجمع سناتير والشاء من الغنم تقع على الذكر والائى فيقال هذا شاة للذكر وهذه شاة للائى وتصغيرها شويهة والجمع شلاء وشياه بالهاء رجوعاً إلى الأصل كما قيل شفة وشفاه والبعير مثل الانسان يقع على الذكر والائى يقال حلبت بعيرى والجل بمنزلة الرجل يختص بالذكر والناقاة بمنزلة المرأة تختص بالائى والبكر والبكرة مثل الفتى والفتاة والقلوص كالجارية هكذا حكاه جماعة منهم ابن السكيت والازهرى وابن جنى ثم قال الازهرى هذا كلام العرب ولكن لا يعرفه الاخوان أهل العلم باللغة وحكى في كفاية المتحفظ معنى ما تقدم ثم قال وإنما يقال جل وناقاة إذا أربعا وأما قبل ذلك فيقال قعود وبكر وبكرة وقلوص . والفرس تقع على الذكر والائى أيضا فيقال ذو الفرس وهى الفرس وتصغير الذكر فريس والائى فريسة على القياس وجمعت الفرس على غير لفظها فقيل خيل وعلى لفظها فقيل ثلاثة أفراس بالهاء للذكور وثلاث أفراس مجدفاً للاناث ويقع على التركى والعربى \* والبغل معزوف وجمع القلة أبغال وجمع الكثرة بغال والائى بغله بالهاء والجمع بغلات مثل سجدة ومسجدات وبغال أيضا . والحمار الذكر والائى أتان وحمارة بالهاء والجمع حمير وحمير بضميتين وأحمرة هكذا تفسير

هذه المفردات في مصباح اللغة وكلام الامام في بعضها مبنى على العرف فان البغل والحمار قد يراد به الذكر والانثى وكذلك البعير يشمل القعود وغيره . قال في المصباح ووقع في كلام الشافعي في الوصية لو قال أعطوه بعيراً لم يكن لهم أن يعطوه ناقة فحمل البعير على الجمل ووجهه أن الوصية مبنية على عرف الناس لأعلى محتملات اللغة التي لا يعرفها الا الخواص انتهى ( قوله ) لا بأس بسؤر السنور أى لا حرج فيه . وقد اختلف العلماء في سؤره فالمنقول عن أكثر أهل العلم طهارته قال في تحاف السادة المهرة وعن الركين بن الربيع عن عمته أن الحسن بن علي عليها السلام قال لا بأس بسؤر الهر رراه مسدد وعن أبي سعيد الجابري أن علياً عليه السلام سئل عن الهر يشرب من الأناء قال لا بأس بسؤر الهر رواه مسدد ويحتاج لذلك أيضاً بما أخرجه مالك من حديث كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة <sup>(١)</sup> أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة لتشرب منه فاصفى لها الأناء حتى شربت قالت كبشة فرائى أنظر اليه فقال أتعجبين يا ابنة أخي قالت قلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات ) قال في التلخيص أخرجه مالك والشافعي واحمد والازربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث أبي قتادة قال مالك عن اسحق بن أبي طلحة عن حميدة بنت أبي <sup>(١)</sup> عبيدة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة مرفوعاً ورواه الباقر من حديث مالك ورواه الشافعي عن الثقة عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه ورواه أبو يعلى من طريق حسين المعلم عن اسحق بن أبي طلحة عن أم يحيى امرأته عن خالتها ابنة كعب بن مالك تابعه همام عن اسحق أخرجه البيهقي قال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عنها فقال هي حميدة تكنى أم يحيى وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني وساق له في الافراد طريقاً غير طريق اسحق فروى من طريق الدراوردي عن أسيد بن أبي أسيد عن أبيه عن أبي قتادة انتهى . قال ابن دقيق العيد في شرح الاسام بعد أن حكى تصحيحه عن بعض الأئمة ما لفظه وأما ابن منده فخالف في التصحيح فانه لما أخرج الحديث قال وأم يحيى اسمها حميدة وخالتها كبشة ولا نعرف لهما رواية الا في هذا الحديث ومحلها محل الجهالة فجزى ابن منده على مصطلح أهل الحديث أن من لا يروى عنه الا واحد فهو مجرول ولعل من صححه اعتمد على كون مالك رواه وأخرجه مع ما علم من تحريره في الرجال قرأت بخط الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر روايته في سؤالات أبي زرعة قال سمعت أحمد بن حنبل يقول مالك اذا روى عن رجل لم يعرف فهو حجة . وروى عن سفيان بن عيينة انه ذكر مالك بن أنس فقال كان لا يبلغ من الحديث الا صحيحاً ولا يحدث الا عن ثقات الناس وما ارى المدينة الا ستخرب بعد موت <sup>(١)</sup> في التلخيص بنت عبيدة وفي سنن النسائي بنت عبد وهو الموجود في التقريب وغيره .

مالك بن أنس فإن سلكت هذه الطريق في التصحيح من الاعتماد على تخريج مالك له والا فالقول  
ما قال ابن منده انتهى . وقد ذكر معناه في التلخيص . وقال متعباً لقول ابن منده ان لحيدة حديثنا  
آخر في تسميت العاطس رواه أبو داود ولها حديث ثالث رواه أبو نعيم في المعرفة ثم ذكر انه روى  
عنها مع اسحق ابنه يحيى وهو ثقة عند ابن معين \* وأما كبشة فقيل انها <sup>(١)</sup> صحابية فان ثبتت فلا  
يضر الجهل بحالها انتهى . ( قلت ) والذي يظهر ان الحديث في مرتبة الصحة لتصحيح البخاري  
ومن سبق ذكره من الأئمة له . وقد ذكر أهل علم الأثر من طرق التصحيح ان ينص عليه أحد  
الحفاظ المرضيين وانه يجب قبوله لقيام الاجماع على وجوب قبول الخبر الأحادي فيما يتعلق بالاحكام  
الشرعية الا أن تظهر علة قاذحة ولم يقدح فيه ابن منده الا بالجهالة وقد ارتفعت بما ذكره الحفاظ ابن  
حجر وأورده من الطرق الاخر في اسناده . وقد نقل الذهبي وغيره عن الجمهور ان من كان من المشايخ  
قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح قال فان في رواية الصحيحين عدداً  
كثيراً ما علمنا ان أحداً نص على توثيقهم وقرر صاحب الفواصل تبعاً للحافظ محمد بن ابراهيم الوزير  
رحمه الله ان حصول الظن بالعدالة الظاهرة يكفي في وجوب قبول الخبر وذكر ما محصله - أن المعتبر  
فيها صحة الاسلام وعدم علمنا بما يوجب قدحاً معتداً به في سقوطها والله أعلم . وفي أمالي الامام احمد  
ابن عيسى عليه السلام بسنده الى أبي الجارود قال سمعت أبا جعفر يقول قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ( انما الهر من أهل البيت ) وقال أبو جعفر تَوْضُحاً من سؤرها واشرب انتهى . ومثل ما روى  
أبو جعفر عليه السلام ما رواه ابن خزيمة في صحيحه والحاكم من حديث عائشة ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال في الهرة ( انها ليست بنحس هي كبعض أهل البيت ) هكذا في التلخيص  
ورواه البيهقي في سننه بهذا اللفظ وحديث أبي قتادة وما في معناه دليل على طهارة سؤرها وان  
باشرت نجساً ولا يعتبر البقاء لیسلة أو يوماً على الخلاف في ذلك وهو أحد قولی الشافعی \* ومذهب  
المهادي عليه السلام وأبي حنيفة لا بد من جرى الریق في فها فتطهر بذلك لحده وتعدر غيره اذ  
هو الممكن في حقها قال المؤيد بالله عليه السلام ويعلم جريه بمضى ليلة لاستدعاء السكون جرى  
الریق وهو صريح قول الامام المهدي في الازهار والاقواء بالریق لیسلة وفي المسئلة أقوال آخر تؤخذ  
من مظانها وذهب أبو حنيفة الى نجاسة الهر كالسبع لكن خفف فيه فكره سؤره ويدل على مذهبه  
ثلاث حجج ( الاولى ) ما رواه احمد والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث عيسى بن المسيب عن أبي  
زرعة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( كان يأتي دار قوم من الانصار ودونهم دار  
لا يأتياها فشق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله تأتي دار فلان ولا تأتي دارنا فقال النبي صلى الله عليه وآله

وسلم أن في داركم كلبا قالوا فإن في دارهم سنورا فقال النبي صلى الله عليه وسلم السنور سبع فاطلق عليها اسم السبع. وقد ذهب أبو حنيفة إلى أن السباع كلها نجسة وقد اعترض بامرئ (الاول) أن في الحديث مقالا يوجب عدم الاعتماد عليه ذكره في التلخيص ونصه قال ابن أبي حاتم في العلل سألت أبا زرعة عنه فقال لم يرفعه أبو نعيم وهو أصح وعيسى ليس بالقوى قال العقيلي لا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو مثله أو دونه وقال ابن حبان خرج عن حد الاحتجاج به وقال ابن عدى هذا لا يرويه غير عيسى وهو غير صالح فيما يرويه ولما ذكره الحاكم قال هذا الحديث صحيح تفرد به عيسى عن أبي زرعة وهو صدوق لم يخرج قط كذا قال وقد ضمه أبو حاتم الرازي وأبو داود وغيرهما وقال ابن الجوزي لا يصح وقال ابن العربي ليس معناه أن الكلب نجس بل معناه أن الهر سبع فينتفع به بخلاف الكلب فلا منفعة فيه كذا قال وفيه نظر لا يخفى عن المتأمل انتهى (الثاني) أنه معارض بحديث أبي قتادة لما يقتضيه من إخراجها عن عموم نجاسة السبع على القول بذلك وإلا فالحق أنه لا يلزم من ثبوت السبعية لها نجاستها لقيام الدليل على طهارة السباع ما عدا الكلب كما تقدم ذكره من حديث جابر قال قيل يا رسول الله (انتوضأ بماء أفضلت الحجر قال نعم وبماء أفضلت السباع) وقد تقدم أيضا أن حديث القلتين يحتمل أن تنجس السباع لما دونهما ليس لأجل سؤرها وإنما هو لكونه مظنة أن يلقيا فيه من الازبال والابوال (الحجة الثانية) ما أخرجه البيهقي في سننه - ولفظه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه أنا أبو الحسن علي بن عمر الحافظ نا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد الفقيه نا بكار بن قتيبة وحماد بن الحسن بن عتبة قالنا نا أبو عاصم ناقرة بن خالد نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (طهور الاناء اذا ولغ الكلب فيه أن يفسل سبع مرات الأثرى بالتراب والهرة مرة أو مرتين) قره يشك ويمتنه رواه علي بن مسلم عن أبي عاصم ورواه محمد بن اسحاق بن خزيمة عن بكار بن قتيبة عن أبي عاصم والهرة مثل ذلك وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ثقة إلا أنه أخطأ في إدراج قول أبي هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب انتهى. وأخرجه الترمذي من حديث المعتمر بن سليمان عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا وفي آخره (واذا ولغت فيه الهرة غسل مرة) وقال حديث صحيح وقرر البيهقي وقفه على أبي هريرة فقال وقد رواه علي بن نصر الجهمي عن قره فينه بيانا شافيا وساق اسناد الحديث إلى أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (طهور إناء أحديكم اذا ولغ فيه الكلب أن يفسل سبع مرات أو لهن بالتراب) ثم ذكر أبو هريرة الهرة لا أدري قاله مرة أو مرتين قال نصر بن علي وجنده في كتاب أبي في موضع آخر عن قره عن ابن سيرين عن أبي هريرة في الكلب مسندا وفي الهر موقوفا قال الشيخ (وهو البيهقي) ورواه مسلم بن إبراهيم عن قره موقوفا في الهرة وساق اسناده إلى

مسلم بن ابراهيم وقال ناقرة نا محمد بن سيرين عن أبي هريرة في المربيع في الاناء قال يغسل مرة أو مرتين ورواه أيوب السخيتاني عن محمد كذلك موقوفاً وساق اسناده الى أبي هريرة قال اذا ولغ المر غسل مرة وكذلك رواه معمر عن أيوب وغلط فيه محمد بن عمر القصبى فرواه عن عبد الوارث عن أيوب مدرجا في الحديث المرفوع وساق اسناده الى أبي هريرة وقال آخر الحديث والسنور مرة ورواه أيضا حفص بن واقد عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة مرفوعا مدرجا في الحديث ورواية الجماعة أولى ورواه هشام بن حسان عن محمد عن أبي هريرة في سؤر السنور يهراق ويغسل الاناء مرة أو مرتين وساق اسناده وروى ليث بن أبي سليم عن عطاء عن أبي هريرة اذا ولغ السنور في الاناء غسل سبع مرات وانما رواه ابن جريج وغيره عن عطاء من قوله وروى من وجه آخر عن أبي هريرة وساق اسناده الى أبي صالح عن أبي هريرة انه قال يغسل الاناء من المر كما يغسل من الكلب هكذا رواه ابن عفير موقوفاً وروى عن روح بن الفرغ عن ابن عفير مرفوعاً وليس بشئ وقد بروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هو حجة عليه في فتياه في المرة إن صح ذلك والافهور محجوج بما تقدم من حديث أبي قتادة وعائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وساق اسناد حديث أبي هريرة وفيه أن السنور سبع<sup>(١)</sup> واخرج بعده حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (المر من متاع البيت) هذا محصل ما ذكره البيهقي بحذف الاسانيد واختصار يسير من كلامه وفيه ما ترى من تصحيح وقعه على أبي هريرة \* وأما الطحاوى فصحيح حديث قرعة المرفوع ودفع رواية الوقف بأنه ليس منها ما يوجب فساد حديث قرعة لأن محمد بن سيرين قد كان يفعل هذا في احاديث أبي هريرة الموقوفة عليه فاذا سئل عنها هل هي عن النبي صلى الله عليه وسلم رفعها قال والدليل على ذلك ما حدثنا ابراهيم بن أبي داود ثنا ابراهيم بن عبد الله الهروى نا اسماعيل بن ابراهيم عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان اذا حدث عن أبي هريرة فقل له عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال كل حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان يفعل ذلك لأن أبا هريرة لم يكن يحسنهم الا عن النبي صلى الله عليه وسلم فاعناه ما اعلمهم به من ذلك حديث أبي داود أنه كان يرفع كل حديث يرويه لهم محمد عنه قال فثبت بذلك اتصال حديث أبي هريرة هذا مع تثبت قرعة وضبطه واتقانه وقد أورد المؤيد بالله في شرح التجريد معنى ما ذكره الطحاوى ودفعه بان محمد بن سيرين لا مستند له في رفع ما سمعه موقوفاً عن أبي هريرة الا محض الرأى المجرد وذلك الرأى بعينه لا يمتنع أن يرى أبو هريرة رأيا فيفتى به ويحدث به عن نفسه فاذا كان ابن سيرين يظن أن جميع ذلك يجب أن يكون مرفوعا وجب ضعف ما يرويه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبمثل لا يعترض

(١) يريد مع ثبوت الدليل على طهارة السباع

على الاخبار الصحيحة المرفوعة الدالة على الطهارة هذا معنى كلامه باكثر الفاظه وفيما ذكره البيهقي من الروايات عن أبي هريرة يدل على اضطراب شديد فيما نسب اليه وهو موجب لاطراح العمل بمقتضاها فيما عدا ما ثبت وقفه والله اعلم ( الحجة الثالثة ) لاني حنفية على نجاسة الهر وغيره من السباع ان تعليل النبي صلى الله عليه وسلم لطهارتها بالطواف تعليل بالمانع لأن المشقة اللاحقة بسبب الطواف مانعة من الحكم بالنجاسة والتعليل بالمانع يستدعي قيام المقتضى فيكون المقتضى للتنجيس موجودا في السباع لانه لو لم يكن المقتضى موجودا فيها لكان التعليل بالأصل وهو الطهارة أولى من قيام المانع الا ترى أنه لا يحسن أن تعلل طهارة سؤر الأدمي وما يؤكل لحمه ولا يستعمل النجاسة بعله الطواف لما أن المقتضى للنجاسة ليس موجودا فيه فلا يحسن تعليله بالمانع هكذا قرره ابن دقيق العيد في شرح الامام سناكتنا عليه . والجواب ان الحكم بطهارتها قد ورد متصوفا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( انها ليست بنجس ) وتعليله بالطواف انما هو بيان لحكمة النص ولذا يعم الحكم ما لا يقدر على الطواف وما كان متوحشا من بوعه وتعليل الحكم الشرعي بوجه الحكمة كثير في الاحكام الشرعية ولكن لتعذر الاحاطة بوجوه الحكمة يقتصر في ذلك الى ورود الدليل فليس التعليل بالطواف هاهنا تعليلا بالمانع والله سبحانه أعلم ( قوله ) والشاة والبعير والفرس يعني لا بأس بسؤرها وحكي في الجامع الكافي عن القاسم عليه السلام لا بأس بسؤر الحمار والغنل والفرس مالم يتغير للماء طعم أو يقبين فيه تن أو قبائر وسيأتي للامام ان الفرس يحل أكله في موضعه ان شاء الله تعالى فيعمه دليل الطهارة لسؤر ما يؤكل \* وأخرج المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد بسنده الى حسين بن علوان عن عبد الله بن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( كل شئ يجتر فله حلال ولعابه حلال وبوله حلال ) والحديث مرسل لأن عبد الله عليه السلام من التابعين وهو حجة عند من يرى قبول المرسل . ويجتر يجيم وتاء مثناة فوقية فراء مهملة وهو من الجرة بالكسر ما يفيض به البعير ويأكله مرة ثانية يتعلل به الى وقت غلغه ذكر معناه في القاموس . وأخرج البيهقي في سننه والمؤيد بالله في شرح التجريد من حديث البراء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره ) وفيه سؤار بن مصعب وهو ضعيف ومع ضعفه فقد اختلف عليه في مثله كما بينه البيهقي وفيما تقدم من حديث جابر بن عبد الله قيل يا رسول الله ( أنتوضأ بما أفضلت الحمر قال نعم وبما أفضلت السباع كلها ) دليل على طهارة سؤر ما يؤكل لحمه بالأولى وسبق هنالك تخريجه . وقد عقد البيهقي في سننه ( باب طهارة عرق الدواب ولعابها ) وأورد فيه حديث جابر بن سمرة قال ( خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة أبي الدرداء فلما رجع أتى بفرس ممرورا فركبه ومشينا معه ) وأخرج أيضا من حديث ابن عمر في قصة ذكرها في الحج قال ( واني كنت تحت ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي

لعابها اسمعه يلبي بالحج) وأخرج من حديث عمرو بن خارجة قال (كنت آخذ بزمام ناقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي تقصعُ بجريها ولعابها يسيل بين كفتي) وذكر الحديث انتهى \* قال الامام المهدي في المنهاج والدليل على طهارة سؤر البغل والحمار ان المسلمين لم يتجنبوا ذلك في وقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سُئِلَ (أَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلْتَ الْحِمَارُ قَالَ نعم) ان قيل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار يقال له يعفور وكان ابن عباس معه فأصاب ثوبه من عرقه فأمره صلى الله عليه وآله وسلم ان يغسله وهذا يدل على تنجيسه (قلت) حكاية فعل فلعله صلى الله عليه وآله وسلم عرف ان ذلك الحمار متنجس أو أراد ان لا يبقى أثره ويؤكد به ما روينا ان أمير المؤمنين عليه السلام توضأ من سؤر بغله وروينا عن الامام زيد بن علي عليهما السلام انه كان يشرب من سؤر بغله انتهى (قوله) وأما البغل والحمار فان كان لهما لعاب الخ قال الامام المهدي في المنهاج يريد عليه السلام ان اللعاب قد غلب على الماء حتى زال اسمه عنه وأما القليل فانه لا يمنع لأن الدواب الغالب عليهن ان يكن ذوات لعاب يوضحه ما قاله عليه السلام في بول مايؤكل لحمه اذا وقع في الماء ولم يزل عنه اسم الماء فاشترط بقاء اسم الماء (وقوله) وان كان لا يدري يريد عليه السلام انه لا يدري أغلب على الماء اللعاب أم لم يغلب فان ترك ما هذا حاله أصلح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (دع ما يريئك الى ما لا يريئك) وهذا منه على وجه التقزز والا فليس بنجس عنده اذ لو كان نجسا لما أباح ان يتوضأ به عند عدم الماء والتقزز هو تجنب ما لا يجب تجنبه انتهى . واستشكل القاضي أحمد في شرحه حمل اللعاب على ما كان غالبا على الماء بان غيره من الفرس والشاة والبعير كذلك فلا وجه لتخصيص البغل والحمار (وأجاب) بأن وجه تخصيصهما كثرة لعابهما أو أنه سُئِلَ عنهما بخصوصهما فأجاب بهما مع قطع النظر عن سؤر السنور وما ذكر معه وان كان حكم الجميع واحدا وكلام الهادي في الاحكام مثل ما ذكره الامام هنا فانه قال وأما البغل والفرس والحمار وغير ذلك من البهائم فما تبين في فضله تغير من ريح أولون أو طعم فلا يتوضأ به وما لم يبين في فضله شيء من ذلك فلا بأس بالتطهر به انتهى . وسيتأتى استيفاء الكلام على أحكام الماء المتوضأ به قريبا ان شاء الله تعالى .

ص (وقال زيد بن علي عليهما السلام ولا يجوز الوضوء بالبن ولا بالنبيذ كان حلوا أو شديدا ولا يجوز الوضوء الا بالماء كما قال تعالى ماء طهورا)

ش اللبن معروف والنبيذ كما في القاموس ما بُيِدَ من عصير ونحوه وفي الضياء هو من نبذ الشيء اذا ألقاه لأنه يلقي في الاناء ثم يصب عليه الماء وفي النهاية هو ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب اذا تركت عليه الماء ليصير

نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكر ويقال للخمر المعتصر نبيذ كما يقال للنبيذ خمر . وفي الصحاح  
 والسكر نبيذ النمر ومعنى اشتداده صيرورة أعلاه أسفله وأن يصير له قوام قال القاضي في شرحه المراد  
 بقوله لا يجوز لا يجرى والا فان استعماله جائز إذ ليس بنجس وكذلك النبيذ الحلو وأما ما اشند  
 منه قد صار مسكراً والمسكر حكمه حكم الخمر تحريمها ونجاسة وكثيراً ما يرد لفظ لا يجوز في عبارات  
 المتقدمين والمراد به عدم الاجزاء انتهى . والوجه في عدم جواز الوضوء باللبن الاجماع على ذلك  
 ونظروجه عن اسم الماء المطلق \* وأما النبيذ ففيه خلاف ذكره الترمذي في سننه فقال رأى بعض  
 أهل العلم الوضوء بالنبيذ منهم سفيان الثوري وغيره وقال بعض أهل العلم لا يتوضأ به وهو قول الشافعي  
 واحمد واسحق وقال اسحق ان ابلى رجل بهذا فتوضأ بالنبيذ وتيمم أحب الي . قال الترمذي  
 وقول من يقول لا يتوضأ بالنبيذ أقرب الى الكتاب وأشبهه لأن الله تعالى قال ( فلم تجدوا ماء  
 فتيمموا صعيداً طيباً ) ومذهب زيد بن علي وجميع الأئمة من أهل البيت انه لا يجوز التطهر به  
 مطلقاً أما الحلو فلخروجه عن اسم الماء المعلق به وصف الطهورية بل يقال له نبيذ وكذلك الطعم  
 غند من جعله مزجلاً للماء عن الطهورية أيضاً وأما الشديد فلما ذكر وزيادة كونه مسكراً وقد أمر  
 الله عز وجل باجتنابه بقوله ( رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ) وقد عرفت آنفاً انه يطلق عليه  
 اسم الخمر ( فان قيل ) انه ورد في حديث ابن مسعود عند البيهقي وأبي داود والترمذي وابن ماجه عن  
 أبي فزارة عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعود قال ( قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة  
 الجن ما في ادواتك قلت نبيذ تمر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمر طيبة وماء طهور )  
 وفي رواية الترمذي ( فتوضأ منه ) ورواه ابن أبي شيبة بلفظ هل ( معك من وضوء قلت لا قال فما في  
 ادواتك قلت نبيذ تمر قال تمر حلوة وماء طيب ثم توضأ وأقام الصلاة ) ( قلت ) قد أجيب عنه بوجوه  
 الاول ان الحديث على تقدير صحته يكون منسوخاً بتحريم كل مسكر ولقوله تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا )  
 لان ليلة الجن كانت بعد انصراف النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الطائف يلتمس الهجرة وسورة  
 المائدة مدنية ذكره المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام ( واعترض ) بأن دعوى النسخ لا وجه لها  
 على القول ببناء العام على الخاص مطلقاً وأما على قاعدة جعل العام المتأخر ناسخاً فيصح الحكم بالنسخ  
 مع ثبوت التأخر ( لكن ) ذكر صاحب أكام المرجان في أحكام الجان ان الاحاديث الواردة في وفادة  
 الجن تدل على انها كانت ست مرات منها مرة خارج المدينة فع ذلك لا قطع بالتأخر الذي يترتب  
 عليه صحة النسخ ( الثاني ) ان في سننه أبا فزارة وأبازيد وهما مجهولان وبذلك جزم البيهقي في سننه  
 ( وأجيب ) بان أبازيد مولى عمرو بن حريث وروى عنه راشد بن كيسان الكوفي وأبو روثق فلا جهالة فيه  
 ذكره ابن العربي في شرح الترمذي . وأما أبو فزارة فقال الشيخ تقي الدين في شرح الامام في تجهيله نظر



كيف وقد روى عنه هذا الحديث جماعة من أهل العلم كسفيان وشريك واسرائيل وقيس بن الربيع وغيرهم وقال ابن عدى وأبو فزارة راوى الحديث مشهور واسمه راشد بن كيسان وكذا قال الداوطني (الثالث) أنه معارض بما رواه إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال (لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وودت أنى كنت معه) أخرجه البيهقي وقال رواه مسلم ابن الحجاج في الصحيح عن يحيى بن يحيى وأخرج البيهقي أيضا من حديث عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن داود عن عامر (قال سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن قال فقال علقمة أنا سألت ابن مسعود فقلت هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن قال لا ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة ففقدناه فالتسناه في الأودية والشعاب فقلنا استطير أو اغتيل فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فلما أصبحنا إذا هو بآء من قبل حراء فقلنا يارسول الله فقد ناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن قال فانطلق بنا فارانا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما وكل برة علف لدوابكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تستنجوا بهما فانهما طعام اخوانكم) رواه مسلم في الصحيح . وأخرج البيهقي أيضا حديث عمرو بن مرة قال سألت أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود أكان عبد الله مع النبي ليلة الجن قال لا . وسألت إبراهيم قال ليت صاحبنا كان ذاك فقلت الأحاديث على عدم حضوره ليلة الجن اذهى مقدمة على ما قبلها لصحتها (واعترض) بأنه يمكن الجمع اما بان المراد ما كان معه احد غيرى وهو ضعيف فان رواية لم اكن مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الجن تدفعه . واما بما ذكره أبو محمد البطليوسى في التنبيه قال أى لم يكن معه أحد حين خاطب الجن لانه استوقف ابن مسعود وخط له خطأ لا يخرج عنه كما جاء في حديث آخر وهو كالتأويل الأول (ويجاب) عنه بما ذكره وما ذكره العامرى في البهجة انها وردت أحاديث أخر تدل على تكرار اجتماعهم به صلى الله عليه وآله وسلم وكان ابن مسعود معه في إحدى المرات وهذا أنسب الأقوال الا انه محتاج الى صحة النقل وقد نظره ابن حجر الهيئى في شرح الحمزية المسمى بافضل القرى بان اجتماعهم كان في ابتداء الوحى كما يدل عليه حديث ابن عباس عند احمد (الرابع) وهو الصحيح ان شاء الله تعالى ما ذكره البيهقي في سننه ان صفة أنبتهم هى ما يطيب به الماء وتزول به الملوحة الغالبة على الامواه هنالك وأورد حديث عائشة قالت كنا ننبذ<sup>(١)</sup> لرسول الله صلى الله عليه وسلم في سقاء نوكى أعلاه له ثلاثة عز الى يعلق به ننبذه غدوة فيشربه عشاء وننبذه عشاء فيشربه غدوة رواه مسلم

(١) ننبذ وهو بلفظ ننبذ في سنن ابن ماجه .

ابن الحجاج في الصحيح وأورد أيضا من حديث أبي العالية قال ترى نبينا كم هذا الخبيث انما كان ماء تلقى فيه تمرات فيصير حلوا . وقد أشار الى هذا في المهاج ونص عليه القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه في الامالى فقال ان كان تغيره بنبيذ يغلب عليه حتى يذهب عنه اسم الماء فليس لاحد أن يتطهر به لزوال اسم الماء عنه وقد قال تعالى ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) فاذا وجد نبينا فلم يجد ماء قال محمد بن منصور \* أما قول القاسم في النبيذ فانه عندنا ان كان مثل النبيذ الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( تمر طيبة وماء طهور ) فان ذلك لا بأس بالوضوء به انما كان تمر قذف في ماء وان كان من هذا النبيذ المسكر الذي أحدث الناس فلاخير في الوضوء به وتيمم اذا لم تجد الماء ) انتهى (١) وفي سنن البيهقي ( باب منع التطهير بما عدا الماء من المائعات ) وأورد فيه حديث أبي ذر قال النبي صلى الله عليه وسلم ( الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنين فاذا وجدت الماء فامسه جللك فان ذلك خير ) وأخرجه أبو داود عن مسدد انتهى واعلم ان الله عز وجل كما أمتن على عباده بإيجاد الماء للشراب تفضل عليهم بان جعله طهورا للابدان والاماكن والسياب فقال ( وانزلنا من السماء ماء طهورا ) بصفة المبالغة لكونه طاهرا في نفسه مطهر الغير وقال تعالى ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ) والاصل أن يطلق الماء الخالص عن المغيرات التي تخرجه عن وصفه وهو السابق الى الاذهان والمنقرر في عرف أهل الشرع . قال الخطابي في شرح حديث هو الطهور ماؤه مالفظة - فيه ان المعقول عن مخاطبين من الطهور والغسل المضمين في قوله عز وجل ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية ) انما كان عند السامعين له والمخاطبين به الماء المفطور على خلقته السليم في نفسه الخلى عن الاعراض المؤثرة فيه الأثرام كيف ارتابوا ايماء البحر لما رأوا تغيره في اللون وملوحة الطعم حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتوه عن جواز التطهر به انتهى فاذا تغير بشئ من الطاهرات فالمعتبر بقاء الاسم عليه فهما لم ينتقل عنه فهو طاهر مطهر ولو تغير بما لا يخرج عن اسم الماء وقد دل على ذلك فعل الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقوله \* في سنن البيهقي ( باب التطهر بالماء الذي خالطه طاهر لم يغلب عليه ) واورد حديث أم عطية الانصارية انها قالت ( توفيت احدي بنات النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتانا فقال اغسلنها بماء وسدر واغسلتها وترا ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك واجعلن في الآخرة كافورا أو شيئا من كافور ) وقال خرج في الصحيحين فيؤخذ منه ان المتغير بالسدر تجوز منه الطهارة ( واعترض ) بانه متوقف على أن يكون اللفظ طاهرا في ان السدر مزوج بالماء ولا مانع من حمله على أن يكون الفصل بالماء من غير مزج له بالسدر بل يكون

(١) من هنا الى قوله واعلم موجود في مسودة المؤلف رحمه الله وحذفه في المبيضة وهو

الانساب اه

الماء والسدر مجموعين في الغسلة الواحدة من غير أن يمزجا \* وأورد أيضا حديث أم هانئ قالت ( اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وميمونة من أناء واحد قصعة فيها أثر العجين ) وفيها أيضا عن أم هانئ قالت ( نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح بأعلى مكة فأتيته فجاءه أبو ذر بجفنة فيها ماء قالت أنى لأرى فيها أثر العجين قالت فستره أبو ذر فاغتسل ثم ستر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا ذر فاغتسل ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمان ركعات وذلك في الضحى انتهى . وحاصل ما ذكره أهل المذهب أن الماء المشوب إما أن يكون شائبه عينا أو حكما وتلك العين إما نجس أو طاهر وهو المراد هنا والذي شابه حكم هو المستعمل وسيأتي والذي شابه طاهران لم يغير شيئا من أوصافه الثلاثة أو غيرها وكان مما يتطهر به كالتراب الذي يصح التيمم به وماء البحر والثلج والبرد والملح البحري أو كان مقر الماء أو ممره أو منبعه أو كان تغيره بميتة مملكت أو متولد فيه لادم له أو باصول شجر فيه أو بورقه فإنه يكون في جميع هذه الأحوال طاهرا مطهرا عند أهل المذهب ولو فحش تغيره بذلك لأن ذلك لا يسلبه إطلاق اسم الماء عليه عند أهل اللغة \* وإن كان الذي شابه طاهرا غير ما ذكر فإن لم يغير أحد أوصافه فكذلك وإن غير أوصافه أو بعضها تغيرا فاحشا بحيث صار لا يطلق عليه اسم الماء الا مقيدا بالآضافة الى غيره كماء قرظ ونحوه فهذا لا يجزئ التطهر به اتفاقا لعدم تناول الأدلة له وإن غير بعض أوصافه ولم يسلبه إطلاق اسم الماء فهذا النوع مختلف في صحة التطهر به فالذي حصله الأخوان والقاضى زيد للهادى انه لا يصح التطهر به حكى ذلك في الغيث عن التقرير قال وفي الاحكام ما يدل على الجواز يعنى الصحة قال ورواه في العلوم عن القاسم عليه السلام وهو قول المنصور بالله وأبى حنيفة وأصحابه وروى أيضا عن الامام يحيى بن حمزة واختاره الامام شرف الدين والوجه في انه يضر تغير الماء بالاشياء المذكورة ونحوها ولو فحش أن أهل اللسان والعرف لا ينعنون من إطلاق اسم الماء على المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه وإن فحش تغيره ولما تقدم من الحجة على ذلك والله أعلم \* ويتعلق بما ذكره في الاصل فائدتان ( الأولى ) في حكم الماء المستعمل \* وحقيقته ما غسل به لقربة أو طهر به المحل وقد اختلف فيه على أربعة مذاهب ( الأول ) انه طاهر مطهر وهو مذهب الامام زيد بن علي حكاه عنه في المنهاج والبحر وغيرهما وبه قال المؤيد بالله أخيرا قال أبو مضر وهو الصحيح من مذهبه والناصر والداعي وأبو طالب وهو أحد قولي المنصور بالله قال ابن أبي الفوارس وهو القياس من قول القاسم وقال به أيضا الامام يحيى والمنصور بالله القاسم بن محمد ومن الفقهاء الحسن والنخعي وداود وأبو ثور وأحمدى الروایتين عن أبي حنيفة وينسب للشافعي قديما والزهرى وذكر في حواشى الهداية انه قال به مائتا عالم منهم أربعة عشر من العترة عليهم السلام ( الثانى ) انه طاهر غير مطهر وهذا تحصيل أبى طالب للمذهب وقول المؤيد بالله قديما وأحمدى الروایتين عن أبى حنيفة وهو

قول محمد ورواية لمالك وأحمد قول أبي العباس وأخير قول الشافعي وينسب إلى الليث والاوزاعي (الثالث) أنه نجس وهو قول لأبي العباس في الفسلة الأولى إنما هو مستعمل في الواجب خرجه من قول الهادي عليه السلام (لأبأس بذيبة الجنب والحائض لأن نجاستهما لا تمنع من ذلك) وهو قول أبي يوسف ورواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة (الرابع) أنه كلف صوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث وهو قول المنصور بالله في المذهب وينسب إلى بعض أصحاب الشافعي وتقل ابن دقيق العيد في شرح الأمام مذهبا خامسا أنه يتوضأ به ويتم إذا لم يجد سواه كالماء المشكوك فيه ويصلي صلاة واحدة قال ذكره ابن القصار عن الأبهري وكلاهما من المالكية \* أحتج الأولون بوجوه أحدها أنه طاهر لم يلاق نجاسة فبقى على أصله من التطهير استدلالا بعموم الآيات الواردة بذلك كقوله تعالى ( وانزلنا من السماء ماء طهورا ) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( هو الطهور ماؤه ) ولفظ فعول يفيد المبالغة بالتكرار ومعناه مطهر مرة بعد أخرى (ثانيها) ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه من حديث ابن عباس ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أغتسل ورأى لمعة من منكبه لم يصبها الماء فقال بشعره يعصره ثم مسح به تلك اللعة ) ومأخذ الحجة أنه قد صار مافي شعره مستعملا فاجتزأ به \* (ثالثها) ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال ( اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتوضأ منها أو يغتسل فقالت له يا رسول الله كنت جنباً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يعجب ) ومأخذ الحجة ما دل عليه الجواب من رد توهم المرأة فساد الماء بالاستعمال لاسيما مع الوضوء منه على ما ورد في بعض الروايات (وحجة) القول الثاني ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة مرفوعاً ( لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب فقالوا يا أبا هريرة كيف تفعل قال يتناولونه تناولوا ) ولا أحمد وأبي داود ( لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه من جنبته ) قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة دل على أن الاغتسال في الماء يفسده لأن النهي هنا ورد على مجرد الغسل فدل على وقوع المفسدة بمجرد وهي خروجه عن كونه أهلاً للتطهير أما لنجاسته أو لعدم طهوريته ومع هذا فلا بد فيه من التخصيص فإن الماء الكثير إما القلتان فما زاد على مذهب الشافعي أو المستبحر على مذهب أبي حنيفة لا يؤثر فيه الاستعمال انتهى ويشهد لذلك ما رواه القاضي زيد في شرحه والأمير الحسين في الشفاء من حديث ابن عباس مرفوعاً ( إنما يفسد الخوض ان تقع فيه وانت جنب فاما اذا أغترفت بيدك فلا بأس ) قال الضمدي لم تقف عليه في كتب المحدثين قال القاضي زيد ولأن من معه ماء لا يكتفى لوضوئه قال بعضهم يغسل به الوجه واليدين ولا يتيمم وبعضهم يجمع بينهما ومنهم من قال يتيمم ولا يحوضاً ولم يقل أحد انه يغسل بعض أعضائه ثم يجمع ذلك الماء ويغسل باقي الأعضاء ولأن الأمة أجمعت على أن رجلين

إذا كان معهما ماء يكفي الطهارة أحدهما دون صاحبه فانه يتوضأ به أحدهما ويتيمم الآخر ولم يقل أحد انه يستعمله أحدهما ثم يجمع فيستعمله الآخر ثانيا ( وأجاب ) أهل هذا القول عن حجج الأولين أما الوجه الأول وهو ان لفظ فعول يفيد التكرار وهو وجه المبالغة فيه غير مسلم لم لا يجوز ان يكون لقوة ظهوريته وهو الذي لحظ اليه صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ( وانزلنا من السماء ماء طهورا ) نقلا عن ثعلب ان معنى المبالغة فيه كونه طاهرا في نفسه مطهرا لغيره وقد صنف الزجاج كتابا سماه الفروق قال فيه ان بعض أهل العربية فرق بين صيغ المبالغة فجعل فعولا كصبور لما فيه معنى القوة وفعالا لما يتكرر كلامة ونسابة وفعالا لما كان عادة كعوان سلمنا ان وجه المبالغة فيه هو التكرار فمعنى آخر وهو ان الماء يتردد على العضو فبملاقاته لا أول جزء منه يطهره ثم ينتقل الى الجزء الثاني من البدن فيطهره فيحصل تكرار التطهير بالجزء المعين من الماء اشار الى هذا الوجه في شرح الامام سلمنا ان فيه معنى التكرار وان الماء باق على أصل الخلقة فقد نقل عن هذا ناقل شرعى أوجب العدول اليه وهو الحديث الصحيح السالم عن المطاعن والمعارض وهو مخصص لعمومات أدلة التطهير بالماء

( وأما الوجه الثاني ) وهو الاحتجاج بحديث ابن عباس فقال ابن حجر في مختصر تحاف السادة المهرة مدار اسناده على أبي علي الرحبي واسمه حسين بن قيس وهو ضعيف انتهى ورواه البيهقي من طريق أخرى أصح منها وفيها انقطاع وعلى تقدير ثبوته فقد أجيب ان البدن في الفصل كالعضو الواحد ومهما كان الماء باقيا عليه لا يصير مستعملا ذكره في البحر وغيره \* واعترضه الامام عز الدين في شرحه وتبعه صاحب المنار بأن فيه دورا لانهم استدلووا على ان البدن كالعضو الواحد بدلكه صلى الله عليه وآله وسلم للعة بقيت في بدنه بما بقي في شعره قالوا فلو لا ان البدن كالعضو الواحد لم يجوز لأنه مستعمل فكيف يستدل بالاجتزاء بذلك على صحة التطهر بالمستعمل \* ودفعه في النجوم فقال لا يخفى عدم ورود ذلك على من يعتبر في المستعمل الانفصال عن العضو ويحتج على عدم إجزائه بتكميل السلف الطهارة بالتيمم لا بما تساقط من الماء . قال والحاصل انه ان كان المراد من الاعتراض الزامهم القول بأن ما لم ينفصل عن العضو غير مطهر كالمنفصل أيضا فلا يلزم ذلك من يعتبر الانفصال ويستدل بما يقتضى ذلك وان كان المراد تسميتهم غير المنفصل أيضا مستعملا مع كونه قد رفع حكما في الجملة فهو اصطلاح لا مشاحة فيه وكذا ما تمسكوا به أيضا مما هو في معناه وهو ما رواه احمد وأبو داود مختصرا من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( مسح برأسه من فضل ماء كان في يده ) فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فيه <sup>(١)</sup> قال في المنتقى وعلى تقدير ان يثبت ان النبي

(١) قال البيهقي هكذا رواه جماعة عن عبد الله بن داود وغيره عن الثوري وقال بعضهم ببلل يديه وكأنه أراد أخذ ماء جديدا فصب بعضه ومسح رأسه ببلل يديه انتهى

صلى الله عليه وآله وسلم مسح رأسه بما بقي من بلل يده فليس يدل على طهورية الماء المستعمل لأن  
 الماء كلما تنقل في محال التطهير من غير مفارقة الى غيرها فعمله وتطهيره باق ولهذا لا يقطع عمله في  
 هذه الحال تغيره بالنجاسات والطهارات انتهى . وهو مأخوذ من الصفة المشروعة في وضوئه صلى الله  
 عليه وآله وسلم مرة مرة لكل عضو غرفة واحدة اذ لا بد من تفريق الماء وتعميمه لجميع العضو وهو  
 الفارق بين كونه باقيا على العضو فيجزئ التطهر به ولو رفع حكم المسوس منه وبين كونه منفصلا عنه  
 فلا يجزئ للدليل القائم عليه وبه يندفع ما ذكره صاحب المنار بقوله ويقال للجميع يلزمكم ان لا تحصل  
 الطهارة لأن الماء أول ما لمس العضو يرفع حكم المسوس فيضير مستعملا فلا يمكن التطهر الا ان  
 ينغمس في ماء مستبحر وأجابوا ان ذلك مستثنى ما دام في العضو وهو احتراز بمجرد المذهب انتهى .  
 (وأما الوجه الثالث ) وهو الاستدلال بحديث سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس فان (في) في  
 قوله في جفنة بمعنى من وهو استعمال مشهور في لسان أهل الشرع كما في حديث عبد الله بن عمر عند  
 البخاري ان الرجال والنساء في زين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يتوضأون جميعا في  
 الاناء الواحد وقد ورد حديث سماك مينا في رواية أخرى عند البيهقي فقال أخبرنا محمد بن عبد الله  
 الحافظ واحمد بن الحسن القاضي قالنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا احمد بن حازم بن أبي غرزة  
 أنا عبيد الله هو ابن موسى عن سفیان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قال ( انتهى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم الى بعض أزواجه وقد فضل من غسلها فضل فأراد ان يتوضأ به فقالت يا رسول الله  
 اني اغتسلت منه من جنابة فقال ان الماء لا ينجس ) فدل ذلك على ان الذي توهمت فيساده هو فضلة  
 الماء الباقية بعد اغتسالها ولا شك في جواز النظير به وقد أورد المؤيد بالله في شرح التجريد حديث  
 سماك شاهدا على ما ذكر فقال وبيّن ان الفاضل في الاناء يجوز استعماله ما أخبرنا به أبو بكر المقرئ  
 قال نا الطحاوي قال نا أبو بكر قال نا أحمد قال نا سفیان عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس ( ان  
 بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغتسلت من جنابة في اناء فأبقت في الاناء منه شيئا  
 فجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ به فقالت له يا رسول الله انه بقايا ماء اغتسلت به فقال ان الماء  
 لا ينجسه شيء ) وأما ما ذكره ابن دقيق العيد في شرح حديث أبي هريرة ان مالكا لما رأى ان الماء  
 المستعمل طهور غير انه مكروه يحمله هذا النهي على الكراهة ففيه نظر لأن ذلك عدول الى التأويل  
 وخروج عن مقتضى الظاهر بلا ملجئ لأن أدلة التطهير بالماء عمومات ودلالاتها على الأفراد ظنية  
 ولذا جزم المحققون انه لا يعمل بالعام قبل البحث عن الخصوص وحديث أبي هريرة مخصص لما دل  
 عليه عمومها وقدحاء في بعض رواياته بلفظ ( نهى ) أيضا عند البيهقي وغيره وقد بالغ في المنار في تضعيف  
 ما ذكره في البحر من أدلة القائلين بأنه غير مطهر ولا شك في أن بعضها لا يفيد المطلوب ولذا وقع

العدول هاهنا في تقرير دليلهم الى غيرها كما عرفته \* وأما المذهب الثالث وهو ما ذكره أبو العباس من كونه نجسا تخريجا على مذهب الهادي عليه السلام فقد دفعه القاضي زيد وغيره بان الهادي انما أراد بنجاسة الخائض والجنب نجاسة الخارج منهما بدليل الاجماع على طهارة بدنهما أو أن المراد بنجاستهما عدم طهارتهما حكما لأجل الخارج . وما روى عن أبي يوسف وأبي حنيفة فهو مردود بما في الصحيحين من حديث أبي جحيفة قال ( خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهاجرة فصلى بالمطحاء الظهر والعصر ركعتين ركعتين ونصب بين يديه عترة وتوضأ فجعل الناس يتمسحون بوضوئه ) وفي الصحيحين أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعوذني وأنا مريض لا أعقل فتوضأ وصب وضوءه عليّ ) وفي سنن البيهقي باسناده الى الشافعي فان قال قائل فمن اين لم يكن نجسا فيل من قبل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ولا نشك ان من الوضوء ما يصيب ثيابه ولم نعلمه غسل ثيابه منه ولا ابدلها ولا علمته فعل ذلك أحد من المسلمين وكان معقولا اذا لم تمس الماء نجاسة انه لا ينجس انتهى يعني اذا لم تمس الماء نجاسة فالعقل يقضى بعدم نجاسته (وأما المذهب الرابع) في انه كالمغصوب يزيل النجس ولا يرفع حكم الحدث فدليله ان الماء قوتين قوة رفع الحدث وقوة ازالة النجس زالت احدهما باستعماله وبقيت الأخرى ( وجوابه ) أن تسليمكم لعدم رفعه للحدث يلزمكم انه لا يقوى على رفع النجس لضعفه قال الامام عز الدين والفرق تحكم محض لا دليل عليه ويقضى بأنه طاهر غير مطهر . ( الفائدة الثانية ) ذكرها القاضي في شرحه ومحصلها ان الماء الذي ظهرت له رائحة مستخبثة ولم تكن نائرة عن نجس انه يجوز التطهر به لدخوله في الماء المطلق فان ظهر ان تغير ريحه من قدر نجس لم يحز ذلك كما قاله الامام القاسم بن ابراهيم فيما رواه عنه محمد بن منصور في الأمالي ولفظه - وأما الماء المروّح فما استقدر منه وتبين في ريحه القدر لم نجس ان يتوضأ ولا يتطهر به ولا اذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه انتهى .

ص ( حدثني أبو خالد قال سألت زيد بن علي عليه السلام عما ينقض الوضوء فقال الغائط والبول والريح والرافع والقي والمدة والصدید والنوم مضجعا )

ش الغائط في أصل الوضع المكان المظلم أي المنخفض من الأرض ثم نقل عن حقيقة الى الخارج من الدبر لما كان تقضى فيه الحاجة من مجاز المجاورة وغلب عليه حتى صار لا يتبادر منه الى الفهم في العرف العام الا ذلك فيكون حقيقة عرفية فيه \* والرافع اما أن يراد به المصدر وهو خروج الدم من الانف وأما أن يراد به الدم نفسه وأصله السبق والتقدم فان الرافع سبق علم<sup>(١)</sup> الرافع وتقدمه

(١) المراد هنا بالعلم شق الشفة العليا ان كان أريد به الرافع الذي هو الدم وهذا الذي هنا أي في الشرح هو لفظ المصباح فتأمل اه وفي أساس البلاغة ان الرافع سبق أربعة الرافع .

ومنه فرس راعف أى سابق وألقى مصدر قاء الرجل ما أكله من باب باع ثم أطلق على الطعام المقدوف (والمدة) بالكسر القيسح وهي الغنيمة الغليظة وأما الرقيقة فهي الصديد والصديد الدم المختلط بالقيح وقال أبو زيد هو القيسح الذى كانه الماء في رقتة والدم في شكله وزاد بعضهم فقال فإذا خثر فهو مدة وهذه ثمانية من نواقض الوضوء بعضها معلوم من الدين ضرورة كالبول والغائط والريح فلا يحتاج الى اقامة الدليل عليه . والمتبرع بإبراده يحتاج بحديث أبي هريرة في الصحيحين قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ فقال رجل من أهل حضرموت ما الحديث يا أبا هريرة قال فسلام أو ضراط ) وبحديث صفوان بن عسال عند احمد والنسائي والترمذى وصححه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا اذا كنا سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنباً لتكن من غائط وبول ونوم . وبحديث عباد بن تميم عن عمه قال ( شكى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يجعد الشيء في الصلاة حتى يحيل اليه حتى يفتل قال لا ينتقل حتى يسمع صوتاً أو يجعد ريحاً ) أخرجه البخارى والبيهقى \* وأما الخارج من السبيلين من غير ماذكر كلنى والمذى والودى ودم الاستحاضة والحصة والدودة والريح من القبل ففي كل منها خلاف فجمهور الشافعية ذهبوا الى أن المني غير ناقض سواء خرج شهوة أو لا وان أوجب الغسل مع الشهوة وصوروا ذلك فيمن نظر للشهوة فامنى واستدلوا بأنه لما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه وهو الغسل فلا يوجب أدناها بعمومه ولعله مبنى على القول بان الطهارة الصغرى غير داخلية تحت الكبرى ولكنه يشكل على هذه القاعدة الخارج لغير شهوة لعدم وجوب الغسل فيه \* وذهب أكثر الامامية الى أن المذى والودى لا ينقضان اذ ليسا من فضلة الطعام، وذهب القاسم عليه السلام الى أن الخارج النادر للحصة والدودة والريح من القبل غير ناقض ويروى مثله عن ربيعة لان التدرية كالعدم وكذا عن مالك وجعل من النادر دم الاستحاضة (ويجانب) عن ذلك بامور (أجدها) أن المني خارج من مخرج البول ولا بد ان تصحبه أجزاء يسيرة من البول فكان له حكمه أشار الى ذلك المؤيد بالله في شرح التجريد (ثانيها) انه ورد النص على النقض بالمذى والودى ودم الاستحاضة فيقاس عليها ما عداها بجامع الخروج من أحد السبيلين أما النص على تقض المذى والودى فلما سيأتى في حديث المجموع بقوله في كل منهما (فذلك منه الطهور ولا غسل منه) ولما أخرجه الستة واللفظ لابي داود من حديث علي عليه السلام قال كنت رجلاً مَذَّاءً الى قوله ( فاذا رأيت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوئك للصلاة ) وفي روايات أخر نحوه وليس فيها ذكر الودى وسيأتى ذكر الحديث على انه لا يستقيم القول بأنه غير ناقض لانه انما يخرج عقيب البول كما صرح به حديث المجموع الآتى ونقل أهل اللغة كما سَنَبَه عليه ان شاء الله تعالى \* وأما دم الاستحاضة ففيه حديث عائشة عند الشيخين وأصحاب السنن ان أم حبيبة بنت



جيش استحيضت فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه ليست بالحیضة ولكن هذا عرق فاغتسلی وصلی ) وهو في رواية أبي داود في قصة فاطمة بنت أبي حبيش بلفظ ( وتوضأى لكل صلاة ) ( ثالثها ) ان جميع ماخرج من السبيلين يشمله عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( الوضوء مما خرج ) وهو عند الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس ( الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل ) وفي اسناده ضعف ذكره في التلخيص وقال البيهقي لا يثبت يعني ان الاصح وقفه على ابن عباس . وقال البيهقي في سننه أيضا ورويًا عن عطاء بن أبي رباح انه قال في الذي يتوضأ فيخرج الدود من دبره قال عليه الوضوء وكذا قال الحسن وجماعة انتهى . ( رابعها ) ما ذكره في مجمع الزوائد عن سلمان قال ( سال من أننى دم فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أحدث لما حدث وضوءاً ) رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمرو بن خالد القرشي الواسطي وهو كذاب انتهى . ومبنى الاحتجاج به على أمرين ( أحدهما ) تصحيح رواية عمرو بن خالد كما تقدم الكلام عليه من عدالته وثقته ( ثانيهما ) ان جواب النبي صلى الله عليه وسلم يقتضى العموم والقاعدة الاصولية ان الجواب اذا كان مستقلاً عن السؤال عاماً في لفظه لا يتقيد بسببه لعدم ما يناقض عمومته من قرينة السياق ونحوها . وحينئذ فيعم الجواب كل حدث خارج من السبيلين وغيره وسواء كان غالباً أو نادراً الا ما خصه دليل . وأما التخصيص بالنادر بناءً على أن لفظ الخارج في حديث ابن عباس والحديث في حديث سلمان ينصرف الى ما يعتاد فهو راجع الى التخصيص بالمادة وفيها خلاف بين أهل الاصول والاصح انه لا يخص بها اذ الحجة في لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وألفاظه غير مبنية على عادة الناس في معاملاتهم وأحوالهم والله أعلم ( وأما الحصة ) فقال الامام يحيى وقع في خروج الحصة تردد بين الهادى والقاسم وظاهر كلام الهادى انه ناقض للطهارة على جهة العموم لان الغالب مصاحبة الحصة بالبلية وظاهر كلام القاسم انه غير ناقض الا اذا كان فيه بلة قال الامام يحيى والحق ان الحصة غير ناقضة الا مع حصول البلة لا بمجرد ( قوله والراف والقي ) والخلاف في كل منهما أما الراف وكل دم سال من الجسد الى ما يمكن تطهيره فذهب احمد بن عيسى والناصر والصادق وهو قول الشافعى وربيعة وابن المسيب وينسب الى ابن عباس وابن عمر وعائشة وجابر بن زيد وغيرهم وهو رواية عن زيد بن علي الى انه ليس بناقض لما روى أنس بن مالك ( انه صلى الله عليه وآله وسلم احتجم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجمه ) أخرجه البيهقي وغيره والحديث جابر الذي علقه البخارى . ووصله ابن خزيمة وأبو داود وغيرهما من طريق عقيل بن جابر عن أبيه ( أن رجلين من الصحابة حرسا في ليلة غزوة ذات الرقاع فقام أحدهما يصلى فجاء رجل من الكفار فرماه بسهم فوضعه فيه فترعه ثم رماه بآخر فترعه ثم رماه بثالث فركم وسجد ثم أنبه صاحبه فلما

رأى ما به من الدماء قال الا أنبهني قال كُتِبَ في سورة فاحييت أن لا أقطعها (ومذهب القاسمية وأبي حنيفة وصاحبيه واحمد واسحق الى انه ناقض وهو ظاهر مذهب الامام زيد بن علي بدليل ما ذكره هنا وما نقل عنه انه سئل عن الرعاف الذي لا يرقأ قال يتوضى لكل صلاة وما أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد ولفظه - اخبرنا أبو العباس الحسيني اخبرنا عبد الله بن محمد السعدي قال نا عبد الله بن محمد بن خالد القاضي قال نا سليمان بن المهدي قال نا كادح بن جعفر قال نا أبو حنيفة عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليهم السلام قال ( قلت يارسول الله الوضوء كتبه الله علينا من الحديث فقط فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بل من سبع من حدث وبول ودم سائل وقبي ذارع ودسعة تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة في الصلاة ) وقد دل على مثل ما ذكره في الاصل ما عدا المدة والصديد وزيادة القهقهة \* قال الشارح الحافظ أحمد بن يوسف انه لم يعرف من رجاله الا كادح بن جعفر وما فوقه وفيه مقال ولعل حديثه حسن فقد ذكر الذهبي في الميزان عن أبي حاتم انه صدوق وقال أحمد بن حنبل رجل صالح خير فاضل وضعفه الأزدي (واجيب) عن تضعيفه بأنه غير معتمد في التضعيف والتوثيق قال الذهبي له كتاب في الرجال عليه فيه مؤاخذات وقد ضعف هو في نفسه وضعف كتابه لما أطلق فيه لسانه في جماعة هم ارفع منه قدرا وأعظم خطرا ولم يقبل قوله فيهم عند أهل الحديث من المتأخرين وقد أخرج الحديث السيوطي في جامعه الكبير في حرف الياء المعجمة باثنتين من تحت بلفظ - يعاد الوضوء من سبع اقطار البول والدم السائل والقي ومن دسعة تملأ بها الفم ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة ومن خروج الدم أخرجه البيهقي عن أبي هريرة <sup>(١)</sup> وضعفه انتهى وهو في امالي أحمد ابن عيسى في باب فضل الأذان ولفظه - حدثنا محمد بن الغزال الحمداني وفي رواية محمد بن العلاء قال نا اسماعيل بن يزيد الرازي عن زكريا بن سلام عن عبيد بن حسان وحمزة بن سنان يرفعان الحديث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعاد الوضوء من سبع من دم سائل أو من قي ذارع أو دسعة تملأ الفم أو نوم مضطجع أو قهقهة في الصلاة أو قطار بول أو من حدث ) قال الشارح لم اعرف من رجاله الا أبا كريب محمد بن العلاء شيخ محمد بن منصور في كثير من الحديث وشيخ الجماعة وهو مع سلامة رجاله أن عرفوا مع حديث أبي هريرة المذكور في جامع السيوطي وان كان ضعيفا الى حديث التجريد مع ما ينضم الى ذلك من احاديث وردت في افراد من هذه السبع تفيد قوة والله أعلم \* ومن الافراد مارواه اسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن ابن أبي

(١) وكذا عزاه اليه في الجامع الكبير بطريق الرمز وقد بحث عنه في نسخة صحيحة من سنن البيهقي الكبرى فلم أجده فننظر فيه إن شاء الله تعالى ولعله أخرجه في غيرها والله أعلم اه من خط شيخنا العلامة أحمد بن محمد السباعي رحمه الله

مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من أصابه في أو رعارف أو قلنس<sup>(١)</sup> أو مذى فلينصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ) أخرجه ابن ماجه والدارقطني قال والحفاظ من أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وكذا البيهقي أثبت إرساله ونقل عن أحمد أنه قال إسماعيل بن عياش ماروى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح ودفعه صاحب المنار بان إسماعيل بن عياش ثقة وقولهم يضعف في الحجازيين اعتبارات للمحدثين سهلة يحتاج إليها مع الترجيح وشواهد هذا كثيرة وليس له معارض يقرب منه حديث أنس ( أحجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى ولم يزد على غسل محاجه ) قال ابن حجر ضعيف وذكره النووى في فصل الضعيف وقال الدارقطني عقيبه في السنن صالح بن مقاتل ضعيف وهم ابن العربي أن الدارقطني صححه مع أنها قضية فعل محتملة وما أبعد ذلك مع مجيئ الأمر بالفعل بعد الحجامة كما يأتي وهو صلى الله عليه وآله وسلم أحق بكل فضيلة وأما فعل الصحابة فليس بحجة ومنه الذي كان يحرس فرمى وكثر خروج الدم منه وهو في صلاته فإنه لا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم قرأه فيكون العمل على أن الدم ناقض أقرب للثبوت انتهى . قال في المنهاج ولا ينقضه إذا كان غير سائل لظاهر الخبر يعنى الذى رواه المؤيد بالله في شرح التجريد قال ولما روينا عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال ( خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تطهر فامسأ إبهامه أنفه فاذا دم فاعادها مرة أخرى فلم ير شيئاً فاهوى إلى الأرض فمسحه ولم يحدث وضوءاً ومضى إلى الصلاة ) وسيأتى الحديث في المجموع هذا اللفظ وذكر من أخرجه أن شاء الله تعالى . ( وأما القى ) فذهب أكثر العترة وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه ينقض الوضوء للحديث السابق المروى من طريق إسماعيل بن عياش وللحديث السابق الذى رواه المؤيد بالله ولا فرق بين قليله وكثيره عند الإمام عليه السلام كما سيأتى عنه التصريح بذلك ودليله القياس على نجاسة الغائط قليله وكثيره بجماع كون كل منهما طعناً يتغير في المدة وعموم ما روى عنه عن أمير المؤمنين عليه السلام ( إقلنس يفسد الوضوء ) وسيأتى وهو جنس يشمل القليل والكثير وعند غيره من علماء العترة أنه يشترط أن يكون من المدة وأن يكون ملء الفم دفعة أما كونه من المدة فلا أن القى لغة يطلق على ما خرج منها وأما اشتراط أن يكون ملء الفم فلورود التقييد بذلك في قوله صلى الله عليه وسلم ( أودسعة تملأ الفم ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( وقى ذارع ) وذهب الناصر والباقر والصادق والشافعي ومالك ويروى عن أحمد بن عيسى والحسن بن يحيى وبه قالت الامامية وحكاها في الشامل عن ابن عباس وابن عمر وابن أبي أو في وأبى هريرة وعائشة وجابر بن عبد الله وابن المسيب والقاسم بن محمد وعطاء وطلووس وسالم بن عبد الله

وربيعة وداود وأبي ثور إن ذلك غير ناقض مطلقاً واحتجوا بحديث ثوبان قال ( قالت يارسول الله هل يجب الوضوء من التقي قال صلى الله عليه وسلم لو كان واجباً لوجدته في كتاب الله ) (واجيب) بان دلالة على عدم النقض بفهمه ودلالة أحاديث النقض بمنطوقها فكانت أولى بالعمل بها وأيضاً فصحته مشكوكة لعدم الوقوف على سنده فلا يعارض المظنون صحته من أحاديث النقض . وقال في شرح منظومة الهدى قلا عن بعض حواشي نسخ البحر عن علي بن الإمام شرف الدين رحمه الله أنه أخرجه الدارقطني إلا أن النكارة على هذا الحديث ظاهرة فما كل ناقض للوضوء في كتاب الله عز وجل وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ( أتيت الكتاب ومثله معه ) الحديث انتهى . قوله ( والمدة والصدید ) والوجه فيهما أن حكمهما حكم الدم في النقض والتنجيس لاستحالتهمَا عنه إلى فتن وفساد وليست كالأستحالة التي يطهر بها النجس إذ لا يكون كذلك إلا إذا استحالت إلى غير ما يستخيث وقد قيل إن نجاسة القيح مجمع عليها وذكر في الجامع الكافي خلاف أحمد بن عيسى والحسن بن يحيى في أنه ليس بناقض وأن النقض مقصور على ما خرج من الطرفين وعلل في المنهاج ما في الأصل بأن القيح والصدید نجاستان خارجتان بأنفسهما إلى موضع تلحقه الطهارة فأشبهه المستحاضة أو البول . وقال المؤيد بالله في شرح التجريد إذا ثبت انتقاض الوضوء بالدم ثبت انتقاضه بالقيح ولأن أحداً لم يفصل بينهما في إيجاب قرض الطهارة فإذا ثبت ذلك ثبت في القيح ( قوله والنوم مضطجعا ) بقبينه عليه السلام بالاضطجاع ذهب إلى مثله أبو حنيفة وداود وهو قول غريب للشافعي قالوا إذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالراكع والساجد والقائم والقاعد لا ينتقض وضوءه سواء كان في الصلاة أو لم يكن ويدل له ما في مجمع الزوائد ولفظه - عن ابن عباس ( إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على من نام ساجداً وضوء حتى يضطجع فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ) رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله موثقون وعن عبد الله بن عمر قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فإذا وضع جنبه فعليه الوضوء ) رواه الطبراني في الأوسط . وفيه الحسن بن أبي جعفر الجفري <sup>(١)</sup> ضعفه البخاري وغيره وقال ابن عدى له أحاديث صالحة ولا يتعمد الكذب انتهى . وقد أخرج البيهقي مثله عن ابن عباس موقوفاً فقال أخبرنا أبو حازم الحافظ أنا أبو أحمد الحافظ أنا أبو القاسم البغوي نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس لم يرفعه قال ( من نام وهو جالس فلا وضوء عليه فإن اضطجع فعليه الوضوء ) وروينا في ذلك عن زيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي أمامة . وفي التلخيص وروى البيهقي من طريق يزيد بن قسيط أنه سمع أبا هريرة يقول ( ليس على المحتجب النائم ولا على القائم النائم ولا على

الساجد النائم وضوءه حتى يضطجع فإذا اضطجع توضأ \* إسناده جيد وهو موقوف . وأخرج في الأمالى عن زيد بن علي في الرجل ينام في صلاة أو غيرها أعليه وضوءه قال لا إلا أن يجعد راحته منتنة أو يسمع صوتا أو ينام حتى تذهب به الأحلام أو يدعى فلا يجيب فعليه الوضوء . وحدثنا محمد بن علي بن أحمد بن عيسى عن أبيه قال سألت عن النوم جالسا أو راكعا أو نام قلبه قال لا أرى عليه شيئا وهو الذي عليه الإجماع وقليل النوم وكثيره في تلك الحال سواء انتهى . ويؤخذ من مذهب الإمام أن النوم ليس ناقضا بنفسه بل لكونه مظنة لما يخرج معه ويقترن به من أنواع الحدث فإذا كان على حالة التحفظ من كونه في الصلاة التي يقع فيها الاحتراز والتيقظ أو كان على هيئة المصلى فلا يصل عدم الانتقاض فلا ينتقل عنه الا بناقل من علم أو ظن ويدل له أيضا ما أخرجه أبو داود وغيره من حديث علي عليه السلام ( العيان وكاء السه فمن نام فليتوضأ ) حسنة التوروى وابن الصلاح وصححه السبوطى وهو في شرح التجريد بزيادة ( فإذا نامت العين استطلق الوكاء ) قال الشافعى معناه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور به \* والسه بالسين المهملة والهاء هي الدبر والوكاء بالكسر والمد ما تربط به الخريطة ونحوها . وسأني في آخر كتاب الجنائز تصريحه عليه السلام بعدم النقض إذا كان في الصلاة أيضا ولفظه - سألت زيد بن علي عن النوم في الصلاة فقال لا ينقض الوضوء ويقرب مما ذهب إليه الإمام ما نقل عن الشافعى في المشهور عنه أنه إذا كان مُضْمِيًا بمقعدته الى الأرض لا ينقض وضوءه لكونه متحفظا عن المظنة ولما رواه البيهقى في سننه من حديث أنس قال ( كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون العشاء الآخرة حتى تحفق رؤوسهم ثم يصلون ولا يتوضأون ) قال أبو داود زاد فيه شعبة عن قتادة قال ( على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وأخرجه مسلم في الصحيح بدون الزيادة . وأخرج أيضا من حديث أنس قال ( أقيمت صلاة العشاء فقام رجل فقال يا رسول الله انى لى حاجة فقام يُناجيه حتى نعى القوم أو بعض القوم ثم صلى بهم ولم يذكر وضوءا ) أخرجه مسلم في الصحيح عن حديث حماد بن سلمة دون قوله ( ولم يذكر وضوءا ) وأخرج بإسناده الى عبد الله بن عمر أنه كان ينام وهو جالس ثم يصلى ولا يتوضأ قال في المنار الأحاديث واضحة في أن النوم مظنة النقض ومتعرضة أيضا لبيان اختلاف المظنة قربا وبعدا فالقريبة حالة المضطجع فتعتبر بنفسها وإذا جاء الحصر عليها في بعض الروايات ( إنما الوضوء على من نام مضطجعا ) ( الثانية ) غير المصلى إذا لم يمكن مقعدته من الأرض مع تفاوت أحواله وهي كالتي قبلها ( الثالثة ) للقاعد الممكن مقعدته من الأرض فينقض نومه ما لم يظن عدم المثنية ( الرابعة ) المصلى الممكن مقعدته من الأرض فإنه أبعد عن المثنية اذ المقبل على الصلاة مقبل على حفظها عن العوارض فهو أشد تيقظا من الخارج عنها وليس حال القائم بدونها فيما يرى ثم الراكع ثم الساجد فلا ينقض نومه الا مع ظن المثنية وهذا للتفصيل

تنزل عليه الأحاديث مع المناسبة العقلية .

والحاصل - انه لا بد في المصلى من ظن المثنية وفي الممكن مقعده غير مصل عدم ظنهما وان تفاوتت أحوالهما كما ذكرنا وانما ذكرنا التفاوت لأن الظن بحسب الواقع يترتب عليه فليتنامل انتهى (وحاصله) ان غير المصلى اما ان يكون مضطجعا فينقض نومه بلا تردد أو غير مضطجع فينقض في جميع حالاته لكونه غير محل للحفاظ ولا يعتاد فيها وقوعه ولو ظن عدم النقض الا في حالة القاعد الممكن مقعده من الارض فينقض مالم يظن عدم النقض . وان المصلى في جميع حالاته لا ينقض نومه اذ الأصل في الصلاة هو الحفاظ عما ينافيها مالم يظن حصول ناقض وهو مبني على وجوب العمل بالظن في العبادات ولا يشترط حصول اليقين في الانتقال لضعف دليل الاستصحاب عنده كما قرره في كتابه وهو قوى ويفارق مذهب الامام عليه السلام في ان ما عدا المضطجع غير المصلى في حالاته يكون نومه ناقضا مطلقا الا في الممكن مقعده فينقض مالم يظن عدم النقض (والامام) لم يفرق فيما عدا المضطجع وان لم يمكن مقعده ولا فرق بين ان يكون في صلاة أو غيرها في كونه غير ناقض لكون المضطجع مختصا بعلة لا يشاركه فيها ما عداه كما ورد منها عليه فيما رواه أبو داود والترمذي والدارقطني (من نام مضطجعا استرخت مفاصله) ذكره في التلخيص ومثله ما سبق عن مجمع الزوائد من حديث ابن عباس ويؤيد ما ذهب اليه من عدم الفرق بين المصلى وغيره الأثر الموقوف على أبي هريرة وفيه (ليس على المحتجب النائم الخ) اذ الاحتباء لا يكون في الصلاة ولا بد من تقييد كلام الامام بما رواه عنه صاحب الأمل من الأربع الصور . وهي ان يجرد رائحة منتنة . أو يسمع صوتا . أو ينام حتى تذهب به الاحلام . أو يدعى فلا يجيب . اما الاوليان فلو جرد ما يتيقن معه النقض واما الاخران فلشاركة المضطجع في حالته اذ لا يتصف بهما الا المتوغل في النوم فهو من القياس بعدم الفارق (ولا يقال) انه يؤخذ من كلامه أن المعتبر عنده في النقض زوال العقل كما ذهب اليه غيره من علماء العترة وغيرهم (لا نأقول) ذهب الاحلام بالنائم أو كونه يدعى فلا يجيب أمران زائدان على زوال العقل فان زواله يكون بمجرد الخلق والخفتين (قلت) فليس زوال العقل بمجرد ناقض عنده وهو الذي دلت عليه الأحاديث السابقة كقوله (حتى اني لا أسمع لأحدم غطيظا) وأما ما قيل ان الاحتجاج بعمل الصحابة ان سلم أنهم ناموا نوماً مزيلا للعقل فليس بحجة لانه لم يبلغ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا قرّره عليه فقد (أجاب) عنه الامام عز الدين في شرح البحر بأنه من البعيد ان لا يطلع صلى الله عليه وآله وسلم عليه وذهبت الهادوية الى ان النوم ناقض بنفسه - وحده زوال العقل ومعنى منه الخفتان وان توالنا أو خفتات بين كل منهما انتباه كامل . والخفة ميلان الرأس من النعاس . وحدها ان لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ . اما كونه ناقضا بنفسه فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم (من نام فليتوضأ) فظاهره

ان النوم سبب للوضوء . وموجب له . وقد يقال هو طرف من حديث علي عليه السلام ( العيان وكاء الله فمن نام فليتوضأ ) وقد تقدم ما قاله الشافعي في معنى الحديث ان النوم مظنة لخروج شيء من غير شعوريه فهو حجة لمذهب زيد بن علي ومن معه وأيضاً فالاحاديث السابقة ظاهرة في انه مظنة للنقض وحملها على النعاس الذي لا يزول معه العقل خلاف الظاهر وأما كونه يعنى عن الخفتين فليعدم زوال العقل بهما ولذا قال في الزهور انه لا يستثنى في الحقيقة من النوم المزول للعقل شيء ذكره في النيث وعلى هذا فلوز ال بهما نقض قال في الفيت والصحيح انه يزول لأن ميلان الرأس لا يصدر مع كمال العقل وقد يميل به على وجه يستبشع وإنما عني عن الخفتين لما روى ابن عباس ( وجب الوضوء على كل نام الا من خفق حقة أو خفتين ) انتهى وقد يقال هو موقوف على ابن عباس قال البيهقي وروى ذلك مرفوعاً ولا يثبت رفعه ومثل ذلك لا يكون حجة فقد يكون اجتهاداً منه إذ المسئلة من مسارح الاجتهاد . وذهب جماعة الى أن النوم ينقض بكل حال منهم الحسن البصري وأبو عبيد القاسم بن سلام واسحق بن راهويه وهو قول غريب للشافعي قال ابن المنذرو به أقول . وروى معناه عن ابن عباس وأنس وأبى هريرة لعموم حديث صفوان بن عسال الذي صححه ابن خزيمة وغيره وفيه ( الا من غائط أو بول أو نوم ) فسوى بينها في الحكم وقد يقال وقد يقال مطلق مقيد بنوم المضطجع وما في حكمه المدلول عليهما بما تقدم . وذهب مالك والزهرى وربيعة والاوزاعي واحمد في احدى الروايتين عنه ان كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض بحال لانه ليس ناقضاً بنفسه وإنما هو مظنة الحدث . وحجتهم ما تقدم من حديث أنس فانه محمول على القليل . قال الامام عز الدين مذهب مالك كمذهب الشافعي لا يفترقان الا في ذكره للسير وقصده به لا يعرف لانه يقال هل تريد بالسير ما يبقى معه العقل فهو موضع اتفاق أو مع زوال العقل فقد قررنا كونه ناقضاً . وذهب بعضهم الى انه ناقض الانوم الراكع والساجد لحديث ( اذا نام العبد في سجوده باهى الله به الملائكة يقول عبيد روجه عبيد وجسده ساجد بين يدي ) رواه البيهقي والركوع مقيس على السجود وهو ضعيف من جميع طرقه وللشافعي قول ضعيف انه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة ولعل وجه الحديث وقيس باقي أفعال الصلاة على السجود فتحصل من مجموع ما ذكر سبعة مذاهب وأما ما رواه في مجمع الزوائد - ولفظه عن أنس ( ان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يضعون جنوبهم فنه من يتوضأ ومنهم من لا يتوضأ ) رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ورواه أبو يعلى عن أنس وعن أناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يضعون جنوبهم فنه من يتوضأ ومنهم من لا يتوضأ كانوا ورجاله رجال الصحيح فقد نقل ابن حجر في التلخيص عن ابن دقيق العيد انه يحمل هذا على النوم الخفيف لكن يعارضه رواية الترمذي التي فيها ذكر الغطيط قال

بعض شراح أحاديث بلوغ المرام الحمل على النوم الخفيف جيد ويؤيده ما في التلخيص من انكار احمد رواية مضطجعون وان عشاها رواها بلفظ كانوا ينعسون وأما المعارضة بذكر الغطيط فهي معارضة غير صحيحة لان قوله ( حتى اني أسمع لاحد غطيطا ) ظاهر في نسبة الغطيط الى أحدهم ولا حجة في ذلك على انه يحمل ان ذلك الاحد توضاً وان قوله ( ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون ) المراد به غير ذلك الأحد ولو فرض وجود التصريح بان ذلك الذي وقع منه الغطيط صلى فيهم فلا يكون حجة حتى يقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولم ينقل ذلك البنا \* على أني تتبعت كتاب الطهارة في نسخة صحيحة من جامع الترمذي فلم أجد فيه لفظ الغطيط عن أنس وإنما الذي رأيته فيه عن أنس قال ( كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينامون ثم يقومون ولا يتوضأون ) قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح انتهى \* قلت ذكر الغطيط ثابت فيما أخرجه البيهقي عن أنس ولفظه - أخبرنا أبو حازم الحافظ أنا أبو احمد الحافظ أنا أبو القاسم البغوي حدثنا بن حميد يعني محمداً نا ابن المبارك نا معمر عن قتادة عن أنس قال ( لقد رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوقظون للصلاة حتى اني لأسمع لاحد غطيطا ثم يقومون فيصلون ولا يتوضأون ) قال ابن المبارك هذا عندنا وهم جلوس وعلى هذا حملة عبد الرحمن بن مهدي والشافعي وخديثا هما في ذلك مخرجان في الخلافات انتهى . وهو محل حسن اذا لم يذكر فيه وضع الجنب ويحمل ما ذكر في حديث يضعون جنوبهم على النوم الخفيف بلا معارض والله أعلم \* فان قيل قد روى البيهقي وغيره من حديث ابن عباس ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نام حتى سمع له غطيط فقام فصلى ولم يتوضأ ) وروى أيضاً من حديث ابن عباس في ميته عند خالته ميمونة وفيه ( ثم اضطجع فنام حتى نفخ ثم جاءه المنادي فأذنه بالصلاة ) وقال سفيان مرة أخرى ( ثم قام الى الصلاة فصلى بنا ولم يتوضأ ) فالجواب ان ذلك من خصائصه الشريفة بدليل ما أخرجه البيهقي عن عائشة في حديث ذكره في صلاة الليل قالت ( قلت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر فقال يا عائشة ان عيني ينامان ولا ينام قلبي ) رواه البخاري في الصحيح عن القعنبى ورواه مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك قال البيهقي وروينا عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة وأنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم ( كانت تنام عيناه ولا ينام قلبه ) قال أنس بن مالك وكذلك الانبياء صلوات الله عليهم تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم وحكى البيهقي أيضاً عن عمرو<sup>(١)</sup> سمعت عبيد بن عمير يقول رؤيا الأنبياء وحى وقرأ ( اني أرى في المنام اني أذبحك ) رواه البخاري في الصحيح عن علي بن المديني ورواه مسلم عن محمد ابن حاتم وابن أبي عمر عن سفيان بن عيينة الا انهما قالوا سفيان وهذا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم



خاصة لانه بلغنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنام عيناه ولا ينام قلبه انتهى .

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام )

ش قال في المنهاج والوجه في ذلك انه ماء طاهر لم يشبه نجس فينجسه ولا طاهر فيغيره فجاز الوضوء به كماء البرك انتهى . وقال القاضى في شرحه وانما قال عليه السلام ولا بأس بالوضوء من ماء الحمام لان بعضهم قد قال اذا أوقد الحمام بالعذرة ونحوها كره الوضوء بمائه وكذا قال محمد بن منصور فيما رواه عنه في الجامع الكافي اذا كان الحمام لا يوقد بعذرة ويدخل بما زر فلا بأس بدخوله مستور العورة وان كان يوقد بعذرة ويدخل بلا ما زر فاقى أتوقاه ولا أدخله بلا تحريم من أجل ايقاده بالعذرة والدخول بلا ما زر واذا أوقد تحت الماء بميتة أو عظم أو عذرة أو نحو ذلك لم ينجسه شئ من ذلك وغيره أفضل أن أمكن وأن توضأ به واغتسل فقد رخص له في ذلك انتهى . وروى محمد بن منصور في الامالى حدثني احمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود قال قلت لأبي جعفر انى آتى الحمام ويدخله من تعلم قال اغتسل فان الماء لا يفسده شئ وقال الغزالي في اسرار الطهارة من كتابه الاحياء ان الحمامات لم تزل في الاعصار الخالية يتوضأ فيها المتكثفون وبمفسون الأيدي والأواني في تلك الحياض مع قلة الماء ومع العلم بأن الأيدي النجسة والطاهرة كانت تتوارد عليها فهذه الأمور مع الحاجة الشديدة تقوى في النفس انهم كانوا ينظرون الى عدم التغير معلين على قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( خلق الماء طهورا لا ينجسه شئ ) الا ما غير طعمه اولونه أو ريحه ) وهذا فيه تحقيق أن طبع كل مائع أن يقلب الى صفة نفسه كل ما يقع فيه وكان مغلوبا من جهته فكما ترى الكلب يقع في المملحة فيستحيل ملحا ويحكم بطهارته لصيرورته ملحا وزوال صفة الكلبية عنه فكذلك الخلل يقع في الماء وكذلك اللبن يقع فيه وهو قليل فتبطل صفته ويتصور بصفة الماء وينطبع بطبعه الا اذا كثر وغلب وتعرف غلبته بغلبة طعمه اولونه أو ريحه فهذا المعيار وقد اشار الشرع اليه في الماء القوى على إزالة النجاسة وهو جدير بان يعول عليه فيندفع به الحرج ويظهر معنى كونه طهورا أن يقلب<sup>(١)</sup> غيره فيطهره الى أن قال وعلى الجملة فيل في أمور النجاسات الى المساهلة فهما من سيرة الأولين وحسبامادة الوسواس ولذلك افتيت بالطهارة فيما وقع الخلاف فيه من هذه المسائل والمزيل للوسواس أن يعلم أن الاشياء خلقت طاهرة بيقين فما لان شاهد النجاسة عليه ولا نملها يقينا نصلى معه ولا ينبغي أن نتوصل بالاستنباطات الى تقدير النجاسات لانتهى \* والتطهر بالماء المسخن لا بأس به لوروده في اثار صحيحة عن الصحابة منها ما في مجمع الزوائد والفظه - عن سلمة بن الأكوع ( انه كان يسخن له الماء فيتوضأ به ) رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات الا انى لم أعرف محمد بن يونس

شيخ الطبراني وعن حميد بن هلال قال ( كان ابو رفاعة يسخن الماء لاصحابه ثم يقولوا أحسنوا الوضوء من هذا ) رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات انتهى وفي البيهقي باسناده الى زيد بن أسلم عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ( أن عمر بن الخطاب كان يسخن له مالا في قمعة ويفعل به ) قال أبو الحسن يعني الدارقطني هذا اسناد صحيح وقد روى البيهقي فيه حديثا مرفوعا عن الاسلم بن شريك قال ( كنت أرحل ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصابتنى جنابة في ليلة باردة فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراحلة فكرهت أن أرحل ناقته وانا جنب وخشيت أن أغتسل بالماء البارد فاموت ) فذكر الحديث قال ( ثم وضعت أحجارا فاسخنت بها ماء فاغتسلت ثم لحقت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أسلم مالي أرى راحلتك تضطرب قلت يا رسول الله لم أرحلها فذكر الحديث إلى ان قال قلت فاسخنت ماء فاغتسلت ) وذكره في التلخيص وقال في اسناده الهيثم بن زريق الرواي له عن أبيه عن الاسلم وهو وأبوه مجهولان والعلاء بن الفضل المنقري رواية عن الهيثم فيه ضعف وقد قيل أنه تفرد به ثم أورد بعد ذلك آثارا صحيحة عن الصحابة في فعله قال في الامالي قال أبو جعفر محمد بن منصور كان أحمد بن عيسى ( يتوضأ للصلاة بالماء المسخن ) وحدثنا محمد قال أخبرني جعفر بن (١) محمد قال سألت قاسم بن ابراهيم عن الوضوء بالماء المسخن قال لا بأس به انتهى \* وقد ورد الاذن بدخول الحمام للرجال بالازر فيما رواه أبو داود وغيره عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ( ستفتح لكم أرض المعجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخنها الرجال الا بالازر وامنعوها النساء الا مريضة أو نفساء ) وما روى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الحمام كما في حديث ثوبان وسيأتي في سنده مقال عند المحدثين وقالوا لم يصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل حمام الجحفة ولا غيره ولكن دخله ابن عباس وجماعة كثيرة من الصحابة في الشام وقال أبو الدرداء وأبو أيوب نعم البيت الحمام يذهب بالدرن ويذكر بالنار ويجمع بينه وبين ملووى عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه فيما رواه عنه مسندا صاحب مطالع البدور (٢) في منازل السرور بئس البيت الحمام تكشف فيه عورات وترفع فيه أضوات ولا يقرأ فيه آية من كتاب الله بان من دخله لاذهب الدرن وتنظيف البدن مستعملا للأدب من خفض الصوت واطلاق اللسان بالذكر والتفكير في النار واهوالها وأن هذه النعمة الدنيوية نموذج من النار الآخروية فهو نعم البيت ومن دخله بعكس ما ذكر فهو بئس البيت وهذا الأثر المروى عن

(١) النيروسى صاحب القاسم بن ابراهيم رحمه الله اه

(٢) للشيخ الاديب علاء الدين على بن عبد الله النيهاني الغزي الدمشقي اه من كشف الظنون قال وهي مجموعة لفريق من أهل الادب مرتبة على خمسين بابا كلها متعلقي بتحسين المجالس والمنازل وآلاتها واسبابها وما قيل فيها من المعنى البليغ اه منه

أمير المؤمنين قد روى مرفوعاً من حديث ابن عباس ذكره في مجمع الزوائد ولفظه - عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( شر البيوت الحمام ترفع فيه الأصوات وتكشف فيه العورات فقال رجل يا رسول الله يداوى فيه المريض ويذهب الوسخ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن دخله فلا يدخله الا مستترا ) رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن عثمان التيمي ضعفه البخاري والنسائي ووثقه أبو حاتم وابن حبان وبقية رجاله رجال الصحيح وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أحذروا بيتا يقال له الحمام قالوا يا رسول الله ينفي الوسخ قال فاستروا له ) رواه البزار والطبراني في الكبير الا انه قال قالوا يا رسول الله ( انه كان يذهب بالدرن وينفع المريض ) ورجاله عند البزار رجال الصحيح الا أن البزار قال رواه الناس عن طاووس مرسلًا وعن أبي سعيد الخدري قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام الا بمئزر ) وهو طرف من حديث رواه الطبراني في الاوسط والبزار باختصار وفيه علي بن يزيد الا كفاً (١) ضعفه أبو حاتم وابن عدي ووثقه أحمد وابن حبان وفي معناه ما رواه عن أبي أيوب الانصاري عند الطبراني في الكبير والوسط وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث ضعفه أحمد وغيره وقال عبد الملك بن شعيب كاتب الليث ثقة مأمون . وقد ورد في منع النساء من دخول الحمام أحاديث صحيحة منها ما في مجمع الزوائد عن أم الدرداء تقول ( خرجت من الحمام فلقيني النبي صلى الله عليه وسلم فقال من أين يا أم الدرداء فقلت من الحمام فقال والذي نفسي بيده ما من امرأة تضع ثيابها في غير بيت أمهاتها الا وهى هاتكة كل ستر بينها وبين الرحمن عز وجل ) رواه أحمد والطبراني في الكبير بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . وروى الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم ( ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله عز وجل ) وفي مجمع الزوائد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من كان يؤمن بالله اليوم الآخر فلا يدخلن حليلته الحمام ) وهو طرف من حديث قال في آخره رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن أبي سليمان المدني ضعفه البخاري وأبو حاتم ووثقه ابن حبان وهو منجبر بشواهد الاحتجاج بمجموعها على المنع ظاهر ولا يعارضها حديث ( ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا ) الحديث لأن ذلك أخبار بكثرة وجودها وقد كان حمام الجحفة موجوداً في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ولم يصح انه دخله \* وأما أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدخلوه وبين لهم صلى الله عليه وآله وسلم مقاصده وأخبرهم بما يكثر وجوده منه في بلاد العجم الا انه يستثنى من ذلك ما ورد التخصيص به فيما سبق ذكره من حديث أبي داود وغيره في قوله ( وامنعوه النساء الامريضة أو نساء ) وفي رواية لأبي داود (٢) ( من كان يؤمن بالله

(١) هو الضدائي صاحب الا كفان . (٢) ينظر في هذه النسبة فلملها عن وم حديث

واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام الا من عذر) وأخرجه الترمذى عن جابر وهو صريح كلام أبى العباس الحسنى حيث قال وتنع النساء من الحمامات الا مريضة أو نفساء فانه يجوز لها الدخول للعذر والله أعلم . (فائدة هل يجوز التنور بدل الحلق ) قال ابن دقيق العيد فى شرح العمدة عند الكلام على حديث ( الفطرة خمس ) وعد منها الاستحداد بالفظه - هو ازالة شعر العانة بالحديد وأما ازالته بغير ذلك من النتف والنورة فهو محصل للمقصود لكن السنة هو الاول الدال عليه لفظ الحديث انتهى وأخرج البيهقى بسنده الى أبى داود الطيالسى قال حدثنا كامل أبو العلاء عن حبيب بن أبى ثابت عن أم سلمة ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنور ولى عاتقه بيده ) أسنده كامل أبو العلاء وأرسله من هو أوثق منه وساق طرق إرساله الى سفيان الثورى عن حبيب بن أبى ثابت قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا تنور ولى عاتقه بيده ) وروى بعده بإسناده الى سفيان بن عبد الملك قال قال عبد الله بنى ابن المبارك ما أدرى من أخبرنى عن قتادة ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتنور ) قال عبد الله وهو أشبه الأمرين ان لا يكون وذكر الحديث الآخر ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولى عاتقه ) فقال هذا ضعيف قال البيهقى الحديث فيه ما قدمته معنى الارسال وقد روى بإسناد آخر ليس بالمعروف بعض رجاله وذكر طريقه الى محمد بن زياد الالهائى قال كان ثوبان جارا لنا وكان يدخل الحمام فقلت له ( فقال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخل الحمام ويتنور ) قلت ذكر فى مجمع الزوائد ما لفظه - وعن أبى موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( ان أول من صنعت له النورة ودخل الحمامات سليمان بن داود فلما دخله وجد حره وغمه فقال أوه من عذاب الله أوه قبل ان لا تنفع أوه أوه أوه ) رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وفيه اسماعيل ابن عبد الرحمن الأودى وهو ضعيف وقد ينجر ضعفه بالحديث المرسل وهو حجة مع الجزم من الراوى بإرساله كما هو مذهب كثير من العلماء \* ووجه الاستدلال به انه ورد فى معرض الاخبار عن سليمان عليه السلام بفعله ولو كان غير جائز فى حق نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وأمه لبنينه عليه السلام اذ هو فى مقام الحاجة اليه لما تقرر بالدليل ان شرائع من قبلنا معمول بها ما لم تنسخ \* وأما الصحابة فقد صرح انه فعله جماعة منهم ابن عمر فى الحمام وغيره \* ففى مجمع الزوائد عن ابن عمر انه كان يدخل الحمام فيتنوره صاحب الحمام فاذا بلغ حقوه قال لصاحب الحمام أخرج رواه الطبرانى ورجال الصحيح وفى سنن البيهقى بإسناده الى نافع ان عبد الله بن عمر كان يطلى فيأمرنى أن أطليه حتى اذا بلغ سفلته ولبها هو<sup>(١)</sup>

جابر فى النهى عن دخول الحمام انما أخرجه الترمذى والنسائى وليست هذه الرواية فى سنن أبى داود فى النسخ الموجودة لدينا فيما قد علمت ولعلها مزوية عنه فى غير السنن . والله أعلم اه شيخنا الملامه احمد بن محمد الشياغى رحمه الله (٢) يعنى بالنورة لأنه فى سياق باب التنور .

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام اذا وطئت شيئاً من رجميع الدواب وهو رطب فاغسله وان كان يابساً فلا بأس به قال وأخيل والبغال والحمير في ذلك سواء )

ش رجميع الروث والعذرة وانما سمي رجميعاً لأنه رجع عن حالته الأولى بعد ان كان طعاماً وعلفاً ذكره في جامع الأصول والدواب أراد بها ما لا يؤكل لحمه لنجاسة رجميعه والحق به الخيل للتنزه عن رجميعها وان كانت مأكولة عنده عليه السلام وحكى مثل ما في الأصل بكلمة محمد بن منصور في الأمل عن الامام عليه السلام وفي معناه ما أخرجه <sup>(١)</sup> عن ابن عباس رضي

الله عنهما اذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فاغسله وان كان يابساً فلا عليك . قال القاضي والوجه في وجوب غسل الرجل من وطئ رطب رجميعها ظاهر وهو انه نجس رطب تلطخت به الرجل فوجب ازالة عين النجاسة والدليل على نجاسته حديث ابن مسعود الذي فيه ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد عليه الروثة حين أعطاه ان يستجمر بها وقال انها رجس ) والرجس النجس . واما اذا كانت يابسة فلائها لا تعلق بالبدن واذا علق زالت باليسير بغير وضوء والله أعلم قال في الجامع الكافي وقد روى عن علي عليه السلام انه قال اذا جفت الارض قد طهرت وروى محمد بإسناد عن صفوان بن سليم ( قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن العذرة اليابسة يطأها الانسان فقال التراب يطهر كل ذلك ) وفي مصابيح البغوى من الحسان قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا وطئ أحدكم الأذى فان التراب له طهور ) وقالت امرأة لأُم سلمة رضي الله عنها اني أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة رضي الله عنها ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطهره ما بعده ) انتهى وأخرجه أبو داود وغيره . قال الخطابي ( قوله يطهره ما بعده ) كان الشافعي يقول انما هو فيما جرّ على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء فاما اذا جرّ على رطب فلا يطهر الا بالفسل . وقال احمد بن حنبل ليس معناه اذا أصابه بول ثم مرّ بعده على الأرض أنها تطهره ولكنه يمر بالمكان فيقذره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لاعلى أنه يصيبه منه شيء . وقال مالك في معنى الحديث انما هو ان يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة فان بعضها يطهر بعضها . وأما النجاسة مثل البول ونحوه يضيّب الثوب أو بعض الجسد فان ذلك لا يطهره الا الفسل قال وهذا اجماع الأئمة .

ص ( وكان زيد بن علي يرخص في لحم الخيل ويكره رجميعها وأبوالها )  
ش الخيل جماعة الافراس سميت بذلك لأنها تختال في مشيتها وقد مدحها الله تعالى في كتابه

(١) بياض وكذا بيض لمن أخرجه في جامع الأصول وقد بحث عنه في الامهات فلم أجده وفي تيسير الديبج مالفظة . أخرجه رزين اه شيخنا صني الاسلام احمد بن محمد السياغى رحمه الله اه

وأقسم بها ووصى بها نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فقال ( الخيل مفقود بنواصبها الخير الى يوم القيامة ) الى غير ذلك ذكره في المستطرف وقد أشار الامام عليه السلام الى حكمين ( الأول ) الرخصة في أكل لحوم الخيل وهو مذهب زيد بن علي عليه السلام والامام المهدي محمد بن المطهر وقرره في المنهاج وقال به أيضا محمد بن منصور المرادي مع زيادة أكل البراذين وذهب اليه أيضا الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحق وابن المبارك وأبو ثور ومن السلف القاضي شريح والحسن وابن الزبير وعطاء وسعيد بن جبير وحامد بن زيد والليث ابن سعد وابن سيرين والأسود بن يزيد وسفيان الثوري وغيرهم . واحتجوا بما اتفق عليه الشيخان من حديث جابر قال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الحرم الأهلية ورخص في لحوم الخيل ) وفي لفظ ( اطعمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحوم الخيل ونهانا عن لحوم الحرم الأهلية ) رواه للترمذي وصححه وفي لفظ ( سافرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكنا نأكل لحم الخيل ونشرب ألبانها ) وفي الصحيحين عن أسماء بنت أبي بكر ( قالت نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه ) وفي رواية ( ونحن بالمدينة ) وهو في مسند الامام أحمد بلفظ ( نحرنا فرسا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه نحن وأهل بيته ) وأخرج ابن أبي شيبة بسند على شرط الشيخين عن عطاء قال لابن جريج لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال نعم . وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكلها قال في الجامع الصغير <sup>(١)</sup> أكره لحم الخيل فحمل أبو بكر الرازي الكراهة على التنزيه لعدم اطلاق أبي حنيفة عليه التحريم وليس هو عنده كالخمار الاهلي وصحح أصحاب المحيط والهداية والنخبة التحريم وهو قول أكثر الحنفية . وعند المالكية والحكم بن عتيبة الكراهة . قال الفاكهي المشهور عند المالكية الكراهة . وعند المحققين منهم التحريم . وبروي عن ابن عباس وذهب الأكثر من العترة الى تحريم الخيل لقوله تعالى ( لتركبوا وزينة ) فجعل المنية في خلقها هو الركوب والزينة فلو كانت للاكل لما اقتصر على بعض النعم تاركاً لاغظمتها فائدة وهو الأكل ولذا صرح بذكره فيما قبلها من الانعام ولكون لام التعليل تقتضي قصر فائدة خلقها على ما ذكر ولاقتصرانها على ما عطف عليها من البغال والحمير ولأنه لو أبيض أكلها لقات الانتفاع بها فيما ذكر من الركوب والزينة ولما أخرجه أبو داود والبيهقي عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده عن خالد بن الوليد قال ( نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع ) وزاد في رواية ( يوم خيبر ) ومن القياس انها تشبه في الخلقة البغال والحمير في الهيئة وزهومة اللحم والغلف وصفة الروث وانها لا يتجتر ( وأجاب ) الاولون فقالوا اما الامتنان بالركوب والزينة فانما خصا

بالذکر لانها غالب وجوه الانتفاع بها عند العرب فخطبوها بما هو أهم فی نظرهم واسرع تبادراً الى افهامهم . وما ذكره من كون الاكل أعظمها فائدة ممنوع لظهور الفرق بينها وبين الانعام المصدرة لذلك كما فی حدیث البقرة عند الشيخین حين خاطبت راكبها فقالت انا لم تلحق لهذا انما خلقنا للحرف فذكرت أعظم منافعها مع وجود غيره . وأما كون اللام للتعلیل فليس فیها ما يقتضى الحصر ولكن لما كان الركوب هو الغالب كما تقدم خص بالذکر تنزیلاً للفرد الکامل منها منزلة الجميع ودلالة الاقتران لاتعويل علیها فی مقام الاحتجاج . وأما قوات الانتفاع بها فیما ذکر لو أیحت فغير مسلم اذ ليس فی تسویغ أكلها ما يؤدي الى فناء النوع والا للزم مثله فی الانعام كالبقرة والغنم والابل والوجدان شاهد بخلافه . وأما حدیث خالد فلهم عنه جوابان ( أحدهما ) ضعف مخرجه فی التلخیص أنه لا یصح فقد قال أحمد انه حدیث منکر وقال أبو داود انه منسوخ . وفي سنن البیهقی ان اسناده مضطرب مخالف لحدیث الثقات وقال البخاری بروی عن صالح ثور بن یزید وسليمان بن سليم وفيه نظر وقال موسى بن هرون لا يعرف صالح بن یحیی ولا أبوه الا بجمده وهو ضعيف وقد ضعف الحدیث أيضا الدارقطني والخطابی وابن عبد البر وعبد الحق قال الحافظ ابن حجر شهود خالد لخیر خطأ فانه لم یسلم الا بعدھا علی الصحیح والذي جزم به الا كثرون ان اسلامه كان سنة الفتح ( وثانیهما ) انه علی تسليم صحته منسوخ باحدیث الجواز وهو الذي ذكره الحازمی فی الناسخ والمنسوخ وذلك ان احادیث الجواز فیها ما یدل علی سابقة المنع من ذكر الاذن والرخصة المستدعین لذلك قالوا ولولم یرد لفظ الرخصة والاذن لكان يمكن أن یقال القطع بنسخ أحد الحكمین متمذر لاستبھام التاريخ وإذ ورد لفظ الاذن تبين ان الحظر متقدم والرخصة متأخرة فتعين المصير اليها وأما الاستظهار بالقیاس فلا تعويل علیه عند قیام الأدلة علی خلافه ( الحكم الثاني ) قوله ویکره رجیعها وأبوالها اما رجیعها فالوجه فیہ ما روى من رد النبي صلی الله علیه وآله وسلم الروثة وقال ( انها رجس ) ولم یفصل بین روث وروث . ودل أيضا علی کراهة رجیعها وبولها مارواه فی الامالی عن الامام احمد بن عیسی عن حسین عن أبي خالد عن زید عن علی بن أبی طالب علیهم السلام فی الابل والبقرة والغنم وكل شیء یحل أکله فلا بأس بشرب البائيا وأبوالها ویصیب ثوبک الا الخیل العرب فانه یحل أکل لحومها ویکره رجیعها ورجیع الحمر وأبوالها ودلالة الاقتران برجیع الحمر وأبوالها یفید ان الکراهة للتحريم وعلی تقدیر صحة ما قبل ان مارواه أمير المؤمنین علیه السلام له حکم المرفوع یصیر مخصصا لعموم ما أکل لحمه فلا بأس ببوله ونحوه مما سیأتی ذکره ان شاء الله تعالی .

ص ( قال زید بن علی علیهما السلام ولا بأس بابوال الغنم والابل والبقرة وما یؤکل لحمه

یصیب الثوب )

ش هو يؤخذ من الحديث المتقدم عن الامالى وكذا مارواه محمد بن منصور فيها أيضا قال حدثني جعفر عن قاسم في بول البهائم يصيب الثوب ما أكل لحمه ليس بنجس بولته . وقال المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد والذي يدل على ذلك معنى طهارة بول ما يؤكل لحمه ما أخبرنا به أبو العباس الحسنى قال أخبرنا علي بن الحسن البجلي قال أنا أبو يحيى محمد بن يحيى التستري قال أنا أبي قال حدثنا ابراهيم ابن نافع عن عمر بن موسى بن ورجيه الوجيهي عن زيد بن علي عن أبيه عن علي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا بأس بأوال الابل والبقر والغنم وكل شئ يؤكل لحمه اذا أصاب ثوبك ) قال الشارح الحافظ عمر بن موسى بن ورجيه ضعيف عند أهل الحديث وروايته عن زيد بن علي معروفة وهو من جملة الرواة عنه عليه السلام كما ذكره المزي في تهذيبه ولكنه يقوى برواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي يعني ما سبق في حديث الامالى وهو موقوف على أمير المؤمنين عليه السلام ثم قال في شرح التجريد أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عثمان النفاس قال حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي عن محمد بن منصور قال ثنا احمد بن عيسى عن الحسين بن علوان عن أبي خالد الواسطي عن زيد بن علي ( في الابل والبقر والغنم وكل شئ يحل أكله فلا بأس بشرب ألبانها وأبوالها وأصليب ثوبك ) وأخبرنا أبو بكر المقرئ قال حدثنا أبو جعفر الطحاوي قال حدثنا حسين بن نصر قال حدثنا الفريابي قال نا اسرائيل قال نا جابر عن محمد بن علي عليهما السلام قال ( لا بأس بأوال الابل والبقر والغنم ) وأخبرنا أبو بكر المقرئ قال نا أبو جعفر الطحاوي قال نا حسين بن نصر قال نا الفريابي قال حدثنا سفيان عن عبد الكريم عن عطاء قال ( كل ما أكل لحمه فلا بأس ببولته ) قال المؤيد بالله فقد روينا ما رفع الينا من أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم المصرحة بطهارة بول ما يؤكل لحمه ورويناه عن علي عليه السلام ومن مذهبتنا ان عليا عليه السلام اذا قال قولنا وجب اتباعه على انه لم يرو عن أحد من الصحابة خلافه انتهى ما أريد أخذه من كلامه . ومثل ما رواه المؤيد بالله عن عطاء موقوفا ذكره في التلخيص من حديث جابر عند الدارقطني ومن حديث البراء بن عازب كما سننبه عليه ان شاء الله تعالى . وقد استدلل البخارى في صحيحه للطهارة بحديث العريين وفيه فصرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفاح وان يشربوا من أبوالها وألبانها وأورد بعده حديث أنس قال ( كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى قبل ان يبنى المسجد في مرائب الغنم ) انتهى . وطهارة بول ما يؤكل لحمه مذهب العترة ومالك ومحمد وزفر وقال به الزهري والنخعي وعطاء بن أبي رباح ويحيى الانصارى والثورى وأحمد بن حنبل وبة قال الاصطخرى من الشافعية وابن خزيمة واختاره منهم الرويانى وصاحب البحر قال في المنتقى ومن حججهم انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ( صلوا في مرائب الغنم ) فاطلق الأذن في ذلك ولم يشترط حائلا يقي من البول وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز والحديث متفق



على صحته وذهب الشافعي وابن عمر والحسن وحماذ وأبو ثور ونسبه صاحب المعاني البديعة الى الاوزاعي أن أبوال بهائم وأرواتها نجسة سواء في ذلك ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل واحتجوا بقوله تعالى ( من بين فرث ودم ) ممتدحا بأخلاص طاهر وهو اللبن من بين نجسين أحدهما الفرث . وبما اتفق عليه من حديث تعذيب من لا يستنزه من البول وبما روى من حديث عمار بن ياسر وفيه ذكر البول وحديث ( تنزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه ) ومن النظر أن العرب كانت تستخبث الايوال كلها فهي حرام ودفعوا حجة المذهب الأول بأن حديث جابر عند الدارقطني بلفظ ( ما أكل لحمه فلا بأس ببوله ) وحديث البراء بن عازب لا بأس ببول ما أكل لحمه اسناد كل منهما ضعيف جدا لا يقوم به الحجة وحديث العرينين محمول على التداوى أو منسوخ بالنهي عن المثلة \* وأجاب الأولون بأن الآية السكرية وردت في مقام الامتنان والتنويه بعظيم القدرة باخراج نوع اللبن خالصا عما خالطه وهو الذي لمح اليه جابر الله بقوله ان الله خلق اللبن وسيطا بين الفرث والدم يكتفانه وبينه وبينه برزخ من قدرة الله لا يبغي أحدهما على الآخر بلون ولا طعم ولا رائحة بل هو خالص من ذلك كله انتهى فليس في ذلك تعرض لنجاسة ما جاوره بتصريح ولا اشارة وقد قام الدليل على طهارة الفرث بما أخرجه الحاكم في المستدرک باسناده الى عبد الله بن عباس أنه قيل لعمر بن الخطاب حدثنا عن شأن العسرة فقال عمر ( خرجنا الى تبوك في قيظ شديد فقتلنا منزلا أصابنا فيه عطش حتى ظننا ان رقابنا مستنقطع حتى أن الرجل لينعرج بعيره فيعصر فرثه فيشربه ويجعل ما بقى على كبده ) الحديث وقال في آخره هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وقد ضمنه سنة غريبة وهو أن الماء اذا خالطه فرث ما يؤكل لحمه لم ينجسه وانه لو كان ينجس الماء لما أجاز الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لمسلم أن يجعله على كبده حتى ينجس بدنه انتهى وأما الحديث الوارد في تعذيب من لا يستنزه من البول فقرينة السياق تدل على أن المراد به بول الانسان وعلى تسليم عمومته مع ظاهر العموم في حديث عمار وحديث ( تنزهوا من البول ) فهو مبنى على الخاص الوارد بطهارة بول ما يؤكل لحمه جمعا بين الأدلة وصيانة لها عن اطراح أحدها مع امكان العمل بجميعها . وأما كون العرب تستخبث الايوال فلا اعتبار به في القول بالنجاسة فقد استطابت الدم مع نجاسته وبعض المستقدرات طاهر كالحظاظ والبراق فالتعويل على الدليل وما دفعوا به من أن حديث العرينين محمول على التداوى ضعيف لأن المحرم لا يجوز التداوى به بدليل ما أخرجه الطحاوي وغيره من حديث طارق بن سويد الحضرمي قال ( قلت يارسول الله ان بارضنا اعنابا نعمصرها أقشرب منها قال لا فراجمته قال لا قلت يارسول الله انا نستشفى بها من المرض قال ذاك داء وليس بشفاء ) وكما قال عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة ( ما كان الله ليجعل في رجس او فيما حرم عليكم شفاء ) وفي رواية عنه من طريق أبي وائل قال اشتكى

رجل منا فتمت اليه السكر فأتينا عبد الله فسالناه فقال ( ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ) ذكره الطحاوى باسانيده . قال المحقق المقتل وصرفهم ذلك الى الخمر تحكما واستنادهم الى جوابه صلى الله عليه وآله وسلم لمن سأل عن الخمر ( انما هي داء وليست بدواء ) لا يازم منه تخصيص العام اذ الخمر فرد من أفراد المحرم والنص على بعض أفراد العام ليس بتخصيص ثم التأويل لا يجوز الا للملجئ وعذاب من لا يستبرى من من البول أو يستنزه المراد بول الادمي واغرب من تأويلهم دعواهم النسخ بالتعسف في كلام الشافعية ان الناسخ هو نسخ المثلة فكأنه تعدى النسخ الى البول بالعدوى لتعلقهما بالعريين انتهى المراد

ص ( قال زيد بن علي عليه السلام ولا يجوز للمرأة ان تمشح على الخمار وان مسحت مقدم رأسها اجزأها )

ش المراد بالخمار هنا ما تغطى به المرأة رأسها ومثل ما في الاصل ذكره في الامالي فقال حدثنا أحمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن أبي جعفر قال سأله رجل فقال ( المرأة توضع للصلاة هل يجزئها ان تمسح على خمارها قال لا ولو ان يمس الماء مقدم رأسها ) وحدثنا أحمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن زيد عن أبائه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( مثله ) وحدثنا محمد بن أحمد حدثنا جعفر ( وهو النيروسي ) عن قاسم بن ابراهيم في المرأة تمسح على خمارها قال ( أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون ذلك ) انتهى . وسبق في المجموع عن الحسين بن علي عليهما السلام انه قال ( انا ولد فاطمة لا تمسح على الخفين ولا عمامة ولا كعكة <sup>(١)</sup> ولا خمار ولا جهاز ) قال القاضي هذا يعني كلام الاصل جواب عن سؤال كان السائل ظن أن في ازالة الخمار الذي تغطي به المرأة رأسها عند الوضوء حرجا ومشقة يديحان لها المسح عليه فاجابه الامام بأنه لا يجزئها المسح عليه كالرجل لا يجزئه المسح على القفلسوة انتهى . وقد تقدم الاحتجاج على انه لا يجب استيعاب الرأس بالمسح وان مذهب الامام صحة الاكتفاء بمسح مقدم الرأس وهو حكم عام للرجال والنساء . قال السيد صارم الدين رحمه الله في حاشيته على المجموع الحديثي ذكر الأمير الحسين بن محمد في التقرير عن زيد بن علي عليهما السلام ان المتوضأ اذا مسح مقدم رأسه اجزأه واليه ذهب الباقر والصادق عليهما السلام انتهى . والله أعلم

ص ( وقال حدثني أبو خالد قال حدثني زيد بن علي عليهما السلام في الدم يصيب الثوب أن كان دون الدرهم فلا بأس به وإن تفسله أحسن وإن كان أكثر من قدر الدرهم فاغسله ) -

ش قد تقدم ان الدم السائل من التواقض والنقض فرع التحجيس قال القاضي عبد الله الدواري في الديباج ولا خلاف بينهم في السافح انه نجس لكن اختلفوا في قدره فعند الهادي وأبي العباس

وأبى طالب والمنصور بالله أن السافح ما يقطر ويسيل أو يمكن فيه ذلك وعند المؤيد بالله واحد قولي الشافعي أن السافح مازاد على رأس الأبر وحب الخردل ورأس الأبرة هو المنقرز في الثوب منها وقيل عجزها وهو الأصح لانه نظير حب الخردل وذكر الشافعي في قول أن السافح ملء الكف وذكر زيد ابن علي وأبو حنيفة وأصحابه أن السافح مازاد على قدر الدرهم البغلي وعند القاسم أن السافح ما كانت مساحته قدر نصف الإبهام انتهى . قال في المصباح والدرهم نصف دينار وخمس دينار وكانت الدراهم في الجاهلية مختلفة فكان بعضها خفافا وهي الطبرية كل درهم منها أربعة دوانيق وهي طبرية الشام وبعضها ثقالا كل درهم ثمانية دوانيق وكانت تسمى العبدية وقيل البغلية نسبة إلى ملك يقال له رأس البغل فجمع الخفيف والثقيل وجعلوا درهمين متساويين فجاء كل درهم ستة دوانيق ويقال أن عمر رضي الله عنه <sup>(١)</sup> هو الذي فعل ذلك وقيل فيه غير ذلك ثم قال والدرهم الإسلامي ست عشرة حبة خرنوب فيكون الدانق حتى خرنوب وثلاثي حبة خرنوب انتهى وتقدير السافح في الآية البركة بالقطرة قريب من تقديره بما زاد على الدرهم لما تقدم في الحديث المروي من حديث زيد ابن علي مرفوعا وفيه (أودم سائل) فيفهم منه أن مادونه معفو عنه وهو قدر الدرهم المراد هنا وهو أيضا دون القطرة ولذا دفع الإمام المهدي في البحر من فسر السافح بدون القطرة بقوله قلنا لا يعقل السفح بدون القطرة . وذكر القاضي في شرحه أن لفظ أكثر في كلام الإمام مقحمة كما أقحم (فوق) في قوله تعالى (فاضربوا فوق الأعناق) وأن المراد أن قدر الدرهم من الدم نجس واحتج بما رواه بن مرغم شارح البحر من طريق أبي هريرة (تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم) وفي رواية الديلمي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (إذا كان الدم قدر الدرهم غسل من الثوب أو عند الصلاة) وهذا الذي تأوله خلاف الظاهر ولا ملجئ إليه لعدم الوثوق بصحة ما روى من الحديثين . ومثل ما في المجموع مصرح به في الأمل والجامع الكافي وجميع كتب المذهب قلنا عن الإمام عليه السلام وهو قرينة دالة على أن المراد به ظاهر كلامه فليتأمل . قال في المنهاج أما الوجه في نجاسة ما كان فوق الدرهم فقول الله تعالى (أودما مسفوحا) (ان قيل) فدون الدرهم لم لم يقض عليه السلام بغسله وهو كثير (قلت) ليس مسفوحا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (من صلى وفي ثوبه من الدم أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة) (ان قيل) فلم قال عليه السلام فلا أحسن غسله (قلت) لما كان فيه شبه السفح والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) فاستحسن عليه السلام غسله لذلك وذكر الشيخ أبو جعفر رحمه الله عنه عليه السلام أن الدم نجس إلا أن قدر الدرهم معفو عنه انتهى . والاستدلال بالآية مبني على أن صفة السفح قيد للدم لا كاشف وهو الظاهر إذ التأسيس خير

من التاكيد ويعضده ظاهر ماورد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم (أودم سائل) وقال الهيثمي في شرح الارشاد التبيري في الآية بالمفوح المراد به ما من شأنه ولم يجعل قيدا مخرجا لشيء من الدم وهو الذي يدل عليه كلام صاحب الكشف حيث قال أى مصبوا سائلا كالدّم في العروق لا كالسكب والطحال والله أعلم.

ص (حدثني أبو خالد قال حدثني زيد بن علي عن أبيه عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطئ بمر بعير رطب فمسحه بالأرض وصلّى ولم يحدث وضوءا ولم يغسل قدما)

ش السماع في رطب بالجر مجاورته المضاف اليه وهو بعير وأصله ان يكون بالنصب صفة للمضاف وكذا ذكره في المنهاج . قال وهو كقولهم (جحر ضب خرب وواعدنا كم جانب الطور الأيمن) فجر الأيمن بالمجاورة للطور والا فهو صفة للجانب وهو منصوب والحديث يدل على طهارة رجميع ما يؤكل لحمه . قال الشارح الحافظ هذا الحديث مما تفرد بلفظه أبو خالد رحمه الله وله شواهد وان كان في بعض أسانيدھا مقال وفي بعض انقطاع وإرسال (قلت) وقد سبق ذكر بعضها قريبا وتقرير الدليل على طهارة ما خرج من سبيلي ما يؤكل لحمه والتفرد غير قادح مع سلامة السند عن العلة والشذوذ وقال ابن حجر في شرح النخبة وقد يستمر التفرد في جميع رواية السند أو أكثرهم وفي مسند البزار والمهجم الأوسط للطبرانی أمثلة كثيرة لذلك وهو داخل في قسم المقبول الذي يجب العمل به كالحق في موضعه والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عليهما السلام قال كان أبي علي ابن الحسين يقول اذا ظهر البول على الحشفة فاعسله)

ش قال في شمس العلوم . الحشفة مافوق الختان وفي الحديث عن علي عليه السلام في الحشفة الدية والحشفة واحدة الحشف من التمر وفي المصباح والحشفة رأس الذكر وفي نسخه . وقيل رأس الكمره وهو أنسب بمراد كلام الأصل وقد تقدم في شرح قوله الاستنجاء سنة مؤكدة الخ بسط الكلام على معنى ما ذكره هنا \* وحاصل ما يريد عليه السلام ان أباه كان لا يرى ان الاستجمار بالأحجار كاف اذا تعذى البول بقب الذكر بل لابد من غسله والدليل على أنه مراده صدر كلامه الذي أخرجه في الأمالي محمد بن منصور عن أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد بن علي قال كانوا اذا أراقوا الماء أجزأهم التمسح بالحائط وكان أبي علي بن الحسين يقول اذا ظهر البول على الحشفة فاعسله وهو محمول على جهة المبالغة في التطهر لا الوجوب لقيام الاجماع على ان الاستجمار بالأحجار كاف وللأدلة التي تقدم إيرادها والله أعلم \*

ص ( قال وسألت زيد بن علي عن القلس فقال الوضوء في قليله وكثيره . حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القلس يفسد الوضوء )  
 ش الحديث زواه الدارقطني في سننه بمعناه في باب الاحداث التي تنقض الوضوء فقال حدثنا  
 احمد بن محمد بن سعيد <sup>(١)</sup> قال انا احمد بن محمد بن سراج والحسن بن علي بن بزيع قالا انا حفص القزاز  
 قال انا سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ( القلس حدث ) سوار متروك ولم يروه عن زيد بن علي غيره انتهى قال في التخريج وهذه المتابعة  
 لأبي خالد رحمه الله عن زيد بن علي لا يعتبر بها لضعف سوار بن مصعب فإنه ضعيف جدا ومما يصلح  
 ان يكون شاهداً لهذا الحديث ما أخرجه الترمذي من طريق معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( جاء فتوضأ <sup>(٢)</sup> ) قال معدان فقلت ثوبان في مسجد دمشق قد كرت  
 ذلك له قال صدق وأنا <sup>(٣)</sup> صبيت له وضوءه . قال الترمذي وقد رأى غير واحد من أهل العلم من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين الوضوء من التيمم والرعاف وهو قول سفيان الثوري  
 وابن المبارك واحمد واسحق . وقال بعض أهل العلم ليس في التيمم والرعاف وضوء وهو قول مالك  
 والشافعي . وقد جود حسين المعلم هذا الحديث عن يحيى ابن أبي كثير وحديث حسين أصبح شئ  
 في الباب قال في التلخيص أخرجه احمد وأصحاب السنن الثلاثة وابن الجارود وابن حبان  
 والدارقطني والبيهقي وابن منده والطبراني والحاكم . قال ابن منده اسناده صحيح متصل وتركه  
 الشيخان لاختلاف في اسناده وساق ابن حجر حكاية الاختلاف فيه وقال البيهقي في سننه اسناده  
 هذا الحديث مضطرب . واختلفوا فيه اختلافا شديدا وهو مذکور مع سائر ما يروى في هذا  
 الباب في الخلافات انتهى . قال في التخريج الترمذي امام حبيب به وقد قال رأى جماعة من أهل  
 العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ ولعل الاضطراب الذي في هذا الحديث لا يكون علة  
 قاذحة في حسنه وحديث الثقلين وغيره من الأحاديث التي في أسانيد اضطراب وقد صححت  
 وحسنت مع الاضطراب ورد الخطأ فيها الى الصواب وهذا الحديث من هذا القبيل وقد روى عن  
 علي عليه السلام ما يشعر بأنه كان يرى الوضوء من التيمم والرعاف ذكره الحافظ السيوطي في مسنده

- (١) هو ابن عقدة . اهـ (٢) وفي نسخة فافطر والنسخة الصحيحة جاء فتوضأ الخ وفي  
 الترمذي جاء فتوضأ . وفي سنن أبي داود جاء فافطر والواو في قوله وانا صبيت ثابت  
 (٣) هذه الواو صححت من النسخة المصححة ولم تكن ثابتة في بعض نسخ التلخيص والله  
 أعلم وسمعت من شيخنا صني الاسلام العلامة احمد بن محمد السباعي أنها ثابتة في نسخ سنن  
 أبي داود . من خط سيدي العلامة عبد الله بن ابراهيم حفظه الله اهـ

على عليه السلام من كتابه جمع الجوامع وذكره في التلخيص عن عائشة مرفوعاً وضعفه وعن علي موقوفاً وعزاه الى مصنف عبد الرزاق وقال اسناده حسن وكلف المسند . عن علي قال اذا وجد (١) أحداً في بطنه رناً أو قياً أو رعافاً فليصرف وليتوضأ ثم لين على صلاته ما لم يتكلم . أخرجه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد في الغريب والدارقطني والبيهقي ولم يذكر ضعفاً في سنده وقد تقدم في حديث السبع النواقض شيء مما ورد في نقض التقي للطهارة وسيأتي هذا الحديث عند ذكره في المجموع في كتاب الصلاة في باب الاحداث الواقعة في الصلاة وذكر طريقة من كتب المحدثين ان شاء الله تعالى \* والقلس بفتح القاف وسكون اللام وقيل بفتحها وهو سماع الامام محمد بن المطهر ذكره في كتابه المتهاج قال في المصباح قلنس قلساً من باب ضرب خرج من بطنه طعام أو شراب الى الفم وسواء ألقاه أو أعاده الى بطنه اذا كان ملء الفم أو دونه فاذا غلب فهو قى . ونقل في المتهاج عن الخليل بن احمد انه ما خرج من الخلق ملء الفم أو دونه فليس بقى فان عاد فهو القى ومثله في القاموس والنهاية . ويؤخذ من مجموع ما ذكره امرأان (الاول) ان بين القلس والقي تبايناً من حيث تخصيص القلس بملء الفم فما دونه والقي بما فوق ذلك وما نقل عن الخليل صريح في ذلك (الثاني) ان جماعة منهم الامام عز الدين في شرح البحر حملوا قول أهل اللغة ما خرج من الخلق على ما لم يخرج من المعدة وخصوه باسم القلس والظاهر ان مراد من قال هو الخارج من الخلق موافق للقاتل بانه الخارج من الجوف ولكنه اقتصر على ذكر طريق خروجه ويدل عليه آخر الكلام في قوله فان عاد فهو القى فانه تفصيل للخارج \* وظاهر مذهب الامام ان القلس ناقض مطلقاً أما الكثير فواضح وأما القليل فقال في المتهاج قياساً على كثيره والاولى دخوله تحت عموم حديث (القلس يفسد الوضوء) فهو جنس يشمل جميع أنواعه قلة وكثرة وما في معناه من حديث عمار وقياساً على سائر الفضلات الخارجة من الفرجين اذ الشكل من المعدة وانما افرقاً بالخروج وقد أورد عليه أن حديث السبع النواقض السابق ذكره متضمن لتقييد القى بالذراع والدسعة بملء الفم فيشعر أن أقل ما ينقض ما كان ملء الفم (وأجيب) بان التقييد في الطرفين لنوعى القى لبيان القى ناقض قليله وكثيره من حيث ان الذراع هو الغالب كما ذكره في القاموس والصحاح بقوله ذرع القى فلانا غلبه وسبقه فالمراد بقوله (وقىء ذراع) ماسبق وغلب قل أو كثيراً لو كان المراد به ماملاً الفم وزاد عليه دون ما كان دون ملء الفم

(١) في حديث علي من وجد في بطنه رناً فليصرف وليتوضأ . الرن في الأصل الصوت الخفى ويريد به القرقرة وقيل هو حركة الحدث للخروج وأمره بالخروج لئلا يدافع أحد الأخشين وهذا الحديث هكذا مروى في كتب الغريب عن علي نفسه وأخرجه الطبراني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

لما كان لقوله ودسعه تملأ الفم قائمة \* والحاصل ان قوله ودسعة تملأ الفم لا يصلح قيما للقلس للتغاير بينه وبين القى بتصریح أئمة اللغة هذا معنى ما ذكره القاضى فى شرحه وفيه نظر لانه اذا كان المراد بالذارع ماسبق وغلب قل أو كثير فلا الفم أحد أفراد ما صدق عليه وحينئذ فلا يظهر لقوله ودسعة تملأ الفم قائمة وأحسن ما قيل فى معناه وتوضيح وجه العطف ما ذكره صاحب نجوم الانظار . ان القى الذارع اما أن يراد به الكثير المتصل الزائد على ملء الفم من ذرعه القى أى سبقه وغلبه فينتزح لا يشمل القليل المقدر بالدسعة فتعطف الدسعة عليه لافادة أن النقص لا يختص بالكثير المتصل بل يشمل الدفعة الواحدة أو يراد بالذارع ما هو أعم من الدسعة فهى أخص منه فتعطف عليه للتخصيص على أن هذا المقدر يكفى (وأقول) الذى يظهر لى فى بيان وجه العطف أن المراد بالدسعة معنى القلس وتقييدها بملء الفم بيان لقدر نصاب النقص وهو القليل الذى أراد عليه السلام بقوله فى قليله وكثيره والمراد بالقى الذارع ما زاد على ذلك القدر وهو الذى يوافق ما ذكره اهل اللغة من التغاير ولا يحتاج فى الحديث الى تطالب وجه الفرق بين المعطوف والمعطوف عليه ولا نص للإمام يخالف هذا على أنه عليه السلام هو راوى الحديث المذكور ونصاب القلة والكثرة فيما عدا الخارج من السبيلين معتبرا كما اعتبر عليه السلام نصاب نجاسة الدم بقدر درهم ويكون هذا الحديث مخصصا لما ورد من العمومات فى لفظ القى والقلس وقياس القى على الخارج من السبيلين ضعيف للتفاوت الشديد بين الغائط والقى فى الاستقذار ومما يؤيد<sup>(١)</sup> ما ذكرنا من مراد الامام أنه حكى فى البحر خلاف زيد بن على والشافعى وأبى حنيفة وأصحابه ان ما دون ملء الفم نجس لعموم الدليل وتعقبه فى نجوم الانظار بأن الرواية عن أبى حنيفة وأصحابه مخالفة لما فى كتبهم لاعتبارهم ملء الفم فى النقص والتنجيس وإن مالا يكون حدنا لا يكون نجسا (فان قيل) أنه يلزم مما ذكر أن يكون وصف الدسعة بملء الفم التقييد الدال على خروج مادونه ووصف القى بالذارع للتوضيح والكشف لعدم الحاجة الى التقييد به مع نقص مادونه وهو ملء الفم واختلاف الوصفين فى سياق واحد غير جار على السنة الفصحى (قلت) قد فهمت من تصریح اهل اللغة انهما متباينان فيحتاج كل منهما الى بيان قدر الناقض منه بوصف مستقل ولا يغنى وصف أحدهما عن الآخر وان وقع من حيث المعنى انه اذا نقص الأقل لزم نقص ما فوقه بالأولى فهو لا يكفى مع اختلاف الماهيتين والله أعلم .

ص ( قال أبو خالد وسألت زيد بن على عن القبلة تنقض الوضوء فقال لا ينقض الوضوء ، الاحديث فليس هذا حدنا )

(١) ينظر فى هذا التأييد فليس فيما تعقبه فى نجوم الانظار تعرض لمذهب الامام زيد بن على وانما فيه التعرض للكلام أبى حنيفة وأصحابه الا أن يكون بالمجازة تمت

ش يريد عليه السلام بالحدث أحد السبعة النواقض المذكورة في الحديث السابق المروى من طريقه في شرح التجريد وغيره والخلاف في تقض القبلة وما هو بمعناها من لمس بدن المرأة مشهور فروى عن أمير المؤمنين وأكثر العترة وابن عباس وعطاء وطاووس أن لمس بشر من لا يحرم عليه نكاحه لا ينقض وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى ذلك إلا إذا تباشر الفرجان وابتشروا لم يند وذهب ابن مسعود وابن عمر والزهرى والشافعى وأصحابه وزيد بن أسلم وغيرهم إلى أن ذلك ناقض واحتجوا على ذلك بأمرين (أحدهما) قوله تعالى (أولمستم النساء) واللمس حقيقة في اليد وأيضا فيوضح بقائه على معناه قراءة (أولمستم النساء) قائما ظاهرة في مجرد لمس الرجل من دون أن يكون من المرأة فعل فتتحقق بقاؤه على معناه الحقيقي فكذلك لمستم إذا لاصل اتفاق معنى القراءتين واحتج البيهقى بأن اسم اللبس يقع على مادون معنى الجماع أيضا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (للك قبلت أولمت) ونهيه عن بيع الملامسة . وقوله في حديث أبي هريرة في بعض الروايات عنه (واليد زناها اللبس) وقول عائشة (قل يوم أو ما كان يوم الا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطوف علينا جميعا فيقبل ويلبس مادون الوقاع) وقال في الدر المنثور أخرج الشافعى في الأم وعبد الرزاق وابن المنذر والبيهقى عن ابن عمر (قبلة الرجل امرأته وجسما بيده من الملامسة فمن قبل امرأته وجسما بيده فعليه الوضوء) وأخرج الدارقطنى والحاكم والبيهقى عن عمر قال (إن القبلة من اللبس فتوضأ منها) انتهى وقال محمد بن منصور في الامالى حدثني أحمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود قال سمعت أبا جعفر يقول (القبلة تنقض الوضوء) وبهذا الاسناد عنه أن المراد بالآية ما دون الجماع (ثانيهما) حديث معاذ وهو أنه جاء رجل (فقال يا رسول الله انى صادفت امرأة في هذا البستان فتضيت منها ما يقضى الرجل من امرأته ما خلا الجماع فقال صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وضوا حنا وأركم ركعتين فإن الحسنات يذهبن السيئات) أخرجه أحمد والدارقطنى والبيهقى وقال البيهقى فيه ارسال عبد الرحمن بن أبى ليلى لم يدرك معاذ (واحتج الأولون) بادلة (أحدها) ما ذكره في مجمع الزوائد عن أم سلمة (قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل ثم يخرج إلى الصلاة ولا يحدث وضوا) رواه الطبرانى في الاوسط وفيه يزيد بن سنان الرهاوى ضعفه أحمد ويحيى وابن المدينى ووقفه البخارى وأبو حاتم وفيه مروان بن معاوية وبقية رجاله موقوفون . وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وسلم (كان يقبل بعض نسائه ويخرج إلى الصلاة ولا يتوضأ) رواه الطبرانى في الاوسط وفيه سعيد ابن بشير ووقفه شعبة وغيره وضعفه يحيى وجماعة انتهى . وسعيد هذا قال فيه أبو حاتم محله الصدق ووقفه دحيم وابن عينة وقال ابن عدى لأرى بما يرويه بأسا ذكر ذلك المنذرى في آخر كتابه الترغيب والترهيب بعد أن قل عن جماعة تضعيفه قال في الميزان قال بقية سألت شعبة عنه فقال ذاك



صديق اللسان وقال ابن الجوزي قد وثقه شعبة وذخيم وقال ابن عيينة حدثنا سعيد بن بشير وكان محافظاً وأطال ترجمته في الميزان وذكره أيضاً فيمن تكلم فيه وهو موثق (ثانيها) ما أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد قال أخبرنا أبو العباس الحسني رضوان الله عليه قال أنا محمد بن جعفر الأنماطي قال حدثنا إبراهيم بن إسحاق الصنعاني عن عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن معبد بن نباة عن محمد بن عمرو عن عروة عن عائشة قالت (قيلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصلى ولم يحدث وضوءاً) انتهى . وهو في التلخيص عن محمد بن عمرو عن عطاء عن عائشة بلفظ (إنه كان يقبل ولا يتوضأ) قال (يعني الشافعي) لا اعرف حال معبد فان كان ثقة فالحجة فيما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤيد بالله ومن روى ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة وعبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن عطاء عن عائشة وروى الاوزاعي عن يحيى بن أبي سلمة عن أم سلمة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر ولا يحدث وضوءاً) وروى عن عائشة انها طابت النبي صلى الله عليه وسلم ليلاً فلم تجده قالت فوضعت يدي على صدر قدمه وهو ساجد يقول كذا وكذا فلو كان ذلك ينقض الطهارة لم يمض النبي صلى الله عليه وسلم في سجوده وهذه الاخبار كلها قد دلت على أن لمس المرأة لا ينقض الوضوء انتهى ويعلم من ذلك عدم ورود ما ذكره في التلخيص أن حديث حبيب عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم (كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ) معلول ذكر علمته أبو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وابن حزم قال ولا يصح في هذا الباب شيء وإن صح فهو محمول على ما كان عليه الأمر قبل نزول الوضوء من اللبس انتهى . والعللة المشار اليها أن حبيباً لم يسمع من عروة بن الزبير وأما سمع من عروة المزني وهو مجهول ورواه أبو داود من طريق إبراهيم التيمي عن عائشة وقال هو مرسل إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ووجه ضعف ما ذكره وجود المتابعة والشواهد من غير طريق متصل بعائشة كما عرفته (ثالثها) ما أخرجه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت (إن كان النبي صلى الله عليه وسلم ليصلي وأنا لمعتضة بين يديه اعتراض الجنائز حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله) قال في التلخيص اسناده صحيح وذكره أيضاً في الخصائص من كتاب النكاح وعزاه الى سنن البيهقي وقال اسناده صحيح ولفظه في البخاري من طريق القاسم عن عائشة قالت (بشما عدلتمونا بالسكب والحرار لقد رأيتني ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مضطجعة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي قبضتني) وقد ذكر بعض الشافعية أنه يحتمل أنه مسها من وراء حائل وهذا احتمال بعيد لا يدفع الظهور فلا يرج عليه (رابعها) ما ذكره في التلخيص في الخصائص من رواية البزار من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان يقبل بعض نسائه ثم

يخرج الى الصلاة ولا يتوضأ) قال واسناده قوى وابراذه لهذا الحديث وما قبله في الخصائص دعوى عاطلة عن البرهان فهذه أدلة القائلين بعدم النقض وانفصلوا عما استدلل به المخالف فقالوا أما الاستدلال بالآية على أن المراد منها اللمس باليد فانه وان سلم صحة اطلاق اللمس على ما كان باليد حقيقة فيما ذكرتم من الامثلة فهي في الآية كناية عن الجماع بشهادة السياق والذوق وتصريح أئمة اللغة والنقل عن المحتج بتفسيره \* اما السياق فلأن الله عمم الخطاب في أولها للرجال والنساء بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الخ) فليكن التعميم مستمرا الى آخرها وتكون الملامسة مشتركة بين الرجال والنساء وليست الا الجماع ولأن الله تعالى ذكر حكم الطهارتين وهي الماء والتراب مع وجود الماء وعدمه فيدل على أن الجماع مراد بالآية . وأما الذوق فلأن الله عز وجل استعمل في كتابه العزيز الكنايات البليغة المشفرة بالمراد مما يستهجن التصريح بذكره وقد أورد أهل البيان من ذلك ما فيه تبصرة لمن أراد الوقوف على أساليب القرآن المجيد . وأما تصريح أهل اللغة فقال في المصباح لمسه لمسا من بابي قتل وضرب أفضى اليه باليد هكذا فسروه ولمس امرأته كناية عن الجماع ولا يسها ملامسة ولما سا . وقال في النهاية والذي أعتمدته أن دلالة اللمس على الجماع أظهر وان كان مجازا لان الله تعالى قد كفى عنه باللمس والمباشرة والمماس (واما النقل) عن السلف فقد أخرج محمد بن منصور في الامالى في النكاح ما لفظه - حدثنا سفيان ابن وكيع عن حفص عن اشعث عن الشعبي عن أصحاب علي عليه السلام عن علي قال (هو الجماع) وقال السيوطي في الدر المنثور اخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن علي بن أبي طالب قل (اللمس هو الجماع ولكن الله كفى عنه) واخرج سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس في قوله تعالى (اولاستم النساء) قال (هو الجماع) واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن سعيد بن جبير قال (كنا في حجة ابن عباس ومعنا عطاء بن أبي رباح ونفر من الموالي وعبيد بن عمير ونفر من العرب فتدنا كونا باللماس فقلت أنا وعطاء والموالي اللمس باليد وقال عبيد بن عمير والعرب هو الجماع فدخلت على ابن عباس فاخبرته فقال غلبت الموالي وأصابك العرب ثم قال ان اللمس والمس والمباشرة الى الجماع ماهو ولكن يكفى ما شاء بما يشاء) وقد أخرجه البيهقي بمعناه عن شيخه ابي عبد الله الحاكم قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال نا وهب بن جرير عن شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير فذكره وقال محمد بن منصور في الامالى حدثنا عثمان بن أبي شيبة عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (اللمس والمس والمباشرة هي الجماع ولكن الله يكفى ما يشاء بما يشاء) وأخرج المؤيد بالله في النواقض من كتاب التجريد قال حدثنا أبو العباس الحسن بن علي بن

أبي الربيع قال ثنا علي بن هارون قال ثنا أبو كريب قال ثنا الحسين الجمعي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (الملازمة الجماع) فعرفت بذلك مراد الآية الكريمة من طريق باب مدينة العلم وبما نقل عن ترجان القرآن المسعولة بمعرفة أسرار التنزيل وما روى عن أم المؤمنين وهم المتقدمون على غيرهم في معرفة التأويل عند تعارض الأقاويل كما أوضح ذلك في إشار الحق على الخلق \* وأما الاحتجاج بحديث معاذ فضعيف من وجوه (أحدها) أنه مرسل كما ذكره البيهقي وهو لا يعارض المتصل (ثانيها) أن احتمال كونه غير متوضئ أظهر من احتمال كونه متوضئاً ففي بعض رواياته (أنه كان في السوق يبيع تمرًا فجاءته المرأة لتبتاع منه فاستتبعتها إلى بيته) . (ثالثها) أن سياق الحديث ظاهر في الأمر بالصلاة لا غير إذ هو الأنسب بجواب سؤاله عن المكفر وذكر الوضوء على وجه الاستتباع لما أمر الله تعالى بفعله من الصلاة لا لأجل أن مس المرأة ناقض . (رابعها) أن تلك الحالة التي وقعت للسائل مظنة لخروج المذني أن لم يكن ظاهراً منها وهو الباعث على الأمر بالوضوء (خامسها) أن الحديث الصحيح في قصة الرجل ما رواه الشيخان وأبو داود والترمذي وليس فيها ذكر الصلاة ولا الوضوء \* وأما الاحتجاج بفعل الصحابة كعمر وابنه عبد الله وغيرهما فاجتهاد منهم لا يلتفت إليه عند ظهور الحجة وصحتها والله أعلم .

ص (قال وسألت زيداً عليه السلام عن الرجل يأكل لحم الابل أو لحم الغنم هل ينقض ذلك وضوءه فقال لا وقال إنما الوضوء من ذلك أدبٌ )

ش قد تقدم تفسير الابل والغنم ودل ما ذكره عليه السلام أنه لا يجب الوضوء مما مسه النار<sup>(١)</sup> مطلقاً وهو مذهب العترة عليهم السلام حكى ذلك في البحر وغيره وذكر في الأمانى عن القاسم عليه السلام أنه يتوضأ منه وعلمه بما يقتضى أن ذلك أدب كما في الأصل ولفظه قال محمد يعني بن منصور سمعت قاسم بن إبراهيم أو ثبت لي عنه في الوضوء من لحم الجزور وما مست النار يتوضأ منه ليس لنجاسته ولكن لتشاغل الأكل به عن طهارته انتهى والخلاف بين فقهاء العامة والصحابة والتابعين في ذلك واقع لتعارض الأدلة فمن ذهب إلى ترك الوضوء مما مست النار أمير المؤمنين عليه السلام وأبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبو أمامة وأبو الدرداء والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله \* ومن التابعين عبيدة السلماني وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومن معهم من فقهاء أهل المدينة ومالك بن أنس والشافعي وأصحابه وأهل الحجاز وعامتهم وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأهل الكوفة وابن المبارك واحمد واسحق ورأوا ذلك آخر الأمرين

من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وخالفهم في ذلك ابن عمر وأبو طلحة وأنس بن مالك وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو عزة الهذلي وعمر بن عبد العزيز وأبو مجلز<sup>(١)</sup> لاحق ابن حميد وأبو قلابة ويحيى بن يعمر والحسن البصري والزهرى ( واحتجوا ) بأدلة منها حديث عبد الله ابن قارظ ( أن أباهريرة أكل أثواراً من اقط فتوضأ قال أتدرى لم توضأت انى أكلت أثواراً من اقط وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول توضأوا مما مست النار ) رواه مسدد واحمد بن حنبل ولفظه ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل أثواراً من اقط فتوضأ منه ثم صلى ) وابن حبان في صحيحه ورواه أيضاً مسلم في صحيحه باختصار ( وتنها ) ما أورده البيهقي في سننه الكبرى عن ابن شهاب قال أخبرني سعيد بن خالد بن عمر بن عثمان أنه سأل عروة بن الزبير عن الوضوء مما مست النار قال عروة سمعت عائشة تقول ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأوا مما مست النار ) رواه مسلم في الصحيح عن عبد الملك بن شعيب وفي الباب عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي طلحة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( وأجاب ) الأولون بأن ذلك منسوخ بأدلة ( منها ) ما أخرجه البيهقي في سننه قالاً أنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمرو قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب نا أحمد بن عبد الحميد الحارثي حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عمرو بن عطاء قال ( كنت مع ابن عباس في بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد فجعل يعجب ممن يزعم ان الوضوء مما مست النار ويضرب فيه الامثال ويقول انا نستحم بالماء المسخن وتوضأ به وندهن بالدهن المطبوخ وذكر أشياء مما يصيب الناس مما قد مست النار ثم قال لقد رأيتني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد توضأ ثم لبس ثيابه فجاء المؤذن فخرج الى الصلاة حتى اذا كان في الحجرة بخارجاً من البيت لقينته هدية عضو من شاة فأكل منها لقمة أولقمتين ثم صلى وما من ماء ) رواه مسلم في الصحيح عن أبي كريب عن أبي أسامة وفيه دلالة على ان ابن عباس شهد ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قال الزعفراني . قال أبو عبد الله الشافعي وإنما قلنا لا يتوضأ منه لأنه عندنا منسوخ الا ترى ان عبد الله بن عباس وإنما صحبه بعد الفتح يروى عنه أنه رآه يأكل من كتيف شاة ثم صلى ولم يتوضأ . وهذا عندنا من أبيين الدلالات على ان الوضوء منه منسوخ أو ان أمره بالوضوء منه بالغسل والتنظيف والثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يتوضأ منه ثم عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبي طلحة كل هؤلاء لم يتوضأوا منه . ومنها ما روى عن فاطمة الزهراء سلام الله عليها ( ان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم اكل في بيتها عرقاً فجاءه بلال فأذنه بالصلاة فقام يصلى فأخذت بثوبه فقالت يا أبت الا يتوضأ فقال مم أتوضأ أى بنية فقلت مما مست النار فقال أو ليس أطهر طعامنا ما غيرت النار) رواه مسدد ومرسلاً أو معضلاً ورواه الحرث وأبو يعلى واحمد بن حنبل مرفوعاً بسند ضعيف لتدليس ابن اسحق هكذا ذكره ابن حجر في مختصر اتحاف السادة المهرة وما ذكره من التدليس غير مسلم كما أوضحه صاحب المنار واختاره هو وغيره من المتأخرين قبول روايته مطلقاً سواء أصرح بالتحديث أم لا . وفيه دليل على النسخ من حيث ان فاطمة رضى الله عنها تكلمت بما استقر في ذهنها وهو الوضوء مما مست النار وتضمن الجواب النبوى بيان وجهه الاباحة . ومنها ما روى عن سعيد بن المسيب ( ان عثمان قعد عند منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بخبز ولحم فاكل ولم يتوضأ ثم قال قدمت مقعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأكلت طعام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم وصليت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) رواه ابن أبى شيبة واللفظ له ورجاله ثقات وابن أبى عمر وأبو يعلى الموصلى واحمد بن حنبل . ومنها ما روى عن عبد الله بن شداد قال ( قال مروان كيف نسال أحداً وفيما أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فارسل الى أم سلمة رضى الله عنها فسئلت فقالت ( انا نسئلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتفا من قدر فاكل منها ثم خرج الى الصلاة ) رواه احمد بن منيع وأبو يعلى ولفظه عن عبد الله بن شداد قال سمعت أبا هريرة يقول ( توضأوا مما مست النار قال فارسل مروان الى أم سلمة رضى الله عنها فسئلت فقالت نهش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندي كتفا ثم خرج الى الصلاة ولم يمس ماءً ) ورواه النسائى فى اليوم والليلة . ومنها ما روى أمير المؤمنين كرم الله وجهه قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل الثريد ويشرب اللبن ويصلى ولا يتوضأ ) رواه أبو يعلى ورواه أبو داود وغيره من حديث أنس . ومنها ما روى عن عائشة ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يمر بالقدر فيتناول منه العرق فيصيب منه ثم يصلى ولا يتوضأ ) رواه أبو بكر بن أبى شيبة واحمد بن حنبل وأبو يعلى ورواته ثقات . ومنها ما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه قال ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل اللحم ثم يقوم الى الصلاة فما يمس قطرة ماءً ) رواه أبو يعلى واحمد بن حنبل ورواته ثقات ذكر هذا الحديث وما قبله في مختصر الاتحاف . ومنها ما أخرجه البخارى من حديث سويد بن النعمان ( انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خير حتى اذا كلنوا بالصهباء (وهى أدنى خير) فصلى صلى الله عليه وآله وسلم العصر ثم دعا بالازواد فلم يؤت الا بالسويق فامر به ففري فاكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكلنا ثم قام الى المغرب فمضى ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ ) قال الخطابى فيه دليل على أن أمره بالوضوء مما مسته النار وما غير النار منسوخ انما كانت خير سنة سبع من مقدم

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وكان الامر بالوضوء منهما متقدماً وهما حديثان في أحدهما  
 الوضوء مما مست النار وفي الآخر الوضوء مما غيرت النار قالسويق مما قد مسته النار وان لم يكن  
 لها فيه بيان تغيير وأما اللحم وانضاجه بالطبخ فهو الذي قد غيرته النار والأمران معاً لا تجب فيهما  
 الطهارة عند عامة العلماء انتهى . وفيه نظر فان حديث سويد بن النعمان كان قبل خيبر وانما قدم  
 أبو هريرة بعد فتح خيبر على ما صرح به التواريخ وهو الراوى حديث الوضوء مما مست النار ذكره  
 الحازمي في الاعتبار في سياق تعدد الامر بالوضوء مما مست النار والرخصة فيه وقال عقيه فهذا  
 يدل على أن الرخصة كانت غير مرة وهو طريق الجمع بين الاخبار وتصحيحها ثم احتج على ذلك  
 أيضاً بما رواه بسنده من حديث المغيرة بن شعبة ( أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً  
 وأقيمت الصلاة فقام وقد كان يتوضأ قبل ذلك فاتيته بماء ليتوضأ فانهزني وقال لي ورائك فياهني ذلك  
 ثم صلى فشكوت ذلك الى عمر بن الخطاب فقال يا رسول الله ان المغيرة بن شعبة قد شق عليه انتهارك  
 إياه خشى أن يكون في نفسك عليه شيء فقال صلى الله عليه وآله وسلم ليس في نفسي عليه شيء الاخير  
 ولكنه أتاني بماء لا يتوضأ وانما أكلت طعاماً ولو فعلت ذلك فعل الناس ذلك من بعدى ) هذا حديث  
 يروى عن سويد بن غفلة من غير وجه فنهى من يقول فيه كان يتوضأ قبل ذلك ومنهم من يقول كان يتوضأ  
 قبل ذلك وقال عثمان بن سعيد الدارمي لما رأينا هذه الاحاديث قد اختلف فيها عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم واختلف فيها من ذكرناهم في الأول والاخر فلم يقف على الناسخ والمنسوخ منها فنظرنا  
 الى ما اجتمع عليه الخلفاء الراشدون والأعلام من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخذنا باجماعهم  
 في الرخصة فيه انتهى كلامه \* وقد عرفت من مجموع ما ذكر قوة الدليل على ترك الوضوء مما مست  
 النار وقد استفتى بعض العلماء من ذلك لحوم الابل فأوجبوا الوضوء منه ورأوا ان الرخصة خاصة بما  
 عداه من لحم الغنم وسائر الاطعمة ومن جنح الى ذلك ابن القيم والحقى القبلى وغيرهما واحتجوا بما  
 أخرجه البيهقي وغيره من حديث جابر بن سمرة ( ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتوضأ  
 من لحم الغنم قال ان شئت فتوضأ وان شئت فلا تتوضأ قال أتوضأ من لحوم الابل قال نعم فتوضأ من  
 لحوم الابل قال أصلى في مريض الغنم قال نعم قال أصلى في مبارك الابل قال لا ) وبحديث البراء بن  
 عازب قال ( سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الوضوء من لحوم الابل فقال توضأوا منها  
 وسئل عن لحوم الغنم فقال لا تتوضأوا منها وسئل عن الصلاة في مبارك الابل فقال لا تصلوا في مبارك  
 الابل فاتها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فاتها بركة ) قال في التلخيص  
 أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان وابن الجارود وابن خزيمة من حديث البراء وقال  
 ابن خزيمة في صحيحه لم أر خلافاً بين علماء الحديث في أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقله

وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم . قال البيهقي حكى بعض أصحابنا عن الشافعي قال ان صح الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي قد صح فيه حديثان حديث جابر بن سمرة وحديث البراء قاله احمد بن حنبل واسحق انتهى . وقال البيهقي أيضاً وروينا عن علي وابن عباس الوضوء مما خرج وليس مما دخل وانما قال ذلك في ترك الوضوء مما مست النار يعني ما عدا لحم الجوزور فلم تتناوله الرخصة (وأجاب) ائقائلون بتعميم الرخصة بوجهين (أحدهما) ان الخبر الناسخ شامل لجميع ماسته النار وذلك فيما أخرجه الأربعة وابن خزيمة وابن حبان من حديث جابر (كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء مما مست النار) (وأجيب) بأن ذلك غير ناهض على المطلوب لأمرين (أحدهما) ان في الرواية اختصاراً ولفظه فيما رواه ابن حبان من طريق محمد بن المنكدر عن جابر قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل طعاماً مما مست النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ثم رأيت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ ثم رأيت بعد أبي بكر عمر أكل طعاماً مما مسته النار ثم صلى قبل أن يتوضأ) والطعام المذكور لحم شاة بدليل ما أخرجه ابن حبان أيضاً في كتابه التقاسيم والانواع ولفظه ذكر البيان ان هذا الطعام الذي لم يتوضأ صلى الله عليه وآله وسلم من أكله كان لحم شاة لا لحم ابل وساق سنده الى محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال (دعت امرأة من الانصار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شاة فاكل صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فحضرت الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم عاد الى بيتها فأكلوا فحضرت صلاة العصر فلم يتوضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (ثانيهما) ما ذكره في التلخيص ولفظه قال الشافعي في سنن حرمله لم يسمع ابن المنكدر هذا الحديث من جابر انما سمعه من عبيد الله بن محمد بن عقيل فهو منقطع وقال البخاري في الاوسط حدثنا علي بن المديني قال قلت لسفيان أن أبا علقمة الفراءى روى عن ابن المنكدر عن جابر (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل لحماً ولم يتوضأ فقال أحسبني سمعت ابن المنكدر قال أخبرني من سمع جابراً . وقال ابن حجر بعد ذلك ويشيد أصل حديث جابر ما أخرجه البخاري في الصحيح عن سعيد بن الحرث قلت لجابر أتوضأ مما مست النار قال لا . وللحديث شاهد من حديث محمد بن مسلمة أخرجه الطبراني في الاوسط ولفظه (أكل آخر أمره لحماً ثم صلى ولم يتوضأ) انتهى . قلت وقد أخرجه البيهقي في سننه قال أخبرنا أبو علي الرؤذباري أنا أبو النضر محمد بن محمد بن يوسف الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي نا عبيد الرحمن بن المبارك نا قریش<sup>(١)</sup> بن حيان العجلي نا يونس بن أبي خالد عن محمد بن مسلمة قال (أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما غيرت النار

ثم صلى ولم يتوضأ وكان آخر أمره ( وقال غيره ( يونس ابن أبي خلدَةَ ) ولكنه لا تصريح فيه بالمراد بل يحتمل أن يكون لحم شاة كما يحتمل غيره والنسخ لا يثبت بالاحتمال نعم أخرج محمد بن منصور في الامالي قال حدثنا أحمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن أبي جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام قال ( اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشر الاواخر من شهر رمضان فلما نادى بلال بالمغرب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكتف جزور مشوية فامر بلالا فكف هنبته فأكل عليه السلام وأكلنا ثم دعا بلين ابل قد مدق له ( قال محمد يعني خلط بماء ) فشرب وشربنا ثم دعا بماء فغسل يده من غمر اللحم ومضمض فاه ثم تقدم فضلى بنا ولم يحدث ظهورا انتهى . والغمر بالتحريك الدسم والزهومة من اللحم ذكره في النهاية والجزور من الابل خاصة كما في المصباح وغيره ( الوجه الثاني ) من الجوابين ان الوضوء في حديثي جابر بن سمرة والبراء متأول على معنى النظافة ونقي الزهومة كما دل عليه حديث الامالي وهو الذي جنح اليه الامام عليه السلام في كلامه وذلك استعمال شائع في عرف الشرع فقد روى ( توضأوا من اللبن فان له دسما ) قال ابن الاثير الوضوء قد يراد به غسل بعض الاعضاء ومنه الحديث ( توضأوا مما غيرت النار ) أراد غسل الايدي والافواه من الزهومة \* ومنه حديث الحسن ( الوضوء بعد الطعام ينفي الفقر وقبله ينفي اللمم ) أخرجه الطبراني في الاوسط بلفظ ( الوضوء قبل الطعام وبعده ينفي الفقر وهو من سنن المرسلين ) وفي حديث سلمان عند أبي داود والترمذي قال ( قرأت في التوراة ان بركة الطعام الوضوء بعده ) وأخرج البيهقي في سننه بسنده الى معاذ بن جبل انه قال ( ليس الوضوء من الرعاف والقيء ومس الذكر وما مست النار بواجب فقيل له ان ناسا يقولون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال توضأوا مما مست النار فقال أن قوما سمعوا ولم يعوا كنا نسعى غسل اليد والغم وضوءا وليس بواجب انما أمر صلى الله عليه وآله وسلم المؤمنين أن يغسلوا أيديهم وأفواههم مما مست النار ) فهذا تصريح بان الوضوء غير مراد به الوضوء للصلاة بل للتنظيف وأن ذلك ليس بواجب ومحل معاذ من العلم والمعرفة بمقاصد الشريعة مشهور ويؤيده ما ذكره الخطابي في المعالم في تأويل حديث البراء فقال ما معناه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل دل أن ذلك ليس من أجل ان بين الامرين فرقا في باب الطهارة والنجاسة لان الناس على أحد قولين اما قائل يرى نجاسة الابل كلها أو قائل يرى طهارة بول ما يؤكل لحمه والغنم والابل سواء عند الفريقين في القضييتين معا وانما نهى عن الصلاة في مبارك الابل لأن فيها نفارا وشرادا لا يؤمن ان تتخطب المصلى اذا صلى بحضرتها أو تفسد عليه صلاته وهذا المعنى مأثور من الغنم لما فيها من السكون وقلة النفار ومعلوم أن في لحوم الابل من الحرارة وشدة الزهومة ما ليس في لحوم الغنم وكان معنى الامر بالوضوء منه منصرا الى غسل اليد لوجود سببه دون الوضوء الذي



هو من أجل رفع الحدث الذي تقدم سببه وبذلك يتضح كلام الأصيل وصحة ما ذكره في المنهاج  
ان الامام أراد بالوضوء الآخر غسل اليد بعد الطعام لا مافهمه القاضي في شرحه من حمه على وضوء  
الصلاة والله أعلم

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال لا وضوء  
على من مس ذكره )

ش قال المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد هو المحفوظ عن أئمة أهل البيت لا يعرف بينهم  
فيه خلاف وفي الجامع الكافي قال القاسم عليه السلام في رواية داود عنه وهو قول محمد ولا وضوء  
من مس الذكر والابط والالية قال القاسم ولا على المرأة اذا مست فرجها لا بأس بذلك انما ذلك  
كبعض الاعضاء الأنف والاذن . وقد اختلف أهل العلم في ذلك قديما وحديثا فذهب الى عدم  
الوضوء منه أمير المؤمنين كرم الله وجهه وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس  
وحذيفة بن اليمان وعمران بن الحصين وأبو الدرداء وسعد بن أبي وقاص في رواية وسعيد بن المسيب في  
رواية وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وربيعة بن أبي عبد الرحمن وسفيان الثوري وأبو حنيفة  
وأصحابه ويحيى بن معين وأهل الكوفة وادعى في شرح التجريد انه اجماع الصحابة وضعف اسانيد  
من روى عنهم خلافة \* والذي روى عنه الايجاب من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله  
وأبو أيوب الأنصاري وزيد بن خالد وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر وعائشة وأم  
حبيبة وبسرة بنت صفوان وسعد بن أبي وقاص في إحدى الروايتين وابن عباس في إحدى الروايتين  
ومن التابعين عروة بن الزبير وسليمان بن يسار وعطاء بن أبي رباح وأبان بن عثمان وجابر بن زيد  
والزهري ومصعب بن سعد ويحيى بن أبي كثير وسعيد بن المسيب في أصح الروايتين وهشام بن  
عروة والاوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من قول مالك \* أحتج  
الاولون بادلته ( أولها ) حديث طلق بن علي ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس  
الذكر في الصلاة فقال هل هو الا بضعة منك ) رواه أحمد وأصحاب السنن والدارقطني وصححه  
عمرو بن علي الفلاس وقال هو عندنا اثبت من حديث بسرة والطحاوي وقال اسناده مستقيم غير  
مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه أيضا ابن حبان والطبراني وابن حزم وضعفه الشافعي  
وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطني والبيهقي وابن الجوزي ولفظ الحديث عند البيهقي من طريق عبد الله  
ابن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال ( خرجنا الى نبي الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وفدا حتى قدمنا عليه فبايعناه وصلينا معه فجاء رجل كأنه بدوي فقال ماترى يارسول الله في  
مس الرجل ذكره بعد مايتوضأ فقال وهل هو الا بضعة أو مضغة منك ) وأخرجه أبو داود وقال رواه

سفيان الثوري وشعبة وابن عينة وجابر الرازي عن محمد بن جابر عن قيس بن طلق عن أبيه  
باسناده ومعناه (ثانيها) ما رواه في مجمع الزوائد والطحاوي والمؤيد بالله في شرح التجريد باسناده  
الى الحسن البصري ان خمسة من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم على ابن أبي طالب وابن  
مسعود وحذيفة وعمران بن حصين ورجلا آخر . قال بعضهم ما أبالي مسست ذكرى أو ارنبتى وقال  
الآخر نخذى وقال الآخر ركبتى ( قال الهيثمي ورواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات من رجال  
الصحيح الا ان الحسن مدلس ولم يصرح بالسماع<sup>(١)</sup> ) وقد ثبت وصله عن أمير المؤمنين في رواية  
المجموع ويؤيدها ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار قال حدثنا محمد بن العباس قال حدثنا  
عبد الله بن محمد بن المغيرة قال حدثنا مسعر عن قابوس عن أبي ظبيان عن علي قال ( ما أبالي  
أننى مسست أو أذنى أو ذكرى ) قال في التخريج لا أعرف منهم شيخ الطحاوي وهو محمد بن العباس  
اللوثوى وقد أكثر الطحاوي الرواية عنه في كتابه ولا شيخه عبد الله بن محمد بن المغيرة الا ان  
صاحب تهذيب الكمال عده في جملة من روى عن مسعر . وقال في الميزان عبد الله بن محمد بن  
المغيرة المدني عن هشام بن عروة فرق بعضهم بينه وبين الكوفي فيه شئ انتهى \* قال الشارح  
الحافظ الذي يغلب على ظنى ان الراوى عن مسعر هو الكوفي لأن مسعرا كوفي وكأنه غير ضعيف  
للفرق بينهما كما تفيده عبارة الذهبي وباقي رجاله موثقون وأبو ظبيان الحسين بن جندب الجنبى

(١) قلت قد غمز الحسن بالتدليس لارساله عن كثير من الصحابة قال الذهبي وقد يدلس  
عن لقيه وسقط من بينه وبينه فاذا قال حدثنا فهو حجة بلا نزاع وقد اختلف في سماعه من  
أمير المؤمنين عليه السلام فمنهم من تفاه كالبخارى ويحيى بن معين والترمذى ومنهم من أثبتته  
وانتصر لهم من المتأخرين جماعة من الحفاظ منهم الاسيوطى وقال ان ممن أثبت ذلك ورجحه  
الحافظ الكبير صدر الدين المقدسى حيث قال في كتابه المختارة الحسن البصري عن علي وقيل  
لم يسمع منه وتبعه شيخ الاسلام ابن حجر فقال في تهذيب التهذيب في مسند أبى يعلى قال  
حدثنى جويرة بن أشرس انا عقبه بن أبى الصهباء الباهلى قال سمعت الحسن يقول سمعت علياً  
رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( مثل أمتى كالمطر لا يدرى أوله خير  
أم آخره ) قال محمد بن الصريق شيخ شيوخننا هذا نص صريح في سماع الحسن من علي عليه السلام  
ورجاله ثقات وقد بسط القول في ثبوت سماعه الشيخ احمد بن محمد بن حجر الهيثمي في مسانيد  
بما فيه كفاية والسيد الحافظ ابراهيم بن القاسم بن المؤيد في طبقات الزيدية وقال انه الذي ذهب  
اليه أئمتنا وأورد حديثا رواه في تفسير المطالب يدل على ذلك والله سبحانه أعلم اه من خط  
المصنف رحمه الله تعالى

باسكان النون . واما الرواية عن ابن مسعود فقد ثبت وصلها أيضا فيما رواه صاحب مجمع الزوائد عن  
أرقم بن شرحبيل قال ( حكيت جسدي وأنا في الصلاة فافضيت الى ذكرى فقلت لعبد الله بن  
مسعود فقال لي اقطعه وهو يضحك ابن تمرله منك انما هو بضعة منك ) رواه الطبراني في الكبير  
ورجاله موقوفون . وعن عبد الرحمن بن علقمة قال سئل ابن مسعود وانا اسمع عن مس الذكرك فقال ( هل  
هو الاكطرف انك ) ورجالهم موقوفون ( ثالثها ) حديث سيف بن عبد الله الحميري قال دخلت انا  
ورجال معي على عائشة فسألناها عن الرجل يمس فرجه فقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول ( ما أبلى اياه مسست او انى ) قال في التلخيص رواه ابو يعلى فقال حدثنا الجراح بن مخلد ثنا  
عمرو بن يونس ثنا الفضل بن ثواب حدثني حسين بن دفاع عن أبيه عن سيف واسناده مجهول ( قلت )  
قد تقدم ان الجهالة المطلقة غير منقطعة للحديث عن الاعتداد في مثل الشواهد والمتابعات وقد ذكر  
الذهبي ان في البخارى ومسلم من لم يعرف اسلامه فضلا عن عدالته ( رابعها ) ما أورده المؤيد بالله من  
رواية أبي بكر بن أبي شيبة قال حدثنا وكيع عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبي امامة ( أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن مس الذكرك فقال هل هو الاحذوة منك ) ( قلت ) فيه جعفر عن القاسم  
وهو ضعيف والاحذوة بكسر الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة وهي ما قطع من اللحم طويلا وقيل حذية  
بالياء من تحت كما في النهاية ( خامسها ) ما رواه الحارثي في الاعتبار بسنده الى ابيوب بن عتبة عن قيس  
ابن طلق عن أبيه قال ( قلت يا رسول الله يكون أحدنا في الصلاة فيمس ذكره يعيد الوضوء فقال صلى  
الله عليه وآله وسلم لا انما هو بضعة منك ) وقد أخرجه بمعناه المؤيد بالله في شرح التجريد فقال حدثنا  
أبو بكر المقرئ حدثنا أبو جعفر الطحاوى قال حدثنا يونس قال حدثنا سفيان عن محمد بن جابر عن  
قيس بن طلق عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أفى مس الذكرك وضوء قال لا ) وفيه  
ان السائل طلق بن علي وهو غير ما روى عنه سابقا من ان السائل غيره فيكون المروى عنه حديثين  
ومجموع ما ذكر من الأحاديث المرفوعة والموقوفة يقوى بعضها بعضها وهي حجة ناهضة على القول بعدم  
النقض . وقد أورد البيهقي في سننه مناظرة لبعض المحدثين في ذلك فساق بأسناده الى رجاء بن مريجة  
الحافظ قال اجتمعنا في مسجد الخيف انا وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيى بن معين فتناظروا  
في مس الذكرك فقال يحيى بن معين يتوضأ منه وتقلد على بن المديني قول الكوفيين وقال به فاحتج  
يحيى بن معين بحديث بسرة بنت صفوان واحتج على بن المديني بحديث قيس بن طلق وقال ليحيى  
كيف تتقلد اسناد بسرة ومروان أرسل شريطا حتى رد جوابها اليه فقال يحيى ثم لم يقنع عروة حتى  
أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث ثم قال يحيى ولقد أكثر الناس في قيس بن طلق وانه لا يحتج بحديثه  
فقال أحمد كلا الأمرين على ما قلتما فقال يحيى مالك عن نافع عن ابن عمر ( يتوضأ من مس الذكرك ) فقال

على كان ابن مسعود يقول (لا تتوضأ منه وإنما هو بضعة من جسديك) فقال يحيى هذا عن فقال عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل عن عبد الله وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر واختلفا فإن مسعود أولى أن يتبع فقال له أحمد بن حنبل نعم ولكن أبو قيس الأودي لا يحتج بحديثه فقال على حدثني أبو نعم نا مسهر عن عمير بن سعيد عن عمار قال (ما أبالي مسته أو أنفي) فقال يحيى بين عمير بن سعيد وعمار بن ياسر مفازة فقال أحمد عمار وابن عمر استويا فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا انتهى . فقوله إذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر الخ يقال قد صحت الرواية عنه برجال موثقين كما ذكره في الجمع وإذا كان قوله متبعا عند الاختلاف بشرط صحة الرواية عنه فقد وافقه على ذلك من هو أولى بالاتباع عند اختلاف الصحابة وهو أمير المؤمنين (باب مدينة العلم) وقد عرفت صحة نسبة القول بذلك إليه عليه السلام وبعضه ما ذكره المؤيد بالله أنه اجماع أهل البيت الذي هو حجة الاجماع وهو في ذلك الوقت متيسر وقوعه لانهصار أولاد على عليه السلام وعدم تفرقهم في البلدان وكلام أحمد يدل على تكافؤ الروايات من الجانبين وجنح الى التخيير وقد ذكر الخطابي هذه المناظرة بما لفظه . حدثنا الحسن بن يحيى قال أنا أبو بكر بن المنذر قال بلغني عن أحمد ويحيى بن معين انهما اجتمعا فتذاكرا الوضوء من مس الذكر وكان أحمد يرى فيه الوضوء ويحيى لا يرى ذلك وتكلما في الأخبار التي رويت عن الصحابة في ذلك فحصل أمرهما على أن تفقا على إسقاط الاحتجاج بالخبرين معاً خبر بسرة وخبر طلق ثم صارا الى الآثار التي رويت عن الصحابة في ذلك فصار أمرهما الى أن احتج أحمد بحديث ابن عمر فلم يمكن يحيى بن معين دفعه انتهى (قلت) الأولى مع سقوط الاحتجاج بالخبرين معاً أن يرجع الى الأصل وهو البراءة ولا يصح اثبات حكم شرعي بجهاد صحابي والله سبحانه أعلم . والذاهبون الى وقوع النقض به سلكوا في الاحتجاج على ذلك طريقين (الأولى) ترجيح أدلة النقض على غيرها وهي في أحاديث متعددة أولها عن بسرة بنت صفوان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مس ذكره فليتوضأ مالك والشافعي وأحمد والأربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبى الجارود من حديثها وصححه الترمذي ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب وقال أبو داود قلت لأحمد حديث بسرة ليس بصحيح قال بل هو صحيح . وقال الدارقطني صحيح ثابت وصححه أيضا يحيى بن معين فيما حكى ابن عبد البر وأبو حامد بن الشرقى والبيهقي والحازمي وقال البيهقي هو على شرط البخاري لاحتجاجه بجميع رواته وغاية ما يؤمل به هذا الحديث أنه من رواية عروة عن مروان عن بسرة وأن رواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة فإن مروان حدث به عروة فاستتراب عروة بذلك فارسل مروان رجلا من حرسه الى بسرة فعاد اليه بأنها ذكرت ذلك فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة والواسطة بينه وبينها اما مروان وهو مطعون في عدالته أو حرسه وهو مجهول وقد

جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة مضممة من بسرة \* وأما الطعن في مروان فقد قال ابن جزم لا نعلم لمروان شيئا يُخرج به قبل خروجه على ابن الزبير وعروة لم يلقه الا قبل خروجه على أخيه هكذا ذكره ابن حجر في التلخيص باختصار يسير وفيه نظر من وجوه ( الأول ) أن تصحيح من ذكره لحديث بسرة معارض بمثله فذكر الطحاوي أنه مضطرب المتن اضطرابا يوجب سقوط الاحتجاج به يعرف ذلك من تتبع مخارج الحديث وطرقه في كتب الحديثين وروى عن ربيعة أنه كان ينكر ذلك ويقول لو أن بسرة شهدت على هذا الفعل ما أجزت شهادتها وعن إبراهيم النخعي أنه قال حديث بسرة حديث شرطى عن شرطى عن امرأة \* وقال الامام يحيى في الانتصار والقاضى زيد في الشرح والشيخ أبو جعفر في شرح الابانة حديث بسرة ظلمات بعضها فوق بعض . وقال الحاكم أبو سعيد في جلاء الابصار الخبر الذى رواه الشرطى عن بسرة اذا مس أحدكم ذكره أو أثيبه فليعد الوضوء غير صحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد زيفه أصحاب الحديث وكيف ذهب ذلك عن أ كابر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يقول أمير المؤمنين وقد سئل عن ذلك هل هو الا بضعة منك وما أبالي أمسته أم طرف أنفى وكيف لا يتبين ذلك لأصحابه وهم المختصون به وتبين لبسرة ولا حاجة لها الى هذا البيان \* ثم ذكر فى الخبر الاثنيين ولا خلاف أن مسهما لا ينقض الوضوء انتهى ( قلت ) وهذا مبنى على مسألة أصولية وهى أن جمهور الحديثين جعلوا نبوت النسخة مانعا عن الكلام فيمن أتصف بها ولو بمجرد اللقاء وتمسكوا فى ذلك بعمومات وردت بالثناء عليهم وقد جود الرد على هذه المقالة صاحب التنقيح وغيره وجعلوه من القلوب بلا دليل فان الصواب المتوسط فى حقهم بان يقال يحكم لهم بالعدالة الا من ظهر جرحه بفسق أو غيره وان العمومات الواردة فى الثناء لا تقتضى العصمة عن وقوع شئ يلزم منه الفسق أو نحوه كما ذهبوا اليه فن أنكر فسق الوليد بن عقبة وبسر بن أرطاة فهو معاند وقد نقل البرماوى فى شرح منظومته عن الحسن بن القطان انه اشترط العدالة فى الصحابة قال والوليد الذى شرب الخمر ليس بصحابى وانما صحابته الذين على طريقته انتهى . ومن ادعى الاجتهاد لمعاوية وأصحابه فليس من أهل الانصاف فانه أول من بغي فى الاسلام وأصر على بغيه بعد علمه بذلك كما هو صريح حديث عمار رضى الله عنه . وفى الفواصل ما يشهد الى تحقيق هذا البحث ومنه يعلم ان بسرة على تقدير نبوت صحبتها لاحجر للناظر عن التصفح لحالها واستعمال طريقة الترجيح بينها وبين رواية غيرها ويتضح به ما ذكره الاولون فى ترجيح حديث طلق على روايتها باسباب \* منها اشتهاى طلق بصحبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( ومنها ) طول صحبتته وكثرة روايته . وأما بسرة فغير مشهورة واختلاف الرواة فى نسبها يدل على جهالتها لان بعضهم يقول هى كنانية وبعضهم يقول أسدية ثم لو قدرنا انتفاء الجهالة عنها ما كانت أيضا توازى

طلقا في كثرة روايته اذ قلّة روايتها تدل على ضعف حديثها ثم حديث النساء الى الضعف ماهو. هكذا ذكره الحارثي من جانب القائل بعدم التقص ( الثاني ) ان تعديله لمروان خلاف الانصاف فقد ذكر الذهبي انه خرج قبل ذلك على أمير المؤمنين ورمى طلحة فقتله قال وله أعمال موبقة ولم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه روى عن عثمان وعن بسرة وما ذكره ابن حزم مردود عليه فقد ذكر الذهبي فيما قدح به عليه انه شديد التعصب لبني أمية حتى نسب الى التعصب. وقال الحافظ ابن حبان في صحيحه في النوع الثالث والعشرين من القسم الاول بعد أن روى حديث بسرة من رواية من<sup>(١)</sup> روى عنها عائذ بالله أن يحتج بحديث رواة مروان بن الحكم وذووه في شيء من كتبنا لانا لا نستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الاخبار وان وافق ذلك مذهبنا انتهى. ( الثالث ) ان ما ذكره من تصحيح بعض الأئمة لسامع عروة من بسرة قد يناقش فيه بانه على تقدير الاتصال بهالا يمنع من من النظر في عدالتها وسلامتها عن المطاعن على الصحيح والعمل بطريقة الترجيح خلافا لما اصطلاح عليه أهل الأثر من تعميم عدالة الصحابة ( الرابع ) انه في التلخيص نقل عن يحيى بن معين ان ثلاثة أحاديث لا تصح حديث (مس الذكر) (ولانكاح الابولى) (وكل مسكر حرام) وتعبه بانه لم يثبت عنه ذلك وأن مضر بن محمد قال ليحيى أى شيء صح في من الذكر قال حديث مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة فانه يقول سمعت ولولا هذا لقلت لا يصح فيه شيء قال فهذا يدل بتقدير ثبوت الحكاية المتقدمة عنه على انه رجع عن ذلك وأثبت صحته بهذا الطريق خاصة انتهى. ومنه يعلم انه لم يثبت عنده سماع عروة عنها بلا واسطة فيصير مدار الحديث على مروان وهو مقدوح في عدالته عن بسرة وفيها ما مرولا يبعد أن تصحيح من صححه من المحدثين غير يحيى انما هو من هذه الطريق (الحجة الثانية) ما أورده في التلخيص بقوله وفي الباب عن جابر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وزيد بن خالد وسعد ابن أبي وقاص وأم حبيبة وعائشة وأم سلمة وابن عباس وابن عمرو وعلى بن طلق والنعمان بن بشير وأنس وأبي بن كعب ومعاوية بن حنيفة<sup>(٢)</sup> وقبيصة وأروى بنت أنيس وفي غالبها مقال. فاما حديث جابر فقال الشافعي سمعت جماعة من الحفاظ غير نافع يرسلونه. وأما حديث أبي هريرة ففيه يزيد بن عبد الملك عن المقبري وهو ضعيف وأدخل البيهقي ينسبه وبين المقبري رجلا مجهولا وقد روى من طريق نافع ابن أبي نعيم ويزيد جميعا عن المقبري واحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم في الحديث ويزيد في القرآت \* وأما حديث عبد الله بن عمرو فهو مروى من طريق بقيّة بن الوليد قال حدثني

(١) من رواية مروان عنها (٢) حيدة بمهملتين بينهما تحية ساكنة اه خلاصة

محمد بن الوليد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفته (أما رجل مس فرجه فليتوضأ وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ) قال الترمذي في العلل عن البخاري وهو عندي صحيح (قلت) بقية فيه بمقال ورؤي بالتدليس وإن صرح بالتحديث هاهنا فقد نقل في الخلاصة عن بعض العلماء فيه وأما بقية فليست أحاديثه بقية فكن منها على يقية \* وأما عمرو بن شعيب فاهل الحديث مختلفون في الاحتجاج به من حيث الاقطاع في روايته لاختمال أن يكون الضمير في جده عائدا الى عمرو لا الى أبيه فيكون مازواه مرسلاته عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص . وأما عند أئمة الأئمة فقد دوح في عدالته غير مأمون في روايته لما نسب اليه من النصب وهو القائل لعمر بن عبد العزيز حين قطع الأمن لأمر المؤمنين على المنبر (السنة السنة) فقال قبحك الله (بل البدعة البدعة) وروى المرشد بالله عليه السلام في أماليه قصة لجامع أحاديثه تدل على سوء الخاتمة نعوذ بالله من الخذلان <sup>(١)</sup> وأما حديث زيد بن خالد الجهني فأخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق ابن جريج حدثني الزهري عن عبد الله ابن أبي بكر عن عروة عن بسرة وزيد بن خالد وأخرجه اسحاق بن

(١) الذي في أمالي المرشد بالله عليه السلام مألظه وبه قال أخبرنا أبو القاسم علي بن المحسن ابن علي التنوخي قراءة عليه وأنا اسمع قال حدثني أبي القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد بن أبي العلاء التنوخي رحمه الله قال حدثني أبو عبد الله عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الله بن زيد الحنظلي الحافظ في المذاكرة قال كنت اجمع حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلما ظننت أني قد فرغت منه جلست ليلة في بيتي والسراج بين يدي وأمي في صفة حيال البيت الذي أنا فيه وابتدأت أنظم الرقاع فاصفها خملتني عيني فرأيت كأن رجلا أسود قد دخل الى نهر ذي ناز فقال أجمع حديث هذا البدو لله أحرقه والا أحرقتك وأومأ بيده بالنار فصحت وانتبهت فعدت إلى أمي وقالت مالك مالك فقلت منأما رأيته وجمعت الرقاع ولم أعرض لتمام التصنيف وهالتي المنام وعجبت منه فلما كان بعد مدة طويلة ذكرت المنام لشيخ من أصحاب الحديث كنت آنس به فقال حدثني فلان عن فلان يذكر اسناد الست أقوم على حفظه ولا كتبت عنه في الحال أن عمرو بن شعيب هذا لما أسقط عمر بن عبد العزيز من الخطب على المنابر آمن أمير المؤمنين علي عليه السلام وقرأ مكانه (إن الله يأمر بالعدل والاحسان) قام اليه عمرو بن شعيب وقد بلغ الى الموضع الذي كانت بنو أمية تلعن فيه علياً عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين (السنة السنة) يحرضه على لمن أمير المؤمنين علي عليه السلام فقال عمر بن عبد العزيز (اسكت قبحك الله تلك البدعة تلك البدعة لا السنة) وتعم خطبته قال أبو عبد الله الحنظلي فعلت أن منامي كان عظة لي من أجل هذا الحال ولم أكن علمت من عمرو هذا الرأي فعدت الى بيتي فأحرق الرقاع التي كنت جمعت فيها حديثه انتهى باللفظ

راهويه في مسنده عن محمد بن أبي بكر البرسائي عن ابن جريج وهذا اسناد صحيح وفي بعض نسخ  
 التلخيص بل فيه عنمة الزهري ولا تصح ولا سيما في غير الصحيحين ( قلت ) قد تقدم في مقدمات  
 الكتاب أن الزهري من المكثرين للتدليس بشهادة أئمة الحديث ونصهم أنه لا يقبل من حديثه  
 الا ما صرح فيه بالتحديث رهاها لم يصرح وأيضا في شرح التجريد ما معناه . أن حديث زيد  
 ابن خالد وعائشة المرويين من طريق عروة يقدح فيهما أنه لما أخبره مروان عن بسرة بحديث  
 النقص لم يرفع لحديثها رأسا وجعل عروة يمازيه حتى أرسل شرطيه اليها فلو كان عنده علم بذلك من  
 طريق زيد بن خالد وعائشة لما كان لتردده في رواية مروان وعدم قبولها وجه ومذاكرة عروة لمروان  
 كانت بعد موت عائشة وزيد بن خالد . وأما حديث سعد بن أبي وقاص فأخرجه الحاكم ( قلت ) لم  
 يذكر الحاكم له اسنادا بل قال في المستدرک بعد إخراج حديث بسرة والاشارة الى ما فيه من  
 الاختلاف ما لفظه - وقد روينا إيجاب الوضوء من مس الذكر عن جماعة من الصحابة والصحابيات  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن عمر الى أن قال وسعد بن أبي وقاص ومثل هذا  
 لا تثبت به الحجة لعدم معرفة طريقه \* وأما حديث أم حبيبة فاعلة البخاري ويحيى بن معين وأبو زرعة  
 وأبو حاتم والنسائي بأن مكحولاً راويه لم يسمع من عتبة بن أبي سفيان وخالفهم غيرهم \* وأما حديث  
 عائشة ( ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون وفيه اذا مست أحداً كن فرجها فلتتوضأ )  
 فأخرجه الدارقطني وضعفه بمحمد الرحمن بن عبد الله العمري وكذا ضعفه ابن حبان ( قلت ) وذكره  
 في مجمع الزوائد من رواية البزار وقال فيه عمرو بن شريح قال الأزدي لا يصح حديثه . وأما حديث أم  
 سلمة فذكره الحاكم ( قلت ) سبيله سبيل ما تقدم من إيراد الحاكم له في جملة ما ذكره بغير اسناد . وأما  
 حديث ابن عمر فرواه الدارقطني والبيهقي عنه مرفوعاً وفيه العمري وهو ضعيف وله طريق أخرى  
 أخرجه الحاكم وفيها عبد العزيز بن أبان وهو ضعيف وطريق أخرى أخرجه ابن عدى وفيها أيوب بن  
 عتبة وفيه مقال \* وأما حديث علي بن طلق فأخرجه الطبراني وصححه ( قلت ) الذي في مجمع الزوائد قال  
 الطبراني في الكبير لم يرو هذا الحديث يعني حديث طلق في الأمر بالوضوء من مس الذكر عن أيوب  
 ابن عتبة الأحامد بن محمد وقد روى الحديث الآخر حماد بن محمد وهما عندي صحيحان انتهى . وقد  
 تعقب عليه بأن حماد بن محمد هذا ضعيف ويقال له الفزاري ذكره الذهبي في الميزان ولم يذكر أحداً  
 وثقه وذكر عن صالح بن محمد الحافظ أنه ضعيف وليس من رجال أحد الكتب الستة ومع هذا فقد  
 خالفه عن أيوب بن عتبة جماعة وأيوب بن عتبة مختلف فيه وهو الى الضعف أقرب ذكره في البدر  
 التمام \* وأما حديث أروى بنت أبيس فرواه الترمذي وقال البيهقي في اسناده خطأ وسأل الترمذي  
 البخاري عنه فقال ما تصنع بهذا لا تشتغل به \* وأما حديث النعمان بن بشير وأنس بن مالك وأبي بن



كعب ومعاوية بن حنيفة وقبيصة فذكرها ابن منبه ولم يتكلم ابن حجر في التلخيص على إسنادها بتصحيح ولا تضعيف وهذا كله ملخص من كتابه الامانيه عليه بلفظ (قلت) وبما عرفته من شمول التضعيف لخارج هذه الروايات يتبين صحة ما نسب الى يحيى بن معين من قوله ليس في مس الذكر حديث صحيح وقد يقال انه مع تسليم ان مجموع هذه الطرق قبيح قوة ما فوجه الجمع بينهما وبين دليل الأولين ممكن ولا يعدل عنه الى النسخ الا عند تعذره وفي ذلك طريقتان (احدهما) أن يحمل الحديث الأول على أن المراد لا وضوء للصلاة من مسه والثاني يراد به غسل اليدين ورجحة العلامة الجلال وقال انه الذي اهم الله اليه ولا يقال ان الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية فلا يتم حمله على غسل اليدين لأنه يقال قد أوضح في كتبه الاصولية عدم ثبوت الحقائق الشرعية . وأورد عليه انما ذكره من عدم ثبوت الحقائق الشرعية ممنوع مسندا بما تقرر في موضعه من صحة الدليل على ثبوتها كما أوضحه صاحب الفواصل وغيره ولو سلم في بعض احاديث الباب فليعد وضوءه وفي بعضها فليتوضأ وضوءه للصلاة (ثانيهما) أن يحمل الامر بالوضوء من المس على التذب والاستحباب ووجه لا ينكر لان التجديد مستحب ونور على نور من غير توهم للنجاسة وأما مع توهمها فهو أكد لأن في المس تحريك شهوة وهو مخرج المنى والبول فلذلك كان الوضوء مستحبا ذكر ذلك في البحر وشرحه . قال الخطابي وكان مالك بن أنس يذهب الى ان الامر فيه على الاستحباب . قال في البدر التمام وكأنه لما تعارض عليه الأمران رجع الى الاحتياط ندبا والاصل عدم النقض (وأورد عليه) ان في بعض روايات الباب التصريح بالوجوب وظاهره يقتضي الحتم لا الاستحباب (ويجاب) عنه بان الوجوب قد يعدل عن ظاهره لمقتضى الى معنى تأكد الاستحباب كما يقال حتمك واجب على كما أولوا به حديث (غسل الجمعة واجب على كل محتلم) قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وانما يصار اليه اذا كان المعارض راجحا في الدلالة على هذا الظاهر وقد عرفت مما تقدم قوة ادلة القائلين بعدم النقض بما انضم اليها من أقوال عظماء الصحابة والتابعين (الطريقة الثانية) لبعض الداهيين الى ايجاب الوضوء منه وهي القول بنسخ احاديث ترك الوضوء منه قال في التلخيص وقد ادعى النسخ فيه ابن حبان والطبراني وابن العرفي والحازمي وآخرون قالوا خير بسرة بنت صفوان متأخر لان أبي هريرة قد رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو متأخر الاسلام وكان قدوم طلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدء الاسلام وهو اذ ذاك يبنى مسجد المدينة أول زمن الهجرة وانما يؤخذ باخر الأمرين وفيه نظر لأن طلقا روى في عدم النقض حديثين كما سبق ذكرهما أحدهما في سؤال البدوي وهو المقيد بوقت اتينا المسجد والثاني سؤاله نفسه وهو مطلق فيحتمل انه وقع بعد اسلام أبي هريرة وتحمله الرواية ولا يرتفع الاحتمال الا اذا علم ان طلقا توفي قبل اسلام أبي هريرة ومع ذلك فلا طريق الى معرفة المتقدم والمتأخر منهما ثم أن

دعواهم النسخ تسليم لصحة المنسوخ لكنه لا يصار اليه الا عند تعذر الجمع وقد امكن كما سبق ذكره

( باب الفسل الواجب والسنة ) \*

ص

( حدثني نصر بن مزاحم قال حدثني ابراهيم بن الزبرقان قال حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال الفسل من الجنابة واجب ومن غسل الميت سنة وان تطهرت اجزأك والفسل من الحجامة وان تطهرت اجزأك وغسل العيدين وما أحب أن أدعها وغسل الجمعة وما أحب أن ادعه لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أتى الجمعة فليغتسل )

ش الحديث أخرجه محمد بن منصور في الامالي عن أحمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام فذكره بلفظه وقال أيضا حدثنا الحكم بن سليمان عن يحيى بن عقبة بن أبي العيزار عن أبي اسحق عن الحرث عن علي قال ( أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغسل يوم الجمعة والعيدين ويوم عرفه وليس بواجب ) وفيه يحيى بن عقبة بن أبي العيزار اجمعوا على ضعفه . وفي مجمع الزوائد عن علي عليه السلام قال يستحب الفسل يوم الجمعة وليس بتحتم رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات . وأخرج المؤيد بالله في شرح النجريد في مسألة غسل الجمعة والعيدين والاحرام وانها سنة فقال أخبرنا أبو بكر المقرئ قال نا الطحاوي قال نا ابن مرزوق قال نا يحيى بن يعقوب بن اسحق قال نا شعبة قال أخبرني عمرو بن مرة عن زاذان قال سألت عليا عن الفسل قال اغتسل اذا شئت قلت انما استلكت عن الفسل الذي هو الفسل قال يوم الجمعة ويوم عرفه ويوم الفطر ويوم النحر . قال في التخریج هذا حديث رجال اسنده ثقات أثبات ولولا ان ابراهيم ابن مرزوق لم يكن من رجال الصحيح لقلت انه صحيح لحمل رجاله من الثقة والضبط والاثقان ( قلت ) لا يشترط في صحة الحديث ان يكون رجال سنده في الصحيح بل اذا كان عدلا تام الضبط وليس في روايته علة ولا شذوذ فمرويه من الصحيح لذاته . وقال السيوطي في الجامع الكبير في مسند علي ما لفظه عن علي قال ( الطهارات ست من الجنابة . ومن الحمام . ومن غسل الميت . والحجامة . والفسل للجمعة والفسل للعيدين ) أخرجه عبد الرزاق . وذكر في التلخيص حديث ( من غسل ميتا فليغتسل ) وأخرجه من طرق رجح بعضهم الوقف والآخر الرفع . قال الرافي لم يصح علماء الحديث في هذا الباب شيئا مرفوعا قال ابن حجر قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان وله طريق أخرى قال عبد الله بن صالح حدثنا يحيى بن أبوب عن عقيل عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رفعه ( من غسل ميتا فليغتسل ) ذكره الدارقطني وقال فيه نظر . قال ابن حجر رواه موقوفون . وقال ابن دقيق العيد

في الامام حاصل ما يعتل به وجهان ( أحدهما ) من جهة الرجال ولا يخلوا اسناد منها من متسكلم فيه وان صححها ابن حبان وابن حزم فقد رواه سفيان عن سهيل عن أبيه عن اسحق مولى زائدة عن أبي هريرة قال ابن حجر اسحق مولى زائدة أخرج له مسلم فيذبحي ان يصحح الحديث . قال وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة وأبي هريرة فاسناد حسن الا ان الحفاظ من أصحاب محمد بن عمرو ورواه عنه موقوف وفي الجملة هو بكثرة طرقه أسوأ أحواله ان يكون حسنا فانكار النووي على الترمذى تخسينه معترض . وقد قال الذهبي في مختصر البيهقي طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يعلوها بالوقف بل قدموا رواية الرفع والله أعلم . وفي الباب عن عائشة وعلى وخديجة وأبي سعيد والمغيرة وذكر الماوردي ان بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا قال ابن حجر وليس ذلك ببعيد انتهى . وسيأتى ان شاء الله تعالى تمام ما يتعلق به في كتاب الجنائز . وأخرج البيهقي في سنته بإسناده الى مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أنها حدثته ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يغتسل من أربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن غسل الميت والحجامة ) وهو في أبي داود من طريق مصعب بن شيبة بسنده المذكور وصححه ابن خزيمة . وفي البيهقي أيضا بهذه الطريق سمعت عائشة تقول ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الغسل من خمسة من الجنابة والحجامة وغسل يوم الجمعة وغسل الميت والغسل من ماء الحمام ) ثم قال أخرج مسلم في الصحيح حديث مصعب بن شيبة عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( عشر من الفطرة ) وترك هذا الحديث فلم يخرج به ولا أراه تركه الا لظعن بعض الرواة فيه . وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص الا انه لم يذكر الغسل من غسل الميت ثم ساق اسناده عن الاعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال ( كنا نغتسل من خمس من الحجامة والحمام وننف الابط ومن الجنابة ويوم الجمعة ) قال الاعمش قد كرت ذلك لابراهيم فقال ما كانوا يرون غسلا واجبا الا من الجنابة وان كانوا ليسنجحون ان يغتسلوا يوم الجمعة وأورد بعده بإسناده الى عبد الله بن عمرو مثل الحديث الأول الا انه قال ( والموسى بدل تنف الابط ) قال في التخریج ما حاصله ان البيهقي أشار بقوله الا لظعن بعض الرواة فيه الى تضعيف أحمد وغيره لمصعب ابن شيبة حتى غدوا هذا الحديث من مناكيره . قال في الميزان قال أبو حاتم لا يحمده . وقال غيره ثقة وقال الدارقطني ليس بالقوى وقال أحاديثه مناكير وعنده هذا منها انتهى . قال في التخریج وفي كتاب الجرح والتعديل لأبي حاتم عن أبيه عن اسحق بن منصور عن يحيى بن معين انه قال مصعب بن شيبة ثقة . وهذا اسناد صحيح الى يحيى بن معين ثقة اسحق بن منصور ومن عداه امامان حافظان وقد تأيد حديثه بما أورده البيهقي من الشاهد وان كان في متنه بعض اختلاف وفي غسل الجمعة

أحاديث كثيرة صحيحة وكذا في غسل العيدين وفي بعضها مقال وفيما تقدم من الأحاديث ما يؤخذ منه الدليل على شرعية الاغتسال للجمعة والعيدين ( قوله الغسل من الجنابة واجب ) الغسل يراد به هاهنا المصدر الذي هو فعل الغسل وهو بفتح الغين وضمها وبعض أهل اللغة يقول ان كان مصدرا لغسلت فهو بالفتح كضرب ضربا وان كان بمعنى الاغتسال فهو بالضم كقولك غسل الجمعة مسنون ووهم من قال انه لحن واذا أريد به الماء فهو بالضم وهو بكسر الغين ما يغسل به الرأس والجسد من خطمي وغيره قال في الانتصار وهو في عرف حملة الشريعة عبارة عن إفاضة الماء على جميع البدن من قمة الرأس الى قرار القدم باطنا وظاهرا مع الدلك مكررا بالنية ولفظ الجنابة يدل بمبادته على البعد أو ما يقاربه قال الشاعر .

ينال نذاك المعتنى عن جنابة وللجار حظ من نذاك سمين

أى يناله عن بعد والجنب من الرجال الغريب البعيد قال الله تعالى ( والجار الجنب ) ويثنى هذا ويجمع فيقال جنبان وهم جنبون واجناب قالت الخنساء .

فابكى أخاك لأيتام وأرملة وابكى أخاك اذا جاورت اجنابا

أى أقواما بعداء وقيل معنى تجنب الرجل الشيء اذا جعله جانبا وتركه قليل من هذا رجل جب أى أصابته الجنابة كأنه جانب عن الطهارة . قال في شرح الامام وهو في عرف حملة الشرع يطلق على انزال الماء والتقاء الختانين أو ما يترتب على ذلك . قال أبو القاسم الراغب في المفردات وقوله تعالى ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) أى أصابتكم الجنابة وذلك بانزال الماء والتقاء الختانين ثم قال وسميت الجنابة بذلك لكونها سببا لتجنب الصلاة في حكم الشرع . والواجب في اللغة اللازم والثابت من وجب الحق والبيع يجب جبة ووجوبا لزم وثبت . ووجوب الغسل من الجنابة معلوم من ضرورة الدين لصريح الأمر به في الكتاب العزيز بقوله ( وان كنتم جنبا فاطهروا ) وقوله تعالى ( أولامن النساء ) الآية فقوله من الجنابة أى مبتدئا وجوبه من الجنابة بأن تكون من في معنى السببية مجازا عن ابتداء الغاية من حيث ان السبب مصدر المسبب ومنشأ له والمعنى ان الانزال والجماع لزم منهما الغسل أو ان المتع المرتب عليهما من قراءة القرآن ومس المصحف ودخول المسجد يوجب الغسل على كلا الاعتبارين الملحوظين في عرف الشرع وهل يشترط في التقاء الختانين الانزال أو لا فيه ما سيأتى بتحقيقه قريبا ان شاء الله تعالى .

( قوله ومن غسل الميت سنة وان تطهرت أجزاءك ) السنة الطريقة والسيرة حميدة كانت أو ذميمة وهى في عرف الشرع تطلق على ما يقابل الواجب وهل يكون هذا الاطلاق بحيث يهجر معه المعنى اللغوى أم لا فيه بحث أشار اليه الشيخ تقي الدين في شرح العمدة في الكلام على حديث ( الفطرة

(خمس) والاجزاء مصدر أجزأ بالالف والهمزة بمعنى جرى بجزى بجزى جزء مثل قضى يقضى قضاءً وزنا ومعنى وهو الصحيح من أقوال حكماها في المصباح فعنى قوله (وان تطهرت أجزأك) قضى عندك الواجب. وقد اختلف في سنيته فعند أكثر العترة ومالك واحدى الروايتين عن الناصر للحق وأحد قولى الشافعى انه يسنّ الاغتسال لمن غسل ميتاً وحجّتهم ما تقدم من الامر به وهى تفيد بجمعها كونه سنة مشروعة وفى قول الناصر وهو مذهب أبى هريرة وينسب الى أمير المؤمنين انه واجب عملاً بظاهر الأمر (وأجيب) عنه بأن فى رواية الترمذى من حديث أبى هريرة (من غسله الغسل ومن حمله الوضوء) يعنى الميت فيلزم القائلين بوجوب الغسل أن يوجبوا الوضوء من حمله ولا قائل به بل يحملونه على الوضوء اللغوى فكذا يحمل الامر بالغسل على الندب أيضاً فى حمله على الندب جمع بينه وبين ما سياتى من حديث ابن عباس وعن أبى حنيفة وأصحابه وهو قول للؤيد بالله وقول للشافعى انه غير مستحب وقال أحمد ان حديث الامر بالغسل منسوخ . قال فى التلخيص وكذا جزم بذلك أبو داود ويدل له ما رواه البيهقى عن الحاكم عن الحافظ أبى على عن أبى العباس الهمداني الحافظ حدثنا أبو شعبة حدثنا خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليكم فى غسل ميتكم غسل اذا غسلتموه ان ميتكم يموت طاهراً وليس يتنجس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم) قال البيهقى هذا ضعيف والحمل فيه على أبى شعبة قال ابن حجر أبو شعبة هو إبراهيم بن أبى بكر بن أبى شعبة احتج به النسائى ووقفه الناس ومن فوّقه احتج بهم البخارى \* وأبو العباس الهمداني هو ابن عقدة حافظ كبير وانما تكلموا فيه بسبب المذهب ولا أمور أخرى ولم يضعف بسبب المتن أصلاً فالاسناد حسن فيجمع بينه وبين الأمر فى حديث أبى هريرة بان الأمر على الندب أو المراد بالغسل غسل الأيدي . ثم قال ويؤيد أن الامر فيه للندب ما روى الخطيب فى ترجمة محمد بن عبد الله الحرمي<sup>(١)</sup> من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال لى أبى أكتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر (كنا نغسل الميت فنما من يقتل ومنا من لا يقتل قل قلت لا قال فى ذلك الجانب شاب يقال له محمد بن عبد الله يحدث به عن أبى هشام الخزومى عن وهيب فا كتبه عنه) قال الحافظ وهذا اسناد صحيح وهو أحسن ما جمع به بين مختلف هذه الاحاديث والله أعلم (قلت) وهو الموافق لرواية المجموع قوله (والغسل من الحجامة وان تطهرت أجزأك) خبر المبتدأ محذوف وهو سنة بدليل ما بعده وهو قوله وان تطهرت أجزأك ويصح أن يكون الخبر الجار والمجرور ومتعلقه محذوف أى مسنون وان كان من المتعلقات الخاصة فقد دل عليه السياق وذلك انه لو كان واجبا لما أجزأه تطهير ما تنجس من مواضع الحجامة وسيأتى للامام عليه السلام فى الحجامة انها تنقض الوضوء ويفسل

(١) الحرمي هو بالخاء المعجمة والراء المهملة المشددة

مواضعها وان تغتسل فهو أفضل وفيما تقدم من الاحاديث ما يفيد سنية الغسل منها . قال في المنهاج وروينا أن أمير المؤمنين كان يغتسل من الحجامة على سبيل التنظيف قوله ( وغسل العيدين وما أحب أن ادعها ) أى تركهما وهو يحذف الواو مضارع ودع يودع وأصل المضارع الكسر ومن ثبت حذف الواو ثم فتح لمكان حرف الحلق ذكره في المصباح ونقل عن بعض المتقدمين ان النحاة زعمت ان العرب امانت ماضى يدع ومصدره واسم الفاعل منه ورد ذلك بورودها في كلام أفصح العرب كحديث ( لَيَنْتَهِيَنَّ قَوْمٌ عَنْ ودعهم الجمع الخ ) أى تركهم وقراءة مجاهد وغيره ما وردك ربك بالتخفيف وفي الصحيح ( ان شر الناس من ودعه الناس اتقاء شره ) وورد أيضا في الشعر <sup>(١)</sup> فكيف تكون امانته الا أن المشهور في اللغة الاستغناء عن ذلك بترك وما تصرف منها وقلة الاستعمال فيها ولا يجوز القول بالامانة والكلام في حذف الخبر كالذى قبله . وقد تقدم ما يدل على شرعيته في حديث زاذان عن علي عليه السلام وغيره وقال البيهقي في سننه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب قال حدثنا أحمد بن عبد الجبار قال حدثنا ابن فضيل عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر ( انه كان يغتسل في العيدين اغتساله من الجنابة ) وفي أحمد بن عبد الجبار العطاردي كلام الا أنه قد وثق \* وفي التلخيص حديث ( انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل للعيدين ) ابن ماجه من حديث ابن عباس والفاكه بن سعد ورواه البزار والبيهقي وابن قانع وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث الفاكه واسناداهما ضعيفان وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي وعن ابن عمر رواه مالك عن نافع عن ابن عمر ووصله البيهقي من طريق ابن اسحق عن نافع وروى أيضا عن عروة بن الزبير انه اغتسل للعيد وقال انه السنة وقال البزار لا احفظ في الاغتسال في العيدين حديثا انتهى . واستدل البيهقي على شرعيته بحديث أبي هريرة قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جمعة من الجمع يامعشر المسلمين ان هذا اليوم يوم جعله الله لكم عيدا فاغتسلوا وعليكم بالسواك ) وذكر انه قد روى مرسلأخرجه في باب الاغتسال للأعياد وصدره به . قال الامام عز الدين في شرح البحر بعد استدلال الامام المهدي بهذا الحديث بنى عليه السلام انه صلى الله عليه وآله وسلم نبه بقوله جعله الله عيدا على أن ذلك هو المستدعى للفعل فيعرف منه ثبوت مثله في العيدين لانهما أعرق في ذلك . واختلفوا هل شرع للرواح للصلاة أو اليوم فالذى نص عليه في الأئمار والأزهار وغيرهما انه كذلك فيكون متسنا ولو اغتسل قبل الفجر اذا لم يحدث بين الغسل والصلاة فإن أحدث بينهما لم يكن متسنا وحكى في الزوائد عن الهادي والناصر والمؤيد بالله انه لا يجزئ قبل

(١) ومثل له في الصحاح بقوله .

ليت شعري عن حبيبي ما الذي \* قاله في الحب حتى ودعه

الفجر فيفهم منه انه عندهم اليوم كما هو ظاهر الخبر المروى عن زاذان وغيره وقيل بل هو عندهم للروح  
 لا لليوم وان لم يميزوه قبل الفجر وهل يسن في حق الجمع والمفرد أم يخص الاول ظاهر الحديث  
 العموم والله أعلم ( قوله ) وغسل الجمعة وما أحب ان أدعه . الخبر محذوف . والادلة في غسل الجمعة  
 متظاهرة وفي بعضها ما يدل على الوجوب كحديث المجموع ومثله عن ابن عمر في الصحيحين ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من جاء منكم الجمعة فليغتسل ) فصيغة الأمر ظاهرة في  
 الوجوب واصرح منه ما أخرجه الشيخان أيضا من حديث أبي سعيد ( غسل الجمعة واجب على كل  
 محتلم والسواك وأن يمس من الطيب ما يقدر عليه ) والقائلون به بعض الصحابة وبه قال أهل الظاهر  
 وحكاه ابن المنذر عن مالك وحكاه الخطابي عن الحسن البصري ومالك وذهب الأئمة من أهل  
 البيت عليهم السلام وجهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الامصار الى انه سنة مستحبة وليس  
 بواجب وأولوا صيغة الأمر على التنبه ولفظ الوجوب على التأكيده كما يقال حقك واجب على أي  
 متأكد وقد يعبر عن المسنون بالواجب والحق تأكيدها لتحصيله والتزاما للمواظبة على فعله وترغيبا فيه  
 وليس الغرض حقيقته قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وهذا التأويل انما يصار اليه اذا كان المعارض  
 راجحا في الدلالة على هذا الظاهر ( أقول ) المعارض الذي ذهبوا اليه امران ( أحدهما ) من حيث  
 المعنى وهو ما أشار اليه حديث ابن عباس ولفظه في مجمع الزوائد وعن ابن عباس ( أنه سأل رجل  
 عن الغسل يوم الجمعة أوجب هو قال لا وسأحدثكم عن بدء الغسل كان الناس محتاجين وكانوا  
 يلبسون الصوف وكانوا يسقون النخل على ظهورهم وكان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ضيقا متقارب  
 السقف فراح الناس في الصوف ففرقوا وكان منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصيرا انما هو ثلاث  
 درجات ففرق الناس في الصوف فنارت أرواحهم أرواح الصوف فتأذى بعضهم ببعض حتى بلغت  
 أرواحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر فقال ( يا أيها الناس اذا جئتم الجمعة فاغتسلوا  
 وليس أحدكم من أطيب طيب ان كان عنده ) قال في المجمع في الصحيح بعضه رواه أحمد ورجاله  
 رجال الصحيح انتهى وفي رواية قال ابن عباس ( ثم جاء الله بالخير ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل  
 ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضا من العرق ) أخرجه البيهقي في سننه ففهم  
 ابن عباس من ظاهر الأمر التنبه لما كان واردا على سبب يشعر بان المطلوب به التنظيف وزوال  
 الروائح الكريهة ( ثانيهما ) ماورد من الاحاديث الدالة بظواهرها على كونه سنة منها حديث ( من توضأ  
 يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالفصل أفضل ) قال في التلخيص رواه أحمد وأصحاب السنن وابن  
 خزيمة من حديث الحسن عن سمرة وقال الترمذي حديث حسن ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم رسلا . وقال في الامام من يحمل رواية الحسن على الاتصال يصحح هذا

الحديث . قال الحافظ ابن حجر وهو مذهب علي بن المديني كما نقله البخاري عنه والترمذي والحاكم وغيرهم وقيل لم يسمع منه الا حديث العقيقة وهو قول البزار وغيره وقيل لم يسمع منه شيئا أصلاً وإنما يحدث من كتابه وأخرجه في التلخيص من طرق آخرها مقال (قلت) قال الذهبي أن الحسن قد يداس ويسقط من بينه وبينه فإذا قال حدثنا فهو حجة بلا نزاع فينظر في سياق سنده ومنها ما ذكره في التلخيص أيضاً وقال من أقوى ما يستدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة ما رواه مسلم عقيب أحاديث الأمر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعاً (من توضأ فحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وانصت غفر له ما بين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام) انتهى (ومنها) أنه ورد في أحاديث متعددة تعليق الغسل على ترتيب ثواب مخصوص وهو قرينة عدم الوجوب لاسيما مع إقترانه بما ليس بواجب اتفاقاً كحديث أبي أيوب الأنصاري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده ولبس أحسن ثيابه ثم خرج حتى يأتي المسجد فيركع أن بدا له ولم يؤذ أحداً ثم انصت حتى يصلي كانت كفارة لما بينها وبين الجمعة الأخرى) وفي رواية (ثم خرج وعليه السكينة حتى يأتي المسجد) قال في مجمع الزوائد رواه كلاً أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات وكحديث (من غسل واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب ودنا وانصت واستمع ولم يبلغ كتب له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها) رواه أهل السنن الأربعة والحاكم وقال صحيح الإسناد وقال ابن كثير وغيره من الحفاظ أنه على شرط مسلم وقيل على شرط الشيخين وهو من حديث أوس بن أوس الصحابي قال أهل الحديث لم يصح في الفضائل مثل هذا الحديث \* وقد جمع السيد الحافظ محمد ابن إبراهيم الوزير في تصحيحه ورفقات \* قيل في معناه أنه غسل الجنابة ثم اغتسل للجمعة . ومعنى بكر أي ابكر إلى الصلاة وابتكر أي ادرك الخطبة وقيل معنى بكر تصديق قبل خروجه بدليل ما جاء في حديث (يا كروا بالصدقة فإن البلاء لا يتخطاها) وقال ابن الأنباري الذي نذهب إليه في تكرير هذين اللفظين أن المراد منه المبالغة والزيادة في التأكيده لأن العرب إذا بالغت في شيء اشتقت من اللفظة الأولى لفظاً على غير بنائها ثم اتبعوها أعرابها فيقولون (جاد مجد وليل أليل وشعر شاعر) وقيل غير ذلك . ومنها ما أخرجه البيهقي في السنن بإسناده إلى أبي هريرة قال (بينما عمر بن الخطاب يخاطب الناس يوم الجمعة إذ دخل عثمان بن عفان المسجد فعرض له عمر فقال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء فقال عثمان يا أمير المؤمنين ما زدت حين سمعت النداء أن توضأت ثم أقبلت قال عمر الوضوء<sup>(١)</sup> أيضاً . أو لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليفتل) رواه مسلم في الصحيح وأخرجه البخاري قال الشافعي فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل

(١) في مسلم فقال عمر والوضوء أيضاً ألم تسمعوا الخ اهـ



دل على انها قد علما أن أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالغسل على الاختيار انتهى (قلت) ويؤيده كون ذلك في جمع كثير من الصحابة وهو يخطيهم به على المنبر (تنبيه) يؤخذ من قوله لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (من أتى الجمعة فليغتسل) تعليق الأمر بالغسل بالحجى الى الجمعة والمعنى من أراد الايتان الى الجمعة أو من شرع فيه وحينئذ فيشترط الاتصال بين الغسل والرواح اليها كما هو مذهب مالك. ويدل على هذا ما في حديث ابن عباس المتقدم من ان المقصود من الغسل التنظيف وأزالة الروائح الكريهة عند الاجتماع في المسجد للصلاة لئلا يتأذى الحاضرون وذلك لا يتأتى بعد اقامة الجمعة. قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد وكذلك أقول ولو قدمه بحيث لا يحصل هذا المقصود لم يمتد به والمعنى اذا كان معلوما اما بالنص عليه أو بالظن المقارب للقطع فاتباعه وتعليق الحكم به اولى من اتباع مجرد اللفظ. وذهب كثير من أهل البيت الى أن الغسل لليوم من طلوع فجره الى وقت عصره استدلالا بظواهر الادلة كحديث (غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم) وفي رواية (الغسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم) أخرجه الستة الا الترمذى واللفظ للبخارى ولم يذكر كونه للصلاة فيفهم أن المراد به لليوم وكان القياس حينئذ ان يكون الى الغروب سكن ذكر في زوائد الابانة انه لا يجوز أى لا يجزى بعد خروج وقت صلاة الجمعة بالاجماع. قال في الفيت وفي عبارته تسامح كما ترى (قلت) وفي دعوى الاجماع أيضا نظر فقد نقل عن الظاهرية انه لو أغتسل قبل الغروب كان متسننا اخذاً باضافة الغسل الى اليوم وقال الامام عز الدين في فتاواه وأما قصره على ما قبل العصر عند من جعله لليوم فلعل وجهه انه لم يؤثر عنه صلى الله عليه وآله وسلم تأخيره الى ما بعد العصر قال وفي هذا تكلف (ويجاب) عن المذهبيين ان الاحاديث التي ورد فيها الامر بالاتيان أو الحجى دلت على توجه الامر الى هذه الحالة والاحاديث التي دلت على تعليق الحكم باليوم لا تتناول تعليقه بتلك الحالة ونحن اذا قلنا بتعليقه بها عملنا بجميع الاحاديث وعلى ما ذهبوا اليه يلزمهم ابطال بعضها والاعمال اولى من الاهمال وعندنا وجه قولهم بوجوب حمل المطلق على المقيد ويؤيده انه جاء مصرحاً به في كتاب أبي عوانة مرفوعاً (من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل) قال ابن حجر وروى هذا الحديث عن نافع مائة وعشرون نفساً منهم سبعون عند أبي عوانة وأخرج البيهقي بسنده الى يحيى بن يحيى أخبرنا الليث عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول (اذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل) رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى قال ويذكر عن ابن عمر انه قال انما الغسل على من تجب عليه الجمعة \* وعنه انه كان لا يغتسل في السفر يوم الجمعة \*

ص (حدثني أبو خالد رحمه الله تعالى قال سألت زيدا عليه السلام عن الغسل من الجنابة فقال

تغسل يديك ثلاثاً ثم تستنجي وتوضأ وضوءك للصلاة ثم تغسل رأسك ثلاثاً ثم تفيض الماء على سائر بدنك ثلاثاً ثم تغسل قدميك قال حدثني بهذا أبي عن أبيه عن جده عن أبي بن أبي طالب عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (

ش الحديث أخرجه أبو داود بمعناه من طريق كريب عن ابن عباس عن خالته ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين قالت ( وضعت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم غسلاً يغتسل به من الجنابة فأكفأ الأناء على يده اليمنى فغسلها مرتين أو ثلاثاً ثم صب على فرجه فغسل فرجه بشماله ثم ضرب بيده الأرض فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم صب على رأسه وجسده ثم تنجى ناحية فغسل رجله فناولته المنديل فلم يأخذه وجعل ينفذ الماء عن جسده ) انتهى . وهذا الحديث متفق عليه ذكره في التلخيص قال الترمذي بعد إخراجهم وفي الباب عن أم سلمة وجابر وأبي سعيد وجابر بن مطعم وأبي هريرة وأخرج من حديث عائشة قالت ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه قبل أن يدخلها الأثناء ثم غسل فرجه ويتوضأ وضوءه للصلاة ثم يشرب شعره الماء ثم يحنى على رأسه ثلاث حثيات ) قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح انتهى وفي لفظ عنها عند مسلم ( ثم أقض الماء على جسده ثم غسل رجله ) وقد تقدم أن لفظ الجنابة يطلق على انزال المني والتقاء الختانين وعلى المعنى الحكيم المرتب عليهما وأفاد هذا الحديث بيان مفروض الغسل ومسئونه ( أما مفروضه ) فتعميم البدن شعره وبشره بالماء ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من النجاسة مصحوباً بالنية و ( المسنون ) ماعداً ومنه غسل اليدين ثلاثاً ويستحب أن يكون قبل ادخالها في الأثناء كما ورد مصرحاً به عند مسلم من حديث عائشة المتقدم والوضوء قبل الاغتسال من الجنابة لأن الغسل إذا لم يتوضأ وعم جميع جسده ورأسه ويديه ورجليه وسائر بدنه بالماء وأصبح ذلك وأكمله بالغسل مع مرور يديه فقد أدى ما عليه إذا نوى الغسل لأن الله تعالى إنما افترض علىجنب الغسل دون الوضوء بقوله ( ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) وقوله تعالى ( وإن كنتم جنباً فاطهروا ) فإن السياق يشهد بأن المعنى إذا قمتم إلى الصلاة وليس عليكم جنابة ففرضكم الوضوء على تلك الكيفية المذكورة وإن كنتم جنباً ففرضكم أن تطهروا أي تغتسلوا ولم يذكر الوضوء . قال الامام عز الدين في بعض رسائله ذكر فيها ترجيح دخول الطهارة الصغرى تحت الكبرى أن حديث عائشة نص صريح في المقصود وبرجحه روايتها لمكان اطلاعها على مثل ذلك وقد كان يفعل ذلك بمرأى منها وفي بيتها ومن مائها مع ما رزقت من النعقة في الدين قال وهو المروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة وأبي عبد الله الداعي وهو أحد أقوال الشافعي والمروى عن أكثر العترة أن الغسل لا يجزئ عن الوضوء وأن الوضوء يجب الاتيان به مع الغسل لمريد الصلاة والا لم تصح صلاته .

( واحتجوا ) عليه بأدلة ( منها ) ان كلاما من الوضوء والغسل له سبب يغير سبب الآخر فالوضوء لأجل الصلاة والغسل لأجل الجنابة . ( وأجيب ) بالمنع مسندا بأن سبب وجوبهما واحد وهو الصلاة حتى لو سقطت مع بقاء التكليف لم يجب عليه وضوء ولا غسل وحينئذ فإذا ترك الغسل كان معاقبا على تركه من حيث هو شرط في الصلاة واجب لأجلها فيكون سببته وسببية الوضوء واحدا وهذا مبنى على ان السبب ( هو ما شرع لأجله ) كما اقتضاه قولهم والا فان الظاهر المتعارف أنه الحدث الأكبر وإذا قالوا يلزم منه مغايرة سبب الوضوء الذي هو الحدث الأصغر قلنا بل هو كالسبب الواحد لشمول اسم الحدث لهما واختلافهما في أمر آخر لا يضر باختلاف انواع الحدث الأصغر وكذا تباينها في الصفة من حيث ان الوضوء جزء من الغسل والغسل كل والابتيان بالكل مسقط للجزء لدخوله تحتها غير ضائر فان الذي قد دفع عشرة قد دفع واحداً واثنتين الى نهايتها فكيف بعد الآتي بالكل غير آت بالبعض ( قلت ) وقد اعترضه بعض الناظرين بأن الغسل يجب على مرید التلاوة ومس المصحف ودخول المسجد وهو غير الصلاة ( وهذا عندي ) غير وارد لأن الكلام في الوجوب والمفروض سقوط الصلاة فيسقط ما وجب لأجلها من التلاوة وكذا ما هو من أحكامها كدخول المسجد وما يتبع ذلك من مس المصحف فليتأمل والله أعلم ( ومنها ) أنه روى عن أمير المؤمنين عليه السلام ( من اغتسل من جنابة ثم حضرته الصلاة فليتوضأ ) ( وأجيب ) بأنه على تقدير صحته يقضى بأنه مذهبه والصحيح ان كلامه في الاجتهادات ليس بحجة كما قرره محققوا الأصوليين ( ومنها ) ما رواه الهادي الى الحق في الاحكام مرفوعا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( أعاد الوضوء بعد الغسل من الجنابة ) . ( وأجيب ) بأنه إذا صح فهو حكاية فعل متردد بين كونه للوجوب أو للندب أو غير ذلك وهو الى الندب أقرب ( ومنها ) ان الوضوء لا يقع الاعلى ظاهر البدن من الجنابة ( وأجيب ) بأن ذلك فرع تسليم وجوبه وهو محل النزاع فهذا حاصل ما ذكره عليه السلام من حجج الفريقين . ويؤيد ما اختاره ما أخرجه الترمذي في سننه من حديث عائشة وقال حسن صحيح ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يتوضأ بعد الغسل ) قال أبو عيسى وهذا قول غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ان لا يتوضأ بعد الغسل وذكر أبو بكر بن العربي انه لم يختلف العلماء ان الوضوء داخل تحت الغسل وان نية طهارة الجنابة تأتي على طهارة الحدث ويقضى عليها لأن موانع الجنابة أكثر من موانع الحدث فدخل الأقل في نية الأكثر وأجزاء نية الأقل أكثر عنه ( قوله ثم تستنجي ) والوجه في تقديم الاستنجاء ازالة ما تعلق بالفرج من اذى أوريج وفي حديث ميمونة الأمر بضرب يده بالأرض ثم غسلها للتنظيف وازالة ما يتصل بها من الروائح الكريهة ( قوله وتوضأ وضوءك للصلاة ) فيه دليل على ان المضضة والاستنشاق مشروعتان في الغسل وقد ورد التصريح به في حديث ميمونة . وتقدم

للإمام عليه السلام انه لا يجوز تركهما في غسل الجنابة . قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد انه يقع البحث في ان هذا الغسل لأعضاء الوضوء هل هو وضوء حقيقة فيكتفى به عن غسل هذه الأعضاء للجنابة فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد أو يقال ان غسل هذه الأعضاء انما هو للجنابة وانما قدمت على بقية الجسد تشريفاً وتكريماً ويسقط غسلها عن الوضوء باندراج الطهارة الصغرى تحت الكبرى ثم أورد على ذلك سؤالاً بأن لفظ (وضوءك للصلاة) مصدر مشبه به ومقتضى التغاير بين المشبه والمشبّه به فيفيد أن غسل الأعضاء للجنابة لا للوضوء (وأجاب) بأنه يحتمل أن يكون المراد تشبيه الوضوء الواقع في ابتداء غسل الجنابة بالواقع في غيره والتغاير باعتبار المحل لا يدل على تغاير الفعل في حقيقته أو يقال لما كان الوضوء له صورة ذهنية شبه الفرد الواقع في الخارج بما عليم في الذهن كأنه قيل أوقع في الخارج ما يطابق الصورة الذهنية لوضوء الصلاة انتهى . باختصار (وقوله) فان موجب الطهارتين بالنسبة الى هذه الأعضاء واحد مؤيد لما ذكره الامام عز الدين فيما سبق (قوله) ثم بغسل رأسك ثلاثاً ثم تفيض الماء على سائر بدنك ثلاثاً) فيه دليل على استحباب تكرار غسل الرأس ثلاثاً ليتحقق وصول الماء الى أصول الشعر وهو معنى بعض روايات حديث عائشة عند البخارى (ثم يدخل أصابعه في الماء فيخلل بها أصول شعره ثم يصب على رأسه ثلاث غرفات بيديه ثم يفيض على جسده كله) وقوله يفيض أى يفرغ الماء يقال فاض الماء اذا جرى وفاض الدمع اذا سال وسائر البدن بقيته وهو مناسب لتقديم غسل أعضاء الوضوء والرأس والأصل في سائر ان يستعمل بمعنى البقية وذكر الحريرى في درة الغواص أن استعمالها بمعنى الجميع من أوهام الخواص وفي الصحاح ما يقتضى تجويزه ذكره بعضهم والافاضة تدل على أن مجرد الافراغ كاف عن ذلك ونقل عن الماوردى انه لا حجة في ذلك فان أفاض بمعنى غسل والخلات قائم في حقيقة الغسل ونسب في البحر الى أكثر العثرة القول بوجوده وقال بعض الشافعية لم يوجب أحد من العلماء ذلك في الغسل ولا في الوضوء الا مالك والمزنى ومن سواهما يقول هو سنة لو تركت صحت طهارته في الوضوء والغسل انتهى . وحديث (تحت كل شعرة جنابة فاعسلوا الشعر واتقوا البشر) وكذا حديث على عليه السلام عند أبي داود وأحمد (أن رسول صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها فعل به كذا وكذا من النار) وما في معناها يدل على أن الافاضة لا تكفى وانها محمولة على معنى الغسل وقد ورد في بعض الروايات حديث ميمونة (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غسل جسده في غسله من الجنابة) والظاهر من لفظ الغسل امرار اليد على الممسول كما ورد في الحديث المتفق عليه يغسل من بول الجارية وينضح من بول الذكر) قال الخطابي أصل النضح الصب ومنه قيل للبعير الذى يستقى عليه الناضح فلما غسل بول الجارية فهو غسل يستقى فيه فيمرس باليد ويمصر بعده انتهى . وقال بعض

المالكية في الكلام على نحو حديث الباب في اشتراط ذلك مانصه . هذا هو المقول من لفظ  
الغسل لان الاغتسال في اللغة هو الافتعال ومن لم يمر يديه فلم يفعل غير صب الماء وهو لا يسنى عند  
أهل اللسان غاسلا بل صابا للماء ومنغمسا فيه . قال وعلى نحو ذلك جاءت الآثار من قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ( تحت كل شعرة جنابة ) الحديث واثاؤه لا يكون الا بذلك على حد ما ذكرناه قال وتخرج  
 ذلك انه لما كان المعتاد من المنغمس في الماء وصابه عليه انهما لا يكادان يسلان عن تنكب الماء  
 مواضع المغابن الأمور بها وجب لذلك عليهما أن يمرا أيديهما قال وإلى هذا المعنى لو طال مكث الانسان  
 في ماء أو إلى بين صبة عليه من غير أن يمر بيديه على بدنه فانه ينوب له ذلك عن امرار يديه  
 انتهى . وقد عاد إلى جواز غسل المنغمس في الماء أو الموالى للصب اذا أسبغ وعمم ونقل عن عطاء  
 انه لما سئل عن الجنب يفيض عليه الماء قال لا بل يغتسل غسلا . وقال أبو العالية يجرى الجنب من  
 غسل الجنابة أن يغوص غوصة في الماء غير أنه يمر يديه على جلده وذكر دحيم عن كثير بن هشام عن  
 جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال اذا اغتسلت من الجنابة فادلك جللك وكل شيء نالت يدك  
 وهو معنى الحديث الآتي في آخر باب الحيض ( ثم تدلك من بدئك ما نالت يدك ) وذكر ابن رشد  
 في نهاية المجتهد أن الذين أوجبوا ذلك حجبتهم القياس على غسل أعضاء الوضوء بناء على القول  
 بوجوب دلكها وغلبوا هذا القياس على ظاهر الأحاديث الواردة بالافاضة قيل وكذا القياس على  
 غسل النجاسة في احتياجه إلى الدلك وقد ( أجيب ) عنه بأنها خيالات ضعيفة معارضة بمثلها أو أقوى منها  
 ( وحجة ) القائلين بعدم وجوب الدلك أن كل من صب عليه الماء فقد اغتسل والعرب تقول غسلتني  
 السماء وجميع الأحاديث الواردة بعدم وجوب الدلك ولو كان واجبا لذكر لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
 المبين عن الله تعالى مراده وما ورد في الحديث الآتي محمول على الاستحباب حثا على المبالغة في  
 الأسباغ والتعميم كما آل إليه كلام بعض المالكية السابق ومثله في الجامع الكافي ولفظه - قال القاسم  
 عليه السلام يجرى الجنب أن يغتسل اغتامة في ماء يفره اذا أتى أعضاءه الا أن يكون أتى ما أمر  
 بإتقائه من قبل أو دبر فان ذلك ربما لم ينق بالاغتامة الواحدة . وقال محمد يجرى الجنب رسة واحدة  
 بعد الاستنجاء اذا تمضمض واستنشق وتبع مواضع الشعر وتلك حتى يصيب جميع جسده الماء  
 انتهى . وذكر عبد الرزاق أنا معمر عن زيد بن أسلم قال سمعت علي بن الحسين يقول مامس الماء  
 منك وانت جنب فقد طهر منك ذلك المكان . وقال دحيم حدثنا الوليد بن الأوزاعي عن الزهري  
 في الجنب ينغمس في نهر قال يجرى به . قال وحدثنا أبو جعفر انه مثل الأوزاعي عن جنب طرح نفسه  
 في نهر وهو جنب ولم يزد على أن ينغمس مكانه قال يجرى به . وعن الشعبي ومحمد بن علي وعطاء والحسن  
 البصري وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهما والثوري وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبي ثور

وداود والطبري ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وإبراهيم النخعي وحامد بن أبي سليمان وعطاء كل هؤلاء . يقول يجرى الجنب إذا انغمس في الماء وإن لم يتدلك به وكذا إذا انغمس في الماء وقد وجب عليه الوضوء فعم الماء أعضاء الوضوء ونوى بذلك الطهارة أجزاءه حكى معناه البيهقي في شرح الترمذي ( قوله ثم تغسل قدميك ) فيه تأخير غسل القدمين عن الغسل وهو كذلك في غالب روايات صفة غسله صلى الله عليه وآله وسلم وهو اختيار أبي حنيفة ومن واقفه وسيأتي في باب الحيض سؤال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تقديم غسلهما ويؤيده ظاهر حديث عائشة ( وتوضأ كما تتوضأ للصلاة ) ولم يذكر بعد افاضة الماء غسلهما وهو الذي احتج به الرافعي لمذهب الشافعي واستشكله ابن حجر في التلخيص بأنه ظاهر في تأخيرهما لما رواه مسلم ( ثم أفاض الماء على سائر جسده ثم غسل رجله ) قال الشيخ تقي الدين وفرق بعضهم بين أن يكون الموضع وسخاً أولاً فإن كان وسخاً أخر غسل الرجلين ليكون غسلهما مرة واحدة فلا يقع اشراف في الماء وإن كان نظيفاً قدم انتهى \* وأما القول بأن غسلهما يقع مرتين بعد غسل أعضاء الوضوء ويعاد بعد افاضة الماء ففيه ان في بعض روايات الحديث ( فتوضأ وضوءه للصلاة غير رجله ) فهو مبين لما أجمل في سائر الروايات ماعدا الحديث الآتي في باب الحيض وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى .

ص ( وحدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أصابتني جنابة فغسلت رأسي ثم جلست حتى جف رأسي أفأعيد الماء على رأسي فقال بل يجرى عليك غسل رأسك عن الاعادة )

ش قال في التخریج احتج البخاري في باب تفريق الغسل بحديث ميمونة المقدم في صفة غسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( قلت ) من حيث أنه أخر غسل الرجلين عن افاضة الماء . وأخرج الترمذي وابن ماجه والبيهقي في باب تفريق الغسل عن عبد الله بن مسعود ( ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يغتسل من الجنابة فيخطئ بعض جسده الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل ذلك المكان ثم يصلي ) واللفظ للبيهقي وقال عقيبه عاصم بن عبد العزيز أبو عبد العزيز الأشجعي قال البخاري فيه نظر انتهى . قال في التخریج وقد وثقه معن القزاز وإني عليه خيراً ذكره النهي في الميزان وقال النسائي والدارقطني ليس بالقوي وقد ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد من حديث عبد الله بن مسعود وقال أخرجه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون وأخرج ابن ماجه في باب من اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء ( عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) اغتسل من جنابة فرأى بقعة لم يصبها الماء فقال بجمته <sup>(١)</sup> قبلها ) قال ابن اسحق أي فعصر

شعره عليها وفي اسناده أبو علي الرخبي واسمه الحسين بن قيس ولقبه حنش ضعيف عند أهل الحديث وقد روى له الترمذى وابن ماجه واخرج عن علي عليه السلام قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ( انى اغتسلت من الجنابة وصليت الفجر ثم اصبحت فرأيت قدر الظفر لم يصبه الماء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت مسحت عليه بيدك اجزأك ) وفيه محمد بن عبد الله العرزمي وهو ضعيف جدا قال الذهبي وهو من شيوخ شعبة المجمع على ضعفهم ولكن كان من عباد الله الصالحين قال ابن أبي مذكور سمعت وكيعا يقول كان محمد بن عبد الله العرزمي رجلا صالحا قد ذهبت كتيبه وكان يحدث حفظا فمن ذلك أتى انتهى . وهذه الاحاديث مع حديث الاصل يقوى بعضها بمضا ويؤخذ منها جواز تفريق الغسل وان البدن كالعضو الواحد وانه اذا غسل عضوا ثم جف أونسى لمعة منه لم يجب عليه إعادة غسله بل يكفيه ان يغسل ما لم يكن قد غسله أولا والله أعلم

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل انزل او لم ينزل وقال زيد بن علي كيف يجب الحد ولا يجب الغسل )

ش اخرج الطحاوى ما يشهد له عن أمير المؤمنين كرم الله وجهه فقال حدثنا أحمد بن داود قال نا مسلم قال نا حماد بن زيد عن عاصم عن زر عن علي رضى الله عنه قال اذا اختلف الختانان فقد وجب الغسل قال فى التخرىج أحمد بن داود هذا هو احمد بن داود بن موسى البصرى المكي نزيل مصر توفى فى حدود سنة خمس وتسعين ومائتين والذي ذكره الذهبي فى الميزان احمد بن داود بن عبد الغفار الحرقاني ثم المصرى كذبه الدارقطنى وغيره وليس هذا الذى روى عنه الطحاوى وباقي رجال هذا الاسناد ثقات واخرج البيهقي فى سننه من حديث علي عليه السلام ما يشهد لذلك فقال واخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال حدثنا علي بن الفضل بن محمد بن عجيل الخزاعى من كتابه قال حدثنا يوسف بن يعقوب القاضى قال نا عمرو بن مريزوق قال نا شعبة عن جابر عن الشعبي عن الحرث عن علي قال اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وفى اسناده جابر الجعفى واذا كان حديثه متابعه كما هنا فهو مقبول كما حققه ابن شاهين فى المختلف فيهم ( قلت ) عده السيد صارم الدين ابن الوزير وغيره من أئمة الآل من ثقات محدثي الشيعة وكذا عند كثير من المحدثين . فى الميزان هو أحد علماء الشيعة قال ابن مهدى عن سفيان كان جابر الجعفى ورعا فى الحديث مارأيت أورع منه فى الحديث وقال شعبة صدوق وفى رواية اذا قل انبانا وحدثنا وسمعت فهو من اوثق الناس وقال وكيع ماشككم فى شئ فلا تشكروا أن جابر الجعفى ثقة وقال ابن عبد الحكم سمعت الشافعى يقول قال سفيان الثوري شعبة لأن تكلمت فى جابر الجعفى لا تكلمن فيك وقدح فيه بعض المحدثين ومدار ذلك على الجرح

بالمذهب وهو غير مقبول وقد أورد الحديث السيوطي في جمع الجوامع من مسند علي ولفظه - قال  
 التقاء الختانين كما يجب الحد كذلك يجب الغسل أي يجب الحد ولا يجب قدحا من الماء أخرجه  
 عبد الرزاق انتهى وفيه عن مجاهد قال اختلف المهاجرون والانصار فيما يجب الغسل فقالت الانصار  
 الماء من الماء وقال المهاجرون اذا مس الختان الختان وجب الغسل فحكموا بينهم علي بن أبي طالب  
 فاختصموا اليه فقال علي أرايتم لو رأيتم رجلاً يُدخل ويُخرج ايجب عليه الحد قالوا نعم قال أفىوجب  
 الحد ولا يوجب صاعاً من ماء قضى للمهاجرين فبلغ ذلك عائشة فقالت ربما فعلنا ذلك انا ورسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثم قننا فاعتزلنا أخرجه عبد الرزاق انتهى ثم قال في للتخريج وفي امالى أحمد بن  
 عيسى في باب ( المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل ) حدثنا يوسف بن موسى قال فاعبد الرحمن بن  
 مفرأ<sup>(١)</sup> قال نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن حبيب عن معمر بن أبي حبيب قال حدثني عبيد بن  
 رفاعه عن ابنه رفاعه بن رافع قال ( بينا انا جالس عند عمر اذ دخل عليه رجل فقال يا أمير المؤمنين هذا  
 زيد بن ثابت جالس في المسجد يفتي الناس في الغسل برأيه ( أن الماء من الماء ) قال فاعجل علي به قال  
 فدعاه له فلما طلع علي عمر قال يا عدو نفسه ولقد بلغت ان تفتي الناس برأيك فقال والله يا أمير المؤمنين  
 ما برأني أفتيت ولكن سمعت من اعمامى حديثاً فحدثت به وافتيت به قال ومن أى اعمامك قال من أبى  
 ابن كعب ومن أبى أيوب ومن رفاعه بن رافع فاقبل علي عمر فقال ما تقول هذا الفتى أو هذا الغلام قال  
 قلت قد كنا نضع ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمأنا عنه وما كان رأى بذلك بأساً قال  
 فهل علم بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم قلت لا ادرى فأمر عمر ان يجمع له المهاجرون  
 والانصار واستشارهم في ذلك فاصفق رأيهم كلهم على انه ليس بذلك بأس وأن الماء من الماء الا ما كان  
 من علي ابن أبي طالب ومعاذ بن جبل فاتفهما قالا اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل قال فقال  
 عمر هذا واثم أصحاب بدر قد اختلفتم علي فن بعدكم أشد اختلافا قال فقال علي يا أمير المؤمنين انه  
 ليس أجد أعلم بهذا من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاسألن قال صدقت فارسل الى حفصة فقالت  
 لا علم لي ثم أرسل الى عائشة فقالت نعم اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل فتحطم عمر قال  
 عبد الرحمن بن مفرأ فتحطم عمر رأى تغضب ثم قال لا اجمع باحد صنع ذلك ثم لم يغتسل الا اوجعته ضرباً  
 قال ثم افاضوا في ذكر العزل فبار رجل رجلاً الى جنبه فقال عمر ما الذى سارك به قال فكنته فقال  
 عمر عزمت عليك لتخبرني قال فقال الرجل هو المؤودة الصغرى قال فقال عمر لعلى اما تسمع ما يقول هذا  
 يا أبا الحسن قال بئس ما قال انها لا تكون مؤودة حتى تمر على التارات السبع ثم تلى هذه الآية ( ولقد

(١) مفرأ هو بفتح الميم وسكون المعجمة ثم راء مقصوراً الدوسى أبو زهير الكوفى نزيل  
 الرى صدوق تكلم في حديثه الاعمش من كبار التاسعة مات سنة بضع وسبعين اه تقريب



خلقنا الانسان من سلالة من طين حتى ختم الآية فتبارك الله أحسن الخالقين) انتهى . وهذا حديث  
 حسن ومحمد بن اسحاق وان تكلم فيه فقد وثق وهو مما قيل يدللس وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع  
 لكن الحديث قد رواه غير ابن اسحاق مطولا كما رواه مختصرا فرواه الطحاوى من طريق ابن  
 لهيعة وفيه مقال عن يزيد بن أبي حبيب بسنده وبمعناه لا بلفظه الا ذكر العزل وأخرجه من طريق  
 محمد بن اسحاق كما رواه محمد بن منصور بلفظه وبمعناه (قلت) وذكره صاحب مجمع الزوائد بمعناه وفيه  
 ذكر العزل وقال رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجال أحمد ثقات الا ان ابن اسحاق مدلس وهو  
 ثقة وفي الصحيح طرف منه انتهى . قال في التخريج ورواه الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن  
 عبد العزيز البغوي في كتاب معجم أسماء الصحابة في ترجمة رفاعه بن رافع الزرقى من طريق ابن  
 اسحاق به وعقبه بما لفظه - وحدثنى جدي قال انا يحيى بن اسحاق قال انا ليث بن سعد عن يزيد بن  
 أبي حبيب عن معمر بن أبي حبيبة عن عبيد بن رفاعه عن زيد بن ثابت انه كان يقص وذكر بمعناه  
 لا بلفظه نحو مما رواه عبد الله بن لهيعة فزال بحمد الله منه المحذور من ضعف عبد الله بن لهيعة  
 وتدللس بن اسحاق وجدّ أبي القاسم البغوي المذكور هو جده لاهه الحافظ أحمد بن منيع أمام  
 مصنف محدث احتج به الستة . ويحيى بن اسحاق هو السيلحيني ثقة روى له مسلم والاربعة ورواية  
 أحمد بن منيع عنه معروفة في الترمذى . والليث بن سعد أمام وروايته عن يزيد بن أبي حبيب  
 مذكورة معروفة . ويزيد ثقة فقيه عابد حجة روى له الجماعة وروايته عن معمر بن أبي حبيبة كذلك  
 معروفة ومعمر ثقة من رجال الترمذى وروايته عن عبيد بن رفاعه كذلك مذكورة وعبيد ثقة روى  
 له أهل السنن الأربعة وهو يروى عن أبيه وأبوه رفاعه بن رافع الزرقى بدرى جليل روى له البخارى  
 والأربعة وأبوه من النقباء شهد العقبة ولم يشهد بدرا قاله البغوى . وقال الذهبي شهد رفاعه وأبوه  
 بدرا والله أعلم فهذا حديث ثابت حسن بلا ريب أو يرتقى من الحسن الى الصحة (قوله اذا التقى  
 الختانان وتوارت الحشفة) قال في النهاية أى حاذى أحدهما الآخر وسواء تلامسا أو لم يتلامسا يقال  
 التقى الفارسان اذا تحاذيا وتقابلا وتظهر فائدته فيما اذا لف على ذكره خرقة ثم جامع فان الغسل يجب  
 عليه وان لم يلمس الختانان انتهى وتفسير الملاقاة بالمحاذاة لبيان انه ليس المراد حقيقة المس في قوله  
 اذا مس الختانان أى قارنه وداناه ولا حقيقة الملاقاة في حديث الأضل وانما هو من باب المجاز  
 والكناية عن الشئ بما بينه وبينه ملازمة أو مقارنة وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يمس  
 الذكر في الجماع وقد نقل اجماع العلماء على انه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولج لم يجب الغسل على  
 كل واحد منهما وان حصلت الملاقاة والمحاذاة ولذا عطف عليه قوله وتوارت الحشفة ليدل على ان  
 المعبر بمجموع الأمرين (والختان) . وضع الختان يقال ختن الغلام ختنا اذا قطع جلد كمرته وهو من

المرأة الخفاض وهو قطع جليلة في أعلى الفرج من المرأة مجاورة لمخرج البول كعرف الديك وكان الأصل ان يقال اذا التقى الختان والخفاض فالواقع من باب التغليب كما قالوا في القمرين اى الشمس والقمر وهو باب واسع في اللغة . وقد أخرج الترمذى من حديث عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت ( اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاغتسلنا ) قال وفي الباب عن أبي هريرة وعبد الله بن عمر ورافع بن خديج وأخرج نحوه عنها من طريق علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن عائشة ثم قال هو حديث حسن صحيح وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحق قالوا اذا التقى الختانان وجب الغسل انتهى \* وقد اعترض الحديث ( الأول ) بأنه موقوف ودفع بأن المرفوع أصح ( واعترض الثانى ) بأن فيه على بن زيد بن جدعان وفيه مقال ودفع بأن روايته مقبولة يجب العمل بها وقد نقل عن ابن أبي حاتم عن عمرو بن شعبة حدثني أبو سلمة قال قلت لحماة بن سلمة ان وهيباً زعم ان على بن زيد لا يحفظ الحديث فقال وهيب كان يقدر على بحالة على بن زيد انما كان يجالس علياً وجوه الناس وكان عبد الرحمن بن مهدي يخرج حديثه عن السفينانيين والحمادين عنه وهو يقتضى توثيقه عند ابن مهدي لأنه كان لا يروى الحديث الا عن الثقات عنده وقد أخرج حديثه مسلم وغيره وصحح حديثه الترمذى كما رأيت وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو ثقة وبإضافته الى ما سبق من حديث الأصل وشواهد يزداد قوة وقد نقل وقوع الاجماع على ان التقاء الختانين وتوارى الخشفة يوجب الغسل وان لم ينزل . وذهب جماعة من السلف منهم سعد بن أبي وقاص وأبي بن كعب وأبو أيوب وأبو سعيد ورافع بن خديج وابن عباس وزيد بن خالد الجهني وعروة بن الزبير . ويروى عن علي عليه السلام انه لا يغسل عليه اذا جامع ولم ينزل واحتجوا بحديث ( الماء من الماء ) رواه مسلم في قصة عتيبان بن مالك والبخارى ذكر القصة وفيها ( اذا نجلت أو قحطت فمليك الوضوء ) ولم يذكر الماء ورواه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان بلفظ ( الماء من الماء ) . وقد جمع طرقه ابن حزم وقبلة ابن شاهين وهو يدل بمفهوم الحصر انه لا يجب الغسل الا من الانزال فقط قال في التلخيص وفي الباب عدة أحاديث في عدم الإيجاب لكن انعقد الاجماع أخيراً على إيجاب الغسل قاله القاضي ابن العربي وغيره وفي كلام القاسم عليه السلام ان الرواية في ذلك اختلفت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام واختلف المهاجرون والانصار غير ان الاحتياط ان تغتسل ذكره في الجامع الكافي ( وأجاب القائلون ) بإيجاب الغسل وان لم ينزل بوجهين أحدهما ان حديث الماء من الماء منسوخ بحديث أبي هريرة وحديث عائشة المتقدمين ويدل على ذلك ما رواه أحمد وغيره من طريق الزهري

عن سهل بن سعد حدثني أبي بن كعب ( ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بها ثم أمرنا بالاغتسال بعد ) صححه ابن خزيمة وابن حبان وقال الاسماعيلي هو صحيح على شرط البخاري وله علة من حيث الاختلاف في كون الزهري سمعه من سهل بن سعد وقد أخرجه أبو داود وابن خزيمة أيضاً من طريق أبي حازم عن سهل . قال الحازمي قد صحت الأخبار في طرفي الإيجاب والرخصة وتعذر الجمع فنظرنا هل نجد مناصاً عن غوائل التعارض من جهة التاريخ حيث تعذر معرفته من صريح اللفظ فوجدنا آثاراً تبدل على ذلك بعضها يصرح بالنسخ فحينئذ تعين المصير الى الإيجاب ليتحقق النسخ في ذلك ثم ساق أحاديث النسخ في كتابه ( ثانيهما ) ما أخرجه ابن أبي شيبة والبخاري في مصابيحهم من طريق ابن عباس وقال انه من الصحاح ( انما الماء من الماء ) في الاحتلام وفيه ان ابن عباس حمل اطلاق الحديث على تقيده بالاحتلام وقد يقال الاحتجاج بحديث انما الماء من الماء مبني على العمل بالمفهوم وان له عموماً في نفي الحكم عن جميع ماعداء وفي كل منهما نزاع في الأصول وعلى تقدير تسليم كل منهما قلنا ان تكون أحاديث الأمر بالغسل وان لم ينزل معارضة لذلك المفهوم وهي مقدمة عليه اتفاقاً على الأول وأما ان تكون مخصصة لذلك العموم على الثاني ( فائدة ) قال بعض شراح الحديث والاعتبار في وجوب الغسل في هذا الباب بتغيب الحشفة من صحيح الذكر فإذا غيبها بكاملها تعلقت به جميع الأحكام ولا يشترط تغيب جميع الذكر ولو غيب بعض الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام ففي غيبها في فرج امرأة أو دبرها أو دبر رجل أو فرج بهيمة أو دبرها وجب الغسل وسواء كان الموج فيه حياً أو ميتاً صغيراً أو كبيراً وسواء كان ذلك عن قصد أو نسيان وسواء كان مختاراً أو مكرهاً أو استدخلت المرأة ذكره وهو نائم وانتشار الذكر في ذلك وعدم انتشاره والمجبوب والأغلف في ذلك كله سواء والغسل في جميع ما ذكر واجب على الفاعل والمفعول به اذا كان بالغاً وأما المميز من الصبيان فيجب على الولي ان يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء فان صلى من غير غسل لم تصح صلاته وان لم يغتسل حتى بلغ وجب عليه الغسل فان اغتسل في الصبا ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل ( وأما ) اذا كان الذكر مقطوعاً فان بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام وان كان الباقي قدر الحشفة فحسب تعلقت الأحكام بتغيبه بكامله وان كان زائداً على قدر الحشفة فقيه وجهان لأصحاب الشافعي أصحهما ان الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه ولولف على ذكره خرقه وأولجه في فرج امرأة فقيه ثلاثة أوجه . الصحيح منها والمشهور انه يجب عليهما الغسل . وقال أبو حنيفة لا يجب الغسل على من أوج في فرج بهيمة ولا فرج ميتة لأنه معنى غير مقصود فكان بمنزلة إيلاج الاصبع ( قلت ) ودليل من أوجب الغسل انما هو القياس على فرج الادمية الحية بجامع انه فرج محرم قطعاً مشتهى طبعاً الا ان يبقى النظر في

تصحيح القياس قال القاضي زيد في شرحه وكذا اذا كان انزال الماء باستعمال يده في عضوه فانه يجب عليه الاغتسال مع التوبة أما التوبة فلا وعيد الشديد لمن فعله كحديث ( أن يده تأتي يوم القيامة وهي حنلى ) وحديث ( لعن الله ناكح البهيمة وناكح اليد ) واما إيجاب الغسل فهو انه ماء دافق مع الشهوة والله أعلم

ص ( قال أبو خالد رحمه الله سألت زيد بن علي عليهم السلام عن المرأة ترى في المنام الاحتلام وتنزل قال تغتسل )

ش قال ابن سيده الحلم والاحتلام الجماع ونحوه في النوم والاسم الحلم بمعنى مضموم الحاء واللام وفعله حلم مفتوح اللام وفي التنزيل ( والذين لم يلبثوا الحلم ) ثم قال والحلم الاناة والعقل وجمعه احلام وحلوم وفي التنزيل ( أم تأمرهم أجلاهم بهذا ) وما أجاب به عليه السلام هو معنى الحديث الذي أخرجه محمد ابن منصور في الامالى من طريقه ونصه - حدثني أحمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن زيد بن علي عن آبائه عن علي قال دخلت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وذلك قبل أن تؤمر بالستر دوننا فاذا عندها نسوة من قريش والانصار فقالت عائشة يا رسول الله هؤلاء النسوة جئنك يسألك عن أشياء يستحيين من ذكرها فقال ان الله لا يستحي من الحق قالت المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل هل عليها الغسل فقال عليها الغسل ان لها ماء كماء الرجل ولكن الله أسر ماءها واظهر ماء الرجل على ماها واذا ظهر ماؤها على ماء الرجل ذهب الشبه اليها واذا ظهر ماء الرجل على ماها ذهب الشبه اليه واذا اختلطا كان الشبه منها ومنه فاذا ظهر منها كما يظهر من الرجل فلتغتسل ولا يكون ذلك الا من شرارهن ) وروى مسلم عن أنس بن مالك ( أن أم سليم حدثت انها سألت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل فقالت أم سلمة واستحييت من ذلك وهل يكون هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نعم فمن اين يكون الشبه ان ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه ) وفي حديث لمسلم من طريق عائشة ( اذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الرجل اخواله واذا علا ماء الرجل ماءها أشبه الرجل أعمامه ) وفي الباب أحاديث كثيرة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما وفي قول الامام زيد بن علي تغتسل جوابا عن السؤال عن الاحتلام مع الانزال وكذلك ما في الحديث من قوله اذا رأت ما يرى الرجل ما يرد على من زعم ان ماء المرأة لا يبرز وانما يعرف انزالها بشهوتها وقد تأول هذا الزاعم ما في الحديث من الرؤية على معنى العلم أى اذا علمت نزول الماء وعرفته بالشهوة التي تجدها وجب عليها الغسل وقد أجمع العلماء على وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى أو ابلاج الحشفة في الفرج وكذلك الحيض والنفاس

ص ( وقال زيد بن علي عليه السلام في الرجل يجرد البلل ولا يذكر الرؤيا قال عليه السلام اذا كان ماء دافقا اغتسل )

ش اخرج الترمذی فی سننه من حديث عائشة قالت ( سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يجرد البلل ولا يذكر احتلاما قال يغتسل وعن الرجل يرى انه قد احتلم ولم يجرد بللا قال لا يغسل عليه قالت أم سلمة يا رسول الله هل على المرأة ترى ذلك غسل قال نعم ان النساء شقائق الرجال ) قال أبو عيسى وانما روى هذا الحديث عبد الله بن عمر عن عبيد الله بن عمر حديث عائشة في الرجل يجرد البلل ولا يذكر احتلاما وعبد الله ضمه يحيى بن سعيد من قبل حفظه وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا استيقظ الرجل فرأى بلة انه يغتسل ) وهو قول سفيان وأحمد انتهى وقد أخرجه البغوي في المصابيح وعنده من الحسان وظاهر كلام الامام وما يفيد الحديث أن وجود البلل من الماء الدافق موجب للغسل وان لم يتيقن الشهوة وهو مذهب الناصرومالك وأبي حنيفة ومحمد وهو محكي عن الثوري قال الهادي عليه السلام في الاحكام ولو وجد في ثوبه بللا وجب عليه الاغتسال . والاصل في ذلك حديث عائشة قال أبو طالب وهو محمول على أن ذلك الثوب لا يلبسه غيره وأنه في صحة من بدنه وأنه لم يكن يجنبه أحد حكاه عنه القاضي زيد في الشرح وقال الامام المهدي في المنهاج ان كلام الامام محمول على اشتراط مقارنة الشهوة لروايته حديث تقسيم الخارج الى أمور ثلاثة وفيه والمنى هو الماء الدافق اذا وقع مع الشهوة وان كلامه عليه السلام مبني على أن الرجل رأى ونسى والجبلة الانسانية على ذلك وهذا الاشتراط ذهب اليه أبو العباس والمؤيد بالله وأبو طالب وأختاره في البحر لمذهب الزيدية وأولوا حديث ( ولا يذكر الاحتلام ) بان معناه لا يتيقنه مع حصول الظن للشهوة قال الامام عز الدين وليس بواضح وانما ظاهره حجة لمن لا يشترط الشهوة والاحتلام عبارة عن الشهوة وقال في القاموس الحلم والاحتلام الجماع في النوم انتهى . وقد يتأيد ذلك بكون السؤال لما كان في معرض الاحتمال لان يكون معه ظن الشهوة أولا ووقع الجواب على الاجمال ينزل منزلة العموم في المقال فلا فرق في وجوب الغسل بين حصول الظن وعدمه بل يؤخذ منه أن خروج المنى موجب ولو من دون شهوة ( وقال ) في المنار وصف المنى بالخذف والدفق والفضخ ظاهر في التقييد اذ هو أصل الصفة كيف وفي الاحاديث جعل ذلك شرطا كقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا خذفت الماء فاغتسل من الجنابة واذا لم تكن خاذقا فلا تغتسل ) رواه أحمد بل في هذا الحديث التصريح بعدم الغسل ( قال شارح ) منظومة المهدي يعني وهذه الصفات انما تحدثها الشهوة ويؤيد هذا أن خروج المنى للشهوة هو الغالب والخطاب انما ينصرف اليه انتهى ( قلت ) وعلى هذا فاطلاق حديث عائشة مقيد بما ورد في غيره فيدل على أن حصول الشهوة يقينا أو ظنا

شرط في وجوب الغسل ووجود المنى في الثوب بعلامته من الرائحة التي تشبه رائحة ريح الطلع وغيرها من الصفات التي ستأتي قال في الصحاح والمنى أبيض غليظ له ريح رطبا والعجين يابس يغلب معه الظن ان سببه الشهوة الحاقا له بالاعم الاغلب والعمل بالظن في الطهارات واجب والغالب المتكرر انه لا يخرج على الصفة المذكورة مع صحة البدن الا عن شهوة ولا يعارضه ان الاصل عدمها لما تقرر ان الغالب مقدم على الاصل عملا باقوى الظنين وما ورد في حديث عائشة وقول الامام اذا كان ماءً دافقا اغتسل مبني على ذلك والله أعلم.

ص ( قال سألت زيد بن علي عن المنى يصيب الثوب قال يغسل قليله وكثيره قال والبول والغائط

يغسل قليله وكثيره )

ش قد تضمن ما ذكره عليه السلام بحثين ﴿ البحث الاول في الكلام على نجاسة المنى وطهارته ﴾  
وتصرح الامام بغسل الثوب من قليله وكثيره قاض بنجاسته وهو مذهب العترة ومالك وأبي حنيفة وأصحابه وحجتهم حديث عمار والقياس ( وأما ) الحديث فما ذكره في مجمع الزوائد عن عمار بن ياسر قال ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أسقي راحلتى من ركوة بين يدي فتخضعت فاصابت فخامتي ثوبي فاقبلت أغسل ثوبي من الركوة التي بين يدي فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا عمار ما نجامتك ودموع عينيك الا بمنزلة الماء الذي في ركوتك انما تغسل ثوبك من البول والغائط والمنى الماء الاعظم والدم والقي ) رواه الطبراني في الاوسط والكبير بنحوه وأبو يعلى ومدار طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد وهو ضعيف جدا انتهى ( وأما القياس ) فعلى سائر الفضلات المستقدرة من البول والغائط لانصباب الجميع الى مقر واحد وانحلالها عن الغذاء ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة والمنى منها ولانه يجري مجرى البول فتعين لغسله الماء كغيره من النجاسات عند العترة ومالك ولكونه موجبا للغسل فاشبهه دم الحيض فكان نجسا مثله ولان المذى المقطوع بنجاسته لا ينفك عن المنى عادة حتى آخر جزء من المذى يتصل بأول جزء من المنى في رأس الذكر كما يشهد به الحسن ثم اختلف هؤلاء في كيفية ازالته فالعترة ومالك يقولون لا يزال الا بالماء كسائر النجاسات والفرد ملحق بالاعم الاغلب . وأما أبو حنيفة فانه اتبع الحديث في فرك اليابس والقياس في غسل الرطب ولم ير الا كنفاء بالفرك دليلا على الطهارة وشبهه بعض أصحابه بما جاء في الحديث من ذلك النعل من الاذى وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا وطئ أحدكم الاذى بخفه أو بعهله فطهورها التراب ) رواه الطحاوي من حديث أبي هريرة فان الا كنفاء بذلك فيه لا يدل على طهارة الاذى واحتج أيضاً على ما ذهب اليه من الفرق بين رطبه ويابسه بما رواه الدارقطني من حديث بشر بن بكر عن الاوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت ( كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم اذا كان يابساً واغسله اذا كان رطباً ) وأخرجه الترمذى ورواه الطحاوى عن أحمد  
البرقى عن الحميدى الا انه قال فيه ( واغسله أو امسحه اذا كان رطباً ) شك الحميدى وكذلك رواه  
أبو عوانة فى صحيحه . وقال الشافعى بل هو طاهر ومثله عن ابن عباس وسعد بن أبى وقاص وعائشة  
ورواه فى شرح مسلم عن علي عليه السلام وابن عمر وداود وأحمد فى أصح الروايتين وأصحاب  
الحديث واحتجوا بان الاصل الطهارة ولم ينهض عندهم دليل على ما ينقل عنه كما سيأتى ذكره وتبرعوا  
بإيراد الدليل على طهارته فمن ذلك حديث عائشة ( قالت كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فيصلى فيه ) فلو كان نجساً لم يظهر الثوب بفركه اذا ليس كالعذرة اذا ليست لم تظهر  
بالفرك والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ولفظ ابن خزيمة ( انها كانت تحت المني من ثوب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ) ولابن حبان من حديث الاسود بن يزيد عن عائشة قالت ( لقد  
رأيتنى أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى ) ورجاله رجال الصحيح  
( ومن حججهم ) حديث ابن عباس قال ( سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المني يصيب  
الثوب قال انما هو بمنزلة الخاط والبراق وقال انما يكفيك أن تمسحه بخمرة أو اذخرة ) أخرجه الدارقطنى  
والبيهقى من طريق اسحق الازرق ورواه الطحاوى من حديث حبيب بن أبى عمرة عن سعيد بن  
جبير عن ابن عباس أيضاً ورواه البيهقى من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفاً قال البيهقى الموقوف  
هو الصحيح ولفظ الهيثمى فى مجمع الزوائد - عن ابن عباس قال لقد كنا نسلته بالاذخر والصوفة يعنى  
المني رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات انتهى . فتشبهه بالخطاط والبراق دليل على الطهارة كما انهما  
طهران . وأما الامر بمسحه بالخمرة أو الاذخرة فيحتمل أن يكون ذلك لتنظيف الثوب عما يعلق به من  
الدرن وما يستقدر رؤيته كما يتسارع الى ازالة ما يقع فى الثوب من مخاط ونحوه جبلة وطبعاً ( وأجابوا )  
عن أدلة الاولين فقالوا اما حديث عمار فتفرد به ثابت بن حماد عن علي بن زيد بن جندعان وثابت  
ضعفه البزار فى مسنده وابن عدى فى كامله والدارقطنى والبيهقى والعقيلى فى الضعفاء وأبو نعيم فى المعرفة  
واتهمه الازدى بالوضع وقال عبد الله الطبرى اجمعوا على ترك حديثه وقال البزار لا يعلم لثابت الا هذا  
الحديث وقال الطبرانى تفرد به ثابت بن حماد ولا يروى عن عمار الا بهذا الاسناد . وقال البيهقى هذا  
حديث باطل انما رواه ثابت بن حماد وهو متهم . قال ابن حجر ورواه البزار والطبرانى من طريق  
ابراهيم بن زكريا المعجل عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد لكن ابراهيم ضعيف وقد غلط فيه انما  
يرويه ثابت بن حماد . ثم هو معارض بحديث ابن عباس المرفوع فى جملة بمنزلة الخاط والبراق وهو  
ان كان فى اسناده مقال فليس باوهمى من اسناد حديث عماران لم يكن أقوى منه والتجاسة حكم  
شرعى لا بد من استناده الى حديث صحيح أو حسن والاوجب البقاء على الاصل لاسيما مع وجود

ما يفيد تقريره \* وأما الاستدلال بالقياس فلا اعتراض عليه من وجوه ( منها ) أنه فاسد الاعتبار لما ثبت من حديث عائشة المتقدم في صلاته في الثوب الذي أصابه المني واحتمال أنه لم يشربه بعيد لأن الصلاة مما تشدد المحافظة على شروطها وآدابها لانه لو كان لبس ذلك الثوب مخرجا لها لما أقر عليه كما ورد في أمر جبريل عليه السلام له صلى الله عليه وآله وسلم بخلع نعله وأخباره أن فيها أذى . وأما فركها إياه فلا يقوم مقام ذلك لأن غاية ما يقال أن في سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها تقريراً لفعلها وغاية ما يستفاد من التقرير الإباحة لا غير كما تقرر في الأصول ( ومنها ) أن قياسه على سائر الفضلات المستندة المستحيلة عن الغذاء معارض بالمستحيل إلى ما يستفاد من الطاهر كالحطاط والبراق والدمع ( ومنها ) أن ما ذكرتم من كونه حدثاً ناقضاً والنقض فرع التنجيس قياساً على سائر النواقض ينفصل عنه بوجهين ( أحدهما ) أنه غير وارد على من جعله غير ناقض وهم الشافعية كما مر ذكره . وأما من جعله ناقضاً فجوابهم منع الملازمة بين النقص والتنجيس فإن بعض النواقض لا يتصور فيها ذلك كالريح والكبائر والقهقهة عند من يقول بها ( ثانيهما ) أن قياسه على البول قياس مع الفارق لورود الأدلة الصحيحة على نجاسة البول لذاته لا لكونه ناقضاً بخلاف المني ( ومنها ) أن ما ذكره من كونه خارجاً من مخرج البول غير مفيد لأن ما كان من الفضلات داخل البدن لا يحكم عليها بنجاسة ولا طهارة حتى تبرز فتجرب عليها الأحكام ( ومنها ) أن ما ذكرتم من قياسه على دم الحيض في النجاسة بجماع وجوب الغسل فيه أنه لو كان موجب الغسل نجاسة الخارج لاختصت الطهارة بأعضاء الوضوء كسائر ما يخرج من السبيلين ولما وجب الغسل بالجماع الخالي عن الانزال ( ومنها ) أن ما قلتم من كونه لا ينفك عن المني يقال على تقدير تسليمه أن ما دل على طهارة المني بعينه دليل على العفو عن القدر الذي لا ينفك عنه من المني ولا ينافي ذلك القول بنجاسة المني وعدم العفو عما لا يلزم المني منه ( ومما استدلل به الأولون أيضاً ) ما رواه عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار قال سألت عائشة عن المني يصيب الثوب فقالت ( كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء ) أخرجه الستة جميعاً . قالوا ( والجواب ) عن حديث fark بوجهين أحدهما أنه محمول على مخالطة الماء وثانيهما أنه لم يكن فيه دلالة على كونه في الثوب الذي يصلى فيه فيحمل على ثوب النوم وحديث الغسل على ثوب الصلاة ( وأجيب ) عن حديث عائشة أنها روت fark كما روت الغسل وكان ذلك في أوقات مختلفة وحالات متعددة فيدل على التخيير في صفة الإزالة وليس في شيء من روايات حديثها ما يدل على النجاسة وجوب غسله بل أما حكاية فعل ولا عموم لها أو تقرير وهو يفيد الإباحة فقط والأصل الطهارة فيجب البقاء عليه حتى يقوم الدليل الناقل عنه كما ورد في التنزه عن البول والامر بغسله بل الروايات قاضية بالتساهل في أمره وتنزيهه منزلة الحطاط



والبصاق وما ذكره من وجهي الجواب عن حديث الفرك (يجاب عن الأول منهما) بأن في بعض روايات الحديث عن عائشة أنها قالت (لقد رأيتني وأنا أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري) وهذا تصريح بيبسه وعن (الثاني) بأن في بعض الروايات الصحيحة في حديثها ثم يصلي فيه وفي بعضها فيصلي فيه ومع ذلك فلا يتم ما ذكره من الجمع (ومما احتج به الأولون) ما في بعض الروايات عن عائشة أنها قالت لضيفها الذي غسل الثوب انما كان يجزئك ان رأيته ان تغسل مكانه وان لم تره فضحت حوله لقد رأيتني أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فحشرت الأجزاء في الغسل لما رآه وحكمت بالنضح لما لم يره وهذا حكم النجاسات فان كان هذا الفرك المذكور من غير ماء ناقض آخر الحديث أوله الذي يقتضي حصر الاجزاء في الغسل ويقتضي اجراء حكم النجاسات عليه في النضح (وأجيب) عنه بوجهين (أحدهما) ان دلالة قولها أحكمه يابساً بظفري أصرح وأنص على عدم الماء مما ذكر من القرائن (ثانيهما) ان سياق كلامها خال عن المناقضة لأنها لما رأت ضيفها مبالغاً في تطهير الثوب بغسل جميعه قالت الأمر أيسر من ذلك انما كان يجزئك الخ على طريقة القصر الاضافي الافرادى أو القليبي اذا توهّم وجوب تعميم الثوب بالغسل ثم استدلت بما هو أوسع بقولها لقد رأيتني أفركه بعد ان ذكرت له ما يحصل المقصود به من التقشف والتحرز (ومما احتجوا به أيضاً) أنه لو سلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الثوب الذي أصابه المني مع علمه به لكان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم كما اختص هو وأهل بيته بالاجتناب في المسجد واللبث فيه مع الجنابة مع ما قيل بطهارة فضلاته صلى الله عليه وآله وسلم أجمع كما في حديث أم أيمن في شربها لبوله صلى الله عليه وآله وسلم وضحكه حتى بدت نواجذه وقوله (والله لا يجيئ بطنك أبداً) أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والحاكم والدارقطني والطبراني وأبو نعيم (وأجيب عنه) بوجهين (أحدهما) ان في الحديث مقالا ذكره ابن حجر في التلخيص وغالب الروايات في طهارة فضلاته فيها مقال على اصطلاح المحدثين ولا بد في الخصوصية من دليل صريح في المراد صحيح في الاسناد (ثانيهما) انه وان سلم في حقه صلى الله عليه وآله وسلم فائبات حكم النجاسة في حق غيره مفتقر الى دليل يجب العمل به كما تقدمت الإشارة اليه \* وأما القياس فهو وان كان أحد الأدلة الشرعية الا ان فيه ما عرفته والله أعلم (البحث الثاني في نجاسة البول والغائط) والدليل عليه في حق الآدمي وغسل الثوب منهما اجماع المسلمين واختلفوا هل يستوى في ذلك القليل والكثير أم لا فذهب الأئمة من أهل البيت وفقهائهم وبه قال الشافعي الى ان قليل البول والعذرة وكثير ذلك كله سواء تعاد منه الصلاة أبداً ولا يسقطها خروج الوقت وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ان صلى وفي ثوبه من ذلك قدر الدرهم جازت صلاته (وأما) بول مالا يؤكل لحمه ورجيمه من غير الآدمي فعند العترة والشافعي أنه نجس

قياساً على الآدمي بجامع كونهما فضلة ما لا يؤكل لحمه واعترضه في النار بأن علة القياس فيه لم تثبت بشئ من مسالك العلة نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم (إنها ركس) وشواهده وكذلك مفهوم حديث العفوع عن زبل ما يؤكل يقوى بعضها بعضاً فيحصل الظن بهذا الحكم انتهى \* ويعنى ان الزبل كالبول في الحكم فما ورد في البول من العفوتناول الزبل أيضاً قياساً والا فلا أحاديث انما وردت في البول ولا ذكر للزبل في شئ منها حتى يستدل بمفهوم العفوع عنه وقد تقدم الكلام على بول ما يؤكل لحمه مستوفى في شرح قوله عليه السلام ولا بأس بأبول الابل والغنم الخ .

ويتعلق بذلك اختلاف العلماء في مسألتين ( الأولى ) في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام هل هو طاهر أو نجس وعلى القول بالنجاسة هل يتوقف تطهيره على الغسل أم النضح والرش . فذهب داود الى انه طاهر وجزم بنسبته ابن عبد البر وابن بطال الى الشافعي واحمد وغيرها وأنكرها الشافعية والخبابة عنهما وذهبت الأئمة من أهل البيت والشافعي ومالك وأبو حنيفة الى انه نجس واختلفوا في تطهيره فعند الشافعي وأصحابه انه يكفي فيه بالنضح والرش محتجاً بالمتفق عليه من حديث أم قيس بنت محصن الأسدية ( أنها أتت ابن لها صغير لم يأكل الطعام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأجلسه في حجره فبال على ثوبه فدعا بماء فنضجه على ثوبه ولم يغسله ) وعند الأئمة ومالك وأبي حنيفة انه لا بد من الغسل من دون فرق بين الصغير والكبير والذكر والأنثى قياساً على سائر النجاسات وأولوا الحديث في قولها ولم يغسله أى غسلها بما فيها فيه كغيره . قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وهو لمخالفته الظاهر يحتاج لدليل يقاوم هذا الظاهر ويبعده أيضاً ما ورد في بعض الأحاديث من التفرقة بين بول الصبي والصبية فان الموجبين للغسل لا يفرقون بينهما والتفرقة المذكورة دليل على ان النضح غير الغسل وفي بول الصبية خلاف مذهب الشافعي . والصحيح عندهم وجوب الغسل للحديث الفارق بين البوليين . قيل والحكمة في تخفيف التطهير من بول الذكر اما لكونه يقع في محل واحد لضيق مخرجه وبول الأنثى ينتشر فيحتاج الى زيادة تطهير أو ان النفس أعلق بالذكر منها بالأنثى فيستدعى ملاسته وحمله المفضى الى وقوع بوله في ثياب الحامل وبدنه فيتناسبه الترخيص في غسله والاكتفاء بالنضح ونحوه ( المسألة الثانية ) اختلفوا في غسل النجاسات من الثياب والأبدان والأرض هل يجب أم لا فذهب المعتزلة وأكثر أهل العلم انه فرض فلا تجزئ الصلاة بثوب نجس عالماً كان المصلي أو ساهياً واحتجوا بقوله تعالى ( وثيابك فطهر ) روى عن ابن عباس وابن سيرين في تفسيرها اغسلها بالماء واقها من القدر ومن الدرن وبحديث أسماء بنت أبي بكر ( ان امرأة سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب يصيبه الدم من الحيضة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حته ثم اقرصيه بالماء ثم رشه صلى فيه ) متفق عليه وبحديث الصبي على بول الاعرابي في تطهير

الارض ومنها الصب والنضح على الثوب الذي بال عليه الصبي والحديث ( تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه ) وغير ذلك قالوا ولما اجمعوا على ان الكثير من النجاسة واجب غسله من الثوب والبدن وجب أن يكون القليل منها في حكم الكثير كالحديث قياساً ونظراً لاجماعهم على أن قليل الحدث مثل كثيره في نقض الطهارة وإيجاب الوضوء . وقال آخرون غسل النجاسات سنة وليس بشرط في صحة الصلاة . وذكرنا عن سميد بن جبير ( اقرأ على آية تأمر بغسل الثياب ) قاله لمن خالف في ذلك . وأما قوله تعالى ( وثيابك فطهر ) فهي كناية عن تطهير القلب لله من الكفر بدليل ما عطف عليه من قوله ( والرجز فاهجر ) يعني الأوثان فكيف يأمره بتطهير الثياب قبل ترك عبادة الأوثان قالوا ودليل ذلك ان هذه السورة نزلت قبل نزول الشرائع من وضوء وصلاة وغير ذلك . وروى جرير بن عبد الحميد عن منصور عن أبي رزين في قوله ( وثيابك فطهر ) قال عمك اصلحه قيل كان الرجل اذا كان حسن العمل قيل فلان طاهر الثياب . وقال ابن جريج أخبرني عطاء عن ابن عباس انه سمعه يقول في قوله ( وثيابك فطهر ) قال من الاثم يقول هي في كلام العرب وغير من ذكرها كذلك . ومن حججه على سنية غسلها حديث أبي سميد الخدرى ( بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل الصلاة ونعلاه في رجله ثم خلعها فخلع الناس ثيابهم فلما انصرف قال لهم لم خلعتم ثيابكم ) الحديث ففيه ما يدل على أن غسل القدر ليس بواجب ولا كونه في الثوب يفسد للصلاة لانه لم يذكر اعادة (قلت) وما أحسن ما قاله ابن عبد البر ولفظه - الذي أقول به ان الاحتياط للصلاة واجب وليس المرء على يقين من اداؤها الا في ثوب طاهر وبدن طاهر من النجاسة وموضع طاهر على حدودها فلينظر المؤمن لنفسه ويجتهد انتهى .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال كنت رجلاً منذاً فاستحييت ان أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك لمكان ابنته منى فامرت المقداد بن الأسود فسأله فقال يا مقداد هي أمور ثلاثة الودى شئ يقع البول كهيئة المنى فذلك منه الطهور ولا غسل منه والمذى ان ترى شيئاً أو تذكره فينتشر فذلك منه الطهور ولا غسل منه والمنى هو الماء الدافق اذا وقع مع الشهوة وجب الغسل )

ش قال القاضي هكذا سياق الخبر في المنهاج الجلى وفي الأكثر من نسخ المجموع وفي الاعتصام للامام القاسم عليه السلام قتيلاً عن المجموع ( والمذى ان ترى شيئاً أو تذكره فينتشر فتمذى فذلك منه الطهور ) وكذا هو في أمالي الامام أحمد بن عيسى عليه السلام وروى أبو داود عن علي عليه السلام قال ( كنت رجلاً منذاً فجعلت أغتسل حتى تشقق ظهري فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو ذكره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تفعل اذا رأيت المذى فاغسل ذكرك

وتوضاً وضوءك للصلاة فإذا فضخت الماء فاغتسل ) قال المنذرى وأخرجه النسائي وأخرجه البخارى  
ومسلم من حديث محمد بن على وهو ابن الحنفية عن أبيه بنحوه مختصراً وأخرجه الترمذى وابن ماجه  
من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن على عليه السلام وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح  
انتهى . وقوله فضخت بالغاء ثم ضاد وخاء معجمتين أى دقت قال فى التخرىج حديث أبى خالد هذا  
فى قوله هى أمور ثلاثة الخ لم أجده عن على عليه السلام هكذا . وفى سنن أبى داود عن على فيها ذكر  
اثنين من الثلاثة . وأخرج المؤيد بالله فى شرح التجريد ما يشهد لبعضه فقال أخبرنا أبو بكر المقرئ قال  
نا الطحاوى قال انا ابراهيم بن أبى داود قال نا أمية بن بسطام قال نا يزيد بن زريع قال نا روح بن  
القاسم عن ابن أبى نجیح عن عطاء عن اياس بن خليفة عن رافع بن خديج ان علياً عليه السلام أمر  
عماراً أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المذى فقال (يفسل مندا كبره ويتوضاً) وأخبرنا  
أبو بكر قال انا الطحاوى قال نا محمد بن خزيمة قال نا عبد الله بن رجاء قال انا زائدة بن قدامة عن حصين  
عن أبى عبد الرحمن عن على قال (كنت رجلاً مذاءً وكانت عندى ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم فارسلت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال توضاً واغسله ) قال المؤيد بالله فدل هذان  
الحديثان على نجاسته لايجاب النبى صلى الله عليه وآله وسلم غسله انتهى . وفى التلخيص ما فظه -  
حديث انه صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الرجل يصيبه المذى ينضح فرجه ويتوضاً وضوءه للصلاة .  
الشيخان عن على قال ( كنت رجلاً مذاءً فاستحييت ان أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لمكان ابنته منى فأمرت المقداد فسأله فقال يفسل ذكره ويتوضاً ) وفى رواية لمسلم (توضاً وانضح  
فرجك) ورواه أبو داود والنسائي من طريق سليمان بن يسار عن المقداد أن علياً أمره أن يسأل وهذه  
الرواية منقطعة . ولاحمد والنسائي وابن حبان انه أمر عمار بن يسار أن يسأل وفى رواية لابن خزيمة ان  
علياً سأل بنفسه وجمع بينهما ابن حبان بتعدد الاسئلة انتهى . (وقوله) وهذه الرواية منقطعة يشير  
الى ما قاله الشافعى ان حديث سليمان بن يسار عن المقداد مرسل لانهم أنه سمع منه شيئاً قال البيهقى هو كما  
قاله وقد رواه بكير بن الاشج عن سليمان بن يسار عن ابن عباس فى قصة على والمقداد موصولاً  
انتهى . وذكر ابن حبان ان سليمان سمع من المقداد وعمره دون المشر السنين وأشار أيضاً الى وجه  
الجمع فى صحيحه ولفظه . مات المقداد سنة ثلاث وستين<sup>(١)</sup> بالجرف ومات سليمان بن يسار سنة أربع  
وتسعين وقد سمع سليمان بن يسار المقداد وهو دون عشرين قال بعد أن أخرج حديث حصين بن عقبة  
وهو فى البيهقى حصين بن قبيصة عن على (كنت رجلاً مذاءً فسألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم

(١) ينظر فى هذا فان وفاة المقداد سنة ثلاث وثلاثين كما سيأتى قريباً نقلاً عن القتيبى

فقال اذا رأيت المذى فاغسل ذكرك واذا رأيت الماء فاغتسل ثم قال قال أبو حاتم يشبه ان يكون على ابن أبي طالب عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ثم أخبر المقداد عليا بذلك ثم سأل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عما أخبره به المقداد حتى يكونا سؤالين في موضعين مختلفين والدليل على انها كان في موضعين مختلفين ان عند سؤال على عليه السلام أمره بالاغتسال عند المني وليس هذا في خبر المقداد ويدل ذلك على انها غير متضادين انتهى . ولم يتعرض لما ورد أن عليا أمر عمارا ولا مانع من أن يكون أمره مع المقداد أيضا وكل سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأخبر كل منهما عليا بما سمعه \* وأما ذكر الودى مع تقسيم الخارج الى ثلاثة أنواع فقد جاء موقوفا على بعض الصحابة فاخرج البيهقي في سننه ما لفظه - أخبرنا أبو نصر عمر بن عبد العزيز أنا أحمد بن اسحق بن شيبان البغدادى الهروى أنا معاذ بن نجدة نا خلاد بن يحيى نا مالك ابن مغول عن زرعة أبي عبد الرحمن قال سمعت ابن عباس يقول ( المذى والمذى والودى اما المنى فهو الذى منه الغسل وأما المذى والودى فقال اغسل ذكرك أو مذا كيرك وتوضأ وضوءك للصلاة ) وروينا عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر فى المذى بنحوه انتهى وروى ابن عليه عن ابن عون عن أنس بن سيرين عن ابن عباس المنى يغتسل منه والمذى يغسل منه فرجه ويتوضأ والذى من الشهوة لا ادري ماهو ) وعن عائشة المنى يغتسل منه والودى والمذى يتوضأ منهما ذكره فى شرح الترمذى ( قوله ) كنت رجلا مذاء قال القسطلانى فى شرح البخارى مذاء صفة لرجل ولو قال كنت مذاء لصح الا ان ذكر الموصوف يكون لتعظيمه نحو رأيت رجلا صالحا أو لتحقيره نحو رأيت رجلا فاسقا ولما كان المذى يغلب على الاقوياء الاصحاء حسن ذكر الرجولية معه لانه يدل على معناها انتهى . وأخذ بعضهم من ظاهر المبالغة فى صيغته ان سلس المذى يجب منه الوضوء ورده الشيخ تقي الدين بان الصيغة تحتل ان تكون للقوة وكال الصحة فلا يكون له حكم السلس حتى يترتب عليه ذلك الحكم اذ الغالب على من هو كذلك تكرر وقوعه أو يكون لعله موجبة له من ضعف أو مرض ولا نص فى الحديث على أيهما ( قلت ) بل هو الى الأول اقرب لما أشتهر فى صفة على عليه السلام من الشدة والقوة فى بدنه فالوجه الثانى احتمال مرجوح ( قوله ) فاستحييت ان أسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه اللغة الفصيحة ويقال استحيته . والحياء تغير وانكسار يعرض للانسان من خوف ما يعاب به أو يندم عليه وفيه استعمال الادب ومحاسن العادات فى ترك المواجهة بما يستحيا منه عرفا ( قوله ) فأمرت المقداد قال القتيبي فى كتاب المعارف هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة من اليمن وكان الاسود بن عبد يغوث بن عبد مناه بن زهرة ادعاه لانه كان حليفا له فنسب اليه ورجع الى نسبه وكان فارس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم بدر وكانت تحتها ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب بنت

عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان رجلا طوالا آدم ذا بطن كثير الشعر يضفر لحيتهم أعين  
مقرونا أقي ويكنى أبا معبد مات بالجرف فحمل على رقاب الرجال حتى دفن بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين  
وهو ابن سبعين سنة أو نحوها انتهى وقد أشار الحديث إلى الثلاثة الأنواع فالودي يسكون الدال المهمة  
ويروى بالمعجمة شاذًا وقد ينقل ماء أبيض نخين يخرج بعد البول والمذى فيه لغات بفتح الميم وأسكان  
الدال وبكسر الدال وتشديد الياء وبكسر الدال وتخفيف الياء وأفصحها الأولى واشهرها يقال منه  
مذى وامذى ومذى بتشديد الدال وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند تذكر الجماع لا بشهوة ولا دفع  
ولا يقبه فتور وربما لا يحس بخروجه ويكون ذلك للرجل والمرأة وهو في النساء أكثر منه في الرجال  
والمنى مشدد لا غير يقال منى بمعنى من باب رمى وهو فعيل بمعنى مفعول وهو الماء الدافق قال العلماء ماء  
الرجل في حال الصحة أبيض نخين يتدفق في خروجه دفعة بعد دفعة ويخرج بشهوة وتلذذاً إذا خرج  
استعقب خروجه فتور ورأته كرائحة طلع النخل وهي قريبة من رائحة العجين وقيل إذا يبس كان  
ريحه كريخ البول وقديع المرض فيصير رقيقاً أصفر أو يسترخى وعاء المنى فيسيل من غير التناذر وشهوة  
أو يستكثر من الجماع فيحمر ويصير كماء اللحم وربما خرج دماغياً . وفي الحديث دليل على أنه  
سبب موجب للفعل إذا كان مع الشهوة فجعلها شرطاً ويكنى في وجودها الظن كما تقدم تقريره بخلاف  
المنى فلا بد من يقينه وهو المختار للمذهب الزيدية \* قال الامام عز الدين وأما فرق أهل المذهب بين المنى  
والشهوة فاعتبروا فيه اليقين واكتفوا فيها بالظن لأن المنى عندهم وحده سبب للفعل الموجب له  
وليست الشهوة الا شرطاً ولا يعتبر في الشرط ما يعتبر في السبب بل الشرط أخف حكماً كما اجتروا في  
الاحصان بشاهدين واعتبروا في الزنا أربعة انتهى ومثله في الفيت ويؤخذ من الحديث أن الودي  
والمذى ناقضان للطهارة الصغرى وأن الغسل لا يجب فيهما وفي بعض روايات هذا الحديث الامر  
بغسل الذكر من المذى ويؤخذ منه أن الاحجار لا تقوم مقامه . وذهب بعض العلماء إلى أنها تكفي  
قياساً على البول وحمل الامر بالغسل على الاستحباب ودفع بان النص إذا اشتمل على أمر لا يقع  
الامتنال الا به وجب اتباعه ولا مجال للقياس فيه إذا كان يلزم معه أطراح ماورد به النص ومن أوجب  
غسل الذكر منه اختلفوا هل يغسل جميعه أو موضع النجاسة على قولين والصحيح الثاني والله أعلم  
ص ( قال زيد بن علي أحب للجنب أن يبول قبل أن يغتسل وإن لم يفعل جزأه الغسل )  
ش وجه الاستحباب ان في خروج البول استقصاء لبقية المنى المظنون بقاءه في الاحليل وليس  
بواجب ومن قال باستحبابه مالك وابن حنبل والليث والزهري والمؤيد بالله أحمد بن الحسين والمنصور  
بالله القاسم بن علي العماني والمهدي أحمد بن الحسين والامام شرف الدين وغيرهم . وذهب الهادي عليه  
السلام إلى وجوبه شتجاً بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا جامع الرجل فلا يغتسل

حتى يبول والا تردد بقية المنى فكان مثله داء لا دواء له) فاقتضى الامر بذلك وبين وجهه وهو خشية تردد بقية المنى والحديث أخرجه محمد بن منصور في الامالي عن حسين بن نصر عن خالد عن حصين عن جعفر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (قد كره) وهو في التجريد بهذا الاسناد وحسين بن نصر هو حسين بن نصر بن مزاحم المنقري روى عنه محمد بن منصور وأبو الفرج الاصبهاني \* وشيخه خالد هو خالد بن عيسى العكلى من رجال الشيعة وشيخه حصين بن الحارث بضم الميم وفتح المعجمة وكسر المهملة وآخره قاف ابن ورقاء أبو جنادة بضم الجيم وفتح النون وبعد الالف دال مهملة السلوي الكوفي قال في الطبقات لم تكف على ترجمة الأولين في شيء من كتب الرجال الا حصينا فقتل الذهبي عن الدارقطني انه يضع الحديث وقتل ابن الجوزي عن ابن حبان قال لا يجوز الاحتجاج به قال ولا التفات الى ما قيل فيه فقد روى عن أئمة اثبات كزيد بن علي والباقر والأعشى وخلق كثير واحتج به المؤيد بالله ووثقه وخرجه الطبراني وقال كوفي ثقة وبما روى<sup>(١)</sup> ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتاه رجل فقال (اني كنت اغزل عن جاريتي وقد أتت بولد فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل كنت تعاودها قبل أن تبول قال نعم قال الولد ولدك) (وأجيب) عن الحديث الأول بانه مرسل لأن علي بن الحسين عليهم السلام تابعي والعمل به مبني على طريقة من يقبل المراسيل لكنه وان جزم الرواي بنسبته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فتعليقه بخشية الضرر يدل على عدم الوجوب كما ورد في التمهيد عن التوضأ بالماء المشمس مغللاً بانه يورث البرص ولا خلاف في وقوع الاجزاء وكذا التوضأ بشديد الحر والبرد ولو كان ضاراً وعن (الثاني) بان حكم النبي صلى الله عليه وسلم بلحوق الولد لبقية المنى في احليله لا يلزم منه ايجاب اعادة الغسل بعد أن خرج من مستقره على وجه الدفق وقد اغتسل وبقيته لا يوجب خروجها بالبول غسلاً آخر لانها لم تخرج على وجه الدفق والشهوة الموجبين

(١) قوله وبما روى الخ ينظر فيما رواه عن النبي عليه السلام والذي في كتب أئمتنا وشيعتنا ان ذلك انما روى عن علي كرم الله وجهه ولفظ التجريد المؤيد بالله (ولما روى عن علي انه أتاه رجل فقال أئني الخ) وكذلك ينظر في قوله رحمه الله وزاوية الأئمة الى مرسله لكونه علي بن الحسين من التابعين والذي في كتب أئمتنا وشيعتهم ان ذلك انما هو من رواية جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر كما أخرجه الامام أحمد بن عيسى والامام المؤيد بالله والامام أبو العباس والناصر الاطروش ومولاهم المعداد منهم علي بن بلال في شرحه للأحكام والكل يرويه عن محمد بن منصور المرادي رأس فقهاء الزيدية وشيعتهم بإسناده الى جعفر الصادق عن أبيه الباقر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اذا جامع الرجل الخ وهو الذي ذكره المصنف في أول البحث اه)

للفعل وقد أشار في الشفاء الى معنى ذلك ولذا قال في الزهور اذلة أهل المذهب في هذه المسئلة لا تخلو عن نظر  
 ( تنبيه ) لو تحقق مقارنة المني للشهوة لكن منع من خروجه مانع كحصاة أو باليد حتى سكنت الشهوة  
 ثم أرسل المني قال الامام عز الدين في الفتاوى الظاهر وجوب الغسل لحصول المني مع الشهوة ولا يضر  
 ما منع من خروجه من طرف المجزى ويحتمل عدم الوجوب قياساً على البول فإنه لاحكم الا مع خروجه  
 فلو قدرت أنه فارق مجله فنع من الخروج حتى كف لم ينتقض الوضوء . وقال في المنار الاحوط الاغتسال  
 وفي الطبراني ( اذا اغتسل أحدكم ثم ظهر من ذكره شيء فليتوضأ ) وهو من حديث الحكم بن عمار  
 الثمالي وأقل رتبة الحديث ان يرجح عدم الوجوب مع كونه الأصل واما ان كان بالغاً الى رتبة المعمول  
 به مستقلاً فهو نص يقطع النزاع انتهى ( قلت ) ذكر في مجمع الزوائد بعد سياق هذا الحديث ونسبته  
 الى الطبراني ان فيه بقية ابن الوليد وهو مدلس وقد عنعن فلا تقوم به حجة . وما ذكره  
 الامام عز الدين من احتمال عدم الوجوب لقياسه على البول فيه نظر للفرق بين موجب الوضوء وموجب  
 الغسل فالأول متوقف على الخروج كما في حديث ( الوضوء مما خرج ) فاذا منع مانع من خروج الناقض  
 بعد تحقق انفصاله عن مقره حتى فعل المكلف ما توجهاً لأجله صح ذلك بخلاف الثاني فان ايجاب  
 الغسل متوقف على مجموع أمرين هما تحريك الشهوة وانفصال المني عن مقره وثرأخي خروجه مانع  
 لا يخرج عن عدم الوجوب لعدم الدليل على اشتراط اتصال خروجه بالشهوة بعد حصول العلم بان  
 الخارج متسبب عنها وفرق بينه وبين ما كان توقفه على مجرد الخروج لا غير فلا يتم القياس والله أعلم .  
 ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم في الحائض والجنب يمرقان في الثوب قال الحبيص والجنباء حيث جعلهما الله فلا يفسلا بينهما )  
 ثم أخرجه محمد بن منصور في الأمالى من طريق أبي خالد بهذا السند بلفظ ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ( مثل عن الجنب والحائض يمرقان في الثوب حتى يلتصق عليهما ) الحديث وهكذا رراه  
 في المنهاج عن الامام عليه السلام واللتق بفتح <sup>(١)</sup> الفاء والعين البلل يقال لثق بفتح الفاء وكسر العين  
 وطائر لثق انتهى \* وقال في التخريج لم أجده يعني حديث الأصل بهذا السياق من حديثه عليه  
 السلام . وقد روى معناه موقوفاً على الصحابة وعن جماعة من التابعين في مسند الدارمي في الطهارة  
 في ( باب عرق الجنب ) ما لفظه أخبرنا عمرو بن عوف <sup>(٢)</sup> قال نا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد  
 عن القاسم بن محمد عن عائشة أنها سئلت عن الرجل يصيب المرأة ثم يلبس الثوب فيعرق فيه فلم تر  
 به بأساً انتهى \* ورجاله رجال الصحيح وفيه شاهد قوى لما في المجموع من الحديث المرفوع وقال  
 أخبرنا عبد الله بن مسلمة نا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يعرق في الثوب وهو جنب ثم يصلي



فيه انتهى \* وهذا من أصح الأسانيد فقد ذكروا أن أصحابها مالك عن نافع عن ابن عمر وعبد الله بن مسلمة هو القعنبى وهو ثقة امام فقيه محدث روى له السبعة وقال أخبرنا يحيى بن يحيى أبنا هشيم عن هشام هو ابن حسان عن عكرمة عن ابن عباس انه لم يكن يرى بأساً يعرق الحائض والجنب. وأخرج عن سعيد بن المسيب والحسن بن أبي الحسن البصرى أنهم كانوا لا يرون يعرق الجنب بلأساً وكذلك الحائض انتهى ( قالت ) قد وقفت على شاهد لحديث الأصل مرفوعاً أورده أبو الفتح اليعمرى فى شرح الترمذى بسنده الى أبى بكر بن المقرئ حدثنا محمد بن ريان ثنا زكريا يعنى بن يحيى كاتب العمرى نا المفضل يعنى ابن فضالة عن عمرو بن يزيد عن مسروق أن ابن عباس دخل على خالته ميمونة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت مالك يا ابن أختى أشعث فقال ( كانت مَرَجَلَتِي أم عمارة حائضاً قالت فما بال الحیضة من اليد لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستدفى فى حجر المرأة من نساءه ولقد رأيته تعطيه المرأة الحجرة وهى حائض ) انتهى وكذا حديث أبى هريرة عند مسلم قال ( بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى المسجد فقال باعائشة ناولينى الحجرة فقالت انى حائض فقال ان حیضتك ليست فى يدك فناولته ) ففیه موافقة لبعض ما دل علیه حديث الأصل وما سأتى بعد هذا فى مصلحة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحذيفة دليل على ذلك أيضاً . قال فى الجامع الكافى وروى محمد بأسانيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين صلوات الله عليه وزيد بن على وأبى جعفر محمد بن على الرخصة فى عرق الجنب والحائض . قال محمد ولا بأس اذا اغتسل من جنابة ان يصيب جسده جسده امرأته وهى جنب ما لم يصب منها موضع أذى فان أصاب من ذلك شيئاً غسل موضعه بعينه . بلغنا عن أمير المؤمنين انه كان يستدفى بامرأته بعد ما يغتسل وهى جنب على حالها انتهى \* وفى مجمع الزوائد ما لفظه - وعن ابن جريج قال أخبرت ان ابن مسعود كان يستدفى بامرأته فى الشتاء وهى جنب وقد اغتسل هو وتبرد بها فى الصيف وهما كذلك رواه الطبرانى فى الكبير واسناده منقطع انتهى \* وفى مختصر تحف السادة المهرة ما لفظه . وعن عكرمة أنه كان لا يرى بأساً ان ينتسل الرجل من الجنابة ثم يستدفى بامرأته قبل ان تغتسل أو تغتسل المرأة قبل الرجل فتستدفى به رواه مسدد ورجاله ثقات ورواه الترمذى من حديث عائشة قال وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين وبه قال سفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحق وعن إبراهيم انه كان لا يرى بأساً ان يغتسل الرجل قبل امرأته ثم يستدفى بها قبل ان تغتسل رواه مسدد ورجاله ثقات انتهى \*

ص ( حدثنى زيد بن على عن أبيه عن جده عن على عليهم السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صافح حذيفة بن اليمان فقال يا رسول الله انى جنب فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان

المسلم ليس بنجس )

ش قال في التخریج مسلم في آخر الطهارة بعد التيمم بإسناده عن حذيفة ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقيه وهو جنب فحاده فغتسل ثم جاء فقال اني كنت جنباً فقال ان المسلم لا ينجس ) ابن ماجه في ( باب مصالحة الجنب ) عن حذيفة قال ( خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلقيني وانا جنب فحدث عنه فاعتسلت ثم جئت فقال مالك قال كنت جنباً قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المسلم لا ينجس ) وأخرجه أبو داود في باب مصالحة الجنب بلفظ ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه فاهوى اليه فقال اني جنب فقال ان المسلم ليس ينجس ) وفي رواية لأبي داود ( ليس بنجس ) كرواية المجموع انتهى وذكره في مجمع الزوائد في باب طهارة الجنب ولفظه عن أبي موسى الأشعري قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خرج فرأى رجلاً من أصحابه مسح وجهه ودعا له قال فخرج يوماً فلقي حذيفة فخنس عنه حذيفة فلما أتاه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا حذيفة رأيتك ثم انصرفت قال لاني كنت جنباً قال ان المسلم ليس بنجس ) رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ الطبراني وعن حذيفة قال ( صاغى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا جنب ) رواه البزار وفيه منديل بن علي وقد ضعفه أحمد ويحيى بن معين في رواية ووثقه في أخرى ووثقه ابن معاذ وهو منجبر بما ورد في الصحيح عنه . وأخرج في الأمل من طريق الامام زيد بن علي معنى حديث الاصل بزيادة تخالف ما في شواهده ولفظه . حدثني أحمد بن عيسى عن حنين عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي قال عاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا معه رجلاً من الانصار فتطهر للصلاة ثم خرجنا فاذا نحن بحذيفة بن اليمان فاوماً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى ذراع حذيفة ليدعم عليها فنخسها <sup>(١)</sup> حذيفة فأنكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مالك يا حذيفة فقال اني جنب فقال يا حذيفة ابرز ذراعك فان المؤمن ليس بنجس ثم وضع كفه على ذراعه وانها لرطبة فادعم عليها حتى انتهى الى المسجد ثم قال يا حذيفة انطلق فأفرض عليك من الماء ثم أجب الصلاة ثم دخل فصلى بنا ولم يحدث وضوءاً ولم يغسل يداً ) ورواه كذلك في المنهاج وشرح التجريد بالاسناد الى محمد بن منصور بطريقه . ووجه الجمع بينه وبين ما تقدم يحتاج الى تكلف والله أعلم بصحته والحديث دليل على طهارة المسلم الحي وأن ما يعرض له من الجنابة لا يخرج عن الطهارة وكذلك المرأة وهو اجماع المسلمين حتى الجنين اذا لقته أمه وعليه

(١) كذا في رواية القاضي جعفر بن أحمد بن عبد السلام بنون فمجمة ولعله وهم اذ المعنى لا يساعد هنا وفي رواية الشريف الحسن بن عبد الله بن المهول خبسها بمهمة فوحدة وكذا في المنهاج وهذا هو الاشبه والله أعلم . شيخنا العلامة أحمد بن محمد السياغ رحمه الله

رطوبة فرجها ولا يجي فيه الخلاف في نجاسة رطوبة فرج المرأة - ولا الخلاف في نجاسة ظاهر بيض  
 الدجاج \* وأما ميتة المسلم ففيه خلاف بين العلماء فذهب القاسم والهادي وأبو حنيفة ومالك والمؤيد  
 بالله وأبو طالب إلى نجاستها لقوله تعالى - ( حرمت عليكم الميتة والدم الآية ) والمشهور في تقرير  
 الاستدلال بها على النجاسة أن يقال ثبت تحريم الميتة والمناسب للتحريم من العلل بالنسبة إليها  
 منحصري أمور أربعة الاحترام والاستقذار والنجاسة والضرر لا وجه للاحترام والاستقذار منتف  
 بالنسبة إلى من حرمت عليهم وكيف وهم منعوا منها مستلذين لها مستطييين لاكلها ولا ضرر فيها فتعين  
 النجاسة وهو المطلوب قياساً على سائر الميتات وذهب الشافعي والمنصور بالله والامير الحسين وغيرهم  
 إلى طهارتها لوجوه ( منها ) حديث الاصل فإن قوله ليس ينجس نفى عام لم يخص بحياة ولا غيرها  
 ويدل على عموم مدلوله صريحاً ما ذكره البخاري تعليقا عن ابن عباس . ( المسلم لا ينجس حياً  
 ولا ميتاً ) ووصله الحاكم في المستدرک فقال أخبرني ابراهيم بن عصمة بن ابراهيم العدل أنا أبو مسلم  
 المسيب بن زهير البغدادي حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن  
 دينار عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم ( لا تنجسوا موتاكم فإن المسلم ليس بنجس حياً ولا ميتاً ) قال صحيح على شرطهما ولم يخرجاه .  
 ومنها قوله تعالى ( ولقد كرمنا بني آدم ) فإنه مطلق في أنواع التكريم من حيث كونه آدمياً والنجاسة  
 من منافيات التكريم ولذا استدلل بها القائلون بطهارة المني ( ومنها ) أن الأصل هو الطهارة ولا ينتقل  
 عنها إلا بدليل ناهض والاستدلال بالآية على نجاسة ميتة الآدمي بعمومها لا يتم إلا بواسطة إن  
 التحريم للنجاسة لا الاحترام ولا للاستقذار ولا للضرر والمناسب لحزمة ميته إنما هو الاحترام بل هو  
 الاظهر فيه لتكريمه فلا تتمين النجاسة علة لتحريمه كما تعينت في تحريم غيره من سائر الحيوانات  
 ولو سلم شمولها لميتة الآدمي فعموم مخصوص بالحديث السابق عن ابن عباس وقد قرر أن الخبر  
 الصحيح يخص ظاهر العموم القرآني . والقياس الذي احتجوا به فاسد الاعتبار لوجود النص ( وأما )  
 الكلام في طهارة الكافر والخلاف فيه فسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى ( وقوله ) في  
 الأصل ليس بنجس الموجود في النسخ المعتمدة بالباء والنون وهو مثل رواية أبي داود قال في هامش  
 السنن ضبطناه بباء الجرو نون مفتوحة وضبطه المنذري بالياء التحتية وسكون النون فعل مضارع  
 يقال ينجس بضم الجيم وفتحها لغتان وفي ماضيه لغتان نجس بكسر الجيم وبضمها فن كسرها في  
 الماضي فتحها في المستقبل وبالعكس ويؤخذ من قول حذيفة أني جنب وكذا ما في بعض روايات  
 الحديث من قوله فحدث عنه ويروى نجس دلالة واضحة على احترام أهل الفضل وإن جليهم  
 ومصاحبهم يكون على أكمل الهيئات قال بعض شراح الحديث ومن ذلك استحبابهم للمصلي أن

يكون على أحسن حالانه وأكمل هيئاته ولذلك استحبوا الطالب العلم أن يكون في حال طلبه وحمله إياه عن أشياخه بين أيديهم في حالة حسنة من إزالة الشعور بالمأمور بإزالتها وقص الاظفار وإزالة الرائحة المكروهة وغير ذلك مما فيه إجلال العلم والعلماء \* وحذيفة هذا هو ابن الهيثم واسمه حسيل بمهملتين وياء مصغرا ابن مالك ويقال ابن جابر بن مالك ويقال ابن عمرو بن ربيعة بن جروة بكسر الجيم ولقب جروة أيضا الهيثم وقيل له الهيثم لانه أصاب في قومه دما فهرب الى المدينة فخالف بنى عبد الاشهل وهم من اليمن فمناه قومه الهيثم لمخالفته الهيثمية . استشهد رحمه الله يوم أحد غلطا بسيف المسلمين فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يدريه فتصدق بها ولده حذيفة رضى الله عنه وكان حذيفة من خيار الصحابة وأسره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم المنافقين وتوفى بالمدائن سنة ثلاث وثلاثين وجاءه نعي<sup>(١)</sup> عثمان ولم يدرك الجمل لانها كانت لعشر خلون من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين وله عقب في الانصار ولم يشهد بدرا قاله القتيبي في كتاب المعارف والله أعلم

### ﴿ باب في الرعاف والنوم والحجامة ﴾

ص<sup>(١)</sup> (وقال زيد بن علي عليهما السلام في الحجامة انها تنقض الوضوء وتفعل مواضعها وان تغسل فهو أفضل)

ش قد تقدم الكلام مبسوطا على حقيقة الرعاف ونقضه للوضوء والقدر الناقض منه ومن كل دم سال الى ما يمكن تطهيره وكذا الكلام على النوم والحجامة وما يتعلق بهما فراجع ما تقدم موقفا ان شاء الله تعالى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تطهر للصلاة فامس انهامه أنه فاذا دم فاعاد مرة أخرى فلم ير شيئا فاهوى الى الارض فمسجه ولم يحدث وضوءاً ومضى الى الصلاة)

ش قال في التخريج ذكره المؤيد بالله في شرح التجريد في نواقض الطهارة وقال قد صرح انظروا ان الدم كان يسيراً وفي سنن البيهقي في (باب ما يجب غسله من الدم) وأخبرنا أبو الحسين بن بشران قال أنا اسماعيل بن محمد الصفار قال أنا اسماعيل بن أسحاق قال نا علي بن عبد الله قال نا عبد العزيز ابن عبد الصمد قال نا سليمان التيمي عن عمار بن أبي عمار عن ابن عباس قال ( اذا كان الدم فاحشا فمليه الاعادة وان كان قليلا فليس عليه اعادة ) انتهى (قلت) نقل البيهقي في شرح الترمذي عن

(١) ينظر في هذا مقتل عثمان سنة خمس وثلاثين ووفاة حذيفة بعد قتله باربعين ليلة وقال هنا توفى بالمدائن سنة ثلاث وثلاثين اهـ

أبي بكر الأثرم قال ثنا عقبة بن مكرم قال ثنا يونس بن بكير قال أنا محمد بن اسحق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري قال ادركت قهقامنا يقولون ما أذهب الحلك من الدم فلا يضر وما اذهب القتل مما يخرج من الانف فلا يضر قال وقيل لابي عبد الله أحمد بن حنبل الى أي شيء تنذهب في الدم فقال اذا كان فاحشا قيل له في الثوب قال في الثوب واذا خرج من الجرح قيل له السائل أو القاطر فقال اذا فحش اذهب الى الفاحش على حديث ابن عباس قال وقال أبو عبد الله عدة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكلموا فيه أبو هريرة كان يدخل أصابعه في أنفه وابن عمر عصر بئرة وابن أبي أوفى تنخم دما وجابر أدخل أصابعه في أنفه وابن عباس قال اذا كان فاحشا قال اخبرنا معاوية بن عمرو عن صفيان عن عطاء بن السائب أنه رأى عبد الله بن أبي أوفى تنخم دما غليظا وهو يصلي قال وحدثنا موسى بن اسماعيل قال نا حماد قال أنا حميد عن بكر بن عبد الله المزني ان ابن عمر عصر بئرة في وجهه فخرج منها شيء من دم وقيح فمسحه بيده ولم يتوضأ. وصلى وقال ابن أبي شبة حدثنا هشيم عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه أدخل أصابعه في أنفه فخرج دم فمسحه فصلى ولم يتوضأ وعن أبي قلابة انه كان لا يرى بأسا بالشقاق يخرج منه الدم \* وعن مكحول انه كان لا يرى بأسا بالدم اذا خرج من أنف الرجل ان استطاع أن يقتله بأصبعه الا أن يسيل أو يقطر وعن أبي الزبير عن جابر أنه أدخل أصبعه في أنفه فخرج عليها دم فمسحه بالأرض أو بالتراب ثم صلى \* فهذه الآثار المروية عن الصحابة والتابعين دليل على عملهم بمعنى ما دل عليه حديث المجموع وقد تقدم قدر الناقض من الدم وهو القطرة فما فوق وتقديره أيضا في كلام الامام بالدرهم فراجع

ص (وسألت زيد بن علي عن الذي لا يرقأ رعاؤه قال يتوضأ لكل صلاة ويصلي وان سال ويكون ذلك في آخر الوقت)

ثم اخرج البيهقي في السنن بسنده الى الوليد بن مسلم أخبرني شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة في الراعي لا يرقأ دمه يسد أنفه ويتوضأ ويصلي قال الوليد وأخبرني عبد الرحمن بن نمر انه سمع ابن شهاب الزهري يقول مثل ذلك وقوله لا يرقأ هو بالهمز من رقأ بوزن فعل بفتح العين فهما معناه السكون يقال رقأ الدم والدمع اذا سكنا ذكره في الصحاح والضياء وأما رقي في السلم رقياً ورقياً فذكره في الديوان في باب فعل بالكسر يفعل بالفتح وكذا في الصحاح والضياء قال القاضي في شرحه (أما) الوجه في وجوب الوضوء لكل صلاة فهو أنه مأمور بان يؤدي الصلاة متطهرا وهو حين يقوم اليها غير متطهر لأن الدم من النواقض ولا يرد عليه انه حين يكل الوضوء كذلك على غير وضوء لاستمرار خروج الناقض اذ ذلك تكليف بما لا يطاق ولأنه يؤدي الى التسلسل ولا باحته صلى الله عليه وآله وسلم للمستحاضة أن تصلي بوضوء واحد ولو قطر الدم على الحصى والنساء شقائق الرجال في الاحكام (وأما)

تأخير ذلك الى آخر الوقت فذلك على جهة الاستحباب لجواز أن ينقطع الرعاف في آخر الوقت فيصلى صلاة كاملة الطهارة انتهى .

ص ( وسألت زيد بن علي عليهما السلام عن الرجل ينام في الصلاة وهو راكع أو ساجد أو جالس فقال لا ينقض الوضوء )

ش قد قدم في تعداد نواقض الوضوء شرح هذا مستوفى فارجع اليه موقفا ان شاء الله تعالى \*

### ص ﴿ باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة وما يكفي الغسل ﴾

( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كنا نؤمر في الغسل للجنباة للرجل بصاع والمرأة بصاع ونصف قال زيد بن علي كنا نوقت في الوضوء للصلاة مئذاً والمدرطلان ش ( قوله ) كنا نوقت أى تقدر والتوقيت في الاصل ذكر الوقت الذى يراى به التحديد قيل والضواب أن يقال تعليق الحكم بالوقت ثم استعمل للتحديد والتقدير مطلقاً من باب استعمال المقيد في المطلق فيكون مجازاً مرسلًا ( وقوله ) كنا نؤمر من الالفاظ التى لها حكم الرفع الى الشارع صلوات الله عليه وفي الباب أحاديث تشهد لذلك منها ما أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن أنس قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة امداد ويتوضأ بالمد ) وفي رواية ( بخبسة مكاكيك ويتوضأ بمكوك ) وأخرج مسلم والترمذى قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع من الجنابة ويوضئه المد ) وأخرج مسلم من حديث سفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد ) ونحوه من حديث جابر وعائشة عند أبي داود ولم أقف على شاهد لقوله عليه السلام ( والمرأة بصاع ونصف ) قال فى المصباح والصاع مكىال وصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذى بالمدينة أربعة امداد وذلك خمسة أرتال وثلاث بالبغدادى . وقال ابو حنيفة الصاع ثمانية ارتال لأنه الذى تعامل به أهل العراق ورد بان الزيادة عرف طازى على عرف الشارع بدليل قصة مالك فى بعثه الى أولاد الانصار فجاءوا بصيعاتهم وروايتهم أنها التى كان سلفهم يخرج الفطرة بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال أيضا والمد بالضم وهو رطل وثلاث بالبغدادى عند أهل الحجاز فهو ربع صاع وقال أيضا والمكوك مكىال وهو صاعان ونصف انتهى . وقال ابن خزيمة وغيره والمكوك هو المد نفسه وفى القاموس المد بالضم مكىال معروف وهو رطلان أو رطل وثلاث أو ملء كف الانسان المعتدل اذا ملأها ومد يده بها وبه سمي مدا وقد جريت ذلك فوجدته صحيحا انتهى . وتقدير الصاع والمد بما ذكر هو الذى عليه الجمهور من الفقهاء وشرح الحديث ولا فرق عندهم بين صاع الغسل ومد الوضوء وبين صاع الفطرة ومدتها . وذكر أبو حامد

في التعليق والشيخ اسماعيل الحضرمي في بعض مصنفاته ان صاع الغسل ثمانية ارطال ومد الوضوء  
 رطلان ويوافقان الجمهور في صاع الفطرة ( قلت ) وهو الذي يدل عليه كلام الامام زيد بن علي  
 بقوله والمد رطلان وصدره في القاموس عن أهل اللغة ويؤيده ما أخرجه احمد وأبو داود من حديث  
 أنس قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بآناء يسع رطلين ويغتسل بالصاع ) وفي  
 رواية للترمذي ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يجزئ في الوضوء رطلان من ماء ) فهو  
 كالتفسير المد مع موافقة الامام للجمهور في صاع الفطرة كما سيأتي عنه في المجموع ان شاء الله في قوله  
 سألت زيدا عن الصاع كم مقداره قال خمسة أرطال وثلاث بالرطل الكوفي انتهى \* وهو أربعة  
 أمثال المد فيكون المد هنالك رطلا وثلاثا قال القاضي وهذا التقرير الذي قدر به أبو حامد صاع  
 الوضوء ومدّه صحيح ويدل عليه رواية أنس ( كان صلى الله عليه وآله وسلم يغتسل بالصاع الى خمسة  
 أمداد ) فتقوله الى خمسة أمداد دليل على ان الصاع ثمانية أرطال لأنه بمثابة كان يغتسل بالصاع وأكثر  
 منه قليلا ( واعلم ) أنه وقع اختلاف بين العلماء في أنه هل للوضوء مقدار معلوم أم لا فحكى في شرح  
 الابانة عن زيد بن علي والناصر ان المرأة لا يجزئها الاغتسال بأقل من صاع ونصف والرجل بأقل  
 من صاع ولا يجزئها في الوضوء بأقل من مد احتجاجا بما في المجموع ويروى عن ابن شعبان من  
 المالكية لا يجزئ أقل من مد في الوضوء وصاع في الغسل وذهب بعض العلماء الى انه يكفي في  
 الوضوء بثلاثي مد لحديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بثلاثي  
 مد فجعل يدلك ذراعيه ) أخرجه احمد وصححه ابن خزيمة وأخرج أبو داود والنسائي بإسناد حسن  
 من حديث ام عمارة الانصارية ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بآناء فيه قدر ثلثي مد ) رواه  
 البيهقي من حديث عبيد الله بن زيد وروى البيهقي من طريق ابن عسدي وضعفه من حديث أبي  
 امامة ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ بنصف مد ) ورواه البيهقي أيضا بلفظ ( بقسط من ماء )  
 وهو ضعيف أيضا والقسط نصف مد وروى مسلم من حديث عائشة ( أنها كانت تغتسل هي والنبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم من آناء واحد يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك ) وروى النسائي من  
 حديث عبيد بن عمير عن عائشة أنها قالت ( لقد رأيتني اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من هذا فاذا توز موضوع مثل الصاع أو دونه فنشعر فيه جميعا فافيض على رأسي بيدي ثلاث مرات  
 وما انقض لي شعرا ) وذهب الهادي والشافعي الى انه لا تقدير لما يرفع الحدث الا الكفاية ومقدار  
 الحاجة في التطهير للوضوء والغسل وهو يصالح وجها للجميع بين الروايات بناء على ان الأمر يختلف  
 باختلاف الابدان في انعمومة والقشافة والكبر والصغر والشعور في القلة والكثرة واختلاف الاوقات  
 والأشخاص . قال ابن عبد السلام الاقتصار في ذلك على القدر المروى لمن كان حجم جسمه كبدر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلا اعتبرت النسبة زيادة وقصاها وهو تأويل حسن ولم يستمر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاقتصار على ذلك القدر فقد أخرج الشيخان وأبو داود والنسائي وأحمد واللفظ لأبي داود من حديث عائشة ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغتسل من اناء هو الفرق من الجنابة ) وفي رواية ( من اناء واحد فيه قدر الفرق ) قال أبو داود وسمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلا وقال في المصباح الفرق بفتحين اناء بالمدينة يسع ستة عشر رطلا وذلك ثلاثة أصوع ثم ذكر حديث عائشة وبمده قال الأزهرى وأهل اللغة مجمعون على فتح الراء وأصحاب الحديث يسكنون الراء . قال في النهاية وقيل الفرق خمسة أقطار والقسط نصف ضاع وأما الفرق بالسكون فمائة وعشرون رطلا وفي الحديث ( ما أسكر الفرق فالحسوة منه حرام ) انتهى \* قال القاضي وأعلم أن هذا التقدير في الوضوء والغسل إنما هو والله أعلم لردع المبتدعين والموسوسين في الطهارة وليس على جهة التحديد وحظر الزائد على ذلك وإن قل وكون دون ذلك غير مجزئ واستكمل به الطهارة لاجماع المسلمين على خلاف ذلك لاجرم أن من ابتلى بالشك والوسوسة يجب عليه أن يقتصر نفسه على القدر المذكور في الطهارة ولا يرخص لها في الزيادة على ذلك . وروى في أمالي أحمد بن عيسى بإسناده إلى أبي الجارود قال قلت لأبي جعفر رضي الله عنه أن الغيرة يتوضأ بمجر أو أزيد منه قال ذاك عذاب عذبه الله تعالى به ورواه في الجامع السكافي انتهى ( فإن قلت ) قد ورد الأمر بالسباغ الوضوء فما المراد به وهل يزداد على القدر الواجب والمنون أم لا ( قلت ) السباغ يحصل بغير اسراف وصب الماء الزائد على القدر المشروع بلا حاجة بل هو شك ووسواس ومخالفة للسنة والمراد بالسباغ المأمور به استكمال الأعضاء بمباشرة الماء والاقاضة في غسلها نفسها كما فوق المرفق من العضد ونحوه ومنه قوله تعالى ( سابغات ) أي فائضات وفي المصباح أسبغت الوضوء أتممته وما زاد على القدر المشروع لا يسمى مسبقا بل متعديا ظالما بدلالة النص النبوي فيما رواه أحمد والنسائي ولفظه ( جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن الوضوء فأراه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا فقد تعدى أو ظلم ) وفي رواية لابن ماجه ( فقد أساء وتعدى وظلم ) وسنده صحيح وما رواه عبد الله بن مغفل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ( سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور والدعاء ) وفيه قصة وهو صحيح رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم وغيرهم وورد في كراهية الاسراف بالماء في الوضوء أحاديث منها حديث أبي بن كعب ( أن للوضوء شيطانا يقال له الوهان ) رواه الترمذي وغيره وفيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف . وحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( مرَّ بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا الاسراف فقال أفى الوضوء اسراف قال نعم وإن كنت على نهر جار ) وإسناده ضعيف ولكن مع ما قبله يصلح أن



للتأييد والله عز وجل أعلم .

ص ( قال أبو خالد حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سُئل هل يطعم الجنب قبل ان يغتسل قال لا حتى يغتسل أو يتوضأ للصلاة ش أخرج نحوه السيوطي في مسند علي عليه السلام عن علي قال الجنب لا يأكل حتى يتوضأ وضوءه للصلاة أخرجه سعيد بن منصور انتهى \* وروى ابن أبي شيبة قال حدثنا أبو الاحوص عن منصور عن سالم بن أبي الجعد قال قال علي إذا اجنب الرجل فأراد ان يطعم أو ينام توضأ وضوءه للصلاة وفي التلخيص حديث عائشة ( كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد ان يأكل أو ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ) متفق عليه بمعناه ولفظ مسلم من طريق الاسود عنها ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد ان يأكل أو ينام توضأ وضوءه للصلاة ) ( قلت ) سياق سنده في صحيح مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة نا ابن عليه ووكيع عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة فذكره \* قال ابن حجر وروى ابن أبي خيثمة عن القطان قال ترك شعبة حديث الحكم في الجنب إذا أراد ان يأكل قال ابن حجر قد أخرجه مسلم من طريقه فلهله تركه بعد أن كان يحدث به لتفرده بذكر الأكل كما حكاها الخلال عن أحمد وقد روى الوضوء عند الأكل للجنب من حديث جابر عند ابن ماجه وابن خزيمة ومن حديث أم سلمة وأبي هريرة عند الطبراني في الاوسط انتهى \* قلت ( أما ) حديث جابر فروى ابن خزيمة من حديث محمد بن يحيى والعباس بن أبي طالب قالنا اسماعيل بن أبان الوراق نا أبو أويس عن شرحبيل وهو ابن سعد أبو سعد عن جابر بن عبد الله قال ( سُئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الجنب هل يأكل أو ينام قال إذا توضأ وضوءه للصلاة ) وأما حديث أم سلمة فرواه الطبراني قال حدثنا الحضرمي نا أبو كريب نا معاوية عن مفيان وشيبان عن جابر عن ابن سابط عن أم سلمة قالت ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أراد أن يأكل وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة ) وفيه جابر الجعفي وقد تقدم الكلام على صحة الاحتجاج بحديثه . وأما حديث أبي هريرة فذكر في مجمع الزوائد ما لفظه ولائي هريرة عند الطبراني في الاوسط ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان جنباً وأراد ان يأكل أو ينام توضأ ) واسناده حسن ( والحديث ) يدل على مشروعية الوضوء لمن أراد الأكل والشرب وهو جنب وان المراد بالوضوء وضوء الصلاة لا غسل اليد وفي شواهد دليل على مشروعيته أيضاً لمن أراد النوم قبل الاغتسال قال بعض شراح الحديث وقد اختلف الناس في ذلك على ثلاثة مذاهب فمنهم من حمل الوضوء للجنب عند ارادة النوم والأكل على الوجوب يحكى ذلك عن عبد الله بن عمر ومنهم من فرق بين الأكل والنوم فواجبه عند ارادة النوم ولم يوجبه عند ارادة الأكل قال القرطبي

وهو مذهب كثير من أهل الظاهر ورواية عن مالك ومنهم من حمله على التذب وهليه الجمهور (حجة)  
المذهب الاول حديث عائشة المتقدم من حيث ان الراجح في صيغة كان في مثل هذا المحل المداومة  
والتكرار ولم يعارض حديثها ما يقوى قوته (وحجة) المذهب الثاني ما أخرجه النسائي من حديث  
عائشة (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ واذا أراد أن يأكل  
أو يشرب قالت غسل يديه) وفي مجمع الزوائد ولأم سلمة في الكبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كان اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة واذا أراد أن يطعم غسل يديه) رجاله ثقات  
وروى وكيع عن هشام الدستوائي وابن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال اذا أراد  
الجنب أن يأكل غسل يديه ومضمض فاه. وعن مجاهد في الجنب يأكل قال يغسل يديه ويأكل. وعن  
الزهري مثله. وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث يونس الايلي عن الزهري عن عروة عن  
عائشة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد أن يطعم وهو جنب غسل يديه ثم يطعم)  
(واما أهل المذهب الثالث) فاحتجوا على التذب بما ورد من الوضوء فعلا وقولا ولم يحمله على الوجوب  
لما رواه أصحاب السنن من حديث الاسود عن عائشة (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان  
ينام وهو جنب ولا يمس ماء) واعترض بأنه ذكر في التلخيص (مالفظه) قال أحمد انه ليس بصحيح  
وقال أبو داود هو وهم. وقال يزيد بن هارون هو خطأ. وأخرج مسلم الحديث دون قوله (ولا يمس ماء)  
وكانه حذفها عمدا لانه عليها في كتاب التمييز وقال مهنا عن أحمد بن صالح لا يحل أن يروي هذا الحديث  
وفي علل الاثر لم يخالف أبا اسحاق الا ابراهيم في هذا الكفى قال ابن حجر قد وافقه عبد  
الرحمن بن الاسود وكذلك روى عروة وأبو سلمة عن عائشة وقال ابن مفلح أجمع المحدثون على أنه  
خطأ من أبي اسحاق كذا قال وتساهل في نقل الاجماع فقد صححه البيهقي وقال ان أبا اسحاق قد بين  
سماعه من الاسود في رواية زهير عنه يعني فزال التدليس وجمع بينهما ابن سريج على ما حكاه الحاكم  
عن أبي الوليد الفقيه عنه (قلت) ولفظه في سنن البيهقي أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سألت أبا الوليد  
الفقيه فقلت ايها الاستاذ قد صح عندنا حديث الثوري عن أبي اسحاق عن الاسود عن عائشة (أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء) وكذلك صح حديث نافع وعبد الله  
ابن دينار عن ابن عمر (قال يا رسول الله اينام أحدنا وهو جنب قال نعم اذا توضأ) فقال لي أبو الوليد سألت  
أبا العباس ابن سريج عن الحديثين فقال الحكم لهما جميعا أما حديث عائشة فانما أرادت أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يمس ماء للغسل. وأما حديث ابن عمر ففسر فيه ذكر الوضوء وبه تأخذ  
انتهى. ثم قال في التلخيص قال الدارقطني في العلل يشبه ان يكون الخبر أن صحيحين قاله بعض أهل  
العلم انتهى. وقال أبو الفتح البعمري في شرح الترمذي حديث عائشة المذكور صحيح من حيث

الاسناد وقد يؤول بوجهين (اولهما) ما ذكره البيهقي عن ابن سريج (وثانيهما) وهو حسن كان عليه الصلاة والسلام يفعل ذلك للافضلية ويتركه في بعض الاحيان لبيان الجواز اذ لو واظب عليه لتوهم وجوبه ولا يحسن الغاء حديث أبي اسحاق ورده بمجرد الظن فالخطأ فيه ليس محققا وليس فيه أكثر من ترجيح اقتضاه النظر لمعارضه عليه ولا يلزم من ذلك بطلانه ولا يحسن رده اذا وجد له محل انتهى قال في التلخيص ويؤيده ما روى هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مثل رواية أبي اسحاق عن الاسود وما رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما عن ابن عمر (انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم اينام أحدنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء) واصله في الصحيحين دون قوله (ان شاء) وقال في موضع آخر قريبا منه وفي رواية لمسلم (نعم يتوضأ ثم لينم حتى يغتسل اذا شاء) ولأبن خزيمة (اينام أحدنا وهو جنب قال ينام ويتوضأ ان شاء) فثبت بما ذكر قوة الاحتجاج للمذهب الثالث ويؤيده أيضا ما في مجمع الزوائد ولفظه (باب الرخصة في النوم قبل الغسل) عن أم سلمة قالت (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجنب ثم ينام ثم ينتبه ثم ينام) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح قال أبو عمر بن عبد البر وما أعلم أحدا من أهل العلم أوجب الوضوء على الجنب اذا أراد أن ينام فرضا الا طائفة من أهل الظاهر. وأما سائر الفقهاء بالامصار فلا يوجبونه واكثرهم يأمرون به ويستحبونه وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأسحاق وجماعة من الصحابة والتابعين ومثله عن أبي حنيفة واصحابه والثوري والحسن بن حي والاوزاعي وسعيد بن المسيب وهذا الاستدلال برمته يخص النوم قبل الاغتسال \* وأما الأكل قبله فيدل على ندية الوضوء لأجله ما احتج به المذهب الثاني من أن غسل اليد الوارد في تلك الاحاديث صارف للأمر بالوضوء الى الندب من دون حاجة الى تكلف حمل الوضوء على اللغوى الذى هو غسل اليد كما فعله الطحاوى وابن الاثير لما فيه من مخالفة النص (تنبيه) قيل الحكمة في الوضوء ان فيه تخفيف الحدث برفع الجنبات عن الاعضاء وقد ورد ذلك فيما رواه بن أبي شيبه بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي قال (اذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة) وقيل ليبيت على احدى الطهارتين فعلى هذا يقوم التيمم مقامه وقد روى البيهقي باسناد حسن انه صلى الله عليه وآله وسلم (كان اذا أجنب فاراد أن ينام توضأ أو تيمم) ويحتمل أن يكون التيمم عند تمس وجود الماء. وقيل الحكمة فيه انه ينشط الى العود وقد صرح به في رواية الحاكم. وقيل أنشط الى الغسل ونص الشافعي على أن الحائض ليس عليها ذلك اذا انقطع دمها قاله في البدر التمام.

ص (قال أبو خالد قال زيد عليه السلام ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ)  
ش يدل عليه ما أخرجه أبو داود في السنن ولفظه. حدثنا مسدد نا اسماعيل نا حميد الطويل عن

أنس ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على نسائه بغسل واحد ) وأخرجه النسائي وأخرجه مسلم من حديث هشام بن زيد عن أنس ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد ) وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث قتادة عن أنس وقال الترمذي حديث حسن صحيح . وأخرج البخاري من حديث قتادة عن أنس قال ( كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهن إحدى عشرة قلت لأنس بن مالك أو كان يطيقه قال كنا نتحدث أنه أعطى قوة ثلاثين ) وفي لفظ ( تسع نسوة ) إلا أنه ينبغي له إذا أراد المعاودة قبل الاغتسال أن يتوضأ لما في مسلم وأبي داود والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( إذا أتى أحدكم أهله ثم بدا له أن يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً ) ولفظ رواية النسائي ( إذا أراد أحدكم أن يعاود فليتوضأ ) رواه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وزادوا ( فإنه أنشط للعود ) وفي رواية ابن خزيمة والبيهقي ( فليتوضأ وضوءه للصلاة ) وتعليقه بالفشاط إلى العود دليل على كونه وجه الحكم . قال في التلخيص ويعارضه ما رواه أحمد وأصحاب السنن من حديث أبي رافع أنه صلى الله عليه وآله وسلم ( طاف على نسائه ذات ليلة يقتل عند هذه وعند هذه فقيل يا رسول الله ألا تجعله غسلاً واحداً فقال هذا أزكى وأطيب ) وهذا الحديث طعن فيه أبو داود فقال حديث أنس أصح . وقال النووي هو محمول على أنه فعل الأمرين في وقتين مختلفين انتهى . ومع ذلك فلا منافاة بينهما على تقدير الصحة لأنه يمكن حمل حديث أنس على تبين الجواز وهذا الحديث على تبين الأفضل من حيث أن وصفه بكونه أزكى وأطيب لا يدل على الحتم بل على زيادة في الطيب والزكاء على غيره ( فائدة ) قال في الترغيب والترهيب ويستحب للجنب أن لا يؤخر الاغتسال ويكره تأخيره لغير عذر لما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب ) وروى البزار بإسناد صحيح عن ابن عباس قال ( ثلاثة لا تقربهم الملائكة الجنب والسكران والمتضمخ بالخلوق ) وروى أبو داود عن الحسن بن أبي الحسن عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( ثلاثة لا تقربهم الملائكة جيفة الكافر والمتضمخ بالخلوق والجنب إلا أن يتوضأ ) قال الحافظ عبد العظيم المنذرى والمراد بالملائكة هنا الذين ينزلون بالرحمة والبركة دون الحفظة فإنهم لا يفارقونه على حال من الأحوال ثم قيل هذا في حق كل من أخر الغسل لغير عذر ولعذر إذا أمكنه الوضوء فلم يتوضأ وقيل هو الذي يؤخره تهاونا وكسلاً ويتخذ ذلك عادة ص ( وسألت زيد بن علي عن ماء المطر أخوضه قال لا بأس به الأرض يطهر بعضها بعضاً ) ش يعني إذا كان في تلك الأرض نجاسة فوطئها المار ثم مر في الأرض الطاهرة في الماء الذي

فيها فان التطهير يقع بذلك ومثله ما أخرجه محمد بن منصور في الأمل قال حدثنا أحمد بن عيسى عن  
 حسين بن علوان عن أبي خالد قال رأيت أبا جعفر في يوم مطير وعليه خفان فعلق بهما الطين فلما انتهى  
 الى باب المسجد مسحهما بالبلاط الذي كان على باب المسجد ثم دخل فصلى وهما عليه قلنا أتصلي في  
 خفيك وقد أصابهما الطين والقذر فقال ان الأرض يطهر بعضها بعضاً . حدثني أحمد بن عيسى عن  
 محمد بن بكر عن أبي الجارود قال قلت لأبي جعفر اني شامع عن المسجد فيكون المطر فاحمل معي  
 الكوز فقال لا ان ذلك يضرك لا تحمل معك كوزاً ولا ماء وادخل فصل أليس تمر بالمكان التنظيف  
 قلت بلى قال ان الأرض يطهر بعضها بعضاً وروى أيضاً عن جعفر وهو أبي محمد النيروسي عن القاسم بن  
 ابراهيم مثله وما ذكره في الأصل مبني على ان المعتبر في زوال النجاسة غلبة الظن . وهو المروى عن  
 الناصر للحق وأبي طالب وهو أحد قولي المؤيد بالله لما رواه الترمذي من حديث الحسن السبط عليه  
 السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (دع ما يريك الى ما لا يريك) فلا يعتبر العدد في الغسلات .  
 والتثليث المذكور في خبر الاستيقاظ محمول على الندب اذ هو في غير نجاسة متيقنة وقد أخرج أبو دلود  
 بإسناده الى أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ( انها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقالت اني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القذر فقالت أم سلمة قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يطهره مابعده ) وأخرجه الترمذي وروى أيضاً بإسناده الى امرأة من بني عبد الأشهل  
 قالت ( قلت يا رسول الله ان لنا طريقاً الى المسجد متقنة فكيف نفعل اذا مطرنا قال أليس بعدها طريق  
 هي أطيب منها قلت بلى قال فهذه بهذه ) وأخرجه ابن ماجه . قال الخطابي في المعالم ( قوله ) يطهره مابعده  
 كان الشافعي يقول انما هو فيما جرت على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء فاما اذا جرت على رطب  
 فلا يطهر الا بالغسل وقال أحمد بن حنبل ليس معناه اذا أصابه بول ثم مر بعده على الأرض انها تطهره  
 ولكنه يمر بالمكان فيقدره ثم يمر بمكان أطيب منه فيكون هذا بذلك لا على أنه يصيبه منه شيء . وقال  
 مالك فيما روى أن الأرض يطهر بعضها بعضاً انما هو أن يطأ الأرض القذرة ثم يطأ الأرض اليابسة  
 النظيفة فان بعضها يطهر بعضها . وأما النجاسة مثل البول ونحوه تصيب الثوب أو بعض الجسد فان  
 ذلك لا يطهره الا الغسل قال وهذا اجماع الأمة ( قلت ) وعلى فرض صحتهما لقائل ان يحمل الحديث  
 الاول من حديثي أبي داود على ما ذكره الخطابي نقلاً عن الأئمة الثلاثة ويحمل الثاني على ما فسر  
 به كلام الامام من ان ثمة مطراً يقع بالعبور فيه ما يثير الظن بمحلول التطهير فيكتفي به على ان في  
 رواية ابن ماجه ( ان بيني وبين المسجد طريقاً قدراً ) الحديث وهو تفسير لقولها منتبّه في حديث أبي  
 داود والقذر أعظم من النجس والأعم لا يدل على الأخص وهذا مبني على ان ازالة النجاسة

مقصودة على الماء فقط وهو مذهب الأئمة من أهل البيت والشافعي وأصحابه ومالك وأصحابه  
وأحمد وزفر وغيرهم وحملوا الحديث على نحو ما نقله عنهم الخطابي وقل أبو حنيفة وداود وجماعة من  
التابعين بجواز إزالة النجاسة بغير الماء وهو قول للشافعي حكاه الصيمري في حجارة الاستنجاء وحجتهم  
ظاهر ما رواه أبو داود من الحديثين السابقين وحديث أبي هريرة قال ( قيل يا رسول الله انا نريد  
المسجد فنفط الطريق النجسة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأرض يطهر بعضها بعضاً )  
أخرجه ابن ماجه وأبو أحمد ابن عدى ومداره على ابراهيم بن أبي حبيبة وقد وثقه أحمد ابن حنبل  
وتسكلم فيه غيره . وما أخذ الاستدلال منه أنه اذا ثبت تطهير الأرض بعضها بعضاً ثبت جواز إزالة  
النجاسة بجميع أجزائها وبالمتاع ونحوها . وحديث أبي هريرة أيضاً عند أبي داود ( ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وطئ بنعليه أحدكم الأذى فان التراب له طهور ) وروى أبو داود  
بسند إلى عائشة بمعناه . قل الخطابي كان الاوزاعي يستعمل هذا الحديث على ظاهره وقال يجوز  
ان يمسح القدر في نعله أو خفه بالتراب ومثله عن عروة بن الزبير وكان النخعي يمسح النعل أو الخف  
فيكون فيه السرقين<sup>(١)</sup> عند باب المسجد ويصلي بالقوم وقال أبو ثور في الخف والنعل اذا مسحهما  
بالأرض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً رجوت أن يجزيه انتهى \* وذكر في الأملاني عن جعفر النيروسي  
عن القاسم بن ابراهيم في السرقين يصيب النعل والخف لا بأس أن يصلي فيهما ما لم يتبين بذلك  
قدر يظهر عليهما . قال بعض شراح الحديث الظاهر من هذه الأحاديث يعني حديث أبي هريرة  
وحديث أبي داود هو التسامح في تطهير النجاسة اذا زالت الرائحة القوية والطعم واللون بأي مزيل  
ولا يبقى بعد ذلك الا الماء تعديلاً لازالة أجزاء بعيدة الزوال الا بالماء ويؤيد ذلك الاستنجاء بالحجر  
وجوازه مع وجود الماء وقد أشار إلى معناه في المنار فقال المقصد التخفيف في كيفية التطهير والعفو عن  
الأثر لكثرة ملاسة النعل للنجاسة غاية أنه يقتصر على ما يغلب عادة لا ما يندر كما لو نثرت النعل  
بأختياره أو كان في عين النجاسة لزوجة وشدة اتصال بحيث يقل أثر ذلك لأن وجه العفو متيقن وهو  
لا يشمل النادر فيرجع فيها إلى الأصل ويكون الجود على لفظ الحديث من نواذر الظاهرية انتهى \*  
وهذا الكلام جميعه مترتب على صحة الأحاديث المذكورة وفيها عند الحديثين ما ستعرفه ( أما )  
حديثاً أبي داود فبالخطابي في اسنادها مقال لأن الأول عن أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن  
ابن عوف وهي مجهولة لا يعرف حالها في الثقة والعدالة . والحديث الآخر عن امرأة من بني عبد  
الأشهل والمجهول لا تقوم به الحجة وتعقبه المنذري في الحديث الثاني بأن جهالة الصحابي غير مؤثرة

(١) السرقين الزبل كلمة أعجمية أصله سر كين فعربت بالجيم أو القاف اه مصباح

في صحة الحديث انتهى \* لكنه قال ابن القطان ان عبد الله بن عيسى الذي روى الحديث الثاني لا يعرف قال وليس بابن أبي ليلى \* وأما حديث عائشة فهو وان حسنه المنذرى فقد تعقبه بعض شراح السنن بما لفظه . كأنه لم ينظر الى اضطراب الرواية والا فهو معلن بالرواية عن أبي هريرة ومضطرب بذلك وأخرجه البيهقي قال عبد الحق اختلف في اسناد هذا الحديث اختلافا كثيرا . وأما حديث أبي هريرة قال ( قيل يا رسول الله انا نريد المسجد ) الحديث فقد عرفت ما فيه (وأما) حديث أبي هريرة عند أبي داود في طهارة الفعل بالتراب فهو وان أخرجه الحاكم في مستدركه وقال هو صحيح على شرط مسلم فان محمد بن كثير صدوق يعنى الذي رواه عن الأوزاعي عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة وكذا أخرجه ابن خزيمة في صحيحه فقد قال أبو الحسن بن القطان يضعف هذا الحديث بمحمد بن كثير وأضعف ما هو في الأوزاعي وقال عبد الله بن احمد ذكر أبي محمد بن كثير فضعه جدا وضعف حديثه عن معمر جدا . وقال صالح بن احمد عن أبيه لم يكن عندي بثقة وقال عبد الله عن أبيه منكر الحديث . وقال ابن عبد البر هو مضطرب لا يثبت واختلف في اسناده على الأوزاعي وعلى سعيد بن أبي سعيد اختلافا يسقط الاحتجاج به . (قلت) وابن عجلان شيخ محمد بن كثير مختلف في الاحتجاج به وما قيل من انه متايد بحديث أبي سعيد المنذرى عند أبي داود واحمد والحاكم وابن حبان وابن خزيمة وفيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه وليصل فيهما ) فقد قال في التلخيص اختلف في وصله وأرساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول انتهى . ورواه من طرق أخرى كلها معلولة وعلى تسليم صحته فقد أجاب الشافعي والجمهور عنه بجوابين . (أحدهما) ان المراد بالقدرة هو الشيء المستقدر كالحائط والبصاق والمني وغيره ولا يلزم من القدرة أن يكون نجسا (الثاني) لعله كان دما يسيرا على رواية ان القدرة كان دم حائلة كما حكاه النووي وغيره أو شيئا يسيرا من طين الشارع وذلك معفو عنه وأخبره جبريل عليه السلام بذلك لثلاث تلوث ثيابه بشئ مستقدر على ان لفظ الأذى يراد به المستقدر لفة ومنه ( قل هو أذى ) ذكره في المصباح وقصره على العذرة من الاصطلاح الحادث والله أعلم .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تستنج المرأة بشئ سوى الماء الا ان لا تجد الماء )

ش قد تقدم الكلام على مسألة الاستنجاء بالماء والاستدلال بهذا الحديث هنالك ونذكر الآن ما يتعلق بتخرجه وبعض ما يفيد الحديث . فقال صاحب التخريج لم أجده بلفظه هذا عنه عليه السلام ونقل من سنن الترمذي حديث عائشة في ( باب ما جاء في الاستنجاء بالماء ) ولفظه ( من

أزواجكن أن يستطيروا بالماء فأنى استحبيهم فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعله ( وفي الباب عن جرير بن عبد الله البجلي . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وعليه العمل وأهل العلم يختارون الاستنجاء بالماء وإن كان الاستنجاء بالحجارة يجزئ عندهم فأنهم استحبووا الاستنجاء بالماء ورأوه أفضل انتهى وأخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثامن من الأفعال ( قلت ) أخرج البصري في شرح الترمذي بإسناده إلى الدارقطني قال حدثنا أبو عبد الله المعدل أحمد بن عمرو بن عثمان بواسط نا عمار بن خالد النحار نا القاسم بن مالك المزني عن ليث بن أبي سليم عن يونس بن حبيب عن مجاهد عن عائشة قالت ( غسل المرأة قبلها من السنة ) وقال أخرجه الدارقطني في الأفراد وقال غريب من حديث مجاهد عن عائشة وهو غريب من حديث يونس بن حبان عن مجاهد تفرد به ليث ابن أبي سليم ولا يعلم حدث به عنه غير القاسم بن مالك والغراب لا أخرجه عن صحة الاحتجاج به ولو كانت على الولاء في رجالة مالم يكن في سنده مجروح وقولها ( من السنة ) له حكم الرفع وروى ابن ماجه عن عائشة بإسناد على شرط مسلم قالت ( ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج من غائط قط الا مس ماء ) وروى أيضا من طريق أبي بكر بن قيس أبي صديق الناجي عن عائشة ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل مقعدته ثلاثا ) قال ابن عمر فعلناه فوجدناه دواء وظهورا وأخرج البيهقي بإسناده إلى شعبة عن عطاء بن أبي ميمونة قال سمعت أنسا يقول ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي الخلاء فاتبعه أنا وغلام من الأمصار باداة من ماء فيستنحي بها ) أخرجه في الصحيحين من حديث شعبة بن الحجاج وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال غريب من حديث أبي هريرة ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نزلت هذه الآية في أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا ) قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية وأخرج ابن ماجه من حديث طلحة بن نافع قال حدثني أبو أيوب الأنصاري وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك ( أن هذه الآية لما نزلت فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يامعشر الأنصار إن الله قد أثنى عليكم في الطهور فما طهروكم قالوا فتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنحي بالماء قال فهو ذاك فليكنه ) وإسناده جيد وفيه عتبه بن أبي حكم الهمداني شامي قال أبو حاتم هو صالح الحديث لا بأس به وضعفه أحمد ويحيى بن معين . والحديث يدل على وجوب الاستنجاء على المرأة وقد تقدم أنه محمول على ما تعدت فيه النجاسة موضع الخروج كما ذكره الامام المهدي في المتهاج وأما الاستنجاب فلا كلام فيه . قال بعض الشافعية إن كانت المرأة بكرا لم يجب إيصال الماء إلى داخل فرجها وإن كانت نيبا وجب إيصال الماء إلى ما يظهر في حال قومدها لقضاء الحاجة لأنه صار في حكم الظاهر وقيل لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج وقيل يجب في غسل الحيض والنفاس ولا يجب في غسل



الجنابة والصحيح الاول انتهى . قال بعض شراح الحديث وظواهر الاحاديث تدل على اشتراط الماء في الاستنجاء لاسيما قول عائشة ( ماخرج من غائط قط الا مس ماء ) وظاهره في السفر والخضر ومع عدم الماء ووجوده لكن مع عيده كالتعذر وكأنه يتأول على انه يصبر حتى يجده واذا اقتضى هذا فقد خص عمومهم بالاجماع على العادم للماء ان الحجر يجزى \* وقول عائشة ( من أزواجكن ) يقتضى انه سنة . مستحب فكيف يخفى عليهم وجوبه وكيف تستحييهم في الواجب وقد ذهب الشافعي واكثر العلماء الى انه لا يجوز ازالة النجاسة الا بالماء خاصة كما تقدم وجوزوا في الاستنجاء ازالها بالحجر ونحوه لعموم البلوى في ذلك الموضع وللتخفيف وهو مع وجود الماء وعدمه سواء في انه سنة مستحبة لا غير

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال عذاب القبر من ثلاث من البول والدين والنيمة )

ش قال في التخريج في مسند علي عليه السلام للسيوطي مالفظه عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال ( مر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبرين بعدن وما بعدن في كبير أما أحدهما فكان لا يتنزه من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالنيمة ) أخرجه بن عساكر انتهى . وعبد الله بن محمد بن عمر عن أبيه عن جده عن علي اسناد حسن ان كان الراوي عنه ثقة وفي تلخيص ابن حجر في الطهارة ( استنزها من البول فان عامة عذاب القبر منه ) الدارقطني من حديث أبي هريرة وفي لفظ له والحاكم وأحمد وابن ماجه ( اكثر عذاب القبر من البول ) واعله أبو حاتم فقال ان رفعه باطل وفي الباب عن ابن عباس رواه عبد بن حميد في مسنده والحاكم والطبراني وغيره واسناده حسن ليس فيه غير أبي يحيى القتات وفيه لين ولفظه ( ان عامة عذاب القبر بالبول فتنزها منه ) وفي الصحيح عن ابن عباس في قصة صاحبي القبرين ( أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول ) وعن أنس رواه الدارقطني من طريق أبي جعفر الرازي عن قتادة عنه وصحيح ارساله ونقل عن أبي زرعة انه المحفوظ وقال أبو حاتم رويناه مرسلان من حديث ثمامة عن أنس والصحيح ارساله وعن عبادة بن الصامت في مسند البرار ولفظه ( سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البول فقال اذا مسك شيء فاعسلوه فاني أظن أن منه عذاب القبر ) واسناده حسن وقال سعيد بن منصور ثنا خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( استنزها من البول فان عامة عذاب القبر من البول ) ورواته ثقات مع ارساله انتهى . قلت ولم يأت بشاهد على كون الدين من أسباب عذاب القبر وفي مجمع الزوائد عن جابر قال ( توفي رجل ففصلناه وكفنناه وجننناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي عليه فقلنا نصلي عليه فخطا خطوة فقال

أعليه دين قلنا ديناران فانصرف فتحملهما أبو قتادة فأتيناه فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أوفى الله حق الغريم و برئ منها الميت قال نعم فصلى عليه ثم قال بعد ذلك بيوم ما فعل الديناران قلت إنما مات أمس قال فعاد اليه من الغسد فقال قد قضيتهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الآن برئت عليه جلده <sup>(١)</sup> قلت <sup>(٢)</sup> رواه أبو داود باختصار ورواه أحمد والبخاري وابن عسكارة حسن وعن ابن عمر قال ( مات ميت فمروا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعوه للصلاة عليه فقال أعلى صاحبكم دين قالوا نعم يا رسول الله ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال رجل من قرابته هو على يا رسول الله قال هو عليك وهو برئ منها قال نعم فصلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقبه بعد فقال ما صنعت قال ما فرغت قال برئت على صاحبك ثم عجل قضاءه ثم لقبه فقال قد قضيته يا رسول الله قال الآن حين برئت على صاحبك ) رواه الطبراني في الأوسط وفيه حكيم بن نافع وثقة ابن معين وضعفه أبو زرعة وبقية رجاله ثقات انتهى قوله الآن برئت عليه جلده وبما في معناه دليل على أن الدين من أسباب عذاب القبر فيتم شاهدها لما في المجموع وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على صاحب الدين فيما أخرجه الحازمي بسنده إلى عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة جابر ابن عبد الله قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي على رجل عليه دين فأتى صلى الله عليه وسلم بجنازة فقال على صاحبكم دين قالوا نعم فقال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة هما على يا رسول الله فصلى صلى الله عليه وآله وسلم عليه قال فلما فتح الله على رسول الله الفتوح قال <sup>(٣)</sup> أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلى ) هذا حديث صحيح متفق عليه وله شواهد فذهب بعضهم إلى أنه ناسخ للأحاديث الواردة بترك الصلاة على من عليه الدين وهو الذي جزم به الحازمي في الاعتبار وسلك بعضهم طريقة الجمع فقال لعله صلى الله عليه وآله وسلم امتنع عن الصلاة على المدبون الذي لم يدع وفاة تحذيراً عن الدين وزجراً عن الماطلة والتقصير في الأداء وكراهة أن يوقف دعاؤه ويعاقب عن الإجابة بسبب ما عليه من حقوق الناس ومظالمهم . قال القاضي اعل المراد أن من ترك قضاء الدين وهو يقدر على قضاؤه أو كان لا يقدر على القضاء ولكنه ترك الإيضا به مع تمكنه من ذلك كان سبباً لعذابه في القبر وإنما قلنا بهذا لأنه لا خلاف بين المسلمين أن من مات وعليه دين لا يقدر على قضاؤه أو عو جل قبل أن يقضيه فالوصى به في أنه ناج غير هالك ويدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفي وعليه دين ودرعه مرهونة . وكذلك أكثر الأئمة قتلوا أو ماتوا وعليهم ديون كما لا يخفى ذلك على من له أدنى اطلاع على سيرهم . وفي حديث الاصل دليل على وجوب التحرز عن مماسة البول والا لما عذب على ذلك ويدخل فيه من ترك البول في مخرجه ولم يغسله لما ورد في

بعض روايات حديث ابن عباس (أما أحدهما فكان لا يستبرئ) أي لا يستفرغ البول جهده بعد فراغه منه فيخرج منه بعد وضوئه وقد ورد أنه من الكبائر لقوله في بعض روايات الحديث (وأنه لكبير) واختلف في سبب كونه من الكبائر فقيل لما في عدم التنزه من بطلان الصلاة بسبب ملابسة عين البول وبطلانها كأنه تركها وتركها كبيرة وقيل غير ذلك \* والنية نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الافساد والشر وقد تم الحديث ينه ويثمه نعماً فهو تمام والاسم النية ونم الحديث اذا ظهر فهو متعد ولازم كذا في النهاية . وزاد في المصباح انه من بابي وقتل وضرب \* والمشي بالنية والسعي بالفساد من أقبح القبائح وسبب ظاهر لعذاب القبر قيل وليس منها ما يفعله الانسان لطلب مصلحة أو دفع مفسدة تعود على الغير كان بهم أحد يقصد غيره بأي أنواع الاذى فينقل إلى الغير ذلك لينتفع به ويحترز على نفسه بل ذلك من أفعال البر والخير . أشار إلى ذلك الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وفي حديث الأصل دليل أيضاً على ثبوت عذاب القبر وهو مذهب جمهور أهل البيت وسائر العلماء وقد ورد من الأدلة على ذلك ما هو معلوم قال الشيخ أبو جعفر الهوسني في أصول الديانات (اعلم) ان مذهب الامام زيد بن علي والباقر والصادق وأحمد بن عيسى والقاسم بن ابراهيم وأبي عبد الله الداعي والمؤيد بالله والسيد الموفق القول بعذاب القبر . وعند الناصر للحق والهادي وأبي العباس الحسني والخوارج لا يحيا أحد في القبر ولا يعذب وإنما هي ضغطة للقبر بعد الضجعة انتهى . وحكى عن الناصر في بعض مسائله انه يعذب في القبر ثلاثة أيام ثم يصير إلى سجين وعذابه . ونقل عنه أيضاً في مسائل عبد الله بن الحسن عذاب القبر لا يحيله العقل ودل عليه القرآن وجاءت به الروايات .

### ص ﴿ باب السواك وفضل الوضوء ﴾

(حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لولا اني أخاف أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع الطهور فلا تدعه يا علي ومن أطلق السواك مع الطهور فلا يدعه)

ش قال في التخريج لم أجده عن علي عليه السلام بالسياق جميعه قلت ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد من كتاب الطهارة ما لفظه . عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لولا ان أشق على أمتي لا أمرتهم بالسواك مع كل وضوء) رواه الطبراني في الاوسط وفيه ابن اسحق وهو ثقة مدلس . وقد صرح بالتحديث واسناده حسن . وأورد في كتاب الصلاة في باب ما جاء في السواك عن أبي هريرة وعلى ابن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لولا أن أشق على أمتي لا أمرتهم

بالسواك عند كل صلاة ) قال الهيثمي حديث أبي هريرة في الصحيح رواه عبد الله من زياداته في المسند  
 والبخاري بحديث علي وحده ثم قال ورجاله ثقات ولكنه في المسند عن ابن اسحق عن عبيد الله بن  
 أبي رافع معنن ورواه البخاري عن ابن اسحق قال حدثني عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبي  
 رافع وعبد الرحمن وثقه ابن معين انتهى . وأخرجه الطحاوي فقال حدثنا علي بن معبد قال نايعقوب  
 ابن ابراهيم قال حدثني أبي عن ابن اسحق قال حدثني عن عبد الرحمن بن يسار عن عبيد الله بن أبي  
 رافع عن أبيه عن علي فذكره . وفي التلخيص ما لفظه . حديث ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك  
 عند كل صلاة ) متفق عليه من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواه البخاري من حديث  
 مالك ومسلم من حديث ابن عينة وهذا لفظه كلاًهما عنه قال ابن منده وأسناده يجمع على صحته وقال  
 النووي غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخاري لم يخرج به وهو خطأ منه وليس هو في الموطأ من  
 هذا الوجه بل هو فيه عن ابن شهاب عن حميد عن أبي هريرة قال ( لولا أن يشق على أمتي لأمرهم  
 بالسواك مع كل وضوء ) لم يصرح برفعه قال ابن عبد البر وحكمه الرفع . وقد رواه الشافعي عن مالك  
 مرفوعاً وفي الباب عن زيد بن خالد رواه الترمذي وأبو داود وعن علي رواه أحمد وعن أم حبيبة  
 رواه أحمد أيضاً وعن عبد الله بن عمرو وسهل بن سعد وجابر وأنس رواه أبو نعيم في كتاب السواك  
 وأسناده بعضها حسن وعن ابن الزبير ورواه الطبراني وعن ابن عمر وجعفر بن أبي طالب رواهما  
 الطبراني أيضاً ثم قال أيضاً حديث ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند  
 كل صلاة ) الجامع من حديث عبد الرحمن السراج عن سعيد المقبري عن أبي هريرة بلفظ ( لفرضت  
 عليهم السواك مع الطهور ولا خرت العشاء إلى ثلث الليل ) وروى النسائي الجملة الأولى ورواه العقيلي  
 والبيهقي من طريق أخرى عن سعيد به ورواه أبو داود ومسلم بلفظ ( لولا أن أشق على المؤمنين  
 لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك عند كل صلاة ) وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عائشة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع الوضوء عند  
 كل صلاة ) وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه بسند حسن عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم يقول ( لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة كما يتوضؤون )  
 انتهى . والسواك بكسر السين الفعل والعود الذي يتسوك به أيضاً وهو مذكر على الأشهر . وقد  
 يؤنث وجمعه سوك بضم السين وسكون الواو ويقال ساك فمه وسوك فاه تسوكا وإذا قيل تسوك  
 أو استاك لم يذكر الفم . وقال ابن دريد سكت الشيء أسوكه سوكاً من باب قال إذا دلكته ومنه  
 اشتقاق السواك ذكره في المصباح . وهو في اصطلاح العلماء استعمال شيء خشن يدللك به باطن الفم  
 لينزيل ما فيه من أذى وليس بواجب اجماعاً وعن داود واسحق رواية غير صحيحة أنه واجب . وهو

سنة مؤكدة حض عليها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وتظاهرت بها النصوص . قال ابن الملقن في  
 البدر المنير قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فوا عجبا لسنة تأتي فيها الأحاديث الكثيرة  
 ثم يهملها كثير من الناس بل كثير من الفقهاء فهذه خيبة عظيمة انتهى \* وفي الحديث دليل على  
 عدم الوجوب من حيث إن لولا تمنع الشيء لوقوع غيره فصار الوجوب بها ممنوعا ولو كان واجبا  
 لأمرهم به شق أو لم يشق وفي رواية ( لأمرتهم بالسواك ) دليل على أن أصل أوامره على الوجوب  
 ما لم يقم دليل على خلافه ولولا أنه إذا أمر بالشيء صار واجبا لم يكن لقوله لأمرتهم به معنى ذكره  
 في المعالم . وقرره الشيخ تقي الدين في شرح العمدة وهو متوقف على أن السواك كان مستحبا عند  
 أخبار النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك والا لا محتمل أن يكون الأمر للندب . وقد ناقش بعض  
 المحققين استنباط كون الأمر للوجوب من هذا الحديث بأن نزاع الأصوليين في صيغة أفعل مجردة  
 عن القرائن وأما ما ورد بلفظ أمر وقامت قرينة على الوجوب فمحل اتفاق والله أعلم وفيه دليل على  
 جواز الاجتهاد لارسل صلى الله عليه وآله وسلم فيما لم يرد فيه نص والمانع يحمل الحديث على أنه  
 فوض إليه الحكم بالوجوب وعدمه فاختار لأمره أيسر الأمرين واستدل بالحديث أيضا أن ظاهر  
 عمومته يفيد استحباب السواك عند كل صلاة سواء كان صائما أم لا بعد الزوال أم قبله ومن ذهب  
 إلى كراهته للصائم بعد الزوال خصصه بما سبأ في الصيام وهو حديث ( خلوف فم الصائم أطيب  
 عند الله من ريح المسك ) وفي السواك إزالة لسبب الفضيلة . وقد قيل كونه أطيب عند الله من  
 ريح المسك لا يستلزم بقاء الخلوف إذ المراد تمثيل حالته التي بلغ أن يكون عليها فهو مجاز عن الرضاء  
 والقبول المستلزم للجزاء والثواب والتنظيف الذي هو مقتضى السواك مطلوب وحينئذ فلا يقوى  
 على تخصيص العموم في حديث الأصل والله أعلم .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ما من أمر مسلم قام في جوف الليل إلى سواكه فاستن به ثم تطهر فاستبغ طهوره ثم قام  
 إلى بيت من بيوت الله عز وجل إلا أتاه ملك فوضع فاه على فيه فلا يخرج من جوفه شيء إلا دخل في  
 جوف الملك حتى يجيئ يوم القيامة شهيدا شفيما )

ش أخرج البيهقي في سننه معنى حديث الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام قال أخبرنا أبو  
 الحسن العلوي وأبو الحسين بن محمد الروذباري قالا أخبرنا أبو طاهر محمد بن الحسن الحمد أباندي قال  
 حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي قال نا عمرو بن عون الواسطي قال نا خالد بن عبد الله عن سعد بن  
 عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال ( أمرنا بالسواك وقال إن العبد إذا قام يصلي أتاه الملك  
 فقام خلفه يستمع القرآن ويدنو فلا يزال يستمع ويدنو حتى يضع فاه على فيه فلا يقرأ آية إلا كانت

في جوف الملك ) وفي مسند علي من جمع الجوامع عن أبي عبد الرحمن السلمي قال ( أمر علي بالسواك  
 وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان العبد اذا تسوك ثم قام يصلي قام الملك خلفه يسمع  
 القرآن فلا يزال يحبه بالقرآن يدينه حتى يضع فاه على فيه فما يخرج من فيه شيء من القرآن الا صار  
 في جوف الملك فظهروا أفواهكم ) أخرجه ابن المبارك ورواه في مجمع الزوائد عن علي عليه السلام  
 بمعناه وغالب ألفاظه وقال رواه البزار ورجاله ثقات . وأورده زين الدين العراقي في طرح التثريب  
 وعزاه الى مسند البزار وقال رجاله رجال الصحيح . الا ان فيه فضيل بن سليمان النعمري البصري  
 وهو وان خرج له البخاري ووثقه ابن حبان فقد ضعفه الجمهور قال في التخريج ان كان فضيل فيه  
 ضعف فقد روى له الجماعة منهم البخاري أحاديث توبع عليها وعلى فرض ضعفه فان طريق البيهقي  
 المتقدمة ليس فيها فضيل ورجاله ثقات وبه يقرى حديث البزار انتهى ( قلت ) ورواه أيضاً أبو  
 نعيم وفيه ( فطيبوا أفواهكم للقرآن ) ( وقوله قام في جوف الليل ) جوف الليل وسطه واستن به أي  
 استاك مأخوذ من السن وهو امرارك الشيء فيه خروشة على شيء آخر ومنه المسن الذي يستعد به  
 الحديد ذكره الخطابي وهم من حمله على كونه فعل المسنون وقد تقدم تفسير الاسباع والحديث  
 يدل على مشروعية السواك عند القيام من النوم وعلته ان النوم مقتضى لتغير الغم فيسن عند مقتضى  
 التغير اما بالقياس أو لما أخرجه البيهقي من رواية زهير عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن  
 عباس قال ( أتى رجلان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حاجتهما واحدة فسلم أحدهما فوجد  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في فيه اخلافا فقال له أما تستاك قال بلى ولكني لم أطعم من ثلاث  
 فأمر رجلا من أصحابه فأواه وقضى حاجته ) يقال أخلف فوه بخلف اخلافا كما يقال خلف بخلف  
 خلوا فأنتهى وفي معنى حديث الأصل ما أخرجه الشيخان عن حذيفة بن اليمان قال ( كان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ) ( قوله ) يشوص بضم المعجمة وسكون  
 الواو واختلفوا في تفسيره قليل يدلك أو يغسل وقيل ينقى والأول أقرب . قال الشيخ تقي الدين  
 ( قوله اذا قام من الليل ) ظاهره يقتضى تعليق الحكم بمجرد القيام ويحتمل ان يراد اذا قام للصلاة من  
 الليل ( قلت ) والثاني هو المتعين في حديث الأصل . ودل الحديث على ان حصول هذه الفضيلة  
 وهي اتيان الملك الخ مترتب على مجموع القيام في جوف الليل والاستئنان بالسواك وقيامه الى بيت  
 من بيوت الله فالاخلال ببعضها غير محصل للمقصود و ( قوله فلا يخرج من جوفه شيء الخ ) يحتمل  
 معنيين ( أولهما ) ان دخوله في جوف الملك كناية عن استماعه ووعيه للقرآن وحفظه حتى يجي يوم  
 القيامة على ذلك شهيداً ( ويؤيده ) قوله ( لا يخرج من جوفه شيء ) أي لا يتكلم بالقراءة ( ثانيهما )  
 أنه لا مانع من تجسم الطاعات وتكييفها بكيفية يمكن ان يتلقاها الملك على تلك الصفة كما في حديث

عبد الله بن أبي أوفى ذكره في مجمع الزوائد وفيه ( جاء رجل ونحن في الصف خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل في الصف فقال الله أكبر كبيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ) وساق الحديث الى قوله ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من هذا العالي الصوت فقيل هو ذا يارسول الله فقال والله لقد رأيت كلامك يصعد في السماء حتى فتح له باب فدخل فيه ) رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجالهم ثقات والاصل في رؤية الكلام الحقيقة ونحوه ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن مسعود قال ( ان أحدكم بحديث أنبأتكم تصديقه من كتاب الله ان العبد اذا قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وتبارك الله قبض عليهن ملائكة فضعهن تحت جناحه وصعد بهن لا يمر بهن على أحد من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن حتى يجاء بهن وجه الرحمن ثم تلا ( اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه )

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقبل صلاة الا بركاة ولا تقبل صلاة الا بقرآن ولا تقبل صلاة الا بطهور ولا تقبل صدقة من غلول )

ش وفي بعض نسخ الاصل لا يقبل الله صلاة الا بقرآن الى آخرها قال في التخريج له شواهد من حديث غير علي عليه السلام في جمع الجوامع للسيوطي في الحروف ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وابدأ بمن تعول ) أبو عوانة عن أبي بكر والطبراني عن ابن مسعود ( لا يقبل الله تعالى صلاة رجل لا يؤدي الزكاة حتى يجمعهما فان الله تعالى قد جمعهما فلا تفرقوا بينهما ) أبو نعيم في الحلية عن أنس ( لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ) الحاكم والشيرازي في الالقاء عن طلحة ابن عبيد الله انتهى وفيه أيضاً ( لا يقبل الله الايمان والصلاة الا بالزكاة ) الديلمي عن ابن عمر انتهى . ( قلت ) وفي مجمع الزوائد من حديث عمران بن حصين قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول ) رواه الطبراني في الكبير ورجالهم رجال الصحيح انتهى . وقد أخرجه أيضاً البيهقي بسنده الى ابن عمر بلفظ ( لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلاة بغير طهور ) وقال رواه مسلم في الصحيح قال في التخريج ولمعنى ما تضمنه هذا الحديث الكريم جملة شواهد قوية تقوى كل واحد من افرادهم مفصلاً جاءت في أحاديث صحيحة ( منها ) حديث عبد الله ابن عمر ( بني الاسلام على خمس على ان يوحد الله واقام الصلاة وايتاء الزكاة وصيام رمضان والحج ) وهذا لفظ مسلم ( ومنها ) حديث ( كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وفي رواية ( بام القرآن ) فهي خداج ) رواه أحمد في المسند وابن ماجه وأبو بكر بن أبي شيبة والبيهقي في القراءة عن عائشة قاله السيوطي في جمع الجوامع وفيه في الحروف من حرف الميم ( مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها

التسليم) أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد في المسند وعبد الرزاق وابن جرير وصححه والبيهقي عن علي وأخرجه ابن أبي شيبة والداقطنى والبيهقي والحاكم عن أبي سعيد وأخرجه الطبراني في الأوسط عن عبد الله بن زيد وعن ابن عباس أيضا وابن أبي شيبة عنه موقوفا انتهى . وفي قتال أبي بكر لأهل الردة وقوله (الله لو منعوني عناقا وفي رواية عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقاتلهم على منعه) الحديث وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة انتهى . قلت وفي بعض الفاظه فقال أبو بكر ( والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ) والحديث يدل على تلازم الفرائض في حق المكلف وإن اختلفت أنواعها فإذا فعل بعضا وترك بعضا فكأنه لم يفعل شيئا للتلازم والامتناع بينها فتارك البعض كتارك الكل وقوله (الابطهور) بضم الطاء التطهر وهو المراد هنا وأما بفتحها فهو الماء المطهر الذي يرفع الحدث ويزيل النجس كما قيل في الوضوء ودل على افتقار الصلاة الى الطهارة ويدخل فيه صلاة الجنائز والعبيدين وغيرهما من النوافل وعلى ان الطواف لا يجزئ بغير طهور لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساء صلاة فقال ( الطواف صلاة الا انه ايسح فيه التكلم ) ودل على وجوب القراءة في الصلاة وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان مقدار الواجب منها وبيان المعذور عنها ( وقوله من غلول ) يروى بضم الغين المعجمة واللام مصدر غل اذا خان في المغنم وغيره وضبطه بعض الفقهاء بفتح الغين ويعني به الرجل الغال بمعنى ان صدقته غير مقبولة وان لم تكن مفشوشة اذا كان يغل في غيرها من معاملته ونحوها ولم يذكر في المصباح الا الأول والمراد التحذير من خلط الاعمال الحسنة بالسيئة وقوله (لا يقبل الله) المراد بالقبول في عرف أهل الشرع ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كما يقال ترتب الغرض المطلوب الذي هو الصحة والأجزاء من الشيء الذي هو الصلاة مثلا على الشيء أي عليه نفسه وهو الصلاة وبحصول ذلك الغرض الذي هو الصحة والأجزاء يثبت القبول واذا ثبت ترتب عليه حصول الثواب فالقبول حينئذ من لوازم الصحة فإذا انتفى انتفت فكأنه قيل لا تصح الصلاة الا بطهور ولا تصح الا بقرآن ولا تصح الصدقة الا من مال سليم عن الغلول وهذا تفسير لحاصل معنى القبول وليس من باب المجاز لكونه قد صار حقيقة عرفية في ترتب الغرض الخ ( وأما الأول ) وهو لا تقبل صلاة الا بزكاة فالذي يناسبه ان يحمل نفي القبول فيه على معناه المجازي وهو نفي الثواب من باب اطلاق المألوم على اللازم أو السبب على السبب اذ هو من لوازم القبول ومسبب عنه ومعناه الحقيقي حينئذ كونه مجزيا بمطابقته للامر الشرعي وهو غير منفي فصلا مانع الزكاة مقبولة بمعنى كونها مجزئة بمطابقته للامر وان لم يترتب عليها الثواب وهي أيضا غير مقبولة بمعنى عدم ترتب الثواب على فعلها كما هو مراد الحديث فان ( قلت ) ما الحامل على الفرق بين القرآن المسوقة على نمط واحد بان جعل القبول في الأول غيره في البواقي ( قلت ) قد ورد نفي القبول في مواضع



لا يراد به نفي الصحة باجماع أهل الشرع كحديث ( لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة مادام في جسده منها شيء ) ومن أتى عرافاً فسأله عن شيء لا يقبل الله له صلاة أربعين ليلة والعبد إذا أبق لا يقبل الله له صلاة ) والذي يصلح معياراً للفرق ما ذكره بعض المحققين المتأخرين وهو أنا ننظر فيما نفي فيه القبول فإن قارن ذلك الفعل معصية كهذه الأحاديث الثلاثة فنفي القبول بمعنى نفي الثواب لأن أهم المعصية احبطه ومنه ( لا يقبل الله صلاة الابزكاة ) لكون منع الزكاة معصية مستقلة احبطت ثواب الصلاة وإن كانت مجزئة وإن لم تقارنه معصية كحديث ( لا يقبل الله صلاة الا بقرآن ) وما بعده فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط وهو الطهارة وقراءة القرآن وعدم الغش المبرع عنه بالغلول ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط \* وتحقيق هذا البحث أن الصحة مقتضى تام للقبول وهو مقتضى وسبب للشواب بشهادة النصوص من الكتاب والسنة وكل مقتضى يستلزم ويستتبع مقتضاه فإذا جاء نص بنفي القبول فلا يخلو أما أن يكون لوجود المانع كالمعصية المقارنة في هذه الأحاديث أو لعدم المقتضى فإن وجد المانع لم يدل نفي القبول على عدم المقتضى الذي هو الصحة لاستناد عدم القبول إلى المانع وإن لم يكن ثمة مانع تعين أن يكون لعدم المقتضى وهو الصحة كما في هذا الحديث فأنالوا فرضنا صحة الصلاة بدون الوضوء لم يكن لنفي القبول سبب أصلاً فلم من نفي القبول نفي الصحة وهو عدم مطابقة العبادة للامر لفقدان الطهارة فيلزم كونها شرطاً في صحة الصلاة وهو المطلوب

ص حدثنى أبو خالد قال حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطيت ثلاثاً لم يعطهن نبي قبلي جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً قال الله تعالى ( فلم نجدوا ماءً فتيمموا صعيداً طيباً ) وأحل لي المغنم ولم يُحَلْ لأحد قبلي وذلك قوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى ) ونصرت بالرعب على مسيرة شهر وفضلت على الأنبياء عليهم السلام بثلاث تأتي أمتي يوم القيامة غزراً محجلين من آثار الوضوء معروفين من بين الأمم ويأتى المؤذنون يوم القيامة أطول الناس أعناقاً ينادون بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله والثالثة ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيري لقوله تعالى ( ليغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر )

ش قال في التخريج قد روى عن علي عليه السلام حديث نحو هذا مع اختلاف بعض ألفاظه ففي قسم الحروف من جمع الجوامع للسيوطي ما لفظه ( أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي أرسلت إلى الأبيض والأسود والأحمر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ونصرت بالرعب مسيرة شهر وأحل لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت جوامع الكلم ) العسكري في الإمثال عن علي عليه السلام وعن علي عليه السلام من الكتاب المذكور ( أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء نصرت بالرعب

وأعطيت مفاتيح الارض وسميت أحمد وجعل التراب لي طهوراً وجعلت أمتي خير الأمم ( أحمد في  
المسند والبيهقي في الدلائل ) قلت ( قال في مجمع الزوائد بعد أن أورده من حديث علي ونسبه الى  
أحمد فيه عبد الله بن محمد بن عقيل وهو سبي الحفظ قال الترمذي صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل  
العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن اسماعيل ( يعني ) البخاري يقول كان أحمد بن حنبل واسحق بن  
ابراهيم والحميدى يحتجون بحديث ابن عقيل ( قلت ) فالحديث حسن انتهى كلامه . ثم قال في المجمع  
وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي بعثت  
الى الناس كافة الأحمر والأسود ونصرت بالرعب يزعب مني عدوى على مسيرة شهر وأطعمت المغنم  
وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وأعطيت الشفاعة فانخرتها لأمتي يوم القيامة ) رواه البزار والطبراني  
وزاد وكان كل نبي يبعث الى قريبه ) وفيه ابراهيم بن اسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف  
وذكره ابن حبان في الثقات وقال في روايته عن أبيه بعض المناكير انتهى . وفي جمع الجوامع للسيوطي  
نحوه ونسبه الى أحمد في المسند والحكيم من حديث ابن عباس قال في التلخيص وأصل حديث  
الباب في الصحيحين من حديث جابر ( أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي نصرت  
بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأما رجل من أمتي أدر كنه الصلاة فليصل  
وأحلت لي الفنائم ولم تحل لاحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى  
الناس عامة ) وعن أبي هريرة عند مسلم بلفظ ( فضلت على الأنبياء بست ) فذكر أربعا مما في حديث  
جابر وزاد وأعطيت جوامع الكلم وختم بي النبيون وحذف الخامسة مما في حديث جابر وهي أعطيت  
الشفاعة وعن عون بن مالك عند ابن حبان فذكر أربعا مما في حديث جابر ولم يذكر الشفاعة بل قال  
بدلها وسألت ربي الخامسة سأله أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحد الا أدخله الجنة فأعطانيها وفي الثقبقات  
عن أبي امامة نحو الأربع المذكورة واسناده صحيح انتهى المراد . وقد تضمن ما ذكره نخرج الثلاث  
الخصائص الأول من حديث المجمع وللثلاث الآخر شواهد معنوية من ذلك ما أورده في جمع  
الجوامع ولفظه ( أنتم الفر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فن استطاع منكم أن يطيل غرته  
فليفعل ) أخرجه مسلم . وفي مجمع الزوائد ما لفظه وعن أبي امامة قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ما من أمتي أحد الا وأنا أعرفه يوم القيامة قالوا يا رسول الله من رأيت ومن لم تر قال من رأيت  
ومن لم أر غراً محجلين من آثار الطهور ) رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله موقنون . وعن  
جابر قال ( قيل يا رسول الله كيف تعرف من لم تر من أمتك قال غرا أحسبه قال محجلون من آثار  
الوضوء ) رواه البزار واسناده حسن انتهى . وفي صحيح الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان في الاول منه

في ( باب الأذان وفضله ) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة ) وهو في صحيح مسلم عن أبي هريرة وفي جمع الجوامع في حرف الباء ( يحشر المؤذنون أطول الناس أعناقاً لقولهم لا إله إلا الله ) رواه أبو الشيخ في الأذان عن أبي هريرة وفيه ( يحشى المؤذنون أطول الناس أعناقاً يعرفون بطول أعناقهم يوم القيامة ) رواه أبو الشيخ في الأذان عن أبي هريرة . وفي مجمع الزوائد أحاديث بمعناه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( أنه قال أطول الناس أعناقاً يوم القيامة المؤذنون ) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح إلا أن الأعمش قال حدثت عن أنس وفي صحيح البخاري عن عائشة أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ( كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه فقالت عائشة لم تصنع هذا يا رسول الله وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال أفلا أكون عبداً شكوراً ) فلهما أكثر لجه صلى جالساً فإذا أراد أن يركع قام قراً ثم ركع ! انتهى . وفي مجمع الزوائد أحاديث بمعناه عن أنس وابن مسعود وأبي هريرة والنعمان بن بشير وأبي جحيفة وبعض أسانيد رجال الصحيح وأعظم شاهد له قوله عز وجل ( ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) والحديث مسوق هاهنا لبيان فضيلة الوضوء من قوله ( تأتي أمتي يوم القيامة غراً محجلين الخ ) وقد تضمن من الخصائص الشريفه ستاً ثلاث راجعة الى نفسه صلى الله عليه وآله وسلم وفي منوالها السادسة التي سماها في الحديث الثالثة وهي ( ليس من نبي الخ ) واثنتان باعتبار أئمة ومفهوم العدد في قوله ثلاثا غير معمول به هنا بقرينة الخصائص الأخر الواردة في شواهد الحديث المتقدمة وفي غيرها مما جمعه العلماء في الخصائص النبوية ( قوله ) جعلت لي الأرض مسجداً يقال مسجداً ومسجداً بكسر الجيم وفتحها وقيل بالفتح اسم لمكان السجود وبالكسر اسم الموضع المتخذ مسجداً هذا أصله في اللغة وفي العرف الموضع المبني للصلاة التي السجود جزء منها وسمى جميعه مسجداً باعتبار أن السجود لما كان جزءاً من الصلاة وقد يطلق على الكل مجازاً مرسلأً كان موضع السجود الذي هو جزء من المسجد يطلق على جميعه مجازاً أيضاً ثم اشتهر حتى صار بالغلبة حقيقة عرفية فيه وجعل الأرض مسجداً يحتمل وجهين . أما بان يحمل على معناه لغةً وهو مكان السجود أي جعلت لي الأرض كلها موضع سجود فلا يختص السجود منها بمكان دون غيره . وأما ان يكون مجازاً عن المكان المبني للصلاة لأنها لما جازت الصلاة في جميعها أشبهت المسجد في ذلك فاطلق اسمه عليها من مجاز التشبيه . وهذا أقرب من الأول لأن الظاهر ان المراد أنها موضع صلاة بجملتها لا السجود منها فقط لأنه لم ينقل ان الأئمة الماضية كانت تختص السجود وحده بموضع دون موضع وهذه الخصوصية لم تنقل لغيره من الأنبياء كما صرح به في رواية عمرو بن شعيب بلفظ ( وكان من قبلي أنما كانوا يصلون في كنائسهم ) وللبزار من حديث ابن عباس ( ولم يكن أحد من الأنبياء يصلى حتى يبلغ محرابه ) وحينئذ فلا حاجة الى

ما قيل ان الخصوصية مجموع قوله (مسجداً وطهوراً) لدفع ماورد ان عيسى عليه السلام كان في سياحته  
يضيئ حيث أدر كته لعدم ثبوته بطريق يعمل بها (قوله وطهوراً) يحتمل ان يكون معناه الطاهر في  
نفسه ولكنه ينفي الخصوصية اذ طهارة الأرض في وقت كل نبي ويحتمل ان معناه مطهر لغيره وهذا  
هو المراد من الحديث ويؤيده حديث ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعاً  
(جعلت لي الأرض طيبة مسجداً وطهوراً) ومعنى طيبة طاهرة فلو كان طهوراً بذلك المعنى لكان  
تكراراً وقد روى هذا الحديث زيد بن علي في تفسير قوله تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله  
ان يذكر فيها اسمه) ويؤخذ منه منع الصلاة في الأرض المتنجسة والتميم بالتراب المتنجس لخل  
المطلق على المقيد في قوله (طيبة) ويحكى عن الأوزاعي جواز التيمم بالتراب المقبرة . ودفعه  
بعضهم بأنه لا سلف له في ذلك وان عموم قوله جعلت لي الأرض مخصوص بالاجماع على ان المراد  
بالتراب غير النجس (قلت) وهو مع ما أسلفناه يزداد ذلك الدفع قوة وقد ورد في رواية (وجعلت  
تربتها لنا طهوراً) وفي بعض الروايات السابقة بلفظ (تراها) وهي حجة لمن قصر التيمم على التراب  
لكونه خاصاً فينبغي ان يحمل العام عليه كما يحمل المطلق على المقيد (واعترض) بأن ذكر بعض أفراد  
العام لا يخصص كما هو المختار خلافاً لابي نور قالوا مفهوم قوله (وتربتها) داليل على ان ما عداها غير  
مجزئ فيخصص به عموم المنطوق (وأجيب) بأنه مفهوم لقب وهو غير معتد به عند الجمهور ولو سلم  
فقد تعارض المفهوم والمنطوق وطريقة الترجيح تقديم المنطوق . قالوا ها هنا قرينة زائدة على مجرد  
تعلق الحكم بالتربة وهي الاقتراق في اللفظ بين جعلها مسجداً وجعل تربتها طهوراً وهو في هذا  
السياق قد يدل على الاقتراق في الحكم والا لعطف أحدهما على الآخر تسقاً كما في حديث جابر  
المتقدم ويؤيده ما في بعض ألفاظ الحديث عند مسلم من حديث حذيفة (وجعلت لنا الأرض  
كلها مسجداً وجعلت تربتها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء) فالتأكيـد بالكل في جعلها مسجداً دون  
للمعطوف يدل على عدم التعميم في المعطوف (وقد) يجاب بان ذكر البعض منها لا يكون تخصيصاً كما  
تقدم وسيأتي في باب التيمم في شرح قوله عليه السلام وكل شيء تيممت به من الأرض بمجزئك  
ما يفيد مراجعته هنا والله أعلم (قوله واحل لي المغنم ولم يحل لأحد قبلي) قال الخطابي كان من  
تقدم على ضربين منهم من لم يؤذن له في الجهاد فلم يكن لهم مغنم ومنهم من اذن له فيه حتى اذا غنموا  
شيئاً لم يحل لهم ان يأكلوه وجاءت نار فأحرقته وقيل المعنى أحل لي التصرف فيه بالتفصيل والاصطفاء  
والصّرف الى الغنائم كما قال الله تعالى (قل الأنفال لله والرسول) (قوله ونصرت بالرعب على  
مسيرة شهر) النصر العون والرعب الخوف والوجل مما يحاذر في المستقبل يقال منه رعبته فهو مرعوب  
اذا أفرغته ولا يقال أربعته قيل وهو الذي أراده الله عز وجل بقوله (سألقى في قلوب الذين كفروا

الرعب ) ويؤخذ من تقييده بمسيرة شهر انه لا يوجد لغيره مثلها أو أكثر منها وأما في أقل منها فلا ينفي وجود الرعب من غيره وفي رواية للطبراني عن ابن عباس مسيرة شهرين . وأخرج عن السائب بن يزيد مرفوعاً ( نصرت بالرعب شهراً املئ وشهراً خلقي ) وهو جامع بين حديث شهراً وشهرين قيل ولنا جعل الغاية الشهر لأنه لم يكن بينه وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه الخصوصية حاصلة له وان لم يكن معه عسكر ( وقوله غراً محجلين من آثار الوضوء ) الغرة والتحجيل بياض في وجه الفرس وقوائمه وذلك مما يحسنه ويزينه فاستعاره للانسان وجعل أثر الوضوء في الوجه واليدين والرجلين كالبياض الذي هو للفرس ذكره ابن الأثير ( قوله ) وياتي المؤذنون اطول الناس اعناقاً قال في البحر الرواية في اعناق بكسر الهزة وهي سيرة مخصوصة وفتحتها اي افتخاراً بما أعد الله لهم يقال طال عنق بكذا وقيل أصواتا مجازاً وقيل رجاء كذلك <sup>(١)</sup> وقيل اتباعاً اذ يقال للجماعة عنق وقيل ارتفاعاً من العرق اذ يلجم الناس انتهى \* والتجوز باعناقاً عن أصواتا ينظر في صحته والله أعلم ( قوله ليس من نبي الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب غيره ) قد ورد في أحاديث الشفاعة سؤال الناس للأنبياء يطلبون منهم الشفاعة لراحتهم من طول القيام في المحشر أخرجه الشيخان وغيرهما وفيها اعتذار الأنبياء بذنوب سبقت لهم الا ان في بعض روايات مسلم فيقول لهم عيسى صلى الله عليه وسلم ( ان ربي قد غضب غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ولم يذكر له ذنباً نفسى نفسى اذهبوا الى غيرى اذهبوا الى محمد صلى الله عليه وآله وسلم فيأتوني فيقولون يا محمد انت رسول الله وخاتم الأنبياء وغفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا الى ربك ) الحديث ولا يشكل هذا على حديث المجموع في قوله ( الا وهو يحاسب يوم القيامة بذنب ) اذ عدم ذكر عيسى لذنبه لا يدل على عدم ذنب له في نفس الأمر ولو صغيراً وقد وردت أحاديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( ان الله تعالى يوقف عبده المؤمن على ما اقترف من صفات الذنوب سرّاً ثم يغفر له ذلك ) ( قوله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ) قال ابن عباس ما تقدم ما كان عليه من اثم في الجاهلية وما تأخر ما يكون عليه من بعد وهو محمول على الصغار . وأما الكبار فلا تجوز على الأنبياء وقال سفيان الثوري وعطاء الخراساني ما تقدم ما كان منك من الذنوب وما تأخر ما لم يكن منك ولم تفعله على طريق التأكيّد كما يقال اعط من رأيت ومن لم تر واضرب من لم تقيت ومن لم تلق حكاه الراحدي وغيره .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان اذا دخل المخرج قال

(١) اي مجازاً ولعل وجهه ان الراجح لا أمر يتناول عنقه الى من يرجوه قال الامام يقال تناول عنق الى رجاك أي الى وعدك اه من شرح الامام عز الدين على البحر

بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم فاذا خرج من المخرج  
قال الحمد لله الذى عاقبني فى جسدى الحمد لله الذى اماط عني الأذى )

ش ( قوله ) قال بسم الله يشهد له ما فى سنن ابن ماجه عن أبى جحيفة عن على عليه السلام  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ستر ما بين الجن وعورات بنى آدم اذا دخل الكنيف  
ان يقول بسم الله ) وأخرجه الترمذى وقال أسنده ليس بالقوى وصححه الحافظ ابن حجر من طريق  
عبد العزيز ابن صهيب بلفظ الأمر قال ( اذا دخلتم الخلاء فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث  
والخبيثات ) قال وأسناده على شرط مسلم وفى الجامع الكبير للسيوطى فى خرف السين ( ستر ما بين  
الجن وعورات بنى آدم اذا دخل أحدهم الخلاء ان يقول بسم الله ) أخرجه أحمد فى المسند والترمذى  
وضعفه وابن ماجه عن على قال فى التخرىج فى اسناد ابن ماجه محمد بن حميد الرازى مختلف فيه ضعفه  
غير واحد وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وكان حافظا وهو الى الضعف أقرب والله أعلم وله شاهد  
من حديث أنس قال السيوطى عقبه ما لفظه ( ستر ما بين أعين الجن وعورات بنى آدم اذا وضع أحدهم  
ثوبه أن يقول بسم الله ) أخرجه الحكيم وابن أبى الدنيا فى مكائيد الشيطان وابن السنى فى عمل اليوم  
والليلة وأبو الشيخ فى العظمة والطبرانى فى الاوسط عن أنس وابن منيع وابن أبى الدنيا والحكيم  
وأبو الشيخ عن أبى سعيد انتهى وذكره فى مجمع الزوائد عن أنس وقال رواه الطبرانى فى الاوسط  
بأسنادين أحدهما فيه سعيد بن مسleme الاموى ضعفه البخارى وغيره ووثقه ابن حبان وابن عدى وبقية  
رجالهم موثقون وأخرج ابن ماجه عن أبى أمامة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا يعجز  
أحدكم اذا دخل الخلاء أن يقول اللهم انى أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان  
الرجيم ) قال فى التخرىج وفى أسناده ثلاثة ضعفاء على الولا عبيد الله بن زحر بالزى والخلاء المهملة  
ساكنة وآخره راء عن على بن زيد الالهائى عن القاسم بن عبد الرحمن بن أبى أمامة وقد تكلم فى  
ثلاثهم بالتضعيف والتوثيق فعبيد الله ضعفه يحيى بن معين وقال أبو خاتم لين الحديث واختلف كلام  
أحمد فيه فروى عنه تضعيفه وقال أبو داود السجستانى سمعت أحمد يقول عبيد الله ابن زحر ثقة وقال  
أبو زرعة صدوق وقال النسائى ليس به بأس وقال أبو أحمد بن عدى ويقع فى أحاديثه ما يتابع عليه وقال  
أبو بكر الخطيب كان رجلا صالحا وفى حديثه لين روى له البخارى فى الأدب قال الذهبى أخرج له  
أهل السنن الاربعة وأحمد فى مسنده وكان النسائى حسن الراى فيه وقال المنذرى وحسن الترمذى غير  
ما حديث له عن على بن يزيد عن القاسم . وعلى بن يزيد الالهائى قال الدارقطنى متروك . وقال البخارى  
منكر الحديث . وقال أبو زرعة ليس بالقوى ووثقه أحمد وابن حبان والقاسم بن عبد الرحمن قال أحمد  
روى عنه على بن يزيد أعاجيب ما اراها الا من قبل القاسم . وقال ابن حبان كان يروى عن أصحاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم المعضلات ووقفه ابن معين والجوزجاني والترمذي وصححه له وقال  
 يعقوب بن شيبة منهم من يستضعفه وهذا كلام المنذري في آخر كتابه الترغيب والترهيب في ترجمة  
 علي بن يزيد وشيخه القاسم ولحديث أبي أمامة هذا شاهد من حديث ابن عمر أورده النووي في  
 الاذكار ولفظه وروينا عن عبد الله بن عمر قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل  
 الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الرجس النجس الشيطان الرجيم ) رواه ابن السني ورواه الطبراني  
 في كتاب الدعاء وقال النووي أيضا في الاذكار وروينا عن ابن عمر أنه قال ( كان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذا قني لذته وابقى في قوتي واذهب عني  
 اذاه ) رواه ابن السني والطبراني انتهى وفي سنن ابن ماجه عن انس ( كان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني ) وفي اسناده اسماعيل بن مسلم  
 المسكي وهو ضعيف لكنه يقوى بما قبله من حديث عبد الله بن عمر و ( قوله اذا دخل المخرج ) هو  
 الموضع الذي تقضى فيه الحاجة سواء أكان في مكان معد لذلك أم في الصحارى اذ ليس له محل اثر في  
 الدعاء فلا يراد به المكان الذي يدخل اليه ويخرج وهو من الكنايات المستعملة في ذلك عند العرب  
 ثم غلبت حتى صارت حقائق عرفية كالغائط والبراز و ( قوله اذا دخل ) اما ان يحمل على ارادة  
 الدخول كما في قوله تعالى ( فاذا قرأت القرآن فاستعذ ) واما ان يكون المراد اذا شرعت في الدخول  
 وهو أولى اذ الجمع بين الاستعاذة والشروع في الدخول ممكن بخلاف الآية فلا ملجئ الى التقدير  
 هنا وقوله ( اعوذ ) اصله اعوذ بسكون العين وضم الواو استثقلت الهمزة على الواو فنقلت الى العين فقيمت  
 الواو ساكنة ومصدره عَوَّذٌ وعيَّاذ ومعاذ ومعنى الاستعاذة الاستجارة والاعتماس . والرجس بكسر  
 الراء وسكون الجيم والنجس أيضا بكسر النون وسكون الجيم من باب الاتباع ذكره الشيخ تقي الدين في  
 شرح العمدة والخبث والخبث قال أبو عبيد الخبيث ذو الخبث في نفسه والخبث الذي أعوانه خُبث  
 كما يقال قَوِيٌّ مُقَوٍّ فالمقوى في نفسه والمقوى ان تكون ذاته قوية وقال أبو الهيثم الخبيث الذكر من  
 الشياطين وجمعه خُبث وقيل غير ذلك ومشروعية الاستعاذة لما ورد النصريح به أن هذه الحشوش  
 محتضرة أي تحضرها الشياطين وان ذلك ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم قال في بعض  
 شروح سنن أبي داود بعد أن أورد حديث أبي أمامة عند ابن ماجه يستحب ان يجمع بين ماورد  
 فيقول المتخلى بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاسات ومن الرجس النجس  
 الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم ولا بأس أن يقول اللهم اني أعوذ بك أو أعوذ بالله والكل واحد  
 واختلاف الرواية يضبط النزاع ولقضاء الحاجة آدابٌ وسننٌ ذكرنا منها ما تعلق بالحديث وقد ذكر  
 منها القاضي في شرحه فوائد جمة فلتؤخذ منه

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مامن امرأة مسلم يتوضأ ثم يقول عند فراغه من وضوئه سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب اليك اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واغفر لي انك على كل شيء قدير الا كتبت في رق ثم ختم عليها ثم وضعت تحت العرش حتى تدفع اليه بخاتمها يوم القيامة )

ش روى السيوطي في جمع الجوامع من مسند علي عليه السلام بعض هذا الحديث ولفظه . عن سالم بن أبي الجعد عن علي قال اذا توضأ الرجل فليقل أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) عب<sup>(١)</sup> وسعيد بن منصور ومته أيضا عن علي كان اذا فرغ من وضوئه قال أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين أخرجه بن أبي شيبة انتهى . ولمسلم في صحيحه عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة ) وزاد الترمذي ( اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) وقال في سنده اضطراب ولا يصح فيه شيء وتعقبه في التلخيص فقال رواية مسلم سالمة عن هذا الاعتراض والزيادة التي عنده رواها البزار والطبراني في الاوسط من طريق ثوبان ولفظه ( من دعا بوضوء فتوضأ فصاعة فرغ من وضوئه يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ) ورواه ابن ماجه من حديث أنس ويشهد لحديث المجموع أيضا ما ذكره في التلخيص . ولفظه . وأما قوله ( سبحانك اللهم وبحمدك الخ ) فرواه النسائي في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرک من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ من توضأ فقال ( سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب اليك كتبت في رق ثم طبع بطابع فلم يكسر الى يوم القيامة ) واختلف في رفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة لان الطبراني قال في الاوسط لم يرفعه عن شعبة الا يحيى بن كثير قال ابن حجر وروى ابن اسحق المزكي في الجزء الثاني تخريج الدارقطني له من طريق روح بن القاسم عن شعبة وقال تفرد به عيسى بن شعيب عن روح بن القاسم ورجح الدارقطني في العلل الرواية الموقوفة ونقل ابن حجر عن النووي تضعيف الروایتين المرفوعة والموقوفة ورده بان المرفوع يمكن أن يضاف بالاختلاف والشذوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب



في صحته وبين وجه ذلك ( قلت ) والوقوف في هذا حكم الرفع إذ كيفية الجزاء على اذكار مخصوصة ليست من مسارج الاجتهاد وهذا على تقدير ضعف رواية الرفع والا فقد نقل عن المستغفرى ما لفظه رفعه قيس<sup>(١)</sup> ووقفه سفيان الثوري والرفع والوقوف على شرط البخارى انتهى . وفي الحديث دليل على استحباب هذا الذي ذكر عند الفراغ من الوضوء قال النووي قال أصحابنا وتستحب هذه الاذكار عقب الغسل أيضا انتهى . ومعنى قوله ( ثم ختم عليها ) لا يتطرق الى هذه الفضيلة احباط ولا ابطال ذكره في الصدر المنير ودل الحديث على أن العرش جسم خلافا لمن زعم انه من المعاني وذلك ان التحنية تستلزم المكان وهو من صفات الاجسام والادلة على جسميته كثيرة ولا محذور ولا مانع عن ذلك \* ( فائدة ) ذكر الرافعى في بعض روايات الحديث أن يقول بعد الوضوء مستقبل القبلة فقال ابن حجر يستأنس لها بما رواه البزار عن ثوبان ( من توضأ فاحسن الوضوء ثم رفع طرفه الى السماء ) الحديث قال ابن دقيق العيد في شرح الامام رفع الطرف الى السماء للتوجه الى قبلة الدعاء ومهابط الوحي ومصادر تصرف الملائكة انتهى وأخرج الدارمى بإسناده الى عقبه ابن عامر الحديث ذكر رفع الطرف في دعاء الوضوء مرفوعا من حديث مطويل

ص ( سألت زيدا عليه السلام عن الوضوء مرة مرة قال جائز والثلاث أفضل )

ش المراد بجائز معنى الاجزاء والوضوء مرة وردت به السنة الصحيحة في سنن الترمذى وأبي داود والبخارى وغيره من حديث ابن عباس ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ مرة مرة ) قال الترمذى وفي الباب عن عمر وجابر وبريدة وأبي رافع وابن الفاكه وحديث ابن عباس أحسن شئ في هذا الباب وأصح انتهى . قال النووي وقد أجمع العلماء على أن الواجب في غسل الاعضاء مرة مرة وعلى ان الثلاث سنة وقد جاءت الاحاديث الصحيحة بالفصل مرة مرة وثلاثا ثلاثا وبعض الاعضاء ثلاثا وبعضها مرتين قال العلماء باختلافها دليل على جواز ذلك كله وان الثلاث هي الكمال والواحدة تجزئ وعلى هذا يحمل اختلاف الاحاديث انتهى .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب انه توضأ ومسح فعليه وقال هذا وضوء من لم يحدث )

ش الحديث أخرجه البيهقي في سننه في آخر باب الدليل على أن فرض الرجلين الغسل وان مسحهما لا يجزئ وبعد باب قراءة النصب في آية الوضوء ولفظه أخبرنا أبو علي الروذباري ثنا أبو بكر بن محمد ابن أحمد بن محموية العسكري ثنا جعفر بن محمد القلانسي ثنا آدم نا شعبة نا عبد الملك بن ميسرة قال سمعت النزال بن سبرة يحدث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ( انه صلى الظهر ثم قعد في حوائج

الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر ثم أتى بكوز من ماء فأخذ منه حفنة<sup>(١)</sup> واحدة فمسح بها وجهه ويديه ورأسه ورجليه ثم قام فشرب فضله وهو قائم ثم قال إن ناساً يكرهون الشرب قائماً وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع كما صنعت وقال هذا وضوء من لم يحدث (رواه البخاري في الصحيح عن آدم بن أبي أياس ببعض معناه وفي هذا الحديث الثابت دلالة على أن الحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الرجلين أن صح قائماً عنى به وهو طاهر غير محدث إلا أن بعض الرواة كانه اختصر الحديث فلم ينقل قوله (هذا وضوء من لم يحدث) . وأخبرنا أبو الحسن علي<sup>(٢)</sup> بن عبد الحميد بن عبدان نا أحمد بن حنبل الصغار نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا ابن الأشجعي عن أبيه عن سفيان عن السدي عن عبد خير عن علي (انه دعا بكوز من ماء ثم قال أين هو هؤلاء الذين يزعمون انهم يكرهون الشرب قائماً قال فأخذ فشرب وهو قائم ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ومسح على نعليه ثم قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم يحدث) وبمعناه رواه ابراهيم بن أبي الليث عن عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي . أخبرنا أبو بكر أحمد بن علي الحافظ نا ابراهيم بن عبد الله الأصبهاني نا محمد بن اسحق ابن خزيمة نا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم البزار نا ابراهيم بن أبي الليث نا عبيد الله بن عبد الرحمن الاشجعي عن سفيان عن السدي وعن عبد خير عن علي (انه أتى بكوز من ماء ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ثم مسح على نعليه ثم قال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للطاهر ما لم يحدث) وفي هذا دلالة على أن ما روى عن علي في المسح على النعلين انما هو في وضوء متطوع به لا في وضوء واجب عليه من حدث يوجب الوضوء أو أراد غسل الرجلين في النعلين أو أراد المسح على جوربيه ونعليه كما رواه عنه بعض الرواة مقيداً بالجور بين وأراد به جور بين مُنَعَّلَيْن فتأبى عنه رضي الله عنه غسل الرجلين وثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غسل الرجلين والوعيد على تركه وبالله التوفيق هذا كلام البيهقي رحمه الله وأشار بالوعيد الى ما في حديث عبد الله بن عمر وأخرجه أول الباب قال (تخلف عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافرناها فادركنا وقد أرهقنا الصلاة صلاة العصر ونحن نتوضأ فجعلنا نمسح بأرجلنا فنأدى بأعلى صوته ويل للأعقاب من النار) رواه البخاري في الصحيح عن مُسَدَّد وموسى بن اسماعيل وأبي النعمان وزواه مسلم عن شيبان وأبي كامل كلهم عن أبي عوانة انتهى وقد تقدم وزوى السيوطي في جمع الجوامع حديث عبد خير عن علي وقال أخرجه احمد في المسند وحديث التزالي عن علي وقال أخرجه أبو داود الطيالسي واحمد في المسند والبخاري وأبو داود والترمذي في الشمائل والنسائي وأبو يعلى الموصلي وابن جرير وابن خزيمة

والطحاوي وابن حبان والبيهقي انتهى (والحديث) يدل على ان من أحدث فتواً لم يحزه المسح على التلحين ويؤخذ منه استحباب الوضوء على الوضوء . وقد ورد في فضله أحاديث منها ما رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( من توضأ على طهر كتب الله له عشر حسنات )

ص ( ومات زيدا عليه السلام عن الوضوء من سؤر المشرك فقال توضأ بسؤر شربه ولا توضأ بسؤر وضوءه الا ان تعلم انه شرب خراً أو أكل لحم خنزير فلا توضأ بسؤر شربه ولا وضوءه )  
ش دل جوابه عليه السلام على ان سؤر ما يشربه المشرك طاهر سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً لا إطلاقه . قال في المنهاج والوجه فيه ما روينا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( كان يراطيهم ويؤاكلهم ويتضيف عندهم ) والوجه في انه لا يتوضأ بسؤر شربه اذا علم انه شرب بعد ان أكل لحم خنزير أو شرب خراً فهو ان الخمر والخنزير نجسان فاذا لامسهما الماء القليل نجس فلم يجوز التطهر به ( وأما ) الوجه في انه لا يتوضأ بسؤر وضوءه فلا أنه غير مأمون على الطهارة ولا يخلو من ملاسة النجاسة بيديه وهذا التفصيل من الشارح بناء على طهارة المشرك ونجاسة الخمر والخنزير \* وأما على القول بنجاسته فتوجيه ذلك ما ذكره الامام يحيى في الانتصار ولفظه انما خص عليه السلام التوضأ بسؤر شربه دون سؤر وضوءه لا مبرين أما ( أولاً ) فلا أن الأصل هو النجاسة فيهم ولكن خص الشارع أسأهم فبقى ما بقي على أصل التنجيس وأما ( ثانياً ) فلا أنه يسبح عند ملاسته للوضوء مالا يسبح عند الشرب انتهى

وقد اختلف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته فذهب القاسم والهادي والناصر والنفس الزكية واحدى الروايتين عن المؤيد بالله واحمد بن حنبل واسحق ومن الصحابة ابن عباس وابن عمر الى انه نجس ويراد بالنجس أحد معنيين اما نجاسة العين أو انه متنجس بغيره كما يقال ثوب نجس ولا يصح حمله على الثاني لأن الكافر وغيره سواء في التنجيس باصابة النجاسة له فبقى الأول وهو نجاسة العين وذهب زيد بن علي والمنصور بالله والامام يحيى وهو أحد قولي المؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي واصحابه واختاره الأمير الحسين في الشفاء ووسع الاحتجاج عليه الى طهارة الكافر ورطوبته ( استدلالاً أولون ) بقوله تعالى ( انما المشركون نجس ) قال القاضي زيد فالخير بنجاستهم فثبت بالنص على أنهم أنجاس وقولهم ان ذلك ورد على طريق الذم لهم لا على طريق التنجيس لا يصح لأن ذلك ضرب من المجاز والآية يجب حملها على الحقيقة ولا يجوز صرفها الى المجاز الابدالية ثم قال وقول الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد تقيف انهم قوم أنجاس يدل على نجاسة الكافر لوجهين أحدهما تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قالوه ولم ينكره ( وثانيهما ) ان الصحابة

عقلت من جهة الشرع نجاستهم لقولهم قوم انجاس ولا يدل انزالهم المسجد على طهارتهم اذ لا يمنع ان يكون المعلوم من حالهم انهم لا يباشرون المسجد برطوبتهم ودعت الضرورة الى انزالهم المسجد لضيق المكان يزيد ذلك وضوحا خبر أبي ثعلبة الخشني انه قال ( قلت يا رسول الله انا بأرض أهل كتاب أو نأتي أرض أهل كتاب فنسألهم أنيتهم فقال اغسلوها ثم اطبخوها فيها ) ولا يجوز ان يأمرهم بغسلها لأجل القائم فيها النجاسات لأنه لا يتخصص بذلك أو انيتهم دون أواني المسلمين بل الجميع في ذلك سواء فدل على ان الأمر لأجل مماسيتهم لها برطوباتهم وشربهم منها وهو دليل على نجاستهم انتهى . ( واستدل ) القائلون بالطهارة بآية المائدة وهو قوله تعالى ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم ) ولو كانوا انجاساً لما أباحه وهذه الآية خاصة في الدلالة على طهارة رطوباتهم ولفظ الطعام في اللغة يطلق على اللحم وغيره ودلت الآية أيضاً على حل نسائهم ولا بد مع ذلك من الترطب بهم وهي من آخر منازل فلا يتطرق اليها نسخ وبما رواه أبو هريرة قال ( بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن اثال سيد أهل البمامة فربطوه في منارية من المسجد ) أخرجه الستة الامالكا والترمذي قال في الانتصار و كان يخرج اليه الطعام من بيوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ولم يؤثر أن الآية غسلت من أثره وبما ورد من أكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم لبجين المجلوب من بلاد النصارى عند أبي داود من حديث ابن عمر وبما ورد من جواز وطئ المسبية قبل اسلامها وبأكله صلى الله عليه وآله وسلم من طعام اليهودي الذي أضافه بخبز شعير وإهالة سنيخه وهو مؤكد لعموم حل طعامهم وشموله لما ترطبوا به . ومن ذلك الشاة التي وضع فيها السم لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ( وقد ) شرط عمر على أهل الكتاب ضيافة من يربهم من المسلمين وقال اطعموهم مما تأكلون . وذكر ابن القيم ان عمر لما قدم الشام صنع له أهل الكتاب طعاماً فدعوه فقال ابن هو قالوا في الكنيسة فكره دخولها وقال لملي كرم الله وجهه اذهب بالناس فذهب بالمسلمين فدخلوا وأكلوا وكل ذلك صريح في دفع تخصيص التحليل بمالم ينزطبوا به كما زعمه القائل بالنجاسة ولا فرق بين أهل الكتاب وغيرهم من المشركين في القول بطهارة رطوبتهم عند القائلين بها كما توهمه صاحب شرح فتح الغفار انما يختص أهل الكتاب بحل النساء والذبايح وقد لبس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثياب التي نسجها المشركون وصلى فيها . ولما قدم عمر الجابية استعار ثوبا من نصراني حتى خاطوا له قميصه وغسلوه . وتوضاً من جرة نصرانية ولا يبعد توأمة معنى ما ذكر توأمة يفيد القطع بان المسلمين كانوا لا يتوقونهم ثم الأصل الطهارة مع تأييد الأصل بقوله تعالى ( ولقد كرّمنا بني آدم ) ويؤيد ذلك من الاستدلال الفقهي ما قاله المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام ولفظه - نجاسة الكافر نجاسة حكم لا نجاسة ذات كالكلب

والخنزير والا لما طهر بالاسلام والغسل بعده لأن نجاسة الذات لا تزول مهما بقيت الذات وقد ثبتت أن نجاسته تزول بالاسلام فثبت انه ليس بنجس ذات بل نجس اعتقاد انتهى . ويدل على ما قاله عليه السلام قوله تعالى في وصف المنافقين (فاعرضوا عنهم انهم رجس) الرجس في اللغة النجس والاتفاق من الجميع واقع على طهارة رطوبتهم الحاقا لهم بالمسلمين في أحكام الشرع فدل على أن المراد من ذلك النجاسة الحكمية (قالوا) وأما ما استدلل به الاولون فهو مدفوع (أما) الآية الكريمة فمن وجهين أحدهما ان النجس عند أهل اللغة يستعمل حقيقة فيما يستقدر ويستعمل أيضا فيما يختص بالافعال الرديئة والاعمال الدنيئة وإذا كان معنى النجس هو القدر فقد فسر به أهل اللغة قوله تعالى (انما المشركون نجس) ولم يرد الشرع له بوضع آخر سواء أشار الى هذا الأمير الحسين في الشفاء وقرره القبطي في مؤلفاته (ثانيهما) ما ذكره بعض المحققين ان ما ورد من الأدلة على طهارة رطوباتهم لا تعارض ظاهر الآية ولا تكون ناسخة لها حتى يلزم تقديم المظنون على المقطوع أو ان الاحادي ناسخ للقطعي بل تكون صارفة للآية وما في معناها عن الحقيقة الى المجاز يعني انهم كالنجس في وجوب التجنب أو في ملابتهم الاقدار والانبجاس ولا يشترط في القرينة الصارفة الى المجاز ان يكون الصارف قطعا انتهى . ومن الصوارف أيضا ما تقدم ذكره من الآثار الدالة على طهارة رطوبتهم وما قاله من أن الآية محمولة على المعنى المجازي هو الذي يفيد كلام صاحب الكشف في تفسير الآية ولفظه . النجس مصدر يقال نجس نجسا وقدر قدرًا معناه ذو نجس لان معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس ولا أنهم لا يتطهرون ولا يغسلون ولا يجتنبون النجاسات مع ملابتهم لها وجعلوا كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها . وعن ابن عباس اعيانهم نجسة كالكلاب والخنزير انتهى . فقوله لأن معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس وقوله ولا يجتنبون النجاسات الخ ومقابلة القول الأول بكلام ابن عباس دليل على اعتبار المعنى المجازي وعلى ان الاصل المتجاوز عنه هو النجس المعروف في لسان أهل الشرع ونقل في المصباح عن بعضهم ونجس خلاف طهر وقال أيضا قوم انجاس وتنجس الثوب ونجسته والنجاسة في عرف الشرع قدر مخصوص وهو ما يمنع جنسه صحة الصلاة كالبول والدم والحمر انتهى \* وأما استدلالهم بقول الصحابة في وفد قتيب انهم قوم انجاس وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لنجاستهم بقوله (ليس على الأرض من نجاستهم شيء) (جوابه ان التقرير انما وقع للتسمية فقط ولم يقرم على ان رطوبتهم لا تجوز بل قال (ليس على الارض من انجاس الناس شيء) يعني ان نجاستهم مقصورة عليهم لا تمتداهم الى الارض فلورطبوا الأرض بشيء من رطوباتهم لم تنجس بها لذلك . وأما الاستدلال بخبر أبي نعلبة الخثني المتضمن للامر بغسل الآنية فوجب الغسل أمر آخر وهو ما ثبت من رواية أحمد بن حنبل وأبي داود ولفظه (ان أرضنا أرض أهل الكتاب وانهم يأكلون لحم الخنزير

ويشربون الخمر فكيف نصنع بأنيتهم وقدرهم قال ان لم تجدوا غيرها فاحضوها بالماء واطبخوا فيها واشربوا) وروايات الحديث المختلفة مع اتحاد الخارج يُفسّر بعضها بعضا (تنبية) حرر بعض من أدركنا عصره من الشيوخ<sup>(١)</sup> بحثا في قول العلامة المقبلي ان لفظي النجاسة والطهارة والواجب والسنة وغيرها الفاظ اصطلاحية للمتأخرين فلا يصح أن يفسر بها الفاظ الكتاب والسنة كما وقع لجماهير العلماء فقال ان هؤلاء الذين نسب اليهم احداث هذه المعاني في الدين هم جماهير أئمة الاسلام الذين جعلهم الله واسطة بيننا وبين سيد الانام لخصوصية يعلمها الله سبحانه وقد تواردت بذلك انظارهم وتتابعت على ذلك عصرا بعد عصر فتضليلهم وتخطئتهم فيه من الاستبعاد مالا يخفى فتطلبت تبرئة جانبهم عن ذلك غيرة مني وشكرا لإحسانهم الشامل فلما علم الله سبحانه حسن ذلك مني القى في ذهني ما يزيل الاشكال ويدفع كلام المعارض لمجرى بالابطال وذلك بوجهين اجمالي وتفصيلي (الأول) ان القول بان هذه المعاني أحدثوها في قولهم معنى النجس عين تمنع ملابسها صحة الصلاة. وقولهم السنة تطلق في مقابلة الواجب الى نظائر ذلك وانها مجرد اصطلاح حادث لم يلم به العرف الشرعي أصلا يتضمن نسبة الكذب على صاحب الشرع اليهم لأنهم اذا فسرّوا لفظا نبويا فهو في قوة هذا مراد الشارع وهو في الفرض كذب وفيه من الوعيد الشديد مالا يخفى لا سيما اذا رتبوا على ذلك أحكاما في كتبهم الفقهية المدونة لاحكام الشرع ولو تأمل المعارض لزوم هذا من قوله وانه لا يليق نسبته الى فرد من أفراد العلماء مجهول الحال غير معروف بعدواة الدين فضلا عن الجمل الغفير من أئمة المسلمين لما فاه بذلك ولا تجاسر على ما هنالك والا لكان الظن به سيئا لنسبته للأئمة الى منأواة الدين الذين يجب جهادهم على أولى الامر لكونهم اضر على المسلمين من الحربيين (الوجه الثاني) وهو التحقيق لدفع الاعتراض ان يقال في المثالين المذكورين لاشك ان لنا معنى متعقلا محكوما عليه بان ملابسه من الابدان والثياب والا ما كن لا تصح منه الصلاة او فيه ولنا معنى متعقلا محكوما عليه بان فاعله أو تاركه مثاب وان مخالفه لا يعاقب والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المتنجس والثاني هو الذي يسمونه بالسنة أو الممنون شاعت هذه التسمية من العلماء قرنا بعد قرن يتلقاه الآخر عن الأول من غير تكثير الى زمن المعارض ولا شك ان هذه المعاني متحققة في عصر النبوة ثابتة في انفسها متميزة عن غيرها ماهية ولا زما للعلم الضروري انهم كانوا يتجنبون ملابس الأول من الاعيان حتى يفصل ويعلمون ان بعض الاعمال يثاب فاعله ولا ينم ولا يعاقب تاركه ولا التفات على من أنكر ذلك (فقول) هل كان لهذين المعنيين مثلا في العصر النبوي عبارتان تدلان عليهما

(١) هو السيد العلامة محسن بن إسماعيل الشامي رحمه الله ذكر ذلك البحث فيما علقه من الحواشي على المدة حاشية المدة اه من خط حفيد الشارح رحمه الله

أم لا لاسيلا إلى الثاني وعلى الأول فهل تقلت ألفاظ تدل عليهما غير ما استعمالها فيهما العلماء عصرًا بعد عصرٍ أعني قولنا نجس أو مسنون أم لم ينقل فإن كان الثاني قد حصل المطلوب إذ لا أقل من قبول نقل هؤلاء العلماء لهذه الألفاظ الدالة على تلك المعاني صريحًا أو ضمنًا المأخوذ من أطباقيهم على استعمالهم فيها كما قبلناهم في نقل سائر العلوم على اختلاف أنواعها وإن كان الأول فعلى المعارض بيان أنه لأن إجماع المتقدمين على خلافه هذا خلاصة ما ذكره من كلام أطول من هذا و ( قوله ) والأول هو الذي يسمونه النجس بمعنى المنتجس فيه نظر لأن استعماله في نجاسة العين شائع أيضًا بينهم كما تقدمت الإشارة إليه وكان الأولى أن يقول الذي يسمونه النجس بمعنى النجس في ذاته أو المنتجس بغيره وما ذكره من أن استعمال النجاسة فيما شاع بينهم معروف في لسان الشارع وأنه ليس معنى حادًا هو الذي يدل عليه كلام صاحب الكشف السابق وما نقله صاحب المصباح عن أئمة اللغة وكذلك ما قرره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد فقال في شرح الالم عند الكلام على شرح حديث أبي قتادة ( لما دخل على زوجته كبشة فسكبت له وضوءًا فجاءت هرة لتشرب منه إلى قوله قال أنها ليست بنجس ) الحديث ما لفظه فيه دليل على أن اجتناب النجاسة وما يتصل بها أمر متقرر في أنفس حملة الشرع وأهل الإسلام وذلك من تعجب كبشة ومن تقرير أبي قتادة على التعجب وجوابه بأنها ليست بنجس لأن النجس يمتنع وقال أيضًا في شرح هذا الحديث النجاسة أصلها القذارة قل الله تعالى ( إنما المشركون نجس ) ثم اشتهر في عرف حملة الشريعة فيما يمتنع استصحابه في الصلاة وتعتبر فيه الطهارة من الخبث انتهى . ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه ( سبحان الله أن المؤمن لا ينجس ) جوابًا على أبي هريرة لما انخنس عنه وهو جنب قال الشيخ تقي الدين يجب حمله على أن المعنى لا تصير عينه نجسة لأنه يمكن أن ينجس بإصابة النجاسة فلا ينفى <sup>(١)</sup> انتهى . وفي معناه حديث حذيفة بن اليمان السابق وشواهد ولا يخفى أن المتبادر من النجاسة المنفية هي المعتبرة في العرف الشرعي لا اللغوية إذ لا قذارة في الخبث أصلًا حتى يتوجه النفي إليها ويؤخذ منه أنها بذلك المعنى عرف مستفيض في لسان الشرعي والالما كان لا يخنس أبا هريرة وحذيفة معنى وبعد ذلك الفعل عبثًا مجانبًا لأفعال العقلاء ومن ذلك حديث ابن عباس مرفوعًا ( لا تنجسوا موتاكم فإن المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا ) أخرجه الحاكم وقد مر وقد حاول بعضهم <sup>(٢)</sup> تصحيح ما ذكره المحقق القملي بأن المراد باعتراضه دفع ما وقع للعلماء من نصر معاني تلك الألفاظ لغة على المعنى المصطلح عليه وهي

(١) أي التنجيس اهـ (٢) هو السيد العلامة الحسن بن يحيى الكيني رحمه الله ذكره في بحث له تعقب به سيدي العلامة الحسام رحمه الله اهـ من خط شيخنا العلامة الصفي أحمد بن محمد السياغي رحمه الله تعالى اهـ

أعم من ذلك وهذا وإن كان صحيحا لكنه غير مراد قطعا فإن كتبه مصرحة بأن المعنى العرفي وهو عين يمنع وجودها صحة الصلاة الخ مثلا اصطلاح حادث ليس له في اللغة والشرع وجود أصلا وإنما هو القدر لا غير وقد عرفت ما فيه وفي نجوم الانظار اشارة الى كلامه بما يدل على تحقيق مراده والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ص ( وسألت زيدا عليه السلام عن الغيبة والنميمة تنقض الوضوء فقال لا )  
ش قد تقدم تفسير النميمة وأما الغيبة فقال في المصباح اغتابه اغتيايا اذا ذكره بما يكره من العيوب وهو حق والاسم الغيبة فإن كان باطلا فهو الغيبة في بهت انتهى . وقد أشار الحديث الى هذا المعنى فيما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة ( قلت يا رسول الله ما الغيبة قال ذكرك أخاك بما يكره فقال رجل أرايت ان كان في أخى ما أقول قل ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته ) وأحسن ما قيل في حدها ان تذكر الغائب بما فيه لنقصه بما لا ينقص دينه وما ذهب اليه الامام عليه السلام من أن الغيبة والنميمة غير ناقضين تبعه على ذلك المؤيد بالله والامام يحيى وهو مذهب الفقهاء فقالوا لا ينقض الوضوء الا ما كان ناقضا بنفسه كالوطي\* وشرب الخمر اذا ازال العقل وسائر الأحداث . وحجتهم حديث ( لا وضوء الا من صوت أوريح ) وما تقدم في حديث ( الوضوء من سبع ) ومفهوم العدد معمول به عند المجهور فيدل على ان ماعداه ليس بناقض\* وذهب الهادي والقاسم والناصر والصادق وأكثر الزيدية ومن الصحابة جابر بن زيد وأبو موسى ومن التابعين عبيدة السلماني وعطاء ومكحول الى أن ما ورد به الاثر النبوي وكل كبيرة تنقض الوضوء واحتجوا في الكبيرة انها محبطة للأعمال بدليل ( لئن أشركت ليحبطن عملك ) والاحباط يرجع الى إبطال الثواب لا الى الاعيان فقد عدمت . قال في الديباج وقد ثبت بالاتفاق ان الكبائر تبطل حكم الوضوء الذي هو الثواب فيجب أن تبطل حكمه الذي هو الصحة والاجزاء و ( أجيب ) عنه بأنه يلزم منه بطلان صلاة صاحب كل كبيرة وجميع ما يفعله من الواجبات والمسئوبات اذ هو من جملة الأعمال المحبطة والاجماع على خلافه . وأيضا فلا ملازمة بين بطلان الثواب وعدم الاجزاء لما تقدم في حديث ( لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة مادام في جسده منها شيء ) مع الاتفاق على صحتها وما ذكرنا

(١) ح وأيضا فقد فهمته أم حبيبة لما جاء أبو سفيان يتجسس أخباره صلى الله عليه وآله وسلم فدخل عليها يسألها بالشفاعة عند النبي صلى الله عليه وسلم فرفعت من تحته الفراش فقال أتبخلين على يابنية بفراش هذا الرجل فقالت والله ما أرفعه بخلا به عليك ولكنه فراش رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى عليه وانت مشرك نجس فصرحت بالنجاسة الشرعية كما ترى انتهى . شيخنا



من أن المراد بالكبيرة المحبطة هي الواقعة بعد الوضوء ولذا استثنوا الاصرار في عدم النقض . غير مفيد لعدم الفارق بين الحادثة والمتقدمة اذ لا يقوم للكبيرة عندهم عمل بل ذلك محض التحكم العارى عن الدليل . وأما ماورد الأثر بنقضه . فمن ذلك ما أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد قال أنا أبو العباس الحسيني قال أنا أبو بكر عبد الله بن عبد الملك السامي حدثنا أبو قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي قال نا بدل بن الحبر قال نا شعبة عن قتادة عن أنس قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بالوضوء من الحدث ومن أذى المسلم ) ورجال السند لا مطعن فيهم فشيخ أبي العباس ذكره ابن ما كولا في الاكمال وقال هو عبد الله بن عبد الملك بن العباس القرشي الجمحي أبو العباس السامي بمهمل يروى عن الاوزاعي وثور بن يزيد وأبي قلابة وعنه محمد بن وهب بن عطية وأبو جعفر محمد بن عبد الكريم والحسن بن منصور وعلى بن عيسى وعمر بن أبي عاصم ( قلت ) وأبو العباس الحسيني رحمه الله ومن روى عنه مثل هؤلاء لم ينقل فيه قدح فروايته مقبولة . وشيخه أبو قلابة من أئمة الحديث المشاهير قال الخطيب كان من أهل البصرة فانتقل الى بغداد وكان مذكوراً بالصالح والخير وكان سمح الوجه وقيل انه كان يصلي في اليوم والليلة أربعمئة ركعة . ويقال انه حدث من حفظه ستين ألف حديث وقال محمد بن جرير ما رأيت أحفظ من أبي قلابة قال أبو داود صدوق أمين مأمون . وشيخه يدل بدال مهمل محركة ابن الحبر بضم الميم وفتح المهمل والموحدة بعدها راء كمعظم ابن المنير <sup>(١)</sup> بوزن مطيع اليربوعي حدث عن شعبة وعباد بن راشد وعبد الله بن الصباح وحرب وابن أبي العالبة وروى عنه البخاري وأهل السنن الاربعه وأبو قلابة وغيرهم قال أبو حاتم صدوق وقال أبو زرعة ثقة وروى الحاكم عن الدارقطني ضعيف قال الذهبي هذا عجب فقد قال أبو حاتم هو أرجح من يهز وجبان وعفان انتهى . وأما شعبة وقتادة فامان جليلان غير مفتقرين الى بيان حالهما فالحديث من قسم الحسن لذاته فهو حجة في وجوب العمل به وقد دل على أن فعل الاذى بعد الوضوء من نواقضه وحكى في شرح التجريد عن ابن أبي شيبه قال نا ابن علية عن هشام عن محمد قال قلت لعبيدة فيما يعاد الوضوء قال من الحدث واذى المسلم قال المؤيد بالله واذا ثبت أن أذى المسلم ما لم يكن كبيرة لم تنتقض الطهارة به بالاجماع ثبت ان الناقض منه ما كان كبيرة فيجب أن يقاس عليه سائر الكبائر ( قلت ) أما القياس ففيه نظر لان العلة غير متحققة في سائر الكبائر التي لم يكن فيها اذى وأما الغيبة والنميمة فدخولها في مفهوم أذى المسلم بالقياس الأولى .

ص ( وقال زيد في الاتاء تموت فيه الخنفساء والصياعق والشقاق فقال لا يضررك )

ش قال القاضي في شرحه الخنفساء معروف وسباعنا الصياع بالصاد المهمل والياء المثناة من تحت

مشدد قو بعد الألف جاء مهلة والشقاق بشين معجمة مفتوحة والقاف مفتوحة مشددة وبعد الألف  
 قاف أيضاً قال بعضهم لم يوجد في القاموس وحياة الحيوان و (ملا يسع الطيب جهله) تبين الصباح  
 ماهو قال ولعله الطائر المعروف بالصرصر الذي لا يزال يصيح بالليل لأنه يشبه الخنفساء انتهى .  
 وكذلك الشقاق لم لم يوجد ضبطه بهذه الصفة في كتب اللغة وإنما وجد في القاموس باللفظة الشيقة<sup>(١)</sup>  
 طائر مائي والشيقة تصغيره فلعل الرواية الشياق بالمعجمة والياء المثناة من تحت مشددة والله أعلم  
 انتهى (قلت) عطفهما على الخنفساء يشعر بأنهما من الحيوان الذي لا نفس له سائلة كالذباب والزنبور  
 والخلة وقد قل غير واحد اجماع العلماء على طهارة ما وقع فيه ذلك من الماء وسائر المائعات وبحكي  
 عن الشافعي قولان أصحهما أنه لا ينجس \* واحتجوا أيضاً بأدلة منها حديث أبي هريرة عند  
 البخاري وأبي داود وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا وقع الذباب في  
 شراب أحدكم فليغضه فيه ثم ليطرحه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء ) وأخرجه بمعناه  
 النسائي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري \* ووجه الاستدلال به انه أمر بغمس الذباب في الشراب  
 مع احتمال موته لاسيما اذا كان حاراً وقد ثبت في اللغة ان الشراب أعم من الماء قال الله تعالى ( يخرج  
 من بطونها شراباً ) وفي رواية ( في إناء أحدكم ) وفي حديث أبي سعيد ( في طعام أحدكم ) فدل  
 على عدم نجاسة ما لا نفس له سائلة بالموت لأنه لو نجس بالموت لنجس ما وقع فيه ولو كان ما وقع  
 فيه متنجساً لكان في غمسه تحريم لتناوله وإتلاف لمالئته (واعترض) بأنه لا ملازمة بين كونه لم  
 ينجس بالموت وعدم تنجيس ما وقع فيه من ذلك لجواز ان تكون العلة تعذر الاحتراز وهو لا يستلزم  
 عدم نجاسته بل يدل على انه نجس معفو عنه وقد (أجيب) بان تسليم هذا الاحتمال يلزم منه ان  
 تكون علة الحكم بعدم تنجيس ما وقع فيه دائمة بين ان يكون لعدم مقتضى للتنجيس وهو ان  
 لا يكون ميتة هذا الحيوان نجسة لكونه لا نفس له سائلة وبين ان يكون لقيام المانع من وجود  
 مقتضى التنجيس وهو ان يكون نجساً لكونه ميتة لكونه معفو عنه لعموم البلوى ومشقة الاحتراز  
 وقد ثبت في قواعد الفقه ان الحكم بالشيء اذا تردد بين استناده الى عدم مقتضى ووجود المانع  
 فالمقدم استناده الى عدم مقتضى فيكون الحكم حينئذ بان هذا الحيوان يجوز تناول ما وقع فيه  
 لكونه لا ينجس بموته واقما على وفق مقتضى اسم مفعول والحكم بنجاسته مع عدم تنجيس الماء  
 واقما على خلاف مقتضى فكان الأول أولى . ومنها ما أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد قال  
 أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل قال حدثنا الناصر للحق الحسن بن علي قال ثنا محمد بن منصور قال نا  
 احمد بن عيسى عن حسين بن علوان عن أبي خالد عن زيد بن علي عن أبياته عن علي عليهم السلام

قال ( أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بجفنة قد أدمت فوجد فيها خفساء أو ذبابة فأمر به فطرح ثم قال سموا واكلوا فان هذا لا يحرم شيئاً ) قال المؤيد بالله فلما أخبر صلى الله عليه وسلم انه لا يحرم شيئاً كان ذلك عاماً في خال حياته ونحال موته في المائعات وغيرها انتهى (ومنها) ما أخرجه البيهقي بسنده الى بقية بن الوليد عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي عن بشر بن منصور عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال ( قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا سلمان كل طعام وشراب وقمت فيه دابة ليس لها دم فماتت فهو الحلال أكله وشربه ووضوءه ) قال البيهقي قال أبو أحمد يعني ابن عدى الأحاديث التي يرويها سعيد الزبيدي ليست بمحفوظة انتهى (قلت) وهو يصلح في الشواهد والمتابعات وفيه التنصيص على الوصف الذي علق به حكم الحل وهو كونها ليس لها دم وهو يؤيد ما استنبطه القائلون لسائر الحيوانات التي لا دم لها على الذباب المذكور في الحديث الصحيح من العلة الجامعة وهو كونه لا نفس له سائلة .

ص ( وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ مرتين فقال يجزيه قلت فان توضأ مرة مرة فقال يجزيه )

ش قد سبق من الكلام على هذا ما فيه كفاية عن إعادته فليراجع

ص ( وسألت زيد بن علي عن الرجل يتوضأ ثم يقص أظفاره فقال عليه السلام يمر الماء على أظفاره )

ش هذا على سبيل النذب لا الوجوب قال في الجامع الكافي قال القاسم والحسن ومحمد فيمن أخذ شعر رأسه أو شاربه أو أظفاره يستحب له ان يمسح بالماء على ما أخذ من ذلك قبل ان يصلي قال الحسن وروى عن علي رضي الله عنه انه كان يتوضأ من ذلك طلب الفضل قال محمد فان لم يفعل وأخذ بالرخصة وصلى فليقض على صلاته فقد روى في أخذ الأظفار ما زاده ذلك الا ظهوراً قال وروى عن علي كرم الله وجهه في أخذ الشعر والشارب والأظفار قال يغسل ما كان منه يغسل ويمسح ما كان منه يمسح وذلك اذا أخذه بعد تطهيره انتهى \* وفي سنن البيهقي بإسناده الى أبي مجلز قال رأيت ابن عمر قص أظفاره فقلت الا تتوضأ فقال مم أتوضأ لأنت أ كيس في نفسك ممن ساء أهله كيساً وروينا عن الشعبي أنه قال في الرجل يقص أظفاره بعد الوضوء هو طهوره . وعن الحسن ليس فيه وضوء وعن عطاء أمسه الماء وعن إبراهيم كذلك وعن الزهري ان شاء مسح عليه بماء وان شاء ترك اه ويتفرع على ذلك من قطع لحماً ميتاً من موضع من اعضاء الوضوء وهو متطهر فإنه يستحب له ان يمر عليه الماء كما قلنا في الأظفار ونحوها لان اتحاد الوجه في ذلك أشار اليه في الجامع الكافي \*

## ص (باب المسح على الخفين والجباثر)

(حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول المائدة فلما نزلت المائدة لم يمسح بعدها)  
 ش أخرج المؤيد بالله في شرح التجريد ما يشهد لصحته فقال أخبرنا أبو الحسين بن اسماعيل<sup>(١)</sup> قال أخبرنا الناصر قال حدثنا محمد بن منصور قال نا احمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن زيد ابن علي عن أبيه عن علي عليه السلام قال لما كان في ولاية عمر جاه سعد بن أبي وقاص فقال يا أمير المؤمنين ما لقيت من عمار قال وما ذاك قال حيث خرجت وأنا أريدك ومعى الناس فأمرت منادياً فنادى بالصلاة ثم دعوت بطهور ومسحت على خفي وتقدمت أصلي فاعتزلني عمار فلا هو اقتدى بي ولا تركني وجعل ينادى من خلفي يا سعد أصلاة بغير وضوء فقال عمر يا عمار أخرج مما جئت به فقال نعم كان المسح قبل المائدة فقال عمر يا أبا الحسن ما تقول قلت أقول ان المسح كان من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيت عائشة والمائدة نزلت في بيتها فارسل عمر الى عائشة فقالت عائشة كان المسح قبل المائدة وقل لعمر والله لان تقطع قدماي بعقبهما أحب الي من أن أمسح عليهما قال عمر لا تأخذ بقول امرأة ثم قال أنشد الله امرأة شهد المسح من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لماً قام فقام ثمانية عشر رجلاً كلهم رأوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح وعليه جبة شامية ضيقة اليدين فاخرج يده من تحتها ثم مسح على خفيه فقال عمر ما ترى يا أبا الحسن فقال سلمهم أقبل المائدة أو بعدها فسألهم فقالوا مانعدي فقال على أنشد الله امرأة مسما علم أن المسح كان قبل نزول المائدة لماً قام اثنان وعشرون رجلاً ففرق القوم وهؤلاء فقام يقولون لا تترك وهؤلاء فقام<sup>(٢)</sup> يقولون لا تترك ما رأينا انتهى . واسناد هذا الحديث فيه خمسة من أئمة أهل البيت وأربعة من أشياعهم ممن نص المؤيد بالله وغيره على عدالتهم وثقتهم وقد أخرج في شرح التجريد بهذا الاسناد أحاديث كثيرة وبني عليها أحكاماً عديدة . وروى المؤيد بالله من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن حاتم بن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال قال علي عليه السلام سبق الكتاب الخفين وأحل بالانقطاع لأن أبا جعفر الباقر لم يدرك

(١) ح هو على بن اسماعيل بن ادريس أبو الحسين المعروف بالفقيه شيخ السديدن الأمامين المؤيد بالله وأبي طالب كانت من جلة أهل طبرستان رياسة وسترا وعلماء وفضلاء قال في تيسير المطالب كان سماعه على الناصر سنة اثنتين وثلاثمائة وتوفى في حدود الخمسين والثلاثمائة وافرد له في الطبقات ترجمة ممتعة وذكره القاضي احمد بن صالح بن أبي الرجال في تاريخ الزيدية اه  
 (٢) الفقام ككتاب جماعة لا واحد له من لفظه اه قاموس

جده أمير المؤمنين عليه السلام ولكنه سيأتي في المجموع من رواية زيد بن علي موصولاً وروى نحوه (١) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن عثمان بن حكيم عن عكرمة عن ابن عباس قال (سبق الكتاب الخفين) وفي مسند علي من جمع الجوامع ما لفظه عن رجل من الموالي قال سمعت منادي على ابن أبي طالب ينادي يا أيها الناس ان الكتاب قد سبق المسح على الخفين ثلاث مرات أخرجه ابن جرير انتهى . وأعل بان الراوى عن علي مجهول وأخرج المؤيد بالله عن شيخة أبي العباس الحسيني قال أخبرنا علي بن الحسن المروزي قال حدثنا الفضل بن العباس قال ناعمرو بن حصين قال نا أبو عوانة عن عطاء عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ( مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين قبل الذين يزعمون ذلك أقبل المائدة أم بعدها مامسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد المائدة ولأن المسح على ظهر عير في الفلاة أحب الى من أن أمسح على الخفين ) انتهى . وفيه عمرو بن حصين العقيلي وهو ضعيف جداً ولكنه منجبر بما رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند عبد الله بن عباس من كتاب أبيه أحمد بن حنبل فقال حدثني أبي ثنا أبو الوليد نا أبو عوانة عن عطاء عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ( قد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين فسلوا هؤلاء الذين يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسح قبل نزول المائدة أو بعدها والله مامسح بعد نزول المائدة ولأن المسح على ظهر عير بالفلاة أحب الى من أن أمسح عليهما ) قال في التخریج وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح . وبما أخرجه البيهقي في سننه بسنده الى عبد الرزاق أنا ابن جرير أخبرني خَصِيفٌ أن مَقَمًا مولى عبد الله بن الحرث أخبره أن ابن عباس أخبره قال أنا عند عمر حين سأله سعد وابن عمر عن المسح على الخفين فقضى لسعد قال فقلت لسعد قد علمنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على خفيه ولكن أقبل المائدة أم بعدها لا يخبرك أحد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح بعد المائدة فسكت عمر وهو في مسند أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق بتمام السند . قال في التخریج وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح الا خصيف بن عبد الرحمن وهو وان ضعفه أحمد بن حنبل فقد وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة . وقال ابن عدي اذا حدث عنه ثقة فلا بأس به وروى عنه أهل السنن الاربعة وذكر الذهبي اختلاف قول أحمد فيه فتارة قال ضعيف وأخرى قال ليس بقوى وهي مرتبة دون الاولى ولهذا أخرج له في مسنده . وفي مجمع الزوائد عن ابن عباس انه قال ذكر المسح على الخفين عند عمر من سعد وعبد الله بن عمر فقال عمر سعد أقمه منك فقال عبد الله بن عباس يا سعد انا لا ننكر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح ولكن مامسح منذ نزلت المائدة فانها أحكمت كل شيء وكانت آخر سورة نزلت في القرآن البراءة قال فلم يتكلم أحد رواه الطبراني في

الاولسط وروى ابن ماجه طرفا منه وفيه عبيد بن عبيدة التمار . وقد ذكره ابن خبان في الثقات وقال يغرب انتهى . قال في شرح التجريد قد ثبت عن أمير المؤمنين وابن عباس وعائشة وأبي هريرة وغيرهم انكار المسح على الخفين وروى أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا هشيم قال نا يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة انها قالت ( لان أجذهما بالسكين أحب الى من أن أمسح عليهما ) وروى ابن أبي شيبة عن يحيى ابن أبي بكر قال نا شعبة عن أبي بكر بن حفص قال سمعت عروة بن الزبير عن عائشة قالت ( لان أجذهما أو أجذ أصابعي بالسكين أحب الى من أن أمسح عليهما ) وروى ابن أبي شيبة قال نا يونس بن محمد قال نا عبد الواحد بن زياد قال نا اسماعيل بن سميع قال نا أبو رزين قال قال لي أبو هريرة ( ما أبلى علي ظهر خفي مسحت أم على ظهر حمار ) انتهى . قال في التخريج وهذه الاسانيد الى عائشة رجالها رجال الصحيح ورجال حديث أبي هريرة على شرط مسلم فيه اسماعيل ابن سميع وهو وان كان فيه بدعة من خارجة فقد روى له مسلم وغيره . وقال الخرجي في الخلاصة وثقة أحمد وابن معين انتهى . وذكره الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو موثق وأخرج الذهبي في ترجمة زكريا <sup>(١)</sup> بن يحيى من الميزان عن زاذان انه قال قال علي لابي مسعود أنت المحدث ان رسول الله مسح على الخفين قال أو ليس كذلك قال أقبل المائدة أم بمدى قال لا أدري قال لا ذريت ( انه من كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متعمداً فليتبوا مقعده من النار )

وهذه الأدلة حجة القائلين بنسخ سنية المسح على الخفين بالآية الكريمة وهو اجماع أهل البيت المحقق لانحصارهم في زمن الصحابة بدليل ما رواه في المجموع عن الحسين بن علي قال ( انا ولد فاطمة لا نمسح على الخفين ) وما أخرجه السيد أبو العباس الحسني في كتاب أسماء التابعين الذين رويوا عن زيد بن علي فساق باسناده الى نصر البارق قال سألت زيد بن علي عن المسح على الخفين فقال نحن أهل بيت لا نمسح وكان أبو نا لا يمسح وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسح على خف قط وروى اجمعهم أيضاً في كتابه الجامع الكافي <sup>(٢)</sup> وقال فيه بعد حكاية الاجماع سمعنا عن علي وابن مسعود

(١) هو الكسائي الكوفي (٢) ح فان قلت أخذ الاجماع من قول الحسين عليه السلام أنا ولد فاطمة ومن قول حفيذة ( نحن أهل بيت لا نمسح ) يرد عليه أن عليا وفاطمة رضوان الله عليهما غير داخلين في ولد فاطمة مع انهما من أهل البيت وأيضاً فليس في ذلك ما يدل على نقل الاجماع صريحاً وقوله لا نمسح يحتمل أن ذلك عندهم اختيار للاولى مع جواز غيره ( قلت ) أما الأول فنعم والظاهر من سماع زين العابدين أباه الحسين لهذا القول إنما هو بعد وفاة علي وفاطمة عليهما السلام ولكن قد ذكر أهل الاصول خلافاً للاول منهم أن تحقق إجماع الموجودين من أهل البيت حجة يجب العمل بها فاخبار الحسين عن نفسه ومن عاصره من أهل

وغيرهما من الصحابة والتابعين انهم قرأوا ( وأرجلكم ) نصباً وقالوا أعاد الأمر الى الغسل ثم ذكروا حديث ( ويل للاعتاب من النار ) وروى الاجماع أيضا المؤيد بالله عليه السلام في شرح التجريد . وقد قرر المحققون من أهل الأصول حجية اجماعهم بأدلة ناهضة حتى قال العلامة المقلبي في نجاح الطالب بعد الإشارة اليها ومن انصف علم أن هذا الدليل أقوى من أدلة إجماع الأمة بمراتب ولكن أهمل الخصوم لدليله كالجواب عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( انظروا كيف تخلفوني فيهما ) ومن تابعهم على ذلك الأمامية والخوارج وأبو بكر بن داود ورواية عن مالك ( وأما ) الذاهبيون الى رخصة المسح فلم يثبتوا مسلكاً أثري ونظري ( الأول ) ما قاله بعض شراح الحديث من الشافعية انه إجماع من يمتد به في الحضر والسفر لحاجة وغيرها وإنما انكره الشيعة والخوارج الذين اجتزوا بالمسح على الرجل والرواية عن مالك لم تصح كما قاله ابن عبد البر ومن روى <sup>(١)</sup> عنه الرخصة في مصنف ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بالطرق الحسان عمر وعلي وعبد الرحمن وسعد وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبو مسعود وأنس والبراء وحذيفة وسلمان والمغيرة وبلال وخزيمة وعمر بن أمية وجري بن عبد الله وعبد الله بن جزيه وأبو أيوب وأبو موسى وسهل بن سعد وأبو هريرة ولم يرو عن غيرهم لهم خلاف الا ما ذكر عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة ولم يصح عنهم وقد روى عنهم خلافة قال النووي وقد روى المسح خلافاً لا يمحسون . قال الحسن البصري حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يمسح على الخفين انتهى . وبالغ بعضهم في اثباته حتى قال أخاف الكفر على من لم يمسح على الخفين لان الآثار الواردة فيه في خبز المتواتر وعده النفسى شعاراً لأهل السنة فذكره في العقائد وقد نسب الى مالك انه قال - السنة والجماعة ان تحب

بيته بذلك مع تيسر انحصارهم كاف في الحجية اذ لا قائل باشتراط دخولها فيه في صحة إجماعهم وأما ( الثاني ) فلان دلالة السياق ظاهرة في حكاية الاجماع والا لما ساع للحسين عليه السلام اطلاق هذا اللفظ في مقام الاستدلال ولا سيما قول زيد عليه السلام وما رأيت أحداً من أهل بيتي يمسح قط وقد قال أهل التحقيق أن دلالة السياق لا يقيم عليها دليل لامكان المشاغبة في مدلول اللفظ المساق بل يرجع فيها الناظر الى ذوقه والناظر الى دينه وأصافه وقالوا أيضاً هي ترشد الى تبين المجملات وترجيح المحتملات وكذا يؤخذ منها أنه لا يجوز عندهم خلافه وان لم يدل عليه اللفظ بنصه وتصريحه وأن أبيت الا التصريح نخذه من قول الامام زيد بن علي فيما سيأتي عنه آخر الباب من قوله ( فان استطاع الغسل لم يجره المسح ) ومن قوله أيضاً فيما سيأتي آخر كتاب الجنائز ( ان الصلاة لا تجزى خلف من مسح على الخفين ) فتأمل والله أعلم تمت من خط المصنف رحمه الله تعالى انتهى (١) مبنى للفاعل اه

الشيخين ولا تطعن في الحيين وترى المسح على الخفين قال في التلخيص وذكر أبو القاسم بن منسده اسماء من رواه في تذكرته فبلغ ثمانين صحابيا وسرد الترمذي منهم جماعة والبيهقي في سننه جماعة وقال أحمد لا يصح حديث أبي هريرة في انكار المسح وهو باطل وروى الدارقطني من حديث عائشة اثبات المسح على الخفين ويؤيد ذلك حديث شريح بن هاني في سؤاله اياها عن ذلك فقالت سل ابن أبي طالب وفي رواية انها قالت لا علم لي بذلك. وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم ابن اسماعيل عن جعفر عن أبيه قال قال علي سبق الكتاب الخفين فهو منقطع لان محمدا لم يدرك عاليا. وأما ما رواه محمد بن مهاجر عن اسماعيل بن أبي أويس عن ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن القاسم عن عائشة قالت (لان أقطع رجلى أحب الى من ان أسح على الخفين) فهو باطل عنها قال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث وأغرب ربيعة فيما حكاه الآجروني عن أبي داود قال جاء زيد بن اسلم الى ربيعة فقال اسح على الجوربين قال ربيعة ماصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح على الخفين فكيف على خرقين انتهى. واحتجوا أيضا بالحديث المتفق عليه من رواية همام بن الحرث النخعي وغيره (أن جرير بن عبد الله البجلي قال ثم توشأ ومسح على الخفين وقال ما يعني أن اسح وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما أسلمت الا بعد نزول المائدة) وفي صحيح مسلم كان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائدة. قال في شرح العمدة ومعنى هذا الكلام ان آية المائدة ان كانت متقدمة على المسح على الخفين كان جواز المسح ثابتا من غير شبهة وان تقدمها المسح اقتضت الآية خلاف ذلك فينسخ بها المسح فلما تردد الحال توقفت الدلالة عند قوم وشكوا في جواز المسح وقد نقل عن بعض الصحابة أنه قال قد علمنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مسح على الخفين ولكن أقبل المائدة أم بعدها اشارة منه بهذا الاستفهام الى ما ذكرناه فلما جاء حديث جرير مثبتا للمسح بعد نزول الآية زال الاشكال انتهى كلامه.

المسلك الثاني ما ذكره بعض المتأخرين منهم صاحب البدر التمام والسيد هاشم بن يحيى في نجوم الانظار وهو انه لا تنافي بين الآية والمسح لأن الآية مطلقة أو عامة بالنظر الى حالة لبس الخف وعدمها فهو في قوة اغسلوا أرجلكم مع خف، وغيره فيكون عاما أو في قوة فاغسلوا أرجلكم غير مقيد بوقت أو حال يعني صالحا للحال المعين وغيره وأحاديث المسح اما مخصوصة أو مقيدة للاطلاق وهو بالنظر الى حالة لبس الخف مع كون الرجلين طاهرتين في زمان مخصوص مع شرائط والقاعدة تقتضي بناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد فيعمل بحديث المسح سواء كانت آية المائدة متقدمة



أو متأخرة وهو مقتضى مذهب من يبنى العام على الخاص أو المطلق على المقيد مطلقاً<sup>(١)</sup> وهو لبعض الشافعية وكذا على مذهب من يعمل بالخاص أو المقيد سواء تقدم أو تأخر بوقت لا يتسع للعمل وهو الذى اختاره ابن الإمام فى الهداية<sup>(٢)</sup> وشرحها وعزاه الى المؤيد بالله والسيد محمد بن ابراهيم وغيرهما اما لبناء العام على الخاص أو المطلق على المقيد مع تأخر الآية وأما لكون الخاص أو المقيد ناسخاً لقدر معارضه من العام أو المطلق مع تقدمها وعو حال لبس الخفين بشرائطه (قالوا) وليس من نسخ المعلوم بالمظنون اذ الآية باعتبار عمومها فى الاحوال واطلاقها فيها يصير مدلولها ظنياً فهو نسخ لبعض ماصدق عليه من افراد العام أو المطلق

(وللأولين) أن يجيبوا عن المسالك الأول بان غالب أحاديث المسح التى احتججتم بها وسردتم اسماء من رواها واردة فى غير محل النزاع اذ لسنا ننكر ثبوته فى السنة النبوية ان لم يبلغ حد التواتر والنزاع انما هو فى أمرين وهما أن آية المائدة هل هى ناسخة لتلك الاحاديث أم لا وهل ثبت المسح بعد نزول المائدة أم لا فلا وجه للتويل والمبالغة فى دفع كلام الخصم والمشاغبة بما لم يكن فى محل النزاع فى ورد ولا صدر. وعندها فى أصول العقائد وهى فى الواقع فرعية ظنية اختلفت فيها أنظار المجتهدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى الآن والادلة السابقة فى قوله كان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير وقول ابن عباس لسعد بن أبى وقاص وابن عمر فى مجلس عمر بن الخطاب وغير ذلك صريحة فى وقوع الاختلاف وما زعموه من ضعف اسانيد الآثار المروية عن على وعائشة وأبى هريرة وابن عباس فى القول بالنسخ دعوى يدفعها البرهان الذى اسلفناه من كون بعضها برجال الصحيح وبعضها على شرط مسلم وما ذكره ابن خبزر من تضعيف محمد بن مہاجر فى اسناد حديث عائشة فلا يضر لصحته من غير هذه الطريق كما تقدم وقد قبلوا كثيراً من الاحكام بما هو دونها بمراتب وما نسبوه الى هؤلاء الصحابة مما يفيد القول بمشروعيته فله محامل واضحة اشار الى بعضها المؤيد بالله فى شرح التجريد (منها) ماروى عن شريح ابن هانى قال أتيت علىاً فسألته عن المسح على الخفين قال (كنا نؤمر اذا كنا سفرًا ان نمسح ثلاثة أيام ولياليها واذا كنا بمقيمين فيوماً وليلة) فقال ان علىاً عرف حكمه قبل ان ينسخ وهذا لا يدل على انه لم يكن يرى أنه قد نسخ ألا ترى ان من ذكر حكم صوم عاشوراء حين كان واجبا لا يكون دل بذلك على أنه لا يقول بنسخه (قلت) وحديث شريح بن هانى روى بزيادة على ما ذكره ففيه سألت عائشة عن المسح على الخفين فقالت ايت علىاً فانه أعلم بذلك منى فأتيت علىاً الحديث وهو الذى تمسكوا به من رجوعها عما قالت فى منع المسح

(١) سواء جهل التاريخ أو علم تقارنهما أو تفارقهما مع تقدم العام أو تأخره اهـ منه

(٢) صوابه فى الغاية وشرحها لأن الشرح اسمه الهداية اهـ

وليس بصریح فی ذلك لاحتمال أنها أرادت بسؤال علی الاستراحة عما كانوا يشددون به من السؤال فان فی الحديث السابق المروى من طریق أهل البيت وما يشهد له من رواية غیرهم ما يشعر بوقوع النزاع وشدة الاختلاف فی ذلك (ومنها) ما روى عن علی علیه السلام أنه قال (لو كان الدین بالرأى لكان باطن الخلف أولى بالمسح من ظاهره لكنی رأیت رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم یمسح علی ظاهره) والجواب عنه كالجواب عن الأول من انه أخبر عن حالته الأولى وانما الذى يدل علی مدّعاهم لو كان وارداً عن علی علیه السلام وعائشة بلفظ الأمر أو ما يؤدى معناه أو أنهما فعلاه ولا سبیل الى ذلك . وما قاله احمد من تضعیف الرواية عن أبی هريرة يدفعه ان الاسناد الیه علی شرط مسلم وأما ما روى من رجوع ابن عباس فمحتمل . فقد أخرج البيهقی باسناد الى فطر بن خليفة قال قلت لعطاء یا أبا محمد ان عكرمة كان یقول سبق الكتاب الخلفین قال كذب عكرمة كان ابن عباس یقول (امسح علی الخلفین وان خرجت من الخلاء) وعكرمة من رجال البخاری . وقد أطال ابن حجر فی مقدمة الفتح الكلام علی توثيقه وغایة ما یلزم انه قد یكون لابن عباس قولان فی المسئلة ان صح اسناد حدیث عطاء مع ان عطاء قد روى عن ابن عباس ما یخالف قوله هنا كما تقدم باسناد صحیح وأما استدلالهم بحديث جریر فسیأتی الكلام علیه (والجواب عن المسلك الثانى بوجهین) جملى وتفصیلى (الأول) ما ذكره المؤید بالله فی الاستدلال علی نسخ الآیة لأحادیث المسح ان الصحابة اجمعوا علی مراعاة التقدم والتأخر فی المسح ولا وجه لمراعاتهما بین الآیتین أو الخبرین أو الآیة والخبر الا لعلهم ان أحدهما یجب ان یكون ناسخاً والآخر منسوخاً (قلت) والدلیل علی تلك المراعاة ما تقدم ذكره . وأیضا فقول جریر ما أسلمت الا بعد نزول المائدة دلیل واضح علی ما قاله علیه السلام وقد ذكر أهل الأصول ان من الطرق الى معرفة النسخ اجماع من یعتقد باجماعه أو اماراة قوية كان ینقل الراوى ان هذا الدلیل متأخر عن ذاك وقد وقع فبما نحن فیہ كلا الأمرین وهما اجماع أهل البيت وقول علی سبق الكتاب الخلفین مع حدیث الباب وما یؤدى معناه عن غیره من الصحابة وما فهمه شراح الحديث فی القديم والحديث الا ما فهمه السلف كما ذكره الشیخ تقی الدین ابن دقیق العید فی شرح العمدة كما سبق فالجمع بین الدلیلین بما یصادم ما فهمه خیر القرون حقیق بعدم الالتفات الیه \* وأما ما تكلفه صاحب النجوم من ان اعجاب أصحاب ابن مسعود بحديث جریر كأنه مبنى علی مذهب البعض من انه إذا تأخر المطلق بمدة تسع العمل كان ناسخاً للمقید فعلى تقدير تأخر نزول المائدة تكون ناسخة للمقید المتقدم فلذا أعجبهم حدیث جریر لقطع ذلك الاحتمال فیه من النظر ما لا یخفى وكيف یحكم علی الفهم المؤید من الله عز وجل بمواد العناية والتوفیق باصطلاح حادث فیه من النزاع والتجاذب لأطراف بحثه ما هو معلوم فی كتب الاصول \* وما ذكره فی النجوم

أيضاً ان مسلماً أخرج عن بريدة ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه ) وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة وذلك قبل الفتح ففيه نظر لاتفاق أهل النقل ان سورة المائدة من آخر ما نزل . قال في الدر المنثور أخرج أبو عبيدة في فضائله واحمد وابن المنذر والنسائي والنحاس في ناسخه والحاكم وصححه وابن مردويه والبيهقي في سننه عن جبير بن نفير قال ( حججت فدخلت على عائشة فقالت لي يا جبير قرأ المائدة فقلت نعم فقالت اما أنها آخر سورة نزلت فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه وما وجدتم من حرام فحرموه <sup>(١)</sup> ) وأخرج الفريابي وأبو عبيد وعبد بن حميد وابن المنذر وأبو الشيخ عن أبي ميسرة قال في المائدة ثمان عشرة فريضة ليس في سورة من القرآن غيرها وليس فيها منسوخ وعدت من الفرائض تمام الطهور ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) وأورد آثاراً عديدة في أنه لم ينسخ من أيها شيء إلا ما رواه عن أبي داود في ناسخه وابن أبي حاتم والنحاس والحاكم وصححه عن ابن عباس قال نسخ من هذه السورة آيتان آية القلائد وقوله تعالى ( فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ) فان ( قلت ) فما يقولون في حديث جرير وهو نص في محل النزاع ( قلت ) ها هنا وقع التعارض فروايته تضمنت اثبات المسح بعد نزول المائدة وأمير المؤمنين ومن نفعه من الصحابة واجماع أهل البيت على خلافه فلا بد مع ذلك من سلوك طريقة الترجيح فللمخالف ان يقول الاثبات مقدم على النفي ويجاب عنه ان المحققين من أهل الأصول كصاحب الفواصل <sup>(٢)</sup> وغيره قالوا لا ينبغي اطلاق ذلك بل ينظر الى ما دل عليه المقام مما يفيد ترجيح أحدهما على الآخر بقرائن وأمارات فقد تكون رواية النفي صادرة عن تحقيق وخبرة كاملة وقد علم ان أمير المؤمنين وعائشة وعمارا ومن معهم من الصحابة أخص برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واعرف بأحواله من جرير ومع التعارض لا يعتري المنصف في ان رواية علي عليه السلام ومن معه بل روايته منفرداً مقدمة على ما عارضها من رواية غيره من أكابر الصحابة فضلاً عن جرير مع ان رواية جرير حكاية فعل في واقعة واحدة يتطرق اليها الاحتمال بان يكون رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم مسح في وضوء لم يكن عن حدث كما ورد في حديث علي في مسح النعلين ( قوله ) هذا وضوء من لم يحدث ورفعته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم \* وأما ما روى عن غير جرير من

(١) ح لفظ الدر المنثور المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالازلام \* والجوارح مكبلين \* وطعام الذين أوتوا الكتاب والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب . وتتمام الطهور ( اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا ) . والسارق والسارقة فاقطعوا . وما جعل الله من بحيرة الآية تمت اه منه (٢) هو السيد العلامة المحقق ضياء الاسلام اسماعيل بن محمد بن اسحق انتهى رحمه الله تعالى

ثبوت المسح بعد نزول المائدة كحديث البراء عند الطبراني . ففيه سوار بن مصعب وهو مجمع على ضعفه قاله الميثمي وقال أحمد والدارقطني متروك الحديث وما ذكره في النجوم من رواية مسلم عن بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه ) قال وسورة المائدة نزلت في سنة ست من الهجرة وذلك قبل الفتح ففيه نظر لما رواه السيوطي في الدر المنثور عن أبي عبيد عن محمد بن كعب القرظي قال نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع فيما بين مكة والمدينة وفي الحديث قصة . وأخرج أيضا نحوه عن ابن جرير بسندة إلى الربيع بن أنس وفيه نزلت سورة المائدة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسير في حجة الوداع ويتأيد بما تقدم من الآثار في كونها من آخر القرآن نزولاً ( الثاني ) من وجهي الجواب أن يقال تردد كلامكم بين أن يكون وجه الجمع بين الآية والأحاديث أما بأن يبنى العام على الخاص أو المطلق على المقيد وعلى كلا الأمرين فقد ظهر ( أما ) الأول فغاية ما يقرر به دليلكم أن يقال من صور العموم تعليق الحكم بالشرط فقوله تعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ) الآية يلزم من وجود الشرط وجود المشروط دائماً فإذا خص عموم غسل الرجلين بحال لبس الخلف في عدم غسلهما كان التقدير فاغسلوا أرجلكم إذا لم يكونا في خفين فإذا فرض تقدم الخاص من أحاديث النسخ على الآية فتقدمه قرينة على أنه لم يرد بالعام جميع ما تناوله ولما فيه من أعمال الدليلين ولكون التخصيص أغلب من النسخ ولقوة الخاص إذ هو نص في الدلالة والعام ظاهر في الاستغراق فيقال عليه قد تقرر في الأصول أن دلالة العام من باب السكوية لا السكلى وهي متناولة لكل فرد فرد من أفراد ما دخل عليه فيجربى حينئذ مجرى خبر خاص في مقابل ما وقع به التخصيص المتقدم قال بعض <sup>(١)</sup> المحققين لا ترى أنه يصح التمسك به لاثبات الحكم كما يصح التمسك بالخاص فجربى العام مع الخاص في حق تناوله الخاص مجرى الخبرين الخاصين ورداً وهما متنافيان أحدهما متقدم والآخر متأخر فيصير المتقدم منسوخاً بالتأخر وما تمسكوا به من كون الخاص نصاً في الدلالة دون العام يقال عليه بأن نص التناول ظاهر في الدوام والاستمرار فإزالته بالعموم الذي هو ظاهر في الاستغراق <sup>(٢)</sup> إزالة لظاهر متقدم بظاهر متأخر لإزالة معلوم بمظنون لا ترى أنا لو تيقنا طهارة ثوب ثم أمكن تنجيسه فآخبر بذلك عدل عن مشاهدة فانه يجب الرجوع إليه وليس من إزالة معلوم بمظنون وهذا المذهب <sup>(٣)</sup> نسبه في شرح الغاية إلى جمهور أصحابنا وكثير من الشافعية وعامة الحنفية وهو الموافق لما فهمه السلف

- (١) هو الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد اهـ منه (٢) لا يخفى أن الظهور في استغراق الأفراد أرجح في الاحتمال منه بحسبه في الدوام فأنما هو بالعرض فقط انتهى من خط المصنف (٣) وهو نسخ العام المتأخر الخاص المتقدم اهـ من خط المصنف

من الصحابة ومن بعدهم في تعارض الآية والاحاديث السابقة ( وأما الثاني ) وهو بناء المطلق على المقيد وهو الذي أقتصر عليه صاحب النجوم فيقال \* القاعدة الاصولية في ذلك البناء اشتراط ان يتحدا سببا وحكما فاذا وقع الاختلاف فيهما أو في أحدهما لم يصح البناء . ومن صور الاختلاف ما اتحد فيه السبب واختلف الحكم نحووا كس ثوبا في الكفارة واطعم المملوك في الكفارة أو يقول اذا كفرت فا كس ثوبا اذا كفرت فاطعم طعام المملوك والشرط في الآية في قوة السبب على ما حكاه ابن الحاجب فيصير تقدير الآية على البناء اذا قتم الى الصلاة فافعلوا اذا قتم الى الصلاة فامسحوا والغسل والمسح حكمان مختلفان \* ونقل في الفواصل عن صاحب المعيار والفصول شرح الغاية حكاية الاتفاق في مثله على عدم الحل الا من جهة القياس والقول بالحل قياسا مع الاختلاف في الحكم مشكل اذ الاختلاف فيه من موانع القياس وقد اشار الى فساد ايضا الامام المهدي في شرح المعيار . وأما بقية الصور المفروضة في الآية وهي مع جهل التاريخ أو التقارن فلا احتمال لهما في المقام وكذا مع تأخر الخاص لما تقدم من عدم انتهاضه وبيان أن آخر الامرين آية المائدة . وبعد معرفة ادلة الفريقين للنظر أن يرجح ما هو الاقرب الى الصواب وما قصدي يبسط الكلام هاهنا الا الذب عما نسب الى القائلين بعدم المسح من وصمة الابتداع والخروج عن سنن الهدى وبيان ان هذه المسئلة من مطارح الانظار ومسارح الافكار والحمد لله رب العالمين

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده الحسين بن علي عليهم السلام قال انا ولد فاطمة لا تمسح على الخفين ولا عمامة ولا كمة ولا خمار ولا جهاز )

ش قال القاضي رحمه الله سماعنا بنصب ولد على الاختصاص . واختلف نعل من ادم تغطي الكعبين و ( قوله ولا كمة ) قال الشامي في تاريخه الكمة بضم الكاف وتشديد الميم جمعها كمي بكسر الكاف قال في المورد وهي قلنسوة منبطحة غير منتصبة قال العراقي وأما تفسير الترمذي لها بالواسعة فليس بجيد ولانه يحمل الكلام هنا على أنه جمع كم القيمص وكذا فعل أبو الشيخ وهو نظر منهما والمعروف ما قدمناه ، وفي المصباح الكمة بالضم القلنسوة المدورة لانها تغطي الرأس والمراد بالخمار خمار المرأة الذي يكون على رأسها قال القاضي وأما الجهار فبحثت عنه في كثير من كتب اللغة فلم أجده لضبطا وفي القاموس في فصل الجيم من باب الراء المهمة جهاز ككتاب ثم قال هو صنم كان لهوازن وليس بمراد هاهنا وقال في باب الزاي جهاز الميت والعروس والمسافر بالكسر ما يحتاجون اليه وبالفتح ماعلى الراحلة \* والذي يظهر انه لباس تستعمله المرأة يقوم مقام الخمار الذي على رأسها واقع في مثل المسح وقد تقدم الكلام في المسح على الخفين وكذلك المسح على خمار المرأة في شرح قوله عليه السلام ولا يجوز للمرأة أن تمسح على الخمار و ( أما ) المسح على العمامة والقلنسوة فاختلف الفقهاء في ذلك فذهب الى

جوازہ الاوزاعي وأحمد بن حنبل واسحق وأبو ثور وداود وغيرهم وقال الشافعي ان صح الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه أقول وقال أبو حنيفة ومالك وهو مذهب العترة عليهم السلام لا يمسح على عمامة ولا خمار ولا غير ذلك وقد تقدم ان القائلين بانه يكفي مسح الناصية كزيد بن علي فإنه لا يقول بتكميل المسح على العمامة لان المأمور به في الآية مسح الرأس والماصح على العمامة ليس بماصح على الرأس \* وأما القائلون بالمسح على العمامة فاختلفوا هل يحتاج الماسح عليها الى لبسها على طهارة أولا قال أبو ثور لا يمسح على العمامة والخمار الا من لبسهما على طهارة قياسا على الخفين وخالفه غيره من القائلين بذلك في اشتراط الطهارة وكذلك اختلفوا في التوقيت وقد جاء عن عمر بن الخطاب ان التوقيت في ذلك كالمسح على الخفين وخالف فيه أيضا غيره قال ابن حزم وقد مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على العمامة والخمار ولم يوقت في ذلك وقتا ووقت المسح على الخفين ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال كسرت إحدى زندي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجبر فقلت يا رسول الله كيف اصنع بالوضوء قال امسح على الجبائر قلت والجنازة قال كذلك فافعل)

ش اخرج السيوطي في جمع الجوامع من مسند علي عليه السلام ما لفظه . قال ( انكسر إحدى زندي فقلت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرني أن امسح على الجبائر ) عبد الرزاق في مصنفه والدارقطني وابن السني وأبو نعيم معا في الطب وسنده حسن . وقال في موضع آخر عن علي قال ( أصابني جرح في يدي فعصبت عليه الجبائر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت امسح عليها أو انزعها قال بل امسح عليها ) قال في التخریج وقد ضعف الحافظ ابن حجر هذا الحديث في كتابه التلخيص في التيمم أعني حديث علي في الجبائر من رواية عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي بهذا وظاهره الحسن كما قاله السيوطي ووهي ما رواه ابن ماجه والدارقطني بابي خالد الواسطي وقال ما لفظه - أبو داود من حديث الزبير بن خريق عن عطاء عن جابر قال ( خرجنا في سفر فاصاب رجلا معنا حجر في رأسه فشججه فاحتلم فأل أصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالوا ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله الاسألو اذا لم يعلموا فانما شفاء العسي السؤال انما كان يكفيه أن يتيمم ويعصب على جرحه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده ) وصححه ابن السكن . وقال ابن أبي داود تفرد به الزبير بن خريق وكذا قال الدارقطني وليس بالقوي وخالفه الاوزاعي فقال بلغني عن عطاء عن ابن عباس ورواه الحاكم من حديث بشر بن بكر عن الاوزاعي حدثني عطاء عن ابن عباس به وقال الدارقطني اختلف فيه على الاوزاعي والصواب أن الاوزاعي أرسل آخره

عن عطاء<sup>(١)</sup> قال ابن حجر هي رواية ابن ماجه وقال أبو زرعة وأبو حاتم لم يسمعه الاوزاعي من عطاء  
انما سمعه من اسماعيل بن مسلم عن عطاء بين ذلك ابن أبي العشرين في روايته عن الاوزاعي وقال هذا  
مثل ماورد في المسح على الجبيرة ثم قال ابن حجر لم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة فهو  
من أفراد الزبير بن خريق<sup>(٢)</sup> كما تقدم انتهى (قلت) سند أبي داود الى الزبير بن خريق من طريق  
موسى بن عبد الرحمن الانطاكي قال نا محمد بن سلمة عن الزبير الخ وسنده الى الاوزاعي من طريق  
نصر بن عاصم الانطاكي حدثنا محمد بن شعيب أخبرني الاوزاعي الخ قال في بعض شروح السنن - شيخنا  
أبي داود الانطاكيان معروفان - ومحمد بن سلمة هو أبو عبد الله الحراني مولى بني باهلة روى عنه أحمد  
ابن حنبل حديثاً أخرجه مسلم في صحيحه \* ومحمد بن شعيب هو ابن سابور كان يفتي في مجلس الاوزاعي  
وهو الرابع من العشرة الذين كانوا أعلم الناس بالاوزاعي وفتياه \* أننى عليه أحمد بن حنبل وأبو حاتم  
وروى عن خالد بن دهقان وعتبة بن أبي حكيم وروى عنه ابن المبارك وسليمان بن شرحبيل  
وهشام بن عمار وبقية الرجال مشهورون \* وأخرج حديث الاوزاعي ابن ماجه عن عطاء عن ابن عباس  
موصولاً وأخرجه ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس من القسم الرابع عن ابن عباس وقد صح  
عنده انتهى . وأخرج البيهقي في سننه حديث على عليه السلام في المسح على الجبائر . وضعفه بأبي  
خالد الواسطي ثم قال وتابعه على ذلك عمر بن موسى بن وجيه فروى عن زيد بن علي مثله - وعمر  
ابن موسى متروك - ثم قال وروى بإسناد آخر مجهول عن زيد بن علي وليس بشيء ورواه أبو الوليد خالد  
ابن يزيد المسكي بإسناد آخر عن زيد بن علي عن علي بن مرسل . وأبو الوليد ضعيف فلا يثبت عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء انتهى (قلت) عمر بن موسى قال في الطبقات هو من رجال الشيعة  
وجرحه بسبب روايته فضائل أهل البيت وقد أخرج له المؤيد بالله ووثقه وأخرج له أيضاً أبو طالب  
ومن شواهده ما أخرجه السيد أبو عبد الله الحسيني العلوي في كتاب أسماء الرواة عن الامام زيد بن  
علي فقال أخبرنا أبو اسحق ابراهيم بن أحمد بن محمد الطبري قال حدثنا علي بن الحسين الاصبغاني  
القرشي قال انا الحسين بن محمد بن مصعب اجازة نا اسماعيل بن موسى قال حدثنا خالد بن الخراز عن  
الحريث ابن خضير عن زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم (انه كان يمسح على الجبائر) انتهى \* وابراهيم بن أحمد بن محمد قال في الطبقات يروى عن أبي  
علي اسماعيل بن محمد الصفار وعبد الله بن ابراهيم وعلي بن الحسين الاصبغاني وعنه علي بن أحمد  
المظفر وأحمد بن محمد بن طاوان وأجاز لهما ان يرويا عنه وأبو عبد الله محمد بن علي الكوفي وشيخه

(١) فقال عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدون ذكر ابن عباس انتهى منه

(٢) أي عن عطاء عن جابر انتهى منه

الاصبهاني هو صاحب الاغانى وقد اثنى عليه الذهبي في النبلاء وقال لا بأس به وذكر رواية الدار قطنى عنه وابراهيم بن أحمد الطبرى وغيرهما وروايته عن الحسين بن محمد بن مضعب الحافظ . والحسين اثنى عليه الذهبي في التذكرة . وذكر المزي سماعه من اسماعيل بن موسى السدى في ترجمة اسماعيل وقد ذكره في الطبقات وقال . هو اسماعيل بن موسى ابن بنت السدى الكوفى وروى عن جماعة وأخذ عنه كثيرون منهم محمد بن منصور فى الامالى وعبد الله بن أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه وابن خزيمة والساجى وأبو عروبة وخلائق \* قال النسائى ليس به بأس وقال ابن عدى أنكروا منه الغلو فى التشيع . وفى الكاشف صدوق شيعى وقال أبو حاتم صدوق \* وشيخه خالد الخراز قال فى الطبقات هو خالد بن حيان بتحتية مثناة مثقلة وآخره نون مولى كندة أبو زيد الرقى الخراز بمعجمتين بينهما مهلة وألف عن جعفر بن برقان وسالم بن أبى المهاجر وهرون بن زياد وبدر بن راشد وقتادة وعنه عباد بن يعقوب وجعفر بن عمران الوراق . قال فى الكاشف فيه لين وهو صدوق وثقه ابن سعد وقال ابن سعد لم يكن به بأس كتبت عنه غرائب . وقال صاحب التخرىج فى حاشية كتابه - وأما خالد فلا أعرفه وإنما ذكر المزي فى ترجمة الحرث بن خزيمة سماع خالد بن المختار الثمالى عنه ولا اعرف الثمالى ولا الخراز انتهى . والظاهر انه الذى نقلناه . والحرث ابن خزيمة بكسر الصاد قال فى الخلاصة روى بالرفض قال أبو أحمد الزبيرى كان يؤمن بالرجعة لكن وثقه ابن معين والنسائى وقال ابن عدى يكتب حديثه وخرج له البخارى فى الادب والنسائى وحديثه هذا يقوى الحديث الذى أخرجه البيهقى بمتابعاته ومن بحث فى غالب ما ذكره من تضعيف أسانيدھا وجده راجعا الى الاختلاف فى المذهب \* وحديث الاصل يدل على وجوب المسح على الجبائر . وهى جمع جبيرة وهى أخشاب تربط على الكسرا والانخلاع ومثلها اللصوق بفتح اللام وهو ما على الجرح من خرقه ذكره أهل اللغة وإنما كان واجبا لظاهر الامر توسعة من ربنا عز وجل ورحمة لمباده فى ان جعله مقام الغسل للمعضو المجبر لمكان الضرورة وقد ذهب اليه الهادى فى أحد قوليه وهو فى المنتخب والمؤيد بالله وهو أحد قولى أبى حنيفة ورواه فى الأمالى عن القاسم بن ابراهيم قال البيهقى وفيه قول الفقهاء من التابعين فمن بعدهم مع ما روينا عن ابن عمر فى المسح على العصابة وقد اورد فى سننه ما اشار اليه من قولهم فقال اخبرنا ابو بكر بن الحرث الفقيه اخبرنا ابو محمد بن حيان نا ابو اسحق ابراهيم بن محمد ابن الحسن نا ابو عامر موسى بن عامر نا الوليد بن مسلم اخبرنى هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر قال ( اذا لم يكن على الجرح عصاب غسل ماحوله ولم يغسله ) وبإسناده قال نا الوليد اخبرنى هشام ابن الغاز انه سمع نافعا يحدث عن عبيد الله بن عمر انه كان يقول ( من كان له جرح معصوب عليه توضأ ومسح على العصاب ويفسل ما حول العصاب ) وبإسناده قال نا الوليد قال اخبرنى سعيد عن



سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر ( ان ابهام رجله جرحت فالبسها<sup>(١)</sup> مرارة وكان يتوضأ عليها ) وبإسناده قال نا الوليد قال حدثنا يحيى بن حمزة عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر أنه توضأ وكفه معصوبة فمسح عليها وعلى العصاب وغسل ماسوى ذلك هو عن ابن عمر صحيح انتهى كلامه وبين وجه صحته في التخريج وساق البيهقي أيضا بإسناده الى عبيد بن عمير وطاوس وعطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر والحسن البصري وأبي مجاز وإبراهيم النخعي نحوه مما روى عن ابن عمر والله سبحانه أعلم \*

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن أمير المؤمنين عليهم السلام قال اذا كان بالرجل قروح فاختة لا يستطيع ان يغتسل معها فليتوضأ وضوءه للصلاة وليصب عليها الماء صباً )  
ش قال في الصحاح القرح والقرح لغتان مثل الضعف والضعف عن الانخس وقرحه قرحا جرحه فهو قريح وقوم قرح وقرح جلده بالكسري قرح قرحاً فهو قرح اذا خرجت به القروح فيه دليل على ان صب الماء على الجسد يقوم مقام الدلك عند من أوجبوه ويفهم من كلامه عليه السلام ان الدلك هو الأصل في الوجوب وانما عدل عنه الى الصب للمعذروانه مقدم على الانفاس لما في الصب من قوة جرى الماء فيقوم مقام الدلك فان تعذر الصب أيضا وجب المسح أو الانفاس وهما أولى من التيمم وعند تعذرهما يعدل الى التيمم . وهو وجه الجمع بين هذه الرواية وما بعدها والوجه في ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا أمرتم بأمرٍ فاتوا منه ما استطعتم ) وفيه أنه يتوضأ وضوءه للصلاة وهو محمول على الندب لما تقدم ان الطهارة الصغرى تدخل تحت الكبرى مع كونه هاهنا يسمى مغتسلاً ولا إعادة عليه والله أعلم \*

ص ( وعن علي عليه السلام في الرجل تكون به القروح والجراحات والجدرى قال يُصب<sup>(٢)</sup> عليه الماء صباً )

ش الرواية هاهنا وقعت تعليقا بلا سند وقد أخرجها محمد بن منصور في الأملالي موصولة فقال حدثني أحمد بن عيسى عن حسين عن أبي خالد عن زيد عن أبيه عن علي فذكره . قال القاضي هذا الخبر يدل على ما دل عليه الأول الا ان ظاهر هذا ان القروح والجراحات والجدرى عمت جميع البدن وفي الأول التصريح بسلامة أعضاء الوضوء \*

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه أتاه رجل فقال ان أخى أو ابن أخى به جدرى وقد أصابته جنابة فكيف نصنع به فقال يمسوه )

(١) المرارة بالفتح هنة لازقة بالكبد بكل ذى روح الا النعام والابل اه قاموس قال في النهاية مومنه حديث عمر انه جرح ابهامه فالبسها مرارة وكان يتوضأ عليها تمت (٢) أصيب نسخة

ش وقع هاهنا أخى أو ابن أخى وفى المجموع الحديثى والمنهاج الجلى أخى أو ابنى وهو الذى فى  
 أمالى أحمد بن عيسى بإسناد محمد بن منصور الى زيد بن على عن أبيه عليهم السلام وهذا محمول على  
 كونه بحيث يضره الماء غسلا وصبا ومسحا كما سبقت الإشارة اليه قال فى شرح الآبائة ان من كان  
 به مجردى أو حصبة وخشى من الاغتسال وصب الماء فإن الواجب عليه التيمم ولا يغسل مواضع  
 الصحة فإن كان أكثر بدنه صحيحا غسله ولا يقيم لمواضع الجراحة عند زيد بن على والناصر وزفر  
 والخنفية لثلا يجمع بين المبدل والمبدل منه لسبب واحد . قال محمد بن منصور فى الأمالى حدثنا  
 جعفر عن القاسم بن إبراهيم فى المجدور يحتب ولا يقدر على الغسل ولا الوضوء (من خشى التلف  
 والعنت من مجدور أو مريض من الوضوء تيمم وكان ذلك له مجزيا) وفى مجمع الزوائد عن علقمة ان  
 رجلا كان به مجردى فامر ابن مسعود فقرب تراب فى طشت أو تور فتمسح بالتراب رواه الطبرانى  
 فى الكبير وفيه أبان ابن أبى عيش وهو ضعيف انتهى (قلت) ذكره فى الطبقات وقال كان من المباد  
 الذين يسهرون الليل بالقيام ويطؤون النهار بالصيام وله ترجمة طويلة فى الميزان وقال له عن أنس نحو  
 من خمسمائة حديث وقال غيره الف وخمسمائة وأكثر رواياته فى الفضائل فلأجل ذلك أنهم . ووقعه  
 المؤيد بالله وأخرج له انتهى . وأخرج البيهقى فى سننه فى باب الجريح والقريح والمجدور يقيم اذا خاف  
 التلف باستعمال الماء أو شدة الضنى ما لفظه - أخبرنا أبو حازم الحافظ ثنا أبو أحمد <sup>(١)</sup> الحافظ قال حدثنا  
 أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة وأخبرنا أبو بكر أحمد بن على الحافظ قال انا أبو اسحق إبراهيم  
 ابن عبد الله قال انا محمد بن اسحق بن خزيمة قال ثنا يوسف بن موسى قال ناجرير عن عطاء بن السائب  
 عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رفعه فى قوله تعالى ( وان كنتم مرضى أو على سفر ) قال اذا كانت  
 بالرجل الجراحة فى سبيل الله أو القروح أو الجدري فيجنب فيخاف ان اغتسل ان يموت فليقيم هذا لفظ  
 حديث أبى بكر بن على . وكذلك رواه جعفر السامانى عن يوسف بن موسى وكذلك رواه اسحق <sup>(٢)</sup> الحنظلى  
 عن جرير وأخرجه البيهقى أيضا عن ابن عباس من طرق موقوفا عليه . وفى حديث الزبير بن جريح السابق فى  
 شرح حديث المسح على الجبائر الجمع بين التيمم والمسح والغسل وليس من الجمع بين البديل والمبدل منه  
 لان التيمم بدل عن غسل ما لم يغسله يوضحه ما فى بعض روايات الحديث فقال ( لو غسل جسده وترك  
 رأسه حيث أصابه الجرح )

ص ( سألت زيدا عن المسافر يخاف على نفسه من الثلج هل يجوز له ان يمسح على خفيه قال نعم هذا  
 عذر مثل المسح على الجبائر فان استطاع الغسل لم يجزه المسح ) <sup>(٣)</sup>

ش هذا مذهب الامام عليه السلام وقد استدلل له القاضى فى شرحه بعمومات كقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وقوله تعالى (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) وبحديث جابر المتقدم من طريق الزبير بن خريق . والأولى ان يستدل له بالقياس كما هو المفهوم من سياق كلامه عليه السلام لظهور المعنى الذى سوغ المسح على الجبائر وهو حصول الضرر الواقع بحدوث علة أوزيادتها أو بطلان برئتها عند مباشرة الماء للعضو المجبر فيتعدى الى غيره بذلك الجامع والله أعلم \*

ص ( وسألت زيدا عن الرجل تكون به الدماميل تسيل ولا تنقطع قال يتوضأ لكل صلاة )  
ش والوجه فيه القياس على المستحاضة التى ورد الأمر لها ان يتوضأ لكل صلاة وكذا فى الذى لا يرقأ رعاfe . وقد سبق الكلام عليه واختلف هل يجمع بين صلاتين فى وقت واحد بوضوء واحد أو لا فعند الامام يحىي أنه يجمع بينهما بوضوءين لظاهر حديث المستحاضة فى قوله عليه السلام (وتتوضأ عند كل صلاة) وهو قول محمد بن منصور كما ذكره فى الأمالى وعند غيره من الأئمة أنه يجوز لمن به سلس البول أو جراحة مستعراطر أوها كالدمامل والمستحاضة جمع التقديم والتأخير والمشاركة بوضوء واحد والأقرب الى لفظ الحديث هو الأول ورواية من روى (لوقت كل صلاة) راجعة اليه عند التأمل كما أشار اليه فى المنار . قال القاضى وهل يستحب لهذا التأخير كما يستحب للذى لا يرقأ رعاfe الظاهر انه لا يستحب له لأنه يجوز فى صاحب الرعاfe انقطاع رعاfe فيأتى بالصلاة كاملة بخلاف هذا فان للدماميل امداً لا ينقطع سيلانها دون بلوغه وقد يتأتى هذا فى آخر صلاة يعرف انه ينقطع بعدها السيلان فيؤخرها لتجويزان ينقطع قبل تمام خروج الوقت فيصلى صلاة كاملة الطهارة \*

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان يقول سبق الكتاب المتلفين )

ش سبق هاهنا بمعنا الغلبة قال تعالى ( أم حسب الذين أخرجوا السيئات أن يسبقونا ) وقال تعالى ( ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا ) . وهو صريح فى أن أحاديث المسح منسوخة بآية المائدة كما تقدم بسط الكلام عليه

### ص \* باب ما يفسد الماء \*

( سألت زيدا عليه السلام عن البئر تقع فيها القنبرة والعطاوة والعصفور فتموت قال ان كان الماء لم يتغير نزع منه أو بعون صاعا وان كان الماء قد تغير نزع الماء حتى يطيب قلت فان وقعت فيه دجاجة أو حمامة أو سنور فماتت ولم يتغير الماء فقال ينزع منه مائة صاع من ماء قلت فان تغير الماء قال ينزع حتى يطيب )

ش و بعض نضع المجموع الصعوة بدل العطاوة . والبئر مهموز مفرد آبأر بسكون الموحدة وبعدها همزة مفتوحة وبار بياء موحدة مكسورة وبعدها همزة مفتوحة ويجمع جمع قلة على أبور بسكون الموحدة وهمزة مضمومة هكذا في النهاية \* والقنبرة بفتح القاف قاله في القاموس قال ولا يقاف قنبرة بالضم كقنفذة إذ تلك لغة ضعيفة . والعظاية دويبة صغيرة أكبر من الوزغة كذا في الصحاح قيل هو الخواثي <sup>(١)</sup> وقال بعضهم لعلها الدابة المعروفة بالبرمة وهي دابة ملساء تعدو وتردد كثيراً وهي تشبه سام <sup>(٢)</sup> أبرص . والصعوة عصفور أخضر يقع في موضع الحصاد ويقارب الخيرة قاله الدوازي . وفي القاموس الصعوة عصفور صغيره وهي بهاء الجمع صعوات وصعاء وفي المصباح الصعو صغار العصافير الواحدة صعوة مثل تمر وتمره وتجمع الصعوة أيضاً على صعاء مثل كلبة وكلاب انتهى . قيل ورأسه أحمر . والدجاجة مثلثة الدال وكذلك السنور مثلث السين قاله بعض أهل اللغة . وكلامه عليه السلام مبنى على وجوب نزح ماء الآبار إذا وقعت فيها نجاسة مطلقاً أي سواء تغير بها أم لا قليلاً كان الماء أو كثيراً وسواء كانت النجاسة جامدة أو مائعة كما سنده بعد هذا وهو مذهب أبي حنيفة وحصل للتأييد بالله ذكره في البحر ( واحتجوا ) بأن دليل النزح لم يفصل وهو ما روى عن علي عليه السلام أنه أمر بنزح بئر بضاعة لما وقعت فيها الفارة <sup>(٣)</sup> أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار وزوى فيه أيضاً عن عليه السلام ( إذا سقطت الفارة أو الدابة في البئر فانزحها حتى يمتدل الماء ) وعن إبراهيم النخعي في البئر يقع فيها الجرذ <sup>(٤)</sup> والسنور فتموت ينزح منها أربعون دلواً وروى نحوه ذلك عن الشعبي وحاد بن أبي سليمان وغيرهم في الدجاجة والفارة والطير والعصفور . وما وقع في الأصل من اختلاف مقادير المنزوح لعله على جهة التقريب والنظر إلى جرم الحيوان في الكبير والصغير لأن الجنس الواحد تتفاوت أفراده في ذلك وقد ورد في الآثار في نحو السنور أربعون وفي بعضها سبعون . وفي بعضها التخيير بين الأربعين والخمسين والوجه فيه ما ذكر . وقال القاضي ( أعلم ) أن هذا الكلام من الإمام في الماء القليل الذي لا يكون إلا في الآبار الخفية فإذا وقع فيه نحو القنبرة كما ذكره عليه السلام ولم يتغير نزح منها القدر المذكور وإن حصل التغير نزح الماء حتى يطيب وكذا إذا وقعت الدجاجة أو الحمامة أو السنور ولم يتغير نزح القدر المذكور وإن تغير فحتى يطيب ( أما ) الوجه في أنه إذا تغير نزح حتى يطيب فقوله ( خلق الماء طهوراً لا ينجسه إلا ما غير لونه أو ريحه أو طعمه ) وما روى عن أمير المؤمنين إذا سقطت الفارة أو الدابة الخ . و ( أما ) الوجه في نزح الأصم المذكورة وإن لم يتغير الماء فما رويناه عن

- (١) لعلها أم حسين قال في المصباح هي ضرب من العظاية منتنة الريح ويقال لها حبيبة  
(٢) قوله سام أبرص هو كبار الوزغ (٣) في المصباح والفارة تهز ولا تهز تقع على الذكرو والانثى  
(٤) قال الأزهرى هو الذكرو من الفار وقال بعضهم هو الضخم من النيران لا يألف البيوت اه مصباح

أمير المؤمنين كرم الله وجهه انه سُئل عن بئر وقعت فيها فارة فقال عليه السلام ( ينزح منها دلاء )  
فحملنا هذا الخبر على أن الماء لم يتغير والخبر الأول الذي أمر فيه بنزح البئر حتى يغلب الماء النازح  
على أنها تغيرت جمعاً بين الأخبار ومما يدل على ما ذكرناه ما ذكره البيهقي في سننه عن الزعفراني قال  
قال أبو عبد الله الشافعي روى ابن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال  
( إذا وقعت الفارة في البئر فماتت فيها نزح منها دلو أو دلوان فإن تفسخت نزح منها خمسة أو سبعة )  
ففرق بين النزح منها مع عدم التفسخ وبينه معه لتغيرها في الثاني وعدمه في الأول انتهى وهو مبني  
على أن ما روى عن أمير المؤمنين عليه السلام له حكم المرفوع فيحتاج إلى الجمع بين مظاهره المتعارض  
من قوله عليه السلام . وفيه بحث في الأصول \* وقد استشكل الامام عز الدين في شرح البحر ايجاب  
النزح مع عدم التغير وكونه مقدراً بمحد معلوم فقال . هل عندهم والحالة هذه أن الماء طاهر فلا حاجة إلى  
النزح منه لأن الطاهر لا يفتقر إلى تطهير أو عندهم أنه نجس كله فهو خلاف ما ذكرتم انه لا ينجس جميعه  
الا باحد أمور ثلاثة اما بان يكون النجس الواقع عليه مائماً أو بان يكون جامداً ينفسخ أو بان يكون  
جامداً ثقيلاً يرسب كالادمي ونحوه ومع نجاسته كله ما الموجب لطهارته بنزح تلك الدلاء مع بقاء بقية  
المتنجس . وهل تلك التقديرات منصوبة فإين النصوص أو استنبطت بقياس أو أمارات شرعية فما هي  
أو على حسب جرم النجاسة فقد ساوينا بين أمور متفاوتة كالفارة والمصفور والادمي والجدى والدجاجة  
والحماسة انتهى . وروى في الجامع الكافي عن القاسم ما يدل على عدم وجوب النزح عند عدم  
التغير فقال اذا وقع في البئر أو الغدير نجس أو ميتة أو مائتة في البئر فارة أو دجاجة فإؤها طاهر ولا  
ينجسه شيء من ذلك الا أن يتغير له طعم أو لون أو ريح وإذا ماتت الخنافس والذباب وأشباه ذلك  
فلا بأس بماؤها ما لم يتغير وروى نحوه عن الحسن بن يحيى بن زيد عليهما السلام الا انه قال في الفارة  
اذا وقعت في بئر يستحب أن ينزح منها ما بين ثلاثين دلو إلى أربعين وليس ذلك بواجب وان  
تغير الماء باحد الثلاثة الأوصاف نزح جميع ما فيها حتى يعود الماء إلى حالته الأولى من الطيب والصفاء  
وروى مثله عن محمد بن منصور المرادي والله سبحانه أعلم

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام في البئر يقطر فيها البول والدم أو الحمر قال عليه السلام ينزح  
ماؤها كله )

ش هذا حكم البئر التي ماؤها قليل اذا وقعت فيه نجاسة مائة فانه ينزح جميعه والوجه فيه نهى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن البول في الماء الراكد ثم يتوضأ فيه ولأن النجاسة الواقعة في  
الماء القليل تستعمل باستعماله واستعمالها لا يجوز لقوله تعالى ( والرجز فاهجر ) وخبر الولوع والاستيقاظ  
وقد محد القليل بما دون القلتين لحديث ( اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ) وقد تقدم فما زاد عليها

داخل في حد الكثير لا ينجس منه الا ما تغير فيه أحد الاوصاف الثلاثة وهو مقتضى كلام الامام  
الآتي بعد هذا

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام في الغدير الكبير والبركة الكبيرة الواسعة ان ماءها  
لا ينجسه شيء وقال عليه السلام في الماء الجاري لا ينجسه شيء )

ش البركة بكسر الباء الموحدة وسكون الراء كسيرة هذا هو المشهور وقال صاحب مطالع الأنوار  
يقال بفتح الباء وكسر الراء والوجه في ذلك ما ورد في حديث بئر بضاعة عند المؤيد بالله في شرح  
التجريد والشافعي وأحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث أبي سعيد الخدري  
قال ( قيل يا رسول الله انتوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الماء طهور لا ينجسه شيء ) واللفظ للترمذي وقال حديث حسن  
غريب وقد جوده أبو أسامة وصححه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو محمد بن حزم كذا في  
التلخيص وقال فيه وقد جزم الشافعي بان بئر بضاعة كانت لا تتغير بالقاء ما يلقي فيها من النجاسات  
لكثرة ماها وروى الطحاوي عن الواقدي انها كانت سيحاً تجري ثم أطلال في ذلك وقد خلفه  
البلاذري في تاريخه فروى عن ابراهيم بن غياث عن الواقدي قال تكون بئر بضاعة سبعة في سبع  
وعيونها كثيرة فهي لا تترج انتهى ومن الأدلة على ما في الاصل حديث ( لا يبول أحدكم في الماء الذي  
لا يجري ثم يغسل فيه ) والماء الجاري لا تستقر فيه النجاسة \*

### ✽ باب التيمم ✽

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال اذا كنت  
في سفر ومعك ماء وأنت تخاف العطش فتيمم وأستبق الماء لنفسك )

ش التيمم في اللغة القصد يقال تيممت فلانا وتيممته وتاممته وأتمته أي قصده ومنه قوله تعالى  
( ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ) وفي الشرع ايصال التراب الى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة  
وهو ثابت كتاباً وسنة وإجماعاً وهو من خصائص هذه الأمة قيل وفرضه سنة اربع أو ست من الهجرة  
والخبر أخرجه نحوه محمد بن منصور في الامالي في ( باب الرجل يجنب وليس معه الا ماء قليل ) فقال حدثنا  
اسماعيل بن موسى <sup>(١)</sup> عن شريك عن عطاء <sup>(٢)</sup> عن زاذان عن علي عليه السلام في الرجل معه الماء اليسير قال  
يبقيه لشقته <sup>(٣)</sup> ويتمم قال في التخریج هذا اسناد حسن وعطاء هو ابن السائب وهو ثقة روى له البخاري  
متابعة والأربعة الا انه اختلط باخره فمن جمع منه قبل الاختلاط فمأه صحيح قال الحافظ بن حجر

(١) هو الفزاري ذكره ابن حبان في الثقات (٢) بخت فيمن روى عن عطاء بن السائب

قبل اختلاطه (٣) نسخة لنفسه

في مقدمة فتح الباري فيه مالفظه . من مشاهير الرواة الثقات الا انه اختلط وضعفه بسبب ذلك ونحصل لي من مجموع كلام الأئمة ان رواه شعبة وسفيان الثوري وزهير بن معاوية وزائدة وأيوب وحامد بن زيد عنه قبل الاختلاط وان جميع من روى عنه غير هؤلاء فحديثه ضعيف الا حماد بن سلمة فاختلف قولهم فيه قال صاحب التخریج قد روى من حديث شعبة عن عطاء باسناده في سنن البيهقي في (باب الجنب أو المحدث يجد ماءً لنفسه وهو يخاف العطش فيتيمم) بعد ان أخرجه عن عطاء من غير رواية شعبة ولفظه . أخبرنا أبو عبد الله <sup>(١)</sup> الحافظ نا أبو عمرو <sup>(٢)</sup> بن مطر نا يحيى <sup>(٣)</sup> بن محمد نا عبيد الله بن معاذ نا شعبة عن عطاء عن زاذان عن علي عليه السلام قال اذا أصابك جنابة فاردت أن تتوضأ وتغتسل وليس معك من الماء الا ما تشرب وأنت تخاف فتيمم انتهى . وهذه متابعة لشريك بن عبد الله عن عطاء والله الحمد انتهى دل ماقاله عليه السلام ان خوف العطش يبيح التيمم ولو لم يخش التلف قيل وهو إجماع العترة عليهم السلام ونسبه في البحر الى مالك واحد قولي الشافعي قال لقوله تعالى (وان كنتم مرضى) ولم يفصل قال في المهاج وكذا اذا كان مقباً وخاف على نفسه العطش فانه يتيمم اذ العلة الخوف وقد حصل ولا أثر لكونه مسافراً أو مقباً . وما في كلام أمير المؤمنين من تقييده بالسفر محمول على كونه خارجاً مخرج الاغلب اذ الاغلب على المسافر عدم الماء قال وكذا اذا خاف المحتاج الى الماء من الوصول اليه أية مخافة من عدو أو لاص أو سبع أو غير ذلك فانه يجوز له ترك الوضوء ويتيمم والظاهر أنه لا خلاف فيه قال القاضي رواه في البحر عن العترة والفقهاء وروى الخلاف في ذلك عن الحسن البصري وعطاء قال في المهاج ولا يتيمم الا في آخر الوقت والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب عليهم السلام قال التيمم ضر بتلف ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين)

ش ذكره السيوطي في جمع الجوامع من مسند علي عليه السلام ولفظه . عن أبي البختري ان علياً عليه السلام قال في التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين أخرجه عبد الرزاق في مصنفه وقال رواية أبي البختري عن علي عليه السلام مرسلة وفي سنن البيهقي وقد روى عن علي عليه السلام وابن عباس مسح الوجه والكفين وروى عن علي عليه السلام بخلافه أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنا أبو بكر بن اسحاق أنا عبد الله بن محمد نا الحسن ابن عيسى أنا ابن المبارك نا سعيد بن أبي أيوب عن يزيد بن أبي حبيب ان علياً عليه السلام وابن عباس كانا يقولان في التيمم (الوجه والكفين) وروى عن عطاء عن ابن عباس وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه أنا علي بن عمر الحافظ نا اسماعيل بن علي أنا ابراهيم <sup>(١)</sup> هو الحاكم صاحب المستدرک اه منه <sup>(٢)</sup> وابو عمرو بن مطر ذكره الذهبي في النبلاء وأحسن الثناء عليه اه منه <sup>(٣)</sup> ويحيى بن محمد هو الذهبي ثقة جليل خرج له بن ماجه اه منه

الحرابي ناسعيد بن سليمان وشجاع ناهشيم أنا خالد عن أبي اسحاق عن بعض أصحاب علي عن علي عليه  
السلام قال ( ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين ) وكلاهما عن علي منقطع وأخرج المؤيد بالله في شرح  
التجريد من طريق الهادي عليه السلام بإسناده إلى علي عليه السلام قال ( أعضاء التيمم الوجه واليدين  
إلى المرفقين ) وفي سنده حسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام وقد  
ضعفه غير واحد من أهل الحديث واحتج به الهادي في عدة أحاديث وأخرج البيهقي في باب كيف  
التيمم عن عمير مولى ابن عباس أنه سمعه يقول ( أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولى ميمونة زوج  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة فقال أبو الجهم أقبل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحو بئر جل<sup>(١)</sup> فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد عليه حتى أقبل على  
الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام ) وعزاه إلى البخاري وأخرجه من طريق أخرى بلفظ  
( مسح بوجهه وذراعيه ثم رد عليه السلام ) ورواية ( ذراعيه ) مبنية للراد من لفظ يديه فيحمل عليها  
وأخرجه أيضا من طريق الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى بإسناد إلى ابن الصمة قال ( مررت على النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى قام إلى جدار فمسح بوجهه كانت معه  
ثم وضع يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه ثم رد علي انتهى . وضعفه ابن أبي يحيى وأبو الجويرث  
عبد الرحمن بن معاوية . وبكونه منقطعاً لأن الأعرج لم يسمعه من ابن الصمة إنما سمعه من عمير مولى  
ابن عباس عن ابن الصمة . وقال بعد هذا إلا أن لروايتها بذكر الذراعين فيه شاهداً من حديث  
ابن عمر وساق بإسناده إلى نافع مولاة عنه قال ( انطلقت مع ابن عمر في حاجة إلى ابن عباس فلما قضى  
حاجته كان من حديثه يومئذ قال بينما النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سكة من سكك المدينة وقد  
خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غائط أو بول فسلم عليه رجل فلم يرد عليه ثم إن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ضرب بكفيه مسح بوجهه مسحه ثم ضرب بكفيه الثانية مسح على ذراعيه إلى  
المرفقين وقال إنه لم يمتنعني أن أرد عليك إلا أنني لم أكن على وضوء أو قال على طهارة ) انتهى وذكر  
أنه لم يرفع هذه القصة إلا محمد بن ثابت العبدي وهو ثقة ذكر عن يحيى بن معين توثيقه ثم قال وفعل  
ابن عمر التيمم على الوجه والذراعين إلى المرفقين شاهد لصحة رواية محمد بن ثابت غير منافية لها  
انتهى وأخرج عن نافع مولى عبد الله بن عمر أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجرف حتى  
إذا كانوا بالربد نزل عبد الله بن عمر فتيمم صعيداً طيباً مسح بوجهه ويديه إلى المرفقين ثم صلى .  
وأخرج عنه من طريق نافع أيضاً أنه كان يتيمم إلى المرفقين وأخرج عنه أيضاً أنه كان يقول التيمم  
ضربتان ضربة للوجه وضربة للكفين إلى المرفقين . وأخرج من طريق عزرة بن ثابت عن أبي الزبير



عن جابر قال ( جاء رجل فقال أصابتني جنابة وأنا تيممكت في التراب فقال اضرب فضرِب  
بيديه الأرض فمسح بهما وجهه ثم ضرب بيديه إلى المرققين كذا قال وإسناده صحيح إلا أنه  
لم يبين الأمر له بذلك ( قلت ) حكى في البدر المشير عن الحاكم أنه قال قد رويناه معنى هذا  
الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بإسناده صحيح ثم ذكر ما في المتن فلعل الناسخ  
اسقط بعد لفظ رجل مالفظة . إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وأخرج أيضاً عن جابر عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أنه ( قال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين ) وذكر  
حديث الأسقع وضعف إسناده بالربيع بن بدير وقال عقبه وقد رويناه هذا القول من التابعين عن  
سالم بن عبد الله بن عمرو والحسن البصري والشعبي وإبراهيم النخعي انتهى . وذكر في التلخيص  
حديث جابر وقال رواه الدارقطني والحاكم من حديث عثمان بن محمد الانماطي عن عروة بن ثابت  
عن أبي الزبير عن جابر قال ( جاء رجل الخ ) قال وضعف ابن الجوزي هذا الحديث بعثمان بن محمد وقال  
أنه متكلم فيه وخطأ في ذلك قال ابن دقيق العيد لم يتكلم فيه أحد ( نعم ) روايته شاذة لأن أبا  
نعيم رواه عن عروة موقوفاً أخرجه الدارقطني والحاكم وقال الدارقطني في السنن عقيب حديث عثمان  
ابن محمد كلهم ثقات والصواب موقوف انتهى . وعن عمار قال ( كنت في القوم حين نزلت الرخصة  
فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرققين ) رواه البزار وسكت عنه في التلخيص  
فقد يدل على عدم ضعفه مع الاختلاف في حديث عمار فقد روى عنه ( التيمم إلى المناكب والآباط )  
وروى عنه ( الوجه والكفين ) وجزم الحازمي بنسخ حديث المناكب والآباط واستوفى البيهقي سرد  
الطرق في حديث عمار وقال بعده قل الشافعي ( وإنما منعنا أن نأخذ بحديث عمار بن يasar في أن تيمم  
الوجه والكفين نبوت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه مسح وجهه وذراعيه وإن  
هذا أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس فإن البديل من الشيء إنما يكون مثله ) وروى الحسن بن محمد بن  
الصباح الزعفراني عن الشافعي حديث ابن عمر في التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرققين ثم  
قال قال أبو عبد الله يعني الشافعي وبهذا رأيت أصحابنا يأخذون . وقد روى فيه شيء عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ولو أعلمه ثابتاً لم أعدّه ولم أشك فيه ومسح الوجه والكفين في حديث عمار ثابت  
وهو أثبت من حديث الذراعين إلا أن حديث مسح الذراعين أيضاً جيد بالشواهد التي ذكرناها  
وهي في قصة أخرى فإن كان حديث عمار في ابتداء التيمم حين نزلت الآية ورجعوا إلى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فاخبرهم أنه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا فحديث مسح الذراعين بعده فهو أولى  
بأن يتبع وهو أشبه بالكتاب والقياس وهو فعل ابن عمر صحح عنه فلا احتياط مسح الوجه ومسح  
اليدين إلى المرققين خروجاً من الخلاف وبالله التوفيق هذا ما خلصته من سنن البيهقي تبعاً لصاحب

التخريج . وقال في المنار والحق في المسئلة ان التيسم بدل عن الوضوء فالظاهر مساواته له والأحاديث الدالة على ذلك وان ضعف سندها فهي مقررة لمقتضى البدلية انتهى \* وفي ذلك مذاهب هذا أحدھا وهو المروى في الأصل عن أمير المؤمنين على عليه السلام وقال به أيضا عبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي ومالك بن أنس وسالم والليث بن سعد وأكثر أهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل الكوفة والشافعي وأصحابه وقالوا لا بد من ضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين . وذهب مالك الى انه لا بد من ضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين الى الرُسغين ويروى عن أمير المؤمنين عليه السلام وذهب عطاء ومكحول والشعبي في رواية والأوزاعي في رواية واحمد واسحق وعامة أهل الحديث أو أكثرهم الى ضربة واحدة للوجه والكفين . قال الخطابي هذا المذهب أصح في الرواية والمذهب الأول أشبه بالأصول وأصح في القياس . وقال الزهري انه يمسح البدن الى الأباط والمناكب حكاه ابن المنذر عنه واختلف عليه في ذلك قليل بضربة واحدة للوجه واليدين وقيل بضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين الى المناكب . ويحكى عن ابن سيرين ثلاث ضربات لضربة الوجه وضربة للكفين يعنى الى الرسغ وضربة الى المرفقين فهذا خمسة مذاهب وحكى بن عبد البر منھا سادسا عن ابن أبي ليلى والحسن بن حي قيل ولم يقل به أحد وهو ضربتان يمسح بكل ضربة منهما وجهه وذراعيه (احتج) أهل المذهب الأول بما سبق ذكره وهي وان كان في بعضها مقال فمجموعها يفيد قوة توجب العمل بها . وقال ابن عبد البر لما اختلفت الروايات في كيفية التيسم وتعارضت كان الواجب في ذلك الرجوع الى ظاهر الكتاب وهو يدل على ضربة للوجه وضربة أخرى لليدين الى المرفقين قياسا على الوضوء واتباعا لفعل بن عمر فانه من لا يدفع علمه بالكتاب والسنة ولو ثبت بشئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجب الوقوف عنده والله التوفيق (قلت) وقد ثبت نحوه عن أمير المؤمنين عليه السلام كما عرفته وهو أولى بالاتباع قال بعض شراح سنن أبي داود والاحتياط للفرض أولى وبه يسقط الوجوب فاذا جاز بضربة واحدة فضربتين أجوز ولا يسقط الفرض الا بيقين ولا مبالاة بقول من قال ثلاث ضربات لضربة للوجه وضربة للكفين وضربة للذراعين فانه تحكم لادليل عليه وقول الأباط منسوخ وباطل من وجه الاعتبار والله أعلم انتهى . ويريد بالاعتبار ما ذكره الطحاوى لما اختلفت الآثار رجعنا الى الاعتبار فوجدنا أعضاء الوضوء قد أسقط بعضها في التيسم علمنا أن قول من قال الى المناكب باطل اذا أسقط بعض أعضاء الوضوء فكيف يمسح غيرها انتهى . وقال في شرح منظومة الهدى الاحوط والله أعلم لزم الضربتين والبلوغ بالمسح الى المرفقين عملا واحتياطاً فقط كما تقدم في التسمية في الوضوء فضلا عن بعض المحققين وذلك لأن كثرة الأحاديث التي استدلت بها الموجبون لذلك وتعاضد طرقها وشهادة

عمل الناس أو أكثرهم بمقتضاها يقوى ضعفها ويرفعها عن رتبة الموضوع والضعيف الذي لا شاهد له ولا عاضد فينقدح في نفس الناظر من ذلك شيء يمنع عن ترك العمل بمقتضاها احتياطاً لنفسه لا الزاماً لغيره كيف وقد صرح أئمة الحديث أن الضعيف قد يرتقى إلى درجة الحسن أو الصحة بكثرة طرقه وشواهد فيقتضض الاستدلال به على الوجوب والتحريم ولعله بهذا يندفع ما قيل من أن الاحتياط موافقة السنة والعمل بما صح والذي صح هنا الضربة الواحدة والاقتصار على الكفين فالزيادة تشريع بالرأى كما قاله الامام أحمد بن حنبل ومن معه انتهى والله أعلم بالصواب .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في الجنب لا يجرد الماء قال يتييم ويصلي فإذا وجد الماء اغتسل ولا يعيد الصلاة )

ش قال في التخريج له شواهد من حديث علي عليه السلام فمنها ما ذكره السيوطي في مسنده من الجامع ولفظه عن علي عليه السلام في قوله تعالى ( ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) قال نزلت هذه الآية في المسافر تصيبه الجنابة فيتييم ويصلي حتى يجرد الماء أخرجه الفريابي وابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن جرير انتهى . قال وقفت على اسنادين في تفسير ابن أبي حاتم نقله بإسناده ابن كثير في تفسيره وفي سنن البيهقي الكبرى ولفظ ابن كثير قال ابن أبي حاتم حدثنا المنذر بن شاذان ثنا عبيد الله بن موسى أخبرني بن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن زر بن حبيش عن علي عليه السلام ( ولا جنبا الا عابري سبيل ) قال لا يقرب الصلاة الا أن يكون مسافراً تصيبه الجنابة ولا يجرد الماء فيصلي حتى يجرد الماء ورواه من وجه آخر عن المنهال بن عمرو وعن زر عن علي عليه السلام وقال وروى عن ابن عباس في إحدى الروايات وسعيد بن جبيرة والضحاك انتهى . وهذا اسناد حسن \* المنذر بن شاذان هو أبو عمرو الثمار ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وقال كتبنا عنه وهو صدوق سئل أبي عنه فقال لا بأس به انتهى وفي ابن أبي ليلى كلام وقد وثق وإنما تكلم فيه من سوء حفظ فقط ولا يهتم بكذب مع أنه قد توبع في روايته هذا الحديث عن المنهال فرواه البيهقي بسنده إلى عبد الرحمن بن عبد الله ( وليس هو المسعودي ) عن المنهال عن زر بن حبيش عن علي قال أنزلت هذه الآية في المسافر ( ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) قال إذا أجنب فلم يجرد الماء تيمم وصلى حتى يدرك الماء فإذا أدرك الماء اغتسل انتهى ومع المتابعة يزول المحذور وبقي رجاله ثقات اثبات وفي مسند علي من الجامع الكبير ما لفظه عن علي عليه السلام قال إذا أجنبت فاسأل عن الماء جهدي فان لم تقدر عليه فتييم وصل فإذا قدرت على الماء فاغتسل أخرجه عبد الرزاق انتهى . وأخرج البخاري والبيهقي في التيمم وأحمد في مسند

عمران بن الحصين ومسلم في باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها كلهم عن عمران  
 ابن حصين واللفظ البخاري قال ( كنا في سفر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا أسرينا حتى  
 اذا كنا في آخر الليل وقمنا وقعةً ولاوقعة أحلى عند المسافر منها فما أيقظنا الاحر الشمس ) وساق  
 الحديث حتى قال ( فلما انفتل من صلاته اذا هو برجلٍ معترِلٍ لم يصل مع القوم فقال ما منعك  
 يا فلان أن تصلي مع القوم قال أصابني جنابةٌ ولأما قال عليك بالصعيد فإنه يكفيك ) الحديث بطوله  
 وفيه ذكر المرأة التي وجدها بعض أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم على بعير لها بين مزادتين  
 أو سطحتين من ماء الى أن قال وكان آخر ذلك ان أعطى الذي أصابته الجنابة إناءً من ماء قال اذهب  
 فافرغه عليك . وأخرج البيهقي هذا الحديث مقتصرًا منه على ذكر تيمم الجنب واغتساله اذا وجد  
 الماء من طريق أبي رجاء العطاردي وهو راويه في الأول عنه بلفظ ( أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال للرجل ما منعك أن تصلي قال يا رسول الله أصابني جنابة قال تيمم بالصعيد فاذا أدركت الماء  
 فاغتسل ) وفي اسناده عباد بن منصور الناجي ضعفه يحيى بن معين وغيره وقال ابن عدي وهو من جملة  
 من يكتب حديثه استشهد به البخاري وروى له الأربعة . وأخرج أبو داود في حديث في ( باب  
 الجنب يتيمم ) عن أبي ذر قال اجتمعت غنيمة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا أبا ذر أبذ  
 فيها فبدوت الى الربرة وكانت تصيبني الجنابة فامكث الحنس والست فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال أبو ذر فسكت فقال تسكنت أمك أبا ذر لأملك الويل فدعا لي بجارية سوداء فجاءت بعُسرٍ فيه  
 ماء فسترني بثوب واستترت بالراحلة فاغتسلت فكأني القيت عني جبلاً فقال الصعيد الطيب  
 وضوء المسلم ولو الى عشرين سنين فاذا وجدت الماء فامسه جلدك فان ذلك خير ) قال المنذري أخرجه  
 أيضاً الترمذي والنسائي وقال الترمذي حديث حسن صحيح انتهى . وأخرجه ابن حبان في  
 صحيحه والحاكم في المستدرك وقال صحيح ولم يخرجاه ( قلت ) وقال البزار في كتابه حدثنا مُقَدِّم  
 ابن محمد المُقَدِّمي قال حدثني عمي القاسم بن يحيى بن عطاء بن مُقَدِّم قال نا هشام بن حسان عن محمد  
 ابن سيرين عن أبي هريرة قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصعيد وضوء المسلم وان لم  
 يجد الماء عشرين سنين فاذا وجد للماء فليتنق الله وليمسه بشرته فان ذلك خير ) ومقدم وثقه البزار وعمه  
 أخرج له البخاري محتجابه . قال اليعمرى ولفظ هذا الحديث وحديث أبي ذر واحد وهو راجع عليه  
 لسلامته مما عُلل به حديث أبي ذر انتهى . ويعني بالعلة ما قيل ان عمر بن مُجَدَّان بضم الباء الموحدة  
 وسكون الجيم والدال المهملة راويه عن أبي ذر لا يعرف له حال ولم يرو عنه غير أبي قلابة . قال اليعمرى  
 وتصحيح الترمذي حديثه وثيق له اذ من المعلوم انه لا فرق بين أن يقول فيه ثقة أو عن حديث

العمدة عليه فيه أنه صحيح وكلاهما توثيق وقد جرى على منواله ابن حبان والحاكم مع اعترافهم بتفرد أبي قلابة بالرواية عنه ولولا قيام المقتضى عندهم لتصحيح حديثه من التوثيق لما أقدموا على التصحيح مع الاعتراف بما يشبه الجهالة من التفرد المذكور وقد وثقه العجلي أيضاً قال في التلخيص قلا عن الرافعي اختلاف الصحابة في تيمم الجنب ولم يختلفوا في تيمم الحائض يعني باختلافهم في تيمم الجنب قصة عمر وابن مسعود في الصحيحين من رواية أبي موسى أنه قال لابن مسعود ( لو أن جنبا لم يجد الماء شهرا قال لا يتيمم فقال له أبو موسى كيف تصنع بهذه الآية ) فلم تجدوا ماء فتيمموا ) فقال عبد الله لو رخص لهم في هذا لأوشك إذا برد على أحدهم الماء أن يتيمموا بالصعيد فقال أبو موسى ألم تسمع قول عمار لعمر فقال عبد الله ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار ) انتهى قال اليعمرى وقد روى عن ابن مسعود الرجوع فيما رواه ابن أبي شيبه ناصبيان بن عينة عن ابن سنان عن الضحاك قال رجع عبد الله عن قوله في التيمم . وقد روى عن عمر مثل مقالة عبد الله الأولى فقال ابن أبي شيبه حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر قال لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهرا قال بعضهم ورجوع عمر مصرح به في حديث عمار لقوله ( نوليك من ذلك ما توليت ) وذكر ابن المنذر أن عامة العلماء اجتمعوا على خلافهما وأنهما رجعا انتهى . وقال ابن عبد البر اجمع علماء الأمصار بالشرق والمغرب فيما علمت أن التيمم بالصعيد عند عدم الماء ظهور كل مسلم مريض أو مسافر وسواء كان جنبا أو على غير وضوء لا يختلفون في ذلك وقد كان عمر وابن مسعود يقولان أن الجنب لا يطهره إلا الماء وأنه لا يستباح بالتيمم صلاة أبداً لقوله تعالى ( وإن كنتم جنبا فاطهروا ) وقوله عز وجل ( ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) وأخفيت عليهما السنة في ذلك ولم يصل إليهما من ذلك إلا قول عمار وكان عمر حاضراً ذلك معه فأنسى قصة عمار وارتاب في ذلك بحضوره معه ونسيانه لذلك فلم يقنع بقوله فذهب هو وابن مسعود إلى أن الجنب لم يدخل في المعنى المراد بقوله تعالى ( وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط ولا مسح النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ) وكانا يذهبان إلى أن الملامسة مادون الجماع ولم يتعلق أحد من فقهاء الأمصار من قال أن الملامسة الجماع ومن قال أنها مادون الجماع من دواعي الجماع بقول عمر وابن مسعود في ذلك وقد غلط بعض الناس في هذا المعنى على ابن مسعود فزعم أنه كان يرى أن الجنب إذا تيمم لم يغتسل ولا وضوء عليه وهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين ولا روى عن أحد من السلف ولا الخلف فيما علمت إلا عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ولا يصح عنه والمحفوظ عن ابن مسعود ما وصفنا عنه وفي قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأبي ذر وغيره ( التراب كافيك ما لم تجد الماء ولو أقت عشر سنين فاذا وجدته فاغتسل ) وفي بعض الروايات ( فامسسه بشرتك ) دليل واضح على أن الجنب إذا

وجد الماء لزمه استعماله وان تيممه ليس بطهارة كاملة وانما هو استباحة للصلاة ثم هو على حاله جنباً عند وجود الماء انتهى كلامه . وفي قوله عليه السلام في الجنب لا يججد الماء دليل على مشروعية الطلب قال الامام المهدي في المنهاج لانه لا يقال لم يججد الماء أو وجد الماء الا اذا تقدمه طلب يقول قائل أهل اللغة وجدت الضالة اذا طلبها ثم وجدها ويقول الفقيه وجدت المستلة في كتاب كذا اذا طلبها ثم وجدها ويدل على وجوب الطلب ما روينا عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال يتلوم الجنب الى آخر الوقت فان وجد الماء اغتسل وصلى وان لم يججد الماء تيمم وصلى فاذا وجد الماء اغتسل ولم يعد <sup>(١)</sup> والتلوم التطلب فقد ذكر في كتب اللغة ان التلوم الانتظار والمكث وأعترضه القاضي بان الانتظار والمكث ليسا من الطلب في شيء بل هما ضد له لان الطلب هو السعي في الشيء والحركة لأجله وأما المكث والانتظار فالسكون والاستقرار انتهى (قلت) أخرج البيهقي بإسناده الى الحرث عن علي عليه السلام انه قال اطلب الماء حتى يكون آخر الوقت فان لم تجد ماءً تيمم ثم صل قال وهذا لم يصح عن علي قال الضمدي رواية الحرث عنه مقبولة عند الشيعة لانه منهم ولم يردوه الا بذلك انتهى . وقد ترجم البيهقي للمسئلة فقال ( باب اعواز الماء بعد طلبه ) وأورد حديث حذيفة وقد تقدم تخريجه وفيه ( فضلنا على الناس بثلاث جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وجعل ترابها لنا طهوراً اذا لم نجد الماء ) الحديث واورد بعده حديث عائشة وفيه ( ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استيقظ وحضرت الصلاة فالتبسوا الماء فلم يوجد ونزلت ( يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الى ذكر التيمم ) الحديث وفيه قصة سقوط قلادة عائشة واحتباس النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطلبها . وأخرجه البخاري في الصحيح واحتجاجة في الأول بعدم الوجدان مبني على ترتبه على الطلب كما ذكره في المنهاج وفي الثاني بالتماسهم الماء بتقريره صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يكن عن أمره وليس لعدم الوجدان ضابط يرجع اليه سوى العرف وهو يختلف باختلاف حال العادم بين كونه قويا على الطلب أولا وبين كون المقصود به مهما أولا مخففاً فيه أولا قال بعض شراح الحديث وكل هذه مسائل سكت الله عنها لتبقى لهم فسحة وتنشيطاً في الاجتهاد ونحوها كثير وقال في المنار ( أعلم ) ان مكان الماء اما معلوم أو مظنون أو مجوز أو مأبوس الأخير غير واجب عليه اتفاقاً والمعلوم والمظنون قال في عيون المذاهب للحنفية يجب في الميل ومثله مختار المنصور بالله ومن معه وأما المجوز وجدانه فكلامهم مضطرب فيه وتحديد بلا دليل لان تلك الحدود ان كانت تفسيراً للوجدان فليس بمحدود لغة بل

(١) أخرجه محمد في الامالي فقال اسماعيل بن موسى عن شريك عن أبي اسحاق عن الحرث

عن علي فذكره اه من خط المصنف

هو أمر عرفى وإن كانت بالعقل فلم يذكرها شيئاً إذ لا يقضى العقل بشئ منها ولا ادعوا ذلك انتهى .  
المراد من كلامه وهو مبسوط مشتمل على تحقيق البحث  
ص ( قال وقال زيد بن علي عليهما السلام يتيمم لكل صلاة ويُصلى بكل تيمم صلاته تلك  
ونافلتها )

ش قال محمد بن منصور فى الامالى حدثنا حسين بن نصر عن خالد بن عيسى عن حصين عن  
جعفر عن أبيه قال جرت السنة ان لا يُصلى بالتيمم الا صلاة واحدة ونافلتها وحدثنا جعفر يعنى  
النيروسى عن قاسم بن ابراهيم قال يصلى المتيمم صلاة واحدة بالتيمم ويتيمم لوقت كل صلاة انتهى  
وفى سنن البيهقى باسناده الى ابن عمر قال تيمم لكل صلاة وان لم يحدث قال اسناده صحيح وحكى فى  
التلخيص عن البيهقى قال ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة وقد روى عن علي وعن عمرو بن العاص  
وعن ابن عباس والرواية عن علي أخرجه باسناده الى أبي بكر بن ابى شيبة نا هاشم عن حجاج عن  
أبي اسحق عن الحرث عن علي قال ( يتيمم لكل صلاة ) والرواية عن ابن عباس أخرجه باسناده  
الى عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال من السنة ان لا يصلى  
الرجل بالتيمم الا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى قال علي . يعنى الدارقطنى - الحسن بن  
عمار ضعيف . قال القاضى ومما يحتاج به أيضاً قوله تعالى ( اذا قمتم الى الصلاة ) الى قوله ( فتيمموا )  
فأقتضى وجوب الطهر لكل صلاة وخرج الوضوء بدليل سبق وبقي التيمم على مقتضاه وقد ذكر  
معنى هذا الأشخرف فى تعليقه على البهجة انتهى هـ وقال ابن القيم لم يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
التيمم لكل صلاة ولا أمر به بل أطلق التيمم وجعله قائماً مقام الوضوء وهذا يقتضى ان يكون حكمه  
حكمه الا ما اقتضى الدليل خلافه انتهى وقال فى شرح المنظومة ويؤيد هذا حديث ( عليك بالصعيد  
الطيب فانه يكفيك ) أخرجه البخارى مستدلاً به على عدم وجوب التيمم لكل صلاة قال ابن حجر  
أى فانه يكفيك ما لم تجد الماء أو تحدث . وقال بعض شارحى سنن أبى داود ويحتاج بهذا من يرى ان  
للتيمم ان يجمع بتيمم واحد بين صلوات ذوات عدد وهو مذهب أصحاب أبى حنيفة وبه قال ابن  
المسيب والبصرى والزهرى والثورى وأصحاب الراى ويزيد بن هارون ويروى عن ابن عباس  
وأبى جعفر الباقر ودليلهم القياس على الماء والبدل ينوب عن المبدل ولا يشترط مساواته له من كل  
وجه وهذا ظاهر الآية لقوله تعالى ( ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ) والتيمم لكل صلاة من  
غير حديث حرج ولا يُشبه التيمم بالمستحاضة لدوام حدثها واستمراره وشبهه بالتموضىء بلأمر أكثر  
وأقرب والأولى ان يتيمم لكل صلاة لأنه ان استحسبناه فى طهارة الماء فى طهارة التيمم أكثر  
استحباباً لضعفها وما ورد عن الافاضل من التيمم لكل صلاة محمول على هذا ان شاء الله تعالى . وقد

جنح في المنار الى هذا المذهب ووسع في الاحتجاج له .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لا يؤم المتيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين )

ش في مسند علي عليه السلام من الجامع الكبير ما لفظه عن علي لا يؤم المتيمم المتطهرين ولا يؤم المقيد المطلقين أخرجه عبد الرزاق انتهى \* وأخرج البيهقي في ( باب المتيمم يؤم المتوضئين ) بإسناد حسن الى ابن عباس انه كان في سفر معه اناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم عمار فضلى بهم وهو متيمم وأخرجه البيهقي في ترجمة ( باب ) فقال وأُمّ ابن عباس وهو متيمم وقال البيهقي ورويناه عن ابن المسيب وعطاء والحسن والزهرى وحديث عمرو بن العاص قد مضى في هذا الباب يعنى به ما رواه بإسناده الى عمرو بن العاص قال \* احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل فاشفقت ان اغتسلت ان أهلك فتيممت ثم صليت بأصحابي الصبح فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عمرو صليت بأصحابك وأنت جنب فاخبرته بالذى منعنى من الاغتسال وقلت انى سمعت الله تبارك وتعالى يقول ( ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم ) فضحك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل شيئا \* ثم عقب البيهقي ذلك الباب بباب كراهية من كره ذلك أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ انا أبو بكر بن اسحق انا أبو المثنى ثنا مسدد نا حفص بن عثمان عن الحجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي عليه السلام انه كره ان يؤم المتيمم المتوضئين فهذا اسناد لا يقوم به حجة انتهى قال في التخريج فيه الحجاج بن أرطاة والحرث بن عبد الله الأعور وفيهما كلام وقد وثقا وقيل ان سماع السبيعي من الحرث انما هو نحو أربعة أو خمسة أحاديث والباقي صحيفة . وقال البيهقي أيضا أخبرنا أبو عبد الله انا أبو بكر انا عبد الله نا اسحق انا ابن وهب حدثنا معاوية بن صالح عن العلاء بن الحرث عن نافع قال أصاب ابن عمر جنابة في سفر فتيمم فأمرنى فضائت به وكنت متوضئا . وهذا محمول على الاستحباب انتهى . ثم قال وأخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه أخبرنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن جعفر بن رُميس نا عثمان بن معبد نا سعيد بن سليمان بن مائع الحميري نا أبو اسماعيل الكوفي نا اسد بن اسماعيل نا صالح بن بيان عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( لا يؤم المتيمم المتوضئين ) قال على اسناده ضعيف وقد اختلف في جواز صلاة المتوضئ خلف المتيمم فمنعها العترة ومالك ومحمد وأجازها الشافعى وأصحابه وعند أبي خنيفة المنع من جهة القياس والجواز من جهة الاستحسان ( احتج ) الأولون بالمروى في الأصل عن أمير المؤمنين عليه السلام وما في معناه من الشواهد وقد ثبتت نسبته اليه عليه السلام بتوثيق من تكلم فيه من رجال السند واعتضاده بما روى عن ابن عمر بإسناد ثابت كما عرفت ( وأجابوا ) عن



حديث عمرو بن العاص بأنه ليس في الخبر ان أصحابه كانوا متوضئين فيحمل على أنهم كانوا متيممين مثله وكذا الكلام على حديث ابن عباس ( وأجاب ) في البحر ان القول المروى أصرح من التقرير وهذا مصير منه الى الترجيح وهو فرع التعارض وحديث عمرو بن العاص فيه اختلاف كما ذكره البيهقي عقيب إرادته باللفظ السابق ولفظه ورواه عمرو بن الحارث عن يزيد بن أبي حبيب بخلافه في الاسناد والمتن جميعا وفيه انه غسل مغابنه ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم صلى بهم وليس فيه ذكر التيمم ومع التعارض يتوقف الاستدلال به حتى يأتي ما يرجح إحدى الروايتين وما ذكره البيهقي من انه يحتمل ان يكون قد فعل ما نقل في الروايتين جميعا غسل ما قدر على غسله وتيمم للباقي فيه نظر والذي يؤيد عدم صلاة المطلق خلف المقيد من جهة القياس انه غير مستوف للصلاة وأركانها وهيئاتها فأشبهه صلاة القائم خلف القاعد الا ان يكون القيد غير مانع للصلى عن الاتيان بأركان الصلاة وهيئاتها جاز ذلك ذكره في المتهاج

ص ( قال زيد بن علي عليه السلام وذل شيء تيممت به من الأرض يجزئك )

ش قد سبق ان التيمم في عرف أهل الشرع ايصال التراب الى الوجه واليدين وظاهر كلام الامام انه يجزئ التيمم بجميع أجزاء الأرض سواء كان ترابا أو رملا أو سبخة <sup>(١)</sup> أو زرينخا أو آجر أو غير ذلك والدليل عليه ظاهر الآية فان الصعيد على ما نقله صاحب الكشاف عن الزجاج وجه الأرض ترابا أو غيره . وفي القاموس هو التراب أو وجه الأرض والمراد بالطيب - الطاهر وكذا في تفسير غريب القرآن للامام زيد بن علي عليه السلام ولفظه التيمم التعمد والصعيد وجه الأرض والطيب التنظيف انتهى . ويدل عليه أيضا حديث أبي امامة عند البيهقي ( فإما رجل من أمي أتى الصلاة ولم يجد ماء وجد الأرض طهوراً ومسجداً ) وعند أحمد ( فعنده طهوره ومسجده ) وفي رواية عمرو بن شعيب ( فإني أدركتني الصلاة تمسحت وصليت ) ويدل عليه أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في المتفق عليه من حديث جابر ( وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ) فيعم لفظ الأرض جميع أجزائها ( واعترض ) بانه مخصوص برواية ( وجعلت تربتها لناطهوراً ) فينبغي أن يحمل عليه العام ونخص الطهورية بالتراب . ( وأجيب ) بمنع كون التربة مرادفة للتراب بل تربة كل مكان مافيه من تراب أو غيره مما يقاربه . وبانه مفهوم لقب أعني تعليق الحكم بالتربة وهو ضعيف عند الأصوليين لم يقل به الا الدقاق . وقال في المنار أقوى دليل لتعيين التراب قوله تعالى ( فامسحوا

(١) بالسين المهملة والباء الموحدة والخاء المعجمة مفتوحات وهي الأرض التي لا تكاد

بوجوهكم وأيديكم منه) كما حققه الزخشرى وحديث (وتراها ظهوراً) وهو في صحيح مسلم وغيره \*  
وأما الأحاديث المطلقات في الأرض وفي الصعيد فتحمل على التراب للآية والحديث وأطلق المطلق  
على المقيد لقلبة التراب وهو المروى من فعلهم وليس لمدعى غير ذلك ما ينافي ما ذكرنا ونحن في مقام  
المانع بعد ثم كل ما صدق عليه التراب وأمكن التمسح به اجزأً وما لم يكن ذلك فلا واشتراط الانبات  
لادليل عليه والمسمى بالخبث في الآية قد انبت وإنما فيه نكدة فكيف يكون دليلاً على اشتراط  
الانبات انتهى . وقوله وليس لمدعى غير ذلك ما ينافي ما ذكرنا مؤيداً لما ذكره ابن القيم من أن  
الزمل والسبخة مجزيان في التيمم . أما الرمل فلحديث أبي امامة المثار إليه أولاً ونحوه وبأنه صلى الله  
عليه وآله وسلم لما سافر في غزوة تبوك قطعوا تلك الرمال في طريقهم وماؤهم في غاية القلة ولم يروا  
حمل التراب معه ولا أمر به ولا فعله أحد من أصحابه مع القطع بأن تلك المغاور الرمال فيها أكثر من  
التراب وكذلك أرض الحجاز وغيرها \* وأما السبخة فصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه تيمم من أرض المدينة وكانت أرضها سبخة كما أخرجه البخارى في صحيحه عن أبي جهم  
الانصارى قال ( أقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل فلقية رجل فسلم عليه فلم  
يرد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى أقبل على الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام )  
الحديث قال الحافظ ابن حجر زاد الشافعى فحتم بعضى انتهى ( قلت ) وبما ذكرته من أن ظاهر كلام  
الامام يعم جميع أجزاء الأرض متابعاً لصاحب المنهاج والقاضى في شرحه ولجمله على كون المراد  
بقوله وكل شئ تيمم به ما يسمى تراباً سواء كان رملًا أو غيره منبتاً أولاً وجه ظاهر وفيما سيأتى  
في قوله وسألت زيداً عن الرجل يكون في السفر الخ بيان لما أجمله هنا وسننبه عليه إن شاء الله تعالى \*  
( تنبيه ) استدلل على اشتراط ما يعلق باليد عند المسح بما دل عليه لفظ من التبعيضية في قوله تعالى  
( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) كما ذكره في الكشف وبجته صلى الله عليه وآله وسلم الجدار  
بالعصا قال بعض شراح الحديث يحمل التراب الوارد في أحاديث التيمم على ماله غبار بدليل اشتراط  
المسح ولا يكون المسح إلا بشئ يعلق بالمسوح . وقوله تعالى ( فامسحوا بوجوهكم الآية ) ظاهر في  
دلالة اشتراط الغبار قريب من النص أو هو نص فليفهم . وحملها على غير التبعيض هنا لا تساعد  
عليه العربية ويكاد يكون عناداً محضاً انتهى . وخالف بعضهم في اشتراطه مستدلاً بما صح عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفخه في يده بعد أن ضرب بها التراب في حديث عمار . ودفع  
بأن ذلك النفخ لا يزيل كل ما يعلق باليد من التراب والتخفيف مستحب وعلى استحبابه استدلل بنفخه  
صلى الله عليه وآله وسلم ونفضه يديه كما في بعض روايات هذا الحديث وهو الذى ترجم له البيهقى  
بقوله ( باب نفض اليدين من التراب عند التيمم إذا بقي في يديه غبار يمس الوجه كله )

ص (وقال زيد بن علي عليه السلام في المتيمم يجد الماء في الصلاة قال يستقبل الصلاة)  
 ش قال في المهاج والوجه فيه انه لم يجز له التيمم الا بعد عدم الماء أو تعذر استعماله وهذا غير  
 عادم للماء فلا يجوز له الاستمرار على الصلاة كما لو كان واجداً للماء قبل افتتاح الصلاة انتهى وهو مبني  
 على كون التيمم لا يرفع الحدث ولذا وجب على المتيمم الاغتسال عند وجود الماء . وأما من ذهب  
 الى كونه رافعاً له كالحنفية فلا يعيد الصلاة عند وجدان الماء سواء كان في الوقت بقية أم لا وكذا  
 سائر الاحكام من أنه يصلى به ماشاء وفي أول الوقت عند اليأس من استعمال الماء . ومن الشافعية  
 من يوافق في ذلك الحكم ويخالف في التعليل فقال اذا شرع المكلف في البدل ثم قدر على الأصل  
 في خلاله فلا يخلوا اما أن يكون البدل مقصوداً في نفسه ليس يراد لغيره أم لا فان كان الأول استقر  
 حكمه كما لو قدر على العتق في الكفارة بعد الشروع في الصوم وان لم يكن مقصوداً في نفسه بل يراد  
 لغيره لم يستقر حكمه كما لو قدر على الماء في اثناء التيمم أو بعد الفراغ منه وقبل الشروع في الصلاة وأما  
 اذا شرع في الصلاة فالحكم حينئذ قد استقر لفعل المقصود به هذا . وأما اذا وجد الماء بعد الفراغ من  
 الصلاة فقال في المهاج عن الامام في ذلك روايتان تحصيلهما انه لو وجدته بعد الخروج من الوقت  
 فلا اعادة عليه في الروايتين وان كان الوقت باقياً وجب عليه أن يتوضأ ويعيد تلك الصلاة . وروى  
 ذلك عنه القاسم بن ابراهيم عليه السلام وروى صاحب الجامع الكافي انه لا يعيدها مطلقاً سواء كان  
 الوقت باقياً أولاً والوجه فيما رواه القاسم عليه السلام انه مأمور بأداء صلاة كاملة بظهورها  
 وفروضها ولم يأت بها والوقت باق فيجب عليه آداؤها والوجه في الرواية الثانية انه قد أتى بما كفه  
 وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ( لا ظهران في يوم ) واختلف العلماء في ذلك على قولين فقال  
 جماعة يعيد الصلاة منهم الهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وعطاء وطاووس والقاسم ومكحول وابن  
 سيرين والزهرى وربيعة واستحسنه الاوزاعي وقال ليس بواجب . وقال ابن عمر والشعبي والنخعي  
 وأبوسلمة ومالك والثوري والشافعي وأحمد واسحق وأصحاب الرأي وابن المنذر لا يعيد لانه أدى  
 فرضاً كما أمر فغير جائز أن نوجب عليه الاعادة بغير حجة . والدليل على صحة ذلك حديث أبي  
 سعيد الخدري عند أبي داود والنسائي والدارمي والحاكم قال ابن أبي شريف في الاسعاد اسناده رجاله  
 رجال مسلم ( ان رجلين خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء فتيما صعيداً طيباً ثم وجدا  
 الماء فاعاد أحدهما الصلاة بالوضوء ولم يعد الآخر فقال للذي لم يعد اصبحت السنة واجزأتك صلاتك  
 وقال للذي توضأ وأعاد لك الاجر مرتين ) قال في التلخيص رواه النسائي مسنداً ومرسلاً ورواه  
 الدارقطني موصولاً ثم قال تفرد به عبيد الله بن نافع عن الليث عن بكر ابن سوادة عن عطاء عنه  
 موصولاً وخالفه ابن المبارك فارسله قال أبو داود غير ابن نافع يرويه عن الليث عن حميرة بن أبي

ناجية عن بكر عن عطاء غرسلا قال وذكر أبي سعيد ليس بمحفوظ قال الحافظ ابن حجر لكن هذه الرواية رواها ابن السكن في صحيحه من طريق أبي الوليد الطيالسي عن الليث عن عمرو بن الحرث وعميرة بن أبي ناجية جميعا عن بكر موصولا قال أبو داود رواه ابن طيعة عن بكر فزاد بين عطاء وأبي سعيد أنا عبد الله مولى اسماعيل بن عبيد الله انتهى وابن لهيعة ضعيف فلا يلتفت الى زيادته ولا يُعمل بها رواية الثقة عمرو بن الحرث ومعه عميرة بن أبي ناجية وقد وثقه النسائي ويحيى ابن بكر وابن حبان واتفق عليه أحمد بن صالح وابن يونس وأحمد بن سعيد بن أبي مرزوق وله شاهد من حديث ابن عباس قال اسحق بن راهوية في مسنده أخبرنا زيد بن أبي الزرقاء حدثنا ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن حنش عن ابن عباس ( ان النبي صلى الله عليه وسلم بال ثم تيمم فقيّل له ان الماء قريب منك قال فلم يلبس ) انتهى \* ويشهد لذلك أيضا حديث أبي الجهم عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي في تيمم النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقع بعض أهله وكسل ان يقوم ضرب بيده الى الحائط فتميم ) رواه الطبراني في الاوسط وفيه بقية ابن الوليد وهو مدلس ( قلت ) لكنه صالح في الشواهد والمتابعات كما مر في نظائره قال في نجوم الانظار وقد ( استشكل ) قوله للذي أعاد لك الأجر مرتين مع الحكم بان السنة عدم الاعادة والموافق للسنة هو الاحق بعظيم الأجر وقد ( يجاب ) بان تعدد الأجر انما هو لسكثرة العمل والفعل الصادر عن اجتهاد وان وقع فيه الخطأ لا يحرم صاحبه الأجر فلذا حكم له صلى الله عليه وآله وسلم بحظين منه \* وأما التأويل بان المراد بالسنة الطريقة أعم من موافقة الصواب والخطأ ففي غاية البعد انتهى . وقد يقال لا يلزم من ثبوت الاجرين على العاملين مساواتهما لثواب السنة فضلا عن زيادتهما عليه ولذا نظائر في الشريعة ووجدت معنى ذلك في قبول البشرى للسيد محمد بن ابراهيم رحمه الله ولفظه . الحديث وان صح محمول على تضعيف أجر الخطي بالنظر الى اجتهاده مرتين وعمله بما اداه اليه اجتهاده مرتين لا بالنظر الى من اجتهده فاصاب مرتين فانه لم ينص على تفضيله على المصيب بالضرورة وانما يظن ذلك من مفهوم اللقب وهو مردود عند جميع المحققين

ص ( سألت زيدا بن علي <sup>(١)</sup> عن الرجل يكون في السفر في ردة من طين ولم يجد الماء قال يقيم من غبار سرجه أو بردة حمارة أو غبار ثوبه والرجل والمرأة في التيمم سواء )  
ش قال في القاموس الردة <sup>(٢)</sup> محرّكة وتسكن الماء والطين والوحل الشديد الجمع كصحب وخدم

وحيبال انتهى وبرذعة الحمار الاكاف الذي يجعل على ظهره كالسرج على الحصان وفي المصباح البرذعة جلس تجعل تحت الرجل باليدال<sup>(١)</sup> والذال والجمع البراذع هذا هو الأصل وفي عرف زماننا هي للحمار ما يركب عليه بمنزلة السرج للفرس وما ذكره عليه السلام مشعر بأنه لا يجزئ في التيمم الا التراب فقط ولا يجزئ غيره من الحصن والزرنيخ والأجر وغير ذلك فانه لو كان يجزئه لما أمره بالتيمم من غبار سرجه الخ ولكنه علمته السلام لا يشترط أن يكون متبنا بل ما يطلق عليه اسم التراب وهو الذي ذكرته سابقا من ان الصواب حمل كلامه هنالك على ما ذكره في هذا الموضع وكذلك يشعر أيضا بان التمسح بغير غبار لا يجزئ وهو الصحيح كما تقدم أبضاحه \* وقوله عليه السلام والرجل والمرأة في التيمم سواء فما ابيح للرجل ان يتيمم معه ابيح لها مثله وما أجزأ الرجل ان يتيمم به اجزاها والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (النساء شقائق الرجال وحكى على الواحد حكى على الجماعة) ص (سألت زيد بن علي عليهما السلام عن المرأة الحائض تطهر في السفر قال يتيمم فاذا وجدت الماء اغتسلت ولم تعد شيئا من صلاتها)

ش ووجهه ان حكم الحيض والنفاس حكم الجنابة وقد سبق في حديث أبي ذر وغيره أن حكمها التيمم ونقل الرافعي ان الصحابة لا يختلفون في تيمم الحائض ويدل عليه أيضا صريحا ما أورده السيوطي في الجامع الكبير من حديث أبي هريرة (ان ناسا من البادية أتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا انا نكون بالرمال الاشهر الثلاثة والاربعة ويكون منا الجنب والنفساء والحائض ولسنا نجد الماء فقال عليكم بالأرض) الحديث قال في المنار عزاه السيوطي الى سعيد بن منصور أو الى المختارة للضياء المقدسي لان الرمز يحتملها وأخرجه عبد الرزاق مختصرا (قلت) هو في سنن البيهقي وضعفه بابي الربيع السمان فأورده له شاهداً وقال فيه عبد الله بن سامة الافطس وهو ضعيف

ص (وقال زيد بن علي عليهما السلام ولا بأس أن يجامع في السفر وخو لا يجحد الماء فيتيمم)<sup>(٢)</sup> ش وهو مذهب ابن عباس وبه قال عامة الفقهاء ويروى عن ابن عمر وابن مسعود وهو رواية عن أمير المؤمنين على عليه السلام انهم كرهوا ذلك وقالوا ليس لمن هذه صفته ان يجامع وبه قال الزهري وقال مالك احب له ان لا يصيب أهله الا ومعه ماء . وروى عن عطاء في المسافر ان كان بينه وبين الماء أربع ليال فاكثر فليصيب وإن كان ثلاث فما دون فلا . وعن الزهري انه أباح للمعزب ومنع المسافر حتى يأتي الماء وكل هذه الأقاويل محجوجة بالصحيح من السنة وهو ما في خبر أبي ذر من قوله أني كنت أعزب عن الماء ومعى أهلي فتصديتني الجنابة فاصلى بغير طهور) فقرره صلى الله عليه وآله وسلم على جواز اتيان أهله ولو لم يجحد الماء وأمره بالتيمم ويدل له أيضا ما أخرجه محمد بن منصور في

الامالى قال ثنا عثمان بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب قال حدثني ابن لهيعة عن عيسى بن موسى عن حميد عن أبي شعيب عن أبي ذر قال ( قلت يا رسول الله أضيف أهلي ولا أقدر على الماء قال اصب أهلك ولولم تجد الماء عشرين فإن التراب كافيك ) عبد الله بن لهيعة فيه كلام وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال ( جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء أيجامع أهله قال نعم ) رواه الامام أحمد من طريق حجاج بن أرطاة . وفي مجمع الزوائد عن حكيم بن معاوية قال ( قلت يا رسول الله انى أغيب الشهر عن الماء ومعى أهلى فأصيب منهم قال نعم قلت يا رسول الله انى أغيب شهرا قال وان غبت ثلاث سنين ) رواه الطبراني فى الكبير واسناده حسن انتهى \*

### ص \* باب الحيض والاستحاضة والنقاس \*

( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال أتت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعمت أنها تستفرغ الدم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الشيطان هذه ركضة من الشيطان فى رحمك فلا تدعى الصلاة لها قالت فكيف أصنع يا رسول الله قال اقعدى أيامك التى كنت تحيضين فى كل شهر فلا تصلى فيهن ولا تصومى ولا تدخلين مسجدا ولا تقرأى قرآنا وإذا مرت أيامك التى كنت تحيضين فيهن فاعطسى للفجر ثم استدخلى الكرسف واستدفى استدفار الرجل ثم صلى الفجر ثم أخرى الظهر لآخر وقت واغتسلى واستدخلى الكرسف واستدفى استدفار الرجل ثم صلى الظهر وقد دخل أول وقت العصر وصلى العصر ثم أخرى المغرب لآخر وقت ثم اغتسلى واستدخلى الكرسف واستدفى استدفار الرجل ثم صلى المغرب وقد دخل أول وقت العشاء ثم صلى العشاء قال فقلت وهى تبكى وتقول يا رسول الله لا أطيق ذلك قال فرق لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال اغتسلى لكل طهر كما كنت تفعلين واجعليه بمنزلة الجرح فى جسدك كلما حدث دم أحدثت طهورا ولا تتركى الكرسف والاستدفار \* فان طال ذلك بها فلتدخل المسجد وتقرأ القرآن وتصلى الصلوات وتقتضى المناسك )

ش الكلام على هذا الحديث فى وجهين ( الأول ) فى ذكر شواهد وخارجه والثانى فى فوائده ومباحثه ( أما الأول ) فقد روى عن علي عليه السلام أنه أفتى المستحاضة بالغسل عند كل صلاة فى مسنده من قسم الأفعال من جمع الجوامع للسيوطى ما لفظه عن سعيد بن جبير قال ( ان امرأة من أهل الكوفة كتبت الى ابن عباس بكتاب فيه انى امرأة مستحاضة أصابنى بلاء وضرر وانى أدع الصلاة الزمن الطويل وان علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فافتانى ان اغتسل عند كل صلاة فقال ابن عباس

اللهم لا أجدها الا ما قال علي غير أنها تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب والعشاء بغسل وتغتسل  
 للفجر فقيل انه يشق عليها فقال لو أراد الله لا يتلاها بأشد من ذلك أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن  
 منصور انتهى (قلت) رواه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن سعيد بن جبيرة فذكره  
 حكى ذلك اليعمرى . وأخرج الدارمي في مسنده فقال أخبرنا محمد بن يوسف قال نا سفيان عن أشعث  
 ابن أبي الشعثاء المخاربي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ( كتبت إليه امرأة اني قد استحضت  
 منذ كذا وكذا فبلغني ان عليا قال تغتسل عند كل صلاة قال ابن عباس فما نجد لها الا ما قال علي  
 رضي الله عنه ) انتهى . قال في التخريج رجاله رجال الصحيح . وقال الدارمي أيضا أخبرنا عبد الصمد  
 ابن عبد الوارث قال حدثنا شعبة قال ثنا أبو بشر سمعت سعيد بن جبيرة يقول ( كتبت امرأة الى ابن  
 عباس وابن الزبير اني امرأة استحاض فلا اطهر واني أذكر كُما الله الا افتيتاني واني سألت عن ذلك  
 فقالوا كان علي عليه السلام يقول تغتسل لكل صلاة قرأت وكتبت الجواب بيدي ما أجدها  
 الا ما قال علي رضي الله عنه فقيل الكوفة أرض باردة فقال لو شاء الله لا يتلاها بأشد من ذلك ) ورجاله  
 رجال الصحيح أيضا ، وأبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية ثقة روى له الجماعة وأخرجه الطحاوي بإسناده  
 عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال ( جاءته امرأة مستحاضة تسأله فلم يفتها وقال لها سلى غيرى قال  
 فأتت ابن عمر فسألته فقال لا تصلى ما رأيت الدم فرجعت الى ابن عباس فأخبرته فقال رحمه الله ان  
 كان ليكفرك قال ثم سألت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقال تلك وكزة من الشيطان أو فرجة في  
 الرحم اغتسلي عند كل صلاة مرة فسألت ابن عباس بعد فقال ما أجدها الا ما قال علي رضي الله  
 عنه ) انتهى وأخرج أبو داود في سننه حدثنا عبيد الله بن معاذ أخبرني أبي ثنا شعبة عن عبد الرحمن  
 ابن القاسم عن أبيه عن عائشة ( قالت استحضت امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فأمرت ان تعجل العصر وتؤخر الظهر وتغتسل لها غسلا وان تؤخر المغرب وتعجل العشاء وتغتسل لها  
 غسلا وتغتسل لصلاة الصبح غسلا فقلت لعبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
 لا أحدثك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشئ ) انتهى . وقد أعلاه بعدم الرفع والقاعدة الأصولية  
 ان لفظ الصحابي بقوله أمر أو أمرنا يرجع الى أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن الظاهر انصرافه  
 الى من له الأمر الشرعي ومن يلزم اتباعه ومن يحتج بقوله وانما توقف الراوى عن الرفع احتياطا  
 وتحرجا عن تأدية الحديث على غير ما سمعه والله أعلم . قال البيهقي ورواه محمد بن اسحق بن يسار عن  
 عبد الرحمن بن خالد بن شعبة في رفعه وسمى المستحاضة وساق بإسناده الى محمد بن اسحق عن عبد الرحمن  
 ابن القاسم عن أبيه عن عائشة ( ان سهلة بنت سهيل استحضت فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فأمرها ان تغتسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها ان تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب

والعشاء بفعل وتغتسل للصبح ) فقال أبو بكر بن اسحق قال بعض مشايخنا لم يسند هذا الخبر غير محمد بن اسحق . وشعبة لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانكر ان يكون الخبر مرفوعا وخطأه أيضا في تسمية المستحاضة فقال أبو بكر . وقد اختلف الرواة في اسناد هذا الخبر قال الشيخ وهو ( البيهقي ) فرواه شعبة ومحمد بن اسحق كما مضى ورواه ابن عيينة فاسله الا انه وافق محمداً في رفعه انتهى . وأخرج الترمذى وأبو داود وابن ماجه واللفظ للترمذى قال حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم بن محمد بن طلحة عن عمه عمران بن طلحة عن أمه حمنة بنت جحش قالت ( كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم استفتيته وأخبره فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله إني أستحاض حيضة كثيرة شديدة فما تأمرني فيها فقد منعتني الصيام وانصلاة فقال أنعت لك الكرسف فانه يذهب الدم قالت هو أكثر من ذلك قال فتلجمي قالت هو أكثر من ذلك قال فاتخذى ثوبا قالت هو أكثر من ذلك أنما أتج ثوبا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأمر بك بأمرين أيهما صنعت أجزأك عنك فان قويت عليهما فانت أعلم فقال إنما هي ركضة من الشيطان فنيحضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله ثم اغتسلي فاذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فغسلي أربعاً وعشرين ليلة أو ثلاثاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي وصلي فان ذلك يجزئك وكذلك فافعلي كما تحيض النساء وكما يطهرن لمبقات حيضهن وطهرهن فان قويت على أن تؤخرين الظهر وتعجلين العصر ثم تغتسلين حتى تطهرين وتصلين الظهر والعصر جميعاً ثم تؤخرين المغرب وتعجلين العشاء ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي وتغتسلين مع الصبح وتصلين وكذلك فافعلي وصومي ان قويت على ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعجب الأمرين الي ) قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح ورواه عبد الله بن عمر والرقى وابن جريج وشريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابراهيم ابن محمد بن طلحة عن عمران عن أمه حمنة الا أن ابن جريج يقول عمر بن طلحة والصحيح عمران ابن طلحة . وسألت محمداً عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن وهكذا قال أحمد بن حنبل هو حديث حسن صحيح انتهى وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف في الاحتجاج به قال في التخريج ذكر المزي في ترجمته ما لفظه . وقال الترمذى صدوق . وقد تسكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه وسمعت محمد بن اسماعيل البخارى يقول كان أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه والحيدي محتجون بحديث ابن عقيل قال محمد بن اسماعيل وهو مقارب الحديث . وقال أبو أحمد روى عنه جماعة من المعروفين الثقات وهو خير من ابن سمعان ويكتب حديثه روى له البخارى في الادب وفي أفعال العباد وأبو داود والترمذى وابن ماجه انتهى وقال في الميزان حديثه في مرتبة



الحسن انتهى . قال اليعمرى فى شرح الترمذى . وأما ابن منده فقال لا يصح عندهم بوجه من الوجوه  
لأنه من رواية ابن عقيل وقد أجمعوا على ترك حديثه ذكر ذلك عنه شيخنا الامام الحافظ أبو الفتح (١)  
القشبرى رحمه الله وتمقبه بالرد عليه وانكار هذا الاطلاق على ابن عقيل ولم يعد القشبرى منهج  
الصواب وذكر الترمذى فى باب العلل انه يسأل البخارى عن هذا الحديث فقال هو حديث حسن  
الا ان ابراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا وكان أحمد  
ابن حنبل يقول هو حديث صحيح انتهى . وهذا القول عن البخارى لا أعلم له وجها \* ابراهيم  
ابن محمد بن طلحة مات سنة عشر ومائة فيما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام وعلى بن المدينى وخليفة  
ابن خياط وهو تابعى سمع أبا أسيد الساعدى وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبا هريرة وعائشة - وابن  
عقيل سمع عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك والربيع بنت معوذ فكيف ينكره جماعة  
من ابراهيم بن محمد بن طلحة أقدمه وأبن ابن طلحة من هؤلاء فى القدم وهم نظراء شيوخه فى الصحبة  
ففى صحة هذا عن البخارى عندى نظر والطريق التى ساق الترمذى منها هذا الحديث هى أسلم  
طرقه من العلل وأبعدها عن المطاعن وليس فيها من ينظر فى أمره غير ابن عقيل وقد تقدم الكلام  
عليه بما فيه معنى انتهى ما قاله اليعمرى . قال فى التخرىج وأخرج المؤيد بالله فى شرح التجريد عن  
على عليه السلام ان المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى وتصوم  
وهو معنى ما فى آخر حديث المجموع ولفظه وأخبرنا أبو بكر المقرئ قال نا الطحاوى قال نا على بن شيبة  
قال نا يحيى بن يحيى قال قرأت على شريك عن أبي اليقظان وحدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد  
الاصبهانى قال أخبرنا شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال ( المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى  
وتصوم ) قال وحدثنا حميد قال نا محمد بن سعيد قال نا شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن ثابت  
عن أبيه عن على عليه السلام مثله انتهى . وفى هذا الاسناد ضعف لضعف أبي اليقظان - وهو عثمان  
ابن عمرو والحديث هذا مروي من رواية أبي اليقظان عن عدى بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعا  
فى سنن أبي داود والترمذى وابن ماجه . قال المزى فى ترجمة ثابت الانصارى والدعدى بن ثابت  
مالفظه - قال أبو بكر البرقاني قلت لابي الحسن الدارقطنى شريك عن أبي اليقظان عن عدى بن  
ثابت عن أبيه عن جده كيف هذا قال ضعيف قلت من جهة من قال أبو اليقظان ضعيف . قلت فيترك  
قال لا يخرج رواه الناس قديما . قلت عدى بن ثابت ابن من قال قد قيل ابن دينار وقيل انه يعنى  
جده أبو أمه وهو عبد الله بن يزيد الخطمى ولا يصح من هذا كله شئ . قلت فيصح أن جده أبو أمه

عبد الله بن يزيد الخطمي قال كذا زعم ابن معين روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه انتهى . قلت ذكر أبو الفتح اليعمرى فائدة في سياق الكلام على عدى بن ثابت فقال . وسمعت شيخنا الامام الحافظ أبا محمد عبد المؤمن بن خلف الديماطي عند ما قرأت عليه صحيح مسلم ومرونا حديث من رواية عدى بن ثابت هذا فقال ( هو عدى بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم الانصاري ) وذكر أن الترمذي سأل ابن معين عنه فقال اسمه دينار قال وهو وهم انتهى . وعدى هذا من الثقات المخرج لهم في الصحيح وثقه أحمد بن حنبل وقال أبو حاتم صدوق وكان امام مسجد الشيعة وقاضيه انتهى وأثنى عليه في الطبقات ونقل نحوه مما ذكره الديماطي عن ابن سعد وغيره وحديث أبي اليقظان هذا له شاهد عن عائشة باسناد جيد ذكره الدرامي فقال أخبرنا محمد بن يوسف قال ناسفیان عن فراس عن الشعبي عن قيس امرأة مسروق عن عائشة رضى الله عنها قالت المستحاضة تجلس أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً وتوضأ لكل صلاة . قال في التخریج وهذا اسناد رجاله رجال الصحيح خلا قيس امرأة مسروق وهي ثقة . قال المعجل تابعية ثقة . وقد روى لها أبو داود والنسائي وأخرجه الدارمي أيضا باسناد آخر صحيح الى قيس عن عائشة بلفظ ( تنتظر أيام أقرائها التي كانت تترك فيها فاذا كان يوم طهرها الذي كانت تطهر فيه اغتسلت ثم توضأت عند كل صلاة وصلت ) وقد أخرج ابن حبان في صحيحه في النوع الحادي والثمانين حديث الأمر للمستحاضة بالوضوء عند كل صلاة من طريق أبي حمزة السكري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ( أن فاطمة بنت أبي حبيش اتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله أنى استحاض الشهر قال ليس ذلك بحيض ولكنه عرق فاذا اقبل الحيض فدعى الصلاة عدد أيامك التي كنت تحضين فيهن فاذا ادبرت فاغتسلي وتوضأي لكل صلاة ) ثم قال ذكر الخبر مدحض قول من زعم ان هذه اللفظة بمعنى ( وتوضأي لكل صلاة ) تفرد بها أبو حمزة وأبو حنيفة ثم أخرج باسناداه عن أبي عوانة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت ( سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المستحاضة فقال تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل غسلاً واحداً ثم تتوضأ عند كل صلاة ) انتهى . ومما يدل عليه أيضا ما أخرجه أبو داود عن وهب بن بقية قال نا خالد يعني الطحان عن سهيل يعني ابن أبي صالح عن الزهري عن عروة يعني ابن الزبير عن أسماء بنت عميس قالت ( قلت يا رسول الله ان فاطمة بنت أبي حبيش استحاضت منذ كذا وكذا فلم تصل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مركن فاذا رأيت صفارة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً واحداً وتوضأ فيما بين ذلك ) وسكت عليه أبو داود وقال المنذرى اسناده حسن وفيه الوضوء لكل صلاة بالنظر الى ان الطهارة الصغرى تدخل تحت

السكبرى قال في التلخيص ورواه مسلم في الصحيح دون قوله (فتوضأى) من حديث هشام ثم أخرجه  
عن خلف عن حماد بن زيد عن هشام وقال في آخره وفي حديث حماد حرف تركنا ذكره قال البيهقي  
هو قوله (وتوضأى) لانها زيادة غير محفوظة وقد بين أبو معاوية في روايته انها قول عروة وكان مسلماً  
ضعف هذه الرواية لمخالفتها سائر الرواة عن هشام قال الحافظ قد زادها غيره كما تقدم وكذا روى  
الدارمي من حديث حماد بن سلمة والطحاوي وابن حبان من حديث أبي عوانة وابن حبان من  
حديث أبي حمزة السكري قال الحافظ ورواية أبي معاوية المفصلة أخرجه البخاري لكن منبأه  
لا يدل على الادراج كما بينته في المدج انتهى (الوجه الثاني) قوله باب الحيض الخ الحيض لغة السيلان  
قال في المصباح حاضت المرأة حيضاً ونحيض حيضاً ونحيضاً  
وحيضتها نسبتها الى الحيض والمره حيضة والجمع حيض مثل بدرة وبدر والحيضة بالكسر هيئة  
الحيض مثل الجلطة لهيئة الجلوس وجمعها حيض أيضاً مثل سدره وسدر انتهى - وهو اسم لخروج  
الدم من الفرج في الحيوانات على أى صفة كان من ادمية أو غيرها حتى قالوا حاضت الارنب اذا  
خرج من فرجها الدم ويقال في المرأة حائض بلاهاء وحكى الجوهري عن الفراء حائضة بالهاء. ويقال  
حاضت ونحيضت ودرست وعركت وضحكت ونفست كله بمعنى واحد وزيد اكبرت واعصرت  
بمعنى حاضت وهي تسمى كذلك اذا سال الدم منها في نوبة مملومة واذا استمر من غير نوبة قيل  
استحيضت فهي مستحاضة والاسم الاستحاضة. قالوا ودم الحيض يخرج من قعر الرحم ودم  
الاستحاضة يسيل من العاذل وهو عرق يسيل في ادنى الرحم دون قعره. وهو في عرف أهل الشرع  
الاذى الخارج من الرحم المقدراً أقله وأكثره والنقاء المتوسط بين الاذيين جعل دلالة على احكام  
وعلة في آخر فيدخل في الاذى الصفرة والكبدرة الخارجتان في وقت الحيض وقوله الخارج من  
الرحم يخرج عنه ماخرج من غيره ويخرج عن قوله المقدراً أكثره وأقله النفاس فانه لاخذ لاقله  
وان قدر أكثره وقوله النقاء المتوسط بين الاذيين ليدخل نحو اليوم الذى تنق في بين يومى حيض  
فيكون حيضاً وقول جعل دلالة على احكام كالبلوغ وخلق الرحم عن الولد وانقضاء العدة وقوله وعلة  
في آخر كتجرىم الوطى والصلاة ومس المصحف وقراءة القرآن ودخول المسجد والصيام والاعتداد  
بالاشهر ونحو ذلك (قوله) أنت امرأة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيل هي فاطمة بنت أبي  
حبيش ذكره في امالى أحمد بن عيسى عليه السلام والسيد صابر الدين ابن الوزير (والمستحاضات)  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشر هذه أحدها وهي بنت قيس لان اسم أبا حبيش  
قيس وكنيته أبو حبيش وحديثها في الصحيحين وبنات جحش الثلاث زينب أم المؤمنين وخمعة وأم  
حبيبة زوج عبد الرحمن بن عوف وسودة بن زمعة ذكرها العلماء بن السيب عن الحكم عن أبي جعفر

محمد بن علي بن الحسين وذكره أبو داود تمليقاً وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً وهو مرسل لأن أبا جعفر تابعي ولم يذكر من حدثه به وأم سلمة كما أخرجه سعيد بن منصور قال ثنا اسماعيل بن إبراهيم نا خالد هو الخذاء عن عكرمة ( أن امرأة من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت ممتكفة وهي مستحاضة ) قال وحدثنا به خالد مرة أخرى عن عكرمة ابن أم سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطشت تحتها . واسماء بنت عميس حكاه الدارقطني من رواية سهيل بن أبي صالح عن الزهري عن عروة عنها قل ابن حجر وهو عند أبي داود على التردد هل هو عن أسماء أو فاطمة بنت أبي حبيش . وسهلة بنت سهيل ذكرها أبو داود أيضاً . واسماء بنت مرشد ذكرها البيهقي وغيره . وبأدوية بنت عيلان ذكرها ابن منده وقد روى البيهقي أن زينب بنت أم سلمة استحاضت ولكنها كانت صغيرة في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه دخل على أمها في السنة الثالثة وزينب ترضع وقيل أن رملة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم استحاضت وأنها المهبة في البخاري والله أعلم ( قوله ) فرغت أنها تستفرغ الدم الزعم يطلق بمعنى القول ويصح أن يراد به هاهنا أصل وضعه وهو ما فيه ارتياب وشك من حيث أنه لم يتيقن أمرها في بادئ الرأي والافراغ الصب وزيادة السين للمبالغة في كثرة الخارج كأنها تستقصى جميع ما فيها من دم الاستحاضة كما يقال قر في المكان واستقر وأعشب المكان وأعشوشب قال في المصباح وأفرغت الشيء صببته إذا كان يسيل من جوهر ذائب واستفرغت المجهود أي استقصيت الطاقه ( قوله هذه ركضة من الشيطان في رحلك ) اختلف في معناه فقيل هو حقيقة وإن الشيطان يضربها حتى يقطع عرقها وقيل المراد أنه وجد سبباً إلى التلبس عليها في أمر دينها وطهرها حتى أنساها ذكر عاداتها فصار التقدير كأنه يركضها ( قوله فلا تدعى الصلاة لها ) أي في كل حالة بل على التفصيل المذكور في الحديث ( قوله أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن ) هذا هو السماع ووجد في بعض النسخ فيها وكذا لفظ لا اتصلي مع بقية الأفعال التي للمؤنث بعد لا الناهية رويت بزيادة النون وحذفها والصواب الحذف إلا أنه يستقيم على بعض اللغات ( قوله وإذا مرت أيامك التي كنت تحيضين فيهن الخ ) دليل على أن هذا حكم المستحاضة التي طرأت عليها الاستحاضة بعد أن عرفت وقتاً وعدداً لها في الحيض ثم استمر عليها الدم بعد ذلك ( والمستحاضات ) أربع سوى المتحيرة وهي إما مبتدأة أو معتادة وكل منهما إما مميزة أو غير مميزة والحديث يدل بلفظه على أن هذه المرأة كانت معتادة لقوله أقمدي أيامك التي كنت تحيضين فيهن ( وقوله وإذا مرت أيامك الخ ) وليس في هذا اللفظ ما يدل على أنها مميزة أو غير مميزة وقد يحتاج بذلك من يرى الرد إلى أيام العادة سواء كانت مميزة أولاً وذلك ينبغي على قاعدة أصولية وهي ما يقال - أن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال أشار

الى ذلك الشيخ تقي الدين في شرح العمدة ولكنه قد ثبت الرجوع الى الصفة كما في بعض روايات حديث فاطمة بنت أبي حبيش قال لها اذا كان دم الحيض فانه اسود يُعرف فاذا كان كذلك فامسكي عن الصلاة فاذا كان الآخر فتوضأي وصلي وحمله الناصر والشافعي على المبتدأة وكذا صاحب الجامع الكافي ترجم لها بمسئلة البكر يستمر بها الدم أول ما تراه ( قوله فاغتسلي للفجر ثم استدخلي الكرسف الخ ) الكرسف بضم الكاف واسكان الراء وضم السين المهملة هو القطن . والاستدفار ويروي بالثلثة ومعناها واحد يقال استدف الرجل بثوبه اذا رد طرفه من بين رجله الى حجزته ومنه استنفر الكلب بذنبه اذا جعله بين رجله . قال في النهاية أمر المستحاضة ان تستنفر وهو ان تسد فرجها بخرقعة عريضة بعد ان تحتشي قطناً وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها فيمتنع بذلك سيل الدم وهو مأخوذ من نذر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها انتهى . قل الخطابي يجب عليها ان تستنفر وان تعالج نفسها بما يسد المسلك ويرد الدم من قطن ونحوه كما في حديث حمّة انتم لك الكرسف وقال لها تلجمي واستنفرى . وفيه دليل على أنها اذا لم تعمل ذلك كان عليها اعادة الوضوء اذا خرج منها دم وانما جاء قوله ( تصلي المستحاضة وان قطر الدم على الحصير ) فيمن تعالجت بالاستنفار ونحوه فاذا جاء بعد ذلك شيء غالب لا يرد الثفر لم تكن عليها اعادة الوضوء اذا لم تكن قدمت العلاج فهي غير معنورة وانما أثبت من قبل نفسها فلزمها الوضوء وهذا حكم من به سلس البول يجب عليه ان يسد الجرى بقطن ونحوه ثم يشد بالعصائب فان لم يفعل فقطر أعاد الوضوء والله أعلم . ووقع في بعض نسخ المجموع بعد الاغتسال للفجر ولا تستنفرى استدفار الرجل وهي التي شرح عليها في المهاج - وفسر منهاه بان الوقت بعد اغتسالها الى الفجر قريب . فهذا منعت من الاستدفار وأمرت بالاستدفار بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء لطول الوقت قال السيد صارم الدين في حاشية المجموع الحديثي ورواية الانبات أولى لأنه رواها في أمالي احمد بن عيسى ومن رواية أبي خالد وهو أعرف بكيفية سياق الحديث انتهى ( قوله ثم أخرى الظهر الى آخر الوقت ) قال القاضي رحمه الله يريد آخر وقت اختياره بدليل قوله ( ثم صلى الظهر وقد دخل أول وقت العصر ) لأن أول وقت العصر اختيار متصل بآخر اختيار الظهر فصلاتها حينئذ جمع تأخير لأنها فعلت الصلاتين أول وقت العصر وكذلك في المغرب والعشاء من أن صلاتها جمع تأخير لأنها صلى المغرب والعشاء في أول وقت العشاء ( قلت ) ودل الحديث على أن أمرها بالاغتسال على جهة الاستحباب ولهذا رُق لها لا على جهة الوجوب قال الامير الحسين عليه السلام لأن الوجوب لا يتغير حكمه مع الامكان ولا ينسخ اذا النسخ قبل الامكان لا يجوز عندنا \* قال اليعمرى ويعضد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث حمّة سأمر بك بأمرين أيهما صنعت أجزأ عنك فان قويت عليهما فانت أعلم وذكر الاغتسال لكل صلاة ثم قال عند تمامه وكذلك

فأفعل وضوئى إن قويت على ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو أعجب الأمرين إلى . ولا يخلوا الحديث من محذوف وهو قولها أنها (قويت) وبذلك يتوجه أن يكون قوله عليه الصلاة والسلام وهو أعجب الأمرين إلى جواباً على قولها أنها قويت ولو كان الاغتسال واجباً لما حصل منه تخير وتوجه الأمر به على الجزم \* وأما اختلاف العلماء في المسئلة وبيان ما أجمعوا عليه منها فقال أبو عمر بن عبد البر . أجمعوا على أن المستحاضة إذا كانت ممن تميز دم حيضتها من دم استحاضتها بالأيام أن تغتسل عند ادبار حيضها وكذلك إذا لم تعرف ذلك وفقدت ما أمرت به من عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر مع معرفتها بالصفة . اغتسلت عند انقضاء ذلك ثم اختلفوا فيما عليها بعد ذلك من غسل . أو وضوء . فذهبت طائفة إلى أنها تغتسل لكل صلاة وحكى ذلك عن أم حبيبة وعلى بن أبي طالب . وابن عباس وابن عمر وابن الزبير ويحكى عن سعيد بن المسيب \* وقال آخرون يجب عليها أن تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً تصلى به الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها وتغتسل للمغرب والعشاء غسلاً واحداً وتؤخر الأولى وتقدم الآخرة وتغتسل للصبح غسلاً واحداً . وعسك هؤلاء بحديث سهلة بنت سهيل وفيه كان أمرها بالغسل لكل صلاة فلما جهدها ذلك أمر أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد الحديث أيضاً (قلت) وقد تقدم ذكره مختصراً قرأوا أن الناسخ من الحكم في ذلك الجمع بين الصلاتين بغسل واحد فصار القول بهذا أولى من إيجاب الغسل لكل صلاة وروى ذلك عن علي عليه السلام وابن عباس وأبراهيم النخعي وعبد الله بن شداد وعطاء بن أبي رباح . وقال آخرون تغتسل في كل يوم مرة في أى وقت شأت رواء معقل الخثعمي عن علي قال المستحاضة إذا انقضت حيضها اغتسلت كل يوم مرة . وقال آخرون تغسل من طهر إلى طهر بالظاء المعجمة روى ذلك عن ابن عمر وأنس بن مالك وهى رواية عن عائشة وروى أيضاً عن سعيد بن المسيب وهو قول سالم وعطاء والحسن قال الدارمي وهو قول الاوزاعي . وقال آخرون لا تغتسل الا من طهر إلى طهر بالمهمله روى ذلك عن طائفة من أهل المدينة وقال آخرون لا تنوضاً الا عند الحدث وهو قول عكرمة ومالك الا أن مالك يستحب لها الوضوء عند كل صلاة وقال آخرون تدع المستحاضة الصلاة أيام اقراها ثم يغتسل وتنوض لكل صلاة وتصلى واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه والثوري ومالك والأوزاعي والليث والشافعي وعامة فقهاء الأمصار الا أن مالكاً يستحب للمستحاضة الوضوء لكل صلاة ولا يوجبها . وسائر من ذكرنا يوجبها لكل صلاة وهذا المذهب ينتزل عليه حديث الباب وهو أقرب الأقوال وقد أورد أبو داود في سننه غالب حجج هذه الأقوال وفرقها على التراجم (قوله فاغتسل لكل طهر كما كنت تفعلين إلى قوله كلما حدث دم أحدثت طهوراً) قال القاضي (اعلم) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم افتأها أولاً بالفضل والاكثر طهارة والاعظم ثواباً فلما بكت واشتكت العجز من ذلك أمرها بالواجب

فقال اغتسل لكل طهر كما كنت تفعلين ويكون حكمها حينئذ حكم سلس البول في وجوب التطهر لكل صلاة مع استمرار سيلان الدم فان انقطع عنها ريثما تصل صلاتين أو أكثر بوضوء واحد جاز ذلك ولم يجب عليها أن تطهر لكل صلاة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال ( اجعليه بمنزلة الجرح في جسدك كلما حدث دم الخ ) فاذا توضأت لظاهر مثلاً وضلت ولم يحدث دم ثم صلت العصر والدم ساكن اجزأها ذلك وذلك ظاهر انتهى . وقد ذهب العترة وأبو حنيفة إلى أن طهارتها مقدرة بالوقت فلها أن تجمع بوضوء واحد بين فريضتين أداء أو قضاء وما شئت من النوافل \* واحتج الامام المهدي عليه السلام في البحر على ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث فاطمة ( وتوضئي لوقت كل صلاة ) قال ابن حجر في الفتح وعلى قولهم المراد بقولهم لكل صلاة لوقت كل صلاة فيكون من مجاز الخذف ويحتاج الى دليل ( قلت ) اذا صحت رواية الوقت فهو دليل على ذلك الا انه قال في المنار ليس معنى لوقت كل صلاة الا معنى لكل صلاة ( قوله ) فان طال ذلك بها يعني استمرار الدم ولم ينقطع فصارت مستحاضة جازها في غير أيام عادت أن تدخل المسجد وتقرأ القرآن وتمس المصحف وتصوم ويطؤها زوجها وغير ذلك من أحكام الطاهر من قضاء المناسك أي فعلها اذا القضاء أحد معاني الفعل كقوله تعالى ( فاذا قضيت الصلاة ) أي فعلت قال في المنهاج هو من كلام الامام زيد بن علي وليس من الحديث والله أعلم

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال يقرأ الجنب والحائض الآية والآيتين وبسمان الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى ويتناولان الشيء من المسجد )  
 شه هذه الرواية أخرجا بلفظها في الأمل من طريق أبي خالد موقوفة على علي عليه السلام وقد تضمنت ثلاث مسائل ( الاولى ) في قراءة الجنب والحائض فنقول قد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام في ذلك ما يشعر بالتعارض فالخرج البيهقي من حديث عاصم عن عامر البجلي عن أبي داود الطهوي عن عبد الأعلى بن عامر الثعلبي عن أبي عبد الرحمن قال سئل علي عليه السلام عن الجنب يقرأ قال لا ولا حرف وروى الدارقطني من طريق عامر بن السمط حدثنا أبو الغريف الهمداني قال كنا مع علي رضي الله عنه بالرحبة فخرج إلى أقصى الرحبة فوالله ما أدرى أبولاً أحدث أم غائطاً ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه ثم قرأ صدرًا من القرآن ثم قال اقرأوا القرآن ما لم تصب أحدكم جنابة فان أصابته جنابة فلا ولا حرفاً واحداً \* أبو الغريف بالعين المعجمة <sup>(١)</sup> وأخرجه البيهقي بإسناده إلى عامر بن السمط متصلاً بعلي عليه السلام قال وروى أبو اسحق عن الحرث عن علي قال اقرأ القرآن على كل حال ما لم تكن جنباً انتهى . وأورده السيوطي في الجامع الكبير عن علي عليه السلام انه قال

اقرأوا القرآن ولا حرج ما لم يكن أحدكم جنباً فان كان جنباً فلا ولا حرجاً واحداً أخرجه عبد الرزاق وابن  
 جرير والبيهقي انتهى . وأخرج أبو داود في سننه حدثنا حفص بن عمر نا شعبة عن عمرو بن مرة عن  
 عبد الله بن سلمة قال دخلت على أنا ورجلان رجل منا ورجل من بني أسد أحسب قبعتهما على  
 وجهاً وقال انكما عليجان فعالجا عن دينكما ثم قام فدخل المخرج ثم خرج فدعا بماء فاخذ منه حفنة فتمسح  
 بها ثم جعل يقرأ القرآن فانكروا ذلك فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يخرج من الخلاء  
 فيقرأ القرآن ويأكل ممنا اللحم ولم يكن يحجبه أو قال يحجزه عن القرآن شيء . ليس الجنباء قال  
 المنذرى وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه مختصراً . وقال الترمذى حديث حسن صحيح وذكر  
 أبو بكر البزار انه لا يروى عن علي الا من حديث عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وحكى  
 البخارى عن عمرو بن مرة كان عبد الله يحدثنا فنعرف ونسكرو وقد كان كبير لا يتابع في حديثه  
 وذكر الشافعى هذا الحديث وقال وإن لم يكن أهل الحديث يثبتونه وقال البيهقي وانما توقف الشافعى  
 في ثبوت الحديث لان مداره على عبد الله بن سلمة الكوفى وقد كان كبيراً وأنكر من حديثه وعقله  
 بعض النكرة وانما روى هذا الحديث بعد ما كبر قاله شعبة هذا آخر كلامه \* وذكر الخطابى ان  
 الامام أحمد كان يؤمن حديث على هذا ويضعف أمر عبد الله بن سلمة انتهى كلام المنذرى وقال  
 فى التلخيص صحيحه المنذرى وابن السكن وعبد الحق والبغوى فى شرح السنة وروى ابن خزيمة  
 باسناده عن شعبة قال هذا الحديث ثلث رأس مالى . وقال الدارقطنى قال شعبة ما أحدث بحديث  
 أحسن منه انتهى وفى رواية عنه ليس أحدث بحديث أجود من ذا والله لاخرجه من عنقى والقيسه  
 فى أعناقكم . وأخرجه ابن حبان فى صحيحه فى النوع الحادى والثلاثين من الافعال فى القسم الخامس  
 وفى أول القسم الرابع وأخرجه الحاكم فى المستدرک وقال صحيح الاسناد . قال فى التخرىج . عبد الله  
 ابن سلمة بكسر اللام روى له الاربعة وذكره الذهبى فى جزء من تكلم فيه وهو موثق فقال عبد الله  
 ابن سلمة عن على عليه السلام . قال عمرو بن مرة وأبو حاتم تعرف وتنكر انتهى ولم يزد على ذلك  
 وهذه اللفظة من أدنى مراتب التعديل وفى التهذيب للزى قال العجلي . كوفى تابعى ثقة . وقال يعقوب  
 ابن شيبة ثقة يعد فى الطبقة الأولى من قهلاء الكوفة بعد الصحابة . وقال البخارى لا يتابع فى حديثه  
 وقال ابن عدى أرجو انه لا بأس به وقال أبو طالب عن أحمد بن حنبل لم يرو أحد ( لا يقرأ الجنب )  
 غير شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة . وقال غيره قد رواه عن عمرو بن مرة أيضاً غير  
 شعبة سليمان الاعمش ومسر وعبد الرحمن بن أبى لىلى انتهى ملخصاً ( قلت ) وقول شعبة ما أحدث  
 بحديث احسن منه مع ما روى انه اخذته عن عبد الله بن سلمة بعد كبره دليل على صحة الحديث  
 لاسيما شعبة فانه من أشد أهل الحديث ثبناً فى الرواية . ورواية الدارقطنى عن على موقوفة وكذا رواية



البيهقي تعضده الا انه نقل ابن حجر في التلخيص عن ابن خزيمة انه لاحجة في هذا الحديث لمن منع  
 الجنب من القراءة لانه ليس فيه نهى وانما هي حكاية فعل ولم يبين النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه  
 انما امتنع من ذلك لاجل الجنابة . وقال ابن حجر حديث روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا تقرأ  
 الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ) الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر وفي اسناده اسماعيل بن  
 عياش وروايته عن الحجازيين ضعيفة وهذا منها وذكر البزار انه تفرد به عن موسى بن عقبة وسبقه  
 الى ذلك البخارى وتبعهما البيهقي لكن رواه الدارقطنى من حديث المغيرة بن عبد الرحمن عن موسى  
 بن وجه آخر فيه <sup>مُتَّهَمٌ</sup> عن أبي معشر وهو ضعيف عن موسى وصحح ابن سِيد الناس طريق المغيرة  
 وأخطأ فان فيها عبد الملك بن مسلمة وهو ضعيف فلو سلم منه لصح اسناده وان كان ابن الجوزى  
 ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فان مغيرة ثقة وكأن ابن سيد الناس تبع ابن عساكر  
 في الاطراف في قوله ان عند الملك بن مسلمة هذا هو القعنبى وليس كذلك بل هو آخر . وقال ابن أبي  
 حاتم عن أبيه حديث اسماعيل بن عياش هذا خطأ وانما هو ابن عمر قوله وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه  
 هذا باطل انكر على اسماعيل وله شاهد من حديث جابر رواه الدارقطنى مرفوعاً وفيه محمد بن الفضل  
 وهو متروك وموقوف وفيه يحيى بن أبي نيسة وهو كذاب قال البيهقي هذا الأمر ليس بالقوى وصح  
 عن عمر انه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب وساتر عنه في الخلافات باسناد صحيح انتهى .  
 وأخرج البيهقي باسناد عن عمر انه كره ان يقرأ القرآن وهو جنب ثم قال وهو قول الحسن والنخعي  
 والزهرى وقتادة ويدكر عن ابن عباس انه قال لا بأس ان يقرأ الجنب الآية ونحوها . وروى عنه  
 الآية والآيتين . ومن خلفهم أكثر وفيهم امامان ومعهم ظاهر الخبر انتهى . يعنى بالامامين علياً وعمر  
 ويريد بالخبر ما أورده من حديث على عليه السلام السابق نقله عن سنن أبي داود أو خبر الغافقى  
 وهو ما أخرجه باسناد الى على بن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن سليمان عن ثعلبة بن أبي  
 السكوند عن عبيد الله بن مالك الغافقى انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( يقول لعمر بن  
 الخطاب اذا توضأت وانا جنب اكلت وشربت ولا أصلى ولا اقرأ حتى اغتسل ) وفي ابن لهيعة كلام  
 واختلف فيه قول الهيثمى في جمع الزوائد فتارة يحسن حديثه وتارة يضعفه . وقال الطحاوى بعد اخراج  
 حديث عمر الموقوف فهذا عندنا أولى من قول ابن عباس لما وافقه من حديث على بن أبي طالب  
 وابن عمر وكذلك حديث الغافقى انتهى وقد أخرج هذه الثلاثة الاحاديث وحديث الغافقى من  
 طريق ابن لهيعة وأخرج عن عائشة ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذكر الله على كل حال ) ثم  
 قال ففى هذا اباحة ذكر الله في حال الجنابة وليس فيه من قراءة القرآن شئ وفي حديث على بيان فرق  
 بين قراءة القرآن وذكر الله تعالى قال وفي التخرىج في جميع ما ذكر من حديث على عليه السلام

المرفوع وهو اقواها وحديث ابن عمر وحديث العائقي والموقوف على عمر مع صحة سنده اليه ما يقوى بعضه بعضاً ويدل ان له أصلاً والله أعلم انتهى قلت وفي مجمع الزوائد مالفظة ولعل عند أبي يعلى قال ( رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن وقال هكذا لمن ليس بجنب فاما الجنب فلا ولا آية ) ورجاله موقوفون ومن شواهده حديث عبد الله بن رواحة رضى الله عنه ( نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقرأ أحد منا القرآن وهو جنب ) رواه يعقوب بن سفيان الحافظ من جهة زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة قال قال عبد الله بن رواحة فذكره أخرجه البيهقي في الخلافيات وسكت عنه . وعكرمة عن ابن رواحة منقطع . ورواه الدارقطني من طريق الهيثم بن خلف بن عمار الموصلي عن عمار بن رزيق عن زمعة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس قال دخل عبد الله بن رواحة الحديث وفيه ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب ) وذكر في بعض طرقه قصة واورد الدارمي في سننه عن بعض الصحابة والتابعين آثاراً تؤيد مانسب واستنبط الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد معنى نفياً من قول عائشة ( كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتكئ في حجرى فيقرأ القرآن وأنا حائض ) فقال فيه إشارة الى ان الحائض لا تقرأ القرآن لان قولها فيقرأ القرآن انما يحسن التخصيص عليه اذا كان نمة ما يوهب منعه ولو كان قراءة القرآن للحائض جائزة لكان الوهم منفيًا اعني وهم امتناع قراءة القرآن في حجر الحائض انتهى \* اذا عرفت ذلك فوجه الجمع بين رواية المجموع وما روى في غيره عن علي عليه السلام أن جواز قراءة الآية والآيتين محمول على ما كان مقصوداً به غير التلاوة من دعاء أو تحميد أو تعوذ أو تسبيح مما هو في الكتاب العزيز وهو الذي ذكره في البحر وأحتج له وتحمل رواية التحريم على ما قصد به التلاوة ويؤيده جواز أكل الحائض والجنب ومن لازم آداب الأكل التسمية في أوله والتحميد في آخره ومثله ما روى من حديث ابن عباس ( لو ان أحدكم اذا أتى أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهما بولدم يضره ) فان التسمية من القرآن وهذا وان كان يحتمل التأويل بانه اذا أراد فيدفعه ما رواه ابن أبي شيبه ( وكان اذا غشي أهله فانزل قال اللهم لا تجعل للشيطان فيما رزقنا سبيلاً ) فانه يدل على ان الذكر في أثناء الجماع وان وقع الاختلاف في كيفية ( وأما ) ذكر الاختلاف في المسئلة فقال أبو محمد بن حزم أختلفوا في الجنب والحائض فقال طائفة لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن وهو قول عن عمر وعلي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن غيرها أيضاً وروى عن الحسن البصري وقتادة والنخعي وغيرهم . وقالت طائفة أما الحائض فتقرأ ما شاءت من القرآن . وأما الجنب فيقرأ الآيتين ونحوها وهو قول مالك وقال بعضهم لا يتم الآية وهو قول أبي حنيفة وذهب آخرون الى جواز القراءة مطلقاً ذكره ابن وضاح عن موسى بن معاوية حدثنا ابن وهب

عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال لأبأس أن يقرأ الجنب القرآن . وعن موسى بن معاوية نا يوسف بن خالد السعدي حدثنا بن ادريس عن حماد قال سألت سعيد بن المسيب عن الجنب هل يقرأ القرآن قال وكيف لا يقرأه وهو في جوفه وبه الى يوسف بن السعدي عن نصر الباهلي قال كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب وري محمد بن عبد السلام الخشني قال ثنا محمد بن بشار نا غندر ثنا شعبة عن حماد بن أبي سليمان قال سألت سعيد بن جبيرة عن الجنب يقرأ فلم ير به بأساً وقال أليس في جوفه القرآن انتهي (المسئلة الثانية) قوله ويمبان الدرهم الذي فيه اسم الله قال القاضي رحمه الله وترخيصه عليه السلام في مس الدرهم الذي فيه اسم الله تعالى يدل على انه لا يجوز لها مس المصحف (قلت) وهو مبني على العمل بمفهوم اللقب ولم يقل به الاشدوذ من أهل الاصول وقد ورد في نهى المحدث عن مس المصحف أحاديث (منها) حديث حكيم بن حزام قال في التلخيص الدارقطني والحاكم في المعرفة من مستدركه والبيهقي في الخلافيات والطبراني من حديث حكيم بن حزام قال (لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن قال لا تمس القرآن الا وأنت طاهر) في إسناده سُويد أبو حاتم وهو ضعيف و ذكر الطبراني في الأوسط انه تفرد به وحسن الحازمي إسناده (ومنها) ما روى مالك في الموطأ عن عبد الله ابن أبي بكر (وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم) أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم (أن لا يمس القرآن الا طاهر) هذا مرسل ورواه البيهقي من حديث الحكم ابن موسى عن يحيى بن حمزة حدثنا سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده فذكره وكلهم ثقات الا سليمان بن داود قال ابن عبد البر وغيره . كتاب عمرو بن حزم مشهور عند أهل السير وكل ما فيه معروف عند أهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد لأنه أشبه التواتر في صحته لتلقى الناس له بالقبول (ومنها) ما رواه الدارقطني من حديث سعيد بن محمد ابن ثواب<sup>(١)</sup> المصري عن أبي عامر عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري قال سمعت سالما يحدث عن أبيه قال (قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمس القرآن الا طاهر) وهو في سنن البيهقي بهذا الاسناد وقال فيه ابن حجر في التلخيص اسناده لا بأس به ذكر الاثرم أن احمد احتج به (ومنها) ما رواه جماعة عن الأعمش منهم وكيع واللفظ له قال الأعمش عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن يزيد قال (كنا مع سليمان فخرج فقضى حاجته ثم جاء فقلت يا أبا عبد الله لتوضأت لعلنا نسألك عن آيات من القرآن قال اني لست أسمه إنما يمس الا المطهرون فقرأ علينا ماشئنا) أخرجه الدارقطني من جهة وكيع قال الحاكم صحيح على شرط الشحين انتهى الا انه موقوف . قال في التلخيص وروى الدارقطني في قصة إسلام عمر أن أخته قالت له قبل أن يسلم (انك رجس ولا يمس الا المطهرون) وفي اسناده مقال \* وقد

اختلف أهل العلم في مس المحدث المصحف وحمله على مذاهب ذكرها في الثمرات وتجريد الكشف  
 فعن زيد بن علي وابن عباس والناصر والمؤيد بالله والمنصور بالله والشعبي والضحاك والحاكم والظاهرية  
 وأبي علي أنه يجوز للمحدث حدثاً أصغر من المصحف كما يجوز له قراءة القرآن فإذا جاز لذي الحدث  
 الأصغر أن يقرأ القرآن بما ثبت من أدلته فبالأولى أن يجوز له مسه وحمله - وعن القاسم بن إبراهيم  
 والمهادي تخريجاً وأبي طالب وأبي العباس والشافعي ومالك وأبي حنيفة أنه لا يجوز ومن ( حجج  
 الأولين ) قوله تعالى ( لا يمسه الا المطهرون ) قال السيد الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله تعالى  
 في بعض رسائله سبب الاختلاف أمران ( أحدهما ) الى ما يرجع الضمير . هل الى الكتاب وهو اللوح  
 المحفوظ كقول الظاهرية وغيرهم لكونه أقرب المذكورين والمراد بالمطهرين الملائكة عليهم السلام أم  
 الى القرآن والمراد بالمطهرين المتوضئون والحق أن القول الأول أن لم يكن هو الاظهر فلا أقل من أن  
 يكون محتملاً ومع هذا الاحتمال يمتنع العلم والظن فيتوجه التمسك بالاباحة الأصلية ( قلت ) الذي ذكره  
 زيد بن علي عليهما السلام في تفسير الغريب أن الضمير في يمه عائد الى اللوح المحفوظ والمطهرون  
 هم الملائكة الموكلون به أي الذين طهروا من الشرك انتهى . وروى بإسناد صحيح عن سلمان  
 الفارسي وسعيد بن جبير أن المراد بهم الملائكة . قال وقد اختلف في أمر آخر في الآية هل هي خبر  
 أو أمرو فيها قراءتان ( أحدهما ) نصب السين في يمه وهي تعين الامر عند أهل العربية و ( الثانية ) برفع  
 السين والخبر فيها اظهروا النهي معها محتمل قريب وهذا يرجح معنى الامر به في الآية وبه يترجح  
 عود الضمير الى الناس ترجيحاً قريباً لأن النواهي أكثر ورودها في القرآن متوجهة الى الناس  
 وللظاهرية أن يقولوا لأمانع من توجه بعض النواهي الى الملائكة ويكون معنى أمرهم حفظه من  
 الشياطين وفيه بُعد وعلى تسليم ذلك فما العرف في المطهرين هل من الشرك أو من الجنابة أو من  
 الخبث أو من النجس أو من الحدث . واظهار من المطهرين أنه من الشرك ومنه وصفه صلى الله عليه  
 وآله وسلم بالطاهر المطهر وبعضه حديث ( المؤمن لا ينجس ) وحديث النهي عن السفر بالقرآن  
 الى أرض العدو وقد رجحه الزمخشري فيها ( الامر الثاني من أسباب الخلاف ) اختلافهم في صحة  
 حديث عمرو بن حزم وفي إسناده وأرساله خلاف شديد وفي بعض رجاله خلاف والا فرب صحته  
 وعلى تقدير صحته فهل الطاهر في العرف من ليس به جنابة أو من ليس بمحدث والظاهرية لم يروا الانتقال  
 من البراءة الأصلية الا بأمر متحقق ورأوا هذا في حيز الاحتمال وتقوا بما صح من أن الذمي أو المسلم  
 لا ينجس مع قوله تعالى ( إنما المشركون نجس ) ومع تقرير المسلمين للصغار على القراءة من غير وضوء ومع  
 كتاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل وكله قرآن الا اليسير ولم يأمر الرسول بتركه في حال الحدث  
 وهو صحيح وأهل القياس عضدوا هذا بجواز التلاوة مع الحدث مع ان التلاوة اشد تلبساً بالقرآن وبعد

هذا كله فالنص مقصور على ما يسعى مسأفي اللغة فإذا كان بجائل جازقان المحرم من المصحف لاجله وتقليب ورقه والنظر فيه والتلاوة فكل ذلك جائز ثم ( قال ) رحمه الله ولكن مع معرفة هذا لا ينبغي التساهل في ذلك لما ورد في فضيلة الوضوء ألا ترى أن الملائكة لا تحضر جنازة الجنب مع أنه لا اثم عليه انتهى المراد نقله هذا و ( أما الحائض والنفساء ) فنقل في البحر الاجماع على تحريم مسه عليهما وفيه نظر لان داود وأصحابه يجوزونه لها وأبو حنيفة فرق بين مسه فمعهما وبين حمله بفلافة فاجازه وهو الذي اختاره الهدوية رضى الله عنهم ( المسئلة الثالثة ) قوله ويتناولان الشيء من المسجد قال في التخريج أما تناول الشيء من المسجد فقد أخرج مسلم في الحيض وأبو داود بإسناد على شرط مسلم وأبو محمد الدارمي في مسنده والبيهقي في سننه الكبرى كلهم من طريق ثابت بن عبيد عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت ( قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناوليني الحجر من المسجد قالت فقلت اني حائض فقال ان حيضتك ليست في يدك ) وأخرج أبو محمد الدارمي عن ابراهيم النخعي قال ( تناول الحائض من المسجد الشيء ولا تدخله ) وأخرج عن قتادة قال ( الجنب يأخذ من المسجد ولا يضع فيه ) وأخرج عن عطاء وقد سُئل في الحائض تناول من المسجد الشيء قال نعم الا المصحف ( قلت ) قوله في حديث عائشة من المسجد اختلف فيما يتعلق به حرف الجر فقيل بناولين واستدلوا به على جواز دخول الحائض المسجد للحاجة تعرض لها اذا لم تكن على جسدها نجاسة وانها لا تمنع من المسجد الا مخافة ما يكون منها وقيل بقولها قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المسجد ناوليني الحجر على التقديم والتأخير وعليه المشهور من مذاهب العلماء انها لا تدخل المسجد لا مقيمة ولا عابرة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( لا أحل المسجد لحائض ولا جنب ) ولان حديثها أغلظ من حديث الجنابة والجنب لا يملك فيه . وانما اختلفوا في عبوره فيه والمشهور منعه فالحائض أولى بالمنع وهذا ان الوجهان لا ينتزل عليهما حديث المجموع بل المجزوم به انه متعلق يتناولان على معنى يأخذان ومعنى حرف الجر ابتداء فيصير التقدير يبتدآن التناول من المسجد ولا يلزم منه دخولها اليه فان ابتداء التناول يصح أن يكون من أقصى طرف منه ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( ان حيضتك ليست في يدك ) فتعليق انتقاء الحيض عن اليد دليل على انها لم تباشر المسجد الا بذلك

العضو والله أعلم

ص ( قال سمعت زيد بن علي عليه السلام يقول أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام )  
 ش ويحجج له بما أخرجه في الامالي قال محمد حدثنا محمد بن عبد الله يعني ( الحضرمي ) نا سويد بن سميد الحديث نا حسان بن ابراهيم الكرماني نا عبد الملك رجل من أهل الكوفة قال سمعت العلاء يقول سمعت مكحولاً يحدث عن أبي امامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( أقل ما يكون

الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثاً وأكثر ما يكون الحيض عشرة أيام فإذا رأت الدم أكثر من عشرة أيام فهي مستحاضة ( وهو في جمع الزوائد عن أبي امامة مرفوعاً بلفظ ( أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر ) رواه الطبراني في الكبير واللاوسط وفيه عبد الملك الكوفي عن العلاء بن كثير لا يدرى من هو انتهى . قال محمد بن منصور سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن الحيض أكثر ما يكون قال عشرة أيام وسألته عن الحيض كم أقل ما يكون قال ثلاثة أيام وسألته عما فوق العشر من الحيض يكون استحاضة قال نعم قلت توضع لكل صلاة وتصوم وتصلى قال نعم انتهى \* وما ذهب إليه زيد عليه السلام هو ما عليه جمهور أهل البيت وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن عبد البر وقد احتج الطحاوي لمذهب الكوفيين بحديث أم سلمة ( إذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة التي كانت تهرق الدم فقال لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر ) قال فاجابها بذكر عدد الايام واليالي من غير مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك قال وأكثر ما يتناولها أيام عشرة وأقله ثلاثة وقد روى عن غيرهم اختلاف شديد ( فمنهم ) من لم يؤقت لقليل مدة الحيض ولا لكثيرها ويحكي عن مالك أنه قال لا وقت لقليل الحيض ولا لكثيره والدفعه من الدم عندي وإن قلت تمنع من الصلاة وأكثر الحيض عنده خمسة عشر يوماً قال إلا أن يوجد في النساء أكثر من ذلك ويروى تقديره بذلك عن محمد بن مسلمة وهو المشهور وقال ابن حبيب من المالكية عشرة وقال سحنون ثمانية وقال ابن الماجشون خمسة وقال الاوزاعي أقل الحيض يوم قال وعندنا امرأة تحيض غدوة وتظهر عشية وقال في المنار بعد تضعيف حديث ( تمكث احداً كن شطر دهرها لا تصلى ) الذي استدل به الشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً مألوفة . والحق في المسئلة أن العبارة بالصفة فقط وليس لأقل الحيض ولا لأكثره ولا لأقل الطهر حد غيرهما فلو فرض مجيء الحيض في اليوم مرتين مع توسط القصة البيضاء أو أطبق عليها شهراً أو سنة أو عمرها لسكان من النادر الذي لا يتعلق به الأحكام هذا معنى ما ذكره وقد بسط القول فيه أيضاً في ابجانه بما حاصله ان الاذى المأمور باعتزال النساء لاجله هو دم خاص يعرف فتوجد أحكامه بوجوده وتعدم بعدمه فإذا فرض استمرار الدم الذي ليست له تلك الصفة كانت المستحاضة بمنزلة منقطعة الحيض بدون استحاضة لافرق بينهما الا استبعادهم وجود دم مستمر لا يكون بعضه حيضاً وهو خيال مجرد انتهى . وفي قوله هو دم خاص يعرف أى يميز عن غيره إشارة الى أن المراد من حديث فانه دم اسود يعرف ان له صفة ينفرد بها عن سائر عادته ولو تفاوتت اللون شدة وضعفاً فلو استمر الدم على صفة واحدة ماعدا وقت معلوم من الشهر يأتيها فيه دم يخالف صفته ماعداها بحيث تظنه حيضاً كان معتبراً أيضاً وقد أشار اليه في المنار فقال ولا ينافي ذلك أن تخف الصفة حتى يكون آخره صفرة وكثرة فلا تحتاج الى معرفة

الوقت والمعدد وانما تحتاج الى ذلك التي التبس أمرها باطباق الدم فحين ترى فورة الحيضة وظهور الصفة تحيضت فاذا خفت الصفة فلم تعلم الفصل بين الدمين رجعت الى عادة النساء كما أرشدها صلى الله عليه وآله وسلم اليه انتهى وتأويل الحديث بما ذكر أولى من هجره مرة كما ذهب اليه من لم يعتبر الصفة والله أعلم

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عليهم السلام قال كان نساؤنا الحيض يتوضأن لكل صلاة ويستقبلن القبلة ويسبحن ويكبرن فأمرهن بذلك )

ش هذا من كلام زين العابدين عليه السلام والحيض بضم الحاء وتشديد الياء جمع حائض ويجمع حائض على حوائض أيضا ذكره في النهاية وقد روى مثل ذلك عن أبي جعفر الباقر فيما رواه في الأموال في قوله جوابا على أبي الجارود وقد كن يؤمرن اذا كان ذلك أن يُحسِنَ الطهور وأن يستقبلن القبلة ويكبرن ويهللن وفي الجامع الكافي قال أحمد بن عيسى ويستحب للحائض أن توضحا عند وقت كل صلاة وتجلس فتسبح بمقدار كل ركعة عشر تسبيحات وقال الحسن ويستحب للحائض في أوقات الصلاة أن توضحا وتجلس في غير المسجد مستقبل القبلة وتسبح وقال السيد أبو العباس انما يؤمرن بذلك لثلاث يتعبدن الاشتغال عن تعهد اوقات الصلاة فيستقلن التوفر على تعهدا كما يؤمر الصبيان بالصلاة تعويدا أو تمرينا ولأن التنظف والتطهر وذكر الله تعالى مندوب اليه بالاجماع والحيض لا يمنع من ذلك فوجب أجراؤه على أصله في الاستحباب

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام ان الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة )

ش ويشهد له حديث معاذة المدوية عن عائشة ( كنا نؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة ) قال في التلخيص متفق عليه من حديث معاذة عن عائشة واللفظ لاحدى روايات مسلم وفي رواية للترمذي والدارمي عن الاسود عن عائشة ( كنا نحيض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيؤمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة ) انتهى وروى ان معاذة قالت لعائشة ما بال الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة قالت أحرورية أنت الحديث وهو الذي قبله في إحدى روايات مسلم قال الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد في شرح حديث معاذة والذي ذكره العلماء من المعنى في ذلك يعنى ايجاب قضاء الصوم دون الصلاة ان الصلاة تتكرر فإيجاب قضائها مفض الى حرج ومشقة فعنى عنه بخلاف الصوم فانه لا يتكرر فلا يفضى قضاؤه الى حرج ومشقة وقد اكتفت عائشة في الاستدلال على اسقاط القضاء بعدم الأمر به فيحتمل ان يكون جملة اسقاط القضاء مأخوذاً من اسقاط الأذى الا أن يوجد معارض وهو الامر بالقضاء كما في الصوم أو يكون السبب في ذلك ان

الحاجة داعية الى بيان هذا الحكم لتكرره فلو وجب قضاء الصلاة فيه لوجب بيانه وحيث لم يُبين دل على عدم الوجوب

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال اذا طهرت الحائض قبل المغرب قضت الظهر والعصر واذا طهرت قبل الفجر قضت المغرب والعشاء )

ش قال أبو محمد الدارمي في باب المرأة تطهر عند الصلاة أو تحيض أخبرنا عبد الله بن محمد عن أبي بكر بن عياش عن يزيد بن أبي زيادة عن مقسم عن ابن عباس قال اذا طهرت قبل المغرب صلت الظهر والعصر واذا طهرت قبل الفجر صلت المغرب والعشاء . قال التخرج هذا اسناد جيد وفي يزيد ابن أبي زياد كلام وقد وثق وأخرج عن الحسن البصري قال اذا طهرت المرأة في وقت صلاة فلم تغتسل وعى قادرة على أن تغتسل قضت تلك الصلاة . وأخرج عنه أيضا اذا صلت المرأة ركعتين وحاضت فلا تقضى اذا طهرت . وأخرج عن ابراهيم انه كان يقول اذا طهرت عند العصر صلت الظهر والعصر . وأخرج عن حماد قال اذا طهرت وقت صلاة صلت . قال قرأت علي زيد بن يحيى عن مالك قال سألت عن المرأة تطهر بعد العصر قال تصلي الظهر والعصر قلت وان كان طهرها قريبا من مغيب الشمس قال تصلي العصر ولا تصلي الظهر ولو انها لم تطهر حتى تغيب الشمس لم يكن عليها شيء قال القاضي رحمه الله ظاهر رواية المجموع ان الحائض اذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر ولو كان الوقت لا يتسع للغسل والصلاتين أو الصلاة الاولى وتقييد الأخرى وكذلك الكلام في صلاة المغرب والعشاء ولا بد من تأويله بما فسر به محمد بن منصور فيما نقله عنه صاحب الجامع السكافي وبلفظه . وانما يجب عليها ذلك اذا طهرت في وقت يمكنها فيه ان تغتسل وتصلي الصلاتين قبل خروج الوقت . وقال القاسم عليه السلام اذا طهرت الحائض قبل غروب الشمس بقدر ما يمكنها أن تصلي خمس ركعات قبل الغروب صلت الظهر والعصر وكذلك اذا طهرت قبل طلوع الفجر في وقت يمكنها ان تصلي فيه اربع ركعات يعني صلت المغرب والعشاء وكذلك الحكم في كل الصلوات اذا ادركت منها ركعة فقد ادركتها لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ( من ادرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس فقد ادركها ومن ادرك من الفجر ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادركها ) ( قلت ) وهو متفق على معناه من حديث أبي هريرة وعند مسلم من حديث عائشة ويؤيد ما ذكره القاسم عليه السلام ان القضاء فرع وجوب الاداء فاذا لم يبق في الوقت ما يتسع للوضوء وخمس ركعات في صلاة الظهر والعصر مثلا فقد صار الوقت متمحضا لفعل مقدمات الصلاة التي لا يمكن ايقاعها الا بعد خروج الوقت فارتفع الوجوب عن الوقت الأول بذلك ولكنه يتوقف على وجوب الترتيب مع إمكانه فاذا لم يبق الا ما يتسع لصلاة واحدة أو ركعة منها تمحض الوقت لادائها ويتفرع عليها وجوب القضاء وهل



تؤثر الأولى أو الأخرى فيه الخلاف المبسوط في كتب الفقه ( فائدة ) قال في الجامع الكافي مالفظه قال القاسم عليه السلام في امرأة دخل عليها وقت صلاة فلم تصلها حتى حاضت قال اذا كانت في وقت منها لم يجب عليها قضاؤها لانها لم تضعها اذا كانت في وقت منها وان لم تصلها حتى خرج وقتها ثم حاضت وجب عليها قضاؤها ( قلت ) وهو دليل لما قاله بعض الاصوليين ان الوجوب في الوقت الموسع متعلق بجميع اجزائه . ومثله ما أخرجه الدارمي عن سعيد بن جبير قال اذا حاضت المرأة في وقت الصلاة فليس عليها قضاء قال في الجامع الكافي وقال محمد في امرأة دخل عليها وقت صلاة وهي طاهرة فلم تصلها حتى حاضت قال ان كانت قد كان يمكنها لو توضأت في أول الوقت أن تصلها قبل ان تحيض فينبغي ان تبدأ بها فتقضها اذا طهرت وهذا على قول أبي جعفر محمد بن علي والشعبي وغيرهما وان كانت لا يمكنها ذلك لقرب الحيض من دخول الوقت فليس عليها قضاؤها ولا أعلم في هذه خلافا وقال قوم اذا حاضت في وقت صلاة فلا يلزمها قضاؤها الا ان تكون اخرتها الى وقت لو ارادت ان تتوضأ فيه وتصلي لم تذكرها حتى يخرج الوقت هذه مفرطة عندهم والقول الأول احوط واذا طلقت<sup>(١)</sup> الحامل بعد الزوال فالخرت الصلاة حتى ولدت في آخر الوقت فيستحب لها اعادتها انتهى .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال لما كان في ولاية عمر قدم عليه نفر من أهل الكوفة قالوا جئناك نسألك عن أشياء . نسألك عن الغسل عن الجنابة وما يحل الرجل من امرأته اذا كانت حائضا فقال باذن جئتم أم بغير اذن قالوا لا بل باذن قال لو غير ذلك قلتم لنسكلتكم عقوبة ويحكم اسحرة انتم لقد سألتوني عن أشياء ما سألتني عنهن احد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهن البت كنت شاهداً يا أبا الحسن قال قلت بلى قال فاد ما أجابني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانك احفظ لذلك مني فقلت سألته عن الغسل من الجنابة فقال صلى الله عليه وآله وسلم تصب الماء على يديك قبل أن تدخلها في اناءك ثم تضرب بيدك الى مراقك فتتقى مائهم ثم تضرب بيدك الأرض ثم تصب عليها من الماء ثم تمضمض وتستنشق وتستنثر ثلاثاً ثم تغسل وجهك وذراغيك ثلاثاً ثلاثاً وتمسح برأسك وتغسل قدميك ثم تفيض الماء على رأسك ثلاثاً وتفيض الماء على جانبيك وتذلك من جسدك ما نالت يداك وسالته مالك من امرأتك اذا كانت حائضا قال ما فوق الازار<sup>(٢)</sup> )

ش أورد الهيثمي في مجمع الزوائد عن عمر ما هو قريب منه ولفظه ( عن رجل من القوم الذين سألو عمر بن الخطاب فقالوا إنا أتيناك نسألك عن ثلاث عن صلاة الرجل في بيته تطوعا وعن الغسل من الجنابة وعن الرجل ما يصلح له من امرأته اذا كانت حائضا فقال اسحار انتم لقد سألتوني عن شيء ما سألتني

عنه أحد منذ سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلاة الرجل في بيته تطوعاً نورٌ فمن شاء نور بيته وقال في الغسل من الجنابة يغسل فرجه ويتوضأ ثم يفيض على رأسه ثلاثاً وقال في الخائض له ما فوق الأزار (قلت) روى ابن ماجه منه قصة الصلاة في البيت رواه احمد هكذا عن رجل لم يُسمه عن عمر ورواه الطبراني في الاوسط عن عاصم بن عمر البجلي عن عمير مولى عمر قال (جاء نفر من أهل العراق الى عمر فقال ما جاء بكم قالوا جئناك لنسألك عن ثلاث قال ما هي قالوا صلاة الرجل في بيته تطوعاً ما هي وما يحل للرجل من امراته حائضاً وعن الغسل من الجنابة قال أسحرة أنتم قالوا لا والله يا أمير المؤمنين ما نحن بسحرة قال أفكهنه أنتم قالوا لا فقال لقد سألتوني عن ثلاث ما سألتني عنهن أحد منذ سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبلكم فقال أما صلاة الرجل في بيته تطوعاً فنورٌ فنور بيتك ما استطعت وأما الخائض فلك ما فوق الأزار وليس لك ما تحته وأما الغسل من الجنابة فتفرغ بيمينك على شمالك ثم تدخل يديك في الأناة فتغسل فرجك وما أصابك ثم توضأ وضوءك للصلاة ثم تفرغ على رأسك ثلاث مرات تدلك رأسك كل مرة) رواه أبو يعلى من هذه الطريق ورجال أبي يعلى ثقات وكذا رجال احمد إلا أن فيه من لم يسم فهو مجهول (قلت) وهو في سنن البيهقي بمعناه من غير الطريق المشتبهة على المجهول فقال حدثنا علي بن احمد بن عبدان نا احمد بن عبيد الصفار حدثنا اسماعيل بن الفضل حدثنا عمرو بن قسيط الرقي حدثنا عبيد الله بن عمر عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحاق عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر قال (جاء نفرٌ من أهل العراق الى عمر فقال لهم عمر باذن جئتم قالوا نعم قال فما جاء بكم) ثم ساق الحديث بمعنى حديث أبي يعلى وزاد في آخره ثم تغسل سائر جسدك وفي مجمع الزوائد ما لفظه وعن عاصم بن عمران عمر قال (سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل للرجل من امراته وهي حائض قال ما فوق الأزار) رواه أبو يعلى ورجال الضحيح وهذه الروايات تشهد لحديث المجموع خلاذاً كرمسح الرأس وذلك سائر الجسد وإن علياً رضي الله عنه علم هو الحبيب عن عمر وضرب الأرض بكفه وهو مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ميمونة المتفق عليه ثم ضرب بيده الأرض فغسلهما ثم مضمض واستنشق وفي حديث الباب تأخير غسل الرجلين وقد تقدم في الغسل من حديث المجموع تقديم غسلهما (قوله) نفر نفر الجماعة ما بين الثلاثة الى العشرة قاله الجوهري سموا بذلك من نفر لانهم اذا احزبهم أمر اجتمعوا له ثم نفروا الى عدوهم قال الراعي ولا تقول العرب عشرون نفرأً ولا ثلاثون نفرأً (وقوله) ويحكم يقال ان وقع في هلكة يستحقها ويل ولن وقع في هلكة لا يستحقها ويح وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام الويح باب رحمة والويل باب عذاب (وقوله) الى مراقك بالقاف وهو السماع وفي بعض نسخ المجموع مرافك بالفاء والغين المعجمة وهي التي شرح عليها في المهاج ونحوها في الامالى وهي جمع ارقاع وهي المغابن من الابطاط وأصول الفخذين

الواحد رَفَع ورَفَع ذكره في جامع الاصول . وفي القاموس الرفع ويضم وسخ الظفر أو وسخ المغابن وأصل  
 الفخذ وكل مجتمع وسخ من الجسد والمغابن بالعين المعجمة والياء الموحدة ثم نون بواطن الانخاذ جمع  
 مغبن والحديث يدل على مستلئين ( الاولى ) في صفة غسل الجنابة وقد تقدم الكلام عليه وعلى  
 اختلاف العلماء في ذلك وزادها هنا مسح الرأس ولم أقف على ما يشهد له في شيء من الروايات  
 وذكر ابن دقيق العيد في شرح حديث ميمونة في قولها ثم افاض على رأسه أن أصحاب مالك اختلفوا  
 على القول بتأخير غسل الرجلين هل يمسح الرأس أم لا انتهى وقد يكون داخلًا تحت عموم وتوضأ  
 وضوءه للصلاة إلا أنه يبعده ما ذكر من صفة الوضوء عقيبه وليس فيها ذكر المسح إلا في حديث الباب  
 والله أعلم ( الثانية ) في مباشرة الخائض فيما فوق الازار وهو جائز بالاتفاق . وأما ما حكى عن عبدة  
 السلماني وغيره من أنه لا يباشر شيئًا منها بشيء منه فشاذا منكر غير معروف ولو صح عنه لكان  
 مردوداً بالأحاديث الصحيحة من مباشرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوق الازار واذنه في ذلك  
 ( وأما ) ما تحت الازار من الركبة الى تحت السرة فظاهر قوله ( ولا تطلع على ما تحته ) كما في بعض نسخ  
 المجموع وكذا قوله في رواية أبي يعلى والبيهقي ( وليس لك ما تحته ) يقتضي التحريم مع صحة ما روى  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قوله وفعله ( أما ) قوله . فما رواه أبو يعلى من حديث عمر وقد  
 تقدم وأنه برجال الصحيح وما رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن سعد الانصاري ( أنه سأل رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض فقال ما فوق الازار ) وما رواه الطبراني  
 في الاوسط عن احمد بن محمد بن صدقة نا مقدم بن محمد نا عبيد بن محمد نا القاسم بن يحيى عن عبد الله بن عثمان  
 ابن خثيم عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت ( جاءت امرأة الى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم سألتها ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض قال ما فوق للسرة ) ( قال ) اليعمرى  
 احمد بن محمد بن صدقة أحد حفاظ بغداد . ومقدم روى عنه البزار ووثقه . وعنه أخرجه البخاري .  
 وابن خثيم قال يحيى ثقة حجة ووثقة العجلي وأخرج له مسلم وباقي الاسناد لا يسأل عنه وله شواهد من  
 حديث معاذ عند أبي داود من حديث ابن عباس ( وأما ) فعله صلى الله عليه وآله وسلم فكحديث  
 عائشة ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا حضت يأمرني أن اترثم يباشرني ) وهو متفق  
 عليه عند الستة قال الترمذي وفي الباب عن أم سلمة وميمونة وما يقال من أنه لا تصريح بتحريم  
 ما عدا ما فوق السرة بنفى ولا اثبات مندفع برواية المجموع وشواهد وهو مذهب مالك وأبي حنيفة  
 وسعيد بن المسيب وشريح وطاووس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة . وذهب الهادي والناصر عليهما  
 السلام وعكرمة ومجاهد والشمي والنخعي والحكم والثوري والاوزاعي واحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن  
 وأصبع واسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود الى جواز مباشرة جميع البدن ما عدا الفرج

وحجتهم حديث أنس عند مسلم ( ان اليهود كانوا اذا حاضت المرأة فيهم لم يواكلوها ولم يجامعوها في البيوت فسأل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانزل الله عز وجل (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) الآية ( فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اصنعوا كل شيء الا النكاح الحديث ) وفيه قصة . واعترض بان الحديث ورد بياناً للاعتزال المذكور في الآية وقصره على فرد منه وهو النكاح دون ما عداه مما كانوا يعتزلونه وهو مبنى على كون صيغه العموم كلفظ كل المضافة قد يراد بها الإشارة الى حصة معينة فتفيد العهد الحضورى كما ذكره صاحب الكشف في قوله تعالى ( ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً ) بان المعنى على كل جبل من الجبال التي بحضرتك وفي أرضك قيل كانت أربعة أجبل انتهى . وذهب بعضهم الى أن المباشر ان كان يضبط نفسه عن الفرج ويشق منها باجتنابه أما لضعف شهوته وأما لشدة ورعه جاز والا فلا . قيل وهذا وجه حسن وهو الذى أشارت اليه عائشة حيث قالت وأيكم ملك أربه وبه يقع الجمع بين مختلف الأحاديث والله أعلم

ص ( سألت زيد بن علي عليهما السلام عن النفاس قال ثلاثة قروء ان كانت تجلس ستاً فتثاني عشرة وان كانت تجلس سبعمائة فاحدى وعشرون وان كانت تجلس عشراً فثلاثون يوماً قال زيد ولا يكون النفاس أكثر من أربعين يوماً )

ش قال فى الانتصار النفاس لغة مصدر نفست المرأة نفاساً ولا يأتى فعله الا مبيناً لما لم يسم فاعله كقولهم حَقَّ وَجُنَّ وَحَمَّ وسمى نفاساً لتنفس المرأة بالولد والدم انتهى . ولفظ النهاية نفست المرأة ونفست اذا ولدت فأما الحيض فلا يقال فيه الا نفست بالفتح ومن الاول حديث ان أسماء بنت عيسى نفست بمحمد بن أبي بكر انتهى . ومن الثانى حديث أم سلمة أنفست أى حضت وما ذكره عليه السلام دليل على أن أقل مدة النفاس ما اعتاده المرأة من الاقراء وان أكثره لا يتجاوز الأربعين فاذا انقطع الدم قبل الثلاثة القروء كانت نفساء حتى تنقضى الاقراء فاذا عاد فى الأربعين فالنفاس وان كانت بمن لا يأتىها الدم وجب عليها تربص الثلاثة الاقراء . وقد حكى نحو ذلك عن الامام عليه السلام صاحب الانتصار والبحر ودفعه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا طهرت المرأة حين تضع صلت ) ولان كل واحد من الحيض والنفاس أصل برأسه فى العدة وبراءة الرحم فلا يرد أحدهما الى الآخر اذ كل منهما منصوب عليه . ومثل ما فى المجموع رواه القاسم بن ابراهيم عليه السلام فيما ذكره صاحب الجامع الكافى بسنده الى عبد الله بن منصور القومسى قال سألت القاسم عليه السلام عن النفساء كم تجلس فى نفاسها قال قد جاء فيها أحاديث أربعون ودون الأربعين وأحب الأشياء الى منه حديث زيد بن علي عليهما السلام ثلاثة قروء ومثله ما رواه محمد بن منصور قال

سألت أحمد بن عيسى عليه السلام عن النفساء كم تجلس قال بالاقراء قلت مقدار ثلاثة قروء قال نعم قلت على قدر ما تجلس في حيضها قال نعم . وقال في الجامع الكافي وقال الحسن بن يحيى ومحمد الذي نأخذ به أن تجلس النفساء عن الصلاة أربعين يوماً ثم تغتسل وتصلّي إلا أن ترى الطهر قبل ذلك . روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي رضي الله عنه قال الحسن وروى عن زيد بن علي عليهما السلام أنه قال تجلس النفساء ثلاثة قروء ثم تغتسل وتصلّي فمن أخذ يقول زيد بن علي ومن تبعه من أهله بالاقراء فإن ذلك عندي جائز له وقد اقتدى بحجة سمعته فيها بينه وبين الله عز وجل لأن زيد بن علي كان إماماً من أئمة المسلمين انتهى . وقال الإمام المهدي في المنهاج وتبعه القاضي في شرحه أن مراد الإمام بما ذكره أن دم النفاس إذا جاوز أربعين يوماً ولم تكن ذات عادة في النفاس وكانت قد تركت الصلاة في الأربعين عملاً بأكثر النفاس وجب عليها قضاء ما زاد على الثلاثة الاقراء . (وأما) أن كانت ذات عادة رجعت في النفاس إلى عاداتها والزائد استحاضة ما لم تكن داخل الأربعين أما إذا كانت فيها وانتهى إليها ولم يزد عليها فاته يكون نفاساً وإن خالف عاداتها لأن الأربعين في النفاس كالعشر في الحيض فكما أن ما جاء فيها حيض وإن خالف العادة كذلك ما جاء في الأربعين نفاس وإن خالف العادة ما لم يتخلل طهر صحيح . قال القاضي وهذا التفسير هو الحق لأن فيه جمعاً بين قوله وزواياته ( قلت ) والتفسير الأول هو الموافق لما نقله الأئمة من أولاده وغيرهم عنه وهم أعرف بمقاصده وما ذكره أقرب إلى مدلول لفظه والله أعلم ( قوله ) ولا يكون النفاس أكثر من أربعين يوماً هو الموافق لما رواه محمد بن عبيد الله العرزمي عن زيد بن علي عن مسّة الأزدية قالت قلنا لام سلمة هل كنتم سألتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفساء كم تجلس في نفاسها قالت نعم سأله ( قال صلى الله عليه وآله وسلم تجلس أربعين ليلة إلا أن ترى الطهر قبل ذلك ) قال البيهقي في سننه رواه البرزقي محمد بن عبيد الله بإسناده عن مسّة عن أم سلمة وهو ضعيف انتهى . وأخرج أبو داود والترمذي واللفظ له قال حدثنا نصر بن علي الجهضمي نا شجاع بن الوليد أبو بدر عن علي بن عبد الأعلى عن أبي سهل عن مسّة الأزدية عن أم سلمة قالت ( كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين يوماً فكنا نظلي وجوهنا بالورس من الكلف ) قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل عن مسّة عن أم سلمة ( واسم أبي سهل كثير بن زياد ) قال محمد بن اسماعيل . علي بن عبد الأعلى ثقة وأبو سهل ثقة ولم يعرف محمد هذا الحديث إلا من حديث أبي سهل وقد أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم على أن النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فاتها تغتسل وتصلّي فإذا رأت الدم بعد الأربعين فإن أكثر أهل العلم قالوا لا تدع الصلاة بعد الأربعين وهو قول أكثر الفقهاء وبه يقول

سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد واسحق. ويروى عن الحسن البصري انه قال تدع الصلاة خمسين يوماً إذا لم تر الطهر. ويروى عن عطاء بن أبي رباح والشيبي ستين يوماً انتهى قال اليعمرى سكت الترمذى عن هذا الحديث فلم يحكم عليه بشئ وقد أخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد ولا أعرف في معناه غير هذا انتهى. وله شواهد من حديث على وأنس وأم سلمة وعائشة أخرجهما محمد بن منصور في الامالى باسانيده وهي يقوى بعضها بعضاً. وقال في بعض شروح سنن أبو داود حديث مسة الازدية أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى والدرقطنى وأخرجه أحمد في مسنده وهو حديث صحيح رجاله ثقات كلهم انتهى. ومسة بضم الميم تسكنى أم بسة بضم الباء نائي الحرف وقد رُميت بالجهالة من حيث انه لم يرو عنها غير أبي سهل وتعبت بانه روى عنها زيد بن علي عليهما السلام والحكم بن عتبة عند الدارقطنى والحسن البصري ولكن كلها من طريق العزمى وهو منجيز بشواهد والله أعلم

ص ( قال سألت زيدا عليه السلام عن غسل الخائض والنساء قال مثل غسل الجنابة قال قلت هل تنقض المرأة شعر رأسها قال لا. سألت أم سلمة رضى الله عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال يكفيك ثلاث غسلات )

ش اراد عليه السلام ان حكم غسل الحيض والنفاس والجنابة في البصة سواء وقد تقدم ماورد فيه من طريقه عليه السلام ثم سأله أبو خالد عن نقض الشعر في الحيض والنفاس فاجابه بعدم الوجوب مستدلاً بحديث أم سلمة وهو مشهور عنها في الصحيح فاخرج مسلم عنها قالت ( قلت يا رسول الله انى امرأة أشد ظفر رأسى أو قالت عقص رأسى افاقتضه للجنابة والحيضة قال لا انما يكفيك ان تفرغى عليك ثلاث حففات ثم قد طهرت ) وأما غسل الجنابة فدليل عدم نقض الشعر فيه هذا الحديث وغيره كرواية عبيد بن عمير عند البيهقي وغيره قال ( بلغ عائشة ان عبد الله بن عمرو يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن فقالت يا عجباً لابن عمرو هذا يأمر النساء اذا اغتسلن ان ينقضن رؤسهن افلا يأمرهن ان يحلقن رؤسهن لقد كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اناء واحد وما ازيد على ان افرغ على رأسى ثلاث افراغات ) رواه مسلم قال في البدر التمام وظاهره انه لايجب عليها نقض الشعر وان لم يصل الماء الى باطنه وسواء كان اجتماعه باختيارها أو بغير اختيارها والحكمة في ذلك التيسير عليها لما في ذلك من الخرج انتهى ( قلت ) في بعض روايات حديث أم سلمة عند أبي داود ( واغمرى قروئك عند كل حفنة ) فيدل على لزوم ائصال الماء الى باطن الشعر ويؤيده حديث ( تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر واتقوا البشر ) وهذا الذى صرح به الامام زيد بن علي عليه السلام قال به القاسم في رواية عنه والمؤيد بالله وأبو طالب والامام يحيى قال أبو بكر

ابن العربي القول بعدم التقض لجمهور العلماء الا ان يكون مُلبداً ملتغلاً يصل الماء الى اصوله الا بتقضه فيجب تقضه حينئذ . وذهبت الهدوية والحسن البصري وطاووس الى انه لا يجب التقض في الجنابة دون الحيض والنفاس فيجب فيهما لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة في حجة الوداع ( انقضى شعرك واغتسلي ) وأجيب بأنه معارض لحديث أم سلمة والجمع ممكن فحمل الأمر على الندب لان المقصود ايصال الماء الى اصول الشعر وهو يحصل من غير تقض . وقال البيهقي في حديث عائشة وهي وان اغتسلت للاهلال بالحج وكان غسلها غسلًا مسنونًا وقد أمرت فيه بتقض رأسها وامتنشاط شعرها وكأنها أمرت بذلك استحباباً كما أمرت اسماء بنت عميس بالغسل للاهلال على النفاس استحباباً انتهى . وفي المسئلة اقوال اخر غير مستندة الى حجة ناهضة .

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام في الصفرة والحمرة والكدره انها حيض )

ش الكدره كلون الماء الكدر الوسخ والصفرة هي الماء الذي تراه المرأة كالصديد يعلوه اصفرار . واختلف العلماء في حكم الصفرة والكدره والحمرة ونحوها مما ليس بدم اسود غليظ محتدم فذهب زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله وأبو طالب وأبو حنيفة ومحمد ومالك وجماعة ورواية عن القاسم وعن الناصر وعن الشافعي انها حيض وقت امكانه مطلقاً سواء توسطها الاسود أم لا وبعده أو قبله في وقت العادة أو في غيرها اذا أنها في أيام الحيض قالوا لانه اذى ولقوله تعالى ( حتى يطهرن ) ولقوله في حديث حمّة واستنقمت فصلى ولحديث علقمة ابن أبي علقمة عن أمه مولاة عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم انها قالت ( كان النساء يبعثن الى عائشة بالدَّرَجَةِ <sup>(١)</sup> فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فتقول لاتعجلن حتى ترين القصة البيضاء يريد بذلك الطهر من الحيضة أخرجه البيهقي وعن القاسم <sup>(٢)</sup> ليس بحيض اذا توسطه الاسود لقوله في حديث فاطمة ( اذا رأيت الدم الاسود فامسكي عن الصلاة حتى اذا كانت الصفرة فتوضأي وصلي فانه دم عرق ) ولحديث أم عطية عند البخاري وأبي داود كنا لانعد الكدره والصفرة بعد الطهر شيئاً . وعن الشافعي وهو مذهب أبي يوسف انهما حيض بعد الدم اذ هما من آثاره لا قبله . وعن الشافعي ان رأتهما قبل العادة فحيض والا فلا .

ص ( وقال زيد بن علي لا يكون حيض على حمل )

(١) الدرجة بكسر الدال المهملة وفتح الراء Jim أناء صغير تضع فيه المرأة خفيف متاعها وطيبها وفي المنهاج بضم الدال وسكون الراء بعدها Jim خرقة ونحوها تدخلها المرأة في فرجها ثم تخرجها لتنظر ابقى شيء من أثر الحيض أم لا اه منه (٢) ابن ابراهيم عليه السلام اه

ش . والوجه في ذلك ما روينا عن علي عليه السلام انه قال رفع الحيض عن الحبل وجعل الدم رزقا للولد أخرجه أبو العباس الحسنی رحمه الله بأسناده الى أمير المؤمنين موقوفاً فإذا رأت الدم وقت الحمل فليس بحيض ولها ان تصلي وتصوم وتدخل المسجد وتقرأ القرآن ويأتيها زوجها ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم في سبأ او طاس ( الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبرأ بحيضة ) فجعل الحيض علامة لبراءة الرحم من الحبل قال في المنار ولا شك أن هذه الحالة وقت تعذر والا لما كان الحيض معرقا لخلو الرحم عن الحمل في الاستبراء ولم يأت المخالف بشئ انتهى . واختار صاحب نجوم الانظار ان الحيض اذا جاء حال الحمل بصفته التي هي كونه اسود بحراى فانه حيض ولا مانع منه ويقال ان الحامل كونها لا تحيض حالة أغلبية والله أعلم انتهى . قال القاضى رحمه الله تعالى وحالة الحمل إحدى الحالات التي يتعذر معها مجئ الحيض . والحالة الثانية قبل دخول المرأة في السنة التاسعة اجماعا رواه في البحر . والحالة الثالثة حال اليأس من الحيض وهو غنذه عليه السلام وعبد الله ابن الحسن اذا بلغت خمسين سنة . وعند الهادى ستين سنة . وعند المنصور بالله اربعين في العجمية وخمسين في العربية ما لم تكن قرشية فان كانت قرشية فستين سنة . وما ذكره عليه السلام من التحديد هو الأولى لقلبية انقطاعه بعدها انتهى .

ص ( وقال زيد بن علي لا يحل وطئ الحائض حتى تغتسل لقوله تعالى ( فاعتزلوا النساء في الحيض ولا يقربوهن حتى يطهرن فاذا طهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) قال عليه السلام ( من قبل القبْل ) ش قال القاضى زيد في الشرح قرئ يطهرن بالتشديد والقراءة ثان في وجوب العمل بهما كلايتين وكلا روايتين . ولو ورد آيتان أو خبران وأمكن استعمالهما وحمل كل واحدة منهما على فائدة جديدة لم يجز حملهما على فائدة واحدة \* فكذلك القراءة ثان فاذا أثبت وجوب الاخذ بهما فاما ان يستعملا على التخيير أو على الجمع الأول لا يصح اجماعا لانه لو كان كذلك لازم جواز وطئها اذا اغتسلت وان لم ينقطع الحيض فلم يبق الا وجوب استعمالهما على الجمع وهو ان الاباحة بعد الحظر جعلت منوطة بغايتين احدهما الطهر والاخرى التطهر فلا يرتفع المنع الا بمحصولهما انتهى بالمعنى . وأيضا فقراءة التشديد الدالة على تحريم الوطئ قبل التطهر لا ينافيها قراءة التخفيف فيحمل عليها أما على قول من يعمل بمفهوم الغاية في قراءة التخفيف فشرطه عدم معارضة المنطوق المأخوذ من قراءة التشديد وأما على كلام الحنفية فكذلك اذ ما بين الطهارة والتطهر على التحقيق مسكوت عنه لا يتعلق به حكم فينبغي ان يحرم اتفاقا بين الفريقين وما ذهب اليه الحنفية من جواز الوطئ بعد الطهارة قبل الاغتسال خلاف أصلهم أشار الى معنى ذلك بعض المحققين <sup>(١)</sup> وهذا الذي ذهب اليه الامام عليه السلام قال به الهادى



والناصر والمؤيد بالله وغيرهم وما ذكره عليه السلام من تفسير موضع الايتان هو الصحيح الذي عليه اتفاق أهل العلم من جميع المذاهب ولم ينقل خلافة الاعن شذوذ من اللف . منهم نافع وابن أبي مليكة وزيد بن اسلم . واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر واستقر العمل من بعدهم على خلافه وأنه محرم تحريماً غليظاً فأخرج للدارمي في مسنده أخبرنا الحكم بن المبارك ثنا محمد بن سلمة عن محمد بن إسحق عن ابن بن صالح عن مجاهد قال لقد عرضت القرآن على ابن عباس رضي الله عنه ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيمن أنزلت وفيم كانت فقلت يا ابن عباس أرايت قول الله عز وجل ( فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله ) قال من حيث أمركم ان تعزلوهن . وعن ابراهيم ( فأتوهن من حيث أمركم الله ) قال في الفرج . وعن ابن عباس انه كان يكره إتيان المرأة في دبرها ويعيبه عيباً شديداً . وروى عن ابن عباس ( فاتوا حرنكم أنى شئتم ) قال اثنتا من بين يديها ومن خلفها بعد ان يكون في المأثي . وقال الدارمي انا أبو نعيم انا أبو هلال عن أبي عبد الله الشَّعْرِي عن أبي القمقاع الجرمي قال جاء رجل الى عبد الله بن مسعود فقال يا أبا عبد الرحمن آتني امرأتى من حيث شئت قال نعم قال ومن اين شئت قال نعم قال وكيف شئت قال نعم فقال رجل يا أبا عبد الرحمن ان هذا يريد السوء قال لا . محاش النساء عليكم حرام سئل عبد الله تقول به قال نعم . قال الدارمي أخبرنا عبيد الله بن موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح عن الحرث بن مخلد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من أتى امرأته في دبرها لم ينظر الله اليه يوم القيامة ) وقد روى قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في أعجازهن وأدبارهن ) من طريق علي بن طلق وخزيمة بن ثابت وموضع هذا كتاب النكاح وانما ذكرنا منه ما يتعلق بكلام الامام عليه السلام والله أعلم .

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام في الخافض تزيد أيامها ان ذلك حيض ما كان ذلك في العشر ) ش يعني فإذا زادت فهي مستحاضة لها حكم الطاهر وهذا مبني على القول بان أكثر الحيض عشرة أيام كما تقدم تصريح الامام بذلك وذكر ما يشهد له من الأحاديث ويؤيده أيضاً ما أخرجه محمد بن منصور في الأمالي حدثنا جعفر بن عمران نا خالد بن حبار<sup>(١)</sup> عن هارون بن زياد عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال يكون الحيض ثلاث<sup>(٢)</sup> وأربع وخمس وست وسبع وثمان وعشرة أيام فان زادت فهي مستحاضة . وأخرج أيضاً عن علي بن منذر عن محمد بن فضال عن أشعث عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص انه قال لا تكون المرأة مستحاضة في يوم ولا في

(١) حبار هو بالحاء المهملة والباء الموحدة (٢) كذا في الامالي بالرفع في نسخة الشريف

ونسخة القاضي تمت سياغي

يومين ولا في ثلاث حتى يبلغ عشرة أيام فإذا بلغت عشرة أيام كانت مستحاضة \* والوجه في ذلك  
أنما وقع من الدم في العشر كان حيضاً لأنها وقت إمكان ولم يعتبر الإمام بالصفة وسواء كانت مبتدأة  
أو معتادة ولأنها تجعل قدر عاداتها حيضاً والزائد طهراً وإنما هذا حكم من جاوز العشر فقط .  
( تنبيه ) جملة الأحاديث النبوية المرفوعة من أول الكتاب إلى هذا الموضع عشرون حديثاً وجملة  
الأخبار العلوية ثمانية عشر خبراً وخمس وخمسون مسألة للإمام زيد بن علي عليه السلام ومثملتان  
لزين العابدين عليه السلام وعدة الأبواب تسعة والله تعالى أعلم .

## ﴿ كتاب الصلاة ﴾

( باب الأذان )

( حدثني علي بن محمد بن الحسن حدثني سليمان بن إبراهيم بن عبيد قال حدثني نصر بن مزاحم  
المنقري قال حدثني إبراهيم بن الزبرقان التيمي قال حدثني أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي قال  
حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال الأذان مثنى مثنى  
والاقامة مثنى مثنى ويرتل في الأذان ويحدر في الاقامة )

ش ( قوله ) كتاب الصلاة اختلف العلماء في أصل تسمية هذه العبادة بالصلاة فقيل أنها منقولة  
من الدعاء لاشتراكها عليه تسمية للكل باسم الجزء فتكون حقيقة شرعية وهو مذهب الجمهور . ونقل  
في المصباح عن ابن فارس أنها منقولة من صَلَّيْتُ الْعُودَ بالنار إذا كَيْئْتَهُ لَأَنَّ الْمُصَلِّي يَلِينُ بِالْخُشُوعِ . وقيل  
لأنها تالية لشهادة التوحيد كالمصلي التالي في خيل الحلبة لأنه يجعل رأسه عند صلوى الأول وهما طرفا  
البيتية تشبيهاً للمعقول بالمحسوس . وقيل هي حقيقة لغوية في تحريك الصلويين أي طرفي الاليتين ثم صارت  
في الأركان المخصوصة مجازاً لغوياً لأن المصلي يحرك صلويه في ركوعه وسجوده ثم استعيرت منه للدعاء  
تشبيهاً للداعي بالمصلي في خضوعه وخشوعه وهو عكس مذهب الجمهور . و ( اعترض بوجهين ) أحدهما  
ان الاشتقاق مما ليس بحدث قليل <sup>(١)</sup> . ثانيهما ان الصلاة بمعنى الدعاء شائع في أشعار الجاهلية ولم يرو  
عنهم إطلاقها على ذات الأركان بل ما كانوا يعرفونها أصلاً . و ( اعترض ) بأن أبا العرب إسماعيل عليه  
السلام قد حكى الله سبحانه عنه انه كان يأمر أهله بالصلاة والزكاة ونبت تعليم آدم جميع المسميات كما  
ورد عن ابن عباس واشتهر اسم الصلاة وفعلها عن الانبياء عليهم السلام وكانت قریشاً <sup>(٢)</sup> تزعم أنها

كانت على دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام فانكار معرقها عندهم غير مسلم وبهذا يعرف ان اطلاقها على ذات الأركان حقيقة لغوية والتفاوت في قدرها وصفتها بين ما ورد به شرعنا وما تقدمه لا يخرجها عن تلك الحقيقة (والأذان في اللغة الاعلام) قال الله تعالى (واذان من الله ورسوله) أى اعلام وقال تعالى (فأذن مؤذن بينهم) واشتقاقه من الاذن يفتحتين (والحديث) أخرج نحوه في جمع الجوامع عن الهجنع بن قيس عن علي انه كان يقول الأذان منى منى والاقامة منى منى . ومروء بن رجل يقيم مرة فقال اجعلها منى منى لا ام لك أخرجه سعيد بن منصور انتهى . قال في التخريج الهجنع ضعفه الدارقطني . وفي الميزان لا شيء - له حديثان وقال ابن أبي حاتم الهجنع بن قيس الحارثي كوفي روى عن علي مرسلًا وعن ابراهيم النخعي . روى عنه محمد بن طلحة بن مصرف سمعت أبي يقول ذلك انتهى ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلاً وفي شرح التجريد للمؤيد بالله عن ابن أبي شيبه قال نا عفان قال نا عبد الواحد بن زياد نا حجاج بن أرطاة قال نا أبو اسحق قال كان أصحاب عبد الله بن مسعود وعلى يشفعون الأذان والاقامة انتهى \* ورجال هذا الاسناد ثقات وفي الحجاج بن أرطاة كلام قد وثق وسامعه من أبي اسحق السبيعي مذكور في التهذيب للمزي . وفي جمع الزوائد ما لفظه وعن أبي جحيفة قال ( اذن بلال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مرتين وأقام مثل ذلك ) رواه الطبراني في الأوسط والكبير ورجاله ثقات وأخرج الترمذي من طريق ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال ( كان أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شفعا شفعا في الأذان والاقامة ) وأعله الترمذي بالاختلاف على عمرو بن مرة لما رواه شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى نا أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم ( ان عبد الله بن زيد رأى الأذان في المنام ) قال وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى . وعبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد ورواه أبو داود من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ وفيه الاقامة مثل الأذان الا انه قال زاد بعد ما قال (حى على الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) الحديث قال المنذرى ذكر الترمذي ومحمد بن اسحق بن خزيمة أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل وما قالاه ظاهر جداً فان ابن أبي ليلى قال ولدت لست بقين من خلافة عمر فيكون مولده سنة سبع عشرة من الهجرة ومعاذ توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة وقد قيل ان مولده لست مضين من خلافة عمر فيكون مولده على هذا بعد موت معاذ قال ولم يسمع ابن أبي ليلى أيضا من عبد الله بن زيد انتهى وتعبه اليعمرى فقال أمارده سماع ابن أبي ليلى من معاذ فظاهر وأمارده سماعه من عبد الله بن زيد فاذا أراد هذا الحديث فظاهر وان نفى السماع مطلقا فقد قيل في عبد الله انه مات يوم أحد وقيل مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان فعلى الأول لانزاع فيه وعلى الثانى ممكن والزيادة في حديث شعبة وهى حدثنا أصحاب

محمد صلى الله عليه وآله وسلم قضية على ما لم يأت في حديث غيره منها فوجب المصير اليها فلا علة للخبر بشئ مما ذكره الترمذى الا انه اما أن يكون مسنداً أو مرسلًا عن الصحابة وهو في حكم المسند وقد روى ابن أبى لیلی عن عمر وعثمان وعلى عليه السلام وسعد بن أبى وقاص وأبى بن كعب والمقداد وبلال وكعب بن عجرة وزيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان وصهيب وخلق يطول ذكرهم وقال أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم من الانصار انتهى المراد منه . وقال الطحاوى حدثنا أحمد بن داود بن موسى قال نا يعقوب بن حميد بن كاسب قال نا عبد الرزاق عن معمر عن حماد عن ابراهيم عن الاسود<sup>(١)</sup> عن بلال (انه كان يثنى الأذان والاقامة) حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن سنان قال نا شريك عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال (سمعت بلالا يؤذن مثنى ويقيم مثنى) انتهى . قال في التخریج في الاسناد الأول يعقوب بن حميد بن كاسب فيه ضعف وقد وثق ورجال الثانی ثقات اثبات . قال الطحاوى ثنا على بن معبد وعلى بن شعبة قال نا روج ابن عبادة نا ابن جريج أخبرني عثمان بن السائب عن ابيه وأم عبد الملك بن أبى محذورة قال سمعت أبا محذورة يقول (علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاقامة مثنى مثنى وذكر الأذان بزيادة قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) حدثنا ابن أبى داود نا عبد الحميد بن صالح نا وكيع عن ابراهيم ابن اسماعيل بن مجمع بن حارثة عن يزيد بن أبى سلمة مولى سلمة بن الاكوع قال (ان سلمة بن الاكوع كان يثنى الاقامة) قال في التخریج (ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع ضعيف) ثنا محمد بن خزيمة نا محمد بن سنان نا حماد ابن سلمة عن حماد بن ابراهيم قال (كان ثوبان يؤذن مثنى ويقيم مثنى) ثنا محمد بن خزيمة نا محمد بن سنان نا شريك عن عبد العزيز بن رُفَيْع قال سمعت أبا محذورة يؤذن مثنى ويقيم مثنى وقد روى عن مجاهد في ذلك ما حدثنا به يزيد بن سنان نا يحيى بن سعيد القطان نا فطر بن خليفة عن مجاهد (في الاقامة مرة مرة انما هو شئ استخفه الامراء) وخبر مجاهد ان ذلك محدث وان الاصل هو التثنية انتهى . قال في التخریج . يزيد بن سنان المصرى شيخ النسائي ثقة . وروى عنه الطحاوى وسمع من يحيى بن سعيد القطان وطبقته قال النسائي ثقة . وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم سمعت منه وهو صدوق ثقة . وذكره ابن حبان حكى ذلك المزى في التهذيب وهو غير يزيد بن سنان بن فروة الزهاوى وهو ضعيف . والمصرى ثقة . وانما اتفقا اسما لصفة وظاهر الحديث حجة للصادق والقاسم والهادى عليهم السلام ومالك وأبى يوسف ونسبه في البحر الى زيد بن على عليه السلام في أن ألفاظ الأذان مثنى مثنى الا التهليل . واحتجوا مع ما تقدم من الشواهد بما أخرجه ابن خزيمة والديلمي عن عبد الله بن محيرز عن أبى محذورة انه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر نحو عشرين رجلا فأذنوا فاعجبه

صوت أبي مخنورة فعلمه الإذان مثنى الا التهليل آخره قال الطفاىرى سنده صحيح ويدل على ثنية التكبير أيضا في أوله ما أخرجه مسلم في الصحيح من حديث أبي مخنورة وفيه ثنية التكبير في أوله . وما اتفقوا عليه من حديث أنس ( أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ) قال النووي ومعنى يشفع يأتي به مثنى . وعند الباقر والنفس الزكية وأحمد بن عيسى والناصر للحق والمؤيد بالله والإمام يحيى ومحمد بن منصوران التكبير في أول الأذان أربع ونسبه في المنهاج والقاضى في شرحه الى زيد ابن على وجده على عليه السلام وحسلا حديث الاصل على تغليب أكثر الفاظ الأذان والإقامة على أقلها \* واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد عند أحمد وأبي داود وصححه الترمذى وابن خزيمة ولفظه قال ( طاف بي وأنا نائم رجل فقال قول الله أكبر الله أكبر فذكر الأذان بتربيع التكبير بغير ترجيع ) والإقامة فرادى الا قد قامت الصلاة ( قال فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال انها رؤيا حق ) الحديث وبحديث أبي مخنورة لما حكى الأذان عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر التكبير في أوله أربعاً . قال ابن حجر ساقه من حديث أبي مخنورة بتربيع التكبير في أوله - الشافعى وأبو داود والنسائى وابن ماجه وابن حبان ورواه مسلم من حديث أبي مخنورة فذكر التكبير في أوله مرتين فقط . قال ابن القطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة وقد يقع في بعض روايات مسلم تربيع التكبير وهى التى ينبغى أن تعد في الصحيح . وقد رواه أبو نعيم في المستخرج والبيهقى من طريق اسحق بن ابراهيم عن معاذ ابن هشام بسنده وفيه تربيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحق وكذلك أخرجه أبو عوانة في مستخرجه من طريق على بن المدنى عن معاذ . وقال ابن حجر حديث ابى مخنورة ( ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم علمه الاذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة ) هكذا رواه الدارمى والترمذى والنسائى ورواه أيضاً مطولاً وتكلم البيهقى عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد فى الامام وصحح الحديث انتهى ( واجاب ) القائلون بتربيع التكبير عن حجة الاولين بان التربيع زيادة صحيحة وهى مقبولة من الثقة وأيضاً فلا تعارض بين الرايتين لان حديث ( مثنى مثنى ) عام فى كلمات الاذان . والتربيع خاص بالتكبير والواجب العمل بالخاص فيما تناوله وبالعام فيما عداه وأيضاً فهو متأيد بعمل أهل مكة وهى مجمع المسلمين فى الموسم ولم ينكره احد \* وفى الإقامة اختلاف أيضاً فعند الهدوية وابى حنيفة والثورى وابن المبارك مثنى كالأذان مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين استدلالاً بظاهر حديث الأصل وشواهد . وذهب الحسن البصرى ومكحول والزهري والاوزاعى وأحمد واسحق وأبو ثور ويحيى بن يحيى وابن المنذر ومن الصحابة عمر بن الخطاب وابنه وأنس الى افراد الإقامة ماعدا التكبير فى أولها وآخرها ولفظ قد قامت الصلاة ( واحتجوا ) بحديث

عبد الله بن زيد وقد تقدم . وبحديث بلال ( أمرنا ان نشفع الاذان ونوتر الاقامة ) وقد تقدم أيضاً قالوا والتكبير وان كان بالتثنية فصورته صورة المفرد بالنسبة الى الاذان ولذلك استحجب للمؤذن ان يقول كل تكبيرتين بنفس واحد فيقول في الاذان الله أكبر الله أكبر بنفس واحد ثم يقول الله أكبر الله أكبر بنفس واحد فهو في الاقامة مفرد بالنسبة الى ذلك والمناسبة في افراد الاقامة ظاهرة اذ هي لاعلام الحاضرين بخلاف الاذان فهو اعلام للغائبين فناسبه التكبير قالوا فهذا يستحب رفع الصوت في الاذان وحفضه في الاقامة وكرر لفظ قد قامت الصلاة لانه مقصود الاقامة ( وأجاب الاولون ) ان التثنية زيادة وزيادة العدل مقبولة قال ابن القيم في زاد المعاد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه سن التأذين بترجيع وغير ترجيع وشرع الاقامة مثنى وفردى ولكن الذى صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم تأذين بكلمة الاقامة قد قامت الصلاة ولم يصح عنه افرادها البتة . وكذلك الذى صح عنه تكرار لفظ التكبير في أول الاذان ولم يصح الاقتصار على مرتين . وأما حديث أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فلا ينافى الشفع بربع وقد صح التربع . ومما في حديث عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب وأبي محنورة \* وأما افراد الاقامة فقد صح عن ابن عمر استثنى كلمة الاقامة فقال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مرتين واثنتين والاقامة مرة مرة غير انه يقول ( قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ) وفي صحيح البخارى عن أنس ( أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ) الا الاقامة<sup>(١)</sup> وصح في حديث عبد الله بن زيد وعمر في الاقامة ( قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ) وضح في حديث أبي محنورة تأنييد كلمة الاقامة مع سائر كلمات الاذان وكل هذه الوجوه جائزة مجزية لا كراهة فيها وان كان بعضها أفضل من بعض انتهى المراد . وهو كلام جيد وقد ذكر نحوه صاحب المنار ( قوله ويرتل في الاذان ويحذر في الاقامة ) في التلخيص حديث جابر اذا ( اذنت فترسل واذا اقامت فاخدر ) الترمذى والحاكم والبيهقى وضعفوه الا الحاكم فقال ليس في اسناده مطعون فيه الا عمرو بن قائل قال الحافظ لم يقع الا في روايته معنى الحاكم ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عيب المنعم صاحب الشفاء وهو كاف في تضعيف الحديث وروى الدارقطنى من حديث سويد بن غفلة عن علي عليه السلام قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نرتل الاذان ونحذر في الاقامة ) وفيه عمر بن شمر وهو متروك وقال البيهقى زوى باسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة ثم ساقه وقال الاسناد الأول اشهر يعنى طريق جابر . وروى الدارقطنى من حديث عمر موقوفا نحوه وليس في اسناده الا أبو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعى قديم مستور انتهى وتضعيفه لعمر بن شمر استناداً الى ما قاله أهل الجرح والتعديل من رمية بالرفض وانه

يضع الحديث للروافض - قال في الطبقات هو ممن أخرج له محمد بن منصور في الامالي وكتاب الذكر ووثقه المؤيد بالله لانه خرج له في مسنده وقد ذكر انه لا يروى الا عن ثقة ضمه من فم الثقة وروى له غيره من الأئمة فعرف انه من خيار شيعه ائمتنا وانما جرح بسبب رواية فضائل الأئمة انتهى المراد \* والترتيل الثاني . والحذر بالخاء والذال المهملتين الاسراع ويجوز في قوله فاحذر ضم الدال وكسرها وفي معناه الحذر بالميم وهو الاسراع أيضا ( تنبيهان ) الأول اختلف في ابتداء شرعية الاذان متى كان فذهب جمهور الأئمة كالصادق والقاسم والهادي والناصر الى ان الله تعالى علمه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ليلة الأسرى أمر ملكا من ملائكته فعلمه الاذان . قال في الجامع السكافي وروى محمد باسناد من أبي جعفر عليه السلام انه قال من جهالة هذه الأئمة ان يزعموا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما علم الاذان من رؤيا رآها رجل وكذبوا والله لما أراد الله ان يعلم نبيه الاذان جاءه جبريل بالبراق الحديث بطوله . وعن محمد بن الحنفية انه قال الاتقون الله عديم الى أمر جسيم من أمر دينكم فزعمتم انه رؤيا رآها رجل في المنام وذكر حديث المعراج بطوله انتهى . وقال الهادي الى الحق والاذان من أصول الدين وأصول الدين لا يتعلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على لسان بشر من العالمين وما ذكره من الحجة على ذلك هو مافي جمع الزوائد ولفظه ( عن علي بن أبي طالب قال لما أراد الله تبارك وتعالى ان يعلم رسوله الاذان اتاه جبريل صلى الله عليهما بداية يقال لها البراق فذهب يركبها فاستصعبت فقال لها جبريل اسكني فوالله ما ركبك عبيد اكرم على الله من محمد قال فركبها حتى انتهى الى الحجاب الذي يلي الرحمن تبارك وتعالى قال فبينما هو كذلك اذ خرج ملك من الحجاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا جبريل من هذا قال والذي بعثك بالحق اني لاقرب الخلق مكانا وان هذا الملك ما رأيته قط منذ خلقت قبل ساعتي هذه فقال الملك الله اكبر الله اكبر قال فقيل له من وراء الحجاب صدق عبيد انا اكبر انا اكبر ثم قال الملك أشهد ان لا آله الا الله قال فقيل له من وراء الحجاب صدق عبيد لا آله الا انا قال فقال الملك أشهد ان محمدا رسول الله قال فقيل من وراء الحجاب صدق عبيد انا ارسلت محمدا قال الملك حي على الصلاة على الفلاح قد قامت الصلاة ثم قال الله اكبر الله اكبر قال فقيل من وراء الحجاب صدق عبيد انا اكبر انا اكبر ثم قال لا آله الا الله قال فقيل من وراء الحجاب صدق عبيد لا آله الا انا قال ثم أخذ الملك بيد محمد صلى الله عليه وسلم فقدمه فأم أهل السماء منهم آدم ونوح ) قال ابو جعفر محمد بن علي . فيومئذ اكل الله لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم الشرف على أهل السموات والارض رواه البزار وفيه زياد بن المنذر وهو مجمع على ضعفه انتهى ( قلت ) قد أخرجه محمد بن منصور في الامالي فقال حدثني احمد بن عيسى عن محمد بن بكر عن أبي الجارود وهو زياد بن المنذر قال حدثني أبو العلى . قال قلت لمحمد

ابن علي يا أبا القاسم حدثني عن هذا الأذان فانا نقول انما رآه رجل من الانصار في المنام ثم ساق الحديث بمعنى حديث البزار مع اختلاف يسير في الفاظه . وأخرجه أيضا أبو بكر أحمد بن عمرو ابن عبد الخالق الشيرازي في مسنده فقال حدثنا محمد بن عثمان بن مخلد نا أبي عن زياد بن المنذر عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال لما أراد الله تعالى ان يعلم رسوله الأذان أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق فذكر الحديث بطوله . قال السهيلي اخلق بهذا الحديث ان يكون صحيحا لما يعضده ويشاكله من أحاديث الاسرى فيمجموعها يحصل ان معاني الصلاة كلها أو أكثرها قد جمعها حديث الاسرى حتى علمه التحيات قال وهو أقوى من الوحي وانما تأخر حتى أعلم الناس به علي غير لسانه للتنويه به ورفع ذكره بلسان غيره ليكون أقوى لأمره وأنعم لشأنه انتهى \* وذكر نحوه أبو عمر بن عبد البر في شرح الموطأ وروى الحديث القاضي عياض في كتابه الشفاء من طريق البزار ساكتا عليه وتكلم في تفسير ألفاظه وتأويل ما يفهم منه التحيز والجهة بكلام نفيس . وزياد بن المنذر هو الذي تنسب اليه الجارودية من الزيدية ذكر له في الطبقات ترجمة طويلة وذكر ممن سمع منهم زيد بن علي ومحمد بن علي الباقر والصادق وعبد الله بن الحسن بن الحسن وبجي ابن زيد بن علي عن أبيه عن جده وعن أبي برزة ومحمد بن كعب والحسن وخلائق (قال .) السيد ادريس في كنز الأخبار كان أبو الجارود عالما بالكلام جدلا مناظرا ومذهبا ان النص على أمير المؤمنين يحتاج في معرفته الى النظر والاستدلال وهو مذهب علماء المعترة وفضلائها عليهم السلام وترجمه القاضي احمد بن صالح ونقل عن نشوان ان الزيدية الآن على رأيه وذكره السيد صارم الدين وابن حابس وابن حميد في فقات الشيعة وخرج حديثه جماعة من الأئمة والله تعالى أعلم .

ومن حججهم أيضا ما أخرجه أبو داود في مراسيله عن عبيد بن عمير الليثي أحد كبار التابعين ان عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبقك الوحي بذلك . قال السيوطي وبذلك يعلم ان العمل وقع بالوحي لا بمجرد الرؤيا من الصحابة . وأخرج الطبراني في الأوسط عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (لما أسرى به أوحى اليه بالأذان فقتل به جبريل عليه السلام فعلمه) وفيه راو متروك وأخرج الدارقطني في الافراد من حديث أنس (ان جبريل عليه السلام أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالأذان حين فرضت الصلاة) وفيه راو ضعيف وابن مردويه من حديث عائشة مرفوعا لما أسرى به أذن جبريل فظنت الملائكة انه يصلي بهم فقدمي فصليت وفي اسناده من لا يعرف وهذه الأحاديث مؤيدة لما رواه البزار ويحمل تعليم جبريل . انه كان في مرة أخرى لأن الاسرى وقع مرتين كما صرح به السيرة النبوية وصححه كثير من العلماء \* وذهب آخرون الى انه شرع بعد الهجرة كما أخرجه



البخارى ومسلم والترمذى والنسائى عن ابن عمر قال (كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون  
 فيتحينون الصلاة وليس ينادى بها أحد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا مثل ناقوس  
 النصرى . وقال بعضهم قرنا مثل قرن اليهود فقال عمر الا تبعثون رجلا ينادى بالصلاة فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قم يا بلال فاد بالصلاة) ومعنى يتحinson أى يقدرون لها حيناً فتكلموا  
 في ذلك أى في مشقة ذلك التحين فطلبوا علامة لدخول الوقت يأتون بها من غير كثير مشقة ذكره  
 ابن حجر المكي في شرح المشكاة ونحوه ما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وغيره من حديث عبيد  
 الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر (ان بلالا كان يقول أول ما أذن أشهد ان لا إله الا الله حى على  
 الصلاة فقال عمر قل في أثرها أشهد ان محمداً رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قل كما أمرك عمر) وأخرج احمد والترمذى وابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه عن عبيد الله بن  
 زيد الانصارى قال (لما هم النبي صلى الله عليه وآله وسلم باليق وأجمع ان يضرب بالناقوس يجمع  
 به الناس للصلاة وهو له كاره لموافقته النصرى طاف بي من الليل طائف وأنا نائم رجل عليه ثوبان  
 أخضران وفي يده ناقوس بحمله فقلت يا عبد الله أتبيع الناقوس قال وما تصنع به قلت ندعوا به الى  
 الصلاة قال أفلا أدلك على خير من ذلك قلت بلى قال تقول الله أكبر) الى آخر الفاظ الأذان  
 التجمع عليها بترييع التكبير في أوله وثنيه ما عداه وأفراد التهليل آخره قال (فلما أصبحت أتيت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته فقال أنها لرؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال فالتق عليه  
 ما رأيت فانه اندى مثلك صوتاً قال فقمتم فجعلت القي عليه على بلال فيؤذن به فسمع ذلك عمر وهو في  
 بيته فخرج يجر ردائه يقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما رأى) رواه أبو داود وابن ماجه  
 والدارمى وصححه الترمذى وابن خزيمة وهو في جامع الأصول بروايات كثيرة مختلفة الألفاظ من  
 حديث عبد الله بن زيد وغيره \* فهذه حجة من ذهب الى انه شرع بعد الهجرة وان الحكم بمشروعيته  
 مستند الى تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لرؤيا عبد الله بن زيد (واجابوا) عن حجة الأولين بوجوه  
 (منها) ان الأحاديث المروية في كونه وقع ليلة الاسرى ضعيفة (ومنها) ان العقل والعادة والشرع  
 يحيل وقوع التردد والتشاؤم فيما يجمع به الناس للصلاة مع تقدم تعليمه ليلة الاسرى أو غيرها (ومنها)  
 انه لو صح حديث الاسرى لم يكن فيه ما يقتضى شرعيته في حق الأمة لأنه انما فعله الملك ولا يلزم  
 من فعله أنا مأمورون بذلك . و(منها) انما ذكرتم من انه يلزم استناده الى مجرد الرؤيا غير لازم لما  
 ذكره النووي في شرح مسلم ولفظه . ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان فشرعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم بعد ذلك أما بوحى وأما باجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم على مذهب الجمهور في جواز الاجتهاد له وليس  
 عملاً بمجرد المنام فهذا ما لا شك فيه بلا اختلاف (وأجاب الأولون) بان حديث علي عليه السلام أخرجه

الائمة من اولاده ومدار تضعيفه على رواية أبي الجارود وقد تقدم ماعليه واعتضاده بالشواهد ومرسل  
أبي داود المجزوم به وهو يفيد قوة مع جلالة روايته وكثير من الأحكام تثبت بدون ذلك ( وبانه )  
لا منافاة بين رؤيا عبد الله بن زيد وشرعيته ليلة الاسرى لوضوح الحكمة في ذلك وهي ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أريه ليلة الاسرى - وسمعه مشاهدة في ذلك المقام الرفيع الشأن وهو  
أقوى من الوحي كما ذكره السهيلي فيما تقدم تأخر فرض الأذان الى المدينة وأرادوا اعلام الناس بمواقيت  
الصلاة ولبث الوحي حتى رأى الانصارى فوافقت ما سمعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلذلك  
قال انها لرؤيا حتى ان شاء الله . وعلم بذلك ان مراد الله بما رآه في السماء ان تكون سنة في الأرض  
وأيد ذلك موافقة رؤيا عمر مع ان السكينة تنطق على لسانه واقتضت الحكمة أيضاً ان يكون الاذان  
على لسان غيره صلى الله عليه وآله وسلم من المسلمين لما في ذلك من التنويه من الله بعبدته والرفع  
لذكره كما أشار اليه قوله عز وجل ( ورفعنا لك ذكرك ) ومن رفع ذكره الاعلان باسمه مع اسم ربه  
عز وجل على لسان غيره والله أعلم . وقد أطال بعض شراح السنن من الشافعية في نصرة هذا  
المذهب بكلام نفيس قد وقع الالمام ببعض منه <sup>(١)</sup> ( التنبيه الثاني ) اختلف العلماء هل الاذان والاقامة  
واجبان أو مستنونان فذهب أكثر العترة وطاووس ومالك وأحمد والاصطخري والاوزاعي وداود  
وابن المنذر وحكى عن محمد بن الحسن الى الوجوب وذهب الفريقان وزيد بن علي والناصر الى انها  
سنة ( احتج الاولون ) بادلة منها حديث ( أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ) وقد تقدم  
والظاهر ان الأمر له هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فينصرف الى الامر الشرعي ومن يلزم اتباعه  
كما حققه أهل الاصول في قول الصحابي ( أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا ) وقد وقع في رواية عطاء  
( أمر بلالاً ) قال ابن دقيق العيد وفي هذا الموضع زيادة على ما ذكر وهو ان العبادات والتقديرات  
فيها لا تؤخذ الا بتوقيف انتهى وفي رواية النسائي ( أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ) وهي اصرح  
بالمرام قال الحاكم صرح برفعه امام أهل الحديث ومزكى الرواة بلا مدافعة يعنى به ( يحيى بن معين ) كما

(١) ح وقال المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في الاعتصام بعد ذكر حديث عبد الله  
ابن زيد في رؤيا الاذان مالم يظهروا خبر مبتدأ الاذان هذا من طريقين في احدهما هشيم قالوا فيه  
لين ويدلس عن زياد وعن يونس وهما مجهولان عن أبي عمير بن انس قال ابن القطان لم تثبت عدالته  
وفي الاخرى المعلى بن منصور قال ابن حنبل كان يكذب عن عبد السلام بن حرب قالوا انكر  
احمد بن حنبل بعض أمره عن أبي العميس عن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد الانصارى  
صاحب الرؤيا عن أبيه عن جده قال البخاري لم يسمع بعضهم من بعض واستضعف هذا الخبر  
تمت من خط المصنف

أورده في المستدرک قال وتابعه على ذلك الثقة المأمون قتيبة بن سعيد وهو صحيح على شرطهما وروايتهما عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن أنس ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلالاً ) الحديث وقد أخرجه أبو عوانة من طريق عبيد ان المروزي عن عبد الوهاب يرفعه وطريق يحيى عند الدارقطني أيضاً ولم ينفرد به عبد الوهاب فقد رواه البلاذري من طريق ابن شهاب الخياط عن أبي قلابة ووقوع الاذان عقيب المشاورة في أمر النداء قرينة على ان الأمر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( ومنها ) حديث مالك بن الحويرث في الصحيحين وغيرها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم ) هذه رواية البخاري ( ومنها ) قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث عبد الله بن زيد ( قم مع بلال فالتق عليه ما رأيت فليؤذن به ) وكذا قوله في حديث بلال ( قم فناد بالصلاة ) وظاهر الامر فيها ذكر يدل على الوجوب قال ابن بهران والاحاديث المتضمنة للامر بالاذان كثيرة انتهى . ولمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه على ذلك . قال في الجامع السكافي اجمع ابرار العترة وصالحوا المسلمين على أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يؤذن له حتى قبضه الله عز وجل ولم يزل يؤذن لعلي ابن أبي طالب كرم الله وجهه والى يومنا هذا باجماع الامة انتهى ( والذاهبون ) الى أنهما سنة حملوا الاوامر على النذب بدليل تركه في مزدلفة كما ثبت في بعض الروايات الصحيحة ولو كان واجبا لأمر به صلى الله عليه وآله وسلم ولما ورد في حديث سلمان اذا كان الرجل بارض في<sup>(١)</sup> فحانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماءً فليتيمم فان أقام صلى الله عليه وآله وسلم معه ملكاه وان أذن وأقام صلى الله عليه وآله وسلم خلفه من خلق الله ما لا يرى طرفاه أخرجه عبد الرزاق والمقدسي ( وأجابوا عن ادلة الاولين ) فقالوا أما حديث أنس ( أمر بلال ) فلان الاوامر في تعليم الكيفيات لا ينبغي ان يقال بانها للوجوب لان الغرض منها متعلق بالكيفية وهي تابعة في الوجوب وعدمه لما هي كيفية له ولا يستلزم الامر بالكيفية وجوب المكيف بها لانه ذلك فرع استفادة وجوب الكيفية من الامر بها ولا يعقل الوجوب فيها مع قطع النظر عن أصلها فلو استفيد من الامر بها الوجوب لم يكن متعلق الوجوب الا بالأصل وهي كناية لا تتبادر في موارد الاستعمال ولا يلتفت الاذهان اليها كما تلتفت الى سائر المعاني الكنائية وذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح الصلاة بركعتين خفيفتين ثم ليطول بعدها ماشاء واجعل آخر صلاتك وتراً وفي صلاة الاستخارة فليركع ركعتين ثم ليقول ( اللهم اني استخيرك ) ونظائره كثيرة ذكر هذا صاحب نجوم الانظار وفيه نظر لما ذكره أهل الأصول منهم الشيخ أبو اسحق الشيرازي فقالوا الامر بالصفة أمر بالموصوف فاذا أمر بالطمأنينة في الركوع والسجود فهو أمر بهما لانه لا يتم الا بهما وقال ابن دقيق العيد (١) أي قفرا ه تلخيص ولفظ القاموس التي بالكسر قفر الارض كالقواء بالكسر والمد اه

في شرح الامام الامر بإيجاد الصفة وادخالها في الوجود يقتضى الامر بالموصوف لاستحالة دخول الصفة في الوجود بدون الموصوف وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وقد يكون الامر بالصفة على تقدير وجود الموصوف وقد يحتمل الحال الامر من كقوله صلى الله عليه وآله وسلم (افشوا السلام بينكم) هل المراد افشاء السلام في الوجود فيكون امراً بأصل السلام أو المراد افشاؤه على تقدير وجوده أى اذا سلمتم فليكن فاشياً انتهى (١) اذا عرفت ذلك فالامر بالصفة اذا كان امراً بالموصوف كان دليلاً على الوجوب اذ هو الاصل في ذلك وهو معنى ما ذكره ابن دقيق العيد في شرح العمدة بقوله وقد يستدل بهذا الحديث على وجوب الاذان من حيث انه اذا أمر بالوصف لزم ان يكون الاصل مأموراً به وظاهر الامر الوجوب انتهى . الا ان تقوم قرينة في الموصوف تصرفه عنه انتفى الوجوب عنه وعن صفته وما ذكره صاحب النجوم من الامثلة الدالة على عدم الوجوب كقوله ( اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح الصلاة ) لا يكون من محل النزاع لقيام الدليل على سنية المكيف وهو قيام الليل فكذا ما هو كفيته وفتح عليه وهو القرينة الصارقة لظاهر الامر في الصفة عن الوجوب وقس عليه نظائره بخلاف حديث أنس فان المفروض عدم انتهاض الدليل على سنية الاذان حتى يكون من قبيل تلك الامثلة وعلى تسليم انتهاضه فعدم الوجوب انما هو من تلك الحثية لامن جهة ان الامر بالصفة ليس أمراً بالموصوف مطلقاً كما ذكره في النجوم فتأمل والله أعلم . ( وأما ) حديث مالك بن الحويرث بقوله فيه ( وليؤمكم أ كبركم ) يصلح قرينة كون الامر للندب وفيه انه تمسك بدلالة الاقتران وهي ضعيفة عند المحققين قالوا وأما قوله ( فليؤذن به قم فناد بالصلاة ) فترائن كون الامر فيه ليس للوجوب لا تخفى على من تأمل سياق الاحاديث وفيه انه خلاف الظاهر من صريح الاوامر وما احتجوا به على سنيته بتركه في مزدلفة غير مفيد لاحتمال الخصوصية لوقوعها هنالك في كثير من العبادات كالجمع بين الصلاتين وكونه جمع تأخير والقصر للصلاة . وأما حديث سليمان فلم تقف على اسناده ورجال رواه والظاهر من صريح الاوامر وجوب الاذان والاقامة على الكفاية وانه من الشعار في الدين ويدل على ذلك حديث مالك ابن الحويرث المتفق عليه وفيه ( اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أ كبركم ) فانه يتبادر المحل الجامع للناس الذي تحضرهم الصلاة فيه فينبغي على هذا أن يعتبر ما هو أعم من المسجد مما يجتمع

(١) ح قال بعض الحنابلة اذا ورد الامر بهيئة أو صفة لفعل دل الدليل على انها مستحبة جاز التمسك به على وجوب أصل الفعل لتضمنه الامر به لان مقتضاه وجوبها فاذا خولف في التصريح بقى التضمن على أصل الاقتضا قال ذكره أصحابنا ونص عليه أحمد حيث تمسك على وجوب الاستنشاق بالامر بالمبالغة وقالت الحنفية فيما حكاه الجرجاني لا يبقى دليل على وجوب الاصل ذكر ذلك الوركشي في البحر المحيط تمت من خط المصنف

فيه للصلاة من الاماكن أشار الى هذا المعنى في النجوم . ويؤيده ما رواه البيهقي في سننه بسنده الى الاسود وعلقمة قالاً أئتنا ابن مسعود في داره فقال أصلي هؤلاء خلفكم قلنا لا قال قوموا فصلوا فلم يأمرنا بأذان ولا إقامة ثم اقتصأ صلاته بهما ورواه مسلم في صحيحه وأخرج البيهقي أيضاً من حديث علقمة قال صلى عبد الله بن مسعود بي وبلا اسود بغير أذان ولا إقامة وربما قيل يجزينا أذان الحى وإقامتهم . وأخرج من حديث ابن عمر موقوفاً إذا كنت في قرية يؤذن فيها ويقام أجرك ذلك وأخرج أيضاً بإسناده الى عمرو بن دينار قال كان ابن عمر يقول من صلى في مسجد قد أقيمت فيه الصلاة أجراته إقامتهم قال البيهقي وبه قال الحسن والشعبي والنخعي انتهى . ويشير الى نحوه قول محمد بن منصور فيما نقله عنه في الجامع الكافي ونصه الاذان عندنا سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو اجتمع الناس على تركه لضلوا والامة بعضها تؤدي عن بعض كالجهد في سبيل الله مع الامام العادل تؤديه الامة بعضها عن بعض لو اجتمعوا على تركه لضلوا انتهى وهو معنى ماسياتي للامام في قوله اذا كنت في حضر فاذنهم يجزيك وان أذنت فهو أفضل وفي المسئلة أقوال مستوفاة في السائط

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه علي بن الحسين عليهم السلام انه كان يقول في أذانه حى على خير العمل حى على خير العمل)

ثم أخرجه البيهقي في سننه قال أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ انا أبو بكر بن اسحق انا بشر ابن موسى نا موسى بن داود نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن الحسين كان يقول في أذانه اذا قال حى على الفلاح قال حى على خير العمل ويقول هو الاذن الاول قال في التخريج - محمد بن عبد الله - هو الحاكم صاحب المستدرک وشيخه أبو بكر بن اسحق هو أحمد بن اسحق ابن أيوب بن يزيد النيسابوري امام جمع بين الفقه والحديث ذكره الذهبي في النبلاء وأحسن الثناء عليه <sup>(١)</sup> ونقل عن الحاكم انه بقى أبو بكر يعق بنيسابور ثيقاً وخمس سنين لم يؤخذ عليه في فتاويه مسئلة وهم فيها وانه كان يخلف الامام ابن خزيمة في الفتوى وشيخه بشر بن موسى ذكره الذهبي في التذكرة وقال المحدث الامام الثبت أبو علي البغدادى قال الدارقطني ثقة نبيل وذکر شيوخته ومن أخذ عنه قال في التخريج ولا يُقصر ببشر بن موسى انه لم يرو عنه أحد من الستة مع ثقته وحفظه ورواية مثل الطبراني وغيره عنه وتوثيق الدارقطني اياه فحديث الحاكم وشيخه أبي بكر بن اسحق يدخل في الصحيح وباقي رجاله على شرط مسلم فهو صحيح الى علي بن الحسين عليه السلام وفي شرح التجريد للمؤيد بالله مالفظة وروى أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا حاتم بن اسماعيل عن جعفر

عن أبيه وسلم بن أبي مریم أن علی بن الحسین كان يؤذن فإذا بلغ حی علی الفلاح قال حی علی خیر العمل ويقول هو الاذان الاول وليس يجوز أن يحمل قوله هو الاذان الاول الا انه أذان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وأخبرنا أبو العباس الحسنى قال أنا محمد بن علی بن الحسن بن الصباغ و یوسف ابن محمد الکسائی وأحمد بن عثمان بن سمیع الثقفی قالوا أنا عمار بن رجاء قال نا أزهر بن سعد عن ابن عون عن نافع عن بن عمر انه كان يقول فی اذانه حی علی خیر العمل. وروی أبو بکر بن أبی شیبة قال نا أبو أسامة قال نا عبید الله عن نافع قال كان ابن عمر ربما زاد فی اذانه حی علی خیر العمل انتهى كلام التجرید. وقد أخرج الروایة ایضاً عن ابن عمر البیهقی ایضاً یسانیده فقال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعید بن أبی عمر وقلنا نا أبو العباس محمد بن یعقوب قال نا یحیی بن أبی طالب قال نا عبد الوهاب بن عطاء قال نا مالک بن أنس عن نافع قال كان ابن عمر یکبر فی النداء ثلاثاً ویشهد ثلاثاً وکان أحياناً اذا قال حی علی الفلاح قال علی أثرها حی علی خیر العمل ورواه عبید الله بن عمر عن نافع قال كان ابن عمر ربما زاد فی اذانه حی علی خیر العمل ورواه لیث بن سعد عن نافع قال كان بن عمر کما أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال نا أبو بکر بن اسحاق قال نا بشر بن موسى قال نا موسى بن داود قال نا الليث بن سعد عن نافع قال كان ابن عمر لا يؤذن فی سفره وکان یتیم حی علی الصلاة حی علی الفلاح وأحياناً يقول حی علی خیر العمل ورواه محمد بن سیرین عن ابن عمر انه كان يقول ذلك فی اذانه وكذلك رواه نسیر بن ذعلوق عن ابن عمرو قال فی السقر وروی ذلك عن أبی امامة انتهى قال فی التخریج والاسناد المروی من طریق الليث تقدم الكلام علی تصحیحه \* واللیث ابن سعد امام کبیر الشأن محتج به فی الصحیح. وفی الاسناد الاول یحیی بن أبی طالب فی کلام وقد وثقه الدارقطنی وقال الذهبی محدث مشهور والدارقطنی من أخبر الناس به وروی عنه البیهقی فی سننه عدة أحادیث وشيخه الحاكم فی المستدرک وصح له جملة أحادیث غالبها من روايته عن عبد الوهاب ابن عطاء. وعبد الوهاب من رجال البخاری فی الأدب واحتج به الباقر ووثقه یحیی بن معین وغيره فقد بان لك بما أخرجه المؤید بالله والبیهقی وابن أبی شیبة فی تأذین عبد الله بن عمرو زین العابدين یحیی علی خیر العمل مع ما علم من شدة تحری عبد الله بن عمر فی الاتباع لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول زین العابدين إته الاذان الاول ولا یحمل الاعلی ما ذكره المؤید بالله انه كان علی عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه من السنن الثابتة ویدل علیه ایضاً ما رواه المؤید بالله عن أبی بکر المقری قال فی التذکرة قصة علامة قال حدثنا الطحاوی قال ثنا أبو بکر محمد بن علی ابن داود البغدادی قال فی التذکرة حسن الحديث قال نا أبو عاصم وهو النبیل (اسمه الضحاک بن مخلد) بسط ترجمته فی الطبقات وأکثر من تعداد شیوخه ومن أخذ عنه وعد من شیوخه ابن جریر ومالک

والثوري وجعفر الصادق وغيرهم وافق الحفاظ على ثقته وجلالته وفقهه وديانته قال نا ابن جريج وهو الامام المشهور قال نا عثمان بن السائب وقد وثقه الذهبي في الكاشف وابن حبان قال أخبرني أبي وهو السائب المكي قال في الطبقات يروي عن مولاه عبد الملك بن أبي مخذومة وعنه ابنه عثمان وثقه ابن حبان وأخرج له أبو داود والنسائي والمؤيد بالله وقال في الميزان عن مولاه في الاذان لا يعرف انتهى \* وتوثيق ابن حبان اياه يدفع جهالته كما لا يخفى عن عبد الملك بن أبي مخذومة بسط ترجمته في الطبقات وقال وثقه ابن حبان وقال في جامع الأصول هو صالح الحديث على قلته خرج له الترمذي والنسائي والمؤيد بالله عن أبي مخذومة الصحابي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان كما تؤذنون الآن وذكر تلك الكلمات ومنها حتى على خير العمل \* وقال أيضاً في شرح التجريد أخبرنا أبو العباس الحسن بن علي بن الحسن الظاهري قال نا محمد بن محمد بن عبد العزيز قال نا عباد بن يعقوب قال نا عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب قال حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يقول ان خير أعمالكم الصلاة وأمر بلالا ان يؤذن بحى على خير العمل) وللسيد أبي عبد الله محمد بن علي بن الحسن ابن عبد الرحمن العلوي صاحب الجامع الكافي ممن ذكره الذهبي في النبلاء وأحسن الثناء عليه بما يستحقه كتاب نحو كراسين أو ثلاثة في التأذين بحى على خير العمل أورد فيه أحاديث مرفوعة وموقوفة على أمير المؤمنين عليه السلام وبنيه الحسين ومحمد بن الحنفية وغيرهم من منبهم ومن بنى هاشم وفي أسانيد ذلك من قد تكلم فيه الا ان في مجموعها ما يقوى بعضها ببعض ويدل ان له أصلاً . وقد نقل الامام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام في الاعتصام من ذلك شطراً فليراجعه من أراد الاطلاع على بعض كتاب السيد أبي عبد الله العلوي . وقال ابن حميد في التوضيح قال السيد محمد ابن ابراهيم الوزير رحمه الله ذكر المحب الطبري امام الشافعية في عصره في كتابه الجليل المسمى باحكام الأحكام ما لفظه - ذكر الحيلة بحى على خير العمل عن صدقة بن يسار عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه كان اذا أدن قال حى على خير العمل أخرجه سعيد بن منصور . وروى ابن حزم في كتاب الاجماع عن ابن عمر انه كان يقول في أذانه حى على خير العمل . قال السيد عز الدين ومن أراد أن يعرف قدر هؤلاء الذين أخرجوا هذه الأحاديث عند الشافعية وغيرهم أغنى البيهقي والمحب الطبري وابن حزم وسعيد بن منصور فليراجع تراجمهم في طبقات الحفاظ للذهبي وغيره وقد حكى ( السيد العلامة جمال الدين علي بن أمير المؤمنين شرف الدين عليهما السلام ) بعد كلام أورده في ذلك ما لفظه وبالاستناد المقدم وغيره الى سليمان الحنفى قال نا الامام الحافظ زين الدين العراقي قال نا الامام علاء الدين مغطاي بن قليج الحنفى امام الحنفية في كتاب التلويح شرح الجامع الصحيح ما لفظه (وأما) حى على

خير العمل قد ذكر ابن حزم انه صح عن عبد الله بن عمر وأبي امامة بن سهل بن حنيف أنهما كانا يقولان في اذانهما حي على خير العمل . قال مغلطاي وكان علي بن الحسين يفعله انتهى . وذكر سعد الدين التفتازاني في جلاشية شرح عضد الدين على المختصر في الأصول ان حي على خير العمل كان ثابتاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان عمر هو الذي أمر ان يكف الناس عن ذلك مخافة ان يثبط الناس عن الجهاد ويتكلموا على الصلاة وهو معنى ما ذكره الامام الهادي الى الحق عليه السلام في الاحكام ولفظه وقد صح لنا ان حي على خير العمل كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤذنون بها ولم تطرح الا في زمن عمر بن الخطاب فانه أمر بطرحها وقال ( أخاف ان يتكلم الناس على ذلك ) انتهى وفي كتاب السنام مالفظة الصحيح ان الأذان شرع بحى على خير العمل لانه اتفق على الأذان به يوم الخندق ولانه دعاء الى الصلاة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ( خير اعمالكم الصلاة ) انتهى . وأخرج احمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي عن ثوبان والطبراني عن ابن عمر والطبراني أيضاً عن سلمة ابن الأكوع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلاة ولا يحافظ على الصلاة الا مؤمن ) وقال ابن حميد في توضيحه وقد ذكر الرؤياني ان للشافعي قولاً مشهوراً بالقول به . وقد قال كثير من علماء المالكية وغيرهم من الحنفية والشافعية انه كان حي على خير العمل من ألفاظ الأذان ( قال ) الزركشي في البحر المحيط ( ومنها ) ما الخلاف فيه موجود كوجوده في غيرها وكان ابن عمر وهو عميد أهل المدينة يرى افراد الأذان والقول فيه حي على خير العمل انتهى ( وأما ) الحديث الذي أخرجه البيهقي في نسخ التآذين بحى على خير العمل فهو حديث لا يقوم باسناده حجة ولفظه . أخبرنا محمد بن احمد بن الحرث الفقيه قال انا أبو محمد بن حيّان أبو الشيخ الاصبهاني قال نا محمد بن عبد الله بن رُسْتَه قال نا يعقوب بن حميد بن كاسب قال نا عبد الرحمن بن سعد المؤذن عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني حفص بن عمر بن سعد عن أبيائهم عن أجدادهم عن بلال انه كان ينادى بالصبح فيقول حي على خير العمل فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم وترك حي على خير العمل انتهى . وقد جمع الاسناد ضعفاً على الولاء أولهم يعقوب بن حميد بن كاسب فهو وان قال البخاري فيه لم نر الا خيراً هو في الأصل صدوق وروى عنه فيما قيل فقد قال فيه يحيى بن معين والنسائي ليس بشيء وقال أبو حاتم ضعيف ووثقه يحيى ابن معين في رواية وغيره وهو مختلف فيه وهو على ضعفه أحسن حالا ممن فوقه . وشيخه عبد الرحمن ابن سعد قال في الميزان ليس بذلك ساق ابن عدى له أحاديث عن أبيائه يروى عن أبيه وابن المنكر وسجاعة وقال يحيى بن معين ضعيف وكذا ذكر تضعيفه المزني في تهذيب السكال . وشيخه عبد الله ابن محمد . قال في الميزان عبد الله بن محمد بن سعد القزط عن أبيائه ضعفه ابن معين وساق من طريق



ابراهيم بن المنذر عن عبد الله بن سعد حدثني عبد الله بن محمد وعمار وعمر ابنا حفص عن الأصم عن  
اجدادهم فذكر حديثا مرفوعا في تكبير صلاة العيدين والخطبة وقال ما لفظه. قال عثمان بن سعيد قلت  
ليحيى بن معين كيف حال هؤلاء قال ليسوا بشيء انتهى. فكيف يحتاج بهذا الحديث الذي رواه  
ضعفاء على الولاة ومن جنح من مجتهدى المتأخرين الى تصحيح كونه من ألفاظ الأذان العلامة  
الجلال في ضوء النهار ونقل فيه اجماع العترة عليهم السلام وكذا صاحب منظومة الهدى ولفظه

ومنها على خير العمل قال به آل النبي عن كمل

وقيل لادليل فيه يُقبل وأحوط القولين عندى العمل

قال في شرحها بعد كلام يعنى ان التأذين يحى على خير العمل احوط من تركها عملا لتعارض  
الادلة من الجانبين وللخروج من الخلاف على انه قد يكاد يرجح مع النظر في ادلة المثبتين والممانعين  
الجزم بثبوتها لكثرة ادلته وقوة بعضها لنفسه وبعضها لغيره فلا يقصر عن بلوغ درجة الصحة أو  
الحسن انتهى .

ص ( وقال زيد بن علي من اذن قبل الفجر فقد أحل ما حرم الله وحرم ما أحل الله )

ش قال القاضى أما تحليل ما حرم الله فالصلاة في غير وقتها لان الاذان دعاء الى الصلاة ولم يأذن  
الشارع صلى الله عليه وآله وسلم بصلاة الفجر قبل طلوعه ( قلت ) وأقرب من ذلك انه يؤدى الى أن  
يصلى بغير اذان على تقدير تأخير الصلاة الى دخول الوقت مجتزئا بالاذان قبله و (أما) تحريم ما أحل الله  
فالأكل والشرب مثلا للصائم ومعنى تحريمه لذلك ان السامع يعتقد انه لم يؤذن الا بعد تبين الخيط  
الأبيض من الخيط الاسود وذلك محرم للطعام والشراب على مريد الصيام وإنما خص عليه السلام  
الفجر لان بعضهم قد قال في اذان الفجر خاصة انه يجوز قبل طلوعه وذلك وقت السحر وقيل الليل كله  
وقيل بعد ذهاب وقت اختيار العشاء انتهى \* قلت وقد ذهب الى ذلك <sup>(١)</sup> جماعة من السلف فروى  
عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الرحمن بن محمد المحاربى عن اسماعيل بن مسلم قلت للحسن البصرى  
يا أبا سعيد الرجل يؤذن قبل الفجر يوقظ الناس فغضب وقال علوج فرأغ لو ادركهم عمر بن الخطاب  
لا وجع جنوبهم (من) اذن قبل الفجر فأتى صلى أهل ذلك المسجد باقامة لا اذان فيه ) وعن ابراهيم النخعى  
انه كان يكره ان يؤذن قبل الفجر وعنه قال سمع علقمة بن قيس مؤذنا بليل فقال لقد خالف هذا سنة  
من سنة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو نام على فراشه لكان خيرا له ومن طريق  
رؤيد الياشى عن ابراهيم النخعى قال كانوا اذا اذن المؤذن بليل قالوا له اتق الله واعد اذانك . ومن  
طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثورى عن أبى اسحق السبيعى عن الاسود بن يزيد قال

(١) أى الى ما ذهب اليه الامام عليه السلام

قلت لعائشة أم المؤمنين متى توترين قالت بين الاذان والاقامة وما كانوا يؤذنون حتى يصبحوا. وروى يحيى القطان نا عبید الله نا نافع قال ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر وهو الذى ذهب اليه أيضا الهادى والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو حنيفة ومحمد والثورى وحجتهم ما رواه أبو داود والترمذى من حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامرہ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع فينادى ألا ان العبد نام ألا ان العبد نام وهو وان قال الترمذى هذا حديث غير محفوظ ومثله عن علي بن المدينى فهو متأيد بما تقدم من الآثار الدالة على انكارهم الاذان قبل الوقت وبما روى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر. رواه أبو داود لكنه قال بعد ان ساقه من طريق شذاد مولى عياض عن بلال ما لفظه وشذاد مولى عياض لم يدرك بلالا وذكره البيهقى في سننه واعله بالارسال أيضا الا ان رجال اسناده ثقات وقال قدروى من أوجه آخر كلها ضعيفة قد تبينا ضعفها في كتاب الخلاف وإنما يعرف مرسلًا من حديث حميد بن هلال وغيره انتهى وذكر ان الاصح حديث عمر يعنى به ما رواه عبد العزيز بن أبى روادنا نافع عن مؤذن لعمر يقال له مسروح اذن قبل الفجر فامرہ عمر فذكر نحوه أى مثل حديث ابن عمر عن بلال وفي رواية يقال له مشروح أو غيره ورواه الدراوردى عن عبید الله بن نافع عن ابن عمر قال كان لعمر مؤذن يقال له مسعود فذكر نحوه وذهب مالك واصحابه والشافعى وبه قال أحمد بن حنبل واسحق وداود والطبرانى وهو قول أبى يوسف القاضى الى جواز الاذان قبل طلوع الفجر في ذلك خاصة و ( حجتهم ) حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( ان بلالا يؤذن بليل فكلوا وأشربوا حتى تسمعون تأذين ابن أم مكتوم ) اخرجه البخارى ومسلم وغيرهما قال الترمذى حديث حسن صحيح وفى الباب عن ابن مسعود وعائشة وأئيسة وانس وأبى ذر وسُمرة وجعلوا هذا الحديث راجحا على ما احتج به الاولون من الآثار والاحاديث قال البيهقى بعد ان ساقها والاحاديث الصحاح التى تقدم ذكرها مع فعل أهل الحرمين أولى بالقبول منه يعنى من الحديث الذى يبين ارساله. وقال غيره وما ثبت عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أولى ان يرجع اليه من جميع ما ذكرناه من الآثار والاحاديث المعلولة قالوا والحكمة فى ذلك ان صلاة الفجر فى أول الوقت ذات فضل وهى تأتى فى حال نوم فلو لم يؤذن حتى يطلع الفجر لما أمكنه الوضوء والغسل والاجتماع فى المسجد الا بعد الاسفار كثيرا فشرع الاذان ليلاً لهذه العلة كئى يتنبه الناس ويتأهبوا فى أول الوقت وهذا أصل لما يفعل من ذكر الله تعالى وتسييحه والصلاة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قبل اذان الصبح وكذلك يفعلون يوم الجمعة لكونه شرع للناس التكبير لصلاة الجمعة وقالت طائفة يجوز أن يؤذن قبل الفجر ان كان يؤذن بعده

حكاه ابن المنذر ( قال ) الفقهاء من أصحاب الشافعي والسنة ان يؤذن للصبح مرتان احدهما قبل  
الفجر والاخرى عقيب طلوعه للحديث في ذلك قال وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر  
وبعضها بعده فان اقتصر على اذان واحد فالأفضل ان يكون بعد الفجر على ما هو المأمور في سائر  
الصلوات . وذكر صاحب النجوم وجه الجمع بين ادلة الفريقين فقال والذي يقوى بل يتعين للجمع ان  
بالا اذن له في التقديم قدرا يسيرا يمكن فيه التأهب لوقت الفضيلة كما يشير اليه قوله ( ليوقف نائمكم  
ويرجع قائمكم ) فيؤذن في وقت الفجر المستطيل كما وقعت الإشارة اليه في الحديث أيضا فيكون الانكار  
عليه لاجل الزيادة على ذلك القدر ولذا أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي ( ألا ان  
العبد قد نام ) لينبه الناس على ما وقع له من الخطأ وانه لم يؤذن في وقته المعتاد الذي ليس بينه وبين وقت  
الصلوة الا مقدار التأهب لئلا يتزعجوا الا انه لا ينبغي ان هذا قول باجزاء الاذان قبل الفجر وانما هو قصر  
للقبليّة على قدر مخصوص ويؤيده حديث زياد بن الحرث الصدّ آي وان كان فيه مقال انتهى وحديث  
زياد أخرجه أبو داود وفيه انه اذن قبل الفجر بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه استأذنه في الإقامة  
فمنعه الى أن طلع الفجر فأمره فأقام والذي يقرب انه صلى الله عليه وآله وسلم انما خص الفجر بمؤذنين  
مختلفين ليكون الاول علامة لما أفاده حديث ابن مسعود عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ( ان  
بالا يؤذن ليوقف نائمكم ويرجع قائمكم ويتسحر صائمكم فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم )  
ففيه التصريح ان اذان بلال لا يترتب عليه حكم سوى ما ذكر وهو الاصل لما استحسنة المسلمون من  
التنبية على تلك الامور بالفاظ غير الفاظ الاذان من التسييح ونحوه الا انه مقصور على وقت  
قريب من الفجر كما أفاده رواية ( لم يكن بين اذانها الا مقدار أن ينزل ذا ويصعد ذا ) وقول الصحابة  
لابن أم مكتوم عند أن يريد الصعود كما أنت حتى تتسحر ( ووجه ) الانكار على بلال هو الزيادة في  
التبكير على ذلك القدر وان الاذان الثاني هو الذي يقع به الاعلام بدخول الوقت والدعاء الى  
الصلوة وما أفاده حديث زياد من الاكتفاء بالاذان الاول غير وارد لضعف اسناده قال البيهقي  
وأما حديث عائشة عند ابن خزيمة ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان ابن أم مكتوم  
يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال ) وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر . قال ( يعني )  
ابن خزيمة وليس هذا الخبر يضاد خبر سالم بن عمر وخبر القاسم عن عائشة اذ جاز أن يكون النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قد كان جعل الاذان بالليل نوايب بين بلال وبين ابن أم مكتوم فأمر في  
بعض الليالي باللا أن يؤذن أولا بالليل فاذا نزل صعد ابن أم مكتوم فأذن بعده بالنهار فاذا جاءت  
نوبة ابن أم مكتوم بدأ ابن أم مكتوم فأذن بليل فاذا نزل صعد بلال فأذن بعده بالنهار فكان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يعلم الناس في كلا الوقتين ان اذان الاول منها هو اذان بليل لا بنهار وانه

لا يمنع من أراد الصوم طعاما ولا شرابا وان أذان الثاني انما يمنع الطعام والشراب اذ هو بنهار لا بليل انتهى . ويحمل قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليل لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر في النوبة التي يؤذن فيها بعد ابن أم مكتوم وبه يظهر وجه الجمع بين الأدلة الثابتة والله سبحانه أعلم  
ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام لا بأس أن يؤذن الرجل على غير وضوء وأكره للجنب أن يؤذن قال ولا يقيم الا وهو طاهر )

ش أراد عليه السلام ان المحدث حدثنا أصغر لا بأس بأذانه ولا كراهة فيه وأذان الجنب مكروه فقط وان الإقامة لا تصح الا من طاهر قال في الجامع السكافي قال محمد وهو قول الحسن<sup>(١)</sup> عليه السلام لا بأس أن يؤذن الجنب من خارج المسجد أو في المارة ان كانت منفصلة عن المسجد قال محمد ولا يقيم الصلاة وهو على غير وضوء وان أقام على غير وضوء فليعد الإقامة فان لم يعلم بذلك حتى صلوا فصلاتهم تامة وان أقام على وضوء فلم يتم الإقامة حتى انتقض وضوءه فليعد الوضوء قبل أن يتم الإقامة ثم ان شاء استأنف الإقامة وان شاء بني من حيث كان بلغ انتهى . وذكر في الجامع أيضا عن القاسم والحسن ومحمد لا بأس بالأذان على غير وضوء لو ضاق الأذان بغير وضوء ضاق ذكر الله عز وجل وانما الأذان ذكر الله انتهى وفي منن البيهقي عن ابراهيم النخعي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير وضوء وبه قال الحسن البصري وقتادة قال والكلام فيه يرجع الى استحباب الطهارة في الأذان انتهى . وكرهه آخرون منهم عطاء ومجاهد ويذكر عن الاوزاعي واسحق . وذهب الهادي والقاسم والناصر وأبو حنيفة وغيرهم الى انه لا يصح اذان الجنب واحتجوا بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( لا يؤذن الا متوضي ) فدل على اشتراط الوضوء للأذان فالطهارة للمحدث الأكبر مندرجة تحت ذلك وضمفه الترمذي وغيره بمعوية بن يحيى وقد رواه الترمذي أيضا موقوفاً على أبي هريرة بسند فيه معاوية المذكور وقال انه أصح من الأول وله شاهد من حديث عبد الجبار ابن وائل عن أبيه قال ( حق سنة مسنونة ان لا يؤذن الا وهو طاهر ) أخرجه البيهقي وغيره وأعل بالوقف والارسال فان عبد الجبار لم يسمع من أبيه وله شاهد أيضا من حديث عبد الله بن عباس عند ابن حبان قال حدثنا الطبركي نا عبد الله بن هرون التروى حدثني أبي عن جدي أبي علقمة عن محمد بن مالك قال أذنت يوما في مجلس على بن عبد الله الصبيح قال لا تؤذن الا وأنت طاهر قال أبي وحدثني يعني عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ( يا ابن عباس ان الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم الا وهو طاهر ) وفيه عبد الله بن هرون قال ابن عدى له منا كبير وأبو هرون بن موسى بن أبي علقمة قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال شيخ \* واحتجوا أيضا

(١) يعني ابن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي امام أهل الكوفة تمت من خط المصنف

بالقياس على الخطبة والقرآن أما الخطبة فبجامع انه ذكر متقدم الصلاة وأما القرآن فبجامع انه ذكر  
 يختص بنظام مخصوص. كذا في الانتصار و (الجواب) ان ما ذكره من الاحاديث فيها ما عرفت  
 فلا تقوم بها حجة وعلى تقدير صحتها أو ما أفاده مجموعها من القوة يكون النهي للكرهه كما ذكره زيد  
 ابن علي عليه السلام ويرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تيمم رد السلام (كرهت أن أذكر  
 الله الأعلى طهر) \* وأما الاحتجاج بالقياس فقال الامام عز الدين في شرح البحر مثل هذه الأقيسة  
 والجوامع التي لا تثبت عليتها بدليل جديدة بالاطراح انتهى \* وأما الإقامة فلا كثر على اشتراط  
 الوضوء في صحتها قالوا اذ لم يؤثر خلاف ذلك على عهده صلى الله عليه وآله وسلم وعند الشافعي والحسن  
 البصري وقتادة وحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة والثوري وأحمد وأبي ثور وابن المنذر وداود انها  
 تصح من الجنب والمحدث مع الكراهة ذكره النووي

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال ثلاث لا يدعهن الاعاجز  
 رجل سمع مؤذنا ولا يقول كما يقول ورجل لقي جنازة ولا يسلم على أهلها ولا يأخذ بجوانب السرير فإنه  
 اذا فعل ذلك كان له أجران ورجل أدرك الامام وهو ساجد لم يكبر ثم يسجد معهم ولا يعتد بها)  
 ش أخرجه بهذا السياق والسند محمد بن منصور في الامالي ولكل من الثلاث شواهد (الخصلة  
 الاولى) قوله رجل سمع مؤذنا ولا يقول كما يقول أخرجه نحوه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زيادات  
 المسند عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان علي بن أبي طالب عليه السلام اذا سمع المؤذن يؤذن قال  
 كما يقول الحديث ذكره في مجمع الزوائد وقال فيه أبو سعيد عن ابن أبي ليلى ولم أجد من ذكره وأخرج  
 الطبراني في الكبير عن ابن مسعود من حديث طويل فيه انه كان يقول من الجفاء أربعة ان يسمع  
 المؤذن يقول الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله أشهد ان لا اله الا الله فلا يقول مثل  
 ما يقول ذكره في مجمع الزوائد وقال فيه المسيب بن رافع لم يسمع من ابن مسعود . وفي التلخيص عن  
 أبي سعيد مرفوعا (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول) أخرجه السنن ورواه الترمذي وابن حبان  
 والحاكم من حديث أبي هريرة وروى أبو داود والنسائي عن عبد الله بن عمر وان رجلا (قال يا رسول  
 الله ان المؤذنون يفضلوننا قل قل كما يقولون فاذا انتهيت فسل تعطه) وعن أم حبيبة مرفوعا من فعله  
 رواه ابن خزيمة والحاكم وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعا القول مرفوعا كما يقول  
 المؤذن الا الحيلتين. وأخرجه مسلم من حديث عمر والبرار من حديث أبي رافع انتهى (وقوله إذا فعل  
 ذلك كان له أجران) لم أجد له شاهداً الا ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم  
 قال نا الحريري عن أبي السليل عن عبد الله بن رباح الانصاري قال (لما شئ في الجنازة قيراطان  
 ولراكب قيراط) والحديث يدل على مشروعية المتابعة للمؤذن في الفاظه . واختلفوا في الوجوب

وعنده فذهب الجمهور الى عدم الوجوب وغو ظاهر حديث الأصل . وذهبت الحنفية وأهل الظاهر وابن وهب وقوم من السلف الى وجوبها الظاهر والأمر في الأحاديث الصحيحة المرفوعة . و(اختلفوا) أيضا في معنى هذه الأحاديث . فذهب قوم الى ان الذي سمع النداء يقول مثل ما يقول المؤذن من أول النداء إلى آخره (حجتهم) ان المائلة المذكورة تقتضي المساواة في جميع الفاظه . وقال آخرون يقول مثل ما يقول المؤذن في كل لفظ الا في قوله حي على الصلاة وفي قوله حي على الفلاح فانه اذا سمع المؤذن ينادي بذلك يقول لا حول ولا قوة الا بالله بدل كل كلمة منها مرتين مرتين على حسب ما يقول المؤذن . واحتجوا بحديث عمر بن الخطاب عند مسلم وأبي داود والطحاوي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد ان لا اله الا الله قال أشهد ان لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال لا اله الا الله دخل الجنة ) وقدموه على الأول لخصوصه وعموم الأول وله معنى مناسب من حيث ان الاذكار الخارجة عن الحيطة يحصل نوابها بذكرها فيترك السامع والمؤذن في نوابها اذا حكاها السامع . واما الحيطة فمقصودها الدعاء وذلك يحصل من المؤذن وحده ولا يحصل مقصوده من السامع فموضع عن الثواب الذي يفوته بالحيطة الثواب الذي يحصل بالحوالة ذكره في شرح العمدة وغيره . وقال في فتح الباري اذا أمكن الجمع بين العام والخاص وجب أعمالهما فلم لا يقال يستحب للسامع الجمع بين الحيطة والحوالة قال وهو وجه عند الخائبة (قلت) ويؤيده ما رواه في المنهاج الجلي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ( اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر ) فأتى بالخبر الى ان قال ( فاذا قال حي على الصلاة حي على الفلاح قال يزيد السامع لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فاذا قال لا اله الا الله قال يزيد السامع لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة ) ولم أقف على ترجيحه ولعله إحدى روايات حديث عمر . وقد روى في الاجابة غير ذلك فقل لا يجيبه الا في التشهدين فقط وقيل هما والتكبير وقيل يضيف الى ذلك الحوالة دون ما في آخره وقيل مهما أتى بما يدل على التوحيد والاخلاص كفاه . وهو اختيار الطحاوي ويستحب متابعتها لكل سامع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير وان تكون المتابعة في كل كلمة عقيب فراغ المؤذن منها ولا يؤخر ذلك عن فراغه من الكلمة لما تقتضيه الفاء من التعقيب في قوله ( اذا سمعتم المؤذن فقولوا ) ولا يقال النداء حقيقة يطلق على مجموع الأذان فليكن الشروع في الاجابة عند تمام الأذان ولم تقولوا به لأننا نقول هذا احتمال مندفع بما صرح به الروايات المتضمنة للاجابة كلمة كلمة قولاً وفعلاً ويستثنى من مشروعية

المتابعة المصلى ومن هو على الخلاء والجماع على اختلاف في المصلى بين السلف واذا كان السامع في قراءة أو ذكر أو درس علم أو نحو ذلك فاته يقطع ما هو فيه ويتابع المؤذن ثم يرجع الى ما كان عليه ( تنبيهان ) ( الأول ) قال في نجوم الانظار وهاهنا سؤال طال ما جال في الخاطر فيما اذا اختلف المؤذن والسامع في المذهب وجاء المؤذن في أذانه بما لا يعتد السامع شرعيته هل يتابعه فيه وكذا اذا نرى بما لا يرى السامع افراده أو افراد ما يرى تثنيته هل يتابعه فيما يخالفه فيه وكذا هل يجتزئ بأذانه وأقامته مع ترك ما يشرع في مذهبه من الفاظهما ( أما الأول ) وهو ان يجزئ في أذانه بما لا يعتد السامع شرعيته ( فالجواب ) ان السامع لا يتابعه الا فيما اعتد شرعيته ويترك متابعته فيما عداه سواء كان لفظا مستقلا كالتشويب وحى على خير العمل أو تكريرا لبعض الالفاظ كالتثنية عند من يرى الافراد والتربيع عند من يرى التثنية وكذا الكلام في الترجيع فيكون حال المتابع كالمؤتم حيث لا يتابع الامام فيما خالفه فيه من الاذكار . واما اذا ترك المؤذن ما يعتد السامع انه مشروع كمن يترك تربيع التكبير أو الترجيع بالنسبة الى السامع القائل بهما فالسامع إذا أتى بهما معتقدا شرعيتهما لا يعد متابعا لعدم فعل المتابع ( اسم مفعول ) والمتابعة فرع عنه إلا انه قد يقال لو فعل ذلك محافظة على هيئة الأذان المشروعة عنده لكان حسنا لكنه ليس مما نحن فيه اذ ليس من المتابعة في شيء . وأما الاجتزاء فالظاهر ان السامع لا يجتزئ بأذان من لم يستكمل ألفاظ الأذان المشروع في اعتقاده ويجوز ان يجتزئ بأذان من يزيد على المشروع عنده ( التنبيه الثاني ) في تفسير الحيلة والحولة قال أبو عمر المطرزي في كتاب اليواقيت \* الأفعال التي أخذت من أسماؤها سبعة وهي بسمل إذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وسبعل إذا قال سبحان الله وحوقل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله وجيعل إذا قال حي على الفلاح وحمل إذا قال الحمد لله وهلل إذا قال لا إله إلا الله وجعفل إذا قال جعلت فداك ويقال الحولة والحولة فتكون اللام في الحولة من اسم الله وفي الحولة من الحول . والقوة القدرة على الشيء والحول الاعمال في تحصيله والمحاولة به وقال أبو الهيثم الحول الحركة أي لا حركة ولا استطاعة الا بمشيئة الله وكذا قال ثعلب وآخرون وقيل لا حول في دفع شر ولا قوة في تحصيل أجر الا بالله . وعن ابن مسعود لا حول عن معصية الله الا بمعصيته ولا قوة على طاعته الا بمعونته . وفي اعراب لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه مشهورة . ومعنى حي في كلام العرب هلم وأقبل وهي من اساء الأفعال تستعمل للواحد والجميع وفتح الياء من حي لسكونها وسكون الياء التي قبلها كما في ليت وفيها لغات آخر والفلاح الفوز والنجاة واصابة الخير قالوا وليس في كلام العرب كلمة اجمع للخير من لفظه الفلاح قال المطرزي ويحكى على القياس الحيلة اذا قال حي على الصلاة ولم يذكره عن غيره قيل وهو غير صحيح بل الحيلة تنطلق على حي على الصلاة وعلى حي على الفلاح لانه كما ان الحيلة في حي على

الفلاح ليس فيها شيء من حروف الفلاح كذلك الحivelse في حي على الصلاة ليس فيها شيء من لفظ الصلاة وإنما هي مركبة من حي وعلى ولو كان كذلك لكان حي على الفلاح ان تكون الجملة وليس كذلك . وزاد الثعالبي من ذلك الطبقة اذا قال اطل الله بقاءك والدمعة اذا قال ادام الله عزك والله أعلم قوله ( ورجل لقي جنازة ولا يسلم على أهلها الخ ) سياق الكلام عليه في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى وكذا قوله ( ورجل ادرك الامام وهو ساجد ) سياق الكلام عليه ان شاء الله تعالى في باب الرجل يدرك مع الإمام بعض الصلاة وبيان مخرج الحديثين

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال ليس على النساء اذان ولا اقامة )

شي يشهد له ما ذكره في التلخيص من حديث ابن عمر ( ليس على النساء اذان ) رواه البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح وزاد ولا اقامة قال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً ورواه ابن عدي والبيهقي من حديث اسماء مرفوعاً وفي اسناده الحكم بن عبد الله الأيلي وهو ضعيف جداً انتهى . وفي سنن البيهقي بعد ان أخرج حديث ابن عمر ورويناه في الاذان والاقامة عن أنس بن مالك مرفوعاً وموقوفاً ورفعه ضعيف وهو قول الحسن وابن المسيب والنخعي وقال أيضاً اخبرنا أبو بكر بن الحرث الفقيه انا أبو محمد بن حيان نا ابن صاعد نا أحمد بن عبد الرحيم البرقي نا عمرو بن أبي سلمة قال سألت ابن ثوبان هل على النساء اقامة فحدثني ان أباه حدثه انه سأل مكحولاً فقال اذا اذن وأقم فذلك افضل وان لم يزدن على الاقامة اجزت عنهن . قال ابن ثوبان وان لم يقمن فان الزهري حدث عن عروة عن عائشة قالت ( كننا نصلي بغير اقامة ) قال في التخريج ابن ثوبان هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان روى له البخاري في الاذنب وأبو داود والترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة وابن ماجه وصعفه يحيى بن معين وغيره ووقعه غير واحد وذكر المزي روايته عن الزهري . قال في التلخيص حديث عائشة انها كانت تؤذن وتقيم الحاكم والبيهقي وزاد وتؤم النساء وتقوم وسطهن انتهى . قال البيهقي بعد أن اخرجه وهذا ان صح مع الأول فلا يتنافيان لجواز فعلها ذلك مرة وتركها أخرى لجواز الامرين جميعاً ويذكر عن جابر بن عبد الله انه قيل له اتقيم المرأة قال نعم انتهى والحديث يدل على نفي وجوب الاذان والاقامة على النساء قال الامام عز الدين ولا خلاف في ذلك لانهما من الامور الشرعية ولم يستقر وجوبهما في الشرع على النساء اذ لم يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أمرهن بذلك وظاهر كلام الهدوية تحريمه . قال القاسم على المرأة من خفض صوتها ما عليها منه في زينتها ولذلك نمنعها من الاذان والاقامة في جميع أحوالها قال القاضي زيد واليه ذهب الناصر والسيد



وأبو الحسين <sup>(١)</sup> وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي قال الصغيرى وتوقف أبو طالب في استحباب الاذان والاقامة للنساء وفي الكافي إنه يندب للنساء تركهما عند السادة والفقهاء وفي منهاج الشافعية ويندب لجماعة النساء الاقامة لانها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور وهو ظاهر ماروى من فعل عائشة وفتوى جابر والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه اتاه رجل فقال يا أمير المؤمنين والله لأنى أحبك في الله قال ولكنى ابغضك في الله قال ولم ذاك قال لانك تتقنى باذانك وتأخذ على تعليم القرآن أجراً وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أخذ على تعليم القرآن أجراً كان حظه يوم القيامة)

ش تضمن الحديث حكيم الاول النهي عن التغنى بالاذان ويشهد له ماروى عن ابن عباس قال (كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مؤذن يُطرب فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الاذان سهل سمح فان كان اذانك سهلاً ممحاً والا فلا تؤذن) أخرجه الدارقطنى عن علي بن محمد المصرى عن مقدم بن داود عن علي بن سعيد عن اسحق بن أبي يحيى السكبي عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . واسحق بن ابى يحيى صَعَفَه الدارقطنى وغيره . وذكر ابن أبى شيبة عن وكيع عن سفيان عن عمر بن سعيد بن أبى حسين المسكى ان مؤذنا اذن فطرب في اذانه فقال له عمر بن عبد العزيز اذن اذانا سمحاً والا اعتزلنا . وعن وكيع عن الاعمش عن ابراهيم قال الاذان جزم . قال الامام المهدي في البحر وندب التطريب . وقال زيد بن علي وأحمد بن عيسى وقتادة والنخعي وعمر بن العزيز يكره \* لنا (زينوا القرآن باصواتكم) ونحوه قال الامام يحيى واذا جاز ذلك في القرآن جاز في الاذان لان المقصود هو خشوع القلب بالاقبال الى الصلاة انتهى قال في النجوم متعباً لاطلاق الخلاف ان التطريب بمعنى تحسين الصوت وتزيينه مع عدم خروج الاذان ونحوه عن صفته المعتادة لا يتردد أحد في حسنه وقبوله وعليه يحمل ما جاء من الترغيب فيه مثل (زينوا القرآن باصواتكم) (ما اذن الله لشيء ما اذن لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يمجهر به) (ليس منا من لم يتغن بالقرآن) اذ تأدية المشروع على الوجه الاكمل اقل احواله الندب . وما جاء من ذم التغنى عن بعض السلف محمول على التطريب بمعنى اخراج الاذان ونحوه الى صفة اللحن المعروفة عند أهل اللهو وكرهته معلومة بل لا يبعد القول بتحريمه وعدم أجزائه وقد ذكر معنى ذلك في الهدى النبوى بإسقاط منه وقال الشافعى في المعتمد الصواب أن يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الاعراب ولا لين كلام التماوتين . ويكره تلحين الاذان وتخطيطه لانه يخرج عن الافهام ولان السلف تجافوه وانما أحدث بعدهم انتهى وتفسير

التغنى بالتطريب هو صريح ما قاله محمد بن منصور في سؤاله للإمام أحمد بن عيسى عليه السلام ما معنى تنغى  
قال تمدد . وفي إحدى نسخ الأمالى تنغى في أذانك بالتاء المثناة من فوق وبعدها نون وعين مهملة وهو  
قريب من الرواية الأولى لأن من النغى ما يكون بصفة الطرب أو المالايتبين وفي رواية الجامع الكافي  
لأنك تنغى في أذانك بالتاء المثناة من فوق وبعدها باء موحدة وعين معجمة وفصره بالتحديد  
والتطريب وقال في البحر ويكره البغى . وهو مجاوزة الحد أو التشدد قال في شرحه <sup>(١)</sup> هو بالباء الموحدة  
والعين المعجمة وهذه اللفظة فيها اضطراب في النسخ حتى انه كشطها في نسخة من الانتصار وكتبها  
بالنون والعين المهملة انتهى (فائدة) قال القاضي ولا بد ان يكون الأذان غير ملحون لأنه إذا  
أذن لاحنا كان متكلمنا بغير ما علم الملك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبغير ما علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم مؤذنيه وهو إحداث في الدين ما ليس منه وكل ما ليس عليه أمرنا فهو رد فلا يصح الأذان  
والاقامة من اللحن \* قيل والسنة الوقف على أو آخره فإن وصل أعرب قاله الامام يحيى وقد سبق ان  
السنة الترتيل في الأذان والحد في الاقامة والوصل انما يتأتى في الاقامة لكونها حذراً فتعرب (وأما)  
في الأذان فليس الحذر إلا في التكبير أوله عند من ذهب الى سنية التربيع للوصل بين كل كلمتين  
وأما سائر الفاظه فلا وصل فيها قال المبرد السنة الوقف لكن يجوز فتح الراء من الكلمة الاولى من  
أكبر ووجهه انه نقل حركة الحمزة من اسم الله في الكلمة الثانية . قال الامام يحيى وهو نقل حسن  
ونظيره قراءة من قرأ الم الله انتهى . الحكم (الثاني) قوله (وتأخذ على تعليم القرآن أجراً الخ) يشهد  
له ما في جمع الجوامع للسيوطي من رواية أبي نعيم عن أبي هريرة (من أخذ على القرآن أجراً فذلك  
حظه من القرآن) ومن روايته أيضاً عن ابن عباس (من أخذ على القرآن أجراً فقد تمجّل حسنة في  
الدنيا والقرآن يحاجه يوم القيامة) وأخرج أبو داود من حديث عبادة بن الصامت قال (علمت ناساً من  
أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى الى رجل منهم قوساً فقلت ليست بمال وأرمى عليها في سبيل  
الله لا تبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واسأله فأثبته فقلت يارسول الله أهدى الى قوساً من كنت  
أعلمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقاً  
من نار فاقبلها) وظاهره يدل على تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن وفي حكمه الأذان اذ هو من  
الأذكار الواجبة والشعائر المطلوبة من المكلفين . وقد ورد في النهي عن أخذ الأجرة عليه ادلة  
خاصة كحديث عثمان بن أبي العاص قال (من آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
اتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً) أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم  
وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص ( واتخذ مؤذناً

لا يأخذ على أذانه أجرًا ) وقال ابن حبان أنا أبو القاسم البغوي ناشياننا سلام بن مسكين عن يحيى البكاء قال ( سمعت رجلا قل لابن عمر اني لأحبك في الله فقال له ابن عمر اني لأبغضك في الله فقال سبحان الله أحبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تدأل على أذائك أجرًا ) وروى وكيع عن المسعودي ( وهو أبو عيسى عتبة بن عبد الله ) عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ( أربع لا يؤخذ عليهن أجرًا الأذان وقراءة القرآن والمقاسم والقضاء ) وقال ابن أبي شبة حدثنا ابن المبارك عن جويهر عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن على أذانه جملا ويقول ان اعطى بغير مسئلة فلا بأس وقال حدثنا وكيع عن عون بن موسى عن معاوية بن قرّة قال كان يقال لا يؤذن لك الا محتسب \* والقول بتحريم أخذ الأجرة على الأذان مذهب القاسم والهادي والناصر وأبي حنيفة وأصحابه وهو ظاهر مذهب زيد بن علي محتجين بما ذكر من الأحاديث المرفوعة والموقوفة وعللوا ذلك بان الأذان والاقامة من الواجبات ولا يحل أخذ العوض عنها لانه أكل مال بالباطل لكونه لا في مقابله شيء والواجب انما يصح اذا وقع على وجهه \* وذهب مالك والشافعي الى انه لا بأس بأخذ الأجرة على ذلك الا ان الشافعي قال في الام احب ان يكون المؤذن متطوعين قال وليس للامام ان يرزقهم وهو يجهد من يؤذن متطوعا ممن له أمانة الا ان يرزقهم من ماله . وقال أبو بكر بن العربي الصحيح يجوز أخذ الأجرة على الأذان والصلاة والقضاء وجميع الأعمال الدينية فان الخليفة يأخذ أجرته على هذا كله وفي كل واحد منها يأخذ النائب أجرة كما يأخذ المستنيب قال والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( ما تركت بعد فقة نسائي ومونة عاملي فهو صدقة ) فيقيس المؤذن على العامل و ( اعترض ) بانه فاسد الاعتبار لمصادمة النص الخاص في الأذان وقد عقد ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك قال منها حدثنا ابراهيم بن محمد بن الحسن المصيصي ثنا حجاج قال قال ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عبد الله بن أبي مخنف ان عبد الله بن محيريز أخبره عن أبي مخنف في حديثه قال ( قالني على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأذان فأذن ثم أعطاني حين قضيت التاذين صرة فيها شيء من فضة ) ورواه النسائي عن ابراهيم بن محمد هذا ويوسف بن سعيد عن حجاج به . واعترض بوجهين ( أحدهما ) ان قصة أبي مخنف أول ما أسلم لانه أعطاه حين علمه الأذان وذلك قبل اسلام عثمان بن أبي العاص الراوى لحديث النهي ( ثانيهما ) انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال ( وما احتج به القائلون بالجواز على تعليم القرآن ونحوه ) حديث ابن عباس عند البخاري ( ان احق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله ) وفي المتفق عليه من حديث سهل بن سعد في الواهة نفسها وفيه ( اذهب فقد ملكك كتابك بما ملكك من القرآن ) وحديث الرقية من حديث جابر عند مسلم ( قال رجل يا رسول الله أرق فقال من استطاع منكم ان ينفع أخاه فليفعل ) ( والقائلون ) بالتحريم احتجوا بحديث الباب

وشواهدهم وبما ورد من النهي على تحريم أخذ الأجرة على الأذان . قال في نجوم الانظار بعد إirاده لبعض ما ذكرته من أدلة الاقوال مالفظة - والحق ثبوت التعارض والاحتياج الى الجمع والذي يظهر مما يمكن به الجمع ان تحمل أحاديث الحل على من توظف بشئ من الواجبات وأخذ حرفة يشتغل به عن سائر المكاسب أو يمنعه عن وظيفة كان قد استغنى بها في أمر معاشه وبذلك جرت عادة المسلمين خلفا عن سلف في معلى القرآن وغاسلى الموتى ونحوهم من صار له ذلك عادة ووظيفه ولم يكن له ما يكفيه من جارية تجرى عليه في مقابل ذلك سواء أقطع عنه ذلك بالكلية أو وقع له منه مالا يستغنى معه عن الكسب فان المسلمين لا يرون بأخذ مثله للأجرة بأساً ولو أخذها من لم يكن بتلك الصفة كان عندهم ممقوتاً بذلك . والسرفى ذلك ان التوظف بذلك والاقطاع اليه أمر زائد على فعله ليس بواجب ولا متعين على فاعله اجماعاً فلم يكن أخذ الاجرة على ذلك أكلاً للمال بالباطل ولا أخذاً للأجرة في مقابلة واجب وهو غير ما ذكره في البحر من أن الاجرة على ملازمة المكان الخصوص فان ملازمة المكان قد لا تلاحظ في كثير من الوظائف الدينية . ومن ذاك كتب المصاحف وسائر كتب العلم لان نشر العلم وان كان واجباً لا يتعين بتلك الطريق التي صارت وظيفة لصاحبها ويؤنس بما ذكرناه قول أبي بكر لما استخلف ( لقد علم قومي ان حرفتى لم تكن تعجز عن نفقة أهلى وشغلت بامر المسلمين فسيأكل كل آل أبى بكر فى هذا المال ويحترف للمسلمين فيه ) أخرجه البخارى فجعل ما يأكله آله من مال المسلمين عوض نظره فى أمورهم واقطاعه اليه واشتغاله به عما كان يعتاده من التجارة مع وجوب مثل ذلك على الامام وفهم من كلامه انما استجاز من مال المسلمين مقدار نفقة أهله التى قامت عليه بسبب الدخول فى الأمر ( قلت ) ومثل قول أبى بكر ما تقدم من حديث ( ما تركت بعد نفقة نسائى ومؤنة عاملى صدقه ) مع وجوب ما يفعله العامل بما وُظف به لان الأمر له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم \* قال وأما عبادة بن الصامت فلم يكن التعليم وظيفة له تشغله حتى يطيب له أخذ القوس ولو كان التعليم وظيفة له شاغلة له عن مكسبه ودفع اليه ما هو محتاج اليه من أمر معاشه الذى يشغله التعليم عنه لساغ له أخذه كغيره ولولا اعتبار ما ذكرناه لما جاز أخذ الاجرة على عمل بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أحد الأئمة لوجوب ذلك وتعيينه على المأمور . وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ( من استعملناه على عمل ورزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول ) أخرجه أبو داود وهو صريح فى حل ما أخذه العامل مما عين له وهذا هو العلة فى ثبوت سهم العاملين على الزكاة وغيرها ومن ذلك الاجماع على حل ما يأخذه الطبيب مع الاجماع على أن من أمكنه دفع الضر عن المسلم وجب عليه ومن جملة ذلك الالام التى تدفعها الرقية كما تقدم الامر فى حديث ( من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل ) وفيه اشارة الى أن الوجوب متعلق بمن يحسن الرقية ويظن تأثيرها كما انه لا يجب

دفع الضرر الا على القادر عليه فان ( قلت ) خبر الرقية تضمن جواز الأخذ مطلقا لان الآخين لم يكن فعل الرقية وظيفة لهم وهو خلاف ماقررت من التفصيل ( قلت ) قد صرح في الحديث بانهم انما أخذوا الجمل ممن منعوهم حق الضيافة فكان المانعين انما كان لهم حق في الرقية مع الوفاء بما يجب عليهم من الحق ووقع تقريره صلى الله عليه وآله وسلم مرتبا على ذلك انتهى ماقله في النجوم بتصرف يسير وهو كلام نفيس

ص ( قال زيد بن علي عليهم السلام الأذان في الصلوات الخمس وفي الجمعة وليس في العيدين أذان ولا اقامة ولا في الوتر أذان ولا اقامة )

ش قد تقدم الكلام على مشروعية الأذان لمطلق الصلاة وتخصيص الاذان بالفرائض اما وجوبها عند القائل به أو سنة مؤكدة عند البعض جار مجرى الاجماع كما ذكره في المنهاج ويدل له حديث مالك ابن الحويرث في المتفق عليه قال قال لنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم ) والمراد بالصلاة الفريضة بدلالة السياق فتكون اللام فيها للعهد الذهني . قيل وانما خصت الصلاة الخمس بالاذان والاقامة تمييزاً لها عن غيرها من سائر الصلاة واطهاراً لشرفها ويدخل في ذلك صلاة الجمعة أما لكونها بدلا عن الظهر أو فرضاً مستقلا وقد صرح به القرآن الكريم بقوله تعالى ( اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا ) وفي حديث ابن أبي ذئب عن الزهري عن السائب بن يزيد أن النداء يوم الجمعة كان أولا إذا أخرج الامام واذا قام الى الصلاة <sup>(١)</sup> حتى كان زمن عثمان كثر الناس فزاد النداء الثالث على الزوراء <sup>(٢)</sup> فثبت حتى الساعة رواه البخاري وفي لفظ عنده وكان التأذين يوم الجمعة حين يجلس الامام على المنبر ( وأما ) صلاة العيدين فليل هو اجماع على ترك الاذان والاقامة فيهما ويشهد له ما عند مسلم والبخاري مختصرا من حديث ابن جريج أخبرني عطاء عن ابن عباس وعن جابر بن عبد الله قال ( لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحى ثم سألته بعد حين عن ذلك فاخبرني قال أخبرني جابر بن عبد الله الانصاري ان لا أذان للصلاة يوم الفطر حين يخرج الامام ولا بعد ما يخرج ولا اقامة ولا نداء ولا شيء لانداء يومئذ ولا اقامة ) وحديث جابر بن سمرة عن مسلم أيضاً قال ( صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا اقامة ) وقد روى خلفه عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وهو مسبوق بالاجماع اذ لم يعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا من الخلفاء الراشدين بعده وتبعه أيضاً الاجماع على ذلك الى الآن على انه قد روى رجوع ابن الزبير عن ذلك فيما صرح به حديث عطاء ان ابن عباس أرسله الى ابن الزبير أول ما يبيع انه لم يكن يؤذن للصلاة يوم الفطر فلا تؤذن لها فلم يؤذن لها ابن الزبير أخرجه البخاري ومسلم

(١) هذا هو الثاني وهو الاقامة اه (٢) سوق المدينة

ويستحب أن يقال في الدعاء الى صلاة العيدين وغيرها مما لا يشرع فيه الاذان غير الجنازة ( الصلاة جامعة بنصيهما و) (أما) الوتر فهو من السنن التي لم يشرع فيها أذان ولا اقامة وانما أفردت بالذكر بين نوافل الفرائض لكونها نافلة مستقلة متأكدة حتى جعلها أبو حنيفة واجبة غير فرض نخسه بالذكر لثلاث يتوهم دخوله في حكم الفرائض كما صرح بمثله في التيمم من انه يتيمم له وحده ولا يدخل في تيمم العشاء والله سبحانه أعلم

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام اذا كنت في سفر فاذن للفجر وأقم لباقي الصلوات )  
 ش قال ابن أبي شيبة نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ابن أخي الزهري عن عمه عن محمد بن جبير بن مطعم ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن في شيء من الصلاة في السفر الا الاقامة الا في صلاة الصبح فانه كان يؤذن ويقيم ) وروى أبو بوب عن نافع عن ابن عمر ( انه كان في السفر يصلي باقامة الا الغداة فانه كان يؤذن لها ويقيم وهي صلاة الصبح ) وهو في سنن البيهقي من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر بمعناه . وفي آخره ويقول ( انما الاذان للامام الذي يجتمع اليه الناس ) وروى وكيع عن يزيد عن ابن سيرين قال تجزى الاقامة الا في الفجر فانهم كانوا يقولون يؤذن ويقيم \* وقد اختلف العلماء في ذلك فقال الشافعي وأبو حنيفة وأصحابهما وهو قول أبي ثور وأحمد واسحق والطبري اذا ترك المسافر الأذان عامداً أو ناسيا اجزته صلاته وكذلك لو ترك الاقامة عندهم لم تكن عليه اعادة صلاته وقد اساء ان تركها عامداً قاله ابن عبد البر ومثله في الجامع السكافي عن محمد بن منصور ( وحجتهم ) ما تقدم وما رواه البيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عن علي عليه السلام انه قال في المسافر ان شاء اذن وأقام وان شاء أقام وقال يستدل بحديث ابن عمر على ان ترك الأذان في السفر احق من تركه في الحضر وهو ظاهر كلام الامام فيما سيأتي آخر الجنازات ولفظه وسألته عليه السلام عن الأذان في السفر فقال مثله في الحضر وان أذنت للفجر وأقمت لباقي الصلوات اجزاك انتهى وعن بعضهم ان المسافر يصلي باذان واقامة ويدل عليه حديث مالك بن الحويرث عند البخاري قال ( أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وابن عمر فقال اذا سافرتما فاذا نأقيا وليؤمكما أكبركما ) قال البيهقي وفي حديث أبي جحيفة في اذان بلال بالابطح . وحديث أبي قتادة وغيره في اذان بلال منصرفهم من خيبر . وفي حديث أبي ذر في الابراد بالظهر دليل على أن الاذان والاقامة من سنة الصلاة وذهبت العترة والشافعي فيمن جمع تقديم أو تأخيرا الى انه يكفي اذان واحد واقامتان استدلالا بحديث جابر الطويل عند مسلم وغيره ( انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء باذان واحد واقامتين ) وبما رواه البخاري من حديث ابن عمر أيضا قال ( جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء مجتمع كل واحد منهما باقامة ولم يسبح بينهما ولا اترك كل واحدة منهما وقال أبو حنيفة

وأصحابه (أما) المسافر فيصلي باذان وأقامة ويحتج له بما في صحيح مسلم عن سعيد بن جبير (افضنا مع ابن عمر فلما بلغنا جعاً صلى بنا المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بأقامة واحدة فلما انصرف قال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا المكان) وبما رواه أبو الشيخ عن حسين بن حفص ثنا سفیان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى المغرب والعشاء بجمع بأقامة واحدة وأجيب بان رواية جابر ارجح اذ هو مثبت ومن عده ناف والمثبت مقدم على النافي والله أعلم

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام لا يجوز اذان الصبي ولا المرأة للرجال )

ش قال القاضي أما الصبي فلائنه غير مؤتمن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم (الاثام ضامن والمؤذن مؤتمن) فاذا جوزنا اذان الصبي لزم تجوز اذان غير المؤتمن . وأما المرأة فلحديث النساء . عى وعورات الحديث (قلت) عقد البيهقي ترجمة باب المرأة لاتؤذن للرجال وأورد حديث ابن عمر المتفق عليه في تشاور النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأذان ورؤيا عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب وفيه (فقال عمر الا تبعثون رجلا ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بلال قم فناد بالصلاة) انتهى وهو استدلال بمفهوم اللقب وقد ضعفه الاصوليون وقيل العلة في عدم الاجزاء أنه غير واجب عليها كما تقدم التصريح به في المجموع وهو لا يجزئ ممن تعلق الوجوب بغيره اشار الى ذلك الامام عز الدين (واعترض) بانه لامنافاة بين الاجزاء وعدم الوجوب وقيل انه لم يعمد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم أنه أذن صبي أو امرأة (وشر الأمور محدثاتها) و(اعترض) بأن غايته الكراهة كما ذهب اليه أبو حنيفة وأحتج بعض الشافعية على عدم الصحة بالقياس على امامة المرأة للرجال واستقر به بعضهم ويؤيده ما رواه في الشفاء وأصول الأحكام عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال المرأة لاتؤذن ولا تنكح ولا تؤم الرجال قال الضمدي وله شواهد في المرفوع بمعناه

ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام اذا كنت في حضر فاذا تمم يجزئك وان اذنت فهو افضل ) ش قد تقدم في الاحتجاج على ان الأذان من فروض الكفايات فيما رواه البيهقي في سننه بسنده الى الاسود وعلقمة عن ابن مسعود ما يؤيد كلام الامام عليه السلام وذكر في الجامع النكافي عن الحسن عليه السلام في رواية ابن صباح عنه وهو قول محمد في المسائل واذا كان الرجل في مصر من أمصار المسلمين أو قرية من قرى المسلمين يسمع فيها الاذان والأقامة اجزاء ان لا يؤذن ولا يقيم والافضل ان يؤذن لنفسه ويقيم وان اذن وجعلها اقامة اجزاء انتهى . قال الامام عز الدين لأن وجوبه لكونه شعاراً ومن قواعد الدين وسما المسلمين فلذلك يحتزى به السامع ومن في البلد بحيلة

كانت أو قرية أو مدينة سواء كان من أهلها أولا وسواء سمع الأذان أولا ذكره أبو مضر وغيره وهو المصحح للذهب

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي المؤذنون أطول الناس اعناقاً يوم القيامة ينادون بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله ولا يسمع المؤذن شيئا إلا شهد له بذلك يوم القيامة ويغفر للمؤذن مائة صوتة وله من الاجر مثل المجاهد الشاهر سيفه في سبيل الله عز وجل)

ش قوله اعناقاً الرواية فيه بكسر الهمزة وفتحها وقوله مائة صوتة ويرى مدى صوتة وهو غاية الشيء منصوب على الظرفية ومعناه أنه لو كان له ذنوب تملأ المسافة التي بين مكانه الذي اذن فيه والغاية التي انتهى إليها صوتة اغفرت له وهذا من باب التمثيل والتشبيه . وقال الحاكم في قوله لا يسمع المؤذن شيئا إلا شهد له أي يشهد له بالفضل من يسمعه من أهل الشهادة والسمع ويحتمل كل شيء لو كان يشهد ويحتمل أن ينطقهم الله تعالى يوم القيامة فيشهدون (قلت) وهو الأولى بالصواب إذ لا استحيل على الله ذلك كما صرح به الآيات في شهادة الجوارح ولذلك نفاثر والله أعلم وقد تقدم في باب السواك وفضل الوضوء الكلام على تخريج الفصل الأول منه وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم (يأتي المؤذنون) الحديث وذكره في التلخيص وقال وفي الباب عن معاوية عند مسلم (المؤذنون أطول الناس اعناقاً يوم القيامة) وفيه عن ابن الزبير وابن هريرة بألفاظ مختلفة وقال ابن أبي داود سمعت أبي يقول معناه أن الناس يعطشون يوم القيامة فإذا عطش الإنسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعطشون فاعناقهم قائمة انتهى . ويشهد للفصل الثاني وهو قوله (ولا يسمع المؤذن شيئا) (الح) ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يغفر له مائة صوتة ويشهد له كل رطب ويابس) رواه الامام أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وأخرج البخاري من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صمصة عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له (أتى أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو في باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة) قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وأخرج) الامام أحمد والنسائي من حديث البراء بن عازب أن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم قال (إن الله وملائكته يصلون على الصف المقدم والمؤذن يغفر له مائة صوتة ويصدق من سمعه من رطب ويابس وله مثل أجر من صلى معه) وروى عن أبي هريرة قال (أرفع صوتك بالأذان فإنه يشهد لك كل شيء سمعك) وعن ابن عمر أنه قال لرجل ما عملك قال الاذان قال نعم العمل عملك يشهد لك كل شيء سمعك) ويشهد للفصل الأخير ما في مجمع الزوائد ولفظه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله



عليه وآله وسلم ( المؤذن المحتسب كالشهيد يتشخط في دمه حتى يفرغ من اذانه ويشهد له كل رطب  
ويابس وان مات لم يدود في قبره ) رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن الفضل القسطنطي (١) ولم  
أجد من ذكره وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( المؤذن المحتسب  
كالشهيد المتشخط في دمه اذا مات لم يدود في قبره ) رواه الطبراني في الكبير . وفيه ابراهيم بن رستم  
وهو مختلف في الاحتجاج به وفيه من لم تعرف ترجمته انتهى ( والحديث ) يدل على فضيلة الأذان وفي  
ذلك أحاديث جمة فقد روى عن غير من ذكر أولا منهم معقل بن يسار وعمران بن الحصين والحفص  
رجل من الانصار عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو موسى الأشعري وجابر  
ابن عبد الله وأبي بن كعب وصفوان بن عسال وزيد بن أرقم وعبد الله بن عمرو وعن عبد الله بن أبي  
أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ان خيار عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والازالة  
لذكر الله عز وجل ) أخرجه ابن شاهين بسنده وقال حديث غريب صحيح . قال سعد بن أبي وقاص  
( لأن أقوى على الأذان أحب الى من ان أحج واعتمر وأجاهد ) وعن زاذان انه قال لو يعلم الناس ما في  
فضل الأذان لاضطربوا عليه بالسيوف . وذكر الطبراني من حديث صفوان بن سليم عن أنس قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( اذا أذن في قرية أمتها الله من عذابه ذلك اليوم ) وروى ابن أبي  
شيبه ثنا وكيع عن عبيد الله بن الوليد عن عبيد الله بن عمير عن عائشة قالت ما أرى هذه  
الآية نزلت إلا في المؤذنين ( ومن احسن قولاً ممن دعا الى الله وعمل صالحاً وقال اننى من المسلمين )  
( وأخرج ) أبو طالب في أماليه بسنده الى ابن مسعود انه قال لو كنت مؤذناً ما باليت ان لا أحج ولا  
اعتمر ولا أغزو وسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ( من أذن سبع سنين تصدق له نيته  
كتب الله له براءة من النار ثم قال لو ان الملائكة نزلت من السماء لغلبتكم على الأذان ) وقال عمر  
لو كنت أطيق الأذان مع الخليفة لأذنت يعنى مع الخلافة . وفي مجمع الزوائد وعن علي عليه السلام  
انه قال ندمت ان لا أكون طلبت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعل الحسن والحسين مؤذنين  
رواه الطبراني في الأوسط وفيه الحرث وهو ضعيف انتهى . والحرث قد حسن الذهبي حديثه في كتابه

(١) في معجم البلدان في باب القاف والسين قسطنطية بالضم ويروى بالكسر وبعد الالف نون  
قرية بينها وبين الرى مرحلة في طريق ساوة يقال لها كستانة ينسب اليها أبو بكر محمد بن الفضل  
ابن موسى بن عزرة بن خالد بن زيد بن زياد بن ميمون الرازي القسطنطي مولى علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه يروى عنه محمد بن خالد بن حرملة العبدى وهدي بن خالد وغيرهما روى عنه محمد  
ابن مخلد وأبو بكر الشافعي وابن أبي حاتم وغيرهم وكان صدوقاً ه منه . وقد بحثت عن الحفص  
في الميزان وغيره فلم أجد من ذكره فينظر اه

المجرد ووثقه احمد بن صالح المصري ويحيى بن معين في رواية والنسائي في رواية وتقدم الكلام غير مرة  
 على توثيقه فليراجع . قال القاضي عياض و ( اعلم ) ان الأذان كلمة جامعة لعقيدة الايمان مشتملة على  
 نوعيه من العقليات والسمعيات فأوله اثبات الذات وما تستحقه من الكمال والتنزيه عن اضدادها  
 وذلك بقوله الله أكبر وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح بانبات الوجدانية  
 ونفي ضدها من الشراكة المستحيلة في حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل  
 وظائف الدين ثم صرح بانبات النبوة والشهادة بالرسالة لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وهي قاعدة عظيمة  
 بعد الشهادة بالوحدانية وموضعها بعد التوحيد لأنها من باب الأفعال الجائزة الوقوع وتلك المقدمات من  
 باب الواجبات وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويجوز في حقه سبحانه  
 وتعالى ثم دعا الى مادعاهم اليه من العبادات فدعاهم الى الصلاة وعقبها بعد اثبات النبوة لأن معرفة  
 وجوبها من جهة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا من جهة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء في  
 النعيم المقيم وفيه أشعار بأمر الآخرة من البعث والجزاء وهي آخر تراجم عقائد الاسلام ثم كرر ذلك  
 باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيهما وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع في  
 العبادة بالقلب واللسان وليدخل المصلّي فيها على بينة من أمره وبصيرة من إيمانه ويستشعر عظيم  
 ما دخل فيه وعظمة حق من يعبد وجزيل ثوابه انتهى ( فائدة ) قيل أذن للنبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم ثمانية عبد الله بن زيد وبلال بن رباح وامين أم مكتوم وأبو محذورة وأبو أسامة وصهيب الرومي  
 وزيد بن الحارث الصداي والقرظي وذكر صاحب السيرة انه صلى الله عليه وآله وسلم أذن في سفر  
 والسماء فوقه تمطر والبلية تحته راكباً قال في شرحها المراد انه أمر بلالاً بالأذان لا انه أذن ( قلت )  
 فيكون من الجاز العقلي وتبعه الغزالي فقال ما أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه إذا أذن  
 كيف يقول ان قال أشهد ان محمداً رسول الله كان عيماً من القول ولكنّه وان قال أشهد اني رسول  
 الله فهذا إخراج للأذان عن شكل نظمه وفيه نظر فصححة الرواية لاسبيل الى حملها على الجاز العقلي  
 بلا موجب اذ هو خلاف الأصل والظاهر قال ابن حجر وقد ظفرت برواية أخرجه سعيد بن منصور  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أذن مرة وهذه رواية لا تقبل التأويل وما قطع به الغزالي من  
 نفيها لا يصح لاستناده الى دليل نظري وهو غير كاف في رد النصوص قل الفقيه يحيى بن علي بن مظفر  
 يقول للغزالي كيف كان يقول صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد للصلاة وهو أشهد ان لا اله الا الله  
 وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ولا شك ان ما قال صلى الله عليه وآله وسلم الا هكذا . وقال ابن  
 حجر . وقال مالك في الموطأ ان تشهد في الأذان كتشهدنا ويؤيده خبر مسلم انه قال في اجابة  
 المؤذن وأشهد ان محمداً رسول الله وقال في التلخيص ان الفاظ التشهد متواترة عنه صلى الله عليه

وآله وسلم بانه كان يقول أشهد ان محمدا رسول الله وعبداه ورسوله

### ص \* باب أوقات الصلاة \*

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال نزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين زالت الشمس فأمره ان يصلي الظهر ثم نزل عليه حين كان النسيء قائما فأمره ان يصلي العصر ثم نزل عليه حين وقع قرص الشمس فأمره ان يصلي المغرب ثم نزل عليه حين وقع الشفق فأمره ان يصلي العشاء ثم نزل عليه حين طلع الفجر فأمره ان يصلي الفجر ثم نزل عليه من الغد حين كان النسيء على قائم من الزوال فأمره ان يصلي الظهر ثم نزل عليه حين كان النسيء على قائمتين من الزوال فأمره ان يصلي العصر ثم نزل عليه حين وقع القرص فأمره ان يصلي المغرب ثم نزل عليه بعد ذهاب ثلث الليل فأمره ان يصلي العشاء ثم نزل عليه حين أسفر الفجر فأمره ان يصلي الفجر ثم قال يا رسول الله ما بين هذين الوقتين وقت ) أخرج نحوه المؤيد بالله في شرح التجريد فقال أخبرنا أبو بكر المقرئ قال نا الطحاوي قال نا يونس قال انا ابن وهب قال أخبرني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحرث الخزومي عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمي جبريل مرتين عند باب البيت فصلى بي الظهر حين مالت الشمس وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء حين غاب الشفق وصلى بي الفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم وصلى بي الظهر من الغد حين صار ظل كل شيء مثله وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى بي المغرب حين أفطر الصائم وصلى بي العشاء حين مضى ثلث الليل وصلى بي الغداة حين ما أسفر ثم التفت الى ثم قال يا محمد الوقت فيما بين هذين الوقتين هذا وقت الانبياء قبلك ) ولفظه عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( أمي جبريل عند باب البيت مرتين فصلى الظهر في الأولى منهما حين كان النسيء مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الأول ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت الى جبريل عليه السلام فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين ) قال في التلخيص أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي اسناده عبد الرحمن بن الحرث بن

عياش بن أبي ربيعة مختلف فيه لكنه توبع أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه قال ابن دقيق العيد هي متابعة حسنة وصححه أبو بكر بن العربي وابن عبد البر انتهى ورواه أبو بكر بن العربي عن أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار أنا القاضي أبو الطيب الطبري أنا الدارقطني أنا أبو جهمد محمد بن هرون الحضرمي والحسين بن اسماعيل قالنا البخاري نا أيوب بن سليمان نا أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن الحرث ومحمد بن عمر عن حكيم بن حكيم عن نافع بن جبير عن ابن عباس فذكره قال ورواه حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير . ورواه ابن عبد البر من طريق سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن الحرث بن عياش قال اليعمرى وهذه متابعة حسنة وأقل مراتب هذا الحديث على ذلك ان يكون حسنا . وقال الترمذى بعد ان أورد حديث ابن عباس وفي الباب عن أبي هريرة وبريدة وأبي موسى وأبي مسعود وأبي سعيد وجابر وعمر بن حزم والبراء وأنس ثم قال أخبرني أحمد بن محمد بن موسى أنا عبد الله بن المبارك أنا حسين بن علي بن حسين أخبرني وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( قال أمي جبريل ) فذكر نحوه حديث ابن عباس بمعناه ولم يذكر فيه لوقت العصر بالأمس . قال أبو عيسى ( وهو الترمذى ) حديث ابن عباس حديث حسن وقال محمد أصح شئ في المواقيت حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال وحديث جابر في المواقيت قد رواه عطاء بن أبي رباح وعمر بن دينار وأبو الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى . قال اليعمرى في شرحه وقد أعل ابن القطان هذا الحديث بما ليس في العرف علة وذلك انه قال يجب ان يكون مرسل اذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الاسرى لما علم انه انصارى . وأما ابن عباس وأبو هريرة الاذان روى قصة امامة جبريل عليه الصلاة والسلام فانه لا يلزم في حديثهما من الارسال ما يلزم في رواية جابر لانها قالان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك وقصه عليهم انتهى : وحاصل ما يدعى انه مرسل صحابي وذلك مقبول حكمه حكم المسند عند الجمهور والجهالة بعين من أرسل عنه غير ضارة اذ من البعيد أن يرسل الصحابي عن تابعي انتهى . والحديث يستدعي ذكر فوائد ( الأولى ) في تفسير بعض الفاظه فالتى هو الرجوع قالوا ولا يكون الا بعد الزوال لانه ظل فاء من جانب الى جانب ولا يقال لما قبله في وقال ابن سيده التى ما كان شمساً فتمنخه الظل والجمع أفياء وفيوه وذكر له معان آخر وفي بعض الروايات مثل الشراك هو بكسر الشين أى قدر شراك النمل أى كان ظل الشخص في ذلك الوقت بقدر شراك النمل وهو شيرها الذى يكون على ظهر قدم لا يسها وهو عبارة عن قصر الظل ذلك انوقت وقوله ( حين زالت الشمس ) قال في القاموس زال النهار ارتفع والشمس زوالا وزوولا

بلا همزة وزيلاً وَزَوَلَانًا مالت عن كبد السماء . قال في الشفاء يعرف زوال الشمس بازدياد ظل كل منتصب في ناحية المشرق بعد تناهيه في النقصان وانما يكون كذلك اذا كانت الشمس في المشرق قال واذا كانت الشمس يمانية كان الاعتبار بالظل المنتصب في سمتها فاذا زاد بعد تناهيه في النقصان كان الاعتبار به أيضاً . وقال في الجامع الكافي قال محمد معرفة الزوال وظل كل شئ مثله ان تأخذ قريب نصف النهار عوداً مستويّاً فتقيمه في موضع مستوٍ وتعلم على طرف ظله علامة فادام الظل ينقص فانت في أول النهار فاذا زاد الظل فقد زالت الشمس وذلك أول وقت الظهر فانظر عند ذلك على كم قدم زالت وزد عليه لوقت العصر قامة وذلك ظل كل شئ مثله تفعل ذلك في الشتاء والصيف انتهى . ( وقوله حين وقع قرص الشمس ) الوقوع السقوط وقرص الشمس عينها والشفق قال في القاموس محرّكة الحرة في الافق من الغروب الى العشاء الآخرة أو الى قربها أو الى قريب العتمة انتهى . وسيأتي تحقيق الكلام عليه قريباً ان شاء الله تعالى وقوله ( حين أسفر الفجر ) أى أضاء واشرق وكذا سَفَرُ قاله في القاموس ( الثانية ) قوله ( نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرّه أن يصلي الظهر ) وقد تضمن ذلك طرفين ( الاول ) ان في الروايات ( أمني جبريل عند البيت ) وفي بعضها عند ( باب البيت ) وفيه ( بحثان ) أحدهما ان بعض العلماء استشكل ذلك بان ظاهره يدل انه صلى الى البيت مع انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة ودفع بان المراد جعل البيت عن يساره ثم استقبل بيت المقدس لا انه استقبل البيت فليس في الحديث ما يدل عليه صريحاً وذكر اليعمرى في شرح الترمذى عن سُنيْدٍ عن حجاج عن ابن جريج في تفسيره قال ( صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أول ما صلى الى الكعبة ثم صرف الى بيت المقدس فصلت الانصار نحو بيت المقدس قبل قدومه عليه السلام بثلاث حجج وصلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه ستة عشر شهراً ثم وجهه الله الى الكعبة البيت الحرام ) قال وهو أمر قد اختلف فيه ( قلت ) فان صح فلا إشكال على تقدير توجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته نحو الكعبة لجواز ان يكون قبل صرفه نحو بيت المقدس ( ثانيهما ) انه نشأ عن ذلك سؤال في صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات الخمس مرتين هل هي فرض عليه أو نافلة و ( أجيب ) أنها فرضت عليه اذ لا يصلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عن أمر الله عز وجل له بذلك والامر يقتضى الوجوب ويكفى في الامتثال ايجاد الفعل مرة واحدة ولا دلالة على التكرار الا لقرينة ولا قرينة في حق جبريل عليه السلام ( الطرف الثاني ) ان الحديث وشواهده دل على انه وقع الابتداء في التعليم بصلاة الظهر ووقع في الجامع الكافي وتاريخ ابن أبي خيثمة الابتداء بالفجر وهو وهم ولعل منشأ ماورد في حديث جابر وأبي موسى عند أبي داود ومسلم والنسائي من سؤال بعض الصحابة

لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن مواقيت الصلاة فَصَنَعَ في جوابه كما فعل جبريل عليه السلام  
 من تعليم الوقتين وفيه البداءة بصلاة الفجر فانتقل ذهن الواعظ من ذلك الى حديث تعليم جبريل  
 عليه السلام ( الثالثة ) ذكر اليعمرى أبو الفتح أن الاسرى وفرض الصلوات الخمس قبل الهجرة  
 بعام وقيل كان الاسرى بعد النبوة بخمسة أعوام وقيل كان قبل الهجرة بسنة ونصف وقال في  
 كتابه عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير وفي صبيحة ليلة المعراج كان نزول جبريل  
 عليه السلام وأمامته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليديه أوقات الصلاة انتهى وقال في شرح الترمذي  
 وأما الصلاة قبل الاسرى وفرض الصلاة فقال الحربي أن الصلاة قبل الاسرى كانت صلاة قبل  
 غروب الشمس وصلاة قبل طلوعها ويشهد لهذا القول قوله تعالى ( وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار )  
 وقال ابن عبد البر قال جماعة من أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تكن عليه صلاة  
 مفروضة قبل الاسرى إلا ما كان أمر به من صلاة الليل على نحو قيام رمضان من غير توقيت  
 ولا تحديد لركعات معلومات ولا لوقت محصور وكان صلى الله عليه وآله وسلم يقوم أذنى من ثلثي الليل  
 أو نصفه وثلثه وقامه معه المسلمون نحواً من حول حتى شق عليهم ذلك فانزل الله عز وجل التوبة عنهم  
 والتخفيف في ذلك ونسخه فضلاً منه ورحمة فلم يبق في الصلاة فريضة إلا الخمس وفي ذلك آثار عن  
 السلف دالة على ما ذكر والله أعلم \* وأختلف في الصلاة كيف كانت أول ما فرضت هل كانت ركعتين  
 ركعتين ثم زيد في صلاة الحضر أو كانت أربعاً ثم قصرت في السفر أو غير ذلك ففي فتح الباري  
 حديث عائشة قالت ( فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ركعتين ) زاد ابن أسحق إلا المغرب فاتها  
 كانت ثلاثاً أخرجه أحمد والبخاري في كتاب الهجرة من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن  
 عائشة قالت فرضت الصلاة ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففرضت أربعاً فبين في  
 هذه الرواية أن الزيادة وقعت في المدينة انتهى المراد وسيأتي تمام البحث في باب القصر إن شاء الله  
 تعالى إلا أنه يشكل على ذلك ما رواه ابن أبي خيثمة حدثنا هبة بن خالد عن همام عن قتادة  
 قال حدثنا الحسن <sup>(١)</sup> أنه ذكر له ( أنه لما كان عند صلاة الظهر نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس  
 فاجتمعوا الى نبهم فصلى بهم محمد الظهر أربع ركعات يؤم جبريل محمداً صلى الله عليه وآله  
 وسلم ويؤم محمد الناس يقتدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم بجبريل عليه الصلاة والسلام وتقتدى  
 الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم لا يسمعون فيهن قراءة ثم سلم جبريل على محمد وسلم محمد على  
 الناس فلما سقطت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس فاجتمعوا الى نبهم صلى الله عليه وآله  
 وسلم فصلى بهم العصر أربع ركعات لا يسمعون فيهن قراءة وهن أخف يؤم جبريل محمداً ويؤم محمد

الناس يقتدى محمد بجبريل عليهما السلام وتقتدى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم جبريل عليه السلام على محمد وسلم محمد صلى الله عليه وآله وسلم على الناس فلما غابت الشمس نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بهم ثلاث ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين وسبح في الثالثة يعني بها أنه قام ولم يظهر القراءة يؤم جبريل محمداً عليهما السلام ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس يقتدى محمد بجبريل عليهما السلام وتقتدى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم جبريل على محمد عليهما السلام وسلم محمد على الناس فلما بدت النجوم نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس إلى نبيهم فصلى بهم أربع ركعات أسمعهم القراءة في الركعتين وسبح في الآخرين يؤم جبريل محمداً ويؤم محمد صلى الله عليه وآله وسلم الناس يقتدى محمد بجبريل عليهما السلام وتقتدى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم جبريل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم وسلم محمد على الناس ثم رقدوا لا يدرون أيّ آراء دون أم لا حتى إذا طلع الفجر نودي أن الصلاة جامعة ففرع الناس واجتمعوا إلى نبيهم فصلى بهم ركعتين وأسمعهم فيها القراءة يؤم جبريل محمداً ويؤم محمد الناس يقتدى محمد بجبريل وتقتدى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم جبريل على محمد وسلم محمد على الناس يقتدى الناس بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم سلم جبريل على محمد وسلم محمد على الناس (قال) وحدثنا أحمد بن محمد بن أيوب نا إبراهيم عن ابن اسحق عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وكان نافع كثير الرواية عن ابن عباس قال ( لما فرضت الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه جبريل فصلّى به الصبح حين طلع الفجر ) ثم ذكر الحديث . قال ابن عبد البر وذكره عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال نافع بن جبير وغيره لما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الليلة التي أسرى به فيها لم يرعه إلا جبريل نزل صلى الله عليه حين زاعت الشمس ولذلك سميت الأولى فأمر فصيح بأصحابه الصلاة جامعة فاجتمعوا فصلّى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وصلى النبي بالناس وطول الركعتين الأولى ثم قصر الباقيتين وذكر نحو ما تقدم ففيه من المعارضة لما تقدم أن فرض الصلاة صبيحة ليلة الأسرى كما هي الآن وإن أول ما وقع به التعليم صلاة الفجر في رواية نافع وإن الصلاة كانت مرة مرة وقد رُجِح ما تقدم من الروايات على هذه بما في هذه من الإرسال . وأما النداء بالصلاة جامعة فهو قبل شرعية الأذان لأن شرعيته بعد الهجرة كما تقدم (الرابعة) دل حديث الأصل وشواهد على أن للصلوات وقتين إلا المغرب فوقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل الشيء مثله ودرقت للمصر من مصير ظل الشيء مثله إلى أن يصير مثليه ووقت العشاء من سقوط الشفق إلى أول ثلث الليل الأوسط ووقت الفجر من طلوعه إلى أسفاره . ودل على أن وقت المغرب وقت واحد وسيأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى (قالت الشافعية) وهذان النوقان للمقيم والمُروّة قالوقت

الأول للمقيمين وآخر الوقت للمرفهين والكل واسع وإن تفاوت الاجر واختلف العلماء في القول بظاهر حديث التعليم فمنهم من عمل بظاهره ومنهم من عدل عن القول ببعض ما فيه الى أحاديث أخر وإلى سنن سننها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض المواقيت بعد مهاجرته الى المدينة قالوا وإنما يؤخذ بالآخر من أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما وقت الظهر فذهب الى توقيت أوله وآخره أئمة العترة ومالك وسفيان الثوري والشافعي وأحمد بن حنبل وبه قال أبو يوسف ومحمد أما أوله فللحديث والاجماع إلا عن شذوذ قد انقرض خلافهم فقالوا يصح افتتاحها قبل الزوال . وأما آخره فلظاهر حديث الأصل وما في معناه وهو عند أن يصير ظل الشيء مثله ولكنه يبقى النظر في أنه هل ذلك انتهاء الظهر أو وقت متسع للظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر أولاً فذهب الى الثاني القائلون بوجود وقت المشاركة وهم العترة واسحق والمزني ومحمد بن جرير وأكثر أصحاب مالك عملاً بظاهر حديث جبريل فإنه صلى بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر في اليوم الثاني عند مصير ظل الشيء مثله وهو الوقت الذي صلى به فيه العصر في اليوم الأول ومعنى المشاركة على ما ذكرنا أن ذلك الوقت صالح لأداء الظهر والعصر على جهة البديل . قال الامام عز الدين ( اعلم ) ان اختلاف في وقت المشاركة من جهتين الأولى في تحقيق وقته فقال على خليل وذكره في موضع من اللمع أنه أول وقت الثانية ( واعترض ) بأنه جمع تأخير للمشاركة ويمكن توجيهه بأن خبر جبريل دل على أنه وقت للعصر وعلى أنه وقت لها على البديل فإذا صلى الظهر أول المثل والعصر عقبه فهو جمع مشاركة بمعنى أنه أتى بالظهر في وقت مشترك والذي أطلقه في اللمع أن نصفه قبل مصير ظل كل شيء مثله ونصفه بعده وذكره في موضع من الانتصار . قال في الغيث وهذا في التحقيق يرجع الى أنه يصلى الظهر في آخر وقتها الاختياري والعصر في أول وقتها الاختياري وليس هذا بجمع بل توقيت وقيل جميع وقت المشاركة قبل مصير ظل الشيء مثله حكاه في الزهور عن غير معين . قال في الغيث وهذا في الحقيقة جمع تقديم ( الجهة الثانية ) في ذكر قدر وقته وفيه أقوال ( أحدها ) أنه قدر ما يسع الظهر للخبر الثاني أنه ما يسع الظهر وسنته وهو قول الفقيه يحى وهذا مع الوضوء فيكون وقتاً للصلاة معاً على جهة البديل ( الثالث ) أنه قدر ما يسع ثمان ركعات وهذا ذهب اليه بعضهم وقيل قدر عشر ركعات مع الطهارة ذكره آخره ونهى . وذهب الشافعي وأبو حنيفة واختاره صاحب المنار الى أنه لا مشاركة و ( استدلوا ) بأحاديث الأول منها ان في رواية النسائي في حديث جبريل قال ( فصلى الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد شرأ ثم صلى العصر حين كان النبي مثل الشراك وظل الرجل ثم صلى الغد الظهر حين كان الظل طول الرجل ) ولم يقل مثل الشراك ففيه أنه صلى الظهر في آخر وقتها وهو مصير ظل الشيء مثله وإن وقت العصر متوقف على أن يزيد على ذلك قدر الشراك و ( ثانيها )



حديث أبي موسى عند مسلم وأبي داود والنسائي في تعليم السائل عن أوقات الصلاة وفيه ( ثم آخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس ) فدل على عدم تأخيرها الى مصير ظل الشيء مثله .  
 و ( ثالثها ) حديث بريدة عند مسلم والترمذي والنسائي وفيه ( فلما كان في اليوم الثاني أمره أي بلالا فابرد بالظهر فانعم <sup>(١)</sup> أن يبرد بها فدل على أنه لم يبلغ البراد الى أن يصلبها وقت مصير ظل الشيء مثله ولذا أتى بلفظ البراد الدال على تأخير الصلاة لانتفاء وقتها لارادة انكسار سورة الحر قالوا وما استدلل به الاولون من ظاهر حديث جبريل يمكن تأويله بان تكون صلاة الظهر وقعت في آخر وقتها والعصر في أول وقتها فغير الراوى عن مقارب الشيء به وهو ممكن على حذف مضاف في قوله لوقت العصر أي مستقبلاً ونحو ذلك ولهذا عينه صلى الله عليه وآله وسلم للمستحاضة فقال في آخر وقت الأولى وأول وقت الاخرى انتهى وأيضاً فلو حمل على الاشتراك يكون آخر وقت الظهر مجهولاً لانه اذا ابتدأها حين مصير ظل الشيء مثله لا يعلم متى يفرغ منها أو بان يقال أحاديث تعليم السائل مدنية وحديث جبريل في مكة فيكون الآخر ناسخاً وللأولين عن ذلك أجوبة تركتها اختصاراً وقد استوفاهما بعض <sup>(٢)</sup> المتأخرين في رسالة سماها اليواقيت في المواقيت . وأما وقت العصر فظاهر الحديث ان أوله بعد تحقق المثل وهو معنى قوله ( حين كان النية قائمة ) وما في معناه من الروايات وذهب الى ذلك العترة والثوري والشافعي وأحمد واسحق . وقال أبو حنيفة أوله أن يصير الظل قائمتين بعد الزوال فمن صلى قبل ذلك فصلاته غير مجزية قيل ولادليل على ما ذهب اليه ولذا خالفه صاحباه واختلفوا في آخر وقته فظاهر الحديث ان آخره المثلان . وذهب اليه الشافعي قال وهذا لمن ليس له عذر ولا به ضرورة وأما أصحاب العذر والضرورات فأخرونها لهم بقية تسع ركعة قبل الغروب لحديث أبي هريرة ( من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ) ويكون فعلها حينئذ أداءً وذهبت الهدوية الى مثل ذلك ونسبه صاحب هداية الخفية الى أبي حنيفة الا انه على الاول يأنم بالتأخير لغیر عذر وعلى مذهب الهدوية يكون على حسب اختلافهم في جواز الجمع لغیر عذر أو مع العذر \* وأما تأديتها في اختيار الظهر فعند الهدوية انه يصح ذلك وهو الذي صرح به الهادي في المنتخب ولفظه بعد ذكر حديث التعليم وبيان من أخرجه من المحدثين ( اعلم ) انه لما صح هذا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى الظهر في أول يوم حين زالت الشمس وصلى العصر وظل كل شيء مثله ثم صلى من الغد الظهر وظل كل شيء مثله والعصر وظل كل شيء مثله أعلمنا انه قد صلى في أول يوم العصر في وقت صلاة الظهر التي صلاحها من الغد فاجاز صلى الله

(١) أي أطال البراد وأخر صلاة الظهر يقال أنعم الرجل في الأمر أي أطال النظر فيه اه جامع  
 الاصول (٢) هو البدر المنير محمد بن اسماعيل الامير رضوان الله عليه

عليه وآله وسلم بفعله هذا صلاة الظهر وصلاة العصر في وقت صلاة الظهر فوجب بفعله هذا ان وقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر لان من زوال الشمس الى أن يصير ظل الشيء مثله زوقت واحد ممدود لا مزيد فيه وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الوقت الواحد الظهر والعصر عند زوال الشمس ومن فعل ذلك فقد أدنى الصلاتين في وقتيهما لان أول الوقت آخره وآخر الوقت أوله وهو في تأدية صلاته غير متعمد لفعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك من صلاهما في آخر الوقت فقد صلاهما في وقتيهما فوق وقت الظهر كله وقت للعصر ووقت العصر كله وقت للظهر الى أن يدرك منها ركعتان قبل غروب الشمس أو ركعة كما جاء في الأثر الصحيح ( من أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدركها ) الحديث انتهى . وكذا عند الشافعية والمالكية على ما ذكره صاحب النهاية في سياق وقت الضرورة والعذر ولفظه اتفق مالك والشافعي على ان هذا الوقت يعني من الزوال الى الفجر هو لاربعة صلوات للظهر والعصر مشتركا بينهما والمغرب والعشاء كذلك وخالفهم أبو حنيفة فقال ان هذا <sup>(١)</sup> الوقت إنما هو للعصر فقط وانه ليس هاهنا وقت مشترك وسبب اختلافهم في ذلك هو اختلافهم في جواز الجمع بين الصلاتين في السفر في وقت احدهما على ما يأتي بعد فن تمسك بالنص الوارد في صلاة العصر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( من أدرك ركعة من العصر قبل مغيب الشمس فقد أدرك العصر ) وفهم من هذا الرخصة ولم يجز الاشتراك في الجمع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( لا يفوت وقت صلاة حتى يدخل وقت الأخرى ) ولما سنده بعد في باب الجمع من حجاج الفريقين قال انه لا يكون هذا الوقت الا لصلاة العصر فقط ومن أجاز الجمع في السفر قال عليه أهل الضرورات لأن المسافر أيضاً صاحب ضرورة وعذر . فجعل مالك هذا الوقت مشتركا بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من بعد الزوال بمقدار أربع ركعات للحاضر أو ركعتين للمسافر وجعل الوقت الخاص للظهر أما مقدار أربع ركعات للحاضر بعد الزوال وأما ركعتين للمسافر . وجعل الوقت الخاص بالعصر أما أربع ركعات قبل المغيب للحاضر وأما اثنتان للمسافر اعني ان من أدرك الوقت الخاص فقط لم يلزمه الا الصلاة الخاصة بذلك الوقت ومن أدرك أكثر من ذلك أدرك الصلاتين معا وجعل آخر الوقت الخاص بصلاة العصر مقدار ركعة قبل الغروب وكذلك فعل في اشتراك المغرب والعشاء . وأما الشافعي فجعل حدود آخر هذه الأوقات المشتركة حداً واحداً وهو ادراك ركعة واحدة قبل غروب الشمس وذلك للظهر والعصر معاً ومقدار الركعة قبل انصداع الفجر وذلك للمغرب والعشاء معاً وقد قيل عنه بمقدار تكبيرة قبل غروب الشمس فقد لزمته صلاة الظهر والعصر معاً ( وأما ) أبو حنيفة فوافق مالك في ان آخر وقت العصر

(١) ينظر مرجع الإشارة ويصحح ان شاء الله تعالى من نهاية المجتهد تمت منه

مقدار ركعة لأهل الضرورات عنده قبل الغروب ولم يوافق في الاشتراك والاختصاص . وسبب اختلاف مالك والشافعي هل القول باشتراك الوقت للصلاتين معاً يقتضى ان لها وقتين وقتاً خاصاً ووقتاً مشتركاً أم انما يقتضى ان لها وقتاً مشتركاً فقط ( وحجة الشافعي ) ان الجمع دل على الاشتراك فقط لا على وقت خاص واما مالك فقام الاشتراك عنده في وقت الضرورة على الاشتراك في وقت التيسرة أعني انه لما كان لوقت الظهر والعصر الموسع وقتان وقت مشترك ووقت خاص وجب ان يكون الأمر كذلك في أوقات الضرورة ( والشافعي ) لا يوافق في اشتراك الظهر والعصر في وقت التيسرة بخلافهما في هذه المسئلة انما ينبغي والله أعلم على خلافهم في تلك الأولى فتنبه فانه بين والله أعلم انتهى كلامه رحمه الله تعالى ( وأما ) وقت المغرب فظاهر حديث الأصل وشواهد ان لها وقتاً واحداً غير ممتد وهو وقوع القرص واليه ذهب مالك والأوزاعي والشافعي وجمهور اصحابه فقالوا ليس لها الا وقت واحد وهو عقيب غروب الشمس بقدر الضوء وستر العورة والأذان والاقامة ويصلى المغرب وسننّه وذهب الهادي والقاسم وغيرهما من الأئمة وسفيان الثوري واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وأصحاب الرأي واختاره الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرح العمدة الى ان وقت المغرب ممتد الى ان يغيب الشفق للأخبار الثابتة وهي خبر أبي موسى الأشعري وبريدة الأسلمي بلفظ ( وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق ) وعبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ ( ووقت المغرب ما لم يغيب الشفق ) وأبي هريرة بلفظ ( ان آخر وقتها قبل ان يغيب الأفق ) قال النووي وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره و ( أجاب ) عما في حديث جبريل بثلاثة أوجه ( أحدها ) انه اقتصر على بيان وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز و ( الثاني ) انه متقدم في أول الأمر بمكة وهذه الأحاديث متأخرة في أواخر الأمر بالمدينة و ( الثالث ) ان هذه الأحاديث أصح اسناداً من حديث جبريل فوجب تقديمها ( وأما ) وقت العشاء فظاهر الأحاديث ان اوله وقوع الشفق أى سقوطه وذهابه والشفق الحمر كما تقدم وسيجيء صريحاً من كلام الإمام عليه السلام وذكر ما يؤيده ان شاء الله تعالى وآخره بعد ذهاب ثلث الليل والى ذلك ذهب القاسمية والشافعي وعمر بن عبد العزيز وقال به من الصحابة عمر بن الخطاب وأبو هريرة وقال الثوري وأصحاب الرأي وابن المبارك واسحق بن راهويه آخر وقتها نصف الليل لأحاديث وردت بذلك منها حديث عبيد الله بن عمر وعند مسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل ) ومنها حديث أبي هريرة وجابر بن عبد الله عند الترمذي وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( لولا ان اسق على أمي لأمرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل أو <sup>(١)</sup> نصفه ) قال الترمذي حديث أبي

هريرة حديث حسن صحيح وأخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن عن أبي هريرة بلفظ (لولا ان اشق على أمتي لفرضت عليهم السواك مع كل صلاة ولأخرت العشاء الآخرة الى نصف الليل) وفي رواية عن أبي هريرة بلفظ (وان آخر وقتها حين ينتصف الليل) ومنها حديث أنس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخر ليلة العشاء الى شطر الليل) أخرجه الشيمخان والنسائي (والشطر النصف) كما في النهاية والصحاح والقاموس الا انه زاد ويطلق على الجزء وكأنه أراد مجازا لأنه معروف بخلط الحقيقة بالمجاز. ومنها حديث أبي موسى في الصحيحين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتم بالصلاة (أعني صلاة العشاء) حتى ابهار الليل ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلي) الحديث وابهار بالياء الموحدة وتشديد الراء انتصف وبهرة كل شئ وسطه قاله أهل اللغة (ومنها) حديث عائشة عند مسلم قالت (أتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل ثم خرج فصلي وقال انه لوقتها لولا ان اشق على أمتي) (قال) في المنار لا شك ان أكثر الأحاديث ان العشاء الى ثلث الليل وأقلها الى نصف الليل وكل ثابت فدل على ان الى الثلث فضيلة والى النصف دون ذلك. وتعب بان حديث (لولا ان اشق على أمتي) الحديث يقتضي إن تأخير العشاء الى نصف الليل أفضل من الصلاة في الثلث وما قبله وانه لم يمنعه من التأخير بهم الا خوف المشقة عليهم ولئلا يكون التأخير سببا لا يجابه عليهم كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في قيام رمضان لما جمع بهم في الليلة الاولى والثانية ورأى كثرتهم في الليلة الثالثة فلم يخرج اليهم (قد رأيت صنعكم فلم يمنعني من الخروج اليكم الا خشية أن يفرض عليكم) واختلفوا فيها بعد الثلث أو النصف فعند العترة وابن عباس وعطاء وطاووس وعكرمة أن فعلها اداء الى طلوع الفجر وهو ظاهر مذهب الشافعي ومن معه كما افاده ابن رشد في النهاية الا أن الشافعي خصه بأهل الضرورة والعذر وعند الاصطخري من الشافعية انه بعد ذلك قضاء واستدل صاحب النجوم لمذهب العترة ومن معهم بانه اذا صح تأخيرها الى الثلث وإلى النصف وإلى مضي عامة الليل كما يدل عليه مجموع ما تقدم من الأحاديث دل على أن ما بعد مغيب الشفق وقت لها إلى آخر الليل وان ذكر الثلث ونحوه للفضيلة وما بعده للجواز ويؤيد ذلك أن نافع بن جبير قال (كتب عمر الى أبي موسى الأشعري وصل العشاء أي الليل شئت ولا تغفلها) وحديث مسلم في قصة التعريس إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى وهو وان كان ينتقض بالفجر فانه يدل على أن الغالب في الصلوات تعاقبها واتصالها (قلت) وذكر بعض المتأخرين أن ذلك مخصوص بالاجماع في صلاة الصبح انتهى وعقد البيهقي لذلك ترجمة فقال (باب آخر وقت الجواز لصلاة العشاء) وأورد آثاراً منها روينا عن ابن عباس انه قال وقت العشاء إلى الفجر عنه وعن عبد الرحمن بن عوف في المرأة تطهر قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء

وعن عبيد بن جريح انه قال لابي هريرة ما أفراط صلاة العشاء قال طلوع الفجر ثم أورد حديث عائشة المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أتم ذات ليلة بالعشاء حتى ذهب عامة الليل ) الخ قال وهذا يرد في باب تأخير العشاء وعقبه بمحدث ( ليس في النوم تفريط ) الخ ما تقدم وبمجموع ذلك يتأيد ما ذكره صاحب النجوم من جواز التأخير وإن قاتت الفضيلة والله أعلم . وأما وقت الفجر فظاهره أن أوله طلوع الفجر والمراد به طلوع المنتشر عرضا كما بينته الأحاديث وآخره حين الاسفار لقوله ( الوقت ما بين هذين الوقتين ) وهو مذهب الشافعي في المرفهين ومن لا عذر له وجعل ما بعده الى طلوع الشمس لأهل الاعذار والضرورات وقال الاصطخري من أصحابه يكون ما بعد الاسفار قضاء وعند العترة ومالك وأحمد واسحق إن آخرها بقية تسع ركعة كاملة من الصبح ( وأحتجوا بأدلة ) منها حديث أبي هريرة ( من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ) ونحوه حديث عائشة وحديث أبي موسى ( انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس أو كادت ) وحديث ابن عمر وابن العاص ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تلمع الشمس وجميع ذلك مخرج في الصحيح

ص سمعت زيدا عليه السلام وقد سئل عن قوله عز وجل ( أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهودا ) فقال دلوك الشمس زوالها وغسق الليل ثلثة حين يذهب البياض من أسفل السماء ( وقرآن الفجر أن قرآن الفجر كان مشهودا ) تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار ﴿

ش تفسير دلوك بالزوال حكاه في الكافي عن أمير المؤمنين عليه السلام وقال به ابن عباس وعمر وأبنة عبد الله وأبو هريرة ومجاهد وعطاء وقتادة وأكثر الصحابة والتابعين ونص عليه الصادق والهادي وأبو العباس قال في الكافي وهو قول السادة وأصحاب الشافعي وذهب جماعة من المفسرين كابن قتيبة وسعيد بن جبيرة والضحاك والسدي والنخعي ومقاتل الى أن المراد بالدلوك الغروب وقد صرح به الامام زيد بن علي في تفسيره فقال معناه غروبها ويقال لزوالها وكذا صاحب القاموس افاد كلامه انه يستعمل للزوال والغروب وكذا في الضياء والصحاح قال في الصحاح ولان الناظر اليها وقت الزوال يدلك عينيه ليدفع شعاعها انتهى . وفيه بيان مأخذ الاشتقاق ومثله في الكشف قال في الجامع الكافي قال محمد سألت أبا عبد الله أحمد بن عيسى عليه السلام عن قوله تعالى ( أقم الصلاة لدلوك الشمس ) قال زوالها قلت انه يروى عن ابن مسعود انه قال دلوكها غروبها يقال دلكت براح فقال أبو عبد الله تدري ما معنى دلكت براح قال قلت ما هو قال كان الراعي يطلب ابله أو غنمه فلما زالت الشمس ستر بصره براحتة ووضع أبو عبد الله راحته فوق حاجبه وقال قال الراعي

ثبتت قدما رباح ديت حتى دلكت براح

قال أبو عبد الله أراد منذ طلعت حتى دلتك براح يقول حتى زالت ولكن الغروب قد تخفف  
ربما يسقط الشيء كان يطلب غنمه أو ابله منذ طلعت الشمس حتى زالت انتهى . وراح من اسماء  
الشمس مبنى على الكسر ذكره الرضى فى شرح الكافية والظاهر من مجموع ما ذكر أنه مشترك بينهما  
اشتراكا لفظيا والمراد به فى الآية الزوال لقيام القرينة المفيدة لتعيينه كما سنده قال القاضى ويؤيد  
تفسيره بالزوال قول أمير المؤمنين على عليه السلام وحفيده زيد بن على وجماعة من الصحابة وما  
أخرجه ابن مردويه عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله تعالى ( اقم الصلاة  
لدلوك الشمس ) قال لزوال الشمس وما رواه الطبرانى مرفوعا والبرار وأبو الشيخ والديلى عن ابن  
عمر مرفوعا ( دلوك الشمس زوالها ) وما رواه ابن جرير عن أبى مسعود عقبة بن عمرو قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( اتانى جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت فصلى بى  
الظهر ) ذكره فى الكشف . ولان فى تفسيره بالزوال شمول الآية للصلاة الخمس لأن الدلوك  
زوال الشمس فيدخل فيه صلاة الظهر والعصر وقوله ( الى غسق الليل ) المغرب والعشاء وقوله ( وقرآن  
الفجر ) صلاة الفجر وإذا حمل على الغروب خرج الظهر والعصر والحمل على ما كثرت فائدته أولى ( قلت )  
نقل اليعمرى عن مالك قال أوقات الصلاة فى كتاب الله تعالى قوله تعالى ( اقم الصلاة لدلوك الشمس )  
يعنى الظهر والعصر ( الى غسق الليل ) يعنى المغرب والعشاء ( وقرآن الفجر ) يعنى صلاة الفجر وقال به  
قبله أيضا جماعة من العلماء بتأويل القرآن ابن عباس ومجاهد وعكرمة وغيرهم انتهى . واللام فى  
لذلك بمعنى الوقت أى أقم الصلاة فى هذا الوقت أو لاجل دخول الوقت . وغسق الليل غسوقا أظلم  
والاسم الغسق بفتح السين والاسم يدور على السيلان ومنه غسقت العين اذا هملت فكان الظلام  
انهمل على الدنيا وتراكم وهذا عند غيبوبة الشفق الابيض ذكره فى الكشف قال فى منتهى المرام  
أجمع المفسرون على ان المراد بقرآن الفجر صلاة الفجر تسمية للشيء ببعض أجزائه انتهى . وقال فى  
الثمرات وخصها بالقرآن لما كانت أكثر ما تطول فيه القراءة وأكثر ما يجهر فيه بالقراءة لكثرة  
الناس وقوله ( تشهد ملائكة الليل ) الخ ذكر معناه الامام زيد بن على فى تفسيره وكذا المحدثون  
فأخرج البخارى ومسلم وعبد الرزاق وابن جرير وابن أبى حاتم وابن مردويه عن النبي صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم قال ( تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار فى صلاة الفجر ) ثم يقول أبو هريرة اقرأوا ان  
شدتم ( وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ) انتهى . وفى الثمرات يشهده ملائكة الليل  
وملائكة النهار فتكتب هذه الصلاة فى الديوانين جميعا عن ابن عباس وقتادة وإبراهيم ومجاهد  
وروى ( ان ملائكة الليل يقولون ربنا فارقنا عبادك وهم يصلون وملائكة النهار يقولون اتينا عبادك  
وهم يصلون )

ص ( قال زيد بن علي عليهما السلام افضل الأوقات أولها وان أخرت فلا بأس )  
 ش الالف واللام في الأوقات للعهد لتقدم بيانها في حديث جبريل عليه السلام وتحديد أولها  
 وآخرها وقوله ( الوقت ما بين هذين الوقتين ) فالبينية ذات مراتب متفاوتة في الفضل وأولها أفضلها  
 وما بعده لا بأس به وان كان مفضولا ما لم يتعد حده وشواهد ذلك من السنة كثيرة منها ما رواه  
 الحاكم والترمذي وصححه من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( أفضل  
 الأعمال الصلاة في أول وقتها ) وأصله في الصحيحين وفي تجريد الأصول عن أم فروة وكانت ممن  
 بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت ( سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الأعمال أفضل قال  
 الصلاة لأول وقتها ) أخرجه الترمذي وأبو داود وفيه عبد الله بن عمر العمري وليس بالقوى وهو في  
 الشفاء ونحوه عن ابن عمر مرفوعا وما أخرجه الترمذي والحاكم بنحوه عن عائشة قالت ( ما صلى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاةً لوقتها الاخر مرتين حتى قبضه الله تعالى ) ( وأخرج ) مالك في  
 الموطأ عن يحيى بن سعيد حديث ( ان المصلي ليصلي وما فاتته من وقتها أعظم من ماله وأهله أول الوقت )  
 ( وأخرج ) البيهقي بسنده الى ابن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( ان خيار  
 عباد الله الذين يراعون الشمس والقمر والنجوم والاطلة بذكر الله عز وجل ) ورجاله ثقات ورواه  
 أيضا موقوفا على أبي الدرداء وأخرجه من حديث أبي هريرة موقوفا بلفظ ( الا ان خيار أمة محمد  
 صلى الله عليه وآله وسلم الذين يراعون الشمس والقمر لمواقيت الصلاة ) والأحاديث في مبادرة النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة أول وقتها كثيرة ومن أجمعها الحديث المتفق عليه من رواية أبي  
 المنهال سيار بن سلامة قال ( دخلت انا وأبي على أبي برزة الأسلمي فقال له أبي كيف كان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم يصلي المكتوبة فقال كان يصلي المخير التي يدعونها الأولى حين تدحض الشمس  
 ويصلي العصر ثم يرجع أحدهما الى رحله في أقصى المدينة والشمس حية ونسبت ما قال في المغرب  
 وكان يستحب ان يؤخر من العشاء التي يدعونها العتمة وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وكان  
 ينفلت من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه وكان يقرأ من الستين الى المائة ) ومعنى الهجير الهاجرة  
 وهي شدة الحر وقوته والمراد بالأولى صلاة الظهر وسميت الأولى لأنها أول صلاة أقامها جبريل عليه  
 السلام في تعليمه صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم وحين تدحض الشمس بفتح التاء والحاء أي تزول .  
 وهل يعتبر في ادراك الفضيلة ايقاع الفعل في أول جزء من الوقت تحقيا أو يفتقر معه فعل مقدمات  
 الصلاة بعد دخوله قل الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في شرحه لهذا الحديث وظاهر اللفظ يقتضي  
 وقوع صلاته صلى الله عليه وآله وسلم للظهر عند الزوال ولا بد من تأويله . وقد اختلف أصحاب  
 الشافعي فيها تحصل به فضيلة أول الوقت فقال بعضهم انما تحصل بان تقع أول الصلاة مع أول الوقت

بحيث تكون شروط الصلاة متقدمة على دخول الوقت وتكون الصلاة واقعة في أوله وقد يتمسك هذا القائل بظاهر هذا الحديث فانه قال ( يصلى حين تزول ) وظاهره وقوع أول الصلاة في أول جزء من الوقت عند الزوال لأن قوله يصلى يجب حمله على يتبدى الصلاة فانه لا يمكن إيقاع جميع الصلاة حتى تدحض الشمس . ومنهم من قال تمتد فضيلة أول الوقت الى نصف وقت الاختيار فان النصف السابق من الشيء ينطلق عليه أول الوقت بالنسبة الى المتأخر . ومنهم من قال وهو الأعدل انه اذا اشتغل باسباب الصلاة عقيب دخول أول الوقت وسعى الى المسجد وانتظر الجماعة وبالجملة فلم يشتغل بعد دخول الوقت . الا بما يتعلق بالصلاة فهو مدرك لفضيلة أول الوقت ويشهد لهذا فعل السلف والخلف ولم ينقل عن أحد منهم انه كان يشدد في هذا حتى يوقع أول تكبيره في أول جزء من الوقت انتهى وهاهنا فوائد ( الأولى ) يتفرع على ما ذكره عليه السلام وما في معناه من الأحاديث الدالة على أفضلية أول الوقت اختلاف العلماء هل الجماعة مع تأخيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت منفردا أم العكس فمنهم من قال ان التأخير لصلاة الجماعة أفضل ولو فات أول الوقت وبدل عليه حديث جابر المتفق عليه وفيه ( والعشاء أحيانا وأحيانا اذا رأيتم اجتمعوا عجل فاذا رأيتم ابطأوا أخر ) ووجهه ان التأخير لأجل الجماعة مع امكان التقديم وأيضا فتأخير صلاة الجماعة أولى من وجهين هما التشديد في تركها والترغيب في فعلها بخلاف أول الوقت فليس فيه الا الترغيب في إيقاع الصلاة فيه دون التشديد في التأخير عنه مثل صلاة الجماعة وأيضا فهي مقدرة بخمس أو سبع وعشرين درجة وفضيلة الوقت غير مقدرة والمقدر أولى من المهمل وأيضا فالاختلاف في وجوب صلاة الجماعة وتعيينها مشهور دون الصلاة أول الوقت وأيضا فالجماعة من شعائر الدين فيقاتل من تمألى على تركها دون من تمألى على ترك الصلاة أول الوقت . ومنهم من جنح الى ان المحافظة على أول الوقت أفضل وان جاوز المكلف حصول جماعة بعد مضيه واستدلوا بحديث ابن مسعود السابق وجعلوه اصريح في الدلالة على الافضلية من أحاديث فضيلة الجماعة ( الثانية ) اختلفوا في صلاة الظهر اذا اشتد الحر هل يستحب الإبراد بها أو تعجيلها فذهب الهادي والقاسم الى ان أفضل الوقت أوله مطلقا لما تقدم من الأدلة ولما في مسلم ( كنا نصلى الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فاذا لم نستطع أحدنا ان يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه ) ولما رواه جابر بن عبد الله قال ( كنت أصلى الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فآخذ قبضة من الحصى لتبرد في كفي أضعتها لجبهتي اسجد عليها لشدة الحر ) أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وأبو العباس السراج في مسنده والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ولحديث خباب بن الارت ( قال شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة في الرمضاء فلم يشكنا ) لفظ مسلم وهو متفق عليه وفي



لفظ ( شكونا الى رسول الله صلى عليه وآله وسلم الرضاء في صلاة الحجير فما أشكنا ) وفي روايه  
عند مسلم من طريق زهير عن أبي اسحق قال ( أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشكونا  
اليه حر الرضاء ) قال زهير قلت لأبي اسحق في الظهر قال نعم قلت أفى تعجيلها قال نعم وأخرجه  
النسائي من حديث زهير أيضاً قال ابن القطان كذا أورده مسلم . وقد اختلف في معناه فقيل لم يُعذرنا  
وقيل لم يحوجنا الى الشكوى في المستقبل فرويت فيه زيادة مبينة للأول قال أبو بكر بن المنذر ثنا  
عبد الله بن أحمد نا خلاد بن يحيى نا يونس بن أبى اسحق نا سعيد بن وهب قال أخبرنى خباب  
ابن الارت قال ( شكونا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الرضاء فما أشكنا وقال اذا زالت  
الشمس فصلوا ) وقال جمهور العلماء انه يستحب الابراء وتأخير الظهر في شدة الحر الى أن يبرد الوقت  
وينكسر الوهج و ( حجته ) حديث أبي هريرة عند الجميع قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم ) وحديث أبي ذر عند البخارى  
ومسلم وأبى داود والترمذى واللفظ له ( ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر ومعهم بلال  
فاراد أن يقيم فقال ابرد ثم أراد أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابرد في الظهر قال  
حتى رأينا في التلول ثم أقام فصلى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن شدة الحر من فيح  
جهنم فأبردوا عن الصلاة ) قال الترمذى وفي الباب عن أبى سعيد وابن عمر والمغيرة والقاسم بن صفوان  
عن أبيه وأبى موسى الاشعري وابن عباس وأنس . قال القاضى عياض وذهب قوم من أهل العلم الى  
أن حديث الابراء ناسخ لما جاء بخلافه من صلاة الظهر بالهجرة وما في معناه وقال بعضهم ليس بناسخ  
وانما هو رخصة لمن لم يرد الاخذ بالافضل انتهى واستدل الطحاوى للنسخ بحديث المغيرة بن شعبة  
قال ( كنا فصلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر بالهجرة ثم قال لنا ابردوا بالصلاة )  
الحديث ورجاله ثقات رواه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ونقل الخلال عن أحمد انه قال ( هذا  
آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) ورجح ذلك البخارى . ومن ذهب الى الرخصة  
قال ان الامر في قوله ابردوا للاباحة وأحاديث تعجيلها بالهجرة أخذ بالاشق والأولى أو انهم طلبوا  
تأخيراً زائداً على وقت الابراء وهو زوال حر الرضاء وذلك قد يستلزم خروج الوقت فذلك لم يجبه  
بازالة الشكوى وخصه بعضهم بالجماعة فاما المنفرد فالتعجيل في حقه أفضل وهو قول أكثر المالكية  
والشافعية لكنه خصه أيضاً بالبلد الحار وقيد الجماعة بما اذا كانوا ينتابون مسجداً من بعد فلو كانوا  
مجتمعين أو كانوا يشون في كنٍ فالأفضل في حقهم التعجيل . واحتج الشافعى على ذلك بأن أمر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم بالابراء كان بالمدينة لشدة حر الحجارة ولانه لم يمكن بالمدينة مسجد غير  
مسجده يومئذ وكان ينتاب من بعد فيتأذون بشدة الحر فامرهم بالابراء لما في الوقت من السعة وظاهر

ما سبق ان العلة هي ما يجدونه من حر الرضاء في جباههم حين السجود لامشقة المسافة وبعده الطريق وأصرح في التعليل مما ذكر قوله ( فابردوا فان شدة الحر من فيح جهنم ) بقاء التعليل قليل والحكمة في ذلك دفع المشقة لكونها قد تسلب الخشوع وقيل لانها الحالة التي ينشر فيها العذاب قال الزين ابن المنير لان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الايمن أذن له فيه ولذلك قال <sup>(١)</sup> ( أقصر عن الصلاة عند استواء الشمس فلما ساعة تسجر فيها جهنم ) رواه مسلم فان قيل كان يلزم التأخير في شدة البرد أيضا اذ هو من تنفس جهنم ( وأجيب ) ان شدة البرد في وقت الشتاء ليس كوقت الظهر بل وقتها أول الأوقات برداً وانما مظنة البرد السحر ثم هو يقوى مع الاسفار حتى ترتفع الشمس ويخرج الوقت ولا ينتهي الأمر بالابراد الى هذا الحد ذكره اليعمرى \* واختلفوا في الوقت الذي ينتهي اليه الابراد فعند الشافعية تؤخر الصلاة عن أول الوقت بقدر ما يحصل للحيطان في يمشى فيه طالب الجماعة بحيث لا يؤخر عن النصف الأول من الوقت وقال اشهب من المالكية لا ينتهي بالابراد الى آخر الوقت والصحيح الاول لدلالة الحديث عليه بقوله ( حتى رأينا في التلول ) قال النووي ومعناه أنه أخر تأخيراً كثيراً حتى صار للتلول في وهي منبطحة غير منتصبة ولا يصير لها النوى في العادة الا بعد زوال الشمس بكثير انتهى . وهل يشرع الابراد في الجمعة قال النووي لا يشرع فيها عند الجمهور قال ولا يشرع في العصر عند أحد من العلماء الا اشهب المالكي انتهى وقال اليعمرى والقول بالابراد في الجمعة يقبل التعليل بالنص والمعنى بخلاف العصر أما النص فحديث أنس عند البخارى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ( كان اذا اشتد البرد بكر بها واذا اشتد الحر أبرد بها ) ولم يأت نص بالابراد في العصر ( أما ) المعنى فلوجهين الاول ان الجمعة بدل عن الظهر فناسب أن تعطى حكمها ( الثانى ) ان العلة الموجبة للابراد في الظهر وهي شدة الحر موجودة في وقتها لا في وقت العصر لاسباب عند من لا يرى أن التبكير الى الجمعة من المندوب اليه ( الثالثة ) اختلفوا أيضا في الافضل من وقت صلاة الصبح فعند العترة ومالك والليث بن سعد والاوزاعي ان التغليس أفضل لما تقدم من أحاديث أفضلية أول الوقت عموما ولحديث جابر في الصحيحين ( والصبح كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلحها بفلس ) ولحديث عائشة عند الجاكم ( ما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لوقتها الاخر مرتين حتى قبضه الله تعالى ) وقد تقدم وذكروا عن أبي بكر وعمر انهما كانا يفتلسان وانه لما قتل عمر اسفر بها عثمان وعن قتادة عن أنس قال ( تسحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزيد بن ثابت فلما فرغا من سجورهما قام نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم )

(١) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعمرو بن عنبسة في حديثه الطويل اه من خط

الى الصلاة فصلى قلت لانس كم كان بين فراغهما من سجودها ودخولها في الصلاة قال قدر ما يقرأ  
الرجل خمسين ) آية رواه البخارى ومسلم وعند البخارى أيضا عن سهل بن سعد قال ( كنت اتسحر  
في أهلى ثم يكون سرعة في أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) وعن أبى  
مسعود البدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( صلى الصبح بغلس ثم صلى مرة  
أخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى أن يسفر ) رواه أبو داود  
باسناد حسن وقال الخطابى هو صحيح الاسناد وروى الطبرانى عن الدبرى عن عبد الرزاق عن  
معمر عن الزهرى عن هند بنت الحرث عن أم سلمة ( كن نساء يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم صلاة الصبح فينصرفن متلفعات في مروطهن ما يعرفن من الغلس ) وذهب أبو حنيفة وأصحابه  
والثورى والحسن بن حى وأكثر العراقيين وطاوس وابراهيم وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز  
الى أن الاسفار بها أفضل من التغليس فى الازمنة كلها الصيف والشتاء ( احتجوا ) بحديث رافع بن  
خديج ( أصبحوا بالصبح فانه أعظم لاجوركم ) رواه الحنفية وصححه الترمذى وابن حبان وفى رواية  
( اسفروا بالفجر ) وذكرنا عن على عليه السلام وابن مسعود رضى الله عنهما انهما كانا يسفران بالصبح  
جدا ( واجيب ) عنه بوجوه منها أن المراد بالاسفار تبين طلوع الفجر ووضوحه للرأى يقينا ( اعترضه )  
الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد بأنه قيل التبين والتيقن حالة شك وتردد لا تجوز معها الصلاة فلا أجر  
فيها والحديث يدل بصيغة التفضيل ان ثمة أجرين أحدهما أكمل من الآخر لاقتضاء صيغة أفضل  
المشاركة فى الأصل مع الرجحان لأحد الطرفين حقيقة اللهم إلا أن يحمل على ما يرد قليلا من استعمال  
الصيغة مجردة عن التفضيل ويكون مجازاً والقرينة عليه ماثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
والخلفاء بعده من التغليس المستمر فعله . ومنها أن ذلك كان فى الليالى المقمرة فانه لا يتحقق فيها الفجر  
الا بالاستظهار فى الاسفار وبه قطع ابن حبان فى أنواعه ويرد عليه ما ذكر أولا . ومنها ما ذكره الخطابى  
وهو أنه يحتمل انهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الاول والثانى طلبا للثواب فقبل لهم صلوا  
بعد الفجر الثانى وأصبحوا بها فانه أعظم لاجوركم . وأجزم كان فيما قصدوه لافى الصلاة قبل دخول  
الوقت فان المجتهد اذا خطأ فله أجر واحد وفيه تكلف ولا يساعده أيضا ما فى بعض الروايات ( اسفروا  
بالفجر فكلما أسفرتم فهو أعظم للاجر ) ومما ( احتج به القائلون بالاسفار ) ما رواه الطحاوى حديثا بحمد  
ابن خزيمة نا القعنبي نا عيسى بن يونس عن الاعمش عن ابراهيم قال ( ما اجتمع أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على شئ ما اجتمعوا على التنوير ) وهو اسناد صحيح قالوا ولا يجوز اجتماعهم  
على خلاف ما فارقه عليه فيلزم كونه لعلمهم بنسخ التغليس ( واجيب ) عنه بأن حديث أبى مسعود  
الانصارى المتقدم الذى فيه ( ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات ) صريح فى عدم النسخ

وأيضا فالطحاوي من الحنفية وقد اختار أن الدخول فيها في وقت التغليس والخروج منها في وقت الاسفار وهو بعينه اختيار لمذهب القائلين بالتغليس لان ظاهر مذهب الحنفية أن الأفضل في الفجر أن يدخل فيها في الاسفار ويخرج منها فيه الا أنه يصلح وجها للجمع بين أحاديث التغليس والاسفار . وقد أشار اليه أيضا الحسين بن عبد الله الطبري في شرح المشكاة فقال معنى (أصبحوا بالصبح) الحديث طولوا صلاة الصبح ومدوها إلى الاسفار والله اعلم  
ص ( وقال زيد بن علي عليهما السلام الشفق هو الحمرة )

ش واليه ذهب الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبو طالب قال في الاعتصام وهو قول جميع أهل البيت لا يختلفون فيه وقال أبو محمد اليزيدي فاحدهما البياض والآخر الحمرة فوقت المغرب عند أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حي وداود وغيرهم يخرج ويدخل وقت العشاء الآخرة بمغيب الحمرة . وقال غيره وهو المروى عن علي عليه السلام وعمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس ومكحول وهو قول أحمد واسحق بن راهويه الا أن أحمد يستحب التفرقة بين الحضر والسفر فقال أما في الحضر فاحب إلى أن لا يصلي حتى يذهب البياض وأما في السفر فيجزى أن يصلي اذا ذهبت الحمرة ليكون المقيم على يقين من مغيب الحمرة لجواز ان توارى بها الحيطان يعني وليس كذلك المسافر وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة الا بمغيب البياض وأما نقل أهل اللغة في الصحاح قال الخليل الشفق الحمرة من غروب الشمس الى وقت العشاء الآخرة فاذا ذهب قيل غاب الشفق وقيل الفراء سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب كأنه الشفق وكان أحمر انتهى وفي القاموس الشفق محرقة الحمرة في الافق من الغروب الى العشاء الآخرة أو الى قريبها أو الى قريب العتمة وكذا في الضياء وجامع الأصول وقال الخطابي أخبرني أبو عمر عن أبي العباس أحمد بن يحيى ان الشفق البياض وأنشد لابي النجم

حقي اذا الليل جلاه المجتلى      بين سماء طي شفق مهول

يريد الصبح وغاية ما يلزم من اطلاقه على البياض لغة أن يكون مشتركا اشتراكا لفظيا والمراد منه في توقيت آخر المغرب وأول العشاء الحمرة للقرائن المعينة ( منها ) ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة) قال في بلوغ المرام رواه الدارقطني وصححه ابن خزيمة وغيره وقفه انتهى وأخرجه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك قلت رواه الدارقطني في غرائبهم ولفظه قرأت في أصل أبي بكر أحمد بن محمد بن جابر بخط يده ثنا علي بن عبد الصمد الطيالسي نا هرون بن سفيان المستمل حدثني عتيق بن يعقوب حدثني مالك عن نافع

عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشفق الحمر فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة  
نم قال هذا حديث غريب وكل رواته ثقات . وأخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث عبد الله بن  
عمر مرفوعا ووقت صلاة المغرب الى أن يذهب حمره الشفق قال وتفرد محمد بن يزيد بلفظ حمره  
وانما قال أصحاب شعبة فيه نور الشفق قال ابن حجر محمد بن يزيد صدوق انتهى وأيضا في  
القاموس نور<sup>(١)</sup> الشفق حمرته فرواية أصحاب شعبة متحدة ومنها ما ذكره اليعمرى انه ثبت ( أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم حدث وقت العتمة بان أوله اذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ) وروى  
أيضا نصف الليل وقد علم كل من علم بالمطالع والمغارب ودوران الشمس ان البياض لا يغيب  
الا عند ثلث الليل الأول يقيّن فقد ثبت بالنص انه داخل فيه قبل مغيب الشفق الذي هو البياض  
فتبين بذلك يقينا ان الوقت انما دخل بالشفق الذي هو الحمره للفرق بين اول الوقت وآخره ( ومنها )  
ما رواه الترمذى قال نا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب نا أبو عوانة عن أبي بشر عن بشير بن  
ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير قال اما اعلم الناس بوقت هذه الصلاة ( كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يصلحها لسقوط القمر لثالثه ) وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وهو عند أحمد  
من طريق يزيد بن هارون ( قال ) القاضى أبو بكر بن العربي الحديث صحيح وان لم يخرج الامامان  
فان أبا داود أخرجه عن مسدد ونقل عن أبي حاتم الرازى توثيق حبيب بن سالم وعن يحيى بن معين  
توثيق بشير بن ثابت قال ولا كلام فيمن دونهما \* ووجه الاستدلال به ما أشار اليه اليعمرى ان القمر  
يغيب في الثالثة في كل زمان ومكان بعد ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك  
الليلة الجزأة على ثنتى عشرة ساعة والشفق الذى هو الحمره يغيب قبل سقوط القمر في الليلة الثالثة  
بحين كشير والشفق الذى هو البياض يغيب بعد سقوط القمر ليلة ثالثة بساعة ونصف من  
ساعات تلك الليلة ( قلت ) وهو من أول الليل لأربع ساعات ونصف سبع ساعة ومن هذا يظهر  
انه صلاحها قبل غيبوبة الشفق الأبيض وبعد ذهاب الشفق الأحمر ويستفاد من الدليل بطلان  
ما احتجّت به الخفية حيث جعلوه دليلا على انه صلاحها بعد ذهاب الشفق الأبيض وقد نقل صاحب  
الكشاف عن أبي حنيفة الرجوع عن قوله بانه الأبيض . وكذا الكاكي الحنفى في عيون المذاهب  
وهو للمذاهب الأربعة ذكر ان الشفق البياض في رواية لأبي حنيفة ورواية مع الجماعة واتفق الثلاثة  
وأبو يوسف ومحمد انه الحمره وأما الصفرة التى بعد الحمره وقيل البياض فقال الغزالي في البسيط  
الشفق الحمره دون الصفرة والبياض . وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط يدخل وقت العشاء  
(١) بالثناء المثلثة أى ثورانه وانتشاره وفي رواية أبى داود وفور الشفق بالقاء وهو

بعينه اه ح مسلم للنووى

بزوال الحمرة والصفرة والصحيح الأول لأن الحكم مترتب على زوال لون الحمرة فقط والله سبحانه أعلم .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيأتي على الناس أئمة بعدى يمتنون الصلاة كميتة الابدان فاذا أدر كنتم ذلك فصلوا الصلاة لوقتها ولتكن صلاتكم مع القوم نافلة فان ترك الصلاة عن وقتها كفر )

ش أخرجه نحوه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه وأبو داود واللفظ له من حديث أبي ذر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( يا أبا ذر كيف انت اذا كانت عليك امراء يمتنون الصلاة أو قال يؤخرون الصلاة قلت يا رسول الله فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها فان أدر كنتم معهم فصلوها فانها لك نافلة ) ونحوه حديث عمرو بن ميمون الاودي قال قدم علينا معاذ بن جبل اليمن وساق الحديث الى ان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( كيف بكم اذا أتت عليكم أمراء يصلون الصلاة لغير ميقاتها قال قلت فما تأمرني ان أدر كنتم ذلك يا رسول الله قال صل الصلاة لميقاتها واجعل صلاتك معهم سبحة ) أخرجه أبو داود قال بعض شارحي كتابه وحديث عمرو بن ميمون عن معاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود أخرجه أبو عمر في تمهيده من طرق وهو على شرط الصحيح رجاله كلهم من رجال الصحيح انتهى . وحديث ابن مسعود بلفظ حديث معاذ سواء وأخرجه معمر أيضا عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود بلفظ ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له كيف بك يا أبا عبد الرحمن اذا كان عليك أمراء يطفئون السنة ويؤخرون الصلاة عن ميقاتها قال فكيف تأمرني يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألني ابن ام عبد كيف يفعل لا طاعة لخلق في معصية الله ( قال ) أبو عمر بن عبد البر كانت ملوك بني أمية على تأخير الصلاة قديما من زمن عثمان وقد كان الوليد بن عقبة يؤخرها في زمن عثمان وكان ابن مسعود ينكر عليه ذلك ولا أجله حدث ابن مسعود بالحديث وذكر عبد الرزاق عن معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أخر الوليد بن عقبة الصلاة مرة فأمر ابن مسعود المؤذن فتوب بالصلاة ثم تقدم بالصلاة فصلى بالناس فأرسل اليه الوليد ما صنعت أجاءك من أمير المؤمنين حدث ام ابتدعت فقال ابن مسعود كل ذلك لم يكن وليكن أبي الله ورسوله ان ننتظر بك بصلاتنا وانت في حاجتك وروى معمر عن أبي اسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود قال انكم في زمان قليل خطبائه كثير علمائه يطيلون الصلاة ويقصرون الخطبة وانه سيأتي عليكم زمان كثير خطبائه قليل علمائه يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموقى ( قلت ) وما شرق الموقى قال اذا اصفرت

الشمس جدا فمن أدرك (١) فليصل الصلاة لو قتها وان احتبس فليصل معهم وليجعل صلاته وحده الفريضة وصلاته معهم تطوعا \* ومما يدل على ذلك ان الفقهاء في ذلك الزمان كانوا يصلون معهم ويأمرون بذلك . ذكر ابن جريج عن عطاء قال أخر الوليد مرة الجمعة حتى أمسى قال فصليت الظهر قبل ان اجلس ثم صليت العصر وأنا جالس وهو يخطف قال اضع يدي على ركبتي وأومئ برأسي . وعن الثوري عن محمد بن اسماعيل قال رأيت سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وقد أخر الوليد بن عبد الملك الصلاة فرأيتهما يومئذ ايماء وهما قاعدان وذكره سنيد قال نا أبو معاوية عن محمد بن اسماعيل قال رأيت سعيد بن جبير وعطاء وذكر الحديث وزادتم جلوسا حتى صليا معه . وعن الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق وأبي عبيدة انهما كانا يصليان الظهر اذا حانت الظهر واذا حانت العصر صليا العصر في المسجد مكانهما وكان ابن زياد يؤخر الظهر والعصر . وعن اسرائيل عن عامر بن شقيق قال كان يأمرنا ان نصلي الجمعة في بيوتنا ثم نأتي المسجد وذلك ان الحجاج كان يؤخر الصلاة وذكره سنيد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مسلم بن صبيح أبي الضحى . قال رأيت مسروقا وأبا عبيدة بن عبد الله مع بعض الأمراء وآخر الوقت فأومئا في وقت الصلاة ثم جلوسا حتى صليا معه تلك الصلاة قال رأيتهما فعلا ذلك مرارا وروى محمد بن الصباح الدولابي قال نا جرير عن أبي فروة عن عروة بن الحرث الحمداني عن أبي ايلس قال تذاكرنا الجمعة واجتمع قراء السكوفة ان يدعوا الصلاة مع الحجاج لأنه كان يؤخرها حتى تسكاد تغيب الشمس فتذاكروا ذلك وهموا أن يجمعوا عليه فقال شاب منهم ما أرى ما تفعلون شيئا ما للحجاج تصلون انما تصلون لله عز وجل فاجتمع رأيهم على أن يصلوا معه قال أبو عمر انما صلى من صلى ايماء وقاعداً لخوف خروج الوقت وللخوف على نفسه من القتل والضرب ومن كان شأنه التأخير لم يؤمن عليه فوات الوقت وخروجه عصمنا الله تعالى . والحديث يدل على مسائل ( الأولى ) قال القاضي في الخبر ارشاد الى جواز اطلاق لفظ الأئمة على أهل الجور ويشهد بذلك ( قاتلوا أئمة الكفر ) الآية وقوله تعالى ( وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ) انتهى ومعنى يميئون الصلاة يخرجونها عن وقتها حتى تكون كالليت الذي لا روح له ( الثانية ) يفهم من قوله ( ولتكن صلاتكم مع القوم نافلة ) ان الاولى هي الفريضة \* وقد اختلف العلماء في ذلك فعمد الامام زيد بن علي والمؤيد بالله والناصر والمنصور بالله وأبي حنيفة ان الاولى هي الفريضة والاخرى النافلة للاحاديث السابقة وغيرها المصروفة بذلك وذهب الهادي عليه السلام ومالك وهو قول للشافعي الى أن الثانية هي الفريضة والاولى هي النافلة لحديث يزيد بن عامر عند أبي داود والبخاري في تاريخه بسند أبي داود ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جئت

الى الصلاة فوجدت الناس يصلون فصل معهم وان كنت قد صليت تكن لك نافلة وهذه مكتوبة )  
وأجيب بان في الحديث ضعفا ذكره النووي وقال البيهقي الاصح حديث يزيد بن الاسود وفي  
التلخيص ورواه الدارقطني بلفظ ( وليجعل التي صلى في بيته نافلة ) قال الدارقطني هي رواية ضعيفة  
شاذة . وللشافعي قول ثالث انه يحتسب الله بايهما شاء لقول ابن عمر لمن سأله عن ذلك ( أَوَذَلِكَ إِلَيْكَ )  
انما ذلك الى الله عز وجل وعلى المذهب الثاني لا بد من نية الرضا للاولى بعد دخوله في الثانية وقيل  
بشروط فراغه من الثانية صحيحة وعلى القول الاول هل ينوي بالثانية الفرض فيه ( وجهان ) لاصحاب  
الشافعي قال الصيدلاني الصحيح انه ينوي الفرض وبه قال الاكثر واستبعده الجويني وقال  
كيف ينوي الفرض مع القطع بان الثانية ليست بفريضة بل الوجه ان ينوي الظهر والعصر ولا يتعريض  
للفريضة وسيأتي في ( باب الرجل تقوته الصلاة ) عند الكلام على قول الامام اذا صليت الظهر في  
منزلك زيادة تحقيق المسئلة ( الثالثة ) يؤخذ من الحديث شمول الاعادة للصلاة جميعها ولو قد صليت  
في الجماعة واليه ذهب الشافعي وأحمد واسحق ويروى عن الحسن والزهرى عملا بظاهر الحديث  
وعنومه وقال مالك وابراهيم والثوري تعاد الا المغرب فانها وتر النهار والتكرار تصير شغفاً ولضيق  
وقتها قال مالك أدركت عمل أهل المدينة على ذلك وهو صريح ماسياني في الكتاب من الحديث  
المروى عن علي عليه السلام في ( باب الرجل تقوته الصلاة ) وعن مالك ان كان قد صلاها في جماعة  
لم يعدها وان كان قد صلاها منفرداً اعادها في جماعة الا المغرب وقد ورد الاعادة في حق من صلى جماعة  
فيما رواه الترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي المتوكل عن أبي سعيد ( قال صلى  
بنارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر فدخل <sup>(١)</sup> رجل فقام يصلي الظهر فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
الا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه ) وقال أبو ثور يعيدها كلها الا الفجر والعصر الا أن يكون في  
مسجد فتقام الصلاة فلا يخرج حتي يصلها ويحتج لهذا بنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة بعد  
الصبح وبعد العصر ) ولما رواه الدارقطني من حديث سهل بن صالح الانطاكي و ( كان ثقة ) عن  
يحيى القطان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ( قال صلى الله عليه وآله وسلم من صلى وحده ثم  
أدرك الجماعة فليصل الا الفجر والعصر ) ورواه الفلاس عن يحيى موقوفاً عليه ابن عمير وأبو اسامة  
( قلت ) والرفع زيادة من ثقة فتكون مقبولة . وقد ( اعترض ) بعض العلماء على القول بالمنع من الاعادة  
بعد العصر وبعد الصبح ان النهي عن الصلاة بعدها انما هي عن صلاة بعدها غيرها فاماها فيصليان  
في وقت النهي ويكرران في الجماعة لانه لا يصح من لفظ أحاديث النهي دخولها تحت الخطأ اذ  
المراد النهي عن الصلاة بعد فعل هاتين الصلاتين لا بعد دخول وقتها واعادتها انما هي من تمامها



وإيجاب بان ظاهر حديث ابن عمر ياباه (الرابعة) ظاهر الحديث يعارض ما رواه أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث سليمان بن يسار عن ابن عمر مرفوعاً (لا تصلوا صلاة في يوم مرتين) فيحتاج الى الجمع فقيل يحمل النهي على من صلى منفرداً ثم أعادها منفرداً وهذا يختص بقيام الجماعة . وقال أحمد واسحق بل معناه أن من صلى الفريضة لا يقوم فيصليها وينوي بها الفريضة معتقداً ذلك فلما اذا صلاها مع الامام على انها سنة تطوع فليس باعادة الصلاة (الخامسة) قوله (فان ترك الصلاة عن وقتها كفر) يحمل على تركها تعمداً حتى خرج وقتها الاختيارى والمضيق ولا كلام في كفر مرتكب ذلك لتعمده قطع الصلاة بخروج وقتها الاختيارى وما بعده وعليه يحمل ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذى عن جابر (انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة) هذا لفظ مسلم ولفظ الترمذى (بين الكفر والايمان ترك الصلاة) وفي أخرى له ولأبي داود (بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة) وأخرج البخارى والنسائي عن بريدة قال (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العهد الذى بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر) وأخرج البخارى عن عبد الله بن سفيان قال (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة) قال القاضى وقد يحمل على أن المراد ترك الصلاة عن وقتها الموسع بتأويل انه تركها استخفافاً بما شرعه الله تعالى ورسوله من الاوقات والاستخفاف بذلك كفر والملجئ الى التأويل حيثئذ ماسياتى فيمن قيد العصر والعشاء والفجر بركعة \* وقد اختلف العلماء فى تارك الصلاة فقال أمير المؤمنين عليه السلام وأحمد بن حنبل واسحق وابن المبارك والنخعي والحكم بن عتبة وأبواب السحتيانى من ترك صلاة واحدة متعمداً حتى خرج وقتها لغير عذر وأبى من آدامها وقضاءها وقال لا أصلى فهو كافر ودمه وماله حلالان ولا يرثه ورثته من المسلمين ويستتاب فان تاب والقتل وحكمه حكم المرتد \* وروى عن ابن عباس وجابر وأبى الدرداء وعمر وابن مسعود نحوه . ومذهب الشافعى ومالك وأكثر العلماء انه يقتل مسلماً حداً وعن أبى حنيفة انه يحبس ويضرب وفى رواية هى أمانة فى عنقه قال الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد فى شرح العمدة عند الكلام على حديث عبد الله بن مسعود فى كتاب القصاص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل دم امرء مسلم يشهد أن لا إله الا الله واتى رسول الله الا باحدى ثلاث) الحديث مألظه وقد استدل بهذا الحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركها فان ترك الصلاة ليس من هذه الاسباب أعنى زنا المحصن وقتل النفس والرذيلة وقد حصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اباحة الدم فى هذه الثلاثة بلفظ النفي والاستثناء وتقل<sup>(١)</sup> عن الحافظ أبى الحسن المقدسى أبياتاً له فى ذلك

ومنها بعد حكاية المذاهب السابقة \*

والرأى عندي أن يؤدبه الا      امام بكل تأديب يراه صوابا  
ويكف عنه القتل طول حياته      حتى يلاقى في المآب حبابا  
فالاصل عصمته الى أن يموت      احدى الثلاث الى الهلاك ركابا  
الكفر أو قتل المكافى عامداً      أو محصن طلب الزنا فاصابا

قال وهذا منسوب الى اتباع مالك واختار خلاف مذهب في ترك قتله وكذلك امام الحرمين الجويني استشكل قتله من مذهب الشافعي وأراد بعض<sup>(١)</sup> المتأخرين أن يزيل الاشكال فاستدل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (أمرت أن أقاتل للناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأنى رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة) ووجهه انه وقف العصمة على مجموع ما ذكر والمرتب على أشياء لا يحصل الا بحصول مجموعها وينتفى بانتفاء بعضها (وأجاب) الشيخ تقي الدين انه ذهول عن الفرق بين المقاتلة على الشيء والقتل عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضى الحصول من الجانبين ولا يلزم من اباحة المقاتلة على الصلاة اذا قوتل عليها اباحة القتل عليها للممتنع عن فعلها اذا لم يقاتل ولا اشكال بان قوماً اذا تركوا الصلاة ونصبوا القتال عليها انهم يقاتلون انما النظر والخلاف فيما اذا تركها انسان من غير نصب قتال هل يقتل أم لا انتهى المراد من كلامه . يعنى والقاتل بعدم القتل في مقام المنع حتى يقوم الدليل على جوازه وقال في المنار انهم لم يذكروا في هذه المسئلة دليلاً يعتمد وقال الجويني في (البرهان) ليس في مذهب الشافعي أضييق من هذه المسئلة . وذكر في الغيث عن الكافي روايته عن الناصر وعن الهادي انه لا يقتل وقد استدلل على القتل بقوله تعالى (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وان ظاهرها يقتضى انهم يعاملون معاملة الكفار حتى تقع منهم اقامة الصلاة وإيتاء الزكاة و(أجيب) بان الشرط خرج نخرج الوصف بالغالب اذ الممهود ممن أسلم منهم اقامة الصلاة كما حققه الموزعي في شرح الآيات والله أعلم

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه سأل رجل ما افراط الصلاة قال اذا دخل وقت التي بعدها)

ش الافراط الاسراف ومحاوزة الحد وهو عكس التفريط اذ هو بمعنى التقصير في الأمر قاله في المصباح وما قاله عليه السلام يحتمل أمرين الاول ما ذكره القاضي في شرحه وهو أن يراد بافراط الصلاة خروج وقتها جسيمة ودخول التي بعدها بشمحص الوقت لها نحو أن يؤخر الظهر حتى لا يبقى من الوقت الا ما يتسع للعصر أو ركعة منها قبل الغروب ونحو أن يؤخر المغرب حتى لا يبقى من الوقت

(١) قال الدماميني أظنه ناصر الدين بن المنير اه

الا ما يتسع للعشاء أو ركعة قبل طلوع الفجر ويؤخر الفجر حتى لا يبقى من الوقت ما يتسع لها أو ركعة  
 منها قبل طلوع الشمس (قلت) ويؤيده ظاهر ما رواه أبو داود من حديث أبي قتادة قال (قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر الصلاة  
 حتى تدخل صلاة أخرى) وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي بنحوه ولفظ مسلم (إنما التفريط على  
 من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى) قال اليعمرى تمسك به من لم يفرق بين وقت الاختيار  
 ووقت الجواز ووجهه أن الشارع سَوَّى بين الوقتين في رفع حكم التفريط عن المصلي في كل منهما  
 واليه ذهب داود الظاهري ولا يلزم من استوائهما في رفع الجرح أن ثبت له استوائهما في غير  
 ذلك انتهى ونحوه ما رواه مسدد موقوفاً على ابن عباس لا تقوت صلاة حتى يدخل وقت الصلاة  
 الأخرى . قال ابن حجر في مختصر الاتحاف رجاله ثقات ولا بد حينئذ من حمل التفريط على معنى  
 يلاقى مبدول الإفراط بأن يكون تأخير المكلف للصلاة إلى بعد مضي وقتها تقصيراً وتوانياً عن امتثال  
 أمر الشارع صلى الله عليه وآله وسلم (الثاني) أن يراد بالإفراط تأخيرها عن وقتها الاختياري فيصلي  
 الظهر بعد مضي ما يسع أربع ركعات بعد مصير ظل الشيء مثله على قول من أثبت وقت المشاركة  
 أو يصلها بعد مضي المثل على القول الآخر ويصلي المغرب بعد ذهاب الشفق على قول من جعل  
 وقتها ممتداً إلى ذهابه أو بعد مغيب الشمس بوقت يتسع لثلاث ركعات مع شروطها على قول من  
 جعل وقتها واحداً فإن تأخيرها عن وقتها الأول تفريط وإن لم يدخل وقت العشاء لقربه منه بناء على  
 أن ما قارب الشيء يكون له حكمه ويصلي العشاء بعد ذهاب ثلث الليل أو نصفه بوقت يسع أربع  
 ركعات ويصلي الفجر بعد الاسفار بما يتسع لركعتين على مذهب الشافعي . وأما على مذهب إليه العترة  
 فلا تفريط إلا بخروج وقتيه بطلوع الشمس وهذا التأويل مناسب لما ذكره شراح حديث أبي داود  
 ومسلم المتقدم حيث قالوا فيه دليل على امتداد وقت كل صلاة من الخمس حتى يدخل وقت التي  
 تليها ويستثنى من ذلك الصبح لفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم (من أدرك من الصبح ركعة قبل  
 أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) وأما المغرب فالظاهر امتداده إلى العشاء انتهى . ويؤيده أيضاً  
 ما أورده محمد بن منصور في الإمالى ولفظه ذكرت لأحمد بن عيسى عليه السلام قول من يقول إذا  
 زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر فأنت منهما في وقت ما لم تغرب الشمس من غير علة  
 ولا عذر وإذا غربت الشمس وايقنت دخول الليل فقد دخل وقت المغرب والعشاء فأنت منهما في  
 وقت ما لم يطلع الفجر فأنت أحمد بن عيسى هذا القول إنكاراً شديداً وكان عنده خلاف قول العلماء  
 ويرى أن من صلى الظهر بعد القامة بعد الزوال من غير علة ولا عذر قائماً بقضى صلاة قد كانت  
 وجبت عليه ولا يثأفه ما رواه محمد أيضاً في الأمالي ولفظه حدثني علي بن أحمد بن عيسى عن

ابيه قال الصلاة عندنا في أول الوقت أفضل والامر بعد ذلك واسع الى آخر الوقت لجواز أن يحمل كلامه الأخير على التوسعة المقيدة بالعدول المبيح للتأخير بدليل قوله أولا من غير علة ولا عذر والله تعالى أعلم

( تنبيه ) يتعلق بالوجه الثاني من تفسير كلام الأصل مسألة الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا وقد اختلف العلماء في ذلك على خمسة مذاهب ( الأول ) قول الهادي عليه السلام وأحد قولي المنصور بالله أنه يجوز لعذر ولا يجوز لغير عذر فإن فعل أجزاءه وهو ظاهر كلام أحمد بن عيسى السابق ( الثاني ) قول المؤيد بالله أنه لا يجوز للمسافر قال ولولا خلاف الامامية لفسدت من يفعله ولا فرق عندي بين أن يصلي العصر قبل الميل أو بعده يعني بعد الزوال أو قبله أنه لا حكم لصلاته ( الثالث ) للناصر عليه السلام وأبي حنيفة أنه لا يجوز لأي عذر كان إلا في عرفة ومزدلفة سواء كان مقيمًا فيها أو مسافرًا ولأبي حنيفة رواية ثانية أنه يجوز في سفر الحج ( الرابع ) قول الشافعي أنه لا يجوز إلا في سفر أو مطر يعني إذا كان المطر يشغلهم عن أن يصلي العشاء جماعة يجمعوه مع المغرب والافلا ( الخامس ) قول الامامية والمهدبي أحمد بن الحسين والمتوكل على الله أحمد بن سليمان وأحد قولي المنصور بالله وابن المنذر وابن سيرين وأحمد بن الروايتين عن الهادي وأحمد بن الروايتين عن زيد بن علي واختاره من المتأخرين المحقق الجلال أنه يجوز لعذر ولغيره ( احتج ) أهل المذهب الخامس من الكتاب العزيز بقوله تعالى ( اقم الصلاة لادلوك الشمس الى غسق الليل الآية ) وبقوله تعالى ( اقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ) وبقوله تعالى ( يا أيها المزمحل قم الليل الا قليلا ) الآيات وقد تناقش بان فيها اجمالا مفتقرا الى البيان من السنة وأن تقل عن بعض المفسرين من السلف ما يدل على عمومها لأوقات الصلاة فليست نصا في محل النزاع <sup>(١)</sup> ومن السنة بإحدى ( منها ) ما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن عبد الله بن مسعود قال ( جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة بين الأولى والعصر وبين المغرب والعشاء فليل له في ذلك فقال صنعت هذا لكي لا تخرج أمتي ) رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه عبد الله بن عبد القدوس ضعفه ابن معين والنسائي ووقعه ابن حبان وقال البخاري صدوق الا انه يروى عن اقوام ضعفاء . قال الهيثمي وقد روى هذا عن الأعمش وهو ثقة . وعن أبي هريرة قال ( جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الصلاتين بالمدينة من غير خوف ) رواه البزار وفيه عثمان بن خالد الاموي وهو ضعيف انتهى . وقد ثبت عن أبي هريرة في الصحيح عند مسلم وغيره تصديق ابن عباس في قوله ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( جمع بالمدينة من غير خوف ولا سفر ) وتصديقه مقالته رواية منه للحديث فثبت بهذا كلا الحديثين اللذين أوردهما

الهيثمي قيل <sup>(١)</sup> وما نقل عن ابن معين من التضعيف لا يخرج به ذلك الشخص عن مرتبة العدالة والصدق بحيث لا يقبل حديثه في نفسه وإن أسنده إلى عدل لاحتمال أن التضعيف لأمر لا يرجع إلى عدالته كان يروى عن ضعفاء وهو الذي صرح به البخاري إلا أنه ذكر السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن ابن معين أن من قال فيه ضعيف فليس بثقة ولا يكتب حديثه فيسقط الاحتجاج بهذا الحديث ولا يفيد تصديق البخاري لما عرف أن الجرح مرجح على التعديل وأجيب <sup>(٢)</sup> بأن هذا من الجرح المطلق كما صرح به غير واحد فقول ابن معين ليس بثقة ولا يكتب حديثه لا بيان فيه بل قد ذكر في التنقيح أن قولهم كذاب أو وضع من الجرح المطلق الذي لا يعتمد عليه ولا يركن إليه إلا مع البحث عما ادعى أنه كذبه أو وضعه (قلت) ويرد على الاستدلال بحديث ابن مسعود أمران (الأول) أن المروى في الصحيحين من حديثه رضى الله عنه قال (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الاصلتين جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها) فهذا يناق ما روى عنه هنا ومع التعارض وعدم المرجح يسقط الاحتجاج به (الثاني) أني لم أقف في نسخة مجمع الزوائد على لفظ (بالمدينة) فإذا كانت الرواية بعدمها فيحمل الحديث على جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ويندفع به التعارض المذكور والله أعلم و(منها) حديث جابر رواه الطحاوي بسند صحيح قال (جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة للترخص من غير خوف ولا علة). ومنها حديث ابن عمر رواه عبد الرزاق قال (جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وهو غير مسافر) قال رجل لابن عمر ولم تر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك قال لئلا يخرج أمته أن جمع رجل) رواه الهادي عليه السلام في المنتخب بلفظ وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال عبد الله بن عمر فذكر الحديث وفي عمرو بن شعيب مقال والرواية فيها انقطاع لأن عمراً لم يدرك عبد الله بن عمر (ومنها) حديث ابن عباس وهو أقوى ما يحتج به هنا وقد رواه جماعة من أئمة أهل البيت وكثير من غيرهم وأخرجه بن أبي شيبه وعبد الرزاق ومالك وأحمد والبخاري ومسلم والطبراني والخافظ الهيثمي وغيرهم من طرق كثيرة بألفاظ مختلفة - فلفظ ابن أبي شيبه عن سعيد بن جبير قال ابن عباس (جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مطر قليل لابن عباس ما أراد بذلك قال لا يخرج أمته) ولفظ عبد الرزاق مثله. وفيه قال سعيد بن جبير قلت لابن عباس ولم تراه فعل ذلك قال لئلا يخرج أمته ورواه من طريق أبي صالح عن ابن عباس بلفظ (جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير سفر

ولا مطر) قال أبو صالح لابن عباس ولم تراه فعل ذلك قال أراد التوسعة على أمته وفي رواية عن عمرو بن دينار أن أبا الشعثاء أخبره أن ابن عباس قال (صليت وراء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعا من غير خوف ولا سفر) قال أرى ذلك كان في مطر. وأما الفاظ الأئمة الستة فقد ساق بعضها ابن الأثير في جامع الأصول فقال ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (صلى بالمدينة ثمانيا وسبعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء) قال أبو ب (١) لعله في ليلة مطيرة قال عسى. وفي رواية أن ابن عباس قال (صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمانيا جميعا وسبعاً جميعا) قال عمرو بن دينار (قلت يا أبا الشعثاء أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال وأنا أظن ذلك) أخرجه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم قال (صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جميعا من غير خوف ولا سفر) زاد في رواية قال أبو الزبير سألت سعيداً لم فعل ذلك فقال سألت ابن عباس عما سألتني فقال أراد أن لا يخرج أمته. وفي أخرى نحوه وقال (من غير خوف ولا مطر) وله في أخرى قال عبد الله بن شقيق المقييل ~~خطبنا~~ ابن عباس يوماً بعد العصر حتى غربت الشمس وبدت النجوم وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة فجاءه رجل من بني تميم لا يفتر ولا ينثنى يقول الصلاة الصلاة فقال ابن عباس رضى الله عنهما اتعلما السنة لا أم لك ثم قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء فحاك في صدرى شيء فأتيت أبا هريرة فصدق مقالته) وفي رواية له أيضاً قال رجل لابن عباس الصلاة فسكت ثم قال الصلاة فسكت ثم قال الصلاة فسكت ثم قال لا أم لك اتعلما الصلاة (كنا نجتمع بين الصلاتين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (جمع بين الصلاتين من غير خوف ولا سفر) قال مالك أرى ذلك كان في مطر ثم ساق روايات الآخرين بالفاظ متقاربة إلى أن قال وأخرج السنائي الرواية الثانية من المتفق عليه وهذا لفظه (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمانيا جميعا وسبعاً جميعا آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء) وله في أخرى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كان يصلى بالمدينة يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر) قيل لم قال لئلا يكون على أمته حرج انتهى ما أريد نقله من جامع الأصول. وفي الامالي حدثنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن جميل عن ابن أبي يحيى عن صالح مولى التومة عن ابن عباس قال (جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة من غير خوف ولا مرض) قال ابن عباس أراد التوسعة لامته حدثنا محمد بن العلاء أبو كريب عن حفص عن الاعمش عن شقيق قال (شهدت

(١) هو السخيتاني والمقول له هو أبو الشعثاء وهو جابر بن زيد ذكره ابن حجر تمت.

ابن عباس خطب على المنبر فبدأ بالخطبة ثم نزل فجمع بين الظاهر والعصر انتهى . ومحمد بن جميل قال في الطبقات أكثر محمد بن منصور في الرواية عنه أخرج له المؤيد بالله ووثقه والذي يظهر لي أنه من ثقات الشيعة وروى عن عدة شيوخ وذكره المزني في التهذيب وأنه يروى عن عائذ بن حبيب وشيخه ابن أبي يحيى هو إبراهيم بن أبي يحيى شيخ الشافعي وفيه كلام من جهة المذهب وهو ثقة كما تقدم التنبيه عليه وصالح مولى التومة سمع من ابن عباس وفيه كلام من قبل اختلاطه في آخر عمره وقال فيه ابن معين ثقة حجة قال عبد الله بن أحمد من سمع منه قديما فذاك وهو صالح الحديث ما أعلم به بأسا وكذا عن ابن عدي وأما اسناد الحديث الثاني فهو برجال الصحيح (وحفص هو ابن غياث من رجال السنة) فهذه أدلة القائلين بجواز الجمع مطلقا لما فيها من التعليل بنفي الخرج الحاصل بالتوقيت اذ هو الظاهر من سياق الروايات مع التصريح بنفي معظم الاعتذار من الخوف والسفر والمطر والمرض والاصل عدم غيرها واحتمال كونه لعذر وان لم يذكر لا يدفع الظهور المعتضد بالاصل وأحاديث التوقيت وما فيها من التحديد محمولة على الفضيلة والندبية للقرينة الدالة على ذلك المأخوذة من أدلة الرخصة وهو وجه الجمع بين الأدلة من دون إهمال لبعضها . ولا يرد على كونها للرخصة لزوم كون أدلة التوقيت عزيمة فتفيد الوجوب وأن أدلة الجواز اذا كانت للرخصة فهي ماضية لعذر والدعوى جواز الجمع مطلقا لانه يقال يصح اطلاق العزيمة على المندوب اذا قصد المبالغة في المحافظة عليه وتنزيله في التأكيذ منزلة الواجب وقد نقل عن القرشي والسبكي وهو الظاهر من كلام العضد ان المندوب يدخل في العزيمة مطلقا والمراد بالعذر في الرخصة هاهنا الوجه الذي وقع الترخيص لاجله وهو المشقة الحاصلة بالتوقيت قال القاضي ومعنى جواز الجمع ان لا عقوبة عليه في ذلك وان الصلاة مجزية له وان كان غير محمود بتركها الى آخر الوقت ونقل صاحب الجامع الكافي عن محمد بن منصور أن الحسن بن يحيى بن زيد أمام أهل الكوفة قال الجمع بين الصلاتين رخصة فسأها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لثلاث تبطل صلاة أمته واحب الأمور اليها اذا كنا في الحضر ان نلتزم الاوقات التي نزل بها جبريل عليه السلام وان صلى مُصَلٍّ في الاوقات التي فسحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في السفر والحضر لم يضيق عليه ما وسعه صلى الله عليه وآله وسلم انتهى بخبر يرد على ذلك أسئلة (الأول) أن القائل بجواز الجمع للعذر قد أعمل أدلة التوقيت بجعلها عامة لكل مصل وخصصتها أحاديث صحيحة في جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في عرفة ومزدلفة وفي السفر ولما جاءت أحاديث جمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة مع نقي المطر والخوف والسفر والمرض كان محمولا على أن ذلك لعذر سوى ما ذكر قياساً على جمعه في عرفة ومزدلفة وفي السفر لظهور العذر في ذلك (والجواب) انه لا يتصور وجه القياس هاهنا اذ لا بد في الفرع من علة تساوى علة الاصل وهو الجامع وقد نفي ابن عباس وغيره كون المطر

والخوف الى آخره من الاعذار المبيحة للجمع فبطل أن يُحمل أحدها أصلاً يقاس عليه وحينئذ لا بد من ثبوت أصل حتى يقاس عليه غيره ولا سبيل اليه هاهنا لاسيما والاعمال المبيحة للجمع متفاوتة متفاوتاً يمنع دخولها تحت ضابط كل ( الثاني ) أن القائل باشتراط العذر له أن يحتاج بان التصريح بهذه الاعذار لما علم من أن المخاطب يعتقد أن لا عذر يجوز به الجمع غير ذلك لان جواز الجمع لاجلها كان مشهوراً عندهم فكان ابن عباس قال لمخاطبه بل يجوز الجمع بهذه وبغيرها وأوضح ذلك بالتعليل بنفي الحرج فانه مناسب للمعذور ( والجواب ) ان ذلك خلاف ما تفيد دلالة السياق فان الذوق السليم لا يفهم من تلك الأحاديث الا أن الجمع وقع بياناً للجواز مطلقاً واعلاماً بأنه لرفع الحرج عن الأمة بنصه صلى الله عليه وآله وسلم كما في حديث ابن مسعود أو بأخبار الصحابي المشاهد لتلك الحالة على أى صفة وقعت كما في حديث ابن عباس وفي بعضها ما يقارب التصريح بذلك المراد كقوله ( أراد التوسعة على أمته ) وفي حديث ابن عمر لثلاث يخرج أمته ان جمع رجل وفي حديث جابر عند الطحاوى ( من غير خوف ولا علة ) والعلة عامة لكل عذر اذ هي نكرة في سياق النفي وقد ذكر أهل الاصول أن دلالة السياق ترشد الى تبين الجماعات وترجيح الاحتمالات وتقرير الواضحات واستعملها المحقق ابن دقيق العيد في مواضع من كتبه وقال الناظر فيها يرجع الى ذوقه والمناظر يرجع الى دينه وأنصافه ثم يقال أيضاً اذا كان معنى الرواية أنه يجوز الجمع لهذه الاعذار ولغيرها فلا بد من بيان تلك الاعذار المسكوت عنها التي سوغت الجمع لتجعل اصولاً يقاس عليها غيرها اذ المعلوم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتفق له في رخصة الجمع جميع الاعذار الموجبة لها بل ولا القليل منها . وأيضاً فالحجة في فعله صلى الله عليه وآله وسلم وهي كاف في الاستدلال ولم ينقل فيها وقوع عذر أصلاً بل التعليل بنفي الحرج كما في حديث ابن مسعود الثالث أن في بعض الروايات ما يفيد وقوع العذر ذكرها ابن الاثير ولفظها وفي أخرى أن ابن عباس صلى بالبصرة المغرب والعشاء ليس بينهما شيء والاولى والعصر ليس بينهما شيء فعل ذلك من شغل . وزعم ابن عباس ( انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة الاولى والعصر ثمانى سجداً ليس بينهما شيء ) انتهى وبين عبد الله بن شقيق كون ذلك الشغل هو الخطبة وقد يجاب بان تقييده بالشغل في هذه الحالة لا يقتضى تخصيصاً لانه مستند الى فهم الراوى أن السبب المسوغ للجمع وظاهر فعل ابن عباس يشعر بخلافه وانما احتج لما فعله بجمعه صلى الله عليه وآله وسلم في المدينة الاولى والعصر وهو مطلق عن ذكر الشغل . على أن القائلين باعتبار العذر لا يجمعون الخطبة ونحوها من ذلك اذ هو ما يترتب عليه سقوط الحرج الذى يلحق المصلى لذاته كالمرض والمرض لا امر خارج عنه ( الرابع ) انه يعارضه حديث ابن عباس عند الترمذى والحاكم والدارقطنى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ( من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد اتى باباً من



أبواب الكبار) ويجاب بأن الترمذى قال فيه أبو علي وأسمه<sup>(١)</sup> حسين بن قيس ضعفه أحمد وغيره وعدّ  
الذهبي هذا الحديث من مناكيره وعلى تقدير صحته فيحمل على من اتخذ الجمع خلقا وعادة ولا  
شك أن التوقيت من السنن المؤكدة والفضائل التي تشتد المحافظة عليها وهو الذي عليه هدى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم طول عمره ولم يقع منه الجمع في الحضر الا لبيان الجواز وفي السفر أيضا وقد  
قال جمهور الأئمة ان المعتاد ترك السنة آثم وقيل ذلك عن المؤيد بالله وعن الناصر انه يفتق وحكى في  
الجمع خلاف المعتزلة في التفسير والتأنيب وذهب كل فريق منهم الى أحدهما والله سبحانه أعلم (الخامس)  
أن بعضهم لما وجدوا ظاهرا في المدعى عدل الى تأويله بالجمع الصوري ومعناه انه صلى الظهر آخر وقتها  
فحين سلم منها دخل وقت العصر فصلاها أول وقتها وقواه اليعمرى في شرح الترمذى بان أبا  
الشعشاء راوى الحديث عن ابن عباس قد قال به وذلك فيما رواه الشيخان من طريق عمرو بن دينار  
وفيه قلت يا أبا الشعشاء (أظنه آخر الظهر وعجل العصر قال وأنا أظن ذلك) وراوى الحديث أدرى به  
من غيره \* وقال شارح<sup>(٢)</sup> بلوغ المرام . انه يتعين هذا التأويل فانه صرح الفسائى في أصل حديث ابن  
عباس ولفظه قال (صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر والعصر جمعيا والمغرب والعشاء جميعا  
آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء) والمطلق في رواية يحمل على المقيد اذا كانا في قصة  
واحدة والقول بان قوله (أراد أن لا يخرج أتمه) يضعف الجمع الصورى لوجود الحرج مدفوع بان في  
ذلك تيسيرامن التوقيت اذ يكفي المصلى تأهب واحد وقصد الى المسجد واحد ووضوء واحد بحسب  
الاعطاب بخلاف التوقيت (وجوابه) أن تأويل الجمع بالصورى دفعه شراح الحديث بما تظاهر قوته  
فقال الخطابى ظاهر اسم الجمع عرفا لا يقع على من آخر الظهر حتى صلاها في آخر وقتها وعجل العصر  
فصلاها في أول وقتها لان هذا قد صلى كل صلاة منهما في وقتها الخاص منهما وانما الجمع المعروف أن  
تكون الصلاتان في وقت أحدهما الا ترى أن الجمع بينهما بعرفة والمزدلفة كذلك ومعقول انه من  
الرخص العامة لجميع الناس عامتهم وخاصتهم ومعرفة أوائل الاوقات وأواخرها لا تدرکها الخاصة فضلا  
عن العامة فاذا كان كذلك كان في اعتبار الساعات على الوجه الذى ذهبوا اليه ما يبطل ان تكون هذه  
الرخصة عامة مع ما فيها من المشقة المرتبة على تفريق الصلوات في أوقاتها الموقته انتهى \* وقال النووى  
في رده لذلك التأويل انه تأويل ضعيف أو باطل لمخالفته الظاهر مخالفة لا محتمل ولأن فعل ابن عباس  
واستدلاله به لتصويب فعله وتصديق أبي هريرة صريح في رد هذا التأويل انتهى . وقال ابن حجر  
يضعف هذا التأويل أن التعليل برفع الحرج ظاهر في الاطلاق والجمع الصورى لا يخلو عن حرج

(١) ولقبه حنضل اه من خط شيخنا الصنى أحمد بن محمد السياغى رحمه الله اه

(٢) هو القاضى حسين المقرئ تمت

انتهى وما ذكره اليعمرى من تأييده بكلام أبي الشعثاء فقد تعقبه ابن خنجر بأنه لم يجوز به بل وقع منه مجرد الظن ثم لم يستمر عليه في رواية عمرو بن دينار أنه قال أبو الشعثاء أرى ذلك كان في مطر وما زعمه ذلك الشارح من أن التأويل المذكور ثابت في أصل حديث ابن عباس عند النسائي غير صحيح لأنها رواية شاذة مخالفة لما في الصحيحين وغيرهما والنسائي نفسه روى هذا الحديث من خمس طرق منها طريقان عن أبي الشعثاء بغير هذه الزيادة ولم ينسبها إلى ابن عباس إلا في طريق واحدة من رواية أبي الشعثاء وكذا سائر الرواة لم يجعلها أحد من كلام ابن عباس بل ينسبها إلى الراوى فكيف يُظن بأبي الشعثاء مع حفظه وإتقانه يقول ذلك تظننا وعنده رواية من ابن عباس هذا من أبعد البعيد وما قيل في توجيهه بأنه يحتمل أن أبا الشعثاء كان يقول تظننا حين سمع ابن عباس يروى الحديث مختصراً ثم سمعه يروى الحديث بعد مطولاً فوافق ما كان يظنه \* يردّه أن أبا الشعثاء ما زال متظننا متردداً بين أن يكون الجمع حقيقياً لعذر المطر وضورياً حتى مات ابن عباس بوضحه أن أيوب السخيتاني من صفار التابعين لم يسمع من أبي الشعثاء إلا بعد موت ابن عباس كما أفاده الحافظ ابن حجر وغيره وقد أشار المحقق الجلال إلى دفع رواية النسائي هذه بنحو ما ذكر والله أعلم (السادس) أن بعض القائلين بوجوب التوقيت دفع حديث ابن عباس بأن لفظ الجمع محتمل لثلاثة معانٍ (أما جمع تقديم أو تأخير أو صوري) ولا يصح جملة على جميعها إذ هو في صلاة يوم واحد وتعيين واحد منهما فتحكم فوجب العدول إلى ما هو الواجب وهو البقاء على الأصل (واجيب) بأن الصورى ليس من الجمع في شئ كما تقدم الكلام عليه وأما المعنيان الآخران فقد قسر ابن عباس رضي الله عنه ما في قوله من الاجمال بفعله وجمع بين الصلاتين جمع تأخير وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أيضاً جمع التقديم لما ذكره ابن القيم في زاد المعاد (كان من هديه صلى الله عليه وآله وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما وإن زالت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر والعصر ثم ركب) وروى حديثاً عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (كان إذا كان في سفر فزالت الشمس صلى الظهر والعصر ثم ارتحل) وقال هو على شرط الصحيحين وذكر رواية أخرى صحيحة (وروى) عن شيخه أبي العباس بن تيمية أنه يدل على جمع التقديم جمعه بعرفة بين الظهر والعصر لمصلحة الوقوف ليمتد وقت الدعاء ولا يقطعه بالنزول لصلاة العصر مع إمكان ذلك بلا مشقة فالجمع كذلك لأجل المشقة والحاجة أولى \* ونقل مثله عن الشافعي وأما قوله إذ هو في صلاة يوم واحد فيدفعه أن في بعض روايات مسلم ما يفيد التكرار وهي رواية عبد الله بن شقيق وفيها (كنا نجتمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكذلك عند النسائي (كان يجمع) الحديث (السابع)

أن الترمذى قال في آخر جامعہ ليس في كتابي حديث أجمعت الأمة على ترك العمل به الا حديث ابن عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة (وأجيب) بان شارحه اليعمرى قال أما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك العمل به . وقد اختلفوا فيه فقال بظاهره في جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لا يتخذ عادة قوم منهم ابن سيرين واشهب واختاره ابن المنذر حيث لم يعلمه ابن عباس بمرض ولا عذروا تأوله آخرون (وأما) حديث قتل شارب الخمر في الرابعة فقد قال به ابن حزم وحكى فيه شيئاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص انتهى (الثامن) وهو أقوى ما يستدل به على اعتبار العذر بما ذكره (في نجوم الانظار) في شرح قول الامام المهدي (مسألة) وللمريض المتوضىء والخائف والمشغول بطاعة الى قوله كالسافر لخبر ابن عباس . وحاصله بأكثر الفاظه خبر ابن عباس وما في معناه من الأحاديث يدل على جواز الجمع مطلقاً ولو لغير عذر كما سبق له صنف التصريح به فليس له ان يستدل به على الجمع للعذر وان كان الدليل على جواز الاعم دليلاً على جواز الأخص لكنه هجر اظاهر الدليل واعمال له في بعض ما يدل عليه وإهمال لما يدل عليه من الزيادة وذلك لا يصح من غير دليل والفعل يدل على ثبوت الرخصة على الإطلاق الا ان يقال الرخصة انما تكون لعذر اذ هي الحكم الثابت على خلاف دليل الوجوب والحرمة فلا يتأتى الجمع الا مع العذر والانتفاء أدلة جواز الجمع وأدلة التوقيت ولا يبقى للتوقيت معنى الا كونه مجرد الفضيلة أو يكون وقتاً مخيراً فيه فكذا لفظ الحرج المذكور في أدلة الجمع يقتضى ان يكون ما رخص فيه ذا حرج ولا حرج في التوقيت بالنسبة الى من لا عذره رأساً فاقضى لفظ الحرج ان يكون هنالك عذر يعتد به يتحقق معه الحرج كما في الأحوال المذكورة فهو اشفى ما يقال هنا انتهى . وذكر بعض المتأخرين ان القائلين بالجمع يرون ان التوقيت سنة فلذا تراهم يتكلمون فيما تكلم فيه غيرهم من شرعية الأذان لدخول وقت العصر والعشاء وانه ينتقض بدخولها وضوء المستحاضة ونحوها ولو كانوا لا يعتبرون التفاوت ما ساغ شيء من ذلك وجهورهم يشترطون لجوازه العذر الا ان مقدار العذر عندهم أخف كما قل بعض الشيوخ ان الأئمة صرحوا بالجمع لكنه لا بد من عذر بلفظ التصغير . اذا عرفت ذلك فاعلم ان ما كان من شعار لأهل الاسلام واطهار وظائف الدين فلا كلام في وجوب اقامته على الامام وغيره كما قاله المؤيد بالله الماروني لو اطبق أهل بلد على ترك الأذان والجماعة لوجب على الامام مقاتلتهم . وقال المؤيد بالله محمد بن القاسم في رسالة له اختار فيها جواز الجمع ما لفظه وما اخترناه فهو المنفرد أو لمن يكون في غير المساجد فلما أهل المساجد وعمارها التي ينادى عندها للصوات ويطلب فيها الحضور للجماعات فان التوقيت لازم لمن لا عذره أصلاً كما ذكره القاسم بن ابراهيم عليه السلام<sup>(١)</sup>

بقوله ليس للناس تأخيرها مفتنمين ولسنا لمن فعل ذلك اذ لم يكن معتلا بحامدين انتهى . وكذلك قال الامام المهدي في البحر اما لو كانت الطاعة صفة لها أى للصلاة لم يبح الجمع لأجلها أى الجماعة اذ يعود على غرضه بالنقص وعلى ذلك بان ادائها في الوقت فرض ومع الجماعة التي هي غرضه نفل والفرض أفضل واستجاده الامام عز الدين في شرحه . وقال والتجميع الذي اعتيد في كثير من المساجد في وقت الأولى لتحصيل فضيلة الجماعة كما يتفق كثيرا بعد صلاة الجمعة في حق العصر من البدع التي يتوجه انكارها ويعد تقريبا اقراوها \*

وخير أمور الناس ما كان سنةً وشر الأمور المحدثات البدائع

انتهى وهو كلام نفيس اذ من البعيد ان يتفق العذر يوم الجمعة خاصة لذلك الجمع الوافر ومع كونها قد صارت شعارا ظاهرا بحيث يظن الراي انه السنة البيضاء لا قائل بجوازه أصلا اذ من جواز الجمع مطلقا يقيد بغير ما فيه شعار كما سبق . وقد نسب الى الزيدية بسبب ذلك القول به وان كان شعاراً وكتب بعض الفقهاء رسالة شنع عليهم فيها واجابها الفقيه ابن هبة الله الخشفرى برسالة مبسوبة قال فيها ان الزيدية أحرص الناس على التوقيت وقد جاء فيهم (انهم رعاة الشمس) ذكر ذلك القاضي شمس الدين احمد بن صالح بن أبي الرجال في رسالة له مفيدة أنكر فيها على التجميع في صلاة العصر عقيب الجمعة كما وقع في مدينة صنعاء وقال انه يجب على أولى الأمر اطفاء تلك البدعة والله اعلم . ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان يكره الصلاة في أربعة أحيان بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع وبعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس ونصف النهار حتى تزول الشمس ويوم الجمعة اذا قام الامام على المنبر)

ش قال في التخريج له شاهد من حديث علي عليه السلام مرفوعا في كراهة الصلاة في وقتين من الثلاثة الاوقات المذكورة أورده السيوطي في جمع الجوامع . ولفظه عن علي عليه السلام قال قلت يارسول الله ( اى الليل أفضل قال جوف الليل الآخر ثم الصلاة مقبولة الى صلاة الفجر ثم لا صلاة الى طلوع الشمس ثم الصلاة مقبولة الى صلاة العصر ثم لا صلاة حتى تغرب الشمس ) في حديث طويل قال في آخره أخرجه عبد الرزاق وسنده حسن انتهى . وأما ما ذكره من ان عليا عليه السلام كان يكره الصلاة والامام يخطب فيشهد له ما ذكره المؤيد بالله في شرح التجريد ولفظه - وروى ابن أبي شيبة بإسناده عن أبي اسحق عن الحرث عن علي عليه السلام انه كان يكره الصلاة والامام يخطب وروى أبو بكر الجصاص في شرح المختصر بإسناده عن الشعبي قال سمعت ابن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ( اذا دخل أحدكم المسجد والامام على المنبر فلا صلاة له ولا كلام حتى يفرغ الامام ) وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر ذكره السيوطي في جمع الجوامع

وسأثنى الكلام على المختار في ذلك ان شاء الله تعالى ( قلت ) وأخرج البخارى ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضى الله عنهما قال سمعت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم عمر بن الخطاب ( وكان من أحبهم الى ) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ) قال الترمذى وفي الباب عن علي وابن مسعود وأبي سعيد وعقبة بن عامر وأبي هريرة وابن عمرو وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمرو ومعاذ بن عفراء والصنابحي وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعائشة وكعب بن مرة وأبي امامة وعمر بن عبسة انتهى . وحديث ابن مسعود رواه الطحاوى عن سليمان بن الأشعث عن علي بن معبد عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر قال قال لى عبد الله ( كنا نهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار ) وحديث عقبة بن عامر رواه مسلم يقول ( ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينهانا أن نصلى فيهن أو أن نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين يضيّف الشمس للغروب حتى تغرب ) وحديث عمرو بن عبسة لفظه ( قلت يا رسول الله أى الليل اسمع قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فان الصلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلى الصبح ثم أقصر حتى تطلع فترتفع قيد رمح أو رحين فانها تطلع بين قرنى شيطان ويصلى لها الكفار ثم صل ما شئت فان الصلاة مكتوبة مشهودة حتى يعدل الرمح ظله ثم أقصر فان جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زاعت الشمس فصل ما شئت فان الصلاة مشهودة حتى تصلى العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس فانها تغرب بين قرنى شيطان ويصلى لها الكفار ) أخرجه أبو داود وأخرجه مسلم في الوضوء <sup>(١)</sup> بزيادة في ذكر فضل الوضوء وقد تضمنت الشواهد النهى عن الصلاة في الثلاثة الاوقات وعن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ( قوله بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وترتفع الخ ) اختلف العلماء في معنى الكراهة هاهنا فذهب زيد بن علي واحمد بن عيسى والمؤيد بالله وغيرهم من الأئمة وأكثر الفقهاء الى انها للتحريم واختاره الامام شرف الدين فتحرم الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر وذلك لانهاى المفهوم من صيغة النهى في قوله ( لا صلاة ) والاصل فيه التحريم وللتصريح بلفظه في قوله ( نهى عن الصلاة ) ويمتد وقت الكراهة الى طلوع الشمس وارتفاعها والى غروبها وليس المراد مطلق الارتفاع عن الافق بل الذى تزول معه صفرة الشمس أو حرمتها . وأكثر العلماء على تقييد الارتفاع بقدر رمح أو رحين كما ورد كذلك في بعض الروايات وهذا النهى متعلق بفعل الصلاة في هذين الوقتين كما صرح به رواية المجموع ومثلها في صحيح مسلم فتكون صلاة التطوع ونحوها مكروهة لمن صلى الصبح والعصر دون

من لم يصلهما وفي هذا يختلف وقت الكراهة في الطول والقصر وظاهر الحديث عموم كل صلاة من فريضة أو نافلة مقضية أو مؤداة ومن ذوات الاسباب أو غيرها وظاهر مذهب الامام زيد بن علي تخصيص ذوات الاسباب من عموم النهي بدليل ماسيأتي له من صحة صلاة الجنائز بعد العصر وبعد الفجر دون المقضيات بدليل ماسيأتي له من منع قضاء الفرائض في الوقتين المذكورين . وأما غيره كالشافعي ومن قال بقوله فخصوا من عموم النهي قضاء الفوائت كلها من الفرائض والنوافل وتحمية المسجد وماله سبب متقدم أو مقارن كمجود التلاوة وصلاة الجنائز وما أشبه ذلك أما الفرائض فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس) الحديث وسيأتي للأمام عليه السلام مناه وأما النوافل فلدخولها تحت عموم الصلاة في قوله (من نام عن صلاة أو نسيها) ولقضائه عليه الصلاة والسلام ركعتي الظهر بعد العصر وقضاء قيس بن فهد<sup>(١)</sup> ركعتي الفجر بين يديه صلى الله عليه وآله وسلم بعد صلاة الصبح وتقريره إياه على ذلك وتحية المسجد لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (إذا دخل أحدكم المسجد) الحديث والصلاة على الجنائز لحديث (يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا) أتت<sup>(٢)</sup> والجنائز إذا حضرت) الحديث أخرجه الترمذي وصلاة الخسوف والكسوف (لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة) وركعتي الطواف لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (يا بني عبده مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) والركعتين عقيب التطهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لبلال (مادخلت الجنة الا سمعت حشجشتك امامي فقال يا رسول الله ما أحدثت قط الا توضأت عندها ولا توضأت الا رأيت ان الله على ركعتين) وذهب الهادي والقاسم إلى أن الصلاة في الوقتين لا تكره مطلقا لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم نافلة الظهر بعد العصر وتقريره لقيس بن فهد وقد رآه يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح وهو مبني على أن لفظ الكراهة في حديث الاصل وما استفاد من النهي مراد به نقص الثواب في الفعل وهو قريب من قول من جعل الكراهة للتنزيه أشار إلى ذلك النجاشي في مقدمة المعيار . قال اليعمرى ومن قال لا بأس بالتطوع بعد الصبح وبعد العصر ما لم يقارن حاله طلوع الشمس وغروبها عائشة وابن عمر وابن مسعود وزيد بن خالد وتميم الداري وعطاء وطلووس وعمر بن دينار وابن جريج وحملوا النهي عن الصلاة في هذين الوقتين على أنه إنما أريد به النهي عن تأخير الفرائض لغير عذر حتى تقع مقارئة الطلوع والغروب \* وحجة الهادي ومن معه حديث علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال (لا تصلوا بعد العصر الا أن تكون الشمس بيضاء نقية) رواه النسائي وراه أيضا

(١) فهذا هو بفتح الفاء ذكره في المعنى تمت (٢) يروى امت وأنت بالنون والتاء

أبو داود بمعناه وروى وَهَيْبٌ عن ابن طاووس عن أبيه عن عائشة أنها قالت أو هم<sup>(١)</sup> عمر إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة أن يتحرى بها طلوع الشمس وغروبها. وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عن نافع أنه سمع ابن عمر يقول أما أنا فلا نهى أحداً يصلي من ليل أو نهار أية ساعة شاء غير أن لا يتحرى طلوع الشمس ولا غروبها انتهى. وذهب أبو حنيفة إلى أن الوقتين المتعلق بهما النهي يكره فيهما التطوع دون الفرائض وفوائت الفرائض وصلاة الجنازة وسجود الصهو والتلاوة فلا يكره فيهما إلا المندورة وركعتي الطواف وحكى عنه شارح العمدة منع صلاة فوائت الفرائض فيهما وقال إلا أنه قد يُعارض بقوله صلى الله عليه وآله وسلم (من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها) وفي رواية (لا وقت لها إلا ذلك) إلا أن بين الحديثين عموماً وخصوصاً من وجه تخديش النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر خاص في الوقت عام في الصلاة وحديث النوم والنسيان خاص في الصلاة الفائتة عام في الوقت فكل منهما بالنسبة إلى الآخر عام. من وجه خاص من وجه ويختار في مثله الوقف وقد (أجيب) بعدم التعارض وأن حديث النهي مُوجه إلى النوافل المطلقة غير الراتبة وقضاء الفرائض بدليل استثناء ركعتي نافلة الفجر ونافلة الظهر وأيضاً فقد خُصَّ حديث النهي بمخصصات كثيرة كما تقدمت الإشارة إليها آنفاً بخلاف حديث النوم والنسيان فيرجح لذلك وذكر أيضاً في شرح العمدة وجه التعارض بين حديث النهي عن الصلاة في الوقتين وحديث إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وذلك أن حديث (إذا دخل أحدكم المسجد) خاص بالنسبة إلى هذه الصلاة وهي الصلاة عند دخول المسجد عام بالنسبة إلى الأوقات وقوله لا صلاة بعد الصبح خاص بالنسبة إلى الوقت عام بالنسبة إلى الصلوات قل و(ذهب بعض المحققين) إلى الوقف حتى يأتي دليل من خارج زائد على مجرد الحديث وقد (أجيب) عنه بمثل ما تقدم من دخول التخصيص لاحاديث النهي (قوله ونصف النهار حتى تزول الشمس) هذا أحد الثلاثة الأوقات المكروه فيها فعل الصلاة وقد دخل الوقتان الآخران تحت عموم النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس إلى آخره ودل على مجموعها أيضاً حديث عبد الله بن مسعود وعقبة بن عامر المتقدمين واختلف العلماء في حكم النهي بعد اجتماعهم على الكراهة فنقل الإمام المهدي في الغيث عن أهل المذهب أنه للتحريم واستضعف قول من روى عنهم خلافه \* ثم اختلفوا أهل ذلك يختص بالنفل أو يشمل مع الفرض وعلى القول بصحة الفرض هل يخص الأداء أو يشمل مع القضاء. فذهب الحادى. والقاسم والشافعي ومالك إلى أن الفرض لا يكره أداء أو قضاء فالأداء لقوله (من أدرك ركعة من العصر) (ومن أدرك ركعة من الفجر) والقضاء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم (من نام عن صلاة أو نسيها)

الحديث فيبقى النفل داخل تحت حكم الكراهة وكذا صلاة الجنازة على مقتضى قول الهدوية لشبهها بالنفل اذ لا وقت لها مضروب وهو صريح ماسياني للامام أنها لا تنصلى في الثلاثة الاوقات المذكورة (وذهب) زيد بن علي وأحمد بن عيسى والناصر أحمد بن يحيى والمؤيد بالله والقاسم بن علي العياني وأبو عبد الله الداعي والامام يحيى بن حمزة ومحمد بن منصور المرادى الى شمول النهى للقضاء في تلك الاوقات (وأما) الاداء فخصه حديث (من أدرك ركعة من العصر) الحديث قالوا لان دليل المنع لم يفصل ولا ينتظاره صلى الله عليه وآله وسلم استقلال الشمس لما نام ليلة الوادى (وأجيب) بان حديث (فليصلها اذا ذكرها) مخصص لعموم دليل المنع وقد علم في الاصول أن المختار أعمال الخاص لقوته وان تأخر العام وبان الروايات في حديث انتظاره صلى الله عليه وآله وسلم ليس في شئ منها ان تأخيرها كان لاجل خروج الوقت المكروه بل فيها ما يدل على أن التأخير كان لتجنب الصلاة في ذلك الوادى الذى حضرهم فيه الشيطان ومجوعها يدل على أن الحامل على التأخير منصرف في ارادة الخروج من ذلك الوادى بل الظاهر من مجموعها أنهم لم يخرجوا من ذلك الوادى لما كانت الصلاة في الوقت المكروه لان الشمس قد ضربتهم بحرها كما ورد في بعض طرقه فاما أن يكون الوقت المكروه قد خرج أوقيت منه بقية يسيرة يشتملون فيها بمقدمات الصلاة (تنبهان) الاول استثنى بعض العلماء من ذلك أمرين (الاول) ما ذهب اليه الشافعى وأصحابه وأبو يوسف أنه لا بأس بالتطوع نصف النهار يوم الجمعة وهى أيضا رواية عن الاوزاعى وأهل الشام وروى الشافعى عن ابراهيم بن محمد عن اسحق ابن عبد الله عن سعيد بن أبى سعيد القبرى عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم (نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة) قيل ابراهيم ابن أبى يحيى واسحق بن عبد الله متروكان وليس اعتماد الشافعى على هذا الخبر وان كان ابراهيم بن أبى يحيى ليس عنده بالواهى لكنه يحتاج أيضا بحديث ابن شهاب عن ثعلبة بن أبى مالك فإنه قال . والنهى عن الصلاة عند استواء الشمس صحيح الا أنه خص منه يوم الجمعة بما روى من العمل المستفيض في زمن عمر وذلك لا يكون الا توقيفا فيقوى ذلك حديث ابن أبى يحيى ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبى الخليل عن قتادة عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم ( أنه كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة ) الا أنه مرسل . أبو الخليل لم يسمع من قتادة ذكره أبو داود وفيه أيضا ليث بن أبى سليم وهو ضعيف (الثانى) الصلاة بمكة وذكر ركعتى الطواف وقد اختلف الناس فيهما فالمروى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير والحسن والحسين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير أنهم ( كانوا يطوفون بعد العصر وبعضهم بعد الصبح أيضا ويصلون على أثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت ) وبه قال الشافعى وأحمد واسحق



وأبو ثور وداود ولهم في ذلك حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار) صححه الترمذي وأخرجه الحاكم في مستدركه وحديث مجاهد عن أبي ذر (أنه قام فاخذ بحلقة الباب ثم قال من عرفني فقد عرفني ومن لم يعرفني فانا جندب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا بمكة الا بمكة الا بمكة) وفيه عبد الله بن المؤمل وحيد مولى عفراء وهما ضعيفان ومجاهد لم يسمع من أبي ذر وقال مالك من طاف بالبيت بعد العصر آخر ركعتي الطواف حتى تغرب الشمس ومن طاف بعد الصبح لم يركعهما حتى تطلع الشمس

(التنبيه الثاني) ورد الحكم ممللا في حديث عمرو بن عبسة بطولع الشمس بين قرني شيطان فمنهم من حمله على الحقيقة ويدل له ما أخرجه ابن أبي شيبة نا عبدة بن سليمان عن محمد بن اسحق عن يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباس (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صدق أمية بن أبي الصلت بيئتين من شعره هما .

والشمس تطلع كل آخر ليلة حراء يصبح لونها ينورد  
تأتي فما تطالع لنا في رسلها الا مُعَذَّبَةٌ والا تجلد

فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (صدق) وفي خبر عن عكرمة ان ابن عباس قال لهم ما انكرتم من ذلك قالوا فما بال الشمس تجلد قال والذي نفسي بيده ما طلعت الشمس قط حتى ينخسها سبعون ألف ملك فيقولون لها اطلعي اطلعي فتقول لا اطلع على قوم يعبدونني من دون الله فيأتيها ملك عن الله يأمرها بالطلوع فيأتيها شيطان يريد ان يصددها عن الطلوع فتطلع بين قرنيه فيحرقه الله تحتها وذلك قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما طلعت الا بين قرني شيطان ولا غربت الا بين قرني شيطان) ومنهم من حمله على المجاز والمراد انها تطلع على أمة تعبد الشمس من دون الله فتسجد لها عند الطلوع والغروب فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشبه بهم واضافتهم الى الشيطان كقوله (اولئك حزب الشيطان) وتسمية الأئمة قرنا والأئم قرونا كثير كافي الكتاب العزيز وفي بعض روايات حديث عمرو بن عبسة (فاتها تطلع على قرن الشيطان ويصلي اليها الكفار) قيل ان للشيطان في ذلك الوقت ولشيئته تسلطاً ظاهراً فيمكن ان يلبسوا على المصلين صلاتهم فكرهت الصلاة حينئذ كما كرهت في الأماكن التي هي مأوى الشياطين وفي بعض الروايات (فان جهنم تسجر) ومعناه يوقد عليها ووجهه ما تقدم نقله عن ابن المنير من ان وقت ظهور أثر الغضب لا ينجع فيه الطلب الا ممن اذن له فيه (قوله ويوم الجمعة اذا قام الامام على المنبر) قد تقدم ما يشهد له عن أمير المؤمنين عليه السلام

وابن عمر مرفوعاً وهو حجة من ذهب الى انه لا يصلى في ذلك الوقت وقال به أيضاً من الصحابة عمر وعثمان وغيرهما ومن الفقهاء مالك والبيث وأبو حنيفة والثوري ومن الأئمة . زيد بن علي . والهادي (أما) زيد بن علي فروى عنه أبو خالد فيما سياتى آخر كتاب الجنائز مالفظة - وسألت زيد بن علي عليه السلام عن الصلاة والامام يخطب يوم الجمعة فقال من السنة ان تسمع وتنصت فإذا صليت لم تسمع ولم تنصت . وأما الهادي عليه السلام فنص عليه في الأحكام ولفظه وإذا قال المؤذن في أثر أذانه لا اله إلا الله تكلم الامام وانقطعت صلاة من كان يصلى من الناس ووجب عليهم الاستماع والانصات ووجه ذلك قول الله تعالى ( وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ) وروى أنها نزلت في الخطبة انتهى . وأخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد في تفسير الآية وجوب الانصات في اثنتين في الصلاة وفي الجمعة والامام يخطب . وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس في تفسيرها انه قال في خطبة الجمعة وفي العيدين وفيما جهر من القرآن في الصلاة فهذه ظاهرة في الوجوب واطلق لفظ القرآن على الخطبة لاشتغالها على شيء منه . واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا قلت لصاحبك انصت والامام يخطب فقد لغوت ) قالوا فإذا منع من هذه الكلمة مع كونها امرأً بمعروف ونهيًا عن منكر في زمن يسير فلا ينفع من الركعتين مع كونهما مسنوتين في زمن طويل اولى . وذهب القاسم والمرضى والشافعي واحمد واسحق وبقية المحدثين وهو محكي عن الحسن البصري وغيره من المتقدمين الى شرعية تحية المسجد حال الخطبة واحتجوا بحديث جابر رضى الله عنه قال ( دخل رجل يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب فقال صليت قال لا قال قم فصل ركعتين ) متفق عليه وصرح منه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ) وليتجاوز فيهما ( وأجابوا ) عن أدلة الأولين فقالوا اما حديث الباب وحديث ابن عمر فعموم مخصوص بركعتي التحية والعمل بدليلهما أرجح لأنه ثبت ذلك في الصحيحين . قال النووي في حديث ( إذا جاء أحدكم يوم الجمعة الخ ) هذا نص لا يتطرق اليه تأويل ولا أظن عالماً يبلغه هذا اللفظ صحيحاً فيخالفه انتهى \* وأما الآية فانها واردة في قراءة القرآن لا في الخطبة وان سلم فعموم مخصوص بهذا الخاص وإذا كان الانصات برأيه عن كلام الناس فالمصلي منصت وبه أيضاً يندفع الاحتجاج بحديث ( إذا قلت لصاحبك انصت فقد لغوت ) قال بعضهم وسبيل هذه التحية سبيل سجود التلاوة التي ورد الدليل على مشروعيتها في صلاة الفرض والنفل فإذا لم يناف الصلاة وهي أضيق دائرة من الخطبة فعدم منافاة التحية للخطبة أولى \* وقد أجاب الأولون عن حديث جابر بأجوبة لا يخلو جميعها عن نظروهي مستوفاة في البسائط من شروح الحديث والله سبحانه أعلم .

من ( قال زيد بن علي عليهما السلام إذا فاتتك الصلاة نسيتهما فذكرتها بعد العصر أو بعد الفجر

فلا تصلبها حتى يخرج ذلك الوقت )

ش يريد عليه السلام انه اذا ذكر بعد العصر انه نسي صلاة الفجر مثلاً فلا يصلبها في هذا الوقت وكذلك اذا ذكر بعد الفجر انه نسي صلاة العشاء مثلاً فلا يصلبها حتى ترتفع الشمس وقد تقدم ان هذا مذهب الامام وذكر ما قيل في المسئلة وأما لو نسي صلاة العصر مثلاً الى قبيل الغروب أو الفجر الى قبيل طلوع الشمس . فقد نص عليه السلام انه إذا أدرك من أيهما ركعة قبل غروب الشمس وطلوعها أجزأه ولفظه .

ص (وقال زيد بن علي عليهما السلام فيمن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس ثم غربت ان ذلك يجزيه وكذلك لو أدرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع الشمس ثم طلعت )

ش الادراك الوصول الى الشيء وما قاله عليه السلام هو معنى ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة وقد تقدمت الإشارة اليها و (منها) حديث أبي هريرة المتفق عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ونحوه من حديث عائشة عند مسلم (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس أو من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدركها) والسجدة انما هي الركعة انتهى . وظاهر ما ذكر ان مدرك الركعة مدرك للصلاة وانه يكتفى بها وليس ذلك مراداً بالاجماع فلا بد من تأويله على انه اذا أتى بما بقي وقد صرح بذلك في رواية الدراوردي عن زيد بن أسلم أخرجه البيهقي من وجهين ولفظه (من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس وركعة بعد ما تطلع الشمس فقد أدركها) وأصرح منه رواية ابن غسان محمد بن مطرف عن زيد بن أسلم عن عطاء هو ابن يسار عن أبي هريرة رضى الله عنه بلفظ (من صلى من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس ثم صلى ما بقي بعد غروب الشمس لم تفته العصر) وقال مثل ذلك في الصبح والنسائي من وجه آخر (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة) الا أنه يقضى ما فاته وهذا قول الجمهور وعند أبي حنيفة انه لا يصح الفجر بإدراك ركعة لمصادقتها الوقت المنهى عنه للاحاديث الواردة في النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس . وادعى بعضهم ان احاديث النهي ناسخة لهذا الحديث وهي دعوى تحتاج الى دليل والجمع بين الحديثين ممكن بحمل احاديث النهي على ما لا سبب له من النوافل والتخصيص أولى من النسخ . وظاهر الاحاديث وكلام الأصل انه لا بد من أدراك ركعة كاملة فلا يكتفى دونها . قيل ويكون ما أدركه من الوقت أداء وبعده قضاء والختار ان الكل أداء فضلاً من الله عز وجل وظاهره أيضاً في العصر والفجر وأما العشاء فلمله متفق على صحة ما أدرك منها ركعة لعدم مصادقة الوقت المنهى عنه ولعموم حديث النسائي المار وترجم

البخارى فقال (باب من أدرك من الصلاة ركعة) وساق الحديث بلفظ (من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة)

ص (وقال زيد بن علي عليه السلام ولا بأس أن يصلي على الجنائزة بعد العصر وبعد الفجر ولا يجوز أن يصلي عليها بعد طلوعها ولا عند غروبها ولا عند قيامها)

ش أما جواز الصلاة على الجنائزة بعد العصر وبعد الفجر فلا لأنها من ذوات الأسباب وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ذلك ولما ورد من الحث على المسارعة في دفن الميت وهو ما تقدم من حديث علي عليه السلام عند الترمذى مرفوعاً (يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت<sup>(١)</sup> والجنائزة إذا حضرت والأيام إذا وجدت لها كفواً) وأما عدم جواز الصلاة في الثلاثة الأوقات المذكورة فلما تقدم من حديث عقبة بن عامر وهو صريح في ذلك

### ﴿ باب التكبير في الصلاة ﴾

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى الى فروع أذنيه ثم لا يرفعها حتى يقضى صلاته)

ش أخرج نحوه البيهقي في سننه عن علي عليه السلام في باب من لم يذكّر الرفع الا عند الافتتاح فقال وروى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه عن علي رضي الله عنه انه كان يرفع يديه في التكبيرة الاولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها. أخبرناه محمد<sup>(٢)</sup> بن عبد الله الحافظ قال انا أبو الحسن العنزي قال نا عثمان بن سعيد الدارمي قال نا احمد بن يونس قال نا أبو بكر النهشلي فذكره انتهى وأخرجه الطحاوي أيضاً من طريق النهشلي وضعفه البيهقي بما لفظه. قال عثمان الدارمي فهذا قد روى من هذا الطريق الواهي عن علي وقد روى عبد الرحمن بن هرمز الاعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام (انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعهما عند الركوع وبعد ما يرفع رأسه من الركوع) فليس الظن بعلي ان يختار فعله على فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ليس أبو بكر النهشلي ممن يحتاج بروايته انتهى. قال في التخريج أبو بكر النهشلي من رجال مسلم وروى له الترمذى والنسائي وابن ماجه. وقال في الميزان وثقه أحمد ويحيى والعجلي وقال ابن حبان غلب عليه التقشف حتى صار بهم ولا يعلم ويخطئ ولا يفهم فيبطل الاحتجاج به ثم قال الذهبي آخر ترجمته وهو حسن الحديث صدوق انتهى وذكره أيضاً في جزء من تكلم فيه وهو موثق فقال صالح الحديث تكلم فيه ابن حبان انتهى وذكره المزي في التهذيب ولم يذكر فيه قول ابن حبان بل نقل عن الأئمة توثيقه

(١) وفي نسخة إذا أتت بهمة ممدودة فنون اه (٢) صاحب المستدرک تمت

مقتصر عليه قال في التخريج وهذا الحديث مداره على أبي بكر النهشلي وفي ذلك ما يقوى به رواية أبي خالد (قلت) ويقويه أيضا ما أخرجه البيهقي في الخلافيات من حديث ابن عمر مرفوعا (كان صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود) وفي مجمع الزوائد في باب القنوت عن ابن عمر (أرأيتكم رفع أيديكم في الصلاة والله أنه لبدعة ما زاد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا قط فرفع يديه حيال منكبيه) أخرجه الطبراني في الكبير وفيه بشر بن حرب مختلف فيه. وعن عبد الله بن مسعود مرفوعا من طريقين ولفظ ابن مسعود (لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة) أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وصححه ابن حزم في المحلى وقال بعض شراح سنن أبي داود وأخرجه النسائي وهو على شرط مسلم وهو عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي من طريق أخرى بلفظ (صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة) قال في ضوء النهار بعد هذا ما لفظه وتصلف ابن المبارك وأحمد وابن أبي حاتم في تضعيفه وتابعهم البخاري وأبو داود والدارقطني وابن حبان ولم يأتوا في تضعيفه بشيء إلا مجرد الأبناء من صحته وقد شهد له حديث ثم لا يعود وبه نأخذ وعليه يعتمد مثلنا ومثل ابن حزم ممن لا يعول على آراء الرجال انتهى. وأما حديث البراء عند الدارقطني وأبي داود أنه قال (رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود) فلا يصلح شاهدا لما ذكره الحفاظ أن لفظة لا يعود مدرجة وأنه تلقنها يزيد ابن أبي زياد راوى الحديث في آخر عمره وقد كان حدث من قبل بمخالفها لكنه رواه أبو داود من طريق أخرى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب مرفوعا وفيه (ثم لم يرفعهما حتى انصرف) قال أبو داود وليس بصحيح قال المنذرى لأن في إسناده عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف (قلت) ذكره في الطبقات وقال وثقه يحيى بن معين والمعجل وقال النووي في تهذيب الاسماء واللغات اتفقوا على ثبوته وجلالته وقال عبد الملك بن عمير رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى في حلقة فيها نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستمعون لحديثه وينصتون له منهم البراء بن عازب. وقال عبد الله بن الحرث ما شمرت إن النساء ولدن مثل عبد الرحمن بن أبي ليلى ونقل عنه أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدم ذكره في باب الاذان والراوى عنه هنا الحكم بن عتيبة متفق على الاحتجاج به على ما مر وبذلك يتنقض الحديث للاستشهاد به على ما مر وإلى هذا ذهب أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من علماء الكوفة قال الخطابي وهو قول ابن أبي ليلى وسفيان الثوري وقد روى ذلك عن الشعبي والنخعي انتهى. وذهب أكثر العلماء إلى أن الأيدي ترفع عند الركوع وعند رفع الرأس منه وهو قول أمير المؤمنين كما تقدمت الرواية عنه بذلك عند البيهقي ويروى عن أبي بكر

الصديق وابن عمر وأبي سعيد الخدري وابن عباس وابن الزبير وأنس واليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين وعطاء وطاووس ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم وقتادة ومكحول وبه قال الاوزاعي ومالك في آخر أمره والشافعي وأحمد واسحق ( واحتجوا ) على ذلك بإحاديث منها عن أمير المؤمنين أخرجه البيهقي وأبو داود واللفظ له حدثنا الحسن بن علي نا سليمان بن داود الهاشمي حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن عبد الرحمن بن ربيعة بن الحرث ابن عبد المطلب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك اذا قضى قراءته واذا أراد أن يركع ويصنعه اذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من السجدة رفع يديه كذلك وكبر ) قال في بعض شروح السنن أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح وأخرجه النسائي وابن ماجه وطريق أبي داود وابن ماجه واحدة والنسائي والترمذي أخرى وسليمان بن داود بقنادي ثقة . وعبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف . قاله محمد ابن سعيد وقد تابعه على هذا الثقات وهو على شرط مسلم في الترمذي والنسائي فهو صحيح بطريقهما حسن بطريق أبي داود وابن ماجه وفيه رفع اليدين عند القيام من التشهد الاول قال النووي ( احتج ) به جماعة من الشافعية على ذلك وهو الصواب وعن قال به منهم ابن المنذر وأبو علي الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب التهذيب وفي شرح السنة وغيرهم وهو مذهب البخاري وغيره من المحدثين انتهى . قال الخطابي وأما ما روى في حديث أبي حميد الساعدي من رفع اليدين عند النهوض من التشهد فهو حديث صحيح وقد شهد له بذلك عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة الانصاري وقد قال به جماعة من أهل الحديث ولم يذكره الشافعي والقول به لازم على أصله من قبول الزيادات انتهى . وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة في الكلام على حديث ابن عمر ( ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود ) ما لفظه . وقد ثبت الرفع عند القيام من الركعتين وقياس نظره يعني الشافعي أن يسن الرفع في ذلك المكان أيضا لانه لما قال بآبائات الرفع في الركوع والرفع منه لكونه زائداً على من روى الرفع عند التكبير فقط وجب أيضاً أن يثبت الرفع عند القيام من الركعتين فانه زائد على من أثبت الرفع في هذه الاماكن الثلاثة فقط والحجة واحدة ( وأول <sup>(١)</sup> راضي سيرة من يسيرها ) والصواب والله أعلم استحباب الرفع عند القيام من الركعتين لثبوت الحديث في ذلك واما كونه مذهباً للشافعي لانه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

(١) هذا عجز بيت وصدره \* فلا تجزعن من سيرة أنت سرتها \* وأول الخ

ففي ذلك نظر انتهى . وحديث ابن عمر المشار اليه أحد الأدلة على الرفع عند الركوع وعند الرفع منه وقد أورده الترمذى في (باب ما جاء في رفع اليدين عند الركوع) وأشار الى أن في الباب أربعة عشر حديثاً عن أربعة عشر صحابياً وساق ذلك شارحه اليعمرى وفي بعضها مقال واستوفى في التلخيص تحقيق ذلك ومجموعها صالح للاحتجاج لان بعضها في الصحيح كحديث ابن عمر قال ابن المدينى هذا الحديث عندى حجة على الخلق كل من سمعه فعليه أن يعمل به لانه ليس فى اسناده شئ وهو محمول على ما اذا لم يعارضه ما يوجب المصير اليه والا فمجرد صحة السند لا توجب العمل و(أجاب) القائلون بالرفع عند تكبيرة الافتتاح فقط بان هذه الاحاديث منسوخة واستروحوا الى ان بعض الفاظ ما استدلوا به من قوله (ثم لا يعود) وقوله (ثم لم يرفعها حتى انصرف) يشعر بساقية وقوع الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح والا لما وقع للتخصيص على ذلك فائدة اذ يكفى بيان سنية الرفع فى أول الصلاة كما وقع البيان بغيرها من سائر السنن . وقد يقال جميع ما احتج به الفريقان راجع الى حكاية فعله صلى الله عليه وآله وسلم مع اتفاقهم على أن ذلك من السنن التى ليست بواجب الا عند البعض فى تكبيرة الافتتاح ومع ذلك فلا مانع من أن يكون الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه أمير المؤمنين عليه السلام وابن مسعود والبراء وغيرهم من عدم الرفع فيما عدا تكبيرة الافتتاح بيانا للجواز بمعنى أن الكل واسع وقد أشار الى معنى هذا ابن حزم فيما نقله عنه فى التلخيص ولفظه وقال ابن حزم حديث يزيد ان صح دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم فعمل ذلك ابيان الجواز ولا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره والله أعلم

وأعلم أن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام من السنن العظيمة وقد بلغت احاديثه حد التواتر كما ذكره السيد الامام محمد بن ابراهيم فى التنقيح وحكى<sup>(١)</sup> عن ابن عبد البر انه رواه ثلاثة عشر من الصحابة وقال السلفى أربعة عشر وقال ابن كثير عشرون او ثيف وعشرون وجمع زين الدين العراقى رواته فبلغوا خمسين فيهم العشرة رضى الله عنهم وكذلك قال الحاكم ان العشرة اجتمعوا على روايته وجعل ذلك من خصائص هذه السنة الشريفة وقال السيد محمد فى غير ذلك الكتاب وقد صنف السبكي فى ذلك كتابا ملخصا كثير الفوائد لكنه غلط على الزيدية فروى عنهم انكار ذلك وقد روى رفع اليدين عند التكبيرة الأولى أبو خالد الواسطى عن زيد بن على عن أمير المؤمنين عليهم السلام ورواه محمد بن منصور الماردى فى علوم آل محمد وهو آمالى أحمد بن عيسى عن أنس مرفوعا فى (باب مفتاح الصلاة) وعن وائل ابن حجر مرفوعا فى (باب التغليس بالفجر بعد الصلاة) وعن أحمد بن عيسى فى (باب رفع اليدين) وعن القاسم فى الباب الذى بعده وهو مشهور عن كثير من

أنهم وكذلك ادعى الاجماع فيه غير واحد مثل ابن حزم وابن المنذر وابن السبكي . وقالت الظاهرية بوجوبه وان الصلاة لا تصح مع تركه انتهى وقال في التلخيص قال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعلمه لم يرو قط حديث بعدد أكثر منهم وسرد البيهقي اسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابيا وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الأعرج قال أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع . قال البخاري في الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفعون ايديهم ولم يستثن أحدًا منهم . قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه لم يرفع يديه . وروى الامام احمد بسنده عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رأى مصليا لا يرفع حصبه ورواه البخاري في جزئه بلفظ رماه بالخصى انتهى . المراد نقله وهو بسيط (وقال) في المنار وأمر الرفع أوضح من ان تورده الأحاديث المفردات وقد كثرت كثرة لا توازي وصحة صحة لا تمنع ولهذا لم يقع الخلاف فيه المحقق الإلهادي عليه السلام فقط فهي من النواذر التي لأفراد العلماء جميعا مثل مالك والشافعي وغيرهم مامن أحد منهم الاولة نادرة ينبغي ان يغمر في جنب فضله وتجنب والذي وافق الهادي عليه السلام ممن بعده من ديدن الاتباع في كل فرقة ومن تقدمه أو تأخر أو عاصر كزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله واحمد بن عيسى وغيرهم نصوا على الرفع انتهى \* وقد استدل<sup>(١)</sup> الهادي عليه السلام على نسخ الرفع بحديث جابر بن سمرة بن

(١) قوله ولو كان من الاحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الاول بلا انكار المح قات بل قد وقع الانكار والتعبير بما يفيد رفع الحكم الاول وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم ( اسكنوا في الصلاة ) فهنا أمر بالسكون والامر بالشئ نهى عن ضده لأن فعل السكون مثلا عين ترك الحركة إذ البقاء في الحيز الاول هو بعينه عدم الانتقال الى الحيز الثاني وانما الاختلاف في التعبير واذا ثبت انها شئ واحد لكن فعل السكون هو طلب ترك الحركة أي رفع الايدي فيكون أمرا ونهيا باعتبارين لانضاف الذات الواحدة بالقرب والبعد بالنسبة الى شيئين وهذا قول الشيخ ابي الحسن الاشعري والقديم من قول ابي بكر الباقلاني سواء كان إيجابا او ندبا وهذا بناء على إثبات الكلام النفسى ولهذا نقل صاحب التقريب عن جميع من ينفي حدوث القرآن بمعنى ان طلب الفعل اذ طلب الفعل إيجابا او ندبا عين طلب نفي الضد تحريما او كراهة وسواء كان الضد واحدا كضد السكون او أكثر كضد القيام فالاول واضح واما الثاني فالمنسوب الى الإمامة من الشافعية والحنفية والمحدثين ان النهي يتعلق بالكل وقيل بواحد غير معين واستبعده ابن أبي شريف وقال البرماوى بل هو الظاهر وايضا فانه رفع للحكم على قول من يقول ليس الامر بالشئ عين النهي عن الضد ولكنه يستلزمه أي يدل عليه بالانزام



جندب قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس<sup>(١)</sup> اسكنوا في الصلاة رواه مسلم (وقد) أجيب بوجهين (أحدهما) ان أحاديث الرفع قطعية لتواترها كما ذكر ولا يصح نسخه لو سلم الا بقطعي عند الجمهور وعلى رأى الأئمة من جواز نسخ القطعي بالظني يرد عليه أولاً ما قيل (ان مالي أراكم) استفهام إنكار ولا ينكر صلى الله عليه وآله وسلم ما يفعله ويفعله أصحابه ولو كان من الأحكام المنسوخة لوقع التعبير عنه بما يفيد رفع الحكم الأول بلا إنكار كما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في نسخ الكلام في الصلاة (ان الله يحدث من أمره ما يشاء) وأنه يحدث ان لا تتكلموا في الصلاة) ونحو ذلك مما يناسب ما قد ثبتت شرعيته أما التشنيع عليهم وتشبيه أيديهم بالأذنان فلا (ثانيهما) انه ذكر لرد على قوم كانوا يرفعون أيديهم في حال السلام من الصلاة ويشيرون بها الى الجانبين مسلمين على من حولهم فقهوا عن ذلك كما صرح به رواية مسلم من حديث<sup>(٢)</sup> (كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على م توثيئون بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله) قال البخاري في ذلك إنما كان في الرفع عند السلام لافي القيام قال ولا يحتاج بهذا من له حظ من العلم وأما ما روى عن ابن عباس لا ترفع الأيدي الا في سبعة مواطن فذكر البخاري انه ضعيف مرسل وقد ثبت الرفع في غير السبعة . وقد روى ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعاً ما يرد على ذلك والحجة فيما روى لا فيما رأى وكما احتج به لعدم الرفع راجع الى النفي وما استدل به لثبوته مقدم عليه (تنبيه) قال القاضي في شرحه (اعلم) انه قد يعرض في هذه الجهات المنسوبة الى الزيدية والهدوية والناصرة ما يحسن معه اخفاء هذه السنة العظيمة وهي رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح كما يحسن اخفاء سنة وضع الكف على الكف عند السرة في الصلاة أيضاً لوجه وهو ان

وهذا قول بعض أئمتنا عليهم السلام كالمؤيد بالله لانه قال في حديث (اسكنوا في الصلاة) انه اوجب السكون في الصلاة ورفع الأيدي ترك له فوجب ان يكون منهياً عنه واختيار الفصول وبه قال القاضي ابو بكر الباقلاني آخراً والقاضي عبد الجبار وابو الحسين البصري والرازي والآمدي وقد عبر عنه بعضهم بالتضمن المراد انه شامل للتضمني والالتزام كما في عبارة الشيخ وقد صرح به العلامة في شرح المختصر والمحلى في شرح جمع الجوامع ذكر هذا في هداية العقول الى غاية السؤل مولانا العلامة الحسيني بن القاسم المنصور بالله بن محمد عليهم السلام اه

(١) في المصباح شمس الفرس استعصى على راكبه وخيل شمس مستعصية على من يركبها اه

(٢) أي جابر بن سمرة .

عامة الناس يعتقدون ان هاتين السنتين الشريقتين من شعار الأشعرية واشباههم من مخالفى أهل  
 بيت النبوة فى الأصول فاذا فعلها مصل من المنتسبين الى مذهب المعترة سيما اذا كان من علماء أشياهم  
 ومن يقتدى به برأى ومسمع من العامة اعتقدوا اعتقاداً جازماً انه قد خرج عن مذهب آل محمد  
 صلى الله عليه وآله وسلم واختار على مذهبهم مذهب غيرهم فيكون بفعل هاتين السنتين فاتحاً لباب  
 اعتقاد ما لا يجوز اعتقاده انتهى . وقد أشار الى نحو هذا صاحب نجوم الانظار وقال الظاهر ان مثل  
 ذلك يكون عذراً فى ترك الرفع وما لا يمكن فعله الا بظهوره من سائر السنن فى المبدأ لما ينشأ عن فعله من  
 الوحشة والعداوة من أهل الجبل والأذية على ما جرت به العادة بين جهلة المذاهب . وقد نقل الشيخ  
 تقي الدين ابن دقيق العيد عن بعض فضلاء المالكية نحو ذلك فى الاعتذار عن الرفع عند الركوع  
 والقيام منه بعد ان صح له دليله كما تقدم ذكره ولفظ ذلك البعض . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه رفع يديه فيهما أى فى الركوع والرفع منه ثبوتاً لامرده فلا وجه للعدول عنه الا ان فى  
 بلادنا هذه يستحب للعالم تركه لأنه ان فعله نسب الى البدعة وتأذى به فى عرضه وربما تعدت  
 الأذية الى بدنه فوقاية العرض والبدن بترك سنة واجب انتهى \* وذكر فى النجوم انه ينشأ فى  
 هذا المقام سؤال - وهو انه اذا أمكن استيفاء جميع السنن الداخلة فى الصلاة جميعاً وأمكنت على  
 الوجه الأكمل الأقرب الى هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأوفق لسنة مع الانفراد وترك  
 الجماعة ولم يمكن فعل الجماعة الا بالخروج عن أكثر السنن لعموم الابتداع واعتقاد أكثر الناس  
 السنة بدعة هل يرجح فعل الصلاة مشتملة على ما يشرع فيها مع الإخلال بالجماعة لتكون تلك السنن  
 لا ترخيص فى تركها فى حال من الأحوال بخلاف الجماعة فقد رخص فيها للاعذار كالمنظر ولأن  
 ترك هذه السنن على الاستمرار يؤدى الى غمط السنة وهضمها وقرار عين البدعة ونشرها وفى ذلك  
 هجر لطريقته صلى الله عليه وآله وسلم فى أعظم العبادات وعدول عنها لا يثار جهالات العادات مع  
 كون المقصود من جمع المسلمين ترغيبهم فى السنة لاجمعهم على هجرها يثار البدعة ام ترجح الجماعة  
 لعظم شأن الائتلاف بين المسلمين مطلقاً ومن ثمه ورد فى تضعيف نوابها ما ورد وأنها تزيد بخمس  
 وعشرين ضعفاً وتفضل بسبع وعشرين درجة وعدوها بعض العلماء من فروض الأعيان بل ذهب  
 البعض الى أنها من شروط صحة الصلاة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ( لقد هممت ان أمر بالصلاة  
 فنقام ثم أمر رجلاً فيصلى بالناس ثم انطلق معى برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون  
 الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار ) وقوله ( صلى الله عليه وآله وسلم للأعمى الذى شكى عدم القائد  
 الى المسجد هل تسمع النداء قال نعم قال فأجب ) ونحوه من الأدلة على التشديد فى المحافظة على  
 الحضور اليها . ثم قال رحمه الله من تأمل أطراف هذا السؤال ربما يقف عن الجواب والله أعلم انتهى

وأقول جميع ما ورد من السنن في الصلاة من الرفع وضم اليدين والتورك ونحوها مأخوذ من فعله صلى الله عليه وآله وسلم ولذا وقع الاختلاف في كل منها في الثبوت وعدمه مع الاتفاق على ان الجميع سنة الا ما نقل عن الظاهرية في رفع اليدين والوارد في الحث على الجماعة يحكى من قوله صلى الله عليه وآله وسلم مع التشديد البالغ في ذلك كما صرح به كتب الحديث وذكر في مجمع الزوائد في باب التشديد في ترك الجماعة وفي باب الجمعة شطرا نافعا في ذلك ولذا جنح كثير من العلماء الى القول بوجوبها وانها من فروض الاعيان كما تقدم وبهذا يظهر أن الراجح تأثير الجماعة في المساجد مع ترك السنن التي لا تفسد الصلاة بتركها على الصلاة منفرداً مع الوفاء بها وأيضا فالعذر في ترك السنن موجود كما سبقت الإشارة اليه . وهو وان لم يكن منصوحاً عليه لكنه مأخوذ من أصول صحيحة بخلاف ترك الجماعة فلا يسوغ الا لقيام العذر المنصوص عليه كالخوف والمرض وأيضا فلم يرد في تلك السنن حديث صحيح بالشواب المرتب عليهما الا ما يروى عن عقبة بن عامر موقوفا عليه انه قال فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات بخلاف الجماعة فقد ورد من الشواب عليها والتضعيف فيه ما هو معلوم في كتب الصحاح وغيرها وهذا وجه مرجح وأيضا فقد ورد الأمر بحضور الجماعة مع الاخلال باعظم سنتها وهو تأخير الصلاة عن وقتها كحديث قبيصة بن وقاص عند الطبراني قال ( قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكون عليكم أمراء من بعدى يؤخرون الصلاة فهي لكم وهي عليهم فصلوا معهم ماصلوا بكم القبلة ) وقد روى نحوه من حديث عبادة بن الصامت وابن مسعود ومعاذ بن جبل وغيرهم وأيضا فالجماعة من شعار الدين وقد نص العلماء فيها اذا أطبق أهل قرية على ترك الجماعة على جواز قتالهم بخلاف السنن المذكورة فلم تكن داخلية في الشعار وأيضا فما تقدم في شرح قول الامام عليه السلام أفضل الأوقات أولها من ترجيح صلاة الجماعة مع تأخيرها على الصلاة أول الوقت منفرداً يأتي هنا فتأمل والله أعلم ( قوله الى فروع أذنيه ) اختلفت ألفاظ الأحاديث في ذلك ففي بعضها حتى تحاذى منكبيه وفي أخرى حتى تحاذى أذنيه وفي أخرى حتى تحاذى فروع أذنيه وكلها في الصحيح وعند غير مسلم فوق أذنيه مداً مع رأسه وفي رواية الى صدره واختلفت المذاهب في ذلك بحسب اختلاف الألفاظ . قال النووي جمع الشافعي بين الروايات بأنه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذى أطراف أصابعه فروع أذنيه وإبهاماه شحمتي أذنيه وراحته منكبيه ونقل القاضي عياض عن بعضهم انه على التوسعة . وكذلك اختلفت الآثار في زمن الرفع ففي بعضها كان اذا كبر رفع يديه وفي بعضها اذا افتتح الصلاة رفع يديه وفي أخرى اذا قام الى الصلاة رفع يديه وفي حديث مالك بن الحويرث ( اذا صلى كبر ثم رفع يديه ) قال النووي ولاصحابنا فيه أوجه أحدها يرفع غير مكبر ثم يتبدي التكبيرة مع ارسال اليدين وينتهي مع انتهائه والثاني

يرفع غير مكبر ثم يكبر ويداه قارتان ثم يرسلهما والثالث يبتدئ الرفع من ابتداء التكبير  
وينتهي معاً والرابع يبتدئ بهما معاً وينتهي التكبير مع انتهاء الارسال والخامس وهو الاصح يبتدئ  
الرفع مع ابتداء التكبير ولا استحباب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس  
تمام الباقي وان فرغ منهما حظ يديه ولم يستتم الرفع . والمرأة كالرجل في سنية الرفع لهما جميعاً . قال  
محمد بن منصور المرأة ترفع يديها في تكبيرة الصلاة الى ثدييها في أول صلاتها لا أعلم بين أهل  
العلم في هذا اختلافاً ومثله في الجامع السكافي . وروى <sup>(١)</sup> عن محمد أنها تستركفيها والله أعلم  
وأما الكلام على ضم اليدين في الصلاة فسيأتي في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى عند ذكره  
في الأصل

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان اذا قال المؤذن قد  
قامت الصلاة كبر ولم ينتظر )

ش قال في الشفاء أى لم ينتظر لتام الاقامة والحديث أخرجه المؤيد بالله في شرح التجرىد بسنده  
الى زيد بن علي عليه السلام مرفوعاً وفي مجمع الزوائد في ( باب ما يفعل الامام اذا أقيمت الصلاة )  
عن عبد الله بن أبي أوفى قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال بلال قد قامت الصلاة  
نهض فكبّر ) رواه الطبراني في الكبير من طريق حجاج بن فروخ وهو ضعيف جداً انتهى وذكره  
عنه أيضاً باب في التكبير بلفظ ( كان بلال اذا قال قد قامت الصلاة نهض رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بالتكبير ) قال رواه البزار وفيه حجاج بن فروخ وهو ضعيف . وأخرجه البيهقي في سننه في  
باب من زعم ان الامام يكبر قبل فراغ المؤذن من الاقامة بلفظ رواية البزار وقال هذا لا يرويه  
الا حجاج بن فروخ وكان ابن معين يضعفه انتهى وقد نص الهادي عليه السلام في الاحكام بنحوه  
وقال فاذا قال ( قد قامت الصلاة كبر الامام ولم ينتظر شيئاً ) وكذلك بلغنا عن أمير المؤمنين علي بن  
أبي طالب عليه السلام انه قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن قد قامت  
الصلاة كبر ولم ينتظر شيئاً ) انتهى . قال في البحر عن القاسم والهادي في أحد قوليهما وزيد بن علي  
والباقر وأحمد بن عيسى وأبي حنيفة ومحمد انه يقام للصلاة عند الحيلة في الاقامة اجابة لها ويكبر  
عند قوله ( قد قامت الصلاة ) ليصدق أى ليقع التصديق المقيم فيما يقوله . وقال صاحب ( المعاني  
البيعية في اختلاف أهل الشريعة ) بعد أن ذكر مذهب الشافعي وأحمد ومالك وغيرهم انه اذا فرغ  
المؤذن من الاقامة قام الامام والمأموم الى الصلاة وكبر ما لفظه وعند أبي حنيفة والثوري وأصحاب

عبد الله بن مسعود والنخعي وسويد بن غفلة وأبي مجلز وأبي يوسف في رواية إذا قال المؤذن (حى على الصلاة) يقومون في الصف فإذا قال (قد قامت الصلاة كبر الإمام وكبر القوم) واختاره ابن المنذر انتهى . وعمل هؤلاء دليل على صحة الحديث وفيه دليل واضح على أن التوجه بعد التكبير إذا لا يتسع ما بين قول المقيم (حى على الصلاة) وبين قوله (قد قامت الصلاة) للتوجه قطعاً وقد روى في الجامع الكافي عن محمد بن منصور أنه قال الاستفتاح والتعوذ بعد التكبير وكذلك سمعنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن علي عليه السلام وعن غيره من أهل البيت عليهم السلام ومن غيرهم (فائدة) قال في زاد المماد (كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة قال الله أكبر) ولم يقل شيئاً قبلها ولم يلفظ بالنية . ولا قال أصلى لله صلاة كذا مستقبل القبلة أربع ركعات اماماً أو مأموماً ولا قال اداء ولا قضاء ولا فرض الوقت وهذه عشر بدع لم ينقل عنه أحد قط باسناد صحيح ولا ضعيف ولا مسند ولا مرسل لفظه واحدة البتة بل ولا عن أحد من الصحابة ولا استجبه أحد من التابعين ولا الأئمة الأربعة وكان دأبه في احرامه (الله أكبر) لا غيرها ولم ينقل أحد قط سواها . وكان يرفع يديه معها ممدودة الاصابع مستقبلاً القبلة إلى فروع أذنيه ثم يضع اليمنى على ظهر اليسرى انتهى .

ص (حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام انه كان يكبر في رفع وخفض وقال زيد بن علي انه كان يكبر في كل رفع وخفض)

ش قال القاضي هكذا سماعنا للخبر يعني بحذف كل وليس المراد في رفع واحد وخفض واحد في جملة الصلاة بل المراد في كل رفع وخفض ولذا افسره الامام زيد بن علي عليهما السلام عقيب ذلك وللحديث شواهد عن علي عليه السلام فمن ذلك ما في مجمع الزوائد ولفظه وعن أبي موسى قال لقد أذكركنا علي بن أبي طالب عليه السلام صلاة كنا نصليها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما نسيناها واما تركناها قال فكان يكبر اذا ركع واذا رفع رأسه من الركوع رواه البزار ورجاله ثقات انتهى . ورواه ابن ماجه قال حدثنا عبد الله بن عامر بن زرار عن أبي بكر بن عياش عن أبي اسحق عن بريد بن أبي مريم عن أبي موسى قال (صلى بنا على يوم الجمل صلاة أذكركنا بها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود) قال أبو موسى فاما نسيناها واما تركناها عمداً وذكره ابن عبد البر فقال حدثنا عبد الوارث بن سفيان حدثنا قاسم بن اصبح نا أحمد بن زهير نا أبو نعيم نا اسرائيل عن أبي اسحق عن الاسود بن يزيد عن أبي موسى ولفظه (فكان يكبر كلما رفع وكلما وضع وكلما سجد) ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم من حديث مطرف قال (صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب فكان اذا سجد كبر واذا رفع

رأسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا من الصلاة أخذ عمران بيدي ثم قال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو قال قد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وآله وسلم )  
ورواه أبو داود وأحمد في مسند عمران بن حصين من مسنده وكلاهما باسنادين صحيحين وفي حديث أحمد أن الصلاة بالكوفة . وأخرج الترمذي من حديث عبد الله بن مسعود قال ( كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر ) قال وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وابن عمر وأبي مالك الأشعري وأبي موسى وعمران بن حصين ووائل ابن حجر وابن عباس . قال أبو عيسى حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي كرم الله وجهه وغيرهم ومن بعدهم من التابعين وعليه عامة الفقهاء والعلماء انتهى . قال أبو عمر ابن عبد البر قال قوم من أهل العلم ان التكبير انما هو أذن بحركة الامام وشعار للصلاة وليس بسنة الا في الجماعة . وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن لا يكبر وقال أحمد وأحبُّ الى أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض . وأما في التطوع فلا . وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر الا اذا صلى وحده وقد روى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وقادة انهم كانوا لا يتمون التكبير واحتجوا بحديث عبد الرحمن بن ابري عن أبيه ( انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان لا يكبر اذا خفض ) يعني بين السجدين رواه أحمد وأبو داود ( وأجيب ) عنه بان أحاديث التعميم مثبتة وهي مقدمة على رواية النفي كما في حديث ابن ابري وبان رواية التكبير أكثر وأشهر وقد قلنا انه سنة فلعل هذا كان مرة لبيان الجواز وقد ذهب الى وجوبه أحمد بن حنبل في احدي الروايتين عنه لظاهر استمراره صلى الله عليه وآله وسلم ومداومته عليه والجمهور على خلافه قالوا لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعلم المسمى صلاته وانما علمه تكبيرة الاحرام وهو موضع بيان للواجب ولا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة وهذا الاطلاق مقيّد بما ورد من ان رفع الرأس من الركوع ليس فيه تكبير بل التحميد أو التسميع اجماعا وان اختلفوا في تعيين ما يقال في حق الامام والمؤتم فمعناه انه يكبر في كل رفع وخفض الا في رفع رأسه من الركوع لحديث أبي هريرة وغيره ثم يقول ( مع الله لمن حمده ) حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ( ربنا ولك الحمد ) وقد ذهب الى الجمع بينهما الشافعي وذهب الهادي والقاسم ورواية عن الناصر ان التسميع للامام والمنفرد والحمد للمؤتم قالوا لحديث اذا قال الامام ( مع الله لمن حمده ) فقولوا اللهم ربنا لك الحمد فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ماتقدم من ذنبه ) والحديث الاول يفيد الجمع بينهما وادعى الطحاوي وابن عبد البر الاجماع على كون المنفرد يجمع بينهما وجعل الحجة جمع الامام بينهما لاتحاد حكم الامام والمنفرد وكذا عن زيد بن علي والناصر وأما المؤتم فيقتصر

على قوله ( ربنا لك الحمد ) قال في المنار وهذا هو الحق وسيأتى بيان وجه ذلك قال بعض أهل العلم ويستحب للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها وبقوله ( سمع الله لمن حمده ) ليعلم المأمومين انتقاله فان كان ضعيف الصوت استحسب أن يجهر به المؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع به الناس وروى البخارى من حديث سعيد بن الحرث قال ( صلى بنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين ) قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ( وروى البيهقي نحوه بإسناد جيد وعند مسلم من حديث جابر في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره وكذلك في حديث عائشة في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه وأبو بكر يسمعهم التكبير رواه البخارى ومسلم ) ثم إن هذا كله حكم الامام \* وأما المأموم والمنفرد فقليل ستنهما الاسرار به وأدناه أن يسمع نفسه وان كان أصم فبحسب ذلك لا يجزى به غيره ويستحب ان لا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة وان لا يخلوا الركن من مصاحبة الذكر على وجه لا يقع به الافراط في تعطيط الصوت والله أعلم

ص ( وقال زيد بن علي عليه السلام التكبيرة الاولى فريضة وباقي التكبير سنة )

ش في كلامه عليه السلام اشارة الى وجوب تكبيرة الافتتاح وهو مذهب عامة العلماء الامام يروى عن الزهري وابن المسيب والحكم والاوزاعي وقتادة انها سنة وانه يجزى الدخول في الصلاة بالنية وحجة الجمهور حديث المسيء صلاته ( اذا قمت الى الصلاة فكبر ) وما سيأتى في الكتاب من حديث ( مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ) وحديث ( اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ) فهذه الادلة مع فقهه المستمر حجة على الوجوب وأما سنية في التكبير فقد تقدم بيانه قريباً

ص ( وقال زيد بن علي عليه السلام ان سبج أو هلل كان دخلاً في الصلاة وقال زيد لا يكون الرجل دخلاً في الصلاة الا بتكبير )

ظاهر هذا الكلام التعارض والذي فسر به الامام المهدي في المنهاج ان مراد الامام بقوله ان سبج أو هلل كان دخلاً في الصلاة عدم اشتراط لفظ ( الله أكبر ) بل هو أو ما يقوم مقامه مما يدل على التعظيم كالتسبيح والتهلل وكذا الترجمة عنها بالفارسية سواء كان يحسن العربية أو لا ومراده بقوله لا يكون الرجل دخلاً في الصلاة الا بتكبير يعنى أو ما يقوم مقامه وهذا الذى حكاه في البحر والانتصار عن زيد بن علي كذهب أبى حنيفة ومحمد . واعترضه القاضى في شرحه بان تقدير أو ما يقوم مقامه ينافى ظاهر الحصر ويؤدى الى فتح باب التقدير بلا دليل ظاهر عليه وان الأولى في تأويل كلامه عليه السلام بان يحمل قوله عليه السلام ( ان سبج أو هلل الخ ) على معنى انه اذا توجه بعد التكبير بما فيه تسبيح

أو تهليل كرواية ( لا إله إلا أنت سبحانك ظلمت نفسي ) الحديث فهو بذلك داخل في الصلاة لصحة التوجه به كما يكون دخلا بقوله ونجته وجهي إلى آخره ويبقى الحصر في قوله إلا بتكبير على ظاهره من كون الدخول في الصلاة مقصورا على هذه الصيغة المعروفة قال وهو الموافق للأحاديث النبوية والمروى عن أمير المؤمنين عليه السلام . قال في الجامع الكافي كان أحمد والقاسم والحسن يفتتحون الصلاة بالله أكبر ولم يبلغنا أن أحداً منهم أجاز أن تفتتح بغير ذلك انتهى . وهو قول الهادي والناصر والمؤيد بالله ومالك وأبي يوسف واحتجوا بحديث ( وتحرى بها التكبير ) ونسباني ووجه الحجة فيه أن الألف واللام للعهد إلى الصيغة المعروفة من فعله المستمر وهو تكبيرة الافتتاح مع كون التركيب يفيد الحصر لتعريف المستند والمُسند إليه كما قرره أهل البيان في قولهم المنطلق زيد يفيد أن تحرى بها هو التكبير لا غيره وما ذكره من أن التسبيح ونحوه داخل في معنى التكبير إذ هو التعظيم فيقع بكل ما دل عليه والمعبر بالمعنى مدفوع بان اللزوم اتباع ما دل عليه اللفظ العربي وليس التسبيح ونحوه تكبيرا في عرف اللغة ولهذا فانه لو قال رجل لعبده ان كبرت فانت حر أو قال لامرأته ان كبرت فانت طالق لم يقع العتق والطلاق بالتسبيح ولا بالتهليل ولا نعلم ان العبرة بالمعنى بل لا يمنع قصد الشرع إلى اعتبار اللفظ والمعنى جميعاً والمعاني مفسدة للمبادات فلا تجزى الا قيسة فيها ولعل لله سرا ومصلحة استأثر بملها في الافتتاح بالتكبير وكل قائل يقول بان غيره يقوم مقامه مهمل لرعاية هذا المعنى في تحركات الشرع وتعبداته . وقد رام الاطلاع على أسرار غيبية استأثر الله بها هكذا ذكره الامام عز الدين في شرح البحر وهو ينظر إلى القاعدة التي مهدها بعض المحققين من أهل الأصول وهي ان الأمر اذا تعلق بشئ بعينه لا يقع الامتناع الا بذلك الشئ ولو وجد غيره بمعناه لأنه قبل فعله لم يأت بما أمر به فلا يخرج المكلف عن العهدة فوارد من الأمر بالتكبير فيما تقدم ذكره قبل هذا البحث من الأحاديث يجري فيه ما ذكر والله تعالى أعلم .

( تنبيه ) قال القاضي وينبغي ان تكون النية مقارنة لتكبيرة الاحرام وما أحسن ما رواه العامري في بهجة المحافل في تحقيقها عن الشيخ عبد الله بن قدامة المقدسي ولفظه ( أعلم ) ان النية هي القصد والعزم على فعل الشئ ومحملها القلب لا تعلق لها باللسان أصلا ولذلك لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا أصحابه في النية لفظ بحال ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك وهذه العبارات التي حدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة جعلها الشيطان معتكرا لأهل الوسواس يحبسهم عندها ويعذبهم بها ويوقعهم في طلب تصحيحها فترى أحدهم يكررها ويجهد نفسه في اللفظ بها حتى كأنه يحمل ثقلا يرفعه وليست من الصلاة أصلا وانما النية قصد فعل الشئ وكل عازم على فعل الشئ فهو ناوٍ له فن قصد الوضوء فقد نواه ومن قصد الصلاة فقد نواها ولا يكاد عاقل يقصد شيئا من عباداته



ولا غيرها بغير نية فالنية أمر لازم لأفعال الانسان المقصودة لا تحتاج الى تعب ولو أراد اخلاء فعله عنها لعجز عن ذلك ولو كلفه الله الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه ما لا يطيقه ولا يدخل تحت وسعه وما كان هكذا فما وجه التعب في تحصيله فان شك في حصولها منه فهذا نوع جنون فان علمه بحال نفسه أمر يقيني فكيف يشك فيه عاقل ولم ينقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم منطوقا ولا مفهوما انه تلفظ بالنية ولا بالتمنى ولا دخل في الصلاة بغير التكبير انتهى . وقد تقدم في أول الطهارة الكلام على النية وما يتعلق بها فراجع .

ص ( حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم )

ش قال في البدر المنير له خمس طرق عن علي وعن جابر وعن أبي سعيد وعن عبد الله بن زيد وعن ابن عباس وروى عن ابن مسعود وأنس موقوفا انتهى . وقال في التلخيص بعد إيراد الحديث الشافعي وأحمد والبخاري وأصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحاكم وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي عليه السلام قال البزار لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال المعقبلي في إسناده لين وهذا أصح من حديث جابر وحديث جابر الذي أشار إليه رواه أحمد والبزار والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قُرْم عن أبي يحيى القتات عن مجاهد عنه وأبو يحيى القتات ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان وساق في التخريج بقية كلام التلخيص وعقبه بما لفظه ( قلت ) تبين من جميع ما ذكره الحافظ ابن حجر أن حديث علي عليه السلام أجود أسناداً من حديث غيره ممن تقدم ذكره من الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن الموقوف على عبد الله بن مسعود صحيح الإسناد ولعله لا يكون للاجتهاد فيه مدخل فيحمل على التوقيف انتهى ( قلت ) عبد الله بن محمد بن عقيل تقدم الكلام عليه في باب الحيض بما يدل على صحة الاحتجاج بروايته وأن حديثه في مرتبة الحسن قال بعض شارحي سنن أبي داود حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه الترمذي وقال هو أصح شيء في الباب وأحسن وقال الترمذي أيضاً وابن عقيل صدوق وكان أحمد بن حنبل وإسحاق والحميدي يحتجون بحديثه وهو مقارب الحديث قال وفي الباب عن جابر وأبي سعيد وقد تكلم بعضهم في ابن عقيل من قبل حفظه ولا يؤثر وأخرجه ابن جرير في تهذيبه وقال هو خبر عندنا صحيح سنده وقد وقفه غير الثوري على علي ولم يرفعه انتهى ( والحديث ) يدل على اشتراط التكبير في الصلاة كما تقدم بيان مأخذه وعلى اشتراط الطهور قال ابن العربي ويسمى الوضوء مفتاحاً لأن الحدث مانع من الصلاة كالغلق على الباب يمنع من دخوله إلا بمفتاح قال الخطابي وفيه من الفقه أن تكبيرة الافتتاح

جزء من الصلاة لاضافته اياها اليها كما يضاف الركوع والسجود فلا يجوز اخلاؤها عن شرط من شروط الصلاة انتهى ومعنى التحريم فيه ما ذكره في جامع الأصول ان أصله من قولك حرمت فلانا عطاه أى منعته اياه وأحرم الرجل بالحج اذا دخل فيما يمنع معه من أشياء كانت مطلقة له وكذلك المصلى بالتكبير صار ممنوعا من الكلام والأفعال الخارجة عن كلام الصلاة وأفعالها فقيلا للتكبير تحريم لمنعه المصلى من ذلك وتحليلها التسليم أى داخل في الحل والاباحة لما كان ممنوعا منه كما يستبيح المحرم بالحج عند الفراغ منه ما كان محظورا عليه انتهى . قال الخطابي وقواه صلى الله عليه وآله وسلم (وتحليلها التسليم) بالألف واللام يدل على انه لا يجوز الخروج من الصلاة بغير التسليم من الأقوال والأفعال كما ذهب اليه قوم من العلماء لأنه ذكر التسليم معروفا وعينه كما عين الطهور والتكبير في الحديث وذلك موجب التخصيص .

ص (وقال زيد بن علي إذا أدرك الامام وهو راكع فكبر تكبيرة واحدة يريد بها الدخول في الصلاة ثم ركع أجزاء ذلك)

ش وقد ذكر معنى ما قلناه عليه السلام في الجامع الكافي ولفظه قال محمد وان دخل مع الامام فكبر تكبيرة واحدة يريد بها الافتتاح والركوع جميعا أجزاء الصلاة وان نوى الافتتاح ولم ينوبها الركوع أجزاء صلته وان نوى بها الركوع ولم ينوبها الافتتاح لم تجزه الصلاة وعليه أعادتها انتهى . والوجه في ذلك ظاهر والله تعالى أعلم .



بعمون الله وتوفيقه تم الجزء الاول من الروض النضير شرح المجموع المقهى الكبير  
ويليه الجزء الثانى وأوله باب استفتاح الصلاة أعاننا الله  
على اكماله بجاه النبى وآله آمين

﴿ فهرس الجزء الأول من كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ﴾

صفحة	صفحة
٣١	٢ ترجمة الشارح رحمه الله تعالى
الخط.	٦ خطبة الشارح وفيها سنده الى أبى خالد عمرو
٤٦	ابن خالد الواسطى راوى المجموع
الفصل الثالث فيما ذكره بعض الاصحاب من مخالفته للأئمة فى بعض الروايات.	١١ مقدمة فى تراجم رجال اسنده من عند القاضى جعفر.
٤٩	١٢ ترجمة القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام.
الفصل الاول فى صفة الامام زيد بن على وحليته وسمته وما حكاه أهل العلم من أوصافه الحميدة وما روه من الاحاديث الواردة فيه عن جده المصطفى صلى الله عليه وسلم وما اثر فيه عن آبائه الكرام.	١٤ ترجمة الامام الحافظ قطب الدين أبى العباس الكنى.
٦١	١٥ ترجمة الامام فخر الدين الحسن زيد بن الحسن ابن على لبيهقى وفيها ذكر شيوخه
الفصل الثانى فى ذكر من روى عنه والآخذين منه وما يتصل بذلك.	١٩ مطلب فى الكلام على ما ذكره علماء الاصول من اشتراط اتحاد مذهب المعدل والمعدل والجراح والمجروح الخ.
٦٨	٢٠ مطلب من المهم معرفته ان القاضى زيد يروى المجموع عن القاضى يوسف الخ.
مطلب فى بيان أن اصح الاسانيد اسناد الامام زيد بن على الخ.	٢٤ ترجمة سليمان بن ابراهيم المحارى وشيخه نصر ابن مزاحم.
٧٠	٢٥ ترجمة ابراهيم بن الزبرقان.
الفصل الثالث فى صفة خروجه واستشهاده وما رفع الله به من قدره.	.. ترجمة أبى خالد عمرو بن خالد الواسطى وفيها فصول ثلاثة الاول فى ترجمته وما قاله فيه أئمتنا الخ.
٧٩	١٠٣ ذكر أمير المؤمنين الامام أبى الحسين على ابن ابى
الفصل الرابع فى الكرامات التى ظهرت بعد مقتله عليه السلام.	
٨١	
ترجمة الامام العباد الامام ابو الحسين على بن الحسين والد الامام زيد رضى الله عنهما.	
٨٨	
ترجمة الامام الشهيد ابى عبد الله الحسين ابن على ابن ابى طالب	

طالب رضى الله عنه وكرم وجهه.

١٠٩ مطلب في قول الرسول عليه الصلاة والسلام  
انا دار الحكمة وفي رواية انا مدينة العلم الخ  
وكثرة اختلاف الحفاظ فيه وتناقضهم وان لهم  
فيه اربعة آراء.

١١٨ فصل في ذكر ما وقع في المجموع من المبهات.

١٢١ كتاب الطهارة وباب الوضوء

١٢٢ ذكر مخارج حديث الوضوء. ومعنى التخرج  
وبيان ما قاله ابن دقيق العيد في قول المحدثين هذا  
الحديث أخرجه فلان وفلان الخ.

١٢٧ الاختلاف في دخول المرفقين في وجوب غسل  
اليدين ومنشأ الاختلاف ظاهر قوله تعالى  
وايديكم الى المرافق وقول بعض شراح  
الحديث ان في الآية اجمالاً الخ.

١٢٩ حقيقة القول في المضمضة والاستنشاق  
والخلاف في وجوبهما وبيان ان الحديث ليس  
فيه كيفية المضمضة والاستنشاق بالنسبة الى  
الفصل والجمع الخ.

١٣٢ بيان ان مسح الرأس واجب اجمالاً  
والاختلاف في قدر المسح وما يتبع ذلك من  
الاختلاف في معنى الباء وما يتصل بذلك.

١٣٥ بيان حجة أبي حنيفة في تقدير المسح بالربع  
وحجة الشافعي في المسح ببعض  
واختلاف اصحابه في تقدير ذلك البعض.

١٣٦ بيان الاختلاف في وجوب غسل الاذنين في  
الوضوء

١٣٧ مطلب فيما ذكره علماء الأثر من تعارض  
الوصل والارسال وما يترتب على ذلك من  
عدم جبر الحديث الضعيف وكيفية مسح  
الاذنين الخ.

١٣٨ مطلب في اتفاق الفقهاء على ان الواجب غسل

القدمين مع الكعبين هو مذهب الامامين وقول  
ابن جرير والجبائي بالتخير بين المنح والغسل  
وبيان الاستدلال لظاهر الآية بثلاث طرق.

١٤٢ فائدة في بيان حقيقة الكعبين المذكورين في  
الآية وفوائد تتعلق بحديث الباب الفائدة الاولى  
في تحقيق معنى النية

١٤٤ مطلب قال الغزالي في فتاوية امر النية سهل في  
العبادات وتحقيق معنى النية الخ

١٤٥ تنبيه والنية في اول الفعل المشتمل على اجزاء  
متعددة الخ

١٤٦ اختلف العلماء هل تتعلق النية بالوضوء او  
بالصلاة وتقسيم ابن دقيق العيد الحدث الى  
ثلاثة اقسام.

١٤٧ الفائدة الثانية يؤخذ من الحديث عدم وجوب  
التسمية في الوضوء واختلاف العلماء في ذلك  
١٤٩ اتفق الفقهاء كلهم على الاحتجاج بالحديث  
الحسن وترجيح حمل اللفظ على حقيقته  
الشرعية

١٥٠ يؤخذ من صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم  
شرعية الترتيب بين أعضاء الوضوء واختلاف  
العلماء في وجوبه والاستدلال على ذلك

١٥٢ الكلام على شرح قول المصنف وسألت زيد بن  
علي عن الرجل ينسى مسح رأسه الخ وفيه  
مسلتان.

١٥٣ الكلام على قول المصنف الاستنجاء سنة  
مؤكدة الخ

١٥٦ الكلام على قول المصنف والمضمضة  
والاستنشاق سنة مؤكدة

١٥٧ الكلام على قول المصنف ولا يجوز ترك  
المضمضة والاستنشاق في غسل الجنابة الخ

صفحة

صفحة

١٥٨ شرح قوله عليه السلام ولا بأس أن يتوضأ  
بسؤر الحائض والجنب الخ

١٥٩ الكلام على قول المصنف ولا يجوز أن يتوضأ  
بماء قد ولغ الكلب فيه ولا سبع

١٦٥ الكلام على قول المصنف ولا بأس بسؤر  
السنور والشاة والبعر والفرس وما يتعلق  
بلعاب البغل والحمار الخ

١٦٧ ذهب أبو حنيفة الى نخاسة المهر كالسبع لكن  
كره سؤره ولمذهبه ثلاث حجج

١٧١ الكلام على قوله عليه السلام ولا يجوز الوضوء  
باللبن ولا بالنبذ الخ

١٧٥ فائدتان الاولى في حكم الماء المستعمل  
وحقيقته وقد اختلف فيه على أربعة مذاهب  
وحجة كل مذهب

١٧٩ الفائدة الثانية في أن الماء الذي ظهرت له رائحة  
مستخبثة ولم تكن نائفة عن نجس أنه يجوز  
التطهر به

١٧٩ الكلام على قول المصنف ينقض الوضوء  
الغائط والبول والريح والرعاف والقيء والمدة  
والنوم وبيان الناقض منه والاستدلال على ذلك  
١٨٩ الكلام على قول المصنف ولا بأس بالوضوء من  
ماء الحمام الخ

١٩١ مطلب ان أصحابه عليه السلام دخلوا الحمام  
وبين لهم مفسده

١٩٢ فائدة هل يجوز التنور بدل الخلق وفيها ان أول  
من صنعت له النورة ودخل الحمام سليمان بن  
داود عليه السلام

١٩٣ الكلام على قول المصنف اذا وطأت شيئاً من  
رجيع الدواب وهو رطب فأغسله وان كان  
يابساً الخ

وأن زيد بن علي ترخص في لحم الخيل الخ  
والخلاف بين العلماء في جواز اكله وعدمه  
والاستدلال على ذلك

١٩٥ الكلام على قول المصنف ولا بأس بأبوال غنم  
والأبل والبقر الخ

١٩٨ الكلام على قول المصنف ولا يجوز للمرأة ان  
تمسح على الخمار الخ وقول المصنف أيضاً في  
الدم يصيب الثواب الخ

٢٠٠ الكلام على قول المصنف رأيت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وطىء بعر بعير رطب فمسحه  
بالارض وصلى الخ

واذا ظهر البول على الحشفة فأغسله

٢٠١ مطلب في سؤال زيد بن علي عن القلس الخ

٢٠٢ الفرق بين القلس القيء

٢٠٣ الكلام على قوله عليه السلام ان القبلة لا تنقض  
الوضوء

٢٠٧ الكلام على قول المصنف ان أكل لحم الابل  
ولحم الغنم لا ينقض الوضوء الخ

٢١٢ الكلام على قول المصنف لا وضوء على من مس  
ذكره واختلاف العلماء في ذلك وذكر أدلتهم

٢١٦ بيان ان الذاهبين الى النقص سلكوا في  
الاحتجاج على ذلك طريقتين الخ

٢٢٢ باب الغسل الواجب والسنة

٢٢٧ بيان بدء الغسل في حديث ابن عباس

٢٢٩ الكلام على قول المصنف سألت زيد بن علي  
عليه السلام عن الغسل من الجنابة الخ

٢٣٣ بيان حجة المالكية في اشتراط الدلك وحجة  
القائلين بعدم وجوب الدلك

٢٣٤ الكلام على قول المصنف ان من غسل رأسه من  
الجنابة ثم جلس حتى جف أيعيد الماء عليه ام لا

صفحة	صفحة
٢٣٥	بيان رواية زيد عليه السلام اذ التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل الخ
٢٣٩	فائدة والاعتبار في وجوب الغسل في هذا الباب بتغيب الحشفة والتفصيل في ذلك ودليل وجوب الغسل
٢٤٠	بيان قول سيدنا زيد رضى الله عنه تغتسل المرأة اذا احتملت وانزلت الخ
٢٤١	شرح قول سيدنا زيد عليه السلام في الرجل يجد البلل ولا يذكر الرؤيا اذا كان ماء دافقا اغتسل الخ
٢٤٢	شرح قوله رضى الله عنه عن المنى يصيب الثوب يغسل قليله وكثيره والبول والغائط الخ وقد تضمن ما ذكره عليه السلام بختين الأول في نجاسة المنى وطهارته
٢٤٥	البحث الثاني في نجاسة البول والغائط
٢٤٦	اختلاف العلماء في مسألتين الأولى في بول الصبي الذي لم يطعم الطعام هل هو طاهر أو نجس والثانية اختلفوا في غسل النجاسات من الثياب والابدان والارض هل يجب أو لا
٢٤٧	شرح قوله عليه السلام فيما رواه عن جده عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال كنت رجلاً مذاء الخ
٢٤٩	ترجمة المقداد بن عمرو
٢٥٠	شرح قوله عليه السلام أحب للجنب أن يبول قبل أن يغتسل الخ
٢٥١	ترجمة حسين بن نصير
٢٥٢	الكلام على الحائض والجنب يعرفان في الثوب الخ
٢٥٣	بيان حكم مصافحة الجنب للطاهر
٢٥٦	ترجمة حذيفة بن اليمان
٢٥٦	باب في الرعاف والنوم والحجامة
٢٥٧	بيان حكم الذي لا يرقأ رعاfe
٢٥٨	حكم من نام في الصلاة وهو راكع أو ساجد
٢٥٨	باب مقدار ما يتوضأ به للصلاة وما يكفى الغسل
٢٦١	هل يجوز أن يطعم الجنب قبل أن يغتسل الخ
٢٦٣	ولا بأس أن يجامع ثم يعاود قبل أن يتوضأ الخ
٢٦٤	فائدة في الترهيب والترهيب يستحب للجنب الخ
٢٦٤	حكم الخوض في ماء المطر وكون الارض يطهر بعضها بعضاً واختلاف العلماء في ذلك
٢٦٧	الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تستنج المرأة بشيء سوى الماء الخ
٢٦٩	الكلام على قوله رضى الله عنه عذاب القبر من ثلاث الخ
٢٧١	باب السواك وفضل الوضوء
٢٧٥	شرح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة الا بركة ولا تقبل صلاة إلا بقرآن الخ
٢٧٧	الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت ثلاثاً لم يعطهن نبي قبلي الخ
٢٨١	بيان ما يقوله الشخص اذا دخل المخرج الخ
٢٨٤	بيان ما يقوله المتوضئ عند فراغه من الوضوء
٢٨٥	بيان جواز الوضوء مرة مرة والثلاث أفضل
٢٨٥	عن علي بن أبي طالب انه توضأ ومسح نعليه وقال هذا وضوء من لم يحدث
٢٨٧	بيان حكم سؤر المشرك في الوضوء واختلاف العلماء في طهارة الكافر ونجاسته وأدلة العلماء على ذلك
٢٩٢	هل الغيبة والتميمة تنقض الوضوء والجواب عن ذلك

صفحة	صفحة
٢٩٣	بيان حكم الخنفساء والصياح والشقاق تموت في الاناء
٢٩٥	حكم من توضأ ثم قص أظفاره بمر الماء على أظفاره الخ
٢٩٦	باب المسح على الخفين والجباائر
٢٩٩	مطلب من أثبت المسح على الخفين وفيه مسلكان وما أجاب به من لم ير المسح على الخفين وفيه وتحرير محل النزاع بين الفريقين
٣٠٥	مطلب بيان عدم جواز المسح على العمامة والكمة والخمار
٣٠٦	مطلب جواز المسح على الجبيرة في غسل الجنابة
٣٠٩	مطلب في ان الوضوء يقوم مقام الغسل اذا كان بالجسم قروح فاحشة لا يمكن غسلها
٣١٠	مطلب جواز المسح على الخفين للعدر
٣١١	مطلب في الوضوء لكل صلاة من الدماويل التي تسيل ولا تنقطع
٣١١	باب ما يفسد الماء.
٣١٣	مطلب في حكم ماء البئر يقطر فيها البول أو الدم أو الخمر الخ
٣١٤	باب التيمم
٣١٩	مطلب في أن الجنب اذا لم يجد الماء يتيمم ويصلي واذا وجد الماء اغتسل ولا يعيد الصلاة
٣٢٣	مطلب في أن المتيمم لا يصلي بتيممه الا صلاة واحدة ونافلتها
٣٢٤	مطلب في ان التيمم لا يؤم المتوضئين ولا المقيدين المطلقين
٣٢٥	مطلب في ان كل شيء تيممت به من الارض أجزأك
٣٢٨	مطلب في ان المسافر اذا لم يجد الماء يتيمم من غبار سرجه أو من برذعة حماره الخ
٣٢٩	مطلب في ان المرأة الحائض تطهر في السفر
٣٣٠	باب الحيض والاستحاضة والنفاس والكلام على حديث الباب من وجهين الاول في ذكر شواهد ومخارجه
٣٣٥	الوجه الثاني في فوائده ومباحثه
٣٣٩	مطلب في أن الجنب والحائض يقربان الآية والآيتين ويمسحان الدرهم الذي فيه اسم الله الخ
٣٤٣	ما ورد في نهي المحدث عن مس المصحف من الأحاديث
٣٤٥	مطلب في أن أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة وأقوال العلماء في ذلك
٣٤٧	مطلب في أن الحائض تقضى الصوم ولا تقضى الصلاة
٣٤٨	مطلب في أن الحائض اذا طهرت قبل المغرب قضت الظهر والعصر الخ
٣٤٩	مطلب في قدوم نفر على عمر بن الخطاب رضى الله عنه للسؤال عما يحل لهم من الحائض الخ
٣٥٢	مطلب في بيان النفاس وأحكامه
٣٥٤	مطلب في ان حكم غسل الحيض والنفاس والجنابة في الصفة سواء
٣٥٥	مطلب في أن الصفرة والحمرة والكدرية حيض وفي قول زيد بن علي عليه السلام لا يكون حيض على حمل
٣٥٦	مطلب في قوله عليه السلام لا يحل وطء الحائض حتى تغتسل
٣٥٧	مطلب في الحائض تزيد أيامها الخ
٣٥٨	كتاب الصلاة باب الأذان
٣٦٣	تنبيهان الأول في ابتداء شرعية الأذان

صفحة	صفحة
٣٦٦	التنبيه الثاني اختلف العلماء هل الأذان والاقامة واجبان أو مسنونان والاستدلال على ذلك
٣٦٩	مطلب في انه كان يقول في أذانه حتى على خير العمل
٣٧٣	مطلب في أن من أذن قبل الفجر فقد أحل ما حرم الله الخ
٣٧٦	مطلب في قوله عليه السلام لا بأس أن يؤذن الرجل على غير وضوء واكره للجنب الخ
٣٧٧	مطلب في قوله عليه السلام ثلاث لا يدعهن الا عاجز رجل سمع مؤذنا ولا يقول كما يقول الخ
٣٧٩	تنبيهان الاول فيما اذا اختلف المؤذن والسامع في المذهب الخ والثاني في تفسير الخيلة والحولقة
٣٨٠	بيان أن ليس على النساء أذان ولا اقامة
٣٨١	بيان حكم التغنى بالاذان ولا بد أن يكون الأذان غير ملحون
٣٨٢	بيان أخذ الاجر على تعليم القرآن
٣٨٥	مطلب في أن الأذان للصلوات الخمس والجمعة وليس في العيدين أذان ولا اقامة الخ
٣٨٦	بيان قول زيد بن علي عليه السلام اذا كنت في سفر فاذن للفجر وأقم لياقي الصلوات
٣٨٧	بيان قوله عليه السلام لا يجوز أذان الصبي ولا المرأة للرجال وانك اذا كنت في حضر فاذا نهم يجزئك الخ
٣٨٨	مطلب في بيان الاحاديث الواردة في فضل الأذان
٣٩٠	فائدة قيل أذن للنبي صلى الله عليه وسلم ثمانية عبد الله بن زيد وبلال بن حماسة الخ
٣٩١	باب أوقات الصلاة
٤٠١	مطلب في تفسير دلوك الشمس وغسق الليل وقرآن الفجر الخ
٤٠٣	مطلب في أن أفضل الاوقات أولها وان أخرت فلا بأس
٤٠٤	فوائد الاولى في اختلاف العلماء هل الجماعة مع تأخيرها أفضل من الصلاة في أول الوقت الخ
٤٠٨	مطلب في قول زيد بن علي عليه السلام ان الشفق هو الحمرة
٤١٠	الكلام على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سيأتي على الناس أئمة من بعدى يميئون الصلاة كميتة الابدان الخ
٤١١	الحديث يدل على مسائل الأولى في جواز اطلاق لفظ الأئمة على أهل الجور الخ
٤١٣	اختلف العلماء في تارك الصلاة الخ
٤١٤	مطلب في بيان معنى افراط الصلاة الخ
٤١٦	بيان اختلاف العلماء في الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا وفيه خمسة مذاهب
٤٢٤	بيان الاوقات التي تكره فيها الصلاة
٤٢٨	تنبيهان الأول في استثناء صلاة التطوع في نصف النهار
	الثاني في بيان قوله عليه السلام ان الشمس تطلع بين قرني شيطان
٤٢٩	شرح قوله عليه السلام اذا فاتتك الصلاة نسيتها فذكرتها بعد العصر الخ
٤٣١	مطلب في أن من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر
٤٣٢	باب التكبير في الصلاة
٤٣٥	واعلم ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام من السنن العظيمة الخ
٤٣٦	استدلال الهادي عليه السلام على نسخ الرفع بحديث جابر بن سمرة



صفحة	صفحة
٤٤٣ مطلب في قوله عليه السلام ان سبح أو هلل كان داخلا في الصلاة وقال الخ	٤٣٧ تنبيه قد يعرض الى الزيدية والهادوية والناصرية ما يحسن معه اخفاء هذه السنة العظيمة وهي رفع اليدين الخ
٤٤٤ تحقيق النية عن الشيخ عبد الله بن قدامة المقدسي	٤٤٠ مطلب في انه اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة كبر ولم ينتظر
٤٤٥ الكلام على روايته عليه السلام قول رسول الله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها الخ	٤٤١ مطلب في ثبوت التكبير في الرفع والخفض
٤٤٦ مطلب في قول زيد عليه السلام اذا أدرك الامام وهو راكع فكبر تكبيرة واحدة يريد بها الدخول الخ	٤٤٣ قوله عليه السلام التكبيرة الاولى فريضة وباقي التكبير سنة

(تم يعون الله)



